المشروع الوطني للترجمة
العلوم الإنسانية

وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

اتّجاه الحرب:

الإستراتيجيّة المعاصرة من منظورٍ تاريخيٍّ

تأليف: هيو سترون

ترجمة: حسن جبُّور إسبر

اتّجاه الحرب:

الإستراتيجيّة المعاصرة من منظورٍ تاريخيٍّ

رئيس مجلس الإدارة
محمد صالح
وزير الثقافة

المشرف العام
د. نايف الياسين
المدير العام للهيئة العامّة السوريّة للكتاب

رئيس التحرير
د. باسل المسالمة

الإشراف الطباعي
أنس الحسن

تصميم الغلاف
عبد العزيز محمد

اتّجاه الحرب:

الإستراتيجيّة المعاصرة من منظورٍ تاريخيٍّ

تأليف: هيو سترون

ترجمة: حسن جبُّور إسبر

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٥م

العنوان الأصلي للكتاب:

The Direction of War
Contemporary Strategy in Historical Perspective

الكاتب: Hew Strown

الناشر: Cambridge University Press,2013

المترجم: حسن جبُّور إسبر

الآراء والمواقف الواردة في الكتاب هي آراءُ المؤلِّفِ ومواقِفُهُ ولا تعبِّر **(**بالضرورةِ**)** عن آراء الهيئة العامة السورية للكتاب ومواقفها**.**

اتجاه الحرب: الإستراتيجية المعاصرة من منظور تاريخي/ تأليف هيو سترون؛ ترجمة حسن جبور إسبر. - دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٢٥م.- ٤٨٠ص: ٢٥سم. (المشروع الوطني للترجمة. العلوم الإنسانية).

١- ٣٥٥,٤٧ س ت ر ا	٢- العنوان	٣- سترون
٤- إسبر	٥- السلسلة	

المكتبة الوطنية

مطابع جامعة كامبرج دار الطّباعة الجامعيّة، كامبريدج سي بي ٢، ٨ بي إس (CB2 8Bs)، المملكة المتّحدة.

نُشر في الولايات المتّحدة الأمريكيّة بواسطة مطبعة جامعة كامبريدج، نيويورك، وتُعدُّ مطبعة جامعة كامبريدج جزءاً من جامعة كامبريدج، وتعزّز مهمّة الجامعة من خلال نشر المعرفة سعياً للتّحصيل العلميّ، والتّعلم والبحث على أعلى مستويات التّميّز الدّوليّة. www.cambridge.org

معلومات عن هذا العنوان: www.cambridge.org/9781ro7654235 هيو سترون ٢٠١٣

يخضعُ هذا الكتاب لحقوق التّأليف والنّشر مع مراعاة الاستثناء القانونيّ وللأحكام ذات الصّلة، ولا يجوز نسخ أيّ جزء دون اتفاقيّات التّرخيص الجماعيّة المكتوبة، وإذنٍ مكتوبٍ من مطبعة جامعة كامبريدج.

نُشِرَ هذا الكتاب للمرّة الأولى عام ٢٠١٣ م.

طُبع في المملكة المتّحدة بواسطة شركة تي جي أنترناشونال ليميتيد (TJ International Ltd)، ويتوفّر سجلّ فهرس بادستو كورنويل (Padstow Cornwall) لهذا الإصدار من المكتبة البريطانيّة في مكتبة الكونغرس الفهرسة في بيانات المنشور هيو سترون.

اتّجاه الحرب: الإستراتيجيّة المعاصرة في المنظور التّاريخي/ هيو سترون، الصّفحات سي إم (cm).

الرّقم المعياري الدّوليّ للكتاب: (مقوّى) 978-1-ro7-04785-3

الإستراتيجيّة، التّاريخ العسكريّ، الحديث - القرن الحادي والعشرون؛ العنوان

يو ١٦٢، إس ٧٢٥ عام ٢٠١٣٣٤٤-٤ دي سي ٢٣، ٢٠١٣٠٢٦٧٢٩

الرّقم المعياريّ الدّوليّ للكتاب ورق مقوّى: (978-1-107-04785-3)

الرّقم المعياري الدّوليّ للكتاب مقوى غلاف عادي: (978-1107-65423-5)

لا تتحمّل مطبعة جامعة كامبريدج أدنى مسؤوليّة عن استمرار أو دقّة عناوين اليو آر إل (URL) لمواقع الإنترنت الخارجيّة أو الخاصّة بأطراف ثالثة، المشار إليها في هذا المنشور، ولا تضمن أن يبقى محتوى هذه المواقع أو سيظلّ دقيقاً أو مناسباً.

شكر وتقدير

هذا الكتاب هو نتاج العقد الماضي، لكن نقاط انطلاقه كانت أطول قليلاً من ذلك، بدءاً بهجمات الحادي عشر من أيلول وغزو أفغانستان والعراق، وبالنّسبة إليّ شخصيّاً، تميّزت بتعييني في أستاذيّة شيشيل لتاريخ الحرب في أكسفورد في عام ٢٠٠١، والذي شغلته في كانون الثّاني عام ٢٠٠٢، والمنحة المقدّمة إلى الجامعة لاحقاً في عام ٢٠٠٣ وهي منحة كبيرة من ليفرهولم ترست (Leverhulme Trust) لدّراسة الطّابع المتغيّر للحرب.

وفي عام ٢٠٠١، كنتُ قد أكملت الجزء الأوّل من وصفٍ مخطّطٍ مؤلّفٍ من ثلاثة أجزاء عن الحرب العالميّة الأولى، وخطّطتُ لإكمال المجلّدين التّاليين في السّنوات العشر التّالية؛ ففي البداية، كنتُ متردّداً في قبول عرض أكسفورد لترؤّس ليفرهولم ترست[١]، لكنّ ضغوطاً من عدد من الجهات ولا سيّما من رئيس كلّيّة التاريخ الحديث، كريستوفر هاي، ومن رئيس قسم السّياسة والعلاقات الدّوليّة، مارك فيلب، أقنعتني بضرورة فعل ذلك. كان البرنامج متعدّد التّخصصات النّاتج[٢]، الّذي ضمّ ليس التّاريخ والسّياسة وحسب، بل شمل أيضاً الفلسفة والقانون، وكان نتاجاً للظّروف بشكلٍ جزئيٍّ، إذ لم يكن لدى قسم أكسفورد ما

---

(١) هي منظّمة وطنيّة كبيرة تقدّم المنح في المملكة المتّحدة، وقد أسّست في عام ١٩٢٥ تحت إرادة الفيكونت ليفرهولم الأول، بتعليمات أنه ينبغي استخدام مواردها لدعم «المنح الدراسية لأغراض البحث والتّعليم».

(٢) تنطوي على تخصصين أكاديميين أو علميين أو فنيين أو أكثر، ويعني هذا في الأساس أنّه عندما تختار برنامجاً أكاديميّاً مُعرَّفاً (أو مُعرَّفاً جزئيّاً) على أنّه متعدّد التّخصّصات، تجمعُ الدّراسات متعدّدة التّخصّصات بين المجالات الموضوعيّة لإيجاد التّآزر والحلول الإبداعيّة ووجهات النّظر.

يكفي من الخبرة المركّزة في الحرب لتقديم محاولة موثوقة، ومع ذلك، فقد كان حظّاً جيّداً جزئيّاً؛ لقد أدّى الجمع بين التّخصّصات إلى مناقشة إبداعيّة رائعة ومناسبة تماماً لتعقيد وتنوّع الموضوع. أنا مدين كثيراً ليس لـ ليفرهولم ترست لتمويله برنامج تغيّير طابع الحرب لمدّة خمس سنوات (من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩) وحسب لكنّني مدين أيضاً لزملائي فيه، جاي جودوين جيل، والسّير آدم روبرتس، وديفيد رودين، وهنري شو ومنذ عام ٢٠٠٩، تلقّى البرنامج دعماً من قبل ذا فيل فنض[1] (the Fell Fund)، وفي وقت كتابة هذا التّقرير، كان مستقبله مضموناً لمدّة خمس سنوات أخرى (حتّى عام ٢٠١٧). لقد وقع عبء إدارته على أربعة مديرين للدّراسات على التّوالي: أودري كورث كرونين، وسيبيل شيبرز، وأندريا بومان، وجان ليمنيتسر، وقد تعلّمت الكثير منهم جميعاً مثلما تعلّمت من شركائنا في البحث: علياء الإبراهيمي، ألكسندرا غيكيو، توماس هيبلر، سارة بيرسي، أووي ستينهوف، وجيل لي فاردي؛ ومنذ عام ٢٠٠٨، اعتمدتُ في المقام الأوّل على روب جونسون، الّذي أعطت خبرته الخاصّة في كلٍّ من آسيا الوسطى والشّؤون العسكريّة قوّة دفع جديدة للأنشطة في أكسفورد، والّذي تولّى رئاسة البرنامج منّي في أيلول عام ٢٠١٢. وسيتذكّر العديد من طلّابي في نقاشات هذا الكتاب الحجج الّتي طوّرناها في الإشراف، ولم أعد متأكّداً من كان صاحب الفكرة الأولى أو الرّأي الأوّل، لكن يجب أن أشير إلى مايك فينش، وغابرييلا فراي، وتي إكس هامز، ووالتر لادويج، وجاكلين نيومير تيمو نويتزل.

ومنذ البداية، سعى برنامج الطّابع المتغيّر للحرب إلى المشاركة مع الممارسين حتّى لو لم نكن في عام ٢٠٠٤ على دراية بمدى استطالة وحدّة تلك التّجربة أو الفرصة، وقد انضمّ إلينا اللّواء جوناثان بيلي بعد تقاعده من منصبه الأخير في الجيش

---

(١) هدف صندوق فيل فنض إلى تعزيز الإبداع والنّهج الاستباقي لفرص البحث في جميع المجالات، ولا سيّما المجالات متعددة التّخصّصات.

كمديرٍ للتّطوير العامّ والعقيدة القتاليّة[1]، وعلى مدى السّنوات السّبع الّتي تلت ذلك، عقد ندوة حول «الحملات والقيادة»، الّتي جمعت كبار الضّبّاط ومستشاريهم السّياسيّين والقانونيّين إلى أكسفورد لمناقشة تجاربهم، ونتيجةً لذلك، شُحِذَ تفكيري كثيراً جدّاً، كما شُحِذَ من خلال الاعتراف المتزايد من جانب القوّات المسلّحة بالقيمة الّتي يُمكن أن تمنحها فترة في أكسفورد للأفراد العاملين قد يكون الاستعداد المطَّرد على مدى السّنوات الخمس الماضية لخلق فرص لمن هم في حالة حرب ليكون لديهم مساحة ووقت للتّفكير، وتثقيف أنفسهم قد تأخّر ولكنّه أصبح الآن مثيراً للإعجاب ويتمتّع بأهميّة متبادلة، وآمل فقط أن يستمرّ بما يناسب متطلّبات المصلحة الوطنيّة.

وفي عام ٢٠٠٩، أشرك رئيس أركان الدّفاع، قائد القوّات الجوّيّة المارشال السّير جوك (الآن اللورد) ستيراب، مجموعة صغيرة في سلسلة من المناقشات حول الإستراتيجيّة، وما هيّتها، وكيف يُمكن القيام بها وكيفيّة إعادة تنشيطها في بريطانيا، ومن تلك المناقشات شُكِّلَ فريقه الاستشاريّ الإستراتيجيّ، وأنا مدين له ولخلفه، الجنرال السّير ديفيد ريتشاردز، كثيراً. لقد دعاني جميع رؤساء الخدمة[2] الفرديّة للتّحدّث في عدّة مناسبات في مؤتمراتهم، وأنا ممتنّ للأدميرال السّير

---

(١) تم إنشاء مركز التّطوير والمفاهيم والعقيدة، الّذي كان يُطلق عليه في الأصل مركز العقيدة والمفاهيم المشتركة (JDCC)، كنتيجة لمراجعة الدّفاع الإستراتيجيّ لعام ١٩٩٨، فقد أدركت المملكة المتّحدة أنّها بحاجة إلى رؤية أوضح على المدى الطّويل للطّريقة الّتي تتوقّع أن تتطور بها قوّاتها وأساليب عملها، ويرأس ضابط نجمتين في أكاديميّة الدّفاع شريفنهام ويخضع للقيادة الإستراتيجيّة للمملكة المتّحدة لكنّه يقدّم تقاريره إلى نائب رئيس أركان الدفاع (VCDS) الّذي يحدد بدوره أولويّاتها ونواتجها.

(٢) تعتبر الخدمات الثّلاث الفرديّة: البحريّة الملكيّة والجيش والقوّات الجوّيّة الملكيّة العناصر الأساسيّة للدّفاع، ورؤساء أركان الخدمة المنفردين (لورد البحر الأوّل، ورئيس الأركان البحريّة، ورئيس الأركان العامة ورئيس الأركان الجوّيّة) هم الرؤساء المحترفون للخدمات الخاصة بكلٍّ منها.

جوناثان باند والأدميرال السّير مارك ستانهوب من البحريّة الملكيّة، والجنرال السّير ريتشارد دانات (وهو لورد الآن)، والجنرال السّير بيتر وول من الجيش، والقائد الجوّيّ المارشال السّير غلين توربي والقائد الجوّيّ المارشال السّير ستيفن دالتون من سلاح الجوّ الملكيّ؛ وقد جاءت الفرصة لتجربة أفكاري على الممارسين المتحمّسين في عدّة أشكال أخرى، فعندما كان الجنرال السّير مايك والكر (وهو لورد الآن)، والجنرال السّير مايك جاكسون رؤساء الأركان على التّوالي، دُعيتُ للمشاركة في فترات دراساتهم لـ الجيش في المستقبل في وارمينستر، وهذا ما أدّى إلى اكتساب وعيٍ متجدّدٍ بالجوانب العمليّة التّشغيليّة، ولم أتعرّض كثيراً لهذه الأخيرة منذ أواخر السّبعينيّات من القرن الماضي عندما شاركتُ في مناورات حربيّة في قاعة ألانبروك بكلّيّة أركان الجيش في كامبرلي، وكانت الأخيرة تميلُ إلى الانتهاء بانفجار نوويٍّ كبيرٍ، وإن كان مجازيّاً لحسن الحظّ في مكان ما في شمال ألمانيا، وكانت الأولى غير محدّدة في نتائجها، وتقليديّة تماماً في أسلحتها، وركّزت بعيداً عن وسط وغرب أوروبا، ولعلَّ الأهم من ذلك كلّه، هو أنّ العمليّات شكِّلت من الألويّة، وليس بوساطة الأوامر على مستوى قيادة الفيلق.

كانت كامبرلي المكان الّذي بدأ فيه اختلاطي مع جنود حقيقيين وفي عام ١٩٧٨، أوصلني تدخّل الرّاحل السّير جون كيجان إلى أكاديميّة ساندهيرست العسكريّة الملكيّة[1]، وأولئك الّذين قابلتهم في ذلك الوقت والّذين استمرّوا في التّأثير على تفكيري كان من بينهم كريستوفر دونيلي، والرّاحل ريتشارد هولمز وكيث سيمبسون من الشّرطة العسكريّة. وفي عام ١٩٨٨ عدتُ لإلقاء محاضرة في أوّل دورة عليا للقيادة والأركان، الّتي أقامها وأدارها الجيش فقط، وكانت تجربة منشّطة وقدّمت

(١) أكاديمية ساندهيرست العسكريّة الملكيّة كلّيّة عسكريّة بريطانيّة عريقة تأسست عام ١٨٠٢ وهي واحدة من العديد من الأكاديميّات العسكريّة في المملكة المتّحدة وتعتبر مركز تدريب أساسيّاً للضّبّاط في الجيش البريطانيّ، وتقع الكلّيّة في بلدة ساندهيرست باركشير، بينما يقع مدخلها الرّئيس في بلدة كامبرلي جنوب غرب لندن.

لي المعرفة والفهم أو البصيرة في الوقت نفسه: كان الجيش يفكّر، وتُعدُّ قاعة كلّيّة أركان الجيش الآن منشأة مشتركة تُدار من قبل أكاديميّة الدّفاع في شريفنهام، لكنّني ألقيتُ محاضرة فيها منذ بداياتي الأولى تقريباً دون انقطاع، واستفدتُ كثيراً من التّفاعل مع أفضل العقول في قطاعات الجيش، وقدّمت فرص إلقاء محاضرات في دورة القيادة والأركان المتقدّمة وفي الكلّيّة الملكيّة للدّراسات الدّفاعيّة مشاركة مماثلة، وأصبحت ذات أهمّيّة متزايدة مع ارتفاع مستوى الخبرة في الخطوط الأماميّة وعمقها، كما أدّى إنشاء مركز العقيدة العسكريّة والمفاهيم المشتركة، الّذي أصبح الآن مركز مفاهيم ومبادئ الدّفاع في شريفنهام، إلى تجديد مشاركتي في تطوير العقيدة العسكريّة الّتي بدأها اللّواء كريستوفر إليوت عندما شغل المنصب العسكريّ الّذي شغله بعد ذلك جوناثان بيلي وعيّنني بصفة مستشاره الأكاديمي لقد قدّم لي مديرو مركز التّنمية والمفاهيم والعقيدة(١) المتعاقبون من الأدميرال كريس باري، واللّفتنانت جنرال السّير بول نيوتن، ونائب المارشال الجوّي بول كولي واللّواء أندرو شارب، جميعاً الأفكار وجعلوني أفكّر في المقابل، كما أنّ هناك آخرين من القوّات المسلّحة البريطانية الّذين أدين لهم (على الأقلّ بعضهم من خلال الرّوابط المؤسّسيّة المذكورة أعلاه)، وكثير منهم أعتبرهم أصدقاء مثل: القائد سيمون أتكينسون، والعميد تيم بيفيس، الفريق سير أدريان برادشو، الفريق الأول الجنرال السّير جيمس بكنال، وقائد القوّات الجوّيّة المارشال السّير بريان بوريدج، والفريق نيك كارتر، واللّواء جيمس كوان، واللّواء تيم كروس، والفريق أندرو غراهام، والعميد تشارلز غرانت، والمشير الميداني لورد جوثري، وكابتن المجموعة مايك هارت، والجنرال السّير نيك هوتون، والمشير الميدانيّ لورد إنج، والعميد ريتشارد أيرون، والفريق السّير أليستير إروين، ونائب الأدميرال فيليب جونز، والفريق السّير غرايم لامب، والأدميرال توم كارستن، والفريق السّير جون كيزلي، والجنرال السّير جون ماكول، واللّواء أندرو ماكاي، ونائب المارشال

(١) مركز التّنمية والمفاهيم والعقيدة (DCDC) هو مركز أبحاث تابع لوزارة الدفاع.

الجوّيّ فيليب جونز، والفريق السّير غرايم لامب، والأدميرال توم كارستن، والفريق السّير جون كيزلي، والجنرال السّير جون ماكول، واللّواء أندرو ماكاي، نائب المارشال الجوي إيان ماكنيكول، والفريق سيمون مايال، اللّواء مونجو ميلفين، والفريق جاكو بيج، والجنرال السّير نيك باركر، الفريق جوناثان رايلي، اللّواء السّير سيباستيان روبرتس، والفريق السّير بيل رولو، واللّواء آندي سالمون، واللّواء جوناثان شو، والجنرال السّير ريتشارد شيريف، والكابتن إميل سيمبسون، والجنرال السّير روبرت سميث، والنقيب جورج شتراخان هيز، والقائد الجوّيّ إدوارد سترينجر، وكابتن المجموعة جوني سترينجر، والأدميرال بوب تارانت، والعميد إيان توماس والأدميرال لورد ويست، وأعلم أنّ هناك العديد من الأشخاص الآخرين الّذين أدين لهم بالكثير، وآمل أن يعذروني لإغفالي ذكر أسمائهم دون قصد.

كنتُ أحاضر وأعقدُ ندوات على الأقلّ مرّتين سنويّاً في العقد الماضي في النّرويج ولا سيَّما في أكاديميّة القوّات الجوّيّة الملكيّة النّرويجيّة في تروندهايم، وفي الأكاديميّة الملكيّة النّرويجيّة للقوّات الجوّيّة في أوسلو أيضاً، وأنا ممتن لتوم كريستيانسن، وكارل إريك هاوغ، والمقدم هارولد هيباك، وأولي يورغن ما، وجان هالاند ماتلاري، ونيلس ناستاد، والعقيد جون أندرياس أولسن. وفي فرنسا، المكان الّذي لا يزال الفكر الإستراتيجيّ فيه خصباً بشكلٍ رائعٍ، استفدتُ كثيراً من التّفاعلات في المدرسة العسكريّة[1] في باريس، ومن المؤتمرات في مدرسة سان سير العسكريّة[2]، وتعلّمتُ الكثير من الرّاحل هيرفيه كوتاو بيجاري، وديدييه دانيت، والجنرال فنسنت ديسبورتس، وإتيان دي دوراند، والعقيد بينوا دوريو، والعقيد ميشيل جويا، ولوران هيننجر، وباستيان إيروندیل ولا سيّما من كريستيان

---

(١) المدرسة العسكريّة: هي مؤسّسة للتّعليم العسكريّ العالي أسّسها عام ١٧٥١ الملك لويس الخامس عشر.

(٢) مدرسة سان سير العسكريّة مدرسة فرنسيّة للتعليم العالي العسكريّ.

ماليس. وفي إيطاليا، أنا مدين لفرنسيّ آخر، باسكال فينسون (الّذي يقيم الآن في سنغافورة)، وكذلك إليزابيتا بريجي (الّتي تقيمُ الآن في لندن) ولنيكولا لابانكا. أمّا في ألمانيا، يجب أن أشكر مايكل إبكينهانز، وبيرند غرينر، وأندرياس هيربيرج روث، وهيرفريد متينكلر وديرك والتر.

وخارج أوروبا، وبفضل دعوات من أودري كورث كرونين وجون موريز، تمكّنتُ من إلقاء محاضرات على فتراتٍ منتظمةٍ في الكلّيّة الحربيّة الوطنيّة الأمريكيّة في مقاطعة واشنطن العاصمة، وفي الكلّيّة الحربيّة البحريّة الأمريكيّة في نيوبورت، في منطقة رود آيلاند، وهكذا تعرّفتُ على تفكير الخدمة العسكريّة الأمريكيّة. لقد حاضرتُ أيضاً في جامعة هارفارد (بفضل ستيفن روزن) وفي جامعة تافتس (بفضل ليلى فواز) وفي معهد تريانغل للدّراسات الأمنيّة (TISS) في ولاية كارولينا الشّماليّة، كما أتوجّه بالشّكر إلى ستيفن بيدل، وإليوت كوهين، وبيتر فيفر، وبروس هوفمان، وفرانك هوفمان، وإيزابيل هال، وديفيد كيلكولين (حتّى لو كان أستراليّاً بالفعل)، وريتشارد كون، وبريان ماكاليستر لين، واللّواء إتش آر ماكماستر، وكارتر مالكاسيان، ودانييل مارستون واللّواء جيمس ماتيس، ووليامسون موراي، وجون نغل، والأدميرال غاري روجيد، وتود جرينتري. وفي أستراليا، كانت أكاديميّة قوّة الدّفاع الأستراليّة بجامعة نيو ساوث ويلز، ومركز دراسات الحرب البرّيّة التّابع للجيش الأستراليّ، والمعهد الأسترالي للسّياسات الإستراتيجيّة، فكلّها قد أعطتني منصّات، كما أنّني مدين للواء بيتر أبيجيل، والعميد آدم فيندلاي، والأدميرال البحريّ جيمس جولدريك، وجيفري غراي، وراسبال خوسا، والمقدم مالكولم ماكريغور، والمقدم مارك أونيل وهيو وايت. وفي نيوزيلندا، المكان الّذي استمتعتُ فيه، بفضل كرم مؤسّسة غارفيلد ويستون، بصفة الأستاذ الزّائر لـ كيينبرغر[1] في مركز الدّراسات الإستراتيجيّة في جامعة فيكتوريا ويلينغتون عام ٢٠٠٩؛ ولا بدّ لي من

---

(١) **كرسي السّير هوارد كيينبرغر:** يستضيف المركز سنويّاً خبيراً دوليّاً بارزاً في القضايا الأمنيّة، وهو كرسي السّير هوارد كيينبرغر الزّائر للدّراسات الإستراتيجيّة.

شكر روبرت آيسون وبيتر كوزنس وجلين هاربر، وجيرالد هينسلي، وإيميت مكيلاتون وإيان ماكجيبون وجون ماكينون والرّاحل دينيس ماكلين، وروبرت باتمان. وأخيراً، كان تركيز الكثير من تفكيري على أفغانستان، وقد تمكّنت من العودة مرّتين إلى بلد سحرني جماله وإحباطاته وشعوبه للمرّة الأولى في أوقات أكثر سعادة في عام ١٩٧١، وأنا مدين بالكثير لحكمة دانييلي ريجيو وحسّه السّليم وخبرته قد نُظِّمت تلك الرّحلات من قبل حلف النّاتو، لكن تمّ التّعامل مع معظم رحلاتي الأخرى إضافة إلى التّعقيدات المصاحبة لالتزاماتي، بكفاءة رائعة وثقة بالنّفس من قبل روزماري ميلز، وبفضلها وفضل زوجتي الّتي عانت وصبرت كثيراً، حصلت الآن أخيراً على هاتف محمول لكنّني أشعرُ بالأمان للتأكيد على أنّه ليس لدينا أيّة إشارة في المنزل وسط تلال الحدود الأسكتلنديّة.

وفي بريطانيا، أشركتني مراكز الأبحاث الثّلاثة في لندن الّتي تركز على القضايا الأمنيّة، المعهد الدّوليّ للدّراسات الإستراتيجيّة[١]، والمعهد الملكي للشؤون الدوليّة (تشاتام هاوس)[٢] والمعهد الملكي للخدمات المتّحدة[٣]، في مؤتمراتهم وندواتهم ومحاضراتهم، وقد وجد الكثير ممّا ورد في هذا الكتاب شكله الأوّل في منشوراتهم، وأشعرُ بالامتنان لـ دانا ألين والعميد بن باري، وجيفري مازو من المعهد الدّوليّ للدّراسات الإستراتيجيّة، كما أشكر بول كورنيش، الّذي كان يعمل سابقاً في تشاتام هاوس والآن يعمل في جامعة إكستر، وإلى مالكولم تشالمرز ومايكل كلارك والأدميرال البحريّ ريتشارد كوبولد، ومايكل كودنر وتيري ماكنامي وإليزابيث كوينتانا من روسيا، كما كان من بين الآخرين الّذين تعلّمتُ منهم عند مناقشة القضايا الّتي أثيرت فيما يلي: جيمس أربوثنوت وهو عضو البرلمان، تاراك

---

(١) المعهد الدّوليّ للدّراسات الإستراتيجيّة هو معهد أبحاث بريطاني في مجال الشّؤون الدّوليّة.

(٢) أسس معهد تشاتام هاوس، عام ١٩٢٠، وقد تأسس - على غرار مجلس العلاقات الخارجية الأميركيّة بعد عامٍ واحدٍ من عقد مؤتمر باريس للسّلام في العام ١٩١٩.

(٣) المعهد الملكي المتّحد للخدمات هو مؤسّسة فكريّة للأمن والدّفاع ومقرّها لندن، المملكة المتحدة.

بركاوي، وأنتوني بيفور، ماتس بيردال، وديفيد بيتز، ديزموند بوين، وليندي كاميرون، وبرونو كولسون، وتام داليل، وفينسينت ديفين، وجيمس دي وال، وثيو فاريل، ونيك جوينج، وغاري هارت، والسّير ماكس هاستينغز، وسايمون هورنبلور، برنارد جينكين وهو عضو البرلمان، وأنتوني كينج، البارونة نيفيل جونز، ريتشارد نورتون تايلور، وباتريشيا أوينز، هيو باول، والرّاحل السّير مايكل كوينلان، وتشيني رايان، ومركيز سالزبوري وبول شولت وإيما سكاي.

ولا داعي للقول إنّ العديد ممّن وردت أسماؤهم أعلاه لا يتفقون مع بعض ما يأتي في هذا الكتاب، لكنّ مناقشاتنا عمّقت فهمي وجعلتني أدرك مدى تكرار تغيّر طابع الحرب على مدى العقد الماضي. لقد كانت ميزة بالنّسبة إليّ أن أكون في وضعٍ يُمكنني من خلاله مراقبة تلك العمليّة، ودراسة عواقبها، واختبار أفكاري مع أولئك الّذين، بخلافي، اضطرّوا إلى وضع الأفكار موضع التّنفيذ.

وقبل عامين، عادت إلى أكسفورد إحدى طالبات البحث السّابقة، جاكلين نيومير، وتساءلت كيف كنتُ أواصل كتابة المجلّدين الثّاني والثّالث من تاريخي للحرب العالميّة الأولى؛ إنّه سؤال اعتدته في السّنوات العشر الماضية، وكان ردّي أن أقول إنّني أصبحت منخرطاً في تحليل الصّراع الحالي وجوانب السّياسة العامّة المرتبطة به لدرجة أنّ التّقدّم كان بطيئاً، ومن ثمَّ تابعتُ للإشارة إلى أنّه، بصفتي في مركزٍ متميزٍ مختصّصٍ بدراسة الحرب، مع الأصدقاء والعائلة المقرّبين الّذين يعرّضون حياتهم للخطر في أماكن خطرة، شعرتُ أنّني أخضعُ لنوعٍ من الالتزام الأخلاقيّ للتّعامل بشكلٍ فوريٍّ أكثر مع المشاكل بدلاً من متابعة تفضيلي الخاص لدراسة الماضي، وقد أضفتُ على الفور قائلاً أنّ ذلك كان يبدو نوعاً من الغرور بشكلٍ يبعثُ على السّخرية، وردّت جاكي أنّه لا يبدو غروراً، بل هو شعور بالوطنيّة.

إنّ جاكي نيومير أميركيّة، ولا يُمكن لأيّ أكاديمي بريطانيّ أن يُبرر ما يفعله من حيث الوطنيّة دون أن يفقد الطّبقة الاجتماعيّة أو المصداقيّة، ومع ذلك، أشكّ أنّ عائلتي ستميلُ إلى الاتّفاق مع جاكي، فبعد حرمانهم من أيّة عطلة عائليّة منذ عام

٢٠٠٤، فقد عانوا وسيَّما زوجتي، من الكثير من الانفصال عن بعضنا العض، وحصلوا على القليل من التّرفيه إذا كان هناك شكل من أشكال الخدمة في هذه الصّفحات، فقد يقطعُ شوطاً طويلاً للتّعويض عن تكاليف الفرصة البديلة الّتي يمثّلها. وفي ٧ حزيران عام ٢٠١٢، قدّم رئيس الأركان العامّة مؤتمر الحرب البرّيّة الخاص به في المعهد الملكي المتّحد للخدمات (RUSI) من خلال التّحدّث عن خطط المستقبل للجيش أو الجيش عام ٢٠٢٠ أو قوّة المستقبل ٢٠٢٠ كما سُمِّيت بشكلٍ مختلفٍ. لقد نسب إليّ بسخاءٍ مساهمة كانت بلا شكٍّ أكبر في السّرد ممّا كانت عليه في الواقع، فقد قال إنّني منحت الجيش «حبّاً قاسياً»[1]، وآمل أن يكون محقّاً في ذلك، فالمهنة الأكاديميّة ليس لديها الكثير لتقدّمه لمهنة السّلاح إذا لم تتحدّث كما هي رغم احتمال فهم الأمور بطريقةٍ خاطئة في بعض الأحيان، ولا يزالُ بإمكان المؤسّسة العسكريّة البريطانيّة، على الرّغم من أنّها مؤسّسة كبيرة، التّمسك بالأفكار الثّابتة لفترة طويلة جدّاً ودون التّفكير في معناها الحقيقيّ أو الضّمنيّ، إذ إنّ الإيمان بشيءٍ خلافاً لماهيّته الحقيقيّة، سيكون له تداعيات في الحرب لا ينتج عنها فقط تبادل إطلاق النّار في المجلّات العلميّة، بل يُقتلُ النّاس ويُجرحون، وبالأهميّة نفسها فأنّهم يقتلون ويجرحون الآخرين، والعواقب محفوفة بالمخاطر بحيث لا يُمكن قبول أيّ نوع آخر من الحبّ.

هذا الكتاب مُشتق من أجزاء نُشرت بالفعل في مكان آخر، لكن تمّت مراجعة جميع الفصول، وفي بعض الحالات على نطاقٍ واسعٍ، لتحديثها وإزالة التكرار، وإضافة مادّة جديدة.

تم إلقاء الفصل الأوّل كمحاضرة في مؤتمرٍ نظّمه المعهد النّرويجّي للدّراسات الدّفاعيّة ونُشِرَ للمرّة الأولى باسم «الحرب والإستراتيجيّة» في «حول الحروب الجديدة» (أوسلو: المعهد النّرويجيّ لدراسات الدّفاع عام ٢٠٠٧)، الصّفحات ١٣ - ٢٧، وحرّره جون أندرياس أولسن.

---

(١) الحب أو القلق الحنون الّذي يُعبَّر عنه بطريقة صارمة أو غير عاطفيّة (مثل التّأديب) ولا سيّما لتعزيز السلوك المسؤول.

وقُدِّمَ الفصلُ الثّاني كمحاضرة افتتاحيّة (متأخّرة نوعاً ما) في جامعة أكسفورد في كانون الأوّل عام ٢٠٠٣، وقد نُشر تحت عنوان «المعنى المفقود للإستراتيجيّة»، سرفايفل، ٤٧، رقم ٣ عام ٢٠٠٥، ص ٣٣-٥٤، وطبعه من جديد المحرّران توماس جي ماهنكن وجوزيف أ مايولو كمؤلّفٍ[١] في كتاب «دراسات إستراتيجيّة: قارئ»[٢] روتليدج عام ٢٠٠٨.

ونُشر الفصل الثّالث للمرّة الأولى بعنوان «كلاوزفيتز لكلّ موسم» في مجلّة أمريكان إنترست[٣]، في إصدارها لشهريّ تموز وآب (يوليو - أغسطس) عام ٢٠٠٧.

وسُلِّم الفصل الرّابع كورقة بحث في مؤتمر حول الطّرق الأوروبيّة والأمريكيّة في الحرب في مركز روبرت شومان للدّراسات المتقدّمة التّابع لمعهد الجامعة الأوروبيّة في فلورنسا في تموز عام ٢٠٠٦، ونُشر تحت عنوان «صنع الإستراتيجيّة: العلاقات المدنيّة العسكريّة بعد العراق»، مجلّة سرفايفال، ٤٨ (خريف ٢٠٠٦)، ص ٥٩-٨٢.

وسُلِّم الفصل الخامس كورقة بحثيّة في مؤتمر الأمن العالميّ التّابع للمعهد الدّولي للدّراسات الإستراتيجيّة في جنيف، ومن ثمَّ طُوِّر ليكون بمثابة محاضرة التّاريخ السّنوية في جامعة هَلْ عام ٢٠٠٧، وقد نُشر تحت عنوان «الإستراتيجيّة وقيود الحرب»، مجلّة سرفايفال، ٥٠ عن شهري شباط وآذار(٢٠٠٨)، ص ٣١ -٥ ٣، وأعاد طبعه المحرّر باتريك إم كرونين، تحت عنوان: «ضباب الحرب الّذي لا يُمكن اختراقه: تأمّلات في الحرب الحديثة والمفاجأة الإستراتيجيّة» (ويستبورت سي تي: دار نشر بريجر سيكيورتي أنترناشونان عام ٢٠٠٨)، الصّفحات ٦٧-٨٤.

---

(١) إذا تم الاستشهاد بكتاب محرر بالكامل يحتوي على فصول مؤلفة، فسيتم إدراج المحرر باعتباره المؤلّف بالاختصار «ed» بعد اسمه، أو «محررون».

(٢) الطّبعة الثّانية من الدّراسات الإستراتيجيّة: قارئ يجمع المقالات الرّئيسة حول النّظريّة الإستراتيجيّة من قبل بعض المساهمين البارزين في هذا المجال..

(٣) مجلّة تصدر كلّ شهرين تركّز بشكل أساسيّ على السّياسة الخارجيّة والشّؤون الدّوليّة والاقتصاد العالميّ والمسائل العسكريّة.

نُشر الفصلُ السّادس للمرّة الأولى تحت عنوان: «هل تستطيع الجيوش الأوروبيّة شنّ حروب محدودة فقط؟!» مجلّة فورين بوليسي، ٢ (٢٠١١)، الصّفحات ٣٠٥-١٧.

بدأ الفصل السّابع كورقة سُلِّمت إلى «المؤتمر الأوروبي والحرب»، الّذي عُقد في مدرسة سان سي، في ٢٤-٢٥ تشرين الثّاني عام ٢٠١٠، ومن المُقرّر أن يظهر في مجلّد يحملُ الاسم نفسه تنشره مجلة إيمونوميكا في باريس ويحرّرها كريستيان ماليس.

والفصل الثّامن مُستمدٌّ من حديث أُلقِي في مؤتمر فيرست سي لورد (لورد البحر الأوّل) عام ٢٠٠٦ ونُشر تحت عنوان «الإستراتيجيّة البحريّة: وجهات نظر تاريخيّة»، مجلّة المعهد الملكي للخدمات المتّحدة، ١٥٢ عام ٢٠٠٧، ص ٢٩ - ٣٣.

وبُني الفصل التّاسع حول محاضرة عن دوهيت[١] ألقيت في الأكاديميّة الملكيّة النّرويجيّة للقوّات الجوّيّة عام ٢٠١١، ونُشر تحت عنوان «التّكنولوجيا والإستراتيجيّة: أفكار عن دوهيت»، من قبل المحرّر فيايستين اسبينيس بعنوان: «فكر القوّة الجوّيّة الشّقيّة الرّهيبة: تحيّة لنيلس إي ناستاد في عيد ميلاده السّتين» (تروندهايم: تابير أكاديمسك فورلاج عام ٢٠١٢، الصّفحات ١٨٧-١٩٦.

وقُدِّمَ الفصلُ العاشر للمرّة الأولى كمحاضرة لـ كيبنبرغر في ويلينغتون في ٥ آب عام ٢٠٠٩، ونُشر تحت عنوان «الحرب هي الحرب: الصّراعات الحاليّة في منظورٍ تاريخيٍّ»، في مناقشة «محاضرات كيبنبرغر عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩» للكاتبين جيفري تيل وهيو شتراخان، ورقة مناقشة ٨ / ١٠، مركز الدّراسات الإستراتيجيّة، نيوزيلندا، جامعة فيكتوريا ويلينغتون، كما يستفيدُ من المحاضرة السّنويّة لكلّيّة أكسفورد للتّاريخ في كانون الثّاني عام ٢٠٠٩، ومن محاضرة أُلقيت

---

(١) ولد جيليو دوهيه سنة ١٨٦٩ ومات سنة ١٩٣٠ في الحادية والستين من عمره، والتحق بالجيش الإيطالي ضابطاً سلاح المدفعيّة بعد أن حضر فرقة دراسيّة للحصول على رتبة عسكرية، وقد عني من البداية وفي تاريخ مبكر بالانتفاع بتطور النّقل الميكانيكيّ لخدمة الجيش.

في مؤتمر رئيس الأركان العامّة للحرب البرّيّة في تموّز عام ٢٠٠٩ ونُشر تحت عنوان «حرب واحدة لكن حرب مشتركة»، صحيفة معهد الخدمات المتّحدة، ١٥٤، رقم ٤ آب عام ٢٠٠٩.

ونُشر الفصل الحادي عشر مرّة باسم «إستراتيجيّة أم عذر؟! أوباما ماكريستال والمستوى العمليّاتي للحرب»، مجلّة سرفايفال، ٥٢، رقم ٥، عدد تشرين الأوّل وتشرين الثّاني (عام ٢٠١٠، ص ١٥٧-١٨٢).

وقُدِّمَ الفصلُ الثّاني عشر كمحاضرة في المؤتمر السّنويّ لـ معهد السّياسة الإستراتيجيّة الأستراليّ في كانبرا في آب عام ٢٠١١، ونُشره تحت عنوان «الإستراتيجيّة والطّوارئ»، مجلّة إنترناشونال أفيرز، ٨٧، رقم ٦ تشرين الثّاني عام ٢٠١١، الصّفحات من ١٢٨١ إلى ١١٩٧.

كما قُدِّمَ الفصل الثّالث عشر كورقة بعنوان «الإستراتيجيّة في القرن الحادي والعشرين» في المؤتمر التلخيصيّ[1] لـ برنامج تغيّر طّابع الحرب في آذار عام ٢٠٠٩، ونُشره تحت العنوان نفسه للمحرّرين هيو شتراخان وسيبيل شيبر في كتاب: «الطّابع المتغيّر للحرب»، مطبعة جامعة أكسفورد عام ٢٠١١، ص ٥٠٣ - ٥٢٣.

(١) مستند قصير يلخص النقاط الرّئيسة والأهداف والأساليب والنّتائج والآثار المُترتبة على بحثك، وعادة ما يكون أوّل ما يقرؤه المراجعون والحاضرون، لذلك يجب أن يكون واضحاً وموجزاً.

مُقَدِّمَة

ليس للعديد من الأحداث العالميّة، بصرف النّظر عن مدى تناولها من قبل وسائل الإعلام، تأثيرٌ مباشرٌ علينا كأفراد؛ وعند مشاهدة التّلفاز، نرى حياة الآخرين ملقاة في حالة من الفوضى، بينما تستمرُّ حياتنا في مسارها العامّ، ومع ذلك، في بعض الأحيان يحدثُ شيء ما يكون صادماً في حدّ ذاته، وأيضاً مزعزعاً للاستقرار بصفة شخصيّة؛ وفي مثل هذه المناسبات النّادرة جدّاً، نتذكّر أين كنّا وماذا كنّا نفعل، وكيف سمعنا الأخبار، وأولئك الّذين كانوا على قيد الحياة عندما اندلعت الحرب العالميّة الأولى دائماً ما يتذكّرون الحدث ليس من حيث أهميّته العالميّة وحسب، بل في سياقه الشّخصيّ أيضاً. لقد كان سكّان المدن في الشّوارع أو في المقاهي يشترون أحدث إصدار من إحدى الصّحف، وفوجئ الفلّاحون العاملون في الحقول عندما سمعوا قرع أجراس الكنائس دون سببٍ واضحٍ.

وفي عصرنا الحاليّ، أدّت الهجمات على الولايات المتّحدة في الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ إلى اندماج مماثلٍ بين الضّخم والمجهريّ: لقد كانت أيضاً واحدة من تلك اللّحظات الحاسمة في تاريخ العالم الّتي نفهمها ليس من وجهةٍ نظرٍ دوليّة وحسب بل على المستوى الشّخصيّ أيضاً، إذ يميلُ كلُّ واحدٍ منا إلى تذكّر الظّروف الّتي شاهدنا فيها الصّور التّلفزيونيّة للمرّة الأولى للطّائرات وهي تصطدم بالبرجين التّوءمين لمركز التّجارة العالميّ(١)؛ وعلى عكس بداية الحرب العالميّة الأولى، كان لأحداث نيويورك وبدرجة أقلّ في واشنطن، جمهور عالميّ مباشر، فقد تمَّ التّواصل

(١) مركز التّجارة العالميّ أو «البرجان التوءمان»: كان المبنى مجمعاً يتكوّن من سبعة مبانٍ تقع في مانهاتن السّفلى في مدينة نيويورك، الولايات المتّحدة الّذي صمّمه المهندس المعماري الأمريكيّ والياباني الأصل مينورو ياماساكي وبنته هيئة موانئ نيويورك ونيوجيرسي.

معهم بالصّور في الوقت الحقيقي لوقوعها وليس بالكلمات بعد فترة من الزّمن؛ وقد وصلت إلى جمهور مذهولٍ لدرجة أنّه توقّف في البداية عن التّصديق، إذ إنّه كان غير متأكّدٍ ما إذا كان يشاهدُ حقيقة أم خيالاً، وأولئك الّذين أوقفتهم الشّاشات في نوافذ متاجر التّلفاز أو الّذين نبّههم أصدقاؤهم لتشغيل أجهزة الرّاديو الخاصّة بهم كانوا أكثر من المراقبين، فقد أصبحوا مشاركين أيضاً؛ كانت قدرة الهجمات بالضّبط على اكتساب جمهور عالميّ في غضون دقائق من بدايتها هي الّتي أعطتها تأثيرها الإستراتيجيّ، فكلّ واحدٍ منّا يتذكّر الظّروف الّتي سمعنا فيها، ورأينا الأخبار للمرّة الأولى هو إلى حدٍّ ما شريك لا إراديّ في الإرهاب.

قد أكون استثناء لهذه التّعميمات، وأنا لا أطالبُ بالإعفاء من إغراء الأخبار الصّادمة حقّاً، بل التلصص عليها، وما زلتُ أتذكّر الظّروف الّتي سمعتُ فيها عندما كنتُ في الرّابعة عشرة من عمري عن اغتيال الرّئيس كينيدي في ٢٢ تشرين الثّاني عام ١٩٦٣، لكن في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، كنتُ قد هربتُ من دراستي في المنزل نظراً لأنّ منزلنا يعجُّ بالضّيوف، سعياً مني وراء الهدوء النّسبيّ لمكتبي في قسم التّاريخ بجامعة غلاسكو، وكان لا يزالُ أمام العطلة بعض الأسابيع لتنهي، وكان الصّمت يوفّر ظروفاً مثاليّة للعمل على الحرب العالميّة الأولى وقت حدوثها، وكانت زوجتي من الحكمة أنّها لم تخبر الصّحافة الأسكتلنديّة عن مكاني عندما بدأ هاتفنا في المنزل يرنُّ وطُلِبَ منّي التّعليق، لذا، وبدلاً من النّظر إلى الحاضر وتداعياته على المستقبل، أمضيتُ يومي في التّفكير في الماضي؛ وبحلول الوقت الّذي عدتُ فيه إلى المنزل في المساء، كان معظم العالم على علمٍ بالهجمات منذ عدّة ساعات مضت، وأُعيد عرض الصّور من البرجين التّوءمين، وهي صور يبدو أنّها صوِّرت بالحركة البطيئة مرّات عديدة.

كان من بين عباراتي المفضّلة كمؤرّخ أنّ نهاية الحرب الباردة كان لها تأثير عميق طويل المدى على شكل العلاقات الدّولية منذ عام ١٩٤٥ أكثر من هجمات الحادي عشر من أيلول؛ وفي جزء منه، لا يعكسُ هذا التّأكيد، الّذي قد يكون

صحيحاً أو قد لا يكون كذلك، أكثر من رغبتي في السّياق وتصميمي على عدم منح امتياز لأهميّة الحاضر لمجرّد أنّه مرتبط بتجربتنا الشّخصيّة، وهذا أمر مهمّ ولا سيَّما عند التّحدّث إلى الأفراد العسكريّين، الّذين يرون بطبيعة الحال «حربهم» على أنّها تجسيد لكلّ الحروب، أو للسّياسيّين، الّذين يبدو أنّهم يعيشون فقط في الحاضر دون أيّ شيء أكثر من إحساس رومانسيّ ومفيد تجاه الماضي، لكن في حالة هجمات الحادي عشر من أيلول، أثبتت التّأثيرات أنّها أكثر حسماً لمساري الفكريّ ممّا كنتُ أتوقّعه في عام ٢٠٠١.

لستُ خبيراً في الإرهاب، ولم تدفعني أحداث الحادي عشر من أيلول للانضمام إلى عددٍ مهولٍ من الأكاديميين الّذين قرّروا أن يصبحوا في ذلك الحين خبراء وبالنّسبة لأولئك الّذين عملوا في الدّراسات الإستراتيجيّة، والّذين تُرِكوا على الشّاطئ بحلول نهاية الحرب الباردة وما يبدو أنّه نهاية لتهديد صراعٍ كبيرٍ، أصبح الإرهاب هو الرّدع النّوويّ الجديد، أي وسيلة لتأمين المنح البحثيّة وتعزيز الوظائف أنا مؤرّخ، على الرّغم من أنّني قمتُ بتدريس دراسات الحرب المعاصرة، وحتّى بصفتي أستاذاً للتّاريخ الحديث في جامعة غلاسكو، احتفظتُ بأكثر من اهتمامٍ عابرٍ بالصّراع الحاليّ ومع ذلك، في أيلول عام ٢٠٠١ كان من المقرّر أن أغادر غلاسكو لأصبح أستاذاً لتاريخ الحرب في أكسفورد وخلال مقابلتي، قلتُ إنّني مصمّم على تطوير التّاريخ العسكريّ في أكسفورد بدلاً من البناء على ما كان موجوداً بالفعل في الدّراسات الإستراتيجيّة. وعلى الصّعيد الفكريّ وعلى نحو مضطردٍ، فإنّ النّظامين، حتّى لو اتّحدا بدراسة الحرب، قد يسيران في اتّجاهاتٍ متباينةٍ، إذ إنّ الأوّل يضعُ نفسه بقوّة أكبر فيما يسمّيه «التّاريخ الكلّيّ»، والثّاني يبتعدُ عن التّاريخ نحو العلوم السّياسية وفي هذا السّياق، يُعدُّ مقعد أكسفورد حالة شاذّة، وناجٍ من دراسة التّاريخ كما كان يفعلُ ويدرِّس قبل الحرب العالميّة الأولى. وفي عام ١٩٠٩، عندما عُيِّن سبنسر ويلكينسون ليكون أوّل أستاذ للتّاريخ العسكريّ، كما كان يُسمَّى آنذاك، رأت كلّيّة أكسفورد للتّاريخ الحديث التّاريخ كنظامٍ مناسبٍ لأولئك الّذين خطّطوا لشغل

وظائف في الحياة العامّة وقد فسّر ويلكنسون موضوعه من منظورٍ ضمَّ ما يُطلق عليه اليوم دراسات الحرب بقدر ما توقّعه زملاؤه في التّاريخ ولا سيَّما السّير تشارلز فيرث، أستاذ ريجوس للتّاريخ الحديث، ولم يكن مؤرّخاً عسكريّاً وضيعاً نفسه، أن يفعل ذلك.

قضى ويلكنسون الحرب العالميّة الأولى مستنزفاً بالإحباط، إذ إنّ قلّة من الحكومة لجؤوا إلى خبرته الإستراتيجيّة على الرّغم من دوره العامّ قبل الحرب وعلى الرّغم من بانش، الصّحيفة الأسبوعيّة اللّندنيّة الّتي اشتهرت في يوم من الأيّام ولم تعدْ موجودة الآن، الّتي وصفته بـ «كلاوزفيتز[1] البريطانيّ» مع اقتراب الحرب في عام ١٩١٨؛ وعندما اندلعت الحرب العالميّة الثّانية في عام ١٩٣٩، أصبح كرسي أكسفورد شاغراً للتّوّ، وأُجِّل قرار شغله طوال فترة القتال ولذلك، بينما كانت بريطانيا تقاتل، لم تكن الجامعة موطناً للفكر الإستراتيجيّ ولا للتّعليق العامّ على إدارة الحرب؛ ومع عودة السّير مايكل هوارد إلى أكسفورد في عام ١٩٦٨، وانتخابه أوّلاً لأستاذيّة تاريخ الحرب في عام ١٩٧٧ ومن ثمّ لأستاذيّة ريجيوس للتّاريخ الحديث في عام ١٩٨٠، استأنفت الجامعة كلتا الوظيفتين؛ وإضافة إلى كونه مؤرّخاً، قام مايكل هوارد بترقية الدّراسات الإستراتيجيّة وتحدّث عن السّياسة العامّة، وقد أجّجت الحرب الباردة الزّيادة في الطّلب على المُدخلات الأكاديميّة في كلا المجالين؛ وفي واقع الأمر، كان التّهديد الّذي تمثّله الأسلحة النّوويّة هو المهيمن تماماً، ومن ثمَّ كان من المُحتمل أن تكون عواقب استخدامها كارثيّة لدرجة أنّها صقلت النّقاش بطرقٍ يُمكن أن تبدو الآن، بعد فوات الأوان، غير متناسبة حتّى لو لم يكد يكون ذلك واضحاً في ذلك الحين. لقد كانت النّتيجة أنّه، بحلول أوائل القرن التّاسع عشر، بمجرّد أن وضع الخطوط العريضة للرادع النّوويّ، كان الجدل حول الإستراتيجيّة قد اتخذ صفة ثابتةً ومتكرّرة، كما أنّها لم تتأثّر نسبيّاً بالحرب الفعليّة، إذ اعتُبِرت تلك الحروب

---

(١) كارل فون كلاوزفيتز: ولد سنة ١٧٨٠ في ماغدبورغ الألمانيّة وتوفي سنة ١٨٣١ في بريسلاو: وهو جنرال ومؤرّخ حربي بروسي، ومن أهم مؤلفاته كتاب: عن الحرب؛ تركت كتاباته حول الفلسفة والتكتيك والإستراتيجيّة أثرا عميقاً في المجال العسكري في البلدان الغربية.

الّتي كانت تُشن أقلّ أهميّة من الحرب الكبرى الّتي قد تحدث؛ وتشكّلت ولا سيَّما بالنّسبة لبريطانيا، حروب «مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال» بنهاية الإمبراطوريّة، وليس مع بداية شيءٍ جديدٍ، وحقيقة أنّ بريطانيا ظلّت بمعزل عن حرب فيتنام كانت يعني أنّ الصّراع الّذي ميّز الولايات المتّحدة، وعمل فيه خَلَفُ مايكل هوارد[1] كأستاذ شيشيل[2]، وهو روبرت أونيل، كضابطٍ في الجيش الأستراليّ، كان له تأثير أقلّ على الجدل البريطانيّ أكثر ممّا كان يُمكن أن يفعله بصورة مختلفة.

ولذلك، عندما وصلتُ إلى أكسفورد في كانون الثّاني ٢٠٠٢، فعلتُ ذلك في مرحلة، على الرّغم من أنّني لم أدرك ذلك بعد، كان منصب أستاذ تاريخ الحرب سيوضع في سياقٍ كان الشّبه الوحيد السّابق له الّذي استمتعَ به أو عانى منه سبنسر ويلكينسون في الحرب العالميّة الأولى؛ وما كان يُقصدُ به أن يكون صراعاتٍ قصيرةٍ وحادّة حقّقت أهدافها السّياسية، كما فعلت حرب فوكلاند في عام ١٩٨٢، أو حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩٠-١٩٩١، أصبحت مطوّلة وفوضويّة. وعلى مدار العقد التّالي، وجدت القوّات المسلّحة البريطانيّة نفسها عرضة لصراعٍ خارجيٍّ أكثر استدامةً ممّا توقّعته مراجعة الدّفاع الإستراتيجيّ لعام ١٩٩٧ - ١٩٩٨[3]، وما عانته هي نفسها لعدّة أجيال؛ ونتيجة لذلك، شغلت الحروب الّتي انخرطت فيها بريطانيا منذ عام ٢٠٠٣ وقتي في منصب الأستاذيّة. إنّ طموحي في تطوير دراسة التّاريخ العسكريّ، والتزامي الشّخصيّ بتاريخ الحرب العالميّة الأولى، كان عليه كثيراً أن يلعب دور العازف الثّاني للحروب في العراق وأفغانستان، وتأثير تلك الحروب على القوّات المسلّحة

---

(١) كان السّير مايكل إليوت هوارد **(١٩٢٢ - ٢٠١٩)** مؤرّخاً عسكريّاً إنكليزيّاً، وكان سابقاً أستاذ شيشيل لتاريخ الحرب، وأستاذ ريجيوس للتّاريخ الحديث بجامعة أكسفورد.

(٢) أستاذيّة شيشيل هي الأستاذيّة القانونيّة في جامعة أكسفورد سُمّيت على شرف هنري شيشيل رئيس أساقفة كانتربري.

(٣) كانت مراجعة الدّفاع الإستراتيجيّ: وثيقة سياسة بريطانيّة أصدرتها حكومة حزب العمال في تموزعام ١٩٩٨ وكانت قد اكتسبت السّلطة في العام السّابق.

البريطانيّة على علاقتها بالمجتمع البريطانيّ، وفهم الإستراتيجيّة؛ وكنتُ منخرطاً في كلّ واحدة من هذه القضايا مهتمّاً بها قبل عام ٢٠٠٢، لكنّها كانت مخاوف ثانويّة تُقبِّلَتْ في وقتٍ لم أكن فيه أتصرّفُ على طبيعتي. لقد تطلّبت منّي شروط تعييني في أكسفورد تدريس الدّراسات الإستراتيجيّة الحديثة إضافة إلى التّاريخ العسكريّ، كما تطلّبت منّي المشاركة في السّياسة العامّة، إذ إنّ وزارة الدّفاع ممثّلة في مجلس النّاخبين.

إنّ الموضوع الّذي يجمعُ هذا الكتاب هو الإستراتيجيّة، وما نفهمه منها، وكيف تغيَّر هذا الفهم، إذ إنّه يستندُ إلى افتراض أنّ الإستراتيجيّة مفيدة، بل وضروريّة، إذا أرادت الدّول ممارسة القوّة العسكريّة ومنذ الحادي عشر من أيلول، كتبتُ أكثر من عشرين مقالاً شكّلتها الصّراعات الحاليّة حتّى لو تغيّرَ اتّجاهها من منظور التّاريخ، وتوفّر ثلاثة عشر منها الأساس لهذا الكتاب، وقد رُوجِعت جميعها، وبعضها رُوجِع كثيراً جدّاً، ولم يُنشر ما لا يقلُّ عن ثلث المحتوى الإجماليّ من قبل عندما خُصِّصت النّفقات لمادّة نُشِرَتْ للمرّة الأولى باللّغة الفرنسيّة، يجب أن يكون النّصف جديداً على القرّاء الإنكليز.

يُفْتَتح الكتاب بفصل يُقدّمُ الكتاب مُتناولاً تطوّرات الحرب منذ بداية الألفيّة، والفصل الثّاني هو نقطة الانطلاق الحقيقيّة، من حيث التّسلسل الزّمنيّ لتفكيري الخاص وفي مصطلحات النّشر، ويظهرُ هنا تحت العنوان الّذي استخدمته عندما ألقيته كمحاضرةٍ افتتاحيّةٍ لي في أكسفورد، لكن أُطلِقَ عليه عنوان «المعنى المفقود للإستراتيجيّة» عندما طُبع في مجلّة سرفايفل، إذ يستخدمُ مقاربة تاريخيّة لتطوّر كلمة «إستراتيجيّة» والأفكار الّتي ترتكزُ عليها للقول بأنّنا قد وسّعنا فهمنا للمصطلح لدرجة أنّه يواجه خطر فقدان فائدته ومن ثمَّ قمنا بدمجه ولا سيَّما مع السّياسة، ويرى الفصل تجلّيات هذا الغموض في القرارات، وقبل كلّ شيء، في خطاب جورج دبليو بوش وتوني بلير في ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ومع ذلك، فإنّ أسباب الارتباك أعمق، وتكمنُ في إرث الحرب العالميّة الثّانية.

تشكَّل التّفكير الّذي يقومُ عليه هذا الفصل، ونهج الكتاب بأكمله لفهم الحرب، بعمقٍ من خلال كتاب كارل فون كلاوزفيتز الّذي يحملُ عنوان «عن الحرب»، ولا ينبغي أن يكون هناك الكثير من الأشياء الجديدة هناك، ومع ذلك في تسعينيّات القرن المنصرم، انتقد الكثيرون كلاوزفيتز، الّذي خدم في حروب نابليون وتوفّي عام ١٨٣١، وكان سبب تعرّضه للانتقاد تركيزه فقط على أشكال معيّنة من الحرب الّتي تنتمي في الوقت الحاضر إلى الماضي، ويوضح الفصل الثّالث حالة تقييم كلاوزفيتز عندما نفكّر في الإستراتيجيّة اليوم، فقد استند منتقدوه في تفسيراتهم إلى قراءة إنكليزيّة انتقائيّة لنصّ كتابه «عن الحرب»، بعيداً عن سياق كتابات كلاوزفيتز الأخرى وغير مدركة بما يكفي لتصميمه على استخدام التّاريخ لتطوير فهمٍ عابرٍ للتّاريخ لظاهرة الحرب.

تتجلّى إحدى الأخطاء الحديثة في قراءة كلاوزفيتز، ولا سيّما في كتاب صموئيل هنتنغتون بعنوان: «الجندي والدّولة»[١]، الّذي نُشر في عام ١٩٥٧، في أنّ كتاب «عن الحرب» يؤكّد على ضرورة التّبعيّة الدّستوريّة للجنرال (الجيش) إلى السّياسيّ (السّلطة المدنيّة)، ومن ثمَّ السّيطرة المدنيّة، وهذا الجهد لتطبيق معيارٍ طُوِّر في سياق دستور الولايات المتّحدة لظروف بروسيا[٢] في القرن التّاسع عشر، هو أكثر من جاهلٍ من النّاحية التّاريخيّة، كما أنّه يحملُ عواقب تعيقُ صنع الإستراتيجيّة اليوم. إنه يبسّط الحاجة إلى ترتيباتٍ مؤسّسيّةٍ أكثر تعقيداً وتكراراً من أجل تمكين تكامل الرّأي العسكريّ المحترف مع التّوجيه السّياسيّ. إنّ قاعدة هنتنغتون الّتي ترتكز آثارها

---

(١) «الجنديّ والدّولة»: نظريّة وسياسة العلاقات المدنية-العسكريّة هو كتاب كتبه العالم السّياسيّ صمويل هنتنغتون عام ١٩٥٧؛ وفي الكتاب، يقدّم هنتنغتون نظريّة السّيطرة المدنيّة الموضوعيّة، الّتي تكون بموجبها الوسيلة المثلى لتأكيد السّيطرة على القوّات المسلّحة هي إضفاء الطّابع الاحترافي عليها.

(٢) بروسيا هو اسم كان يطلق بالأصل على المقاطعة الألمانيّة الّتي أطلق عليها لاحقاً اسم «بروسيا الشّرقيّة»، وسمّيت المنطقة على اسم السّكّان الأصليين البروسيين ذوي الأصول البلطيقيّة.

القديمة على قراءة انتقائيّة متعمّدة للتّاريخ، ومن المؤكّد أنّ لها أسساً ضعيفةً جدّاً في المملكة المتّحدة، وتستمدُّ إلهامها من وجهة نظرٍ «يمينيّة» للتّاريخ والإرث الملحوظ «للثّورة المجيدة» عام ١٦٨٨ في بريطانيا، الّتي ورثتها الولايات المتّحدة، وكلّما ازداد رسوخها، ازدادت صعوبة التّحدّي المتمثّل في صنع إستراتيجيّة متماسكة، وهذا هو موضوع الفصل الرّابع الّذي يستكشفُ عواقبها على الحروب في العراق وأفغانستان.

كما أنّ هناك موضوعاً مركزيّاً في بقيّة الكتاب ولا سيَّما في الفصلين الخامس والسّادس، الحاجة إلى مفردات مفاهيميّة تجسّد بشكلٍ أفضل الطّرق المحدودة الّتي تريدُ من خلالها القوى الغربيّة استخدام القوّة العسكريّة يؤكّدُ الفصل الخامس أنّ الظّلّ الطّويل للحرب العالميّة الثّانية، الّذي عزّزه التّهديد اللّاحق بوقوعِ حرب نوويّة شاملةٍ متبادلة في الحرب الباردة، فصل أفكارنا عن الحرب عن ممارساتهم، فقد استندت النّظريّة بشكلٍ غير متناسبٍ إلى مفهوم الحرب الشّاملة وشّوَّهت الجهود المبذولة للتّعامل مع حقائق ما بعد عام ١٩٤٥، إذ كانت الحروب محدودة للغاية. كان أحد الأسباب، من بين العديد منها، لهذا التّطوّر هو أنّ السّياسيّين، الّذين يضطلعون بالمسؤوليّة الإستراتيجيّة عمليّاً، أقنعهم أتباع كلاوزفيتز الجدد بأنّ الحرب هي في الحقيقة استمرار للسّياسة بوسائل أخرى، وهذا لترقية النّظريّة على الواقعيّة، وبالطّبع، من النّاحية المثاليّة، يجب أن ترتبط الحرب والسّياسة ببعضهما البعض، لكنّهما، كما أوضح كلاوزفيتز، مختلفتان تماماً في طبيعتهما لدرجة أنّهما متناقضتان أحياناً. لقد جعل معيار كلاوزفيتز في بعض الأحيان السّياسيين يرون حتّى النّزاع المُسلّح نفسه على أنّه أكثر قليلاً من شكلٍ من أشكال الإشارات الدّبلوماسيّة المُبالغ فيها، والمنفصلة عن آثارها المدمّرة، وقد أدّى هذا الاتّجاه إلى حدوث ارتباك منذ هجمات الحادي عشر من أيلول؛ ومع استمرار الرّغبة في شنّ الحرب بطرقٍ محدودة، استخدم القادة الوطنيّون شعارات تشير إلى عكس ذلك؛ أوّلاً، لم تساعد «الحرب العالمية على الإرهاب» ومن ثمّ «الحرب الطّويلة» في تلبية الحاجة إلى فرز الحقيقة الأساسيّة عن التضّخيم اللّفظيّ، ويواصلُ الفصل السّادس دراسة هذه الموضوعات من خلال النّظر في السّوابق

التّاريخيّة لنظريّة الحرب المحدودة الّتي قدّمها كلاوزفيتز والمؤرّخ البحريّ البريطانيّ جوليان كوربيت (١٨٥٤-١٩٢٢). إنّ التّخلّي التّدريجيّ عن التّجنيد الإجباري، إمّا رسمياً من خلال التّشريع أو بشكلٍ غير رسميٍّ، من خلال شكل ذاتيٍّ اختياريٍّ أكبر من الاستدعاء للتجنيد العسكريّ، جعل الجيوش الغربيّة غير مؤهّلة لشنّ حرب كبرى؛ يجب أن تكون جميع الحروب بحكم التّعريف ضروريّة، من حيث إنّه لا بدَّ من النّظر إليها على أنّها الملاذ الأخير، ولا يتمُّ اللّجوء إليها إلّا عندما تفشل جميع الخيارات الأخرى، ومع ذلك، فقد زدنا من إرباك تفكيرنا بشأن متى تكون الحرب ضروريّة، وما إذا كانت حرباً كبرى أم لا، من خلال اعتماد «حروب الاختيار»[1] كعنوانٍ عامٍّ، ويشير هذا إلى أنّنا نخوضُ حروباً ليست ضروريّة، ولا تستحقُّ، ضمنيّاً، تسميتها بالحرب «كبرى».

تُعدُّ الحرب المحدودة أيضاً موضوعاً فرعيّاً في الفصل السّابع، وهنا أيضاً يُعتبر كلاوزفيتز وكوربيت من بين نماذجها، إلّا أنّ الشّخصيّة الّتي يركّز عليها الفصل بشكلٍ أساسيّ هي باسل ليدل هارت[2]، المفكّر الإستراتيجيّ البريطانيّ الّذي رفض بين الحربين العالميتين كلاوزفيتز بشدّة والقليل من البصيرة، بينما تبنَّى في الوقت نفسه كوربيت دون اعتراف، ومع ذلك، فإنّ الهدف ليس ليدل هارت نفسه، بل الحماس الحاليّ في العلوم السّياسيّة «للثّقافة الإستراتيجيّة»؛ ورغم أنّ الثّقافة الإستراتيجيّة تستخدمُ التّاريخ لتشكيل فهمها للممارسة الإستراتيجيّة، لا تهتمُّ بشكلٍ كافٍ بالتّغيير والطّوارئ، بينما تتعرّض في الوقت نفسه لخطر عدم الاعتراف الكامل بالمصدر الحقيقيّ للاستمراريّة الّتي تدعمُ مقترحاتها، ألا وهي الجغرافيا أكثر من الثّقافة.

---

(١) عادة ما يتم القيام بها لأسباب لا تنطوي على دفاع واضح عن النّفس من جانب الولايات المتّحدة أو حليف لها.

(٢) باسيل هنري ليدل هارت: وُلدَ في باريس، وتعلم في كيمبردج، واشترك في الحرب العالميّة الأولى، وترك الجيش، وعمل مراسلاً عسكريّاً لصحيفة الـ لديلي تلغراف، والتايمز اللّندنيّة.

ويعالجُ الفصلُ الثّامنُ النّقطة الجغرافيّة مباشرة لقد أصبح سكّان دولتين تتمتّعان بقوّة بحريّة تقليديّة، وهما المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة، راضيتين بشكلٍ ملحوظٍ عن اعتمادهما على البحر من حيث أمنهما المحدّد بدقّة واحتياجاتهما الاقتصاديّة، ومع ذلك، لا يُمكن إلقاء اللّوم لـ «عمى البحر»[1] ببساطة على المشتبه بهم المعتادين، وهم ثلاثيّ من الصّحافة والأشخاص والسّياسيين، كما أنّه يتمُّ إنشاؤه ذاتيّاً، إذ تقوم القوّات البحريّة نفسها في كثير من الأحيان بمعالجة الإستراتيجيّة البحريّة من خلال شروطٍ مملّة ومرهقةٍ لكن مع ادّعاءات ذات مغزى أو أصالة أو الّتي تتجنّب القضايا الكبرى، بما في ذلك الوظيفة الإستراتيجيّة للرّادع النّوويّ البحريّ.

وتعرِّفُ القوّات البحريّة نفسها، حالها حال القوّات الجوّيّة، من حيث معدّاتها، ويحقّق طاقمها تأثيراً إستراتيجيّاً من خلال خدمة أسلحتهم والمنصّات التي تُركب عليها تلك الأسلحة. يجادل الفصل التّاسع بأنّ كلا القطاعين كانا من ثمَّ يميلان إلى تفسير الابتكارات التّكنولوجيّة، كالباخرة أو الطّائرات ذات الأجنحة الثّابتة، على أنّها تأثيرات هائلة وثوريّة يُمكن القول إنّها إستراتيجيّة، وهنا تتناقض مع الجيوش، الّتي تميلُ إلى النّظر إلى التّكنولوجيا على أنّها تكتيكات متغيّرة، لكنّها بشكلٍ أقلّ كثيراً إستراتيجيّة عندما تجد الاستمرارية في كثير من الأحيان في النّصف الثّاني من القرن العشرين قدّمت الأسلحة النّوويّة أوضح مثال على نظام أسلحة جديد يبدو أنّه يحدثُ ثورة في الإستراتيجيّة، إذ كان تأثيرها متقطّعاً إلى حدٍّ جعل الفكر الإستراتيجيّ ينأى بنفسه عن أحد تخصّصاته الأساسيّة، إن لم يكن الانضباط الأساسيّ للإستراتيجيّة الكلاسيكيّة، وهو التّاريخ.

ويتناولُ الفصل العاشر والفصل الحادي عشر عواقب الاتّجاه الحاليّ لرفع مستوى مكافحة التّمرّد ضدّ قوات الاحتلال إلى مرتبة «الإستراتيجيّة» بدلاً من رؤيته بمصطلحات أكثر تقييداً وتشغيليّة، ويجادل الأوّل بأنّ لكلّ حربٍ صفات عامّة

---

(١) عدم القدرة على التّواصل مع القضايا البحريّة سواء على المستوى الفرديّ أم السّياسيّ.

معيّنة، وأنّ فهم الحرب القابل للتّكيّف قد لا تساعده محاولات تقسيمها إلى فئاتٍ منفصلة؛ وتستخدمُ التّوتّر في الإمبراطوريّة البريطانيّة قبل عام ١٩١٤ بين تجربة الحرب الاستعماريّة ونظريّة الحرب الأوروبيّة لتوضيح هذه النّقطة؛ وقبل عام ٢٠٠٣، ميّزت معظم الجيوش الغربيّة بشكلٍ حادٍّ بين الحرب «التّقليديّة» ومكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، واليوم هم أقلّ يقيناً والعديد من قادتهم ومفكريهم يسعون إلى التّجميع.

وينتقلُ الفصلُ الأوّل إلى تأثير الإزاحة للارتقاء بطريقةٍ تشغيليّة، وتحديداً مكافحة التمرّد ضد قوّات الاحتلال، إلى مستوى الإستراتيجيّة؛ إنّ نقطة انطلاقها هي الإستراتيجيّة الّتي سعى الرّئيس أوباما إلى فرضها على أفغانستان في عام ٢٠٠٩-٢٠١٠، وقد أدّى افتقارها إلى الوضوح والرّفض من جانب الجيش، الّذي كان يريد حملة مكافحة تمرّدٍ كاملة الموارد ضدّ قوّات الاحتلال، الّتي وصلت ذروتها في قرار الرّئيس بإقالة الجنرال ستانلي ماكريستال في عام ٢٠٠٠. وفي ذلك الوقت، كان ميل الصّحافة يتمثّلُ في وضع هذه الحلقة في سياق النّظريّة الكلاسيكيّة حول العلاقات المدنيّة العسكريّة كما نُوْقشت في الفصل الرّابع، ومن ثمَّ رؤية ماكريستال منتهكاً القواعد الّتي وضعها هنتنغتون في عام ١٩٥٧. ويوضحُ الفصل الأوّل أنّ مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال تتطلّبُ عمليّاً أن يكون الجنرالات «سياسيّين» إذا أُرِيدَ لها أن تكون فعّالة، ومن ثمَّ فإنّ المشكلة أقلّ من الخضوع العسكريّ للسّيطرة السّياسيّة، بل بالأحرى ضرورة تطوير سياسات تتحوّل إلى إستراتيجيّة فعّالة واحتواء الإطار التّشغيليّ الّذي وضعه العسكريّون المُحترفون.

ويشير الفصلان الأخيران إلى المستقبل، إذ يتناول الفصل الثّاني عشر فشل الإستراتيجيّة في أن تكون أداة تنبُّئيّةً فعّالة، ومن ثمَّ يواجه النّقد القائل بأنّ تطبيقها يسلبُ السّياسيّ المرونة الّتي يحتاج إليها عند مواجهة أزمة ما، كما يطرح قضيّة أسبقيّة الحالات الطّارئة في الفكر الإستراتيجيّ؛ وتطمحُ الإستراتيجيّة الكبرى على النّحو

المبيّن في سياسات الدّفاع الوطنيّ إلى تلبية المتطلّبات بعد عشرين أو ثلاثين عاماً القادمة، على الرّغم من عدم اليقين فيما يتعلّق بما سيحدث من الآن حتّى ذلك الحين؛ لقد كانت التّعريفات التّقليديّة للإستراتيجيّة، بتركيزها على المستوى التشغيليّ للحرب، أكثر تركيزاً على الحاضر والمستقبل القريب ولا سيَّما في زمن الحرب، وقد استخدموا التّخطيط للتوسّط بين الحاضر والمستقبل، وغالباً ما يكون الماضي مصدر إلهامهم في الخيارات الّتي يصفونها؛ وتحتاجُ الخطط إلى تكيّفٍ مستمرٍّ لا سيّما في بيئة مقاومة ومعادية مثل بيئة الحرب، ومن ثمَّ فهي عرضة للتّكيّف المستمرّ بشكل حادٍّ، ويجب على الإستراتيجيّ أن يعترف بذلك مع عدم فقد الاتّصال بقصده العامّ، وهكذا، وكما يُمكن للأحداث تحديد السّياسة، يُمكنها أيضاً التّأثير على الإستراتيجيّة. وبناءً على ذلك، يبحثُ الفصل الثّالث عشر في التّغييرات المُحتملة وكذلك الاستمراريّة في المستقبل القريب، كما يتصالحُ مع أولئك الّذين يتوقون إلى استبدال الدّراسات الإستراتيجيّة بالدّراسات الأمنيّة من خلال النّظر إلى التّحدّيات الّتي تواجه الأولى والّتي تثيرها الأخطار الوشيكة على الأمن البشريّ. إنّ تغيّر المناخ، واستنفاد الوقود الأحفوريّ، واحتمال انتشار الأوبئة وما إلى ذلك يُمكن، ولكن ليس ذلك ضروريّاً، أن تتسبّب في نزاعٍ مسلّحٍ؛ قد تكون نغمة الفصل مفرطة في التّفاؤل بالنّسبة للبعض، ولدي شكوكي الخاصّة حول النقاش. وفي حين أنّه يقبل أنّ التّنافس على الموارد يُمكن أن يسبّب الحرب كما حدث حتّى في القرن العشرين وكذلك في الماضي البعيد، فإنّه يرى إمكانيّة الحدّ من الحرب جغرافيّاً. ومن المرجح أن تكون حروب الموارد إقليميّة، ومن ثمَّ يُمكن تجريدها من المفردات الأيديولوجيّة والعالميّة للعقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين.

هذا الكتاب متجذّر في تجارب الغرب منذ بداية القرن الجديد والألفيّة الجديدة، وينصبّ تركيزه الجغرافيّ على المحيط الأطلسي، على الرّغم من أنّه ليس كذلك على وجه الحصر، إذ ينصبُّ اهتمامه على الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وأوروبا

الغربيّة، أي العالم القديم وليس الجديد، فهو لا يتجاهل آسيا وصعود الصّين وحسب، بل يتجاهل إفريقيا وأمريكا اللّاتينيّة أيضاً، لكن مع الاعتراف بهذه القيود، فإنّه يستخدمُ التّاريخ لمحاولة الهروب منها، كما أنّ مقاربته للأحداث الجارية أو الّتي تقع في الماضي القريب يتمُّ إبلاغها بوعيٍ تاريخيٍّ يعودُ إلى أبعد من ذلك؛ وبينما يقاوم استخدام التّاريخ «لإخبارك بذلك»، يستخدمه لإعطاء السّياق، إذ لا يتمثّل هدفه في رفض التّغيير، بل تحديد ما يتغيّر بالفعل على عكس ما يبدو أنّه يتغيّر فقط.

الفصل الأوّل

الحرب والإستراتيجيّة في بداية القرن الحادي والعشرين

على مدى العقد الماضي، شاركت القوّات المسلّحة في العالم الغربيّ لا سيَّما قوّات الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، في شنّ حرب من أجل أهداف رئيسة، أو هذا على الأقلّ ما أرادنا خطاب المدافعين الرّئيسيّين عن تلك الحرب، جورج بوش وتوني بلير، أن نصدّق إنّها حرب لترسيخ قيم العالم الحرّ، كالدّيمقراطيّة والتّسامح الدّينيّ والليبراليّة في جميع أنحاء العالم. ففي خطابه في الحادي عشر من شهر أيلول عام ٢٠٠٦، الّذي ألقاه بمناسبة الذّكرى الخامسة لهجمات عام ٢٠٠١، أعلن الرّئيس بوش، مُظهراً علمه بالغيب الّذي نفتقر إليه، أنّه «الصّراع الأيديولوجيّ الحاسم في القرن الحادي والعشرين، وأنّه صراع من أجل الحضارة». قد يكون لهذه الحرب تركيزها الأساسيّ في الشّرق الأوسط وآسيا الوسطى، لكنّها تُشن أيضاً داخل أوروبا مع الأدلّة الدّاعمة الّتي قدّمتها الهجمات بالقنابل في مدريد في الثّاني من آذار عام ٢٠٠٤ وفي لندن في ٧ تموز ٢٠٠٥.

أطلق بوش وبلير على هذه الحرب اسم «الحرب العالمية على الإرهاب» ففي شباط عام ٢٠٠٦، أدركت القيادة المركزيّة الأمريكيّة، ومقرّها تامبا في فلوريدا، لكن مع مسؤوليّات تمتدُّ عبر الشّرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، الصّعوبات المفاهيمية التي تطرحها «الحرب العالميّة على الإرهاب» وأعادت تسميتها بـ «الحرب الطّويلة»، وقد تعامل كلا العنوانين مع الصّراعات في العراق وأفغانستان كعناصر ثانويّة للتّصميم الكبير؛ إضافة إلى ذلك، كان التّصميم كبيراً جدّاً لدرجة

أنّه كان من المُمكن تطعيم النّزاعات الأخرى به حتّى عندما لا تكون الولايات المتّحدة مشاركة فيها بشكلٍ مباشرٍ. لقد استخدم رئيس وزراء أستراليا، جون هوارد، التزامات بلاده لحفظ السّلام في تيمور الشّرقية عام ١٩٩٩، ومخاوفه الأوسع بشأن إندونيسيا بشكلٍ عامٍّ ولا سيَّما بعد هجوم بالي في ٢ تشرين الأوّل عام ٢٠٠٢، للانضمام إلى الحرب على الإرهاب **(لأيّ سبب من الأسباب)**. وفي عام ٢٠٠٦، عرضت «إسرائيل» عمليّاتها ضدّ حزب الله في لبنان كجزءٍ من النّضال الأكبر نفسه **(نوعاً ما)**.

كانت «الحرب العالميّة على الإرهاب» بياناً للسّياسة، ولم تكن بيان إستراتيجيّة البتّة؛ وبحلول عام ٢٠٠٦، وجدت قوّات التّحالف في كلٍّ من العراق وأفغانستان نفسها مُثقلة بالالتزامات وتواجه احتمال الهزيمة، وكان أحد أسباب وجودهم في هذا الموقف هو أنّهم يفتقرون إلى إستراتيجيّة، وحقيقة أنّ العديد من أطراف النّقاشات حول الحرب مستعدّة لاستخدام كلمة إستراتيجيّة يبدو أنّها تشيرُ إلى أنّهم يفهمون أيضاً ماهيّة الإستراتيجيّة، لكنّهم لم يفهموها؛ وفي بداية القرن التّاسع عشر، عرّف كلاوزفيتز الإستراتيجيّة بأنّها استخدام المعركة لأغراض الحرب؛ وبالنّسبة له، وأيّ شخص آخر في أوروبا حتّى عام ١٩١٨، كانت الإستراتيجيّة فنّ القائد، وتُستخدمُ الإستراتيجيّة الحاليّة في كثير من الأحيان كمرادف للسّياسة، فقد قال بوش وبلير إنّ لديهما إستراتيجيّات عندما لم يكن لديهما أيّة إستراتيجيّات، بل كانت لديهما سياسات ورؤى مثاليّة لنظام ما بعد الحرب، لكنّها كانت سياسات غير مرتبطة بالوقائع الإقليميّة أو القدرات العسكريّة، وكانت الظّروف السّائدة في العراق مختلفة عن تلك الموجودة في أفغانستان، وبدورها تختلفُ عن تلك الموجودة على حدود «إسرائيل» وإندونيسيا؛ إنّ ما أعطى كلّ نزاع من هذه النّزاعات التّجانس كان بدرجة أقلّ طبيعتها الأساسيّة أكثر من «الحرب على الإرهاب» نفسها، وهي العبارة الّتي أوجدت الوحدة نفسها من الآثار الّتي سعى شنُّ تلك الحرب في المقام الأوّل إلى إنكاره.

كانت «الحرب العالميّة على الإرهاب» إستراتيجيّة في حال وجود مثل هذه الكلمة كان هدفها المُعلن القضاء على وسيلة قتال، وليس تحقيق هدف سياسيٍّ، وكانتُ تفتقرُ إلى تركيزٍ جغرافيّ واضحٍ، إذ إنّ حروباً معيّنة في أجزاء محدّدة من العالم كانت مدرجة في حرب أكبر شاملة لكنّها غير متبلورة وغير محدّدة المعالم؛ وعادة ما تُشكَّل الإستراتيجيّة تقليديّاً قبل كلّ شيء من خلال اعتبارات المكان والزّمان، ولم تكن «الحرب العالميّة على الإرهاب» واضحة بشأن المساحة الّتي ستقع أحداثها فيها، أو بالأحرى، كانت واضحة، لكنّ الفكرة الّتي تبنّتها شملت العالم بأسره لم تكن مفيدةً على وجه الخصوص، فقد خلقت مجال عمليّات كبيرٍ جدّاً حتّى بالنّسبة للقوّة العظمى الوحيدة في العالم. لقد تبنّت الولايات المتّحدة إستراتيجيّة حيث لا يُمكنها استخدام المعركة لأغراض الحرب، ولا يُمكن تطبيق نطاق ومدى حتّى قوّتها العسكريّة بشكلٍ منطقيٍّ وناجحٍ ضمن مثل هذا الإطار.

كان تعريف واشنطن للوقت مدمّراً بالقدر نفسه لنهج متماسكٍ للإستراتيجيّة، كما أشار العنوان البديل لـ «الحرب الطّويلة»: ما طول كلمة «طويلة»؟! إنّ صفة «طويل« هي كلمة نسبيّة ونقيضها الوحيد هو «قصير»، وتعريف الحروب الطّويلة والقصيرة يكمنُ في عين النّاظر، فنحن نرى الحرب العالميّة الأولى طويلة لأنّه قِيلَ لنا إنّ أولئك الّذين ذهبوا إلى الحرب، المتأثّرين جزئيّاً بالانتصارات البروسيّة الكاسحة في عام ٨٦٦ و ٨٧٠ ، كان من المتوقّع أن يعودوا إلى الوطن بحلول عيد الميلاد، ومع ذلك، لم يكن هذا افتراضاً لتخطيط هيئة الأركان العامّة في عام ١٩١٤، فقبل الحرب العالميّة الأولى، كان معظم كبار الضّبّاط يدركون جيّداً أنّه إذا اندلعت حرب كبرى، فمن المُحتمل أن تكون أطول من الحروب السّابقة. لقد توقّع هيلموت فان مولتك الأكبر الّذي كان يشغلُ منصب رئيس الأركان العامّة البروسيّة في عام ١٨٦٦ و ١٨٧٠ أن تكون حرباً تستمرُّ لمدّة سبع سنوات أخرى أو حتّى ثلاثين عاماً، وفي الحقيقة كان متشائماً جدّاً؛ ونظراً لانتهاء الحرب العالميّة الأولى فيما يزيد قليلاً عن أربع سنوات، يُمكن القول إنّها كانت في الواقع «حرباً قصيرة» بعد كلّ شيء، إذ لم تكن

الحرب أقصر بكثير من حرب الثّلاثين عاماً أو حرب السّبع سنوات وحسب، بل أثبتت أيضاً أنّها أقصر من العديد من الحروب الّتي أعقبتها، وهذا يشملُ الحرب العالميّة الثّانية وحرب احتلال العراق وأفغانستان.

وهناك عائق رئيسيّ آخر أمام تشكيل إستراتيجيّة متماسكة؛ على الأقلّ كان لكلّ تلك الحروب أعداء محدّدون بوضوح، إذ لم تكن لـ «الحرب العالميّة على الإرهاب» ولا لـ «الحرب الطّويلة» أعداء محدّدون بشكلٍ واضحٍ؛ وتعرَّف الحروب من خلال العداء الّذي تقوم عليه، إذ يحتاج المشاركون فيها إلى معرفة من هو العدو، على الأقلّ كي يتمكّنوا من بناء إستراتيجيّة يديرون بها الحرب. لقد تراوح العدو في «الحرب العالميّة على الإرهاب»[1] بين الأفراد الأشرار ولا سيّما أسامة بن لادن وصدّام حسين، وصولاً إلى مجموعاتٍ عرقيّةٍ ودينيّةٍ بأكملها؛ وهذا يكشف أنّ «تحديد العدو» هو الآن في تنامٍ كبيرٍ في الدّراسات الإستراتيجيّة.

الإستراتيجيّة هي عمل براغماتيّ بعمق، فهي تدورُ حول فعل الأشياء، وحول تطبيق الوسائل لتحقيق الغايات، ومحاولة لتحقيق مجموعة أهداف ملموسة من خلال استخدام القوّة العسكريّة في حالة معيّنة؛ وحتّى عندما بدت إدارة بوش وكأنّها تطبّق الإستراتيجيّة لم تكن تفعل ذلك، فقد وجدت «الزّيادة» في العراق في عام ٢٠٠٧ اتّجاهها العام ببساطة من التّصميم على زيادة عدد القوّات في مسرح الحرب، ولم يُفعَل أيّ شيء للتّوصّل إلى حلٍّ سياسيٍّ قابلٍ للتّطبيق يُمكن توجيه جهودهم نحوه، وهي النّقطة الّتي أثارها الجنرال ديفيد بتريوس في ٨ آذار عام ٢٠٠٧ في أوّل بيان رئيسٍ له للصّحافة بعد وصوله إلى العراق فقد قال: «العمل العسكريّ ضروريّ... لكنّه لا يكفي»، وقد عمل بجدٍّ لضمان تزامن جهوده

(١) الحرب على الإرهاب، وتسمّى أيضاً الحرب العالميّة على الإرهاب، ويطلق عليه البعض تسمية الحرب الطّويلة، هي عبارة عن حملة عسكريّة واقتصاديّة وإعلاميّة تقودها الولايات المتّحدة وبمشاركة بعض الدّول المتحالفة معها، وتهدف هذه الحملة حسب مزاعم رئيس الولايات المتّحدة السّابق جورج دبليو بوش إلى القضاء على الإرهاب والدّول الّتي تدعم الإرهاب.

العسكريّة مع ما يُسمَّى بالصّحوة السّنّيّة في محافظة الأنبار، وهي اللّحظة الّتي سعى فيها العراقيّون أنفسهم إلى كبح جماح العنف؛ وبعبارة أخرى، تكمنُ الإستراتيجيّة في الواجهة بين القدرات التّشغيليّة والأهداف السّياسيّة، وهي الرّابط الّذي يجمع كلًّا منهما بالآخر ويعطي كليهما المعنى، إلّا أنّها أكثر من ذلك، فهي تقوم على الاعتراف بطبيعة الحرب نفسها.

يجب أن تتعامل الإستراتيجيّة في المقام الأوّل ليس مع السّياسة، بل مع طبيعة الحرب؛ ولا بدّ للإستراتيجيّة أن تخدم أغراض السّياسة، إلّا أنّه لا يمكنها فعل ذلك إذا لم تكن مبنيّة على تقديرٍ واضحٍ للحرب، فالحرب تختلفُ عن السّياسة. وعلى مدى الثّلاثين عامًا الماضية خُدِعَ الفكر العسكريّ الغربيّ من خلال الاقتباس الانتقائيّ لعبارة واحدة مقدّمة من قبل كارل فان كلاوزفيتز لنصّه غير المكتمل بعنوان «عن الحرب» أنّ «الحرب ليست سوى استمرار للسّياسة بوسائل أخرى»، وهذا بيان حول كيفيّة استخدام الحكومات للحرب، وهو ليس بياناً عن طبيعة الحرب كما توضح قراءة ما يقوله كلاوزفيتز. يدور كتاب «عن الحرب»، كما يشيرُ عنوانه بوضوحٍ، حول الحرب وليس حول السّياسة؛ وفي ترجمتها، فضّلَ مايكل هوارد وبيتر باريت هذا الفصل الافتتاحيّ على بقيّة النّص، ومن ثمَّ رفع مستوى الحيرة فيما يتعلّق بعلاقة الحرب بالسّياسة على العديد من الأفكار الأخرى، المتنافسة في كثير من الأحيان والمتناقضة في بعض الأحيان، الّتي قدّمها كلاوزفيتز، إذ يقول الكثير من بقيّة النّص، ولا سيَّما الكتاب الثّامن، أشياء مختلفة حول العلاقة بين الحرب والسّياسة، وحول طبيعة الحرب.

هناك بالطّبع مشكلة في ترجمة الاسم الألماني بوليتيك بمعنى السّياسة أو الدبلوماسيّة الّتي تستند إلى اعتبارات وظروف وعناصر محددّة السّياسة (Politik)[1] إلى اللّغة الإنكليزيّة، إذ يُمكن ترجمتها على أنّها علم السّياسة والسّياسة؛ والسّياسة هي

(١) السّياسة السّويديّة والألمانيّة والدنماركيّة والإندونيسيّة والكريوليّة الهايتية: السّياسة الواقعيّة أو السّياسة أو الدّبلوماسيّة الّتي تعتمد في المقام الأوّل على اعتبارات ظروف وعوامل معيّنة.

عدائيّة بطبيعتها، وتشبه الحرب على الأقلّ في هذا الصّدد؛ وللسّياسة توجّه أحاديّ الجانب بشكلٍ أكبر، ولا يتمّ بالضّرورة إعاقة تطبيقه بمكائد الأعداء، وقد تكون المشاكل الّتي تعالجها الحكومات بالسّياسات ناتجةً عن تغييرٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ، أو من أعمال الله، وليست نتيجة تصميم بشريٍّ، إذ يمكنها تكييف هذه السّياسات وتنقيحها في ضوء الظّروف وأثناء تنفيذها؛ وفي هذا الصّدد بالطّبع، تشكّل الحرب السّياسة، وليس العكس، لكنّ تظلُّ السّياسة، على الأقل في شكلها المثاليّ، بياناً عن نيّة حكومة واحدة.

ومن ناحية أخرى، الحرب ثنائيّة وحتّى، كما في حالة حربي العراق وأفغانستان، متعدّدة الأطراف ولدى الحكومات سياسات تقودها إلى الحروب، ولكن بمجرّد الانخراط في صراع، فإنّ هذه السّياسات تتشكّل من خلال تصرّفات العدوّ، ومن ثمّ، لم تعد الحربُ تطبيقاً أحاديّاً للسّياسة، بل نتاجاً للتّبادلات العكسيّة بين السّياسات المتباينة علاوة على ذلك، يخلقُ التّفاعل بحدّ ذاته ديناميكيّة مستقلّة تكون تدريجيّة وغير متوقّعة على حدٍّ سواء؛ لقد كانت الحروب الّتي حقّقت أهدافاً سياسةً من جانبٍ واحدٍ، مثل حروب توحيد ألمانيا في عامي ١٨٦٦ و ١٨٧٠، قليلة، وفي الغالب كانت قصيرة جدّاً أيضاً؛ وفي كثير من الأحيان صاغت حروب بحدّ ذاتها سياسات المتحاربين، إذ إنّ سياسات الحكومات في بداية الحرب لم تثبت تماسكها خلال مسارها؛ والنّتائج الفعليّة للحرب، حتّى لو كانت لا تزالُ مرغوبة من وجهة نظر أحد المتحاربين على الأقلّ، من المحتمل أن تكون مختلفة تماماً عن الأهداف الّتي تمّ التّطرّق إليها منذ البداية؛ والحرب العالميّة الثّانية هي مثال على ذلك، وحرب احتلال العراق وأفغانستان مثال أكبر على ذلك؛ وكما كتب العراقيّ المنفيّ سامي رمضاني عام ٢٠٠٧، «زُعِمَ أنّ بوش وبلير شنّا الحرب في البداية لإنقاذ العالم من أسلحة الدّمار الشّامل لصدام، ومن ثمّ لإرساء الدّيمقراطيّة، وبعد ذلك لمحاربة إرهاب تنظيم القاعدة، والآن لمنع الحرب الأهليّة والتّدخّل الإيرانيّ أو السّوري»، ولا يُمكن أن يكون هناك توضيح بيانيّ أكثر للتّأثير المُتبادل للحرب على السّياسة.

لذلك يجب أن تستند الإستراتيجيّة إلى فهم طبيعة الحرب، وطبيعة الحرب لأنّها ستشكّل السّياسة، وهذا هو السّبب وراء افتقار كلّ من بوش وبلير إلى إستراتيجيّة، إذ لم يفهم أيّ منهما طبيعة الحرب، إذ خدعت كليهما الرّوايات السّائدة المُستخدمة لشرح الحروب الأخيرة في الغرب، الحروب الّتي وضعتهما في إطار عام ١٨٦٦ و ١٨٧٠، وليس في عام ١٩١٤-١٩١٨ أو ١٩٣٩-١٩٤٥، فمن حرب الفوكلاند عام ١٩٨٢، مروراً بحرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠-١٩٩١، إلى حملة كوسوفو العسكريّة عام ١٩٩٩، شنّ بلداهما حروباً قصيرة وحادّة، وتسبّبت في خسائر قليلة لقوّاتهما المُسلّحة. لقد توصلا، وليس هما وحدهما، بل ناخبوهم أيضاً، إلى الاعتقاد بأنّ الحرب كانت بالفعل أداة سياسيّة موثوقة ومرنة.

وفي العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، انهارت الإستراتيجيّة كأداةٍ لتشكيل وفهم الحرب، إذ لم تعد تتمتّع بالتّماسك كمفهومٍ فكريٍّ، كما كان بلا مرجع، فقد خسرت الإطار المؤسّسيّ الّذي وفّر الأساس للاستخدام الوطّني للقوّة المُسلّحة. ففي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، قامت إدارة بوش بتهميش هيئة الأركان المشتركة[١] وتجاهلت مجلس الأمن القوميّ[٢]. وفي لندن، تركت الحكومة البريطانيّة أولئك الّذين لديهم مخاوف حقيقيّة وقويّة بشأن إدارة مرحلة ما بعد الصّراع لغزو العراق من دون منتدى للتّعبير عن مخاوفهم، كما لم يروّج بوش أو بلير لأسلوب حكم يستغلّ المؤسّسات القائمة، وفضّل كلاهما الشّبكات غير الرّسميّة، الّتي تجنّبت الإجراءات المعمول بها؛ وإذا كانت هذه هي إرادة القائد، فمن المُحتمل أنّ

---

(١) هيئة الأركان المشتركة: هي هيئة من كبار القادة النّظاميين داخل وزارة الدفاع الأمريكيّة، الّتي تقدم المشورة لرئيس الولايات المتّحدة ووزير الدفاع ومجلس الأمن الدّاخلي ومجلس الأمن القوميّ بشأن الشّؤون العسكريّة.

(٢) مجلس الأمن القومي الأمريكي: مجلس تابع للرّئاسة الأمريكيّة يختص بقضايا الأمن القوميّ والأمور المُتعلّقة بالسّياسة الخارجيّة مع مستشار الأمن القوميّ ومجلس وزراء الولايات المتّحدة، وهو جزء من المكتب التّنفيذي للولايات المتّحدة.

مواجهتها كانت مستحيلة، ومع ذلك، فإنّ حقيقة أنّ الإستراتيجيّة في كلٍّ من الولايات المتّحدة وبريطانيا لم يكن لها قبول فكريّ وحسب، بل تفتقر أيضاً إلى هيئة حكوميّة مسؤولة عن إنشائها، لها جذور أقدم وأعمق بكثير من سذاجة جورج دبليو بوش وتوني بلير.

وحتّى عام ١٩١٨، كما اقترحت الإشارات إلى كلاوزفيتز بالفعل، كانت الإستراتيجيّة تعتمدُ على مجموعة واسعة الانتشار ومعروفة من الافتراضات على الأقلّ داخل الجيوش وداخل أوروبا؛ كان تعريف كلاوزفيتز، بأنّها استخدام المعركة لأغراض الحرب، أضيق بكثير من أيّ شيء حالي اليوم؛ وبالنّسبة له وبالنّسبة لمعظم أولئك الذين خاضوا الحرب في القرن التّاسع عشر أيضاً، كانت الإستراتيجيّة من اختصاص الجنرالات وليست من اختصاص السّياسيين، وكانت تتعلّق بسير الحرب داخل مسرح حربٍ معيّنٍ، لذلك كانت أقرب بكثير إلى ما تسمّيه جيوش حلف النّاتو[١] اليوم المستوى العمليّاتي للحرب[٢]؛ أمّا في عام ١٩١٨، لم يكن هذا التّعريف للإستراتيجيّة قادراً على تفسير نتيجة الحرب العالميّة الأولى، ولم تستطع المفاهيم التّشغيليّة للإستراتيجيّة الكلاسيكيّة أن تفسّر بالكامل حتّى النّتيجة العسكريّة للقتال، إذ لم تهزم الجيوش الألمانيّة على الجبهة الغربيّة من قبل الجيش بالمناورات العسكريّة مثل التّطويق أو الاختراق؛ وفي سياقٍ أوسع، إنّ الإستراتيجيّة كما حدّدها كلاوزفيتز وأقرانه (إن وُجِدوا) لم تسمح بالحصار الاقتصاديّ للقوى المركزيّة، أو للحجّة القائلة بأن ألمانيا «طُعِنت في الظّهر» لأنّ الجوع في الوطن أدّى إلى ثورة وتنازل القيصر عن العرش[٣].

---

(١) منظمة معاهدة شمال الأطلسي، ويُعرف اختصاراً النّاتو: تحالف عسكري دولي يتكون من ٣١ بلد عضو مستقل في جميع أنحاء أمريكا الشّمالية وأوروبا.

(٢) يتضمن المستوى العمليّاتي للحرب تخطيط وتنفيذ الحملات والعمليّات الرّئيسة باستخدام الفنّ العمليّاتي لتحقيق الأهداف العسكريّة..

(٣) التّنازل هو فعل التّخلّي عن السّلطة الملكيّة رسميّاً.

لم يقل كلاوزفيتز شيئاً عن القوّة البحريّة، ولذلك فإنّ أحد التّحدّيات الّتي كان على الإستراتيجيّة الكلاسيكيّة مواجهتها في عام ١٩١٨ هو تلك الّتي تشكّلها الإستراتيجيّة البحريّة ولا سيّما إذا كان انتصار الحلفاء في الحرب العالميّة الأولى ناتجاً بالفعل عن القوّة البحريّة كما جادل مفكّرون مثل باسل ليدل هارت في فترة ما بين الحربين؛ وعلى الرّغم من أنّ استخدام القوّة البحريّة البريطانيّة في عصر السّلام البريطانيّ[1] (Pax Britannica) قد أشار إلى أهميّة الإستراتيجيّة البحريّة، كان هناك اتّجاه لرؤيتها، كما هو الحال الآن، على أنّها تنتمي إلى قسمٍ منفصلٍ عن الإستراتيجيّة نفسها. لقد كانت هذه مشكلة للولايات المتّحدة بقدر ما كانت مشكلة لبريطانية، المعزولة أكثر عن البرّ الرّئيس لأوروبا، الّتي تعتمدُ بالقدر نفسه على أسطولها البحريّ بدلاً من جيشها في دفاعها الأساسيّ.

في عام ١٩١١، جادل جوليان كوربيت، وهو أوّل مفكّرٍ إستراتيجيٍّ مهمٍّ حقّاً أنتجته بريطانيا، والّذي قرأ كلاوزفيتز، أنّ الإستراتيجيّة البحريّة لم تكن شيئاً في حدّ ذاتها، وقد ميّزت محاضراته في الكلّيّة الحربيّة البحريّة الملكيّة بين ما أسماه إستراتيجيّة ثانويّة وإستراتيجيّة كبرى، وهذه الأخيرة:

«بمعناها الواسع يجب أن تتعامل مع كامل موارد الأمّة من أجل الحرب. إنّها فرع من حنكة الدّولة، وتعتبر الجيش والبحريّة جزءاً من قوّة واحدة يُتعاملُ معهما معاً، فهما أدوات الحرب، لكن يتعيّن عليها أيضاً أن تبقي في نظرها باستمرار الموقف السّياسيّ الدّبلوماسيّ للبلد (الّذي يعتمد عليه الإجراء الفعّال للأداة)، وموقعها التّجاريّ والماليّ (الّذي يتمّ من خلاله الحفاظ على الطّاقة اللّازمة لتشغيل الأداة)».

تنبّأت «الإستراتيجيّة الكبرى» لـ كوربيت نفسه بما سمّته بريطانية «الإستراتيجيّة الكبرى» والولايات المتّحدة «الإستراتيجيّة الوطنيّة» فيما بعد؛ وعلى الرّغم من أنّ

---

(١) الهيمنة البريطانية أو السّلام البريطاني أو باكس بريتانيكا كانت فترة السّلام النّسبيّ بين القوى العظمى الّتي أصبحت خلالها الإمبراطوريّة البريطانيّة القوّة المهيمنة العالميّة وتبنت دور «شرطي العالم».

كوربيت[1] استخدم عبارة «الإستراتيجيّة الكبرى» إلّا أنّ تقديمها الحقيقيّ للفكر العسكريّ البريطاني يعود إلى الفترة الّتي أعقبت الحرب العالميّة الأولى، واستخدمها جي إف سي فولر[2] في عام ١٩٢٣، وقد أضاف فولر بُعداً إضافيّاً لمفهوم كوربيت عن الإستراتيجيّة الرّئيسة، وذكر أنّ «إستراتيجيّتنا للسّلام يجب أن تصوغ إستراتيجيتنا الحربيّة، الّتي أعني من خلالها أنّه لا يُمكن أن يكون هناك شكلان من الإستراتيجيّات، أحدهما للسّلام والأخرى للحرب». كان من المقرّر الآن تطبيق الإستراتيجيّة في زمن السّلم، إذ إنّ الطّريقة الّتي تخوضُ بها الأمّة حرباً ستكون في جزءٍ كبيرٍ منها نتاج الاستعدادات والتّخطيط والنّشاطات الّتي قامت بها في وقت السّلم؛ كانت الإستراتيجيّة الكبرى هي ما وضعته بريطانيا وحلفاؤها في حيّز التّنفيذ في الحرب العالميّة الثّانية، وتطبيقاً للسّياسة الوطنيّة في الحرب، واشتملت على تنسيق الحلفاء والجهود في مسارح الحرب المختلفة.

وبعد عام ١٩٤٥، اختلطت الإستراتيجيّة والسّياسة في أذهان النّاس، وظلَّ ذلك الخلطُ مناسباً تماماً في الحرب الباردة؛ وكما طالب فولر، طُبِّقت الإستراتيجيّة هنا في السّلام وكذلك في الحرب، وركّزت على التّهديد باستخدام القوّة، في شكل ردع نوويٍّ لمنع الحرب بدلاً من شنّها؛ وعلاوة على ذلك، إذا كانت هناك حرب ستندلع، ستكون حرباً وجوديّة، وحرباً من أجل البقاء القوميّ، مثل الحربين العالميتين ولكن أكثر من ذلك؛ لقد كانت هذه هي الظّروف الّتي أصبح فيها الخلط بين الإستراتيجيّة والسّياسة أكثر منطقيّة، فإذا كانت أمّة تقاتلُ من أجل وجودها، فإنّ سياستها الوطنيّة هي شنّ الحرب، أي كلّ ما تفعلهُ في المجال السّياسيّ مصمّم لتحقيق هذه الغاية؛ وكما أشار كلاوزفيتز في الكتاب الثّامن من كتابه «عن

---

(١) كان السّير جوليان ستافورد كوربيت مؤرّخاً بحريّاً بريطانيًا بارزاً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

(٢) كان اللّواء جون فريدريك تشارلز "بوني" فولر ضابطاً كبيراً في الجيش البريطانيّ، ومؤرخاً عسكريّاً، وإستراتيجيّاً.

الحرب»، «عندما تصبح السّياسة أكثر طموحاً وحيويّة، تصبح الحرب كذلك أيضاً، وقد يصلُ هذا إلى النّقطة الّتي تصلُ فيها الحرب إلى شكلها المُطْلق». وبعبارة أخرى، تضع سياسة الحروب الكبرى أهدافاً أكثر انسجاماً مع الطّبيعة الحقيقيّة للحرب، ومع العنف غير المقيّد الّذي يكمن في جوهرها، أكثر ممّا هو الحال في الحروب من أجل أهداف أقلّ؛ ومنذ عام ١٩٩٠، خاضت الولايات المتّحدة وبريطانيا حروباً لم تكن من أجل البقاء القوميّ، ومن ثمَّ تباعدت مسارات السّياسة والإستراتيجيّة، الّتي كانت متقاربة في الحربين العالميتين وفي الحرب الباردة. وبعد الحادي عشر من أيلول، حاول بوش وبلير التّغلّب على هذا الاختلاف باستخدام خطاب «الحرب الشّاملة»، أو بالأحرى «الحرب العالميّة على الإرهاب»[1]، لكنّهما بذلك فشلا في فهم طبيعة الحرب الّتي قاما بتبنّيها، الّتي بدت بعيدة عن كونها «شاملة» للمجتمعات الّتي سعوا إلى حشدها؛ ولم تكن سياسة التّعبئة الوطنيّة للحرب منطقية سواء للرّأي المحايد أو حتّى بالنّسبة لناخبيهم، ليس أقلّها عندما استمرّت جهود الحرب والإستراتيجيّة في القرن الحادي والعشرين في إعطاء الأولويّة لمجموعة كاملة من القضايا الّتي كان من المُمكن أن يكون ذات أهمّيّة من الدّرجة الثّانية لو كان أيّ من البلدين منخرطاً حقّاً فيما يعتبره حرباً كبرى، إذ تتطلّب الطّبيعة الحقيقيّة للحرب الّتي تبنّاها بلداهما الاعتراف الفكريّ بأنّ العنصرين، الإستراتيجيّة والسّياسة، كلتاهما منفصلتان في احتياجاتهما وربّما تختلفان في اتّجاهاتهما؛ كان الهدف بالطّبع هو تحقيق الانسجام بينهما، لكنّ هذا ليس بالأمر السّهل، إذ إنّهما مختلفتان في طبيعتيهما وتسعيان إلى تحقيق أنواعٍ مختلفةٍ من النّتائج، فالجنرالات يسعون إلى تحقيق انتصارات رائعة في ساحة المعركة، لكنّهم حتّى عندما يحقّقونها، لا يفوزون بالضّرورة، وقد تعلّم نابليون ذلك، والولايات المتّحدة تعلّمته أيضاً.

---

(١) الحرب على الإرهاب: هي عبارة عن حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية تقودها الولايات المتحدة وبمشاركة بعض الدول المتحالفة معها، وتهدف هذه الحملة حسب مزاعم رئيس الولايات المتّحدة السابق جورج دبليو بوش إلى القضاء على الإرهاب والدّول الّتي تدعمه.

نحن نعيشُ مع الإرث الفكريّ للحرب الباردة أكثر ممّا ندرك، وكان الرّدع (deterrence)[1] والمنع (dissuasion)[2] هما جوهر الإستراتيجيّة، وكان هذا هو المكان الّذي طُبّقت فيه المعاملة بالمثل، لكنّه كان مجال نشاطٍ خالٍ من القتال الفعلي، فقد عُرِّفت الحروب الّتي وقعت بالفعل، في لغة ستينيّات القرن المُنصرم، على أنّها «حروب محدودة» (Limited war)[3] أو «صراعات منخفضة الحدّة» (Low-intensity conflict)[4]؛ وبعبارة أخرى لم تُستوعب في التّفكير السّائد حول الحرب، لكن تمّ التّعامل معها كاستثناءات للقاعدة، وقد جرى التّعرّف على الأخيرة بشكلٍ أكبر مع الحرب في أوروبا في عام ١٩٤٤-١٩٤٥، لكن في شكلٍ مثاليٍّ وبعيدٍ باطّرادٍ؛ و«الحرب الكبرى» الّتي تقتصر على الوجود النّظريّ من خلال الألعاب والتّمارين الحربيّة، عزّزت فكرة أنّ المعركة تُخاضُ «بشكلٍ تناظريٍّ»[5] بين القوى الّتي تحاكي بعضها بعضاً ولديها قدرات مماثلة؛ وكان السّعي لتحقيق التّوازن أمراً حيويّاً للتّدمير المتبادل المؤكّد[6] (Mutual assured destruction)

---

(١) الرّدع في سياق في علم العقاب والأعمال الإجراميّة هو الفكرة أو النّظريّة الّتي تعتبر التّهديد بالعقاب يردع الأشخاص من ارتكاب الجرائم في المجتمع، وهو واحد من خمسة أهداف يُعتقد أن العقوبة تحقّقها، الأهداف الأربعة الأخرى هي الإدانة، والتحجيم، والقصاص، وإعادة التأهيل.

(٢) غالباً ما يتمّ التّنافس باستخدام أدوات القوّة الوطنيّة مجتمعة.

(٣) الحرب المحدودة هي صراع مسلّح تستخدم فيه الأطراف المتحاربة أجزاءً من قوّاتها المسلّحة وشعوبها ومواردها الماديّة، ومصطلح الحرب المحدودة مناقض للحرب الشّاملة الّتي يستخدم فيها جميع موارد الدولة لتسخر في لصالح المجهود الحربيّ.

(٤) النّزاعات منخفضة الكثافة هي صراعات عسكريّة تقع عادة بين اثنين أو أكثر من الدّول أو الجماعات من غير الدّول، وتتميّز بأنّها أقلّ كثافة من الحرب التّقليديّة. وعادة ما ينطوي ذلك على استخدام الدّولة لقوّاتها المسلّحة بشكلٍ انتقائيٍّ مع ضبط النّفس، وذلك بغرض إنفاذ الامتثال لسياساتها أو أهدافها.

(٥) التّناظر خاصيّة، يمكن وصف العديد من الأشياء بها مثل الأجسام الهندسيّة والمعادلات الرّياضيّة وغيرها، والتّناظر هو صفة يتّصف بها الإنسان حيث يمتلك يدين ورجلين وعينين وأذنين، وهذه يعني أن نصف جسمه الأيمن يماثل نصفه الأيسر من ناحية الشّكل.

(٦) الدّمار المتبادل المؤكّد: هو عقيدة للإستراتيجيّة العسكريّة وسياسة الأمن القوميّ حيث يؤدّي الاستخدام الكامل للأسلحة النوويّة من جانب طرفين متعارضين أو أكثر إلى الإبادة الكاملة.

وهو حجر الأساس الّذي يرتكز عليه الرّدع، إلّا أنّ الرّدع لم يقل الكثير عمّا فعله الجنرالات في زمن الحرب، وبدت مفاهيم النّصر غير ذات صلة في أحسن الأحوال وغالباً ما تكون فاحشة، إذ يبدو أنّ النصر في الحرب الأوروبيّة لن يتمّ تأمينه دون استخدام الأسلحة النّوويّة، وسيشملُ ذلك تدميراً كارثيّاً، وفقد الجنود السّيطرة الإستراتيجيّة، ومن ثمَّ فإنّ الانضباط الّذي حدّد فنّ القائد أثبت صحّته، وأعمال هيئة الأركان العامّة وعمليّات التّخطيط للحرب، لم تعد ملكهم.

كان اكتشاف الفكر التّشغيليّ، أوّلاً من قبل جيش الولايات المتّحدة ومن ثمَّ من قبل جيوش حلف النّاتو، وسيلة للخروج من هذه المعضلة؛ وبما أنّها كانت مطلوبة في الثّمانينيّات من القرن المنصرم للتّفكير في الحرب التّقليديّة، ويرجع ذلك جزئيّاً إلى الضّربة الجسديّة الّتي لحقت بجيش الولايات المتّحدة بسبب الهزيمة في فيتنام، وجزئيّاً بسبب الحاجة إلى إيجاد بدائل قابلة للاستخدام للتّبادل النوويّ الشّامل داخل أوروبا، وجدت الجيوش نفسها تتعاملُ مع الحرب وليس السّياسة، فقد كان عليها أن تتبنّى طبيعة الحرب المُتبادلة، إلّا أنّها، من خلال القيام بذلك، ظلّت تقبل البنية الفوقيّة للحرب الباردة والتّحكيم النّهائي للرّدع النّوويّ، ومن ثمَّ استمرّت تلك الجيوش في السّماح للإستراتيجيّة بأن تكون مرادفة للسّياسة؛ وعندما فكّر الجنرالات في تلك الحقبة في الحرب، أطلقوا عليها اسم «المستوى التّشغيلي للحرب»(perational art)[1]

---

(١) في مجال النّظريّة العسكريّة، يمثّل المستوى التّشغيليّ للحرب مستوى القيادة الّذي يربط تفاصيل التّكتيكات بأهداف الإستراتيجيّة. والفنّ العملياتيّ هو مفهوم من القرن العشرين يتعامل مع اتّجاه القوّات العسكريّة في تصوّر وتنفيذ العمليّات لتحقيق الأهداف الإستراتيجيّة. إنّها تنطوي على قوّات مشتركة ومشتركة وتخصيص الموارد للوحدات التّكتيكيّة. ويشكّل الفنّ العملياتيّ جسراً بين الإستراتيجيّة، ويحدد الأهداف السّياسيّة للحرب، والتّكتيكات، وخوض معارك الحرب. وبينما لا يتجاهل الأهداف الإستراتيجيّة للمتحاربين في الحرب وعقائدهم التكتيكية، يركّز على المستوى بينها؛ ولهذا السّبب، رأى بعض المحلّلين أصولها في فكرة القرن الثّامن عشر لإستراتيجيّة الحملة. عند تحليل الفنّ التّشغيليّ، من المفيد وضع تصور للإستراتيجيّة والعمليّات والتّكتيكات على أنّها "وجهات نظر حول الحرب" بدلاً من "مستويات الحرب" الأكثر قبولاً.

على الرّغم من أنّها لم تكن في أحد مستوياتها أكثر من تكرار للإستراتيجيّة الكلاسيكيّة. لقد رسم مُنْتجها الواضح، «حرب المناورة» (Manoeuvre warfare)[1] خطّاً مستقيماً معقولاً من نابليون في مارينغو أو جينا إلى نورمان شوارزكوف في حرب الخليج الأولى[2].

ومع ذلك، هناك عيبان رئيسيّان أعاقا باطّرادٍ هيمنة الفكر التّشغيليّ في العقيدة العسكريّة (Military doctrine)[3]؛ كان العيب الأوّل يتمثّل في ميلها منذ نهاية الحرب الباردة إلى تجاهل الطّبيعة الحقيقيّة للحرب، والمعاملة بالمثل، وعدم القدرة على التّنبّؤ بها، وتفاعل الصّدفة أو الحرب الحقيقيّة[4]؛ ففي حرب الخليج عام ١٩٩١، لم يلعب أيّ ممّا ذُكرَ دوراً مهمّاً كما هو الحال في معظم الحروب في الماضي، إذ نُفِّذَت مبادئ حرب المناورة، وهي نتاج تفكير الثّمانينيّات من القرن الماضي، بنجاحٍ ساحقٍ في وقت قصير،

---

(١) المناورة الحربيّة أو مشروع الحرب أو تعبير عسكريّ يستخدم لوصف التّحرّكات الميدانيّة للقوّات العسكريّة على أرض المعركة؛ وفي الحرب: هو تعبير يستعمله العسكريّون للإشارة إلى إستراتيجيّة عسكريّة تقوم على بدء الحرب بهجوم متحرّك وسريعٍ ومباغتٍ يربك العدو ويوقع به خسائر كبيرة دون علم العدو مسبقاً بهذا الهجوم.

(٢) حرب الخليج الثّانية، أو أم المعارك، أو حرب تحرير الكويت (عملية درع الصحراء) و(عملية عاصفة الصّحراء)، هي حرب شنّتها قوّات التّحالف المكونة من ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحّدة الأمريكيّة ضدّ العراق، بعد أن منح مجلس الأمن التّابع للأمم المتحدة تفويضاً بذلك لتحرير الكويت من الاحتلال العراقيّ.

(٣) العقيدة العسكريّة: مصطلح عسكري عام لوصف أداء الوحدات والقوّات خلال الحملات والعمليّات والمعارك والاشتباكات العسكريّة المختلفة، وتشكّل في الأساس خطوط عريضة ومقترحات عمليّة لتقديم إطار عمل قياسيّ موحّد داخل المؤسّسة العسكريّة الواحدة تساعد على إتمام المهام المختلفة أكثر من كونها مجرّد قوانين ونظريّات جامدة.

(٤) وفقاً لكلاوزفيتز **الاحتكاك** "هو القوّة التي تجعل الأمر يبدو سهلاً للغاية". الاحتكاك هو تفاعل المصادفة والفعل، ويُمكن أن يكون سببه العديد من العوامل بما في ذلك قوّات العدو أو الأعمال الودّيّة أو البيئة. "الاحتكاك"، كما كتب، هو "المفهوم الّذي يميّز الحرب الفعليّة عن الحرب على الورق"، تلك الأشياء المدهشة الّتي تحدث في أثناء الحرب الّتي تجعل "حتّى أبسط الأشياء صعبة".

ومن ثمَّ أصبحت مكرّسة، لا كآخر حلٍّ للفكر العسكريّ للحرب الباردة، ولكن كمعيارٍ للمستقبل؛ لقد أنتج الانتصار سلسلة من الأفكار كان من بينها «الثّورة في الشّؤون العسكريّة» (Revolution in military affairs) [1] و«الحرب المركزيّة على الشّبكة»[2] (Network-centric warfare) و«التّحوّل «transformation»»[3]، وكلّها ركّزت على التّطبيق الأحاديّ الجانب للتّفوّق العسكريّ؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ تفكير حلف النّاتو في حرب المناورة قد طُوِّرَ على خلفيّة الدّونيّة المفترضة في مواجهة الغزو السّوفييتي لشمال ألمانيا، إذ كانت فكرته الأساسيّة هي استخدام الضّربة المُضادّة[4] في سياقٍ دفاعيٍّ وكبديلٍ عن القوّة التّقليديّة للاتّحاد السّوفييتي، وقد افترضت المفاهيم اللّاحقة لها استخدام القوّة العسكريّة في وضعٍ هجوميٍّ استناداً إلى تفوّق عسكريٍّ ساحقٍ وغير قابل للمساءلة على ما يبدو.

وطُوِّرَ الفكر العمليّاتيّ[5] باطّرادٍ في بيئة خالية من السّياسات، ولم يكن ذلك ذا أهميّة في الثّمانينيّات من القرن المنصرم، فقد كان الإطار السّياسيّ ضمن الحرب الباردة؛

---

(١) يُعرّف المفهوم العسكريّ الثّورة في الشّؤون العسكريّة بأنها فرضيّة عسكريّة نظريّة يدور موضوعها حول مستقبل الحرب، وغالباً ما ترتبط بالتّوصيات التّكنولوجيّة والتّنظيميّة للتّغيير في جيش الولايات المتّحدة والدّول الأخرى.

(٢) يمكن ترجمتها بالحرب القائمة على الشّبكات وهي مفهوم حربيّ وعقيدة عسكريّة أو طريقة جديدة لقيادة وإدارة الحروب يقوم على الشّبكات حيث يحاول أن تكون جميع عناصر جيش ما أو وحداته متّصلة بعضها ببعضٍ خلال القيام بعملياّتها ممّا يزيدها قوّة ويزيد في تدفّق المعلومات.

(٣) تُعرِّف وزارة الدفاع الأمريكية التّحول العسكريّ بأنّه "عمليّة تشكّل الطّبيعة المتغيّرة للمنافسة العسكريّة والتّعاون العسكريّ من خلال مجموعات جديدة من المفاهيم والقدرات والأفراد والمنظّمات".

(٤) الهجوم المضادّ هو تكتيك عسكريّ يحدث عندما ينجح أحد الأطراف في صدّ هجوم العدو ويبدأ في دفع العدو إلى الوراء بهجوم من جانبه.

(٥) التّفكير العمليّاتي هو جانب مهمّ من عمليّة صنع القرار العسكريّ يطبّقه القادة العسكريّون وطاقمهم؛ ومن أجل حلّ سليم للمشاكل العسكريّة، يتعيّن عليهم التّفكير بشكلٍ خلّاقٍ في تطبيق المادّة العملياتيّة.

ومع نهاية الحرب الباردة، افتقرت جيوش حلف النّاتو إلى السّيناريوهات الّتي تناسب قدراتها التّشغيليّة؛ أمّا بالنّسبة لجيش مثل جيش بريطانيا، فلم تكن هذه تجربة جديدة؛ ففي القرن التّاسع عشر، ثمّنت مسؤوليّاته الإمبراطوريّة عالياً المرونة والقدرة على التّكيّف؛ وبالنّسبة إلى الجيوش الأخرى، المعتادة على التّفكير في الحروب المُحتملة في أغلب الأحيان ضدَّ جيرانها، أدّى عدم وجود تهديدٍ واضحٍ داخل أوروبا إلى خلق حالةٍ من عدم اليقين الفكريّ؛ إنّ تقديم «حرب المناورة» كنموذجٍ مقاسٍ واحدٍ يناسب الجميع غطّى حقيقة أنّ المرونة في الماضي لم يكن لها بالضّرورة علاقة كبيرة بالمستوى التّشغيليّ للحرب، كما لم تكن مفاهيم مثل «الإيقاع» و«المناورة» تقلق أبطال «الحروب الصّغيرة» الفيكتوريّة مثل غارنيت وولسيلي[1]، وقد استند النّجاح إلى الوعي بتقلّبات المُناخ، وتأثيره على المتطلّبات الطّبيّة واحتياجات النّقل، والبنية التّحتيّة الاقتصاديّة والظّروف الاجتماعيّة في المنطقة. وكان على القادة الفاعلين أن يكونوا واعين للأنثروبولوجيّاً أو علم الإنسان (Anthropology)[2] والسّياسة إذا كانوا سيفهمون ديناميكيّات الحرب في مناطق مختلفة من العالم، وحاول «المستوى التّشغيليّ للحرب» تجاهل هذه المشكلة من خلال التّعامل مع «ساحة المعركة» كشيء يُشكّلُ من قبل العقائد العسكريّة والتّقنيات المصاحبة لها. لقد كانت الاكتشافات الأنثروبولوجيّة الوحيدة الواردة في «الثّورة في الشّؤون العسكريّة» و«الحرب القائمة على التأثيرات»[3] «effects-based war» و «التّحوّل» تلك الّتي أثارت قلق مؤلّفيها.

---

(١) كان المشير مارشال غارنيت جوزيف وولسيلي، أول الفيكونت وولسيلي ضابطاً أنكلو أيرلندي في الجيش البريطاني. أصبح أحد الجنرالات البريطانيين الأكثر نفوذاً وإعجاباً بعد سلسلة من النّجاحات في كندا وغرب إفريقيا ومصر، تلاه دور مركزيّ في تحديث الجيش البريطانيّ في تعزيز الكفاءة.

(٢) علم الإنسان أو الأنثروبولوجيا من أصل يوناني حيث "Anthropos" تعني إنساناً، و"Logos" تعني علماً، فيكون هذا العلم مختصّاً بدراسة الإنسان.

(٣) العمليّات القائمة على التّأثيرات (EBO) هي مفهوم عسكريّ للولايات المتّحدة ظهر خلال حرب الخليج العربيّ/الفارسيّ لتخطيط وتنفيذ العمليّات الّتي تجمع بين الأساليب العسكريّة وغير العسكريّة لتحقيق تأثير معين.

وبفضل كولن باول[1] وإرثه الفكريّ، أصبح الفكر العسكريّ الأمريكيّ في فجر الألفيّة الجديدة واضحاً تماماً بشأن فصله عن سياق السّياسة، فقد كان باول المستشار العسكريّ لوزير الدفاع كاسبار واينبرغر، الّذي صاغ في عام ١٩٨٤ ما يُسمَّى بـ «عقيدة واينبرغر»[2]؛ وفي عام ١٩٩٢، وبصفته رئيساً لهيئة الأركان المشتركة، وضع باول نفسه «عقيدة أو مبدأ باول»[3]. لقد قال باول متذمّراً من آثار حرب فيتنام على الجيش الأمريكيّ، إنّه يجب استخدام القوّات الأمريكيّة لتحقيق أهدافٍ سياسيّةٍ واضحةٍ، ويجب تحديد الأهداف مسبقاً، ونشرها القوّات بقدرةٍ عسكريّة ساحقة لتحقيق نصرٍ سريعٍ، ويجب أن تكون «إستراتيجيّة الخروج» (Exit strategy)[4] واضحة لهم، وكان باول يعتقدُ أنّه كان من أتباع كلوزيفيتز، فقد كان يحاول دمج الإستراتيجيّة والسّياسة من خلال تحديد مجالات مسؤوليّة محدّدةٍ بوضوحٍ ومنفصلة لكلٍّ منها؛ إنّ ما فشل في فعله هو إدراك تمييز كلاوزفيتز بين القواعد والممارسات، وبين المثاليّ والحقيقيّ، إذ إنّ الإستراتيجيّة والسّياسة مختلفتان بالفعل من النّاحية النّظريّة، إلّا أنّ الإستراتيجيّة في الممارسة تعتمدُ على

---

(١) كولين لوثر بأول: كان سياسيّاً أمريكيّاً ورجل دولة ودبلوماسيّاً وضابطاً بالجيش الأمريكيّ وكان وزير خارجيّة الولايات المتّحدة رقم ٦٥ من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. وكان أول أمريكي من أصل إفريقي وزير الخارجية؛ وكان مستشاراً للأمن القوميّ الخامس عشر للولايات المتّحدة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩، والرّئيس الثّاني عشر لهيئة الأركان المشتركة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣.

(٢) **تؤكّد عقيدة واينبرغر على أنّه:** يجب على الولايات المتّحدة ألّا تلتزم بقوّاتٍ للقتال ما لم تكن المصالح الوطنية الحيوية للولايات المتحدة أو حلفائها على المحكّ.

(٣) مبدأ باول هو مصطلح ابتكره صحفيّ، وسمي على اسم الجنرال كولن باول، لعقيدة وضعها باول في الفترة الّتي سبقت حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١. تطرح العقيدة أسئلة تؤكّد مصالح الأمن القوميّ، وقدرات الضّربة السّاحقة مع التّركيز على القوّات البرّيّة، والدّعم الجماهيريّ الواسع، وكلها يجب الرّد عليها بالإيجاب، قبل اتّخاذ إجراء عسكري.

(٤) إستراتيجيّة الخروج تعني ترك الوضع الحالي، إمّا لتحقيق هدف كان مخطّطاً له أو كطريقة للتخفيف من الفشل؛ في أسوأ الأحوال، إستراتيجيّة الخروج من شأنها حفظ ماء الوجه؛ وفي أحسنها تربط الانسحاب بتحقيق هدف يستلزم تكلفة عالية للاستمرار.

الحوار مع السّياسة. وفي عام ١٩٩٢، واجهت وزيرة الخارجيّة مادلين أولبرايت منطق باول، الّذي منع بشكلٍ فعّال نشر القوّات الأمريكيّة في البوسنة، وتساءلت مادلين أولبرايت بشكل لا يُنسى: «ما الهدف من وجود هذا الجيش الرّائع الّذي تتحدّثُ عنه دائماً إذا لم نتمكّن من استخدمه؟!»

انهارت عقيدة باول عندما واجهت ممارسة الحرب في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، فقد كانت إدارة بوش مصمّمة على استخدام قوّاتها المُسلّحة حتّى عندما نصح قادة تلك القوّات المسلّحة بعدم استخدامها، أو حثّت على توظيفها بطرقٍ أخرى عن تلك الّتي تفضّلها الإدارة؛ قد يقول باول اليوم إنّ نتائج عدم استخدام القوّة السّاحقة وعدم وجود «إستراتيجيّة خروج» واضحة للجميع، ولكن في الدّعوة إلى ترسيمٍ واضحٍ يفصلُ بين الإستراتيجيّة والسّياسة، منع تداخل أحداها مع الأخرى، واستمرَّ إرثه في المبادئ الّتي لا يزالُ الكثيرون في جيش الولايات المتّحدة يلتزمون بها؛ وحقيقة أنّ دعوة الجنرال ديفيد بتريوس في ٨ آذار عام ٢٠٠٧ لحلٍّ سياسيٍّ في العراق كانت لا تزالُ تُعدُّ استثنائيّة بما يكفي لتكون جديرة بالنّشر في وسائل الإعلام، تؤكّد هذه النّقطة. لقد تمّ الاحتفاظ بالوسيلة العاديّة للجنرالات، أي المستوى العمليّاتيّ للحرب[1]، في صندوق منفصل عن السّياسة، وكان هناك فشل جماعيّ في تقدير تأثير الحرب نفسها على تطوّر وحتّى تحوّل السّياسة على الرّغم من حقيقة أنّ الحرب على العراق قدّمت دليلاً حيّاً على ذلك بالضّبط، وما أظهرته حرب العراق أيضاً، والنّقطة الّتي فشل باول أيضاً في معالجتها ربّما كنتيجةٍ لإيمانه بالتّفوّق العسكريّ الأمريكيّ، كانت حقيقة أنّه سيكون العدو، أكثر من الحكومة الأمريكيّة، الّذي سيحاولُ منع جيش الولايات المتّحدة من تحقيقٍ نصرٍ سريعٍ. لقد أدركت الإستراتيجيّة الكلاسيكيّة ولا سيّما كلاوزفيتز أنّ العلاقة بين الإستراتيجيّة والسّياسة كانت مركزيّة حتّى لو كانت محلّ خلاف. لقد

---

(١) **المستويات الثّلاثة للحرب: الإستراتيجيّة والتّشغيليّة والتكتيكيّة**، وتربط الإجراءات التّكتيكيّة بتحقيق الأهداف الوطنيّة.

عمل باول وورثته بجدٍّ لحلّ هذه المنافسة في فصل السّياسة عن الفكر التّشغيلي؛ لقد فعل الجنرالات البروسيّون الشّيء نفسه في ١٨٧٠ - ١٨٧١، إذ جادل هيلموت فان مولتك الأكبر[١] بأنّ السّياسيّ يجب أن يصمت عند اندلاع الحرب؛ ولم يقبل بسمارك[٢] حجّة مولتك، لكن قضيّة الأخيرة كانت أكثر رسوخاً ممّا تستحقّه جزئيّاً لأنّ مولتك كان يُنظر إليه على أنّه حقّق نصراً ساحقاً قدّم النّتيجة السّياسيّة الّتي كان بسمارك يسعى إليها.

وفي القرن الحادي والعشرين، لم يكن الجنرالات الأمريكيّون محظوظين للغاية مهما بدوا مثل الجنرالات البروسيّين في بعض أفكارهم؛ ففي أفغانستان عام ٢٠٠٢، طلب بوش ورامسفيلد من القوّات المسلّحة للولايات المتّحدة خوض حرب مختلفةٍ تماماً في التّصميم والطّبيعة عن تلك الّتي استعدّوا لها، فقد وجدت هيئة الأركان المُشتركة، المجهّزة بمجموعة واحدة من المفاهيم التّشغيليّة، نفسها على خلافٍ مع وزير الّدفاع الّذي اعتقد أنّه قادر على تشكيل الصّراع في أفغانستان ليناسب صراعاً آخر؛ وفي العراق تمّ التغلّب على المشكلة بقرارٍ بسيطٍ بعدم تنسيق السّياسة والمستوى التّشغيليّ للحربّ[٣]؛ وبمجرّد وصوله إلى العراق، قال السّفير بول بريمر[٤] إنّ وظيفته كانت السّياسة وأنّ مهمّة الجنرال ريكاردو

---

(١) هيلموت فون مولتكه هو قائد بروسيّ تولى رئاسة أركان الجيش البروسيّ من ١٨٥٧ إلى ١٨٨٨ لمدة ثلاثين عاماً، يُعتبر صانعاً لطريقة جديدة أكثر حداثة في توجيه الجيوش في الميدان.

(٢) أوتو إدوارد ليوبولد فون بسمارك رجل دولة وسياسي بروسيّ ألمانيّ شغل منصب رئيس وزراء مملكة بروسيا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٩٠، وأشرف على توحيد الولايات الألمانيّة وتأسيس الإمبراطوريّة الألمانيّة أو ما يسمى بـ «الرايخ الألمانيّ الثّاني»، وأصبح أول مستشار لها بعد قيامها في عام ١٨٧١، حتّى عزله فيلهلم الثّاني عام ١٨٩٠.

(٣) يتضمن المستوى العملياتيّ للحرب تخطيط وتنفيذ الحملات والعمليّات الرّئيسة باستخدام فنّ العمليات لتحقيق الأهداف العسكريّة.

(٤) بول بريمر مواليد ١٩٤١ عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيسا للإدارة المدنية للإشراف على إعادة إعمار العراق في ٦ أيّار عام ٢٠٠٣ بدلاً من الجنرال المتقاعد جاي غارنر.

سانشيز[1] هي الحرب، وأنّ كلّ واحد يجب أن يلتزم بمجاله الخاصّ، ولذلك لم يكن من المُفترض أن يتفاجأ عندما سأل سانشيز، ليس بشكلٍ غير معقولٍ، عن تفاصيل خططه التّكتيكيّة، وأجاب سانشيز: «توقّف هنا يا سيّدي: لن أقدّم لك تفاصيل خطّتنا التّكتيكيّة».

تكمنُ الإستراتيجيّة، مع ذلك، بالضّبط حيث يتقاطعُ المجالان؛ وبحلول عام ٢٠٠٣، كانت الإستراتيجيّة قد فقدت هويّتها، إذ صُنِّف جزء منها في السّياسة، وأُدرجَ جزء منها بالفكر التّشغيليّ؛ ونظراً لانعدام وجود فهمٍ واضحٍ لدى السّياسيين ولدى الجنود للإستراتيجيّة، لم يتمكّنوا من إعادة تجميع القطع مرّةً أخرى أو تطوير فهمٍ واضحٍ لطبيعة الحروب الّتي كانوا منخرطين فيها؛ وعلاوة على ذلك، بدون فهمٍ واضحٍ للإستراتيجيّة، عجزوا عن رؤية ما الّذي تغيّر حقّاً في الحرب على عكس ما بدا فقط أنّه تغيّر؛ ومن خلال الخلط بين الإستراتيجيّة والسّياسة، ومن خلال تسمية ما كان في الواقع آثاراً سياسيّة وتأثيرات إستراتيجيّة، حرمت الحكومات نفسها من الأداة الفكريّة لإدارة الحرب لأغراض سياسيّة، وهكذا سمحوا لأنفسهم بإعادة اهتماماتهم السّياسيّة اليوميّة إلى الإستراتيجيّة.

إنّ «الإرهاب» هو أوضح مثال على ذلك، فالإرهاب لم يُخترع في الحادي عشر من أيلول، بل كان وسيلة لشنّ حرب وليس هدفاً للحرب، ولهذا السّبب كانت «الحرب العالميّة على الإرهاب» أميّة من النّاحية الإستراتيجيّة، لكنّ الجديد هو المبالغة في تأثيرها من خلال وسائل الإعلام ومن ثمَّ من خلال ردود أفعال القادة السّياسيّين؛ وقد تأثّرت الإستراتيجيّة، لأنّها في حوار مع السّياسة، وفقاً لذلك، وقد قوِّضت قدرتها على وضع الإرهاب في سياقه ومنظوره. إنّ حداثة الإرهاب بعد عام ٢٠٠١ لا تكمنُ في أفعاله بل في ردود الحكومات الّتي تحاول معارضته، الّتي من المفارقات، أنّها أعطته التّأثيرات نفسها الّتي كانت تسعى إلى إنكارها.

---

(١) ريكاردو سانشيزهو ضابط أمريكيّ برتبة فريق ولد في ريو غراندي سيتي، تكساس، وهو عضو في الحزب الديمقراطيّ الأمريكيّ.

ليس الإرهاب الوجه الوحيد للنّزاع المعاصر الّذي ليس جديداً، فالجهات الفاعلة غير الحكوميّة، وكثير منها في مجال الأعمال الحربيّة لتحقيق منفعة شخصيّة، كانت من سمات الحروب الحديثة في العصور الوسطى وأوائل القرن السّابع عشر؛ وفي الواقع، كانت الجهود الّتي تبذلها الدّول الأوروبيّة في القرن السّابع عشر لإنشاء احتكار استخدام القوّة المسلّحة في جزءٍ منه ردّ فعلٍ مباشرٍ على المعاناة والبؤس والاغتصاب والنّهب الّذي تسبّب فيه اللّصوص والمرتزقة والشّركات العسكريّة الخاصّة؛ إضافة إلى ذلك، خارج أوروبا، كان العديد من هؤلاء السّكّان الأصليّين الّذين قاوموا الاستعمار في القرن التّاسع عشر، الّذين لم يفعلوا ذلك كممثّلين للدّول أو لتحقيق أهداف سياسيّة، لكن للدّفاع عن معتقداتهم الدّينيّة أو أساليب حياتهم أو سيطرتهم على الموارد، فقد كانت دوافعهم للقيام بذلك وجوديّة وليست نفعيّة، وكانت الأساليب الّتي استخدموها ضدّ خصومهم الأوروبيين (بلغة اليوم) حرباً غير متكافئة[1](Asymmetric warfare) مع علمهم أنّهم إذا واجهوا مباشرة قوّة عسكريّة منظّمة ومنضبطة، سوف يخسرون، وكانت ردّة فعلهم عمليّة وتجنّبوا المعركة. لقد استندت قوّتهم في الحرب إلى معرفتهم المحلّيّة وصلاتهم بالسّكّان، وأساليبهم كانت تعتمدُ حرب العصابات (Guerrilla warfare)[2] حتّى الإرهاب.

كشف تحديد «الحرب غير المتكافئة» كظاهرةٍ جديدةٍ بعد الحادي عشر من أيلول عن مدى سذاجة الفكر الإستراتيجيّ الغربيّ؛ وكما يعلمُ أيّ قائد لائقٍ، حتّى

---

(١) حرب غير متكافئة هو مصطلح يُطلق على حربٍ بين خصمين متحاربين تختلف قوّتهما العسكريّة النسبية، أو خططهما الإستراتيجيّة والتّكتيكيّة، إلى حدّ كبير.

(٢) حرب العصابات هي شكل من أشكال الحرب غير النّظاميّة تُستخدم فيها مجموعات صغيرة من المقاتلين، مثل الأفراد شبه العسكريين والمدنيين المسلّحين أو غير النّظاميين، وتستخدم التكتيكات العسكريّة بما في ذلك الكمائن والتخريب والغارات والحرب الصغيرة وتكتيكات الكرّ والفرّ والتنقل، لمحاربة جيش تقليديّ أكبر وأقل قدرة على الحركة.

عندما يواجه جيشان لهما تنظيمات مماثلة وأنظمة أسلحة مماثلة بعضهما البعض، فلن يقاتلا «بشكلٍ متكافئٍ»؛ وبدلاً من ذلك، يسعى الجيشان إلى استغلال نقاط ضعف بعضهم بعضاً، وغالباً ما يبحثون عن الحدّ الأدنى من التّوقّعات لتحقيق أقصى قدرٍ من الميزة النّسبيّة الخاصّة بكل واحدٍ منهما، وحتّى استخدام القوّة العسكريّة السّاحقة من جانبٍ ضدّ الآخر «غير متكافئ»، وكانت «الحرب المتكافئة» من نتاج الحرب الباردة، وغياب الحرب؛ إنّها ما تفعله الجيوش في تخيّلاتها في زمن السّلم عندما تقارن قدرة العدو المُفترض بقدراتها، ومن ثمّ يحوّلون استنتاجاتهم إلى مطالب بمعدّاتٍ جديدةٍ في ميزانيّة الدفاع، لذلك فإنّ الاعتقاد السّائد بأنّ «الحرب غير المتكافئة» جديدة هو انعكاس للطّريقة الّتي صاغت بها معايير زمن الّسلم فهم الإستراتيجيّة.

كما أنّ العديد من حروب اليوم لا تُخاض لأسباب تبدو جديدة جدّاً، فالمخاوف الأمنيّة الوشيكة في القرن الحادي والعشرين، وتغير المُناخ، ونموّ مدن الأكواخ الحضريّة، وانتشار الأوبئة العالميّة، والهجرة، والتّنافس على الموارد، لم يكن لها تأثير كبير على الإستراتيجيّة في الممارسة العمليّة، إذ إنّها توفّر إطاراً للنّمذجة في إدارات الدّفاع، وبناء سيناريوهات للمستقبل، لكنّ عواقبها لم تصلنا بعد، ويُمكن القول إنّه مع الإدارة الجيّدة لن تصل إلينا أبداً على الأقلّ كأسباب للحرب، إذ تُخاض حروب اليوم لأسباب تقليديّة للغاية، مثل العقيدة الدّينيّة والأيديولوجيّة السّياسيّة والقوميّة والهويّة العرقيّة؛ وعلاوة على ذلك، تُخاض الحروب في أجزاء من العالم حيث كان الصّراع المسلّح وعدم الاستقرار السّياسيّ مستوطنة لعقود من الزّمن، ويشملُ ذلك العراق و«إسرائيل» وأفغانستان، وكذلك في الكثير من قارة إفريقيا. إنّ الأمّيّة التّاريخية خطيئة دائمة ترتكبها الحكومات الغربيّة الحريصة على نشر قوّات في مناطق تكون فيها الذّكريات أطول إلى حدٍّ ما، كما أعطت الصّراعات القديمة طاقةً جديدةً من خلال التّبريرات المنطقيّة للحرب الّتي يتبنّاها الغرب، كمل صُنِّفَت الحروب الإقليميّة ضمن «الحرب العالميّة على الإرهاب»، ومن ثمَّ اكتسبت أهمّيّة أكبر، والتّدخل الإنسانيّ،

مهما كانت دوافعه جديرة بالثّناء، لم يفعل شيئاً في كثيرٍ من الأحيان لإنهاء معاناة الأشخاص المغلوبين لجعلهم مصدر قلق للمجتمع الدّوليّ الأوسع.

وبعبارة أخرى، كان التّغيير الكبير في الحرب هو الاستعداد العلنيّ للغرب لاستخدامها كأداة سياسيّة. لقد كانت الوقفة الزّمنيّة أقلّ عام ٢٠٠١، وأكثر في عام ١٩٩٠، وأقلّ في الحادي عشر من أيلول وأكثر من نهاية الحرب الباردة؛ ومنذ ذلك الحين فقد الرّدع بروزه في كلٍّ من الولايات المتّحدة والغرب، إذ لم تستخدم الأولى مفاهيم الحرب الباردة لإدارة علاقتها مع إيران، ولم تبذل المملكة المتّحدة، أثناء مناقشة مستقبل نظام صاروخ ترايدنت[1]، أيّ جهدٍ لدمج فكر الرّدع في السّياق الأوسع للإستراتيجيّة الوطنيّة أو قدراتها الدّفاعيّة؛ وقبل عام ١٩٩٠، ازدهرت الدّراسات الإستراتيجيّة على خلفيّة فكرة أنّ الغرض منها هو تجنّب الحرب، ومنذ عام ١٩٩٠ لم نستيقظ على عواقب استخدام الحرب؛ فإذا كانت الحرب أداة للسّياسة، فإنّ الإستراتيجيّة هي الأداة الّتي تمكّننا من فهمها، وتعطينا أفضل فرصة لإدارتها وتوجيهها.

إنّ جزءاً من حلّ معضلاتنا الحاليّة يتعلّق بالمفاهيم، فقراءة أجزاء كتاب كلاوزفيتز الّتي لم نعرها الاهتمام الكافي في الحرب الباردة بداية سيّئة؛ ففي التّعريف الافتتاحيّ لكتابه «عن الحرب» على أنّها ليست أداة سياسيّة ولكنّها «عمل من أعمال القوّة لإجبار عدونا على للرضوخ لإرادتنا»؛ وبعبارة أخرى، إنّها صراع إرادتين متنافستين، ولم يكن غزو العراق دون معارضة ليؤدّي إلى حرب، إذ يجب مقاومة المهاجم لحدوث القتال، فكما أوضح كلاوزفيتز في الكتاب السّادس من كتابه «عن الحرب»، الّذي يشرحُ ربع الكتاب، تبدأ الحرب بالدّفاع؛ ونتيجة لذلك، فإنّ الاتّجاهات الّتي تتخذها الحرب لا يُمكن التّنبّؤ بها، إذ تحدّد طبيعتها المنافسة بين عنصرين متعارضين، ويبذل كلّ طرف قصارى جهده لمنع الآخر من تحقيق أهدافه،

---

(١) صاروخ ترايدنت هو صاروخ باليستي يطلق من الغوّاصات **(SLBM)**.

وهذه الأهداف نفسها سيتمّ تكييفها في ضوء سلوك الحرب ومسارها؛ وكلّما طال أمد الصّراع، زادت العوامل الأخرى، سواء تلك الخارجيّة عن الحرب نفسها أو تلك المتعلّقة بها ستصقلها، ويشملُ ذلك المصادفة وما أسماه كلاوزفيتز «الاحتكاك» و«ضباب الحرب« (Fog of war)[1].

هناك الكثير في كتاب كلاوزفيتز الّذي يُمكنه الاستمرار في إبلاغ مخاوفنا الحاليّة، لكن نادراً ما يقرأ رجال الدّولة أو السّياسيّون كتاباً «عن الحرب»، هذا إن قرؤوه أصلاً، ولم يفعل ذلك حتّى بسمارك على حدّ علمنا، والتّحدّي الأكبر والأصعب هو الحاجة إلى التّغيير المؤسّسي وليس الوعي الفكريّ، إذ تحتاج الحكومات عندما تكون في حالة حرب وتستخدم وكالات مختلفة عن تلك الّتي تستخدمها في السّلام، ولا تُعتبر دول حلف النّاتو المساهمة بقوّاتٍ في قوة إيساف (International Security Assistance Force)[2] في أفغانستان نفسها في حالة حرب، فالتّأثيرات المحلّيّة لأعمالها العسكريّة في الخارج محدودة، ربّما تكون هذه الملاحظة قابلة للتّطبيق حتّى في الولايات المتّحدة وبالتّأكيد في المملكة المتّحدة؛ ونتيجة لذلك، لم تكيّف أيّة دولة وكالاتها الدّفاعيّة بما يكفي من تركيزها في الحرب الباردة[3] على اكتساب القدرات للأولويّة الحاليّة الّتي هي من عمل وضع الإستراتيجيّة؛ ويتطلّب شنّ الحرب مؤسّسات يُمكنها معالجة المشكلات الّتي تكمن على طول الواجهة المدنية العسكريّة، ويُمكن أن تفعل ذلك على أساس

---

(١) ضباب الحرب هو حالة الرّيبة في الوعي الظّرفيّ الّذي يلاقيه المشاركون في العمليّات العسكريّة.

(٢) قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان هي قوّة أمنيّة يقودها حلف شمال الأطلسي في أفغانستان الّتي أنشأها مجلس الأمن للأمم المتحدة في ٢٠ كانون الأوّل عام ٢٠٠١ بموجب القرار رقم ١٣٨٦.

(٣) الحرب الباردة هو مصطلح يُستخدم لوصف حالة الصّراع والتّوتّر والتّنافس الّتي كانت توجد بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السّوفييتي وحلفائهم من فترة منتصف الأربعينيّات حتّى أوائل التّسعينيّات من القرن المنصرم.

المساواة بدلاً من التّبعيّة العسكريّة للسّيطرة المدنيّة، إذ يحتاج السّياسيّون إلى الاستماع إلى الجنود، وإلى ما يُمكن القيام به عمليّاً على عكس ما قد يرغبُ به السّياسيّون القيام نظريّاً، وللقيام بذلك، تحتاجُ الدّول إلى مؤسّسات يشعرُ الجنود فيها أنّهم مستعدّون ليكونوا واقعيّين بشأن القضايا العسكريّة، وحول طبيعة الحرب.

وفي عام ٢٠٠٦، أوضحت التّصريحات العلنيّة في كلٍّ من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة غياب المؤسّسات الّتي مكّنت من حدوث ذلك، أو فشلها في تقديم الخدمات حيثما وجدت بالفعل، كما هو الحال في الولايات المتّحدة؛ ففي الولايات المتّحدة، كان الاستياء من قطاع القوات المُسلّحة محصوراً بشكلٍ رئيسٍ في غضب الضّباط الكبار المتقاعدين؛ وفي بريطانيا، قام كلّ من رئيس الأركان العامّة في تشرين الأوّل ٢٠٠٦ ولورد البحر الأوّل في شباط عام ٢٠٠٧ باطلاع الصّحفيّين على القضايا الّتي تخصُّ بشكلٍ مباشرٍ العلاقة بين القيادة المدنيّة والعسكريّة، وحيث تختلفُ وجهات نظرهم عن آراء الحكومة، وقد أشارت تصريحاتهم وردّ فعل الصّحافة عليها إلى أنّ بريطانيا كانت تفتقرُ إلى آليّة التّعبير المناسب عن مخاوفهم؛ ولم يكن هذا هو الحال دائماً؛ ففي عام ١٩٠٢، في عصر الإستراتيجيّة الكلاسيكيّة، أنشأت بريطانيا لجنة الدّفاع الإمبراطوريّ[1] لجلب رؤساء الخدمة والقادة السّياسيّين حول طاولة واحدة؛ وفي عام ١٩١٦، أنشأ ديفيد لويد جورج حكومة حرب للغرض نفسه، وخلافاً للجنة الدّفاع الإمبراطوريّ، كان لديها صلاحيّات تنفيذيّة واستشاريّة، وكانت هذه آليّة تمّ تبنّيها مؤخّراً في عام ١٩٨٢ من قبل مارغريت تاتشر لحرب فوكلاند؛ وكانت السّمات الأساسيّة لهذه الهيئات هي: تمثيل مماثل من كلا الجانبين العسكريّ والسّياسيّ، واجتماعات منتظمة، بل يوميّة، في زمن الحرب، كي تظلّ الإستراتيجيّة متجذّرة ومتجاوبة مع الوضع على الأرض، والمساواة في الوزن المعطى لوجهات النّظر

(١) كانت لجنة الدّفاع الإمبراطوري جزءاً مخصّصاً مهمّاً لحكومة المملكة المتّحدة والإمبراطوريّة البريطانيّة من مدّة قصيرة بعد حرب البوير الثّانية حتّى بداية الحرب العالميّة الثّانية.

العسكريّة والسّياسيّة؛ وفي عام ٢٠٠٣، لم تمتلك بريطانيا حتّى الأساس المؤسّسيّ الّذي تبدأ منه، وقد أعطت إصلاحات نوت لوين عام ١٩٨٢ لرئيس أركان الدّفاع طاقمه الخاصّ، ومن ثمَّ حرّره من الاعتماد على طاقم الخدمة الفرديّ، كما جعلوه المستشار الإستراتيجيّ الرّئيس للحكومة، لكن ما إن وُضِع هذا الهيكل في مكانه حتّى فكّكه مايكل هيسلتاين بشكلٍ فعّالٍ، الّذي كان وزير الدّولة للدّفاع بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٦. لقد أعطى الأولويّة لإدارة الميزانيّات على اتّجاه الإستراتيجيّة؛ في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، كافحت وزارة الدّفاع لتأكيد نفسها كمقرٍّ إستراتيجيّ، ومن المفارقات أنّها فشلت أيضاً في أن تكون فعّالة كقسم حسابات؛ وعندما أصبح ديفيد كاميرون رئيساً للوزراء في عام ٢٠١٠، طلبت حكومته من اللّورد ليفيني أن يقدّم تقريراً عن هياكل الوزارة لاقتناء المعدّات وتحمّل التّكاليف، لكن ليس تلك المتعلّقة بإنتاج الإستراتيجيّة.

إذا كانت الحروب ستُشنُّ في القرن الحادي والعشرين، سيحتاجُ أولئك الّذين يقومون بشنّها إلى فهمٍ راسخٍ للإستراتيجيّة، إذ لن تزدهر الإستراتيجيّة إذا التزمت القوّات المُسلّحة الصّمت بشأن هذه القضيّة، أو شعرت بأنّها مقيّدة بالمعايير فيما يتعلّق بالسّلوك «الصّحيح سياسيّاً» للعلاقات المدنيّة العسكريّة تماماً كما لن يقرأ السّياسيّون أبداً كتاب «عن الحرب»، وهكذا، بالتّبعيّة، سيفشلون تماماً في فهم الطّبيعة الحقيقيّة للحرب، لذا يُدان بالفضل لأفراد الخدمة أن يتبنّوا إحساساً بالإستراتيجيّة في الوقت نفسه، كلاسيكيّاً وغير مقيّدٍ بالمفاهيم الحديثة المتعلّقة بخضوع الجيش للسّيطرة السّياسية؛ والخطوة الأولى في هذه العمليّة هي صياغة واضحة لماهيّة الإستراتيجية؛ والثّانية تكون بتطبيقها في آليّة الدّولة.

الفصل الثّاني

معنى الإستراتيجيّة: وجهات نظر تاريخيّة

وفي ١٩ تشرين الثّاني عام ٢٠٠٣، ألقى الرّئيس جورج دبليو بوش خطاباً جوهريّاً حول العلاقات الدّوليّة في المعهد الملكي للخدمات المتّحدة في وايتهول، لندن. كان الأمن مكثّفاً، إذ كان العديد من البريطانيّين غير راضين عن منح امتيازات زيارة الدّولة لرئيس أمريكيّ غزا العراق عندما كان مبرّر الغزو في القانون الدّولي غير واضحٍ في أحسن الأحوال، لذلك كان الحدث مثيراً للجدل، لكنّ الخطاب كان أقلّ من ذلك؛ وفي الواقع، رحَّب معظم المعلّقين البريطانيّين به باعتباره بياناً واضحاً للسّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة، وربّما كانت تعليقات جورج بوش الأكثر تماسكاً حول الموضوع حتّى الآن، وقد أعلن قائلاً: «سنساعد الشّعب العراقيّ على إقامة دولة مُسالمة وديمقراطيّة في قلب الشّرق الأوسط؛ ومن خلال القيام بذلك، سندافع عن شعبنا من الخطر»، ومن ثمّ تابع حديثه قائلاً: «يجب أن تُطبَّق إستراتيجيّة الحرّية آنفة الذّكر أيضاً على الصّراع العربيّ الإسرائيليّ».

هذه الجملة الأخيرة محيّرة، فالإستراتيجيّة وسيلة عسكريّة، والحرّيّة في هذا السّياق هي حالة سياسيّة أو حتّى أخلاقيّة؛ ويُمكن استخدام الإستراتيجيّة لتحقيق الحرّيّة، لكن هل يُمكن أن تكون الحرّيّة إستراتيجيّة بحدّ ذاتها؟! وبعد أسبوعين من خطاب بوش، في ٢ كانون الأوّل عام ٢٠٠٣، نشرت وزارة الخارجيّة البريطانيّة وشؤون الكومنولث كتابها الأبيض[١] الأوّل حول السّياسة الخارجيّة منذ حكومة

---

(١) الورقة البيضاء هي اصطلاحاً عبارة عن تقرير أو دليل يخبر القرّاء بإيجاز عن قضيّة معقّدة، ويقدم مفهوم الكاتب في هذا الشأن؛ ويُراد بها مساعدة القارئ على فهم مسألة أو حلّ مشكلات أو اتّخاذ قرار، وغالباً ما تستخدم في مجالين: الحكوميّ والأعمال.

كالاهان في ١٩٧٦-١٩٧٩؛ وكان تركيزها على الإرهاب والأمن، وكانت معنيّة بالهجرة غير الشّرعيّة والمخدّرات والجريمة والمرض والفقر والبيئة، وقد تضمّنت استناداً إلى موقع وزارة الخارجيّة على الإنترنت «إستراتيجيّة المملكة المتّحدة للسّياسة وتقديم الخدمات العامّة والأولويّات التّنظيمية». لقد خلقت الإشارات الغموض، حيث يتمُّ تقديم الخدمات العامة والأولويات التنظيمية موضوعات الورقة أو أهداف الإستراتيجية؟)، لكنّ العبارة المركزية كانت الأولى، فقد اقترحت أن تقوم وزارة الخارجيّة الآن بتطوير إستراتيجيّة لوضع السّياسة، بدلاً من السّياسة لوضع الإستراتيجيّة. كان عنوان الكتاب الأبيض هو الأولويّات الدّوليّة للمملكة المتّحدة: إستراتيجيّة لوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث؛ وعند تقديمه إلى البرلمان، أوضح وزير الخارجيّة، جاك سترو أنّ «إستراتيجيّة وزارة الخارجيّة والكومنولث تحلّل الطّرق الّتي نتوقّع من العالم أن يتغيّر بها في السّنوات المقبلة، ولم يكن هناك ذكر للدّبلوماسيّة أو السّياسة الخارجيّة، الّتي تمثّلُ المجالات التقليديّة لوزارات الخارجيّة؛ وعلاوة على ذلك، أثار توقيت نشر الكتاب الأبيض تعليقاً ساخراً، وإن كان مثيراً للرّيبة. لقد نجحت فقط في وضع الحصان أمام العربة، فقد ظهر الكتاب الأبيض لوزارة الدّفاع: توفير الأمن في عالمٍ متغيِّر[1]، بعد أسبوع، وأولئك الّذين كانوا يتساءلون إذا كانت تلك أيضاً ستؤسّس إستراتيجيّة من أجل السّياسة على عكس السّياسة لصنع الإستراتيجيّة، قد يشيرون إلى الدّرجة الّتي وصلت إليها وزارة الدّفاع بالفعل لوضع أجندة السّياسة الخارجيّة والبيان الرّئيس حول السّياسة البريطانيّة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول لم تكن «أولويّات المملكة المتّحدة الدّوليّة: إستراتيجيّة لوزارة الخارجية والكمنولث»[2]، و«لا تحقيق الأمن في عالم متغيّرٍ»، ولكن ما يُسمّى «الفصل الجديد

(١) حدد الكتاب الأبيض للدّفاع لعام ٢٠٠٣، بعنوان تقديم الأمن في عالم متغيّر، الهيكل المستقبليّ للجيش البريطانيّ، وسبقه مراجعة الدّفاع الإستراتيجيّ لعام ١٩٩٨ (SDR) والفصل الجديد الخاص بحقوق السّحب الخاصّة لعام ٢٠٠٢، الّذي استجاب للتّحدّيات الفوريّة الّتي تواجه الأمن في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول.

(٢) وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث هي الوزارة البريطانيّة المسؤولة عن الشّؤون الخارجية.

لمراجعة الدّفاع الإستراتيجيّ»[1] لوزارة الدّفاع الّذي نُشر قبل أكثر عام في الرّابع من شهر تموز عام ٢٠٠٢.

يجسّدُ الارتباك في خطاب بوش وفي الكتاب الأبيض لوزارة الخارجيّة الأزمة الوجوديّة التي تواجهها الإستراتيجيّة. لقد اكتسبت كلمة إستراتيجيّة عالميّة سلبتها المعنى، ولم تتركها إلّا مع التّفاهات؛ والحكومات لديها إستراتيجيّات لمعالجة مشاكل التّعليم والصّحّة العامّة والمعاشات التّقاعديّة والإسكان داخل المدينة؛ وشركات الإعلان لديها إستراتيجيّات لبيع مستحضرات التّجميل أو الملابس، وتزدهرُ الدّراسات الإستراتيجيّة بوضوح في كلّيّات الدّراسات التّجاريّة منها في أقسام العلاقات الدّوليّة؛ وتحملُ أكشاكُ الكتب في المطارات صفوفاً من الكتب ذات الأغلفة الورقيّة الّتي تعيد صياغة «فنّ الحرب»[2] من تأليف صن تزو[3]؛ إنّ جيرالد مايكلسون[4] رائد في هذا المجال وعناوينه لا تحتاج إلى تفسير: «صن تزو: فنّ الحرب للمديرين، خمسون قاعدة إستراتيجيّة» عام ٢٠٠١، و «إستراتيجيّات صن تزو للتّسويق: اثنا عشر مبدأ أساسيّاً لكسب الحرب للعملاء» عام ٢٠٠٣، إلّا أن الدّراسات الإستراتيجيّة ليست دراسات أعمال، وليست الإستراتيجيّة على

---

(١) إن المراجعة الإستراتيجيّة الدفاعيّة، واستجابة الحكومة، تتعلّق بالحفاظ على السّلام والأمن والازدهار في منطقتنا: "هناك الكثير من القرارات الصّعبة الّتي يجب اتخاذها، ولكن من خلال القيام بذلك، فإنّنا نتخذها في مصلحة قوّاتنا الدّفاعيّة وأمتنا.

(٢) "فنّ الحرب" هو أطروحة عسكريّة صينيّة كتبت أثناء القرن السّادس قبل الميلاد من قبل سون تزو. ويقع الكتاب في أكثر من ٦٠٠٠ مقطع ويضمّ ١٣ فصلاً، كلّ فصل منها مكرّس لأحد خصائص الحرب، اعتبر لفترة طويلة مرجعاً كاملاً للإستراتيجيّات والوسائل العسكريّة.

(٣) سون تزو هو جنرال صينيّ وخبير عسكري وفيلسوف، ذاع صيته بسبب عبقريّته العسكريّة التي اشتهر بها، وكتب مجموعة من المقالات العسكريّة الإستراتيجيّة، حملت اسم كتاب "فنّ الحرب".

(٤) كان جيرالد أ.ميشيلسون مؤلفاً للعديد من الكتب التّجاريّة بما في ذلك الكتاب الكلاسيكي "فن الحرب للمديرين".

الرّغم من اعتقادات جورج بوش وجاك سترو بعكس ذلك، أي أنّها مرادفة للسّياسة.

عرّف كلاوزفيتز الإستراتيجيّة على أنّها «استخدام الاشتباك لغرض الحرب»، ولم يعّرف السّياسة، فقد كان تركيز كلاوزفيتز على الأمّة والدّولة، وليس على السّياسة الحزبيّة، لذلك، يُمكن استنتاج الكثير من الغموض النّاجم عن حقيقة أنّ الكلمة الألمانيّة بوليتيك، السّياسة (Politik)، تعني السّياسة وعلم السّياسة؛ قد يكون ذلك مهمّاً لفهمنا لكتاب «عن الحرب« أقلّ من تفسيراتنا للمعلّقين اللّاحقين. كان كلاوزفيتز واضحاً على الأقلّ في أنّ السّياسة أو علم السّياسة من النّاحية المفاهيميّة لم تكن هي نفسها الإستراتيجيّة حتّى لو كانت الاثنتان متشابكتين، وعندما خلص إلى أنّ الحرب لها قواعدها الخاصّة ولكن ليس منطقها الخاصّ، فقد ألمح إلى أنّ الإستراتيجيّة كانت جزءاً من تلك القواعد. وعلى النّقيض من ذلك، قدّمت السّياسة منطق الحرب، ومن ثمَّ تمتّعت بموقعٍ شاملٍ ومحدّدٍ ما لم تكن الإستراتيجيّة موجودة فيه، ولذلك كان تعريف كلاوزفيتز للإستراتيجيّة أضيق بكثيرٍ من تعريف الاستخدام المعاصر، وهو أيضاً كانت ستتملّكه بالحيرة من «إستراتيجيّة الحرّيّة» لجورج بوش و«إستراتيجيّة السّياسة» الخاصّة بوزارة الخارجيّة.

قد يكون لكلمة «إستراتيجيّة» جذورها في اليونانيّة القديمة، لكنّ تلك اللّغة فضّلت الأسماء الملموسة على الأسماء المجرّدة، والإستراتيجيّة (στρατηγός) تعني العامّ لكنّ ما كان يمارسهُ القائدُ كان من المرجّح أن يُعبّر عنه بفعل؛ وعلاوة على ذلك، بالنّسبة لليونانيين، كما هو الحال بالنّسبة لفرسان القرون الوسطى، كان ما يُفعلُ في ساحة المعركة أو في الحصار سلوكاً من سلوك الحرب، وأكثر من ذلك مسألة ما يُمكن تسميته اليوم بالتّكتيكات، إذ إنّ خطط الجنرال وتنفيذه للمناورات في الفترة الّتي تسبق المعركة لم يكن لها اسم واضح حتّى أواخر القرن الثّامن عشر،

فقد كانت فكرة الإستراتيجيّة نتاج نموّ الجيوش الدّائمة والمحترفة من ناحية والتّنوير من ناحية أخرى؛ ففي عام ١٧٦٦، كتب المقدّم الفرنسي بول جيديون جولي دي مايزيروي: «في عصر مستنيرٍ ومتعلمٍ إذ يعملُ الكثير من أعين الرّجال على اكتشاف الانتهاكات العديدة السّائدة في كلّ قسمٍ من أقسام العلوم والفنون، كان لتلك الخاصّة بالحرب مراقبوها مثل البقيّة»؛ كان ذلك الكتاب بعنوان «دورات في التّكتيكات والنّظريّة والممارسة والتّاريخ»؛ وكما يكشف العنوان، فإنّ الكتاب يدور حول التّكتيكات، لكن بعد أكثر من عشر سنوات، نشر جولي دي مايزيروي كتابه «نظريّة الحرب عام ١٧٧٧» حدّد فيه المستوى الثّاني لفنّ الحرب، وهو المستوى الّذي أسماه الإستراتيجيّة، الذي رآه «سامياً»، ويعتمدُ على العقل بدلاً من القواعد، فقد كتب: «صنع الحرب هو مسألة تفكير، ومزيج من الأفكار، والبصيرة والتّفكير في العمق واستخدام الوسائل المُتاحة... من أجل صياغة الخطط، إذ تدرسُ الإستراتيجيّة العلاقة بين الوقت والمواقف والوسائل والاهتمامات المختلفة، وتأخذ كلّ عاملٍ بعين الاعتبار... وهذا هو مجال الديالكتيك (الجدليّة)[1]، أي التّفكير، وهو أعلى مَلَكة من ملكات العقل».

لقد أكدّت الحروب النّابليونيّة[2] على التّمييز بين التّكتيكات والإستراتيجيّة، وبين ما يحدثُ في ساحة المعركة وما يحدثُ خارجها؛ وأدّى إدخال التّجنيد الإجباريّ إلى تضاعف حجم الجيوش الميدانيّة ثلاثة أضعاف في غضون عقدين من الزّمن، ونتج عن تنسيقها وإمدادها إلى مطالب لجنرال (قائد عسكريٍّ) كانت مختلفة بوضوحٍ عن أعمال إطلاق نار البنادق أو الطّعن بالسّيف، ولم يستخدم نابليون

---

(١) الجدليّة أو ديالكتيك في الفلسفة الكلاسيكيّة، الدّيالكتيك هو الجدل أو المحاورة: تبادل الحجج والجدال بين طرفين دفاعاً عن وجهة نظرٍ معيّنة، ويكون ذلك تحت لواء المنطق؛ والمادّيّة الديالكتيكيّة هي النّظرة العالميّة للحزب الماركسي اللينيني.

(٢) الحروب النّابليونيّة هو مصطلح يستخدم في تعريف سلسلة الحروب التي وقعت في أوروبا خلال فترة حكم نابليون بونابرت لفرنسا.

نفسه كلمة إستراتيجيّة إلّا بعد نفيه إلى سانت هيلانة، لكنّ أولئك الّذين كتبوا عمّا حقّقه من إنجازات فعلوا ذلك بالتّأكيد، ليس فقط كلاوزفيتز، بل أيضاً جوميني[1]، وهو أهم منظِّرٍ عسكريٍّ في القرن التّاسع عشر، وفعل ذلك الأرشيدوق النّمساوي تشارلز[2]. لقد أثبت الأخير أنّه أحد أكثر معارضيّ نابليون المخيفين والمثيرين للقلق، الّذين قاتلوه إلى طريقٍ مسدودٍ في معركة أسبيرن-إيسلينج[3] في عام ١٨٠٩، فقد كان لـ تشارلز وجهة نظرٍ مفادها أنّ «الإستراتيجيّة هي علم الحرب؛ وتنتج الخطط الشّاملة، وتفرضُ السّيطرة، وتحدّدُ المسار العامّ للمؤسّسات العسكريّة؛ إنّها، بعبارات صارمة، علم القائد العامّ للقوّات المُسلّحة».

من جانبه، رأى جوميني أنّ حملة مارينغو[4] عام ١٨٠٠هي اللّحظة الحاسمة للعصر الجديد، وهي اللّحظة الّتي «طُوِّرَ فيها نظام الإستراتيجيّة الحديثة بالكامل»، وفي كتابه الّذي يحملُ عنوان «دقّة فنّ الحرب» عام ١٨٣٨، قام بتقسيم فنّ الحرب إلى ستّة أجزاء، منها وبحسب ترتيب الأهمّيّة، كانت الحنكة السّياسيّة في المرتبة الأولى وتحتلُّ الإستراتيجيّة الثّانية، وقد عرّف الأخيرة (الإستراتيجيّة) بأنّها فنّ توجيه الجماهير بطريقةٍ صحيحةٍ إلى مسرح الحرب إمّا للدّفاع أو للغزو، ولاحقاً كتب في الكتاب نفسه: «الإستراتيجيّة هي فنّ شنّ الحرب على الخريطة، وهي تستوعب مسرح العمليّات بأكمله».

---

(١) كان بارون جوميني (١٧٧٩-١٨٦٩) ضابطاً سويسريّاً خدم كجنرال في جيش نابليون قبل أن ينضمّ لاحقاً إلى الجيش الروسي في عام ١٨١٣..

(٢) الأرشيدوق كارل دوق تيشن هو أحد ضباط الميدانيين النّمساويين، هو الابن ليوبولد الثّاني إمبراطور الرّوماني المقدّس الثّالث وزوجته ماريا لودوفيكا من إسبانيا.

(٣) مَعْرَكة أسبِرنْ-إيسِلينج، دَارَتْ رَحَاها بَين ٢١-٢٢ أيّار عام ١٨٠٩ على بُعد ١٠ كم شرق فيينا، عِندَما حاولَ نابليون عبوراً قسرياً لنهر الدانوب، ولكن تَمكنَ النمساويين من صد الجَحافل الفرنسية وحلفائهم تحت قيادة الأرشيدوق كارل.

(٤) دارت معركة مارينغو في ١٤ تموز ١٨٠٠ بين القوات الفرنسية بقيادة القنصل الأول نابليون بونابرت والقوّات النّمساوية.

لقد سيطر تصنيف جوميني على الحرب البرّيّة في أوروبا حتّى الحرب العالمية الأولى، وقد سُرقت أفكاره من قبل المنظّرين العسكريّين في جميع أنحاء القارّة، وقدّموا المُسلَّمات الّتي غُرست في الأكاديميّات العسكريّة الّتي انتشرت منذ مطلع القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر؛ كان تركيزه على التّخطيط ورسم الخرائط وخطوط الاتّصال يعني أنّ تعريفه للإستراتيجيّة أصبح سبب وجود حتّى تبرير وجود هيئة الأركان العامّة الّتي أُضفِي الطّابع المؤسّسي عليها بطريقة مماثلة خلال القرن التّاسع عشر؛ وبحلول عام ١٩٠٠ كان العسكريون متفقين على نطاقٍ واسعٍ أنّ الإستراتيجيّة تصفُ سير العمليّات في مسرح حرب معيَّنٍ، وتشملُ التّطويق[١] وعزله[٢] والمناورة. لقد كان شيئاً قام به الجنرالات.

كانت هذه «إستراتيجيّة تقليديّة» تستندُ إلى مبادئ عالميّة، وجُعِلت مؤسّساتيّة، ومنتشرة، ومنسجمة مع نفسها، كما اعترفت بأنّ الإستراتيجيّة لا تشملُ ظاهرة الحرب برمّتها، فقد كانت الإستراتيجيّة واحدة فقط من ثلاثة مكوّنات شكّلت الحرب، والعنصر المركزيّ المحاصر بين السّياسة الوطنيّة من جهة والتّكتيكات من جهة أخرى؛ وكان كلٌّ منهما منفصلاً ولكن كان يجبّ الحفاظ على التّناغم بين الثّلاثة.

كانت المشكلة الّتي واجهت الإستراتيجيّة التّقليديّة لا تكمن في تعريفها الذّاتي بل في حدودها مع السّياسة، فقد توصّل العديدُ من الجنرالات إلى الاعتقاد، كما أخبر مولتك الأكبر بسمارك في الحرب الفرنسيّة البروسيّة، أنّه بمجرّد إعلان الحرب، يجب أن يصمت رجل الدّولة حتّى يحقّق الجنرال النّصر؛ وقال فريدريك فان برناردي عندما كتب عن كتاب «عن الحرب» اليوم في عام ١٩١٢: «إذا اتُّخِذ

---

(١) التّطويق مصطلح عسكريّ يرمز لفصل هدف أو وحدة عسكريّة عن باقي القوّات الصّديقة وحصارها من كلِّ الجهات من قِبل القوّات المعادية، ويرادفه مصطلح Encirclement في الإنكليزية وKesselschlacht في الألمانية وОкружение في الروسيّة.

(٢) العزل: هو التّكتيك العسكريّ لاقتناص الأهداف في مؤخّرة العدو بهدف تدمير قوّات معادية معيّنة وحرمانها من القدرة على الانسحاب.

القرار بشنّ الحرب، يحلُّ الهدف العسكريّ محلَّ الهدف السّياسيّ»، لكن لا ينبغي أن يُقتبَس برناردي بطريقة انتقائيّة كما كان الحال في كثير من الأحيان في بريطانيا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى. لقد أدرك تماماً أنّه لا يُمكن إصلاح الأمر من وجهة نظرٍ عسكريّةٍ بحتةٍ، بل كان عليه أن يأخذ بعين الاعتبار الآثار المُتبادلة للعمل العسكريّ على الشّؤون السّياسيّة، فقد كان لا بدّ من صدّ القائد الّذي يطالبُ بالحقّ في تحديد الغرض بنفسه بغضّ النّظر عن الهدف السّياسيّ: «الحرب هي دائماً وسيلة فقط لتحقيق هدف خارج نطاقها بالكامل، لذلك، لا يُمكن للحرب أبداً أن تحدّد هدفها من خلال تحديد الهدف العسكريّ حسب الرّغبة».

ولم يكن هذا التّناقض حول الخطّ الفاصل بين الإستراتيجيّة والسّياسة من سمات البروسيّة[1]؛ لقد أعلن جنرال فرنسيّ وهو أحد أعظم الكتّاب العسكريّين في عصره، وهو جان كولين[2]، الّذي تُرجمت أعماله إلى الإنكليزيّة تحت إشراف سبنسر ويلكينسون، أوّل أستاذ للتّاريخ العسكريّ في أكسفورد عام ١٩١١ : «إنّه من الضّروريّ تماماً ترك مطلق الحرّيّة للجنرال في إدارتها وفقًا لتقديره الخاصّ»؛ لقد توفي كولين أثناء الخدمة الفعليّة في عام ١٩١٧، وهو العام الّذي أصبح فيه جنرال فرنسي آخر، وهو هنري مورداك[3]، المساعد العسكريّ لجورج كليمينسو، رئيس الوزراء الّذي لم يوحّد جهود فرنسا في الملاحقة القضائيّة في الحرب العالميّة الأولى وحسب، بل أثبت أيضاً بوضوحٍ الأسبقيّة السّياسيّة للجمهوريّة الثّالثة

---

(١) تشمل البروسية ممارسات ومذاهب البروسيين ولا سيَّما العسكرة والانضباط الشّديدين المرتبطين تقليديّاً بالطّبقة الحاكمة البروسيّة.

(٢) كان جان كولين: كاتب عسكريّ فرنسيّ نُظر إليه "كأحد أفضل أعضاء هيئة الأركان الفرنسية قبل عام ١٩١٤".

(٣) كان جان جول هنري مردق: جنرال فرنسيّ؛ وفي سنواته الأولى كقائد، كان بطل السّيف لسلاح الضّباط في الجيش الفرنسيّ. في الحرب العالمية الأولى، كان قائداً في الخطوط الأماميّة للفوج ١٥٩ لمشاة جبال الألب، ثمّ اللّواء ٩٠، وأخيراً فرقة المشاة ٢٤، وقد أُصيب مرتين في ساحة المعركة.

على قادة جيش الأمّة. وفي عام ١٩١٢، كتب مورداك مناقشة أكثر دقّة من مناقشة كولن حول العلاقة بين السّياسة والإستراتيجيّة في الّدولة الديمقراطيّة، وقد شدّد على ضرورة أن يقدّم الجنرال خططه للمصادقة عليها من الحكوميّة لضمان توافقها مع الهدف السّياسيّ، إلّا أنّه ذكّر الحكومة أيضاً بالتزاماتها: يجب أن تشير السّلطة المدنيّة للقيادة العليا إلى هدفها السّياسيّ، وبعد ذلك يجب أن تترك الجنود يباشرون عملهم دون تدخّل، ونقل عن مولتك قوله: «الإستراتيجيّة تعملُ بشكلٍ فريد في الاتّجاه الّذي تشير إليه السّياسة، لكنّها في الوقت نفسه تحمي استقلاليّتها الكاملة لاختيار وسائل عملها».

لقد انعكس ميلُ الإستراتيجيّة إلى الحلول محلّ السّياسة على المستوى المؤسّساتيّ، ففي القرن الثّامن عشر وأوائل القرن التّاسع عشر، اتّحدت السّياسة والإستراتيجيّة في رجلٍ واحدٍ هو الملك أو الإمبراطور فريدريك الكبير أو نابليون. وفي دول أوائل القرن العشرين، لم يكن من الممكن أن يكونا كذلك، ولو اعتقد القيصر فيلهلم الثّاني أنّهما كانا كذلك؛ وفي الحرب العالميّة الأولى، لم تكن آليّات تكامل السّياسة والإستراتيجيّة موجودة كما هو الحال في ألمانيا أو النّمسا والمجر أو روسيا، أو ظهرت بشكلٍ متقطّع، كما في بريطانيا وفرنسا؛ حتّى في آذار عام ١٩١٨، عندما عيّن حلفاء الوفاق فرديناند فوش بمنصب القائد العامّ، كانت مهمّته الرّئيسية تنسيق حرب برّيّة على الجبهة الغربيّة، وقد تولّى مسؤوليّة الإستراتيجيّة المحدّدة تقليديّاً، كما كانت خطوط المسؤوليّة بينه وبين رؤساء الدّول الحليفة أقلّ وضوحاً.

وعندما انتهت الحرب، جادل بعض المفكّرين الإستراتيجيين، وأبرزهم باسل ليدل هارت، بأنّه تمّ كسب الحرب ليس من خلال العمليّات البرّيّة على الجبهة الغربيّة، بل باستخدام القوّة البحرّيّة من خلال الحصار. لقد كانت التّعريفات التّقليديّة للإستراتيجيّة، تلك الّتي طُوّرت بين عامي ١٧٧٠ و ١٩١٨ من قبل المفكّرين الّذين سنصنّفهم الآن على أنّهم إستراتيجيّون كلاسيكيّون، مقيّدة بأكثر من

مجرّد تركيزهم على العمليّات، كما أهملوا الحرب في البحر؛ ويحتاج المؤرّخ العسكريّ إلى مواجهة سؤال وجوديّ هو: لماذا توجد إستراتيجّية من جهة وإستراتيجيّة بحريّة من جهة أخرى؟! لماذا يعدُّ استخدام صفة «البحريّة» إشارة إلى أنّ أولئك الّذين كتبوا عن سير الحرب في البحر لم يُدمجوا في التّواريخ السّائدة للحرب؟!

«لقد اعتدنا، جزئيّاً من أجل الرّاحة وجزئيّاً لعدم وجود عادة علميّة في التّفكير، الحديثَ عن الإستراتيجيّة البحريّة والإستراتيجيّة العسكريّة كما لو كانتا فرعين متميّزين للمعرفة يفتقران لأرضيّة مشتركة»؛ وهكذا كتب جوليان كوربيت في كتابه بعنوان «بعض مبادئ الإستراتيجيّة البحريّة» عام ١٩١١، وذهب كوربيت إلى القول إنّ كلًّا من الإستراتيجيّة البحريّة والعسكريّة تندرجان في نظريّة الحرب، وأنّ الإستراتيجيّة البحريّة لم تكن ذات قيمة في حدّ ذاتها، وقد تشكّل تفكيره في هذا الصّدد مباشرة من خلال قراءته لكلاوزفيتز؛ وبعبارة أخرى، وضع نفسه ليس في بعض المياه الرّاكدة البحرّية بل في التّيّار الرّئيس للفكر الإستراتيجيّ الكلاسيكيّ. كانت نظريّته عن الحرب تتمثّلُ في أنّ «الحرب بالمعنى الأساسيّ هي استمرار للسّياسة بوسائل أخرى»، وتابع قائلاً: إنّها تعطينا تصوّراً للحرب على أنّها ممارسة عنف لتحقيق غاية سياسيّة نرغب في تحقيقها، و... من خلال هذه الصّيغة الواسعة والبسيطة يُمكننا أن نستنتج في الحال أنّ الحروب ستختلف وفقاً لطبيعة الغاية وشدّة رغبتنا في تحقيقها».

وعندما خاطب كوربيت الضّبّاط في الكلّيّة الحربيّة الملكيّة البحريّة قبل الحرب العالميّة الأولى، ميّز بين ما أسماه «الإستراتيجيّة الرّئيسة» و «الإستراتيجيّة الثّانوية»، فخطط العمليّات واختيار الأهداف، واتّجاه القوّات المخصّصة لتنفيذ العمليّة لم تكن الآن إستراتيجيّة بل إستراتيجيّة ثانويّة؛ أمّا الإستراتيجيّة الرّئيسة «بمعناها الواسع يجب أن تتعامل أيضاً مع الموارد الكاملة للأمّة من أجل الحرب»، لذلك بدأ كوربيت في تطبيق كلمة إستراتيجيّة على السّياسة ورؤية الاثنتين على أنّهما متكاملتان بطريقة لم

يرها كلاوزفيتز؛ وفي هذا الصّدد، يوحّده ذلك أكثر مع معاصره القريب، ألفريد ثاير ماهان[1] أكثر ممّا يفرّقه عنه؛ ففي ذلك الوقت ومنذ ذلك الحين، مال المعلّقون على مؤسّسيّ التّفكير البحريّ إلى استقطاب وجهات نظرهم، فقد جادل كوربيت أنّ القوّة البحريّة تكون مهمّة فقط عندما تؤثّر على الأحداث على الأرض؛ وكان ماهان ينتقد العمليّات البرمائيّة، وقد كان كوربيت مهتمّاً بالدّفاع التّجاريّ؛ وكان ماهان متشكّكاً بشأن حرب الطرّادات؛ وشكّك كوربيت في أهميّة عمل الأسطول، وكان ماهان من أكبر المدافعين عنه، لكنّ ماهان، حاله حال كوربيت، كان يعمل من أجل نظريّة الإستراتيجيّة الكبرى؛ ومثل كوربيت وكلاوزفيتز، كان ماهان متجذّراً في التّقليد الإستراتيجيّ الكلاسيكيّ، في حالته من خلال جوميني، إلّا أنّ تأثير جوميني، على الرّغم من وضوحه في ما قاله ماهان عن الإستراتيجيّة البحريّة المحدّدة بدقّة، لا ينبغي أن يُلقي بظلاله على الجودة المبتكرة والجديدة لما قاله عن القوّة البحريّة على نطاقٍ أوسع؛ بالنّسبة إلى ماهان، استندت الحجج الإستراتيجيّة إلى الاقتصاد السّياسيّ، والتّجارة البحريّة غاية في الأهمّيّة للازدهار الوطنيّ؛ كما أنّ التّفوّق البحريّ ضروريّ لحماية مصالح الأمّة، ويعتمد هذا التّفوّق البحريّ في حدّ ذاته على تقاليد الملاحة البحريّة للسّكّان، وثقافة الأمّة والهيكل السّياسيّ للدّولة، لذلك كان هناك ارتباط تكافليّ بين القوّة البحريّة والدّيمقراطيّة اللّيبراليّة وأفكار الإستراتيجيّة الكبرى، ويبدو أنّ العناصر الثّلاثة جميعها كانت مطلوبة لتحقيق التآزر، وهي نقطة تتضحُ إذا نظرنا إلى ثالث أعظم عمالقة الفكر البحريّ، راؤول كاستكس[2].

كتب كاستكس أطروحة المؤلّفة من خمسة مجلّدات حول الإستراتيجيّة في فترة ما بين الحربين؛ كان أميرالاً فرنسيّاً، وكانت فرنسا ديمقراطيّة ليبراليّة استمرّت في الحرب العالميّة الأولى من خلال الائتمان البريطانيّ والتّجارة الأطلسيّة، لكنّ فرنسا

---

(١) ألفريد ثاير ماهان كان ضابط عَلَم في البحريّة الأمريكيّة وجيو إستراتيجي، ومؤرخ.

(٢) راؤول فيكتور باتريس كاستكس: أميرال في البحريّة الفرنسيّة ومنظر عسكريّ.

اعتبرت نفسها قوّة برّيّة قبل أن تصبح قوّة بحريّة. لقد بدأ كاستكس مجلّداته الخمسة بتعريف الإستراتيجيّة بمصطلحات مماثلة لتلك الّتي استخدمها الكتّاب العسكريّون قبل عام ١٩١٤: «ليست الإستراتيجيّة سوى الإدارة العامّة للعمليّات، والفنّ الأعلى لرؤساء من رتبة معيّنة ولأركان عامّة مخصّصة للخدمة»، ولم يغيّر هذه الصّيغة، الّتي كُتبت في الأصل عام ١٩٢٧، بعد عقد من الزّمن. وفي مناقشتها للعلاقة بين السّياسة والإستراتيجيّة، وآثارهما المتبادلة، تعاملتْ مع الاثنتين كعنصرين منفصلين تماماً، واختتم بفصل بعنوان «التّسوية الأقلّ سوءاً»؛ كان العامل الرّئيس الّذي حدّد إحجام كاستكس عن تبنّي إستراتيجيّة كبرى كما فعل كوربيت وماهان هو أنّ فرنسا كانت لديها حدود برّيّة ضعيفة، وكان جيشها أهمّ من أسطولها البحريّ.

والدّول المُحاطة بالبحار، مثل بريطانيا والولايات المتّحدة، الّتي، خلافاً لفرنسا، تحرّرت من الحاجة إلى الاحتفاظ بجيوش دائمة كبيرة لأغراض الدّفاع ضدّ الغزو، يُمكن أن تتطوّر على طول الخطوط السّياسيّة الّتي تفضّل الفرديّة والرّأسماليّة، وأصبح الازدهار الّذي ولّده ذلك الوقت وسيلة لشنّ الحرب نفسها، وهو ما أطلق عليه لويد جورج، بصفته وزير الخزانة البريطانيّ في عام ١٩١٤ «الحلُّ السّحريّ»؛ وهذه الرّوابط، بين الاستعداد في وقت السّلم وتسيير الحرب نفسها، وبين القدرة الاقتصاديّة والتّطبيقات العسكريّة، دفعت جي إف سي فولر إلى عنونة فصلٍ من كتابه «إصلاح الحرب»، الّذي نُشر عام ١٩٢٣، بعنوان «معنى الإستراتيجيّة الكبرى»، واعتبر تقسيم الإستراتيجيّة إلى مكوّنات بحريّة، وعسكريّة، ومكوّنات جوّيّة الآن «انتهاكاً مباشراً لمبدأ اقتصاد القوّات كما هو مطبّق على جيش موحّد، وقوّات بحريّة وجوّيّة، ومن ثمَّ إضعاف مبدأ الهدف»؛ وعلاوة على ذلك:

«يجب أن تصوغ إستراتيجيتنا في زمن السّلام إستراتيجيتنا الحربيّة، الّتي أعني بها أنّه لا يُمكن أن يكون هناك شكلان من الإستراتيجيّات، شكل للسّلم وشكل للحرب، دون هدرٍ أخلاقيٍّ وفيزيائيّ ومادّيّ عند اندلاع الحرب، لذلك، فإنّ

الواجب الأوّل للإستراتيجيّ الكبير هو تقدير الوضع التّجاري والماليّ لبلده، واكتشاف ماهيّة مواردها والتزاماتها؛ ثانياً، يجب أن يفهم الخصائص الأخلاقيّة لأبناء وطنه وتاريخهم وخصوصيّاتهم وعاداتهم الاجتماعيّة وأنظمة الحكومة، فكلّ هذه الكمّيّات والصّفات تشكّل ركائز القوس العسكريّ الّذي يجب عليه تشييده».

وهنا، كما هو الحال في النّواحي الأخرى، تبنّي باسل ليدل هارت أفكار فولر وطوّرها؛ ومن خلال متابعة المسار الّذي حدّده كوربيت أيضاً، اعتقد ليدل هارت أنّ إستراتيجيّة بريطانيا يجب أن تُصاغ ليس وفقاً لأنماط الحرب البرّيّة القارّيّة بل في سياقٍ بريطانيٍّ على وجه التّحديد، ومتوافقة مع السّياسة والجغرافيا والاقتصاد، لذلك ميّز بين «الإستراتيجيّة البحتة» و «الإستراتيجيّة الكبرى»، وكانت الإستراتيجيّة البحتة لا تزال هي فنّ العامّ، لكنّ دور الإستراتيجيّة الكبرى يتمثّلُ في «تنسيق وتوجيه جميع موارد الأمّة نحو تحقيق الهدف السّياسيّ للحرب، وهو الهدف الّذي تحدّده السّياسة الوطنيّة».

لقد وضع ليدل هارت ظلالاً طويلة، وهذا ما أثّر على سلوك الحلفاء في الحرب العالميّة الثّانية وتفسيرهم اللّاحق لها، إذ نسّق القادة السّياسيّون لبريطانيا والولايات المتّحدة والاتّحاد السّوفييتي خططهم، ونفّذوا إستراتيجيّة كبرى، رافضين التّعامل مع مسارح الحرب بمعزلٍ عن المسارح الأخرى، وحسموا العلاقة بين مسرحٍ وآخر؛ كانت وسيلة التّأقلم مع التّاريخ البريطانيّ الرّسميّ للحرب العالميّة الثّانية ستّة مجلّدات من سلسلة «الإستراتيجية الكبرى» تحملُ هذا العنوان عمداً، واثنان منها كتبهما شاغلو كرسيّ شيشيل في التّاريخ العسكريّ في أكسفورد ونورمان جيبس ومايكل هوارد؛ وعلى الرّغم من أنّ مجلّد هوارد كان رابع مجلّد في التّسلسل الزّمنيّ، إلّا أنّه كان آخر مجلّدٍ يظهر، ونُشِر بعد ستّة عشر عاماً من إصدار المجلّد الأوّل؛ ومع ذلك، وجد هوارد أنّ محرّر السّلسلة، جي آر إم بتلر، لم يحاول كتابة بيانٍ أكثر فائدة من القول عن الإستراتيجيّة الكبرى بأنّها «تُعنى بالإستراتيجيّة العسكريّة

البحتة والسّياسة»، لذلك بدأ هوارد كتابه بتعريف الإستراتيجيّة الكبرى: «كانت الإستراتيجيّة الكبرى في النّصف الأول من القرن العشرين تتكوّن أساساً من تعبئة ونشر الموارد الوطنيّة للثّروة والقوى العاملة والقدرة الصّناعيّة جنباً إلى جنبٍ مع تجنيد تلك الّتي يملكها الحلفاء عندما يكون ذلك مُمكناً، من القوى المُحايدة، لغرض تحقيق أهداف السّياسة الوطنيّة في زمن الحرب».

إنّ ما حدث الآن، على الأقل في بريطانيا وكذلك في الولايات المتّحدة، هو الخلط بين الإستراتيجيّة والسّياسة؛ وعندما عرّف ليدل هارت بنفسه الإستراتيجيّة الكبرى، اعترف بأنّها كانت «مرادفاً عمليّاً للسّياسة الّتي تحكمُ سلوك الحرب» و «تعمل على إبراز معنى السّياسة من خلال التّنفيذ». كما أنّ إدوارد ميد إيرل عرَّف في مقدّمة كتاب «صانعي الإستراتيجيّة الحديثة»، الّذي نُشر عام ١٩٤٣، في منتصف الحرب العالميّة الثّانية الإستراتيجيّة «كعنصرٍ متأصّلٍ في فنّ الحكم في جميع الأوقات»، وأكّد أنّ الإستراتيجيّة الكبرى دمجت سياسات وتسليح أمّة لدرجة أنّها يُمكن أن تجعل اللّجوء إلى الحرب أمراً غير ضروريٍّ.

لقد أدّى هذا الخلطُ بين الإستراتيجيّة والسّياسة إلى خلق مشاكل خاصّة للنّظريّة الإستراتيجيّة الّتي تشكّلت في التّقليد الأنكلو أمريكيّ منذ ١٩٤٥، ولا سيَّما منذ السّبعينيّات من القرن المُنصرم. كان كتاب إيرل هو النّص السّائد حتّى ذلك العقد وشمله، الّذي تميّز في عام ١٩٧٦ بنشر التّرجمة الإنكليزية لكتاب كلاوزفيتز «عن الحرب» بوساطة مايكل هوارد وبيتر باريت. لقد أعطت طبعة هوارد وباريت كلاوزفيتز قراءةً أكبر بكثيرٍ ممّا كان يتمتّعُ به من قبل، إذ إنّ هؤلاء القراء، ردّاً على وصية إيرل بأنّ الإستراتيجيّة كانت نشاطاً يجب متابعته في زمن السّلم وكذلك في زمن الحرب، لأسباب ليس أقلّها أنّ ظهور الأسلحة النّوويّة لم يمنحهم أيّ خيار على ما يبدو، وركّز انتباههم على الفصل الأوّل من الكتاب الأوّل من الكتاب الأوّل من كتاب «عن الحرب»، وهو الكتاب الوحيد الّذي وجد هوارد وباريت أنّه مكتمل

بالكامل، وهو الكتاب الّذي جادلوا أنّه كان يحتوي على المناقشة الأكثر تطوّراً للعلاقة بين الحرب والسّياسة، ومع ذلك، كانوا يميلون إلى تفسير فهم كلاوزفيتز للسّياسة وعلم السّياسة وفقاً لأنوارهم اللّيبراليّة الخاصّة، وليس استناداً إليه، فقد كان يُنظر إلى السّياسة على أنّها تسيطر وتوجّه وتقيد حتّى الحرب، لذلك كان تكامل الإستراتيجيّة والسّياسة «أمراً جيّداً» بالمعنى اللّيبرالي والعقلانيّ، إلّا أنّه في أيّام كلاوزفيتز كان لعِلم السّياسة تأثيرٌ معاكسٌ، فقد أزال القيود على الحرب، وغيّرت الثّورة الفرنسيّة سلطة الدّولة، وغيّرت بذلك قدرة فرنسا على شنّ الحرب، وهذا واضح ليس في الكتاب الأوّل وحسب بل في الكتاب السّادس من كتاب «عن الحرب»: «عندما تصبح السّياسة أكثر طموحاً ونشاطاً، ستصبحُ الحرب كذلك، وقد يصل هذا إلى النّقطة الّتي تصلُ فيها الحرب إلى شكلها المُطلق». وفي هذا الفصل يبدو جليّاً في تفكيره أنّ الحروب النّابليونيّة قدّمت شيئاً حقيقيّاً لدرجة أنّه كان يتعاملُ معها في الكتاب الأوّل من كتاب «عن الحرب» على أنّها مثاليّة: فكرة الحرب المطلقة[1].

وعلاوة على ذلك، تشيرُ الصّلة بين الحرب والثّورة إلى انعكاس آخر في التّفسير الأنكلو ساكسوني القياسيّ لكلاوزفيتز، إذ يُمكن للحرب نفسها أن تحدث تغييراً سياسيّاً، فقد شُكِّلت الأمّة وعُرِّفَت من خلال الصّراع؛ إنّ كلاوزفيتز، على الرّغم من كلّ ما سعى إليه لتبرير هدف الحرب وتنظيم سلوكها، كان مهتمّاً بالحرب كظاهرة قبل كلّ شيء، إذ يُمكن أن تكون الحرب وجوديّة، وليست مفيدة، فهي تُشنّ تنفيساً اجتماعيّاً وأخلاقيّاً، ويُمكن للحرب بحدّ ذاتها أن تخلق هويّة سياسيّة. لقد كان كلاوزفيتز قوميّاً ألمانيّاً وكان يكره فرنسا وعبَّر عن نفسه في كثير من الأحيان بلهجات تربطه بما يُسمّى الألمانيّة زوندرقيغ، أي نظريّة التّاريخ الألمانيّ، وحتّى بالنّازيّين؛ ومع هزيمة بروسيا في جينا في عام ١٨٠٦ وإهانتها بعد

---

(١) مفهوم الحرب المطلقة هيكل نظريّ طورته النّظرية العسكريّة البروسيّة للجنرال كارل فون كلاوزفيتز في استكشافه الفلسفي الشّهير للحرب.

ذلك، أصبحت الحرب بالنّسبة لكلاوزفيتز ليست أداة سياسيّة بل سياسة في أعلى أشكالها، فقد كان على بروسيا أنّ تشنّ حرباً لتعريف نفسها؛ لقد كان استعدادها للحفاظ على الصّراع غاية في حدّ ذاته.

لقد عبَّر ثوريّون مثل جوزيبي مازيني في القرن التّاسع عشر أو فرانز فانون في العشرين عن أنفسهم بعبارات مماثلة، وكذلك فعل العديد من الألمان أيضاً في فترة ما بين الحربين، الّذي كانوا مقتنعين بهزيمة عام ١٩١٨ بأنّ الجيش قد «طُعن في الظّهر». كان كلاوزفيتز القوميّ الألمانيّ في بعض الأحيان أقرب في تفكيره إلى إريك لودندورف، مدير التّموين العامّ الأوّل من ١٩١٦-١٩١٨، ممّا يهمّنا أن نعترف به، أو ممّا فعله لودندورف نفسه؛ وفي كتابه بعنوان «حرب شاملة»[١](Der totale Krieg)، الّذي نُشر عام ١٩٣٥، كتب لودندورف: «كان يجب على علم السّياسة، على الأقلّ خلال الحرب [العالميّة الأولى]، أن يعزّز القوّة الحيويّة للأمّة، وأن يخدم غرض تشكيل الحياة الوطنيّة»؛ وكان من المألوف ولا يزال الأمر كذلك، أن نرى لودندورف مشوّشاً قبل عام ١٩٣٥، إن لم يكن قبل ذلك، لكن تنبّؤه بالحرب القادمة، الّتي «ستتطلّب من الأمّة وضع قواها العقليّة والمعنويّة والفيزيائيّة والماديّة في خدمة الحرب»، كان دقيقاً. لقد كان لودندورف يكتبُ عمّا وصفه مترجموه الإنكليز بالحرب الشّموليّة، وهو صراع يتطلّب تعبئة جميع السّكّان للقيام بها: «إنّ الحرب هي أعلى اختبار للأمّة للحفاظ على وجودها، لذلك يجب على السّياسة الشّموليّة، ولهذا السّبب بالذّات، أن تضع خططاً في زمن السّلم للاستعدادات الضّروريّة الّلازمة للصّراع الحيويّ للأمّة في الحرب، وتحصين أسس هذا النّضال الحيويّ بقوّة بحيث لا يُمكن تحريكها في خضمّ الحرب، ولا تُكسَر أو تدمَّر بالكامل من خلال مهما كانت الإجراءات يتخذها العدو».

---

(١) الحرب الشّاملة هي الحرب الّتي يستعمل فيها أحد طرفيّ حرب أو كلاهما معظم الثّروات الماديّة والبشريّة المتوفّرة للمجهود الحربيّ؛ إضافة إلى ذلك، لا تتمّ في هذه الحرب التّفرقة بين المحاربين والمدنيين نتيجة لذلك يدفعُ المدنيين العُزَّل جزءاً لا يستهان به من ضريبة الدّم بالإضافة إلى الجيوش المتحاربة.

وكما قال كارل شميت بعد الحرب العالميّة الثّانية، إنّ الشّعب الوحيد الّذي يُمكنه القتال دون مراعاة للقيود هو الشّعب المُسيَّس. إنّ الفكرة القائلة أنّه السّياسة تستطيعُ توسيع الطّريقة الّتي تُدار بها الحرب لم تكن مجرّد فكرة تبنّاها الفاشيّون أو الألمان، فقد كانت الحرب الشّاملة فكرة ديمقراطيّة، فقد استندت حكومة كليمنصو في ١٩١٧-١٩١٨ إلى خطاب الثّورة الفرنسيّة لاستنهاض الأمّة، وتحدّث تشرشل عن الحرب الشّاملة في بريطانيا في ١٩٤٠-١٩٤٢، لذلك اتّسعت تعريفات الإستراتيجيّة بسبب الغموض بين مقولات الحرب والسّياسة الّتي ولّدتها الحرب العالميّة؛ وفي أعقاب الكارثة مباشرة عام ١٩٤٥، افترضت القوى، كما اعتاد كلاوزفيتز أن يفعل في ١٨١٥، أنّ النّمط المستقبليّ للحرب سوف يتبع مساراً مشتقّاً من الماضي القريب، والحرب الشّاملة ستصبح القاعدة.

لقد أكّد ظهور الأسلحة النوويّة هذه الاتّجاهات وعزّزها؛ وإذا استُخدِمت، فإنّها ستضمن أن تكون الحرب شاملة على الأقلّ في آثارها المدمّرة؛ ولتجنّب ذلك، طُوِّرت واستُخدِمت نظريّات الرّدع، الّتي دمجت نفسها بين الإستراتيجيّة والسّياسة الخارجيّة، وأصبح الرّدع بعد ذلك حجر الزّاوية لنظامٍ جديدٍ، وهو الدّراسات الإستراتيجيّة، لكنّ الدّراسات الإستراتيجيّة لم تكن معنيّة بما تفعله الجيوش في الحرب بقدر اهتمامها بكيفيّة استخدام الدّول التّهديد بشنّ الحرب في زمن السّلم؛ وبحلول عام ١٩٦٠، عرَّف توماس شيلينج الإستراتيجيّة على أنّها لا تهتمُّ بالتّطبيق الفعّال للقوّة ولكن باستغلال القوّة المُحتملة، لذلك ساعدت الإستراتيجيّة نفسها على تآكل التّمييز بين الحرب والسّلام، وهو اتّجاه أكّدته المستويات الأعلى للإنفاق العسكريّ في الحرب الباردة، والميل إلى الانخراط في حروب بالوكالة وصراعات حرب العصابات دون العتبة النوويّة.

لقد تغيّر معنى الإستراتيجيّة الآن، فقد كانت الإستراتيجيّة التّقليديّة إستراتيجيّة عمل، إذ كانت تعدّ العدّة للحرب ومن ثمّ تقوم بتنفيذ تلك الاستعدادات؛ لقد كانت الإستراتيجيّة النوويّة إستراتيجيّة ردع، ومنعت الحرب. لقد بُنيت الإستراتيجيّة

التّقليديّة من خلال سابقة تاريخيّة في حين لم يكن للإستراتيجيّة النوويّة سوابق حقيقيّة بخلاف إسقاط القنبلتين الذّريتين على اليابان؛ لذلك ركّزت على إيجاد منهجيّةٍ جديدةٍ، وبناء السّيناريوهات والاقتراض من الرّياضيّات ونظريّة الاحتمالات. وفي الواقع، بدت المنهجيّة نفسها في بعض الأحيان على أنّها أساس وجود الفكر الإستراتيجيّ، في حين تخلّت الإستراتيجيّة النوويّة عن التّركيز على النّصر، إذ كانت، في رأي أحد المعلّقين الفرنسيين «غير إستراتيجيّة»، كما أظهر فرنسيّ آخر، الجنرال أندريه بوفر[1]، في كتابه «مدخل إلى الإستراتيجيّة»[2]، نُشر للمرّة الأولى في عام ١٩٦٣، المأزق الّذي وصلت إليه الإستراتيجيّة، إذ أعلن أنّ الحرب كانت شاملة، وبالتّالي يجب أن تكون الإستراتيجيّة شاملة، وهذا يعني أنّه ينبغي أن تكون سياسيّة واقتصاديّة ودبلوماسيّة وعسكريّة؛ لذلك كانت الإستراتيجيّة العسكريّة إحدى ذراعي الإستراتيجيّة. لكن ما هي إذاً الإستراتيجيّة السّياسية؟! لم يواجه بوفري تناقضاً ظاهريّاً[3]؛ وبالنّسبة له الإستراتيجيّة بدون أيّة صفة كانت سياسيّة وعسكريّة، ولذلك كانت تُعنى بالنّتائج وليس بالوسائل.

لم يكن أيّ من هذا يمثّل مشكلة كبيرة بالنّسبة لقوّات البحريّة في الحرب الباردة، فقد كان الإستراتيجيّون البحريّون يرون أنّ الإستراتيجيّة فعّالة في السّلم والحرب على حدٍّ سواء، وكان لا بدّ من إعداد الأساطيل والقواعد، حتّى أكثر من

---

(١) أندريه بوفري ضابط بالجيش الفرنسي وإستراتيجيّ عسكريّ.

(٢) نُشر "مقدمة إلى الإستراتيجية" في الأصل بالفرنسيّة في عام ١٩٦٥ من قبل الجنرال أندريه بوفري. يعرّفُ في كتابه المكثّف **(**١٣٨ صفحة**)** الإستراتيجّية العسكريّة قبل الشّروع في مناقشة أنماطها وتطورها.

(٣) التّناقض الظاهري هو صورة بيانية تجمع لفظتين متناقضتين ظاهريّاً ممّا يمنحهما معنى جديداً، على سبيل المثال «وحيد بين النّاس» و«صدفة مقصودة» و«المضحك المبكي» و «السهل الممتنع». يعود الاصطلاح «أوكسيمورون» إلى اليونانية، إذ إنه دمج للكلمتين oxus وتعني حاد أو ذكي، وmoros وتعني حماقة أو بلادة.

الجيوش والتّحصينات قبل اندلاع الحرب، وشكلها وتوزيعها الّذي صاغته الإستراتيجيّة الّتي يجب اتّباعها بمجرّد اندلاع الأعمال العدائيّة. لقد قدّمت هذه الأنماط أشكالها الخاصّة من الأمن في السّلام وكذلك في الحرب: على سبيل المثال، دعمت فكرة باكس بريتانيكا لكن بالنّسبة للإستراتيجيّين الكلاسيكيّين للحرب البرّيّة، كانت فكرة الإستراتيجيّة في زمن السّلم غير منطقيّة بطبيعتها، وبدأ هذا يتغيّر في الفترة الّتي سبقت الحرب العالميّة الأولى، عندما أدّى الاهتمام بخطط الحرب والاستعدادات العسكريّة في وقت السّلم إلى حجج مفادها أنّ هذه الأنشطة يُمكن اعتبارها بشكلٍ صحيح جزءاً من الإستراتيجيّة، إلّا أنّ الافتراض لم يكن أنّ الغاية كانت تطبيق الإستراتيجيّة في وقت السّلم ولكن استخدامها الأفضل يكون عندما تأتي الحرب؛ وبالنّسبة للجيوش، بقيت الغاية قتاليّة، أمّا بالنّسبة للقوّات البحريّة، فقد يتبيّن أنّ النّهاية ليست حرباً على الإطلاق.

ضلّت الجيوش وجنرالاتها طريقهم في الحرب الباردة، فالانضباط في الإستراتيجيّة، الّذي عرّف وصادق على فنّ القائد، وأعمال هيئة الأركان العامّة، وعمليّات التّخطيط للحرب، لم يعد من اختصاصهم، أو على الأقلّ ليس في الولايات المتّحدة أو في بريطانيا العظمى. لقد كتب بوفر في كتابه «مدخل إلى الإستراتيجيّة»: «يُمكن استخدام كلمة إستراتيجيّة في كثير من الأحيان بشكل كافٍ، إلّا أنّ علم وفنّ الإستراتيجيّة أصبحا قطع متحف جنباً إلى جنب مع صندوق السّعوط[1] الخاصّ بفريدريك العظيم وقبعة نابليون»؛ وخلص إلى أنّ الإستراتيجيّة «لا يُمكن أن تكون عقيدة محدّدة؛ إنّها طريقة للتّفكير»، كما عرّف إدوارد لوتواك، الّذي كتب قرب نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٨٧، الإستراتيجيّة بأنّها «سلوك وعواقب العلاقات الإنسانيّة في سياق نزاعٍ مسلّح فعليّ أو محتمل».

---

(١) صندوق السّعوط، صندوق صغير مزخرف عادة لحمل السّعوط (تبغ معطر ومسحوق). كانت ممارسة شم أو استنشاق قليل من السّعوط شائعة.

تمّ الاستيلاء على الإستراتيجيّة من قبل السّياسيّين والدّبلوماسيّين والأكاديميّين والمفكّرين وخلايا التّفكير، وأصبحت بعيدة باطّرادٍ عن استخدام الاشتباك لأغراض الحرب، وقد أُعطي النّشاط الأخير عناوين جديدة، فقد ميّز باري بوسن في كتابه الّذي يحمل عنوان «مصادر العقيدة العسكريّة» عام ١٩٨٤ بين الإستراتيجيّة الكبرى والعقيدة العسكريّة، فالأولى (الإستراتيجيّة) «سلسلة سياسيّة عسكريّة، ذات وسائل وغايات، ونظريّة دولة حول أفضل السّبل الّتي يُمكن أن تخلق «الأمن لنفسها»، والأخيرة (العقيدة) مكوّن فرعيّ للإستراتيجيّة الكبرى وتتعلّق بالوسائل الّتي يستخدمها الجيش. ففي الثّمانينيّات من القرن المنصرم، استجاب الجيشان الأمريكيّ والبريطانيّ لهذه الأزمة باختراع مستوى جديد من الحرب يقع بين الإستراتيجيّة والتّكتيكات الكبرى، وقد أطلقوا عليه اسم المستوى التّشغيلي (العملياتيّ) للحرب[1]، حتّى أنّهم اخترعوا سلسلة نسبٍ زائفةٍ له، ولو كان له جذور، فهي روسيّة؛ لقد كتب ألكسندر أ سفيشين[2] في عام ١٩٢٧، واضعاً الفنّ التّشغيلي (العمليّاتيّ) بين التّكتيكات والإستراتيجيّة، وعرف الإستراتيجيّة بأنّها «فنّ الجمع بين الاستعدادات للحرب وتجميع العمليّات لتحقيق الهدف الّذي حدّدته الحرب للقوّات المسلّحة»، ومع ذلك، فقد ثَبُت أنّه من الأنسب لمعظم المعلّقين تحديد موقع تطوّر المستوى العمليّاتي للحرب في ألمانيا ربّما لأنّ ألمانيا كانت في ذلك الحين دولة حليفة وربّما بسبب وجود مؤامرة أنكلو أمريكيّة للإشادة بالإنجازات العسكريّة لألمانيا في الحربين العالميتين رغم هزيمتها في كلتيهما.

قسّمَ معظم الجنرالات الألمان قبل عام ١٩١٤ الحرب إلى تكتيكات وإستراتيجيّات تماماً مثلما يفعلُ جنرالات كلّ دولة أخرى، والمهامّ والمشكلات الّتي أوكلها سفيشين إلى هيئة الأركان العامّة الألمانيّة عندما كان رئيساً لها بين عامي

---

(١) يتضمن المستوى العملياتي للحرب تخطيط وتنفيذ الحملات والعمليات الكبرى باستخدام الفنّ العملياتيّ لتحقيق الأهداف العسكريّة.

(٢) ألكساندر أندريفيتش سفيتشن قائد عسكريً روسي وسوفييتي وكاتب عسكري ومؤلف للكلاسيكيّة العسكريّة "الإستراتيجيّة".

١٨٩١ و ١٩٠٥، كانت تُسمّى «تاكتيش - ستراتيجيشين أوفجابين»، أو «المشكلات الإستراتيجيّة التّكتيكيّة»، وليست العملياتيّة (التّشغيليّة). لقد أظهرت الحرب العالميّة الأولى لجنرالات ألمانيا، مثل جنرالات كلّ دولة أخرى، أنّ إدارة الحرب لم تكن مجرّد مسألة إستراتيجيّة بالمعنى التّشغيليّ، لكنّها تنطوي أيضاً على أبعاد سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة، ومع ذلك، لم يستجب قدامى المحاربين في القيادة العليا، (Oberste Heeresleitung)[1] لهذا الإدراك كما فعل البريطانيّون، إذ لم تظهر الإستراتيجيّة الكبرى كعبارة أو كمفهوم في أعقاب الهدنة مباشرة؛ لقد أطلق لودندورف على تأمّلاته حول الحرب والسّياسة في كتاب «سلوك الحرب والسّياسة»، الّذي نُشر في عام ١٩٢٢، وكان العنوان مهمّاً لسببين:

أوّلاً، فُصِلَ شنّ الحرب عن السّياسة على الرّغم من ربطه بها؛ وفي ١٩١٦ -١٩١٨، أنشأت القيادة العليا الألمانيّة في عهد هيندنبورغ ولودندورف أدوار الأمر الواقع في مجالات الحياة العامّة الّتي لم تكن عمليّاتيّة ولا عسكريّة بحتة، حتّى لو كان لها بالفعل تداعيات على سير الحرب؛ كانت استنتاجات لودندورف من هذه التّجربة ثلاثة أضعاف: الأوّل كان التّأكيد أنّ الأمور التّشغيليّة والإستراتيجيّة كما كانت مفهومة تقليديّاً، وكانت تُناط بالجنود المحترفين: من نواح كثيرة كان هذا تكراراً لمطالب ما قبل الحرب، وانعكس ذلك في عددٍ من أعمال ضبّاط الأركان السّابقين؛ والثّاني هو إلقاء اللّوم على الإدارة المدنيّة لعدم دعمها للجيش كما شعر لودندورف أنّه كان يجب أن تفعل؛ أمّا الاستنتاج الثّالث هو أنّ الحكومة تحتاجُ إلى تطوير آليّات لتمكينها من حلّ التّوتّرات بين إدارة الحرب والسّياسة؛ وبالنّسبة للبعض الّذين أشاروا إلى إنشاء هيئات مدنيّة وعسكريّةٍ مشتركةٍ كما في قوّات الحلفاء (Entente powers)[2]؛ وبالنّسبة للآخرين

---

(١) القيادة العليا للجيش القيصري الألماني: أعلى قيادة في الجيش في الإمبراطورية الألمانية.

(٢) ضمت مجموعة دول الحلفاء في فترة الحرب العالمية الأولى الدّول التاليّة: المملكة المتّحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، فرنسا والإمبراطورية الروسية. ضمت مجموعة دول المحور كلاً من الدّول التالية: الإمبراطورية الألمانيّة والإمبراطوريّة النّمساوية المجريّة والدّولة العثمانيّة ومملكة بلغاريا.

كانت حجّة لاستعادة النّظام الملكي؛ وبالنّسبة إلى لودندورف، كان الأمر يتعلّق بتجسيد اتّجاه السّياسة والحرب في زعيم واحد، وهو الفوهرر.

والنّقطة الثّانية الواضحة في كتاب لودندورف كانت قلّة ما قاله عن الإستراتيجيّة، فقد كان لودندورف يحتقر الإستراتيجيّة في ١٩١٧-١٩١٨، ونتيجة لذلك خاض هجمات في الجبهة الغربيّة في النّصف الأوّل من عام ١٩١٨ والّتي نجحت تكتيكيّاً لكنّها فشلت في تحقيق نتائج إستراتيجيّة. وفي عام ١٩٢٢، لم يفعل أكثر من تكرار التّعريف التجميليّ لمولتك الأكبر، وهو أنّ الإستراتيجيّة عبارة عن نظام من الوسائل؛ ومن الحقائق البديهية أنّه لم ينقل سوى القليل، وحذا الفكر العسكريّ الألماني في فترة ما بين الحربين حذوه. لقد توقّفت الإستراتيجيّة عن هذا الحدّ. وفي عام ١٩٣٦-١٩٣٩، نُشرَت ثلاثة مجلّدات ضخمة عن العلوم العسكريّة في أربعة أجزاء، وقد ظهر أوّلها بتصريح من وزير الحرب، فيرنر فان بلومبيرج، ولم تحتوِ على مدخل منفصل للإستراتيجيّة، والّتي صُنِّفت تحت عنوان فنّ الحرب[1]. إنّ ما قيل عن الإستراتيجيّة لم يكن جديداً إلا بقدر ما أكّد أنّه لم يعد مجرّد أمر يخصّ الجيش، لكن يجب الآن الجمع بين القطاعات الثّلاثة[2]. ومن نواحٍ أخرى، بقيت الإستراتيجيّة على ما كانت عليه قبل الحرب العالميّة الأولى، مسألة توجيه عمليّاتيّ: «وهكذا فإنّ الإستراتيجيّة تضمُّ كامل منطقة السّلوك العسكريّ للحرب في مجموعاتها الرّئيسة ولا سيّما المناورات (العمليّات) ومعارك الجيوش ومكوّنات

---

(١) الفنّ العسكريّ هو مجال لمنهجية البحث والتدريب النّظريّ في العلوم العسكرية المستخدمة في إجراء العمليّات العسكريّة على الأرض أو في البيئات البحريّة أو الجوية. يشمل الفن العسكري دراسة وتطبيق مبادئ الحرب وقوانين الحرب الّتي تنطبق بشكل متساوٍ على الإستراتيجيّة العسكريّة المترابطة بشكل وثيق، والفن والتكتيكات التشغيليّة.

(٢) يقوم الجيش بعمليات برّية، بينما تقوم قوّات البحريّة ومشاة البحريّة بعمليّات بحريّة، مع تخصص قوات مشاة البحريّة في العمليّات السّاحليّة البرمائيّة والبحريّة لدعم البحريّة. وتقوم القوّات الجويّة بعمليّات جويّة، بينما تقوم القوة الفضائيّة بعمليّات فضائيّة.

الجيش لتحقيق تأثيرات متبادلة وفي نهاية المطاف هدف الحرب العسكريّة». كما ظلّ التّسلسل الهرميّ للسّياسة والإستراتيجيّة والتّكتيكات على حالها: «لذا فإنّ السّياسة توفّرُ الإستراتيجيّة وسائل النّصر للتّكتيكات، وفي الوقت نفسه تحدّدُ مجموعات من المهام بينما تُستمدُّ كلتاهما من السّياسة».

عُولجت العلاقة بين الحرب والسّياسة تحت عنوان منفصل وهو «السّياسة والحرب»، والكلمة الأخيرة نفسها أصبحت الآن تعني ليس إدارة الحرب بالمعنى العمليّاتي وحسب لكن مزيج العوامل السّياسية والعسكريّة من قبل السّلطات العليا، ووُصف مجال الجيش على وجه التّحديد ليس كإستراتيجيّة لكن من حيث المصطلحات ذات الصّلة مثل الحرب العملياتيّة (التّشغيليّة)؛ كما تتوافق إنجازات الفيرماخت[1] في ١٩٣٩-١٩٤١ مع التّوقّعات النّاتجة عن هذه الإرشادات، فقد كانت نتيجة للتّكتيكات التّطبيقيّة أكثر من كونها ناتجة عن أيّة نظرية شاملة، وقد أكّدت، أو هكذا بدا الأمر كذلك، أنّ الإستراتيجيّة كانت بالفعل نظاماً من الوسائل. لقد كان الجيش الألمانيّ الّذي غزا فرنسا عام ١٩٤٠ يفعلُ أكثر بقليل من فعل شيء بطريقةٍ معيّنةٍ لشعورهم أنّه يجب عليهم القيام به على هذا النّحو، لكن بعد الحدث منح انتصارها عنوان حرب خاطفة وأصبح مكرّساً في العقيدة، وخسرت ألمانيا الحرب العالميّة الثّانية جزئيّاً لهذا السّبب بالتّحديد، إذ إنّها جعلت الفكر العمليّاتي يؤدّي واجباً للإستراتيجيّة، في حين أنّ النّجاحات التّكتيكيّة والتّشغيليّة لم تُعط أبداً الشّكل الّذي كان من المُمكن أن تمنحه الإستراتيجيّة.

يثير هذا النّسب إلى المستوى العمليّاتيّ (التّشغيليّ) للحرب، وهو محور العقيدة في العديد من الجيوش الغربيّة، بعض النّقاط المثيرة للاهتمام، والأولى هي ملاحظة سهلة وصحيحة إلى حدٍّ كبيرٍ، وهي أنّ ما يسمَّى بالمستوى العمليّاتي

---

(١) فيرماخت تترجم «قوّة الدفاع» هو اسم القوّات المسلّحة الموحّدة لألمانيا من العام ١٩٣٥ إلى ١٩٤٥، وتشمل كلاً من الجيش والبحريّة وسلاح الجوّ.

للحرب يختلفُ بشكلٍ عامٍّ قليلاً عمّا أطلق عليه الجنرالات في عام ١٩١٤ إستراتيجيّة، والثّانية هو أنّ القوّات المُسلّحة اليوم، مثل هؤلاء الجنرالات، تنجذب إليها لأنّها تسمح لهم بتخصيص ما يرونه ذروة كفاءتهم المهنيّة، بمعزل عن عوائق وقيود التّوجيه السّياسيّ وصنع السّياسات. ومع ذلك، هناك اختلاف جوهريّ؛ ففي عام ١٩١٤، اعتُرِف بالحدّ الفاصل بين الإستراتيجيّة والسّياسة، حتّى لو كان موضع خلاف، على أنّه حدّ مهمّ، ومن ثمَّ عُولجت العلاقة. لقد كان الجنرالات، على الأقلّ في بريطانيا في كلتا الحربين العالميتين، أقلّ تقييداً في قدرتهم على التّدخّل في السّياسة عندما تؤثّر السّياسة على الإستراتيجيّة. واليوم، يحتلُّ المستوى العمليّاتي للحرب منطقة خالية من السّياسة؛ ففي تسعينيّات القرن المنصرم، تحدّثتْ في مفردات تتعلّق بالذّات بالمناورة و«المناورة» باطّرادٍ، الّتي كانت شبه ميتافيزيقيّة وكان داخلها منطقيّاً فقط لأولئك الّذين أطلقوا معانيها. وما يلي، الثّالثة، هو أنّ المستوى العمليّاتي للحرب هو طريقة سرّيّة لإعادة التقسيم بين السّياسة والإستراتيجيّة، ومع ذلك، يحدّدُ المستوى العمليّاتي للحرب طبعاً كيف تخطّط القوّات المُسلّحة وتستعدّ في زمن السّلم، ومن ثمَّ تحديد نوع الحرب الّتي يُمكن أن تخوضها. لقد طوّرت الجيوش الأمريكيّة والبريطانيّة والألمانية إلى حدٍّ كبيرٍ الآن حماسها للمستوى العمليّاتي للحرب في ثمانينيّات القرن الماضي، للتّطبيق في معركة على مستوى الفيلق لخوضها ضدّ جيش سوفييتي غازٍ في شمال أوروبا، وقد خلقت نجاحات حرب الخليج عام ١٩٩١ الوهم بأنّها كانت مقاربة للتّطبيق العالميّ، وتُطبّق الآن في حالات، مثل عمليّات دعم السّلام، إذ تكون الصّورة السّياسيّة أكبر بكثيرٍ ممّا كان يُمكن أن يكون عليه الحال في حرب كبرى عالية[1] الكثّافة. لقد كانت إحدى النّتائج بالنّسبة لجيش

(١) تشير الحرب عالية الشّدة (HIW) أو الصّراع عالي الشّدة (HIC) إلى صراع دولة ضدّ دولة مع خصم حديث من الأقران كما صُوّر في فترة الحرب الباردة. وكما يوحي الاسم، فإن وتيرة العمليّات تكون أكبر، كما يكون تركيز القوّات والقوّة النّارية أكبر بكثير.

الولايات المتّحدة هي الفصل بين نوع الحرب الّتي استعدَّ لها عام ٢٠٠٣ والحرب الّتي طلبت حكومته بالفعل خوضها. إنّ التّفكير في المستوى العمليّاتي للحرب يُمكن أن يختلف عن اتّجاه السّياسة الخارجيّة.

وفي عام ٢٠٠٣ كان ينبغي بالطّبع أن تملأ الإستراتيجيّة الفجوة، لكنّها لم تفعل، لأنّ الإستراتيجيّة لم تتعافَ من ضياع طريقها في الحرب الباردة. وفي التّسعينيّات من القرن المنصرم، حُرمت الأسلحة النوويّة والرّدع النوويّ من بروزها، إذ لم تعد المفردات الإستراتيجيّة مثل الضعف المتبادل(mutual vulnerability)[١]، والتّوازن ثنائي القطب (bipolar balance)[٢]، والاستقرار، والحدّ من التّسلّح (arms control)[٣]، ذات صلة، ومع ذلك، لم يرغب أحد في العودة إلى مفردات الإستراتيجيّة التّقليديّة، فقد استُبدلت الدّراسات الإستراتيجيّة بدراسات أمنيّة؛ وفي بعض الأحيان، أصبحت تتبنّى كلّ شيء تقريباً يؤثّر في السّياسة الخارجيّة حتّى الدّاخلية للأمّة؛ وتتطلّب معرفة الدّراسات الإقليميّة للثّقافة والدّين والنّظام الغذائيّ واللّغة في منطقة عمليّات محتملة، كما تحتاج إلى الإلمام بالجغرافيا والبيئة والاقتصاد، وتهتمّ بإمدادات النّفط ومخزون المياه والسّلع، وتهتمّ بالقانون الدّوليّ وقوانين الحرب والأخلاق التطبيقيّة. باختصار، من خلال كونها شاملة، ينتهي بها الأمر بأن تكونوا لا شيء، وقد يكون الاستنتاج أنّ الإستراتيجيّة ماتت، وأنّها كانت من مخلوقات عصرها، وحملت دلالاتٍ محدّدة لقرنين من الزّمن، لكنّ العالم قد تقدّم الآن، واستنتج أن المفهوم لم يعد مفيداً.

---

(١) التّدمير المتبادل المؤكد (MAD) هو عقيدة للإستراتيجية العسكرية وسياسة الأمن القومي التي تفترض أن الاستخدام الكامل للأسلحة النووية من قبل مهاجم على مدافع مسلّح بأسلحة نووية بقدرات الضّربة الثّانية من شأنه أن يتسبب في الإبادة الكاملة لكل من المهاجم والمدافع.

(٢) وفي عالم ثنائي القطب، تتصاعد سباقات التّسلّح بشكل أسرع لأن أيّ حشد عسكريّ يكون موجهاً بطبيعته ضدّ القوة العظمى الأخرى، الّتي يتعيّن عليها أن ترد بسرعة.

(٣) الحدّ من التّسلّح أو ضبط عملية التّسلّح، مصطلح يعبر عن القيود العالميّة في مجال تطوير وإنتاج وتخزين وانتشار واستخدام الأسلحة الصّغيرة، والأسلحة التقليدية، وأسلحة الدّمار الشّامل.

سيكون هذا ردّاً أمّيّاً من النّاحية التّاريخيّة، فقد كانت الإستراتيجيّة الكلاسيكيّة نظاماً متجذّراً في التّاريخ، وبعبارة أخرى، كان قائماً على الواقع وليس على التّجريد؛ قد تكون الإستراتيجيّة بعد عام ١٩٤٥ ماديّة بمعنى أنّها استجابت للابتكار التكنولوجيّ أكثر ممّا كانت تستجيبُ له في الماضي، وربّما استخدمت نظريّة اللّعبة والاحتمالات أكثر من الخبرة والمبدأ، لكنّ هذا لم يكن صحيحاً بالنّسبة لأيّ إستراتيجيّ كبيرٍ كتب قبل ١٩٤٥، فقد استخدم هؤلاء الرّجال التّاريخ لأغراض نفعيّة وتعليميّة، وبعضهم، مثل ليدل هارت، استخدمه بطرقٍ مخزيةٍ تماماً؛ وحتّى كلاوزفيتز كان أكثر انتقائيّة في دراسته للتّاريخ العسكريّ ممّا كان يهتمّ بالاعتراف به، لكنّه، مثل جوميني، أو مثل ماهان أو كوربيت، كتب التّاريخ. لقد اعتقدوا جميعاً أنّ الإستراتيجيّة تتضّمن مبادئ لها بعض الأهميّة الدّائمة، ووافقوا في الغالب على أنّ هذه المبادئ ليست قواعد يجب اتّباعها دون تفكير، لكنّهم كانوا يعتقدون أنّ المبادئ يُمكن أن تعطي نظرة ثاقبة، يتبعُ ذلك نتيجتان واضحتان: أوّلاً، التّاريخ ضروريّ لوضع نظريّاتهم في سياقها؛ وعلينا، على سبيل المثال، الاقتراب من مناقشة كلاوزفيتز للعلاقة بين الحرب والسّياسة مع الوضع بعين الاعتبار أنّه كان نتاجاً لأوروبا النّابليونيّة وليس من نتاج العصر النوويّ؛ ثانياً، يلزم فهم الإستراتيجيّة المحدّدة تقليديّاً إذا أردنا تقدير النّصوص الكلاسيكيّة حول هذا الموضوع.

وليست الإستراتيجيّة، رغم ذلك، مجرّد مادّة يتناولها المؤرّخون، وهذا يهمّنا جميعاً، بل الإستراتيجيّة تدور حول الحرب وسلوكها، وإذا تخلّينا عنها نتخلّى عن الأداة الّتي تساعدنا على تعريف الحرب وتشكيلها وفهمها. وفي التّسعينيّات من القرن الماضي، جادل مارتن فان كريفيلد، وجون كيغان، وماري كالدور، من بين آخرين، أنّ الحرب المعرّفة تقليديّاً، أي الحرب بين الدّول الّتي تديرها القوّات المُسلّحة، قد عفا عليها الزّمن؛ وحقيقة أنّنا لا نملكُ فهماً واضحاً لماهيّة الإستراتيجيّة، تماماً مثل عدم ثقتنا من كيفيّة تعريف الحرب، تعمّق مأزقنا ولا تحلّه؛ لقد أشار فان كريفيلد وكيجان وكالدور إلى حقيقة أساسيّة ولكن لا تحظى بالتّقدير

الكافي، مفادها أنّ الحرب ظاهرة وجوديّة قبل أن تكون سياسيّة أو حتّى اجتماعيّة. لقد تواطأت القوى الغربيّة عن غير قصدٍ في عمليّة تُفهم الحرب فيها مرّة أخرى في حالتها البدائيّة، وانتُزعت الحرب من سياقها السّياسيّ. ومن منظور هوبز، تعتمد شرعيّة الدّولة جزئيّاً على قدرتها على حماية مواطنيها من خلال احتكارها للعنف، لكنّ حقّ الدّولة في اللّجوء إلى الحرب للوفاء بالتزاماتها قد تمَّ تقليصه؛ وأحد الأسباب هو أنّ القانون الدّوليّ قد نقل قرار خوض الحرب إلى الأمم المتّحدة إلّا في حالات الدّفاع القوميّ عن النّفس؛ حتّى الدول المشاركة في حرب الأمر الواقع لا تعلن الحرب، وذلك لتجنّب انتهاكات القانون الدّوليّ. ومن المفارقات، إذن، أنّ القانون الدّولي حرّر الحرب، إذ إنّ الفكرة القائلة أنّ شنّ الحرب لم يعد شيئاً تفعله الدّول منتشرة ولا سيّما في أمريكا وأوروبا لثلاثة أسباب أخرى: أوّلاً، هناك ميول لتصوير الأعداء إمّا على أنّهم لاعبون من غير الدّول، أو، عندما لا يكونون كذلك، يُنظرُ إليهم على أنّهم دول فاشلة (ينطبقُ الوصف على أفغانستان) أو دول مارقة (يعتبر ذلك مناسباً في حالة العراق)؛ وفي كلتا الحالتين يتمُّ المساس بموقفها السّياسيّ؛ ثانياً، إنّ جيوش الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا هيئات مهنيّة، مستمدّة من قطاعٍ ضيّقٍ من المجتمع يقاتلون نيابة عنه، ومثل هذه الجيوش أصبحت قدوة في الدّفاع المعاصر، إلّا أنّهم لا يمثّلون دولهم إلّا بشكل رمزيٍّ، ويُمكن قول الشّيء نفسه عن الشّركات العسكريّة الخاصّة، والهيئات الّتي ليس لها هويّة وطنيّة رسميّة لكن حتّى الدّول الّتي لديها قوّات مسلّحة مختصة تعتمد عليها. ثالثاً، والنّتيجة المنطقيّة لجميع النّقاط السّابقة، توصّلت الدّول الأوروبية، بفضل أحداث الحادي عشر من أيلول، وهذا ينطبقُ بدرجة أقلّ على الولايات المتحّدة، إلى ربط الحرب بحفظ السّلام وفرض السّلام، ومع ذلك، فهذان ليسا الشّيء نفسه، إذ تجعلُ عمليّات دعم السّلام المبادئ التّقليدية للحرب، الّتي طُوّرت للصّراع بين الدّول، إشكاليّة، وغالباً ما تكون أهداف حفظ السّلام غير واضحة، والعمليّات نفسها تعاني من نقص الموارد وتحرّكُها أهداف قصيرة المدى، كما أنّ القيادة على الأرض منقسمة

وليست موحّدة والقوّات مشتّتة وليست مركّزة. ونتيجة لذلك، فإنّ العمليّات نفسها غير حاسمة بشكلٍ رئيسٍ.

تستمرُّ الحروب بل وتتضاعف، لكنّ مشاركة الدّولة واهتمامها بها يتضاءلان، وغالباً ما يبدو أنّ القضايا الّتي تثيرها الحرب لا تتعلّق بسلوكها وفائدتها بل تتعلّق بمحدوديّتها، والانطباع السّائد هو أنّه بدأتها جهات فاعلة من غير الدّول، وأنّها يُخوضُها المدنيّون، وأنّ ضحاياهم الرّئيسيين ليسوا جنوداً بل غير مقاتلين؛ والواقع مختلف بالطّبع نوعاً ما، إذ لا تزالُ الدّول تستخدمُ الحرب لتعزيز مصالحها الذّاتيّة الوطنيّة، وقد فعلت الدّول الأوروبية الأعضاء في حلف النّاتو ذلك في كوسوفو، وفعلت الولايات المتّحدة ذلك في العراق. إنّ ندرة التّدخّل، على الرّغم من الفظائع والكوارث الإنسانيّة في إفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى، يوفّر أدلّة واقعيّة مضادّة لدعم هذه النّقطة، إذ إنّه دون مصلحة ذاتيّة، تتردّدُ القوى الغربيّة في استخدام القوّة العسكريّة.

لذلك فإنّ للدّولة مصلحة في إعادة السّيطرة على الحرب وتوجيهها، وهذا هو الغرض من الإستراتيجيّة، فقد صُمِّمت الإستراتيجيّة لجعل الحرب قابلة للاستخدام من قبل الدّولة، لتتمكّن، إذا لزم الأمر، من استخدام القوّة لتحقيق أهدافها السّياسيّة. إنّ أحد الأسباب الّتي تجعلنا غير متأكّدين من ماهيّة الحرب هو أنّنا غير متأكّدين من ماهيّة الإستراتيجيّة، فالإستراتيجيّة ليست سياسة؛ إنّها ليست علم السّياسة، وهي ليست الدّبلوماسيّة، بل الإستراتيجيّة موجود فيما يتعلّق بالثّلاثة، لكنّها لا تحلّ محلّها؛ وربّما ساعد توسيع نطاق التّعريفات للإستراتيجيّة في الحرب الباردة، لكن من المفارقات أنّ ذلك كان حقبة من السّلام المقارن، إذ نعيشُ الآن في عصر يوجد فيه استعداد أكبر لخوض الحرب، كما أنّ حروب اليوم ليست مثل الحربين العالميّتين اللّتين أثار حجمهما مفاهيم الإستراتيجيّة الكبرى، وساعدت الأفكار الكبيرة في معالجة المشاكل الكبيرة، إلّا أنّ الحروب الّتي تواجه العالم الآن قد سُلبت من الحجم والتّعريف، وقد جُعلتْ

التّهديدات أكبر وأقلّ قابليّة للإدارة من خلال استخدام مفردات غير دقيقة. إنّ «الحرب على الإرهاب» مثال على ذلك، ففي صدمتها الّتي يُمكن تفهُّمها، عزّزت الولايات المتّحدة المشكلة سواء من حيث الهجوم الأصليّ، الّذي كان من المُمكن أن يُعامل كجريمة، وليس حرباً، ومن حيث الرّدود المطلوبة للتّعامل مع التّهديد اللّاحق، فقد فشلت الولايات المتّحدة في ربط الوسائل بالأهداف (بالمعنى العسكري) والأهداف بالمعنى السّياسيّ، وتخلّت عن الإستراتيجيّة، واستخدمت كلمات مثل الحرب الوقائيّة والاستباقيّة، والمفاهيم المشتقّة من الإستراتيجيّة، لكن بدون سياق، ولم تصبح مبادئ العمل العسكريّ ولكن مبادئ توجيهيّة للسّياسة الخارجيّة.

إنّ موقف بريطانيا مفيد أيضاً، إذ إنّ تأكيدها على الحقّ في اتّخاذ إجراءٍ وقائيّ لم يُحدّد أوّلاً في «الأولويّات الدّوليّة للمملكة المتّحدة: إستراتيجيّة وزارة الخارجيّة وشؤون الكومنولث» بل في «الفصل الجديد لوزارة الدّفاع في مراجعة الدّفاع الإستراتيجيّ عام ٢٠٠٢»، إذ إنّ وزارة الدّفاع، وليس وزارة الخارجيّة، هي من حدّد السّياسة الّتي من شأنها أن توجّه قرار بريطانيا باستخدام القوّة؛ كان أحد أسباب سقوط الإستراتيجيّة في الثقب الأسود في بريطانيا في عام ٢٠٠٢ هو أنّ الوزارة الحكوميّة المكلّفة بصياغتها بوضوحٍ وسَّعت موجزها ليشمل السّياسة الخارجيّة، وكان ذلك بدوره نتيجة لتوسيع تعريفات الحرب؛ ولم يكن لدى بريطانيا وكالة حكوميّة محدّدة مسؤولة عن الإستراتيجيّة، على الرّغم من ادّعاء وزارة الخارجيّة الواضح لكن المُنحرف بأنّ هذه هي مهمّتها؛ وعندما اندلعت حرب الفوكلاند في عام ١٩٨٢، كان على السّيّدة تاتشر، بصفتها رئيسة للوزراء، أن ترتجل حكومة حرب، وهي هيئة جمعت كبار القادة السّياسيّين والعسكريّين في البلاد، ولم تترك أي إرث، أكثر من النّموذج الأوّليّ، لجنة الدّفاع الإمبراطوريّ، وهي لجنة استشاريّة من مجلس الوزراء الكامل الّتي شُكِّلت عام ١٩٠٢.

والفكرة ليست أنّ الجنرالات يجب أن يعودوا إلى ما كانوا يفعلونه في بداية القرن العشرين، بل يجب على السّياسيّين أن يدركوا ما يفعلهُ الجنرالات في القرن الحادي

والعشرين، وأن يفعلوا أفضل ما يُمكنهم القيام به؛ وإذا كان للإستراتيجيّة مقرٌّ مؤسّساتيّ في الولايات المتّحدة أو في المملكة المتّحدة في عام ٢٠٠١، فقد كان موجوداً في القوّات المُسلَّحة، ومع ذلك، في التّخطيط لكلّ من الحروب الّتي شنّتها الولايات المتّحدة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، بدت تلك الحروب في أفغانستان والعراق، من وجهة نظر الخدمة المهنيّة، من رئيس هيئة الأركان المشتركة إلى الرّتب الأدنى، هامشيّة في أحسن الأحوال ومثيرة للسّخرية في أسوأها، ووجدت الهجمات وزير الدّفاع، دونالد رامسفيلد، على خلاف بالفعل مع جنرالاته بشأن «التّحوّل» في القوّات المسلّحة، وكشفت ردود أفعاله عدم التّوافق بين تطلّعاته وتوقّعاتهم؛ وعلى حدّ تعبير بوب وودوارد[1]: «بعد ثمانية عشر يوماً من الحادي عشر من أيلول، كانوا يطوّرون استجابة، وإجراءً، ولكن ليس إستراتيجيّة»، وكان الجيش «قد جهّز نفسه لمهاجمة أهداف ثابتة»، بينما كان السّياسيّون يتحدّثون عن شنّ «حرب عصابات»؛ وستكون النّتيجة تغيير النّظام، لكن الرّئيس انقلب بعد ذلك قائلاً «إنّ وجود جيشنا يهدف إلى القتال وكسب الحرب»، ونفى أن تكون القوّات الأمريكيّة قوّات حفظ السلام.

لقد ظهرت إخفاقات مُماثلة إلى حدٍّ كبيرٍ في التّخطيط لغزو العراق، فقد كان جليّاً أنّ القوّات المسلّحة الأمريكيّة قد أظهرت كفاءتها على المستوى العمليّاتيّ للحرب، كما كانوا قادرين على التّعرّف على احتياجات القوى العاملة في عراق ما بعد الصّراع وضرورة التّعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة. ومن النّاحية النّظريّة، يُمكنهم رؤية الحملة من منظورٍ إستراتيجيٍّ، مع دورة تخطيطٍ تشمل أربع مراحل: ١ - الرّدع والمشاركة؛ ٢ - اغتنام زمام المبادرة؛ ٣ - عمليّات حاسمة؛ ٤ - عمليّات ما

---

(١) بوب ودورد واسمه الحقيقي روبرت ييشور ودورد هو صحفيّ استقصائيّ ومؤلّف خريج جامعة يال، اشتهر عبر العالم بلقب مفجر فضيحة ووترغيت الّتي أدّت إلى استقالة الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون من منصبه وتلطيخ سمعته، وقد أدى تقرير تلك الفضيحة الّذي أعده ودورد رفقة زميله الصّحفي المخضرم كارل برنستين على حصول جريدة واشنطن بوست على جائزة بوليتزر في مجال الخدمة العامّة والصحافة عام ١٩٧٣.

بعد الصّراع. إلّا أنّ الإستراتيجيّة كانت مدفوعة بتفكير التمنّي لأسيادهم السّياسيّين، مقتنعين بأنّ الولايات المتّحدة سيُرحَبُ بها كدولة جاءت لتحريرهم، وقرّروا أنّ الحرب والسّلام متضادان، وليسا سلسلة متّصلة. لقد حالت هذه التّركيبة الذّهنيّة دون النّظر في التّكاليف الحقيقيّة للحرب، أو تداعيات الاحتلال، ووجدت الولايات المتّحدة نفسها بدون منتدى يُمكن للقوّات المسلّحة فيه إمّا التّعبير عن وجهة نظرها بشأن المبادئ المطروحة أو الاستماع إليها إذا فعلت ذلك.

أوضح خطاب الرّئيس بوش في تشرين الثّاني عام ٢٠٠٣ أنّ لديه سياسة؛ وفي الواقع، لقد استدعى النّقد لأنّه كان واضحاً جدّاً وحاسماً بشأن تلك النّقطة تحديداً، لكن هذه ليست إستراتيجيّة، فقد كان التّحدّي الّذي واجهته الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة ولا يزال، هو الارتباط بين سياسة إدارتها والتّصاميم العملياتيّة لعملائها العسكريّين. وفي النّموذج المثاليّ للعلاقات المدنيّة العسكريّة، يضعُ رئيس/ رئيسة الدّولة الديمقراطيّ/ الدّيمقراطيّة سياسته أو سياستها، وتقوم القوّات المسلّحة بتنسيق الوسائل لتمكين تحقيقها، والحقيقة هي أنّ هذه العمليّة، عمليّة تُسمى الإستراتيجيّة، وهي حوار ترابطيّ تعكس فيه الغايات أيضاً الوسائل، وحيث تسمّى النّتيجة أيضاً إستراتيجيّة، وهي حلّ بين غايات السّياسة والوسائل العسكريّة المُتاحة لتنفيذها؛ ولا تزال الدّولة، ولا سيّما الولايات المتّحدة، أقوى وكالة فاعلة لاستخدام القوّة في العالم اليوم، بينما تستخدمُ المنظّمات الأصغر الإرهاب بدافع الضّعف المقارن، وليس بدافع القوّة، كما يضيف الخلط بين كلمات مثل «الحرب» و «الإرهاب» و «الإستراتيجيّة» و«السّياسة» إلى نفوذها لأنّه يساهمُ في عدم اتّساق الاستجابة، وتتطلّب القوّة العسكريّة الهائلة مفاهيم لتطبيق القوّة تكون قويّة لأنّها دقيقة.

الفصل الثّالث

القضيّة بالنّسبة لـ كلاوزفيتز:

قراءة كتاب «عن الحرب» اليوم

في عام ١٩٧٥، التحق كولن باول بالكلّيّة الحربيّة الوطنيّة في واشنطن؛ وبمجرّد الوصول إلى هناك، الكولونيل باول (كما كانت رتبته العسكريّة آنذاك)، وهو محارب قديم قام بجولتين في فيتنام، قرأ للمرّة الأولى في كتاب كارل فون كلاوزفيتز «عن الحرب»؛ ويتذكّر باول أنّ الحرب كانت «مثل شعاع من الضّوء من الماضي، لا يزالُ يضيء المآزق العسكرية الحاليّة». وكان ما أثار إعجابه بشكل خاص هو وجهة نظر كلاوزفيتز القائلة أنّ الجيش نفسه لا يشكّل سوى «عنصر واحد من ثالوث»، والعنصران الآخران هما الحكومة والشّعب، ويجب على الثّلاثة الانخراط في الحرب حتّى تكون مستدامة؛ وفي حرب فيتنام لم تكن حرب أمريكا كذلك.

ربّما كان باول محقّاً بشأن حرب فيتنام، لكن ليس بشأن كلاوزفيتز، فقد أخطأ باول في قراءة القسم الأخير من الفصل الافتتاحيّ من كتاب «عن الحرب»، الّذي يصفُ الحرب بأنّها «ثالوث غريب»، وعناصرها الثّلاثة ليست الشّعب والجيش والحكومة، بل العاطفة والفرصة والعقل، وقد ذهب كلاوزفيتز لربط كلّ من هذه العناصر الثّلاثة ولا سيَّما بمشاعر النّاس وممارسة القيادة العسكريّة والتّوجيه السّياسيّ للحكومة، إلّا أنّه بفعله هذا انتقل من «الثّالوث» نفسه إلى تطبيقه، فالشّعب والجيش والحكومة عناصر من الدّولة وليسوا عناصر حرب، والتّمييز مهمّ ليس لأهميّة كتاب «عن الحرب» اليوم وحسب لكن أيضاً لما يلي في هذا الكتاب؛ يُبلغ كلاوزفيتز الكثير من محتواه؛ لقد فعل ذلك لأنّه سعى بشكلٍ قاطعٍ إلى فهم الحرب

من منظورٍ واسعٍ قدر الإمكان، وألّا يكون مقيّداً بظروف زمانه بقدر ما مكّنته قواه الفكريّة الكبيرة.

لم يكن باول الجندي الأمريكيّ الوحيد الذي أساء تفسير «ثالوث» كلاوزفيتز، ففي عام ١٩٨٢، كتب الكولونيل هاري سمرز[١] واحداً من التّفسيرات الأكثر تأثيراً لفشل الولايات المتّحدة في حربها في فيتنام. تمّ تسميته «عن الإستراتيجيّة»، وقد استخدم أيضاً كلاوزفيتز للقول إنّ الحرب تتكوّن من الشّعب والجيش والحكومة، ورأى سامرز حرب فيتنام على أنّها صراع داخل الدّولة كان العدو فيه فيتنام الشّماليّة، لكنّ الجيش الأمريكيّ سمح لنفسه بأن يشتّت انتباهه عن طريق الجبهة الوطنيّة لتحرير جنوب الفيتكونغ[٢] الّتي كانت تعمل في الجنوب، وبالتّالي جُرَّ إلى صراعٍ جانبيٍّ، شكّلته حرب العصابات والتّهدئة؛ وقد استخدم سمرز كلاوزفيتز ليشرح كيف فشلت الولايات المتّحدة إستراتيجيّاً، لكنّه رفض أيضاً حرب مكافحة التمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، وشجّع الجيش الأمريكيّ في تصميمه على إعادة التّركيز على القتال التّقليديّ. وفي عام ١٩٩١، مع تولّي باول منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكيّة، وتقديم سمرز تعليقاً صحفيّاً على سير حرب الخليج بعد تقاعده من منصبٍ في الكلّيّة الحربيّة للجيش الأمريكي، أُعِيد التّفسير المرتكز على الدّولة لثالوث كلاوزفيتز في المناصب العليا. كان السّير مايكل هوارد، المُترجم المُشارك للنّسخة الإنكليزيّة الثّالثة من كتاب «عن الحرب»، الّذي ضَمِنَت فصاحته أن يُقرأ الآن في جميع كلّيّات الحرب الأمريكيّة، كان أستاذاً للتاريخ العسكريّ والبحريّ في ذلك الحين في جامعة ييل؛ وعندما طلبت منه صحيفة نيويورك تايمز تسمية رجل العام لعام ١٩٩١، اختار الجنرال البروسيّ الّذي مات منذ فترة طويلة.

---

(١) هاري جي. سامرز جونيور: هو كاتب أمريكيّ، ولد عام ١٩٣٢، وتوفي عام ١٩٩٩.

(٢) الجبهة الوطنيّة لتحرير جنوب فيتنام المعروفة بـ الفيت كونغ حركة مقاومة مسلحّة فيتنامية نشطت بين ١٩٥٤-١٩٧٦.

وعلى الفور تقريباً بدأ الآخرون في اتّخاذ وجهة نظر مختلفة نوعاً ما، فقد رأوا في لحظة الانتصار هذه بذور سقوط كلاوزفيتز. لقد كتب أحد المعلّقين، وهو ديلبرت ثيسن، في عام ١٩٩٦: «ربّما كانت حرب الخليج العربي آخر حرب من حروب كلاوزفيتز تُخاضُ على الإطلاق». إنّ تأثير التّقنيّات النّاشئة على الحرب، الّتي روِّجَ لها على أنّها تحوّل من «القوة الغاشمة إلى القوّة العقليّة» من قبل ألفين وهايدي توفلر، وُضع في الدّوائر العسكريّة الأمريكيّة على أنّه «ثورة في الشّؤون العسكريّة» أو (Revolution in military affairs)[1]؛ لقد أصبح الأدميرال ويليام أوينز، أحد أبرز المدافعين عن «الثّورة في الشّؤون العسكريّة»، نائباً لرئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكيّة في عام ١٩٩٤، وساهم بكتابة فصلٍ عن «النّظام الأمريكيّ النّاشئ للأنظمة» كتاب «المعرفة المهيمنة عن ساحة المعركة»، وهو كتاب أُنتِج لصالح جامعة الدّفاع الوطنيّ الأمريكيّ ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٠٠، بعد تقاعده، كتب «رفع ضباب الحرب»[2]، وكان العنوان إشارة إلى كلاوزفيتز، وصُمِّمَ للإشارة إلى عدم الصّلة الوشيك بموضوع واحدٍ على الأقلّ من موضوعات كتاب «عن الحرب» الرّئيسة. وفي «عصر المعلومات«، ستطوّر القوّات الولايات المتّحدة المسلّحة «أنظمة الأنظمة»، أو حتّى «نظام الأنظمة»، الّذي سيمكّنها من إنشاء «هيمنة كاملة الطيف» (الهيمنة الكاملة)، ومن ثمّ استخدام الدّقة وخفّة الحركة للفوز بها بسرعةٍ كبيرةٍ؛ لقد ربطت هذه القراءة للحرب المستقبليّة كلاوزفيتز بالماضي، بالحرب في العصر الصّناعيّ؛ وبعد أن اقتبس من صورة كلاوزفيتز للحرب «الحرب هي عالم عدم اليقين؛ وثلاثة أرباع العوامل الّتي يقوم عليها الفعل ملفوفة في ضبابٍ من عدم اليقين الأكبر أو

---

(١) يُعرّف المفهوم العسكريّ الثّورة في الشّؤون العسكريّة بأنها فرضية عسكرية نظرية يدور موضوعها حول مستقبل الحرب.

(٢) يقدم كتاب "**رفع ضباب الحرب**" رواية من الدّاخل عن القوّات المسلّحة اليوم ومخططاً حيويّاً لغد عسكري أكثر فعاليّة.

الأقلّ»، استحضر أوينز رؤية مختلفة تماماً عن المستقبل «مُنِح فيها لقائد عسكريّ رؤية شاملة لساحة المعركة في القتال الفعليّ، ليلاً ونهاراً، في جميع الظّروف الجوّيّة»، أو على الأقلّ على «أكبر قدرٍ من ساحة المعركة وقوّة معادية للسّماح بالمناورة الحيويّة وقوّة ناريّة مدمّرة لإطلاق رصاصة الرّحمة[1] بضربةٍ واحدةٍ».

إنّ «الثّورة في الشّؤون العسكريّة»، إذا نُفّذَتْ بنجاح، تعدُ بالتّغيير التّكنولوجيّ في الحرب بما يكفي لتقويض جانبٍ واحد من تحليل كلاوزفيتز للحرب: في الواقع، ستغيّر «الثّورة في الشّؤون العسكريّة» طبيعة الحرب في حدّ ذاتها، وتقلّلُ من قيمة العوامل الّتي اعتبرها كلاوزفيتز مستمرّة في الحرب أو تجعلها زائدة عن الحاجة كالشّجاعة وعدم اليقين والخوف والفرص والاحتكاك. ومع ذلك، فإنّ رؤية أوينز للمستقبل لم تغيّر الجوانب الّتي كانت تهمُّ باول وسامرز، الّتي كانت سياسيّة واجتماعيّة وليست تكنولوجيّة؛ وهنا جاء التّحدّي لموقف كلاوزفيتز من اتّجاهٍ مختلفٍ.

وبعد نهاية الحرب الباردة، مع الحروب الّتي يُزعم أنّها تُشنُّ باطرادٍ من قبل جهات فاعلة من غير الدّول مثل المقاتلين والإرهابيين وأمراء الحرب، الّذين يموّلون بدورهم مجهودهم العسكريّ عن طريق الجريمة وتهريب المخدّرات، لم تكن تعريفات باول ولا سمرز ذات فائدة تُذكر؛ وبما أنّ تلك التّعريفات أصبحت أقلّ فائدة، بدا الأمر وكأنّ كلاوزفيتز أقلّ فائدة. إنّ رأيهم في «الثّالوث» مرتبط بكتاب «عن الحرب» بشكل راسخٍ بالحروب بين الدّول في حياة كلاوزفيتز نفسه؛ وإذا كان ما يُسمّى بالنّظام الوستفالي[2] قد تضاءل، وهي الحقبة المُمتدّة بين ١٦٤٨ و ١٩٩٠ عندما كانت الدّول القوميّة تتمتّعُ (كما يُزعم مرّة أخرى) باحتكار القوّة المسلّحة وتستخدم الجيوش لشنّ

---

(١) رصاصة الرّحمة أو ضربة الرّحمة هو تعبير مجاز يُشير إلى إنهاء أمر ما عندما يكون ميؤوساً من رجوعه أو عودته أو بقائه.

(٢) هو مبدأ القانون الدّوليّ بأن لكل دولة سيادةً على أراضيها وشؤونها الدّاخلية، وتُستّبعد جميع القوى الخارجيّة، والتّدخلات في الشّؤون الداخليّة لدولة أخرى.

الحرب سعياً وراء تحقيق أهداف السّياسة، كذلك تضاءلت إمكانيّة تطبيق رؤى كلاوزفيتز. كانت هذه هي الأطروحة الّتي دعمت كتاب مارتن فان كريفيلد «تحوّل الحرب»، الّذي نُشر في عام ١٩٩٩؛ ومن خلال تحديد فهم كلاوزفيتز للحرب مع الشّعب والجيش والحكومة، وهو ما أسماه «عالم كلاوزفيتز»، تمكّن فان كريفيلد من ابتكار ورفض شيء يسمّى «الحرب الثّالوثيّة». لقد ثَبُت أنّ توقيت نشر كتاب فان كريفيلد لم يكن تصرّفاً حكيماً، فقد خاضت الولايات المتّحدة وحلفاؤها للتّوّ حرباً بين الدّول ضدّ العراق، وفازوا بها في وقتٍ قصيرٍ، وهي نقطة لم يكن مايكل هوارد نفسه بطيئاً في طرحها، ومع ذلك، ومع تقدّم حقبة التّسعينيّات، اكتسبت الموضوعات الّتي أكّد عليها فان كريفيلد قبولاً أكبر؛ لقد كان تأثيرها في الولايات المتّحدة محدوداً. وفي تشرين الأوّل عام ١٩٩٣، قامت قوة أمريكيّة تعملُ مع الأمم المتّحدة في مقديشو بأسر اثنين من أمراء الحرب الصّوماليين لدعم أهداف إنسانيّة؛ وفي كلّ إحصاءٍ تقريباً، كان تدخّل الولايات المتّحدة في الصّومال ناجحاً، لكن الغارة على مقديشو، الّتي سقطت مروحيّة من طراز بلاك هوك وقُتل ثمانية عشر أميركيّاً، طغت على أعداد الصّوماليين الّذين أُنقذوا من خلال التّدخل نفسه. «إسقاط مروحيّة من طراز بلاك هوك كان صدى تردّد في فيتنام وليس في حرب الخليج الأولى؛ وفي عام ١٩٩٤، أصدر بيل كلينتون التّوجيه الرّئاسيّ رقم ٢٥ الّذي نصّ على أنّه لا ينبغي للولايات المتّحدة توسيع مشاركتها في عمليّات السّلام. لقد أصبح من البديهيّات في السّياسة الدّفاعيّة الأمريكيّة أنّ الجيش الأمريكيّ لا «يبني» الأمّة، فقد خاض حروباً مناسبة بين الدّول بأهداف واضحة، وهذا، في نهاية المطاف، هو ما قالته أيضاً عقيدة كولن باول نفسها عندما كان مؤلّفها رئيساً لهيئة الأركان المشتركة عام ١٩٩٢.

وفي أوروبا ترسّخ الرّأي المعاكس، فبعد نهاية الحرب الباردة، كانت عمليّات السّلام وبناء الدّولة هي الأشكال الجديدة للحرب، إذ اندمجت الحجج الّتي قدّمها مارتن فان كريفيلد حول مفهوم «الحروب الجديدة». كان جون كيغان خارجاً عن هذا الموضوع، إذ بدأ كتابه «تاريخ من الحروب»، الّذي نُشر في عام ١٩٩٣، بإنكارٍ

شديدٍ لما أصبح بالنّسبة للعديد من الفرضيّات المركزيّة لكلاوزفيتز، «الحرب»، فقد قال كيغان: «ليست استمراراً للسّياسة بوسائل أخرى». وسبق لـ كيغان أن حاضر في أكاديميّة ساندهيرست العسكريّة الملكيّة لمدّة عشرين عاماً، وكان في ذلك الحين مراسل شؤون الدّفاع لصحيفة الديلي تلغراف، وقد عُيّن في موقعٍ مركزيٍّ للتّأثير على النّقاش الإستراتيجيّ في بريطانيا، لكنّ هذا لم يكن الغرض من تأكيداته، فهو لم يواصل التّفكير في إمكانيّة، إذا كان على حقّ (وفي بعض النّواحي كان كذلك)، أن تصبح الحرب مفيدة من خلال جعلها تخدم غايات السّياسة؛ وبمعنى آخر، كيف يُمكن تنفيذ الإستراتيجيّة. كان هدفه بالأحرى التّأكيد أنّ سلوك الحرب كان محدّداً ثقافيّاً بدلاً من ذلك، والقول بأنّ نوع الحرب الّتي كان كلاوزفيتز يصفها تنتمي إلى فترة قصيرة من التّاريخ ولا سيّما القرنين التّاسع عشر والعشرين، وإلى جزء محدود من الكرة الأرضيّة لا سيَّما استبعاد ما قال كيغان إنّ كلاوزفيتز قد أطلق عليه الحروب «الوحشيّة». كان كلاوزفيتز يعتقد أنّ الثّقافات المتخلّفة كالتّتار، وكانوا مثاله المفضّل، رغم أنّه أطلق عليهم اسم «نصف متحضّرين» وليسوا «متوحّشين»، يُمكنهم إنتاج محاربين عظماء، لكن لا ينتجون قادة عبقريين أو إستراتيجيّات تتطلّب شجاعة أخلاقيّة لتُربَط بعقلٍ متعلّم. لقد بالغ كيغان في تبسيط نصٍّ معقّدٍ باعتراف الجميع، إذ لم يقل كلاوزفيتز، كما ادّعى كيغان، إنّ ما يُسمَّى بـ «الطّريقة الغربيّة للحرب» كانت «الحرب نفسها هي استمرار للسّياسة، الّتي اعتبرها فكريّة وأيديولوجيّة، باستخدام وسائل القتال، الّذي اعتبرها أن تكون وجهاً لوجهٍ، وهو أمر اعتبره مفروغاً منه».

إنّ الكتاب الّذي كان له تأثير أكبر على طلّاب العلاقات الدّوليّة من كتاب مارتن فان كريفيلد أو جون كيغان هو الكتاب الّذي يهدفُ مباشرة إلى تعزيز أطروحة «الحروب الجديدة»، وهو كتاب «ماري كالدور الحروب الجديدة والقديمة»، الّذي نُشر للمرّة الأولى عام ١٩٩٩ لكنّه نُقِّح وأعيد إصداره مرّتين منذ ذلك الحين؛ وبالنّسبة إلى كالدور كما هو الحال بالنّسبة لمارتن فان كريفيلد، كانت الحروب الجديدة

صراعات «غير نظاميّة»، وهي صراعات يستخدمُ المشاركون فيها تكتيكات حرب العصابات بهدف تجنّب المعركة بدلاً من السّعي وراءها، ويشنّ أمراء الحرب حروباً جديدة من أجل الرّبح وليس من أجل السّياسة، إذ يستمدّ قادتهم دخلهم من خلال الإبقاء على النّزاع المسلّح واستمراره وليس من خلال إنهائه بمجرّد بلوغه أهدافه السّياسية؛ وعلى النّقيض من ذلك، كانت الحروب القديمة هي ما تناوله كلاوزفيتز؛ وعلى عكس كيغان، وصفت كالدور بدقّة كلاوزفيتز على أنّه يعرّف الحرب، ليس كأداة سياسيّة بل على أنّها «عمل عنيف يهدفُ إلى إجبار خصمنا على الخضوع لإرادتنا»، لكنّها تابعت بعد ذلك مضيفة: «هذا التّعريف يعني ضمنيّاً أنّ «نحن» و «خصمنا» دولتان، ويمكن تحديد «إرادة» دولة واحدة بوضوح». كان نهج كالدور تجاه الثّالوث متمركزاً على الدّولة كما كان نهج فان كريفيلد، وقالت تتكون الحرب «القديمة» من ثلاثة مستويات: «مستوى الدّولة أو القادة السّياسيين، ومستوى الجيش أو الجنرالات، ومستوى الشّعب»، وبعد ذلك تابعت قائلة: «بشكلٍ تقريبيٍّ، تعملُ هذه المستويات الثّلاثة من خلال العقل أو المصادفة أو الإستراتيجية، ومن خلال العاطفة». وبعبارة أخرى، ما كان بالنّسبة لكلاوزفيتز الثّالوث الأساسيّ أصبح ثالوثاً ثانويّاً، إذ عُكس تفسيره لوضع مكوّنات الدّولة قبل السّمات الّتي تشكّلُ الحرب.

لم يقرأ أيّ من منتقدي كلاوزفيتز هؤلاء نصّ كتاب «عن الحرب» بعنايةٍ كافيةٍ، ولم يفكّر أيّ منهم كثيراً في استخدام كلاوزفيتز للّغة، الّتي كانت بالطّبع الألمانيّة وليست الإنكليزيّة؛ فكلاوزفيتز، حاله حال بعض المنظّرين العسكريّين الآخرين، مثل اللّواء البريطاني جي إف سي فولر، كان لديه ميل للتّفكير في ثلاث (وهي نقطة سنعود إليها)، إلا أنّ أهمّيّة ذلك الثّالوث أكبر من ذلك؛ فهي ليست في الواقع «ثلاثيّة» أو «ثلاثة مستويات»، بل إنّها ثالوث، ثلاثة في واحد، والدّلالات المسيحيّة بديهيّة، ولا يُمكن أن تكون أيّ شيء آخر غير مقصودة لمؤلّف جاءت عائلته من سلالة طويلة من القساوسة اللّوثريّين، لذلك، فإنّ المسألة الأولى الّتي يطرحها الثّالوث في الكتاب الأوّل، الفصل الأوّل من كتاب

«عن الحرب» ليست ماهيّة العناصر الثّلاثة المكوّنة لها بل من وحدتها الصّوفية: ما هو الله الّذي فيه الأب، الابن والرّوح القدس متّحدون؟! هل قضية كلاوزفيتز والرّوح القدس متّحدون؟! ويجب أن تكون الإجابة بديهيّة بمجرّد طرح السّؤال. إنّها الحرب نفسها، عنصرها الأساسيّ هو العنف كما يقول كلاوزفيتز صراحةً في الفقرة الافتتاحيّة من القسم. إنّ تعريف الحرب الّذي يبدأ في الفصل نفسه، وفي الكتاب بأكمله، الّذي اقتبسته ماري كالدور، يوضح هذا: «الحرب عمل من أعمال القوّة لإجبار خصمنا على الخضوع لإرادتنا». وحتّى لو كانت الحرب قادرة على تغيير طابعها، مثل الحرباء، وهذا هو التّشبيه الّذي يستخدمه كلاوزفيتز في القسم الخاصّ بـ «الثّالوث»، يجب أن تكون طبيعتها، استناداً إلى هذا الوصف البسيط، غير متغيّرة.

ما ليست الحرب، أو على الأقلّ ليست بطبيعته، هيّ أداة سياسيّة؛ وكان كيغان إلى هذا الحدّ محقّاً: العقل واستقراؤه والأشياء السّياسيّة للحكومة، هي عنصر ثانويّ واحد من الثّالوث وليس الثّالوث نفسه؛ لقد شبَّه كلاوزفيتز كلّ عنصر من العناصر الثّلاثة للثّالوث بالمغانط، الّتي تتجاذب وتتنافر بالتّناوب، ومن ثمَّ لا تشكّل أبداً علاقة ثابتة؛ «إنّ النظريّة الّتي تصرُّ على ترك أحدهما خارج نطاق الحساب، أو على إصلاح علاقة عشوائيّة بينها، ستقع على الفور في مثل هذا التّناقض مع الواقع الّذي من خلال هذا وحده يُنظر إليها على الفور على أنّها دُمِّرت».

لقد استُخدمت إحدى النّظريّات لتشكيل علاقة اعتباطيّةٍ وثابتةٍ بين الحرب والسّياسة، ونحن نتعايش مع العواقب؛ فعندما ذهب باول إلى الكليّة الحربيّة الوطنيّة، كان للفكر الإستراتيجيّ مصلحة راسخة في زيادة اهتمام كلاوزفيتز بالعلاقة بين الحرب والسّياسة؛ هذا ما تعنيه كلمة «الفكر الخاصّ بكلاوزفيتز»؛ وقد أطلق المفكّر الفرنسيّ العظيم ريموند آرون، في كتابه عن كلاوزفيتز، الّذي نُشر عام ١٩٧٦، عليه ببساطة اسم «الصّيغة»، إذ لم تعطه الحرب الباردة سوى القليل من الخيارات، فامتلاك

الأسلحة النوويّة، وإدماجها في نظام العلاقات الدّوليّة الّذي يركّز على الرّدع والتّهديد بالتّدمير المتبادل المؤكّد، يعني أنّه من الواجب تجنّب الحرب وليس شنّها؛ كان من الواجب إخضاع الحرب للسّياسة لضمان بقاء البشريّة على قيد الحياة. لقد كانت مسلّمة كلاوزفيتز، كما هو مذكور في العنوان لقسمٍ آخر في الفصل الافتتاحيّ لكتاب «عن الحرب»، أنّ «الحرب هي مجرّد استمرارٍ للسياسة بوسائل أخرى»، لذلك وُضع كلاوزفيتز إلى جانب الملائكة، إذ يُمكن أن يرتبط بمفاهيم الحرب المحدودة مع الحاجة إلى الاعتدال وحتّى تجنّب الحرب؛ واستناداً إلى هذا التّفسير، ربط أولئك مثل باسل ليدل هارت كلاوزفيتز بالنّزعة العسكريّة البروسيّة، والجيش الكبير، ووحشيّة المعركة وحروب الإبادة، كانوا مخطئين في الحكم عليه.

كان كلاوزفيتز «اللّيبراليّ» نتاجاً لاثنين من أبرز علماء الحرب الحديثة، وهما مايكل هوارد وبيتر باريت، وقد ظهرت ترجمتهم المقروءة «عن الحرب» في عام ١٩٧٦، وأصبحت نسختهما من أكثر الكتب مبيعاً بطريقة لم يسبق للكتاب الألماني الأصلي أن بِيع بها في أيّ وقتٍ من الأوقات، ويستشهدُ معظم الطّلّاب ولا سيَّما في العالم النّاطق باللّغة الإنكليزيّة بهوارد وباريت وليس بكلاوزفيتز نفسه عند الإشارة إلى كتاب «عن الحرب»؛ وقد استفدنا نحن وكلاوزفيتز من نواحٍ عديدة، إذ اكتسب النّصّ طلاقة لا تتمتّع بها اللّغة الألمانيّة في أوائل القرن التّاسع عشر، مع ميلها إلى استخدام صيغة المبني للمجهول، كما تمتلك نسختها الإنكليزيّة أيضاً تماسكاً أكبر ممّا هو واضح على الفور في الألمانيّة.

لقد أعطاها هوارد وباريت الاتّساق من خلال اختيارهما للكلمات الإنكليزيّة، وفي بعض الأحيان من خلال مساردهما على النّصّ نفسه؛ ونتيجة لذلك، فهما لا يترجمان دائماً الكلمة الألمانيّة نفسها بالكلمة الإنكليزيّة عينها؛ وعوضاً عن ذلك يفضّلان استخدام اللّغة الإنكليزيّة المتوافقة مع سياقها المباشر، أو مع تفسيرها للنّصّ. وهناك استثناء مهمّ هو الاسم الألماني بوليتيك (Politik)، الّذي يميلون إلى

ترجمته على أنّه «سياسة» بدلاً من استخدام البديل المقبول بالقدر نفسه لكلمة «علم السّياسة» (كما فعل كيغان)، وهذه ليست مجرّد مسألة دلالات ومعاني، فكلمة «السّياسة» تنقل انطباعاً عن الاتّجاه والنّيّة الواضحة، في حين أنّ «علم السّياسة»، حاله حال الحرب، هو عمل عدائي، وتطبيقه فوضويّ ومربك مثل الحرب.

يسعى كتاب «عن الحرب» إلى فهم الحرب، ويفعل ذلك من خلال عملية جدليّة وموازنة الافتراضات والافتراضات المضادّة، والمعايير والواقع، وهي طريقة تزدادُ قوّة كلّما تعمّق فهم كلاوزفيتز للتّاريخ العسكريّ؛ فعندما كان شابّاً في تسعينيّات القرن التّاسع عشر، ركّز كلاوزفيتز تعليمه الذّاتي على الفلسفة، والاطّلاع على أفكار التّنوير الّتي تركته يبحثُ باستمرار عن نظريّة شاملة للحرب. كان معلّمه جيرهارد فان شارنهورست حريصاً على مواجهة بحثه عن المثل الأعلى بجرعة من الحقيقة؛ وبين عام ١٨٠٦، عندما حطّم نابليون الدّولة البروسيّة في جينا، وعام ١٨١٥، عندما هُزِمَ نابليون أخيراً في واترلو، تشكّلت آراء كلاوزفيتز حول الحرب في الغالب من خلال تجربته الخاصّة. لقد كانت حروب نابليون أطول الصّراعات وأكثرها عنفاً في أوروبا منذ حرب الثّلاثين عاماً، وفي ذلك الوقت لم يفترض بشكلٍ غير معقولٍ أنّها ستكون نمطاً للمستقبل، فوصف طبيعة الحروب يأخذ التّجربة الأكبر في سياق كتاب «عن الحرب»؛ لكن بعد انتهاء مهنته النّشطة كان قادراً على وضع تجربته في السّياق؛ وبين عام ١٨١٥ ووفاته في عام ١٨٣١ كرّس نفسه ليس لكتابة العمل النّظريّ العظيم الّذي اشتهر به اليوم وحسب، بل للتّاريخ العسكريّ؛ وفي الواقع، في ذلك الوقت كتب التّاريخ أكثر ممّا كتب نظريّة؛ وفي عام ١٨٢٧، على الأقلّ نتيجة لحاجته إلى مراعاة الحروب الأخرى لا سيَّما حروب فريدريك الكبير، أدرك أنّ السّياسة (أو علم السّياسة) يُمكن أن توفّر عنصراً جامعاً من شأنه أن يمكّنه من بناء طريقة واحدة للنّظر إلى الحرب، حتّى لو غيرت الحرب طبيعتها بمرور الوقت، حالها حال الحرباء.

لكن كتاب «عن الحرب» يقدّم لنا طريقتين مختلفتين لفحص العلاقة بين الحرب والسّياسة؛ الأوّلى هو ذلك الّذي يقدمه الكتاب الأوّل، إذ تتغلغلُ السّياسة في الحرب وتجعلها في حالة من الاعتدال، وهذه هي وجهة النّظر الّتي يفضّلها هوارد وباريت، وبالفعل يعيدُ بيتر باريت في سيرته الذّاتية المُتقنة، «كلاوزفيتز والدّولة»، إنتاج الفصل الأول من الكتاب الأوّل كملحقٍ كما لو كان هذا بيان كلاوزفيتز النّهائيّ حول هذا الموضوع. إنّ التّبرير الفكريّ لهذا هو ملاحظة يقول فيها كلاوزفيتز إنّه في حالة وفاته، يجب اعتبار الكتاب الأوّل، الفصل الأوّل كاملاً، ويؤرّخ هوارد وباريت هذه الملاحظة إلى عام ١٨٣٠، وهو العام الّذي استُدعي فيه كلاوزفيتز للخدمة النّشطة الّتي كانت بمثابة نهاية لحياته الفكريّة بالنّسبة له. يعتقدُ كلاوزفيتز الألمانيّ البارز في العصر الحديث، فيرنر هالويج، أنّ الملاحظة كُتِبَت قبل ثلاث سنوات في عام ١٨٢٧، وإذا كان مُحقّاً في ذلك، فإنّها تنتمي إلى بداية وليس نهاية ما نعرف أنّه كان فترة مثمرة للغاية لفكر كلاوزفيتز؛ وبعبارة أخرى، إنّه يصحُّ القول إنّ الكتاب الأوّل، الفصل الأوّل، ينبغي ألّا يكون الفصل الوحيد في تلقّي المدح المثاليّ، وأنّ طلاب الكلّيّة الّذين يعانون من ضغوطٍ شديدةٍ لا يُمكنهم قبول وجهة نظر بيتر باريت بأنّ جوهر فكر كلاوزفيتز تُنقل في الفصل الافتتاحيّ لكتاب «عن الحرب»، وهذا ما يسمحُ للكسالى بترك بقيّة الكتاب جانباً، كما يُمكن أن نعتبر قدراً كبيراً آخر في كتاب «عن الحرب» ثمرة «الرّاحل» كلاوزفيتز، إذ يقول الكثير من الأشياء المختلفة حول العلاقة بين الحرب والسّياسة، وحول طبيعة الحرب.

يجب علينا أن ننظر بجديّة أكبر ولا سيّما إلى الكتاب الثّامن، وهو الكتاب الأخير في كتاب «عن الحرب»، ويحتوي على وجهة نظر بديلة لتأثير السّياسة على الحرب، إذ يقدّم كلاوزفيتز هنا لمحة تاريخيّة عن الحرب، وبلغت ذروتها في الثّورة الفرنسيّة ونابليون، ومفادُ استنتاجه أنّ التّغيير الاجتماعيّ والسّياسيّ قد أزال القيود المفروضة على حرب القرن الثّامن عشر، أي أنّ السّياسة جعلت الحرب أكثر تدميراً، وليس أقلّ من ذلك. وفي عصر فريدريك، وقفت السّياسة العظمى خارج الحرب،

وعملت كعنصرٍ غريبٍ وجعلتها «بنسبة ٥٠ بالمئة»؛ وفي عصر نابليون كانت سياسة نابليون متناغمةً مع طبيعة الحرب، وهذا ما مكّنها من الوصول إلى شكلها «المطلق». ويجادل هوارد وباريت، باتّباع منطق الكتاب الأوّل، بأنّ «الحرب المطلقة« كانت بالنّسبة لكلاوزفيتز بنية مثاليّة، وهي قصّة مصمّمة لتوضيح التّناقض بين الحرب من النّاحية النّظريّة وما يحدثُ في الواقع، إلّا أنّ هذا ليس ما يقوله كلاوزفيتز في كتابه الثّامن، فقد كتب:

«قد نشكّ فيما إذا كان لمفهومنا عن طبيعتها المُطلقة أيّة حقيقة، إذا لم نكن قد رأينا حرباً حقيقيّة تظهرُ في هذا الاكتمال المُطلق في زمننا». وعلاوةً على ذلك، وفي كتابتهما كلاوزفيتز، هوارد وباريت يقومان بشيٍ مختلفٍ نوعاً ما عن الحرب المطلقة من التّفسير الّذي يفضّلانه في ترجمتهما، فهما يربطان «الحرب المطلقة»[1] بفكرة القرن العشرين للحرب الشّاملة، ويمنحان بذلك أفكار كلاوزفيتز مزيداً من القبول فيما يتعلّق بالحرب العالميّة الثّانية والحرب الباردة؛ وهنا تلقي «الحرب المطلقة« بظلالها على «السّلاح المطلق»، الأمر الّذي حوّل مفهوم كلاوزفيتز إلى حقيقة؛ وعلى المدى القصير، عزّز هوارد وباريت ادّعاء كلاوزفيتز بالملاءمة الدّائمة، أمّا على المدى الطّويل فقد قاما بتقويض تلك الفكرة. لقد كافح كلاوزفيتز لجعل نظريّته مناسبة لكلّ زمانٍ ومكانٍ قدر الإمكان، لكن من خلال تحديد تفسيره للحرب بقوّة في السّبعينيّات من القرن المنصرم، قلّل هوارد وباريت من قوّة ما يقوله بالفعل لجيل ما بعد الحرب الباردة.

وقبل كلّ شيء، قدَّما فكرة كلاوزفيتز عن الحرب الكاملة بدلاً من الحرب نصف الحرب، كحربٍ شاملةٍ. بالنّسبة إلى كلاوزفيتز الحرب الكاملة هي حرب تكون طبيعتها، التّصعيد إلى أقصى درجات التّطرّف، في تناغمٍ مع القوى الأخرى الّتي تُستخدم ولا سيّما السّياسة. لقد حقّقت حروب نابليون توقّعاته بشأن «المطلق»

---

(١) مفهوم الحرب المطلقة هيكل نظري طورته النّظريّة العسكريّة البروسيّة من قبل الجنرال كارل فون كلاوزفيتز.

لأنّ الإمبراطور نفسه اتّبع سياسة تتماشى مع طبيعة الحرب، وبالتّالي حرّرها من القيود المفروضة عليها من الخارج من قبل ملوك القرن الثّامن عشر؛ وهنا، كما هو الحال في أيّ مكان آخر، يوضح كلاوزفيتز كيف تقف السّياسة خارج الحرب، ويمكن أن تكون مستقلّة عنها في كثيرٍ من الأحيان وتتعارضُ معها، بقدر ما تتقارب معها؛ وفي الواقع، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، على عكس التّجربة الغربيّة في أوائل القرن العشرين، كانت تلك هي التّجربة المهيمنة للحرب، وأصبحت مصدراً للكثير من الخلاف وعدم الملاءمة في صنع الإستراتيجيّة.

لذلك فإنّ الكتاب الثّامن مهمّ لا سيَّما لتسليطه الضّوء على الطّبيعة المتبادلة للعلاقة بين الحرب والسّياسة أكثر من الكتاب الأوّل، فالحرب ليست مجرّد استمرار للسّياسة أو علم السّياسة بوسائل أخرى؛ طبعاً من النّاحية النّظريّة، يجب استخدام الحرب، كما تُستخدم بشكلٍ متكرّرٍ، كأداة للسّياسة؛ لكن في الواقع، هذا بيان حول سببها أكثر من سلوكها، وعن النّيّة أكثر من الممارسة، فبمجرّد اندلاع الحرب، يتصارعُ طرفان، وتتعارضُ سياساتهما، وتلك المعاملة بالمثل تولّد ديناميكيّتها الخاصّة، وتتغذى على الكراهية، حسب الفرصة، وعلى لعبة الاحتمالات العسكريّة؛ وللحرب طبيعتها الخاصّة، وقد يكون لها عواقب مختلفة تماماً عن السّياسات الّتي من المفترض أن تقودها.

وبعبارة أخرى، تشكّل الحرب نفسها السّياسة وتغيّرها؛ ويشدّد كلاوزفيتز على ضرورة أن تكون الحملة الهجوميّة سريعة في التنفيذ لتحقّق أهدافها، لذلك يرى أنّ الوقت هو الرّصيد العظيم الّذي يتمتّع به المدافع، فمن خلال رفض المعركة وتداول مساحة الوقت، يبدّدُ المدافع المزايا الأوّليّة الّتي يتمتّع بها المهاجم، ومن ثمَّ، ستُكيّف السّياسات الّتي يتبعها كلٌّ من هؤلاء في ضوء الوضع العسكريّ؛ وفي الواقع، عالج كلاوزفيتز أوّلاً دور السّياسة في الحرب في الكتاب السّادس، في الدّفاع وعلى أكمل وجه، وإن كان الأقلّ تطوّراً من بعض النّواحي لكتاب «عن الحرب».

وسيواجه المدافع، الّذي يشنُّ هجمات مضادّة ضدّ المحتل الّذي اجتاز «نقطة ذروة النّصر»[1]، خياراً سياسيّاً سينشأ من تطوّر الوضع العسكريّ: هل سيحوّل نجاحه التّكتيكيّ من الدّفاع عن أراضيه إلى غزو كامل لأراضي المهاجم؟!

نادراً ما تحقّقُ الحرب الأهداف المثاليّة للجانب الّذي يبدأها، لذلك، يجب أن تعكس السّياسة في زمن الحرب طبيعة الحرب، وأن تكون جزءاً لا يتجزّأ منها؛ إنّ التّركيز المُفرط على الكتاب الأوّل من كتاب «عن الحرب» لا يزالُ قائماً في الولايات المتّحدة اليوم، إذ يتوافق مفهوم خضوع الحرب للسّياسة مع المعايير الدّيمقراطيّة للعلاقات المدنيّة العسكريّة، ويعني، كما كانت تعني كلّ من عقيدة واينبرغر لعام ١٩٨٤، الّتي يُفترض أن باول لعب دوراً رائداً في صياغتها، وعقيدة باول لعام[2]١٩٩٢، أنّ كل ما هو مطلوب للنّجاح هو إنشاء أهداف واضحة وتوفير قوّة ساحقةٍ لتحقيق تلك الأهداف؛ وكشرطٍ نظريٍّ للسّياسة، وهذا عادل بما فيه الكفاية؛ ومن الواضح أنّه بيان خاطئ عن الطّبيعة الحقيقيّة للحرب.

وعلاوة على ذلك، تحملُ وجهة النّظر هذه افتراضاً هو في نهاية المطاف لا علاقة له بكلاوزفيتز بعمق، وأنّ الجيش، بمجرد بدء الحركة، يجب أن يُترك دون فرض قيودٍ عليه من قبل السّياسيين لتحقيق أهداف السّياسة الّتي وضعها هؤلاء السّياسيّون؛ ولم يؤدّ التّكرار الّذي لا يعكس كلاوزفيتز إلى إعاقة فهمنا للطّبيعة الحقيقيّة للحرب وحسب، بل قدّم أيضاً حاجزاً أمام إعادة إشراك السّياسيّين والجنود بعضهم مع بعض فقط عندما تحتاج السّياسة والحرب إلى التحرّك معاً الخطوة. ففي عام ٢٠٠٣، لم تكن البراعة العملياتيّة للجيش الأمريكي مرتبطة

---

(١) "نقطة ذروة النّصر" لحظة المعركة التي يجب على القوّة المهاجمة، بعد أن تفوقت على خصمها، أن توقف تقدمها وتعزز مكاسبها بدلاً من الاستمرار في القتال.

(٢) ينصّ مبدأ باول على أنّ هناك قائمة من الأسئلة يجب الإجابة عنها بالإيجاب قبل أن تقوم الولايات المتّحدة بأيّ عمل عسكريّ.

بالسّياسة من خلال الإستراتيجيّة: ففصلهما لم يكن خطأ دونالد رامسفيلد وحسب، بل كان أيضاً النّتيجة القاتلة لعقيدة باول.

ميزّ كلاوزفيتز الصّعوبات العمليّة الّتي يطرحها تنسيق السّياسة والحرب، وقدّم هوارد وباريت الكثير من ترميمهما لنصّ كتاب «عن الحرب» من صياغة الطّبعة الأولى المتعلّقة ببناء حكومة الوزارة: «إذا كان للحرب أن تتوافق تماماً مع الأهداف السياسيّة، وإذا كانت السّياسة لتتلاءم مع الوسائل المُتاحة للحرب، فعندئذٍ ما لم يُجمع بين رجل الدّولة والجندي في شخصٍ واحدٍ، فإنّ الوسيلة السّليمة الوحيدة هي جعل القائد العام عضواً في مجلس الوزراء كي يتمكّن من المشاركة في الجوانب الرّئيسة لأنشطته»؛ لقد اقترحت الإصدارات اللّاحقة أن يكون القائد العامّ للقوّات المسلّحة عضواً في مجلس الوزراء في جميع الأوقات، في السّلام كما في الحرب؛ إنّ ما كان يفعله هوارد وباريت على ما يبدو هو إنقاذ كلاوزفيتز من التّهمة القائلة بأنّه يفضّل الجنرالات الّذين يتدخلون في السّياسة الدّاخليّة لدولهم؛ أمّا بالنّسبة للبعض، فإنّ الصّياغة الأصليّة الّتي أدخلها هاوارد وباريت الطّبعة الإنكليزيّة، توضح أنّ نموذج كلاوزفيتز العام كان محايداً سياسيّاً، وهو لم يكن كذلك، كمل أنّ نصّ كلاوزفيتز نفسه كذّب ذلك، فقد قال إنّ قائد الجيش يحتاج إلى «الإلمام بالشّؤون العليا للدّولة»، وامتلاك «رؤية ثاقبة لسياسة الدّولة في علاقاتها العليا»؛ باختصار «يصبح الجنرال في الوقت نفس رجل الدّولة». بالطّبع في أيّام كلاوزفيتز، كان من المُمكن أن يكون القائد العامّ للقوّات المسلَّحة ملكاً وجنرالاً على حدٍّ سواء، وليس مجرّد جنرال، ولكن هذا هو بالضّبط السّبب الّذي جعل تجربته الخاصّة تكذّب أيضاً أيّ اقتراح بأنّ كلاوزفيتز يفضّلُ إمّا فصل السّلطة العسكريّة عن السّلطة السّياسيّة في زمن الحرب، أو التّبعية الرّسميّة للسّلطات العسكريّة للسّلطات السّياسيّة. بادئ ذي بدء، لم تكن الحكومة الّتي كان يتحدّث عنها كلاوزفيتز نوع الحكومة الوزاريّة المألوفة لدى القرّاء البريطانيين، إذ إنّ ما كان يدور في ذهنه هو المكتب الخاصّ للملك المكوّن

من موظّفيه والمستشارين الشّخصيين، وأشبه بالمعنى الفرنسيّ لمجلس الوزراء، ولذلك كانت قوّته تابعة لسلطة الملك. لقد كان أداء حكومة ملك كلاوزفيتز، فريدريش فيلهلم الثّالث ملك بروسيا، كارثياً في حملة جينا في ١٨٠٦ لأنّها كانت تفتقر إلى السّلطات التّنفيذيّة، ومع ذلك فإنّ وجودها ذاته شجّع الملك على التّشاور بدلاً من القيادة، وهكذا كان كلاوزفيتز يعتقد أنّ القائد العام يجب أن يكون في مجلس الوزراء حتّى يتمكّن مجلس الوزراء من المشاركة في قراراته المتعلّقة بالإستراتيجيّة؛ وبعبارة أخرى، لم يكن الدّافع هنا هو الحاجة إلى إخضاع الجيش للسّيطرة السّياسيّة، بل لضمان ألّا تطلب السّياسة أشياء من الإستراتيجيّة لا تستطيع تقديمها لها.

ونظراً لأنّ كلاوزفيتز رأى الحرب ككلٍّ لا تشكّلُ السّياسة إلّا جزءاً واحداً منه، فإنّ الهدف في الحكومة هو تنسيق تلك الأجزاء، وقد تحدّث كلاوزفيتز عن عبثيّة طلب «حكمٍ عسكريّ بحتٍ». وتابع قائلاً: «إنّه استشارة الجنود المحترفين بشأن خطّة الحرب إجراءٍ غير منطقيّ، حتّى إنّهم قد يبدون رأياً عسكريّاً بحتاً، كما تفعل الحكومات في كثير من الأحيان». وهذا يقود إلى أنّ السّياسة يجب أن تتماشى مع الرّأي العسكريّ: «عندما يتحدّث النّاس، كما يفعلون في كثيرٍ من الأحيان، عن التّأثير الضّار للسّياسة على سلوك الحرب، يقولون حقّاً شيئاً مختلفاً تماماً عمّا ينوون قوله؛ ليس هذا التّأثير بل السّياسة نفسها هي الّتي يجب أن نكتشف أنّها معيوبة؛ فإذا كانت السّياسة صحيحة، أي إذا حقّقت هدفها، من المُمكن أن تؤثّر فقط على الحرب بشكلٍ إيجابيٍّ بمعنى تلك السّياسة؛ وعندما ينحرفُ هذا التّأثير عن الهدف، لا يتمّ البحث عن السّبب إلّا في سياسة خاطئة».

لذلك يجب أن تكون السّياسة متجذّرة في الاعتراف بالطّبيعة الحقيقيّة للحرب؛ ويدور معظم كتاب «عن الحرب» حول الأخيرة، وليس عن العلاقة بين الحرب والسّياسة في واقع الأمر؛ وفي الواقع ليس الديالكتيك المركزيّ في كتاب «عن الحرب» بين الحرب والسّياسة، الّذي يتطوّر الحديث عنهما فقط من الكتاب السّادس ويُعرّفان في الكتاب الأوّل والكتاب الثّامن. ويركّز الجزء الأكبر

من العمل، أي الكتاب الثّاني والسّابع، على العلاقة بين الإستراتيجيّة والتّكتيكات، وتأثيراتها المتبادلة؛ ويتخطّى معظم القرّاء المعاصرين هذه الفصول مقتنعين أنّها ليست أكثر من وصف حرب نابليون المتأخّرة، ويشعرون بالملل (بشكلٍ يُمكن تفهّمه) من خلال النّصائح حول السّلوك المتبّع لعبور الأنهار والقيم الدّفاعيّة للسّلاسل الجبليّة، إلّا أنّها حجر الأساس الّذي اشتُقَّت منه أفكار كلاوزفيتز حول الطّبيعة الحقيقيّة للحرب، وحول «الاحتكاك» المتأصّل فيها، ودور الصّدفة والاحتمال، وحول وظيفة العبقريّة العسكريّة.

لم يعرّف كلاوزفيتز «السّياسة» بشكلٍ كافٍ، فقد عرَّف الإستراتيجيّة والتّكتيكات في وقتٍ مبكّرٍ من مسيرته الفكريّة، ولا تزالُ هذه التّعريفات موجودة في كتاب «عن الحرب»؛ وقد رأى في الإستراتيجيّة استخدام للاشتباك لأغراض الحرب، والتّكتيكات على أنّها استخدام القوّات المُسلّحة في الاشتباك، وكان يعتقد أنّ التّكتيكات مسألة روتينيّة، وكانت آراؤه عنها عاديّة. كانت الإستراتيجيّة هي ما بدا له أنّه جديد في الحرب، والمكان الّذي كان يكمنُ فيه فنّ القائد[1]؛ وكان الموضوع المركزيّ والموحِّدُ للكتاب؛ إنّه لأمر غير عاديّ أنّ أولئك الّذين أنكروا أهمّيّة كلاوزفيتز المعاصرة لم يستغلّوا هذه النّقطة بشكلٍ متكرّرٍ، إذ يدورُ كتاب كلاوزفيتز حول الإستراتيجيّة، لكنّ ما كان يقصده بالإستراتيجيّة ليس ما يقصده المفكّرون الحديثون بالإستراتيجيّة، فقد حدّدوا الإستراتيجيّة ليس في فنّ القائد بل في الرّوابط الّتي تربطُ الحرب بالسّياسة؛ والجانب الّذي يعوّض عن عيوب كلاوزفيتز الأخرى في نظر الحداثيّين هي أنّه على الرّغم من عدم إعطائه اسماً لهذه العمليّة، فقد أدرك ضرورتها، فعندما أدرك كلاوزفيتز في عام ١٨٢٧ القوّة التّفسيريّة[2] لدور السّياسة، كان بإمكانه المضي قُدُماً في بناء وجهةٍ

---

(١) فن القيادة متجذّر في قدرة القائد على ممارسة الحكم السّليم والتّكيف مع عدد لا حصر له من السيناريوهات الّتي قد يواجهها.

(٢) القدرة التوضيحية هي قدرة الفرضيّة أو النّظرية على شرح الموضوع بفعاليّة والتي تتعلق بها..

نظرٍ «ثالوثيّةٍ» للحرب لم تتكوّن من الشّعب والجيش والحكومة، بل من التّكتيكات والإستراتيجيّات والسّياسة، البناء الّذي يُمكن تطويره في «ثالوث» آخر، وهو الوسائل والغايات والأهداف.

كان كلّ مستوى من هذه المستويات متميّزاً من النّاحية النّظريّة، وكان الفيلسوف في أعماق كلاوزفيتز حريصاً على الحفاظ على الاختلاف، إذ إنّه لم يستخدم، على سبيل المثال، كلمات «عمليّات» أو «عمليّاتيّ» لوصف الواجهة بين التّكتيكات والإستراتيجيّة، بل حتّى حذفها مفضّلاً كلمات غير متبلورة مثل أنترنيميونجن (Unternehmungen)[1] (أو تعهدات) وهاندلن (Handeln) (أعمال أو شؤون). لقد قدّر كلاوزفيتز الواقعيّ طبعاً أنّ التّكتيكات والإستراتيجيّات والسّياسة تتفاعلُ مع بعضها البعض في الممارسة العمليّة، لكنّ المُنظِّر كان بحاجةٍ إلى استخدام اللّغة والمفاهيم الّتي تدعمُ اللّغة بدقّة. لقد حقّق الدّقّة من خلال استجواب الذّات، ومن خلال النّقاش مع نفسه الّذي يستمرُّ ليس من خلال عمله النّظري الرّئيس وحسب، ولكن أيضاً من خلال التّاريخ العسكريّ الّذي كتبه في الوقت نفسه، الّذي يُمكنه من خلاله استكشاف قابليّة تطبيق حججه ومدى دقّتها، هذا هو السّبب الّذي يجعلُ كتاب «عن الحرب» يتمتّع بقدرٍ أكبر من الاستمراريّة كنصٍّ أكثر مما قد توحي به إدانته المتكرّرة، فالنّقد الذّاتي الّذي مارسه كلاوزفيتز على نفسه، وإيمانه بأنّ الطريقة الديالكتيكيّة تعزّز الفهم، تعني أنّ العديد من أفضل الإجابات عن نقّاد كلاوزفيتز يمكن العثور عليها في كتاب «عن الحرب» نفسه.

لا يوجدُ مكان أكثر صحّة من هذا في إدراك كلاوزفيتز أنّ الحرب لم تكن نفعيّة وذاتيّة وحسب بل وجوديّة أيضاً. إنّ ارتباطه بالحروب «القديمة» لا يسمحُ لكلاوزفيتز أن يكون متمرّداً، وهي تسمية تنطبقُ عليه من ناحيتين في السّنوات ما بين تشرين الثّاني عام ١٨٠٧ عندما عاد إلى بروسيا بعد سجنه كأسير حربٍ في فرنسا

---

(١) الأشياء الّتي ينبغي فعلها.

في شهر نيسان عام ١٨١٤، إذ أُعيد إلى الجيش البروسيّ بعد خدمته في الجيش الرّوسيّ؛ وكانت الحجّة القائلة بأنّ كتاب «عن الحرب» لا يتناولُ حرب العصابات وحرب التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال هي السّطر الثّالث من الانتقادات الموجّهة إلى كلاوزفيتز في التّسعينيّات من القرن المُنصرم، وهو الانتقاد الأكثر افتقاراً للأدلّة.

وبين عامي ١٨٠٧ و١٨١٢، خطّط كلاوزفيتز ورؤساؤه ولا سيَّما أوغست فان جنيزيناو[١]، الّذي أهانه خضوع بروسيا لفرنسا، لحرب تحرّرٍ وطنيّ شبيهة بتلك الّتي تُخاضُ ضدّ نابليون في أماكن أخرى من أوروبا لا سيَّما في إسبانيا، وقد اقترحوا تعبئة السّكّان بالكامل، باستخدام حرب العصابات وحتّى الإرهاب، لذلك كان كلاوزفيتز متمرّداً من حيث الأساليب الّتي دافع عنها، فقد كانت بروسيا أضعف من فرنسا وتحتاجُ إلى «عدم التّماثل» العسكريّ لتكون مؤثّرة. لقد كذّبت محاضرات كلاوزفيتز حول «الحرب الصّغيرة»، الّتي ألقاها في أكاديميّة الحرب في عامي ١٨١٠ و ١٨١١، أولئك الّذين يؤكّدون، لجهلهم، أنّه لم يتطرّق إلى موضوعات حرب العصابات في أي وقتٍ من الأوقات. إنّ أحد أسباب اهتمامه بـ «الحرب الصّغيرة» هو أنّ آثارها تكمنُ في العلاقة بين الإستراتيجيّة والتّكتيك. قد يفتقر المحاربون أو رجال حرب العصابات إلى الفعاليّة التّكتيكيّة، إذ إنّ القوّة النّظاميّة ستهزمهم دائماً في معركة مفتوحة، لكن يُمكن أن يكون لهم تأثيرات على المستوى الإستراتيجيّ من خلال قطع خطوط الاتّصال في مسرح الحرب بأكمله وعن طريق استغلال التّضاريس ولا سيّما الجبال والغابات الّتي لا تناسب التّشكيلات الضّيّقة والمدرّبة للجيوش النّظاميّة؛ وأقر بأنّ «حرب الشّعب» ستكون أكثر دمويّة من أيّ حرب أخرى، إلّا أنّه قال إنّ ذلك لن يكون ذنبهم بل خطأ أولئك الّذين فرضوا مثل هذه الحرب عليهم.

وكما يكشفُ هذا النّوع من اللّغة، كان كلاوزفيتز متمرّداً بالمعنى السّياسيّ أيضاً، وكان تركيزه موجّهاً داخليّاً كما كان موجّهاً للخارج. وبما أنّه كان مُحبطاً من الطّبع

---

(١) أغسطس فيلهلم أنطونيوس غراف نيدهاردت فون غنيسينو قائد ميدانيّ بروسيّ.

المتذمّر للملك البروسيّ، لم يتحدّث هو وأولئك الّذين يفكّرون مثله عن خدمة الدّولة البروسيّة، الّتي كانوا يخدمون في جيشها، والمزيد من الأمّة الألمانيّة؛ وكان يواجه خطر أن يكون إصلاحيّاً بدرجةٍ أقلّ وأكثر ثوريّة. وفي الثّامن من شهر شباط عام ١٨١٢، وافق الملك على طلب نابليون أن تقدّم بروسيا وحدة من الجنود للجيش الإمبراطوريّ الّذي كانت فرنسا تشكّله لغزو روسيا، الحليف السّابق لبروسيا؛ كان المزيد من التّبعيّة لفرنسا أكثر ممّا يُمكن أن يتحمّله كلاوزفيتز، وقد غلّف ردّه مفهومه عن الجندي باعتباره فاعلاً سياسيّاً، وصاغ سلسلة من ثلاثة إعلانات سياسيّة ذات تداعيات ثوريّة مُحتملة مخاطباً الملك ليس بصفته صاحب سيادة ولكن كممثّل للأمّة؛ علاوة على ذلك، وصفها بأنّها ألمانيّة وليست بروسيّة: البيان الأوّل (على هذا النّحو) اختتم بعقيدة: «أؤمن وأعترف بأنّ أيّ شعب لا يقدّر شيئاً أكثر من كرامة وحرّيّة وجوده، وأنّه يجب أن يدافع عن كرامة وحرّيّة وجوده حتّى آخر قطرة من دمه؛ ... والشّعب الّذي يكافحُ بشجاعةٍ من أجل الحرّيّة لا يُقهر أبداً، وأنّه حتّى في حال تدمير الحرّيّة بعد صراعٍ دمويٍّ مُشرّفٍ يضمن ولادة الشّعب من جديد».

وبعبارة أخرى، يمكن أن تتطلّب السّياسة قتالاً حتّى النّهاية لدرجة الانقراض الأكيد، ولم يكن لذلك بالضّرورة تأثيرٌ معتدلٌ في الحرب. كان هذا هو كلاوزفيتز الّذي استشهد به هتلر في «كفاحي»[1]، إن لم يستشهد به منظّري الرّدع في الحرب الباردة، ويجد انعكاساً أكثر صمتاً في كتاب «عن الحرب» نفسه، الّذي كُتِبَ في الهدوء السّلميّ لدراسته وليس وسط المشاعر العميقة للحرب، ومع ذلك، يتناولُ الكتاب السّادس إمكانيّة أن تصبح الظّاهرة الجديدة للحرب الشّعبيّة داخل أوروبا المتحضّرة أكثر شيوعاً مع تقدّم القرن التّاسع عشر؛ وحقيقة أنّه وصف كتاب «عن الحرب» بأنّه كتاب عن «الحرب الكبرى» يثيرُ من ثمَّ سؤالاً مثيراً للفضول حول ما إذا كان قد خطّط لكتابة كتابٍ ثانٍ عن «الحرب الصّغيرة». وعلى أيّ حالٍ، كان واضحاً بشأن طبيعة هذه الحرب، إذ يصفُ

---

(١) **كفاحي** هو كتاب لأدولف هتلر.

الفصل السّادس والعشرون من الكتاب السّادس تصرّفات شعبٍ واعٍ من النّاحية السّياسيّة وشعب عاطفيّ يناضلُ من أجل الاستقلال الوطنيّ، وغير مستعدٍّ لقبول نتيجة المعركة: «سيكون هناك دائماً وقت كافٍ للموت»؛ ومثل إنسانٍ غارق يمسكُ غريزيّاً بقشة، فإنّ القانون الطّبيعيّ للعالم الأخلاقيّ هو أنّ الأمّة الّتي تجدُ نفسها على حافة الهاوية ستحاولُ إنقاذ نفسها بأيّة وسيلة مُمكنة».

وأشار كلاوزفيتز إلى أنّ حرب الشّعب هي «نتيجة للطّريقة الّتي فجّر بها العنفُ الأوّليّ للحرب حواجزها الاصطناعيّة القديمة في يومنا هذا». وكما في مقطعه عن «الثّالوث»، أدرك التوتّرات بين العقل والعاطفة، وأقرّ بأنّه لا يوجد افتراض متأصّل في طبيعة الحرب بأنّ الأول (العقل) سوف يسيطر على الثّانية (العاطفة). وفي الواقع، أخبرته تجربته الخاصّة أنّه لا ينبغي أن يكون ذلك، أو لا يجب أن يكون كذلك بشكلٍ لا يُمكن اجتنابه؛ وفي عام ١٨١٢ اتّبع منطق قناعاته الخاصّة، وترك الجيش البروسيّ ليخدم في الجيش الرّوسيّ، جعلته الحملة الّتي تلت ذلك يقاتل ضدّ شعبه؛ وعلى الرّغم من أنّ الكتيبة البروسيّة غيرت مواقفها في نهاية تشرين الثّاني عام ١٨١٢، ولم يُسمح لـ كلاوزفيتز بالعودة إلى الجيش البروسيّ إلّا بعد ما أطلق عليه الألمان «حرب التّحرير». لقد نتج عن رفض رجال مثل كلاوزفيتز قبول الأهداف السّياسيّة الواضحة للعدو أو قبول منطق القوّة العسكريّة السّاحقة إلى نهاية أسرع بكثيرٍ لاستبداد بونابرت وهذا ما لم يكن يأملُ في أيٍّ وقتٍ مضى في شباط عام ١٨١٢.

ليست هذه التّصحيحات التّاريخيّة السّبب في احتفاظ كلاوزفيتز بمصداقيّته أو حتّى استعادة مصداقيّته في الدّوائر العسكريّة الأمريكيّة منذ عام ٢٠٠١. ومع ذلك، فحقيقة أنّه احتفظ بتلك المصداقيّة أو استعادها يُمكن أن تُعزى في جزءٍ كبيرٍ منها إلى زيادة بروز التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال ومكافحة التّمرّد في الفكر العسكريّ الغربيّ. وفي كتاب «عن الإستراتيجيّة[1]»، هاجم هاري سمرز[1] استخدام الجيش الأمريكيّ

(١) لقد جدد هذا المورد الثمين دراسة الإستراتيجيّة وعلاقتها الحيويّة بفنّ الحرب مع نظرة ثاقبة ووضوح.

لحرب مقاومة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال في حرب فيتنام كتحوّلٍ من مركز ثقل الحرب، ومن خلال تفسيره لثالوث كلاوزفيتز، ألقى الجزء الأكبر من اللّوم على الحكومة وليس على الجيش. وفي عام ١٩٨٦ أخذ كتاب الرّائد أندرو كريبينفيتش، الّذي يحملُ العنوان «الجيش وفيتنام»، الاتّجاه المعاكس، فقد هاجم الكتاب وجهة نظر الجيش ومن ثمَّ من وجهة نظر سمرز حول سبب خسارته في فيتنام، وأراد أن يفحص الجيش إخفاقاته، وشدّد على الحاجة إلى التّفكير بجدّيّة أكبر في مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال. وفي بداية الأمر، لم يرحّب الجيش بتفسير كريبينفيتش، ولكن عندما اكتسبت حججه قوّة جعلت الجنود يرفضون وجهة نظر سمرز؛ ونتيجة لذلك، كان من المُمكن أن ينقلبوا أيضاً على كلاوزفيتز، وبعضهم فعل ذلك. وفي عام ٢٠٠٩، رأى ستيفن ميلتون، وهو الضّابط المُتقاعد الّذي يُدرِّس في كلّيّة قيادة الجيش والأركان العامّة، تأثير سمرز على أنّه أحد أعراض «الارتباك الفكريّ المُصاحب لخسارتنا حرب فيتنام»؛ ومع ذلك، كان غضبه الحقيقيّ موجّهاً إلى استيعاب الجيش التّلقائيّ لكلاوزفيتز، وأشار بشكلٍ معقولٍ ومناسبٍ إلى أنّ كلاوزفيتز كان مخلوقاً من زمنه، ونتاج نظام ملكيٍّ مصممٍّ على الحدّ من الحرب، لذلك، بالنّسبة إلى كلاوزفيتز، فإنّ «الكثير من كتاب «عن الحرب» محاولة فلسفيّة لحلّ التّناقض الجدليّ بين العنف غير المحدود للمعركة والأهداف السّياسيّة المحدودة للغاية للحرب الملكيّة». لقد تولّى مهمّة عقيدة الجيش العملياتيّة لعام ٢٠٠١ لتصميمه على جعل عمليّات التخطيط الخاصّة به تعتمد كثيراً على الحاجة إلى تحليل وتحديد ما أطلق عليه كلاوزفيتز مركز ثقل الحرب[٢] سواء كان «ماديّاً أو معنويّاً، عسكريّاً أو غير عسكريٍّ، فرديّاً أو مُتعدّداً». لذلك وصف تومي فرانكس، قائد القيادة المركزية الأمريكيّة[٣] في العام نفسه بأنّه من أتباع كلاوزفيتز «الّذي

---

(١) هاري جي سامرز جونيور هو كاتب أمريكي، ولد عام ١٩٣٢، وتوفي عام ١٩٩٩.

(٢) يشير مركز ثقل القوّة المسلّحة إلى مصادر القوّة أو التوازن، وهي الخاصيّة أو القدرة أو المكان الّذي تستمد منه القوّة حريّتها في العمل أو قوّتها البدنيّة أو إرادتها للقتال.

(٣) القيادة المركزية للولايات المتّحدة وتُعرف اختصاراً بـ USCENTCOM أو CENTCOM هي واحدة من أحد عشر قيادة مُقاتِلة موحَّدة لوزارة الدفاع الأمريكية.

نظر، من المناقشة الأولى لغزو العراق في أوائل كانون الأول عام ٢٠٠١ إلى المعركة القادمة من حيث تطبيق «خطوط العمليّات الضّروريّة على مهاجمة أو التّأثير على ما وصفه كلاوزفيتز قبل أكثر من مئة عام بأنّه «مراكز ثقل العدو». لم تكن مشكلة ميلتون كلاوزفيتز، ولكن كيف اختار بعض عناصر الجيش الأمريكيّ أن يقرؤوا كتاب «عن الحرب»؛ ولو قرأ هو أيضاً كلاوزفيتز بعناية أكبر، لربّما أدرك أنّ حلّه للتّحدّيات الّتي تواجه الولايات المتّحدة، وهي دفاع إستراتيجيّ وحروب محدودة، تنسجم تماماً مع قراءة أُخرى (وإن كانت انتقائيّة بالقدر نفسه) لكتاب «عن الحرب».

بالنّسبة لـ ميلتون... «تكاد العامّة أن تكون غائبة من حساب كلاوزفيتز»، ولم يوافق آخرون على ذلك، فجون ناغل، ضابط المدرّعات الّذي كان له دور رئيس في تطوير «الدّليل الميدانيّ ٣-٢٤»، وهي عقيدة الجيش لمكافحة التمرّد ضدّ قوّات الاحتلال الصّادرة في كانون الأوّل ٢٠٠٦، جادل عكس ذلك: بينما كان كلاوزفيتز يركّز على الحرب التّقليديّة، أدرك أنّ «المشاعر، والتطلّعات وطاقات الشّعب... ستلعب دوراً دراماتيكيّاً في تعديل طبيعة الحرب غير التقليديّة». كان راعي ناغل هو ديفيد بترايوس، الّذي رأى كلاوزفيتز بطرق مختلفة تماماً عن كلّ من ميلتون وفرانكس؛ وبالنّسبة لبترايوس، لم تكن الفكرة في كتاب «عن الحرب» العمليّات، بل الإستراتيجيّة، الّتي لم يقصد بها التّعريف الأضيق للإستراتيجيّة الّتي قدمها كلاوزفيتز بل الرّابط بين الحرب والسّياسة.

وفي عام ١٩٨٧ أكمل بترايوس أطروحة الدكتوراه في برينستون حول «الجيش الأمريكيّ ودروس فيتنام»، وكتب بتريوس إلى اللّواء جاك جالفين: «ربّما يجب أن نزاوج بين كتاب آندي [كريبفينيتش] وكتاب هاري سمرز «عن الإستراتيجيّة»، الّذي، كما تعلمون، ينتقدُ انشغالنا بالتّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال؛ ربّما قدّم الاثنان معاً حلًّا [للحرب في فيتنام]»؛ والسبب في ذلك هو أنّ سمرز كان مهمّاً لأطروحة بتريوس، وكذلك كان كلاوزفيتز. لقد كتب بترايوس في استنتاجه: «على الرّغم من أنّ معظم الضبّاط العسكريين اقتبسوا بشكلٍ لا تُشوبه شائبة قول كلاوزفيتز أنّ «الحرب هي استمرار للسّياسة بوسائل أخرى»، لا يبدو أنّ الكثيرين يقبلون التّبعات الكاملة

لمنطقه هذا»؛ لقد كانت أطروحة بتريوس هجوماً على عقيدة واينبرغر، وعلى عقيدة باول في وقتٍ لاحقٍ، الّتي كان لم يمضِ على إصدارها سوى خمس سنوات. وبقبول توصيات سمرز، أصبح الجيش يعتقد أنّه، استناداً إلى جيمس شليزنجر، الّذي يشغلُ منصب وزير الدفاع، وفقاً لما نقله بترايوس: «يجب عليه خوض حروب شعبيّة يُمكن الفوز بها فقط». وقد جعلت هذه الاعتقادات الرّاسخة كبار ضبّاط الجيش حمائم منفصلين عن سادتهم السّياسيين؛ ونظراً لأنّ جنرالات أمريكا لا يؤيّدون سوى استخدام القوّات العسكريّة في أنواع العمليّات الّتي تمّ تحسين الجيش من أجلها، جعلوها غير صالحة للاستخدام، وفشلوا في الاعتراف، على حدّ تعبير بترايوس، بأنّ: «التّورّط في حروب صغيرة ليس محتملاً وحسب، بل هو وشيك أيضاً». لقد جادل بتريوس أنّ أولئك الّذين عارضوا التّورّط الأمريكيّ في حركات مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال[1] ما لم تُستوفِ شروط صارمة معيّنة، فشلوا في إدراك منطق مقولة كلاوزفيتز بأنّ «الحرب هي استمرار للسّياسة بوسائل أخرى».

تُعدُّ مهنة بتريوس اللّاحقة دليلاً على ما هو أكثر بكثير من الحاجة إلى ربط الحرب بالسّياسة في حملات مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال؛ وكما يُظهر بالأمثلة قيمة تأييد كلاوزفيتز للتّعليم السّابق والدّراسة النّظريّة الجادّة قبل الذّهاب إلى الحرب؛ إنّ استعداد أمريكا لخوض الحرب منذ الحادي عشر من أيلول، وقبولها على مضض وتدريجيّاً لعقيدة مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال لا سيَّما بفضل جهود بترايوس الخاصّة، شجّع على مشاركة أكثر تطوّراً مع كلاوزفيتز؛ وعلى مدى العقد التّالي، بدأ اقتباس آخر من كلاوزفيتز يحلُّ محلّ ذلك الاقتباس المتعلّق بالعلاقة بين الحرب والسّياسة في دوائر العقيدة العسكريّة: «الحكم الأوّل، الأسمى، الأشمل، الّذي يتعيّن على رجل الدّولة والقائد العسكريّ اتّخاذه هو التّحديد من خلال هذا الاختبار نوع

---

(١) عرف مكافحة التّمرد أو العصيان أو الشّغب وزارة الخارجيّة الأمريكيّة على أنها "جهود مدنيّة وعسكرية شموليّة تُتخذ لمواجهة التّمرّد ومكافحته ومعالجة أسبابه الجذريّة في الوقت نفسه".

الحرب الّتي يخوضونها، وألّا يُخطئا فهمها، وألّا يحاولان تحويلها إلى شيء غريبٍ عن طبيعتها؛ وهذه هي القضيّة الأوّلى من بين جميع القضايا الإستراتيجيّة وأكثرها شمولاً»؛ إلّا أنّ تقييم طبيعة الحرب الفرديّة يبدو من المهام الموكلة إلى الجيش المحترف: هل هي حرب نظاميّة؟! أم أنّها حرب غير نظاميّة؟! هل هي حرب عالية الحدّة (بين دول)؟! أم منخفضة الحدّة (Low-intensity conflict)[1]؟! ومع ذلك سيكون للجواب آثار سياسيّة عميقة؛ وفي كثيرٍ من الأحيان يُستشهد بأقوال الجنود أو شرح الجنود الّذين يستخدمون هذا القول المأثور لـ كلاوزفيتز، وهي الجملة السّابقة، والّتي تشرح ما كان يقصده بـ «هذا الاختبار»، فقد أوضح كلاوزفيتز هناك أنّه، ولضرورة النّظر إلى الحروب على أنّها أفعال سياسيّة وليست كشيء مستقلٍّ، «يجب أن تختلف استناداً إلى طبيعة دوافعها والأوضاع الّتي تسبّبها».

كان كلاوزفيتز الّذي أدانه المعلّقون في التّسعينيّات من القرن الماضي هو كلاوزفيتز الأكثر لياقةً في السّبعينيّات من القرن المُنصرم، وحقيقة أنّ عقلانيّة «الصّيغة» لعلاقة الحرب بالسّياسة، بدت أقل وضوحاً منذ الحادي عشر من أيلول، ولا تلغيها كأداة تفسيريّة، فقد نشأت المشكلة من كونها حصريّة، وهناك ما هو أكثر بكثيرٍ في كتاب «عن الحرب» من عبارة واحدة مبتذلة ولا سيّما عندما تُقيّدُ لتلبية احتياجات العقيدة الحاليّة أو السّياسة الوطنيّة؛ إنّ المأساة بالنّسبة للقوّات المسلّحة للولايات المتّحدة وحلفاء الولايات المتّحدة هي أنّ الاهتمام الأكبر بالمزيد من النّصّ كان سيوفّر الأسس الفكريّة لوعيٍ ذاتيٍّ وحساسيّة إستراتيجيّة أكبر ممّا كان واضحاً في العقد الماضي؛ ليست هناك حاجة للتّخلّي عن كتاب «عن الحرب»، بل قراءة المزيد منه وقراءته بعناية أكبر.

---

(١) النّزاعات منخفضة الكثافة هي صراعات عسكريّة تقع عادة بين اثنتين أو أكثر من الدول أو الجماعات من غير الدول، وتتميّز بأنها أقل كثافة من الحرب التّقليديّة.

الفصل الرّابع

جعل الإستراتيجيّة فعّالة:

العلاقات المدنيّة العسكريّة في

بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة

كان أشدّ الانتقادات الموجّهة إلى السّلوك الأمريكيّ في الحرب في العراق هو أنّها كانت تفتقرُ إلى الإستراتيجيّة، وقد كتب كولين غراي في عام ٢٠٠٥: «في كثير من الأحيان، هناك ثقب أسود في أيّ مكان يجب أن توجد فيه الإستراتيجيّة الأمريكيّة». طبعاً كانت هناك إخفاقات أخرى، لكن هذا كان الأهمّ لأنّه نتج عنه العديد من الإخفاقات الأخرى. وتشيرُ الإستراتيجيّة إلى أنّ للحكومة سياسة، وأنّ الإستراتيجيّة تنبعُ من السّياسة؛ فالإستراتيجيّة محاولة لوضع مجموعة محدّدة من الأهداف من خلال تطبيق القوّة العسكريّة على حالة معيّنة، لكنّ «الحرب على الإرهاب»، الّتي تمّ تبنّيها في شهر أيلول عام ٢٠٠١، كانت غير إستراتيجيّة بعمق؛ ولم تكن موجّهة نحو هدفٍ سياسيٍّ، بل إلى وسيلةٍ قتاليّة، وقد وضعت أجندةً تفتقرُ إلى الدّقّة الجغرافيّة. لقد أدركتها المشكلة خليفتها ومعيدة تشكيلها، وهي «الحرب الطّويلة»[1]، الّتي أُعلِن عن عنها في شباط عام ٢٠٠٦، لكنّها لم تحلّها. وتدور «الحرب الطّويلة» حول تشكيل الوسائل العسكريّة لأهداف سياسيّة، لكنّها تظلّ من النّاحية المفاهيميّة خالية من البصيرة الإستراتيجيّة

(١) مفهوم يصف عدة حروب من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٩٠ بأنها حرب طويلة واحدة. الحرب الطّويلة (إستراتيجية الجيش الجمهوريّ الأيرلندي المؤقتة)، وهي إستراتيجيّة يتبعها الجيش الجمهوريّ الأيرلندي المؤقت منذ السبعينيات. "الحرب الطّويلة" الاسم الذي اقترحه القادة العسكريون الأمريكيون في عام ٢٠٠٦ للحرب على الإرهاب.

والسّياق السّياسيّ، إذ تحتاجُ الإستراتيجيّة إلى التّعرّف على طبيعة الحرب؛ وتستخدمُ هذه (طبيعة الحرب) بياناً سياسيّاً كبديلٍ لتعريف الحرب، ويكتسبُ مفهوم الطّول معنى فقط عندما يتناقضُ مع الإيجاز، إذ إنّ «الحرب الطّويلة» و«الحرب القصيرة» هي مصطلحات نسبيّة؛ وعلاوة على ذلك، قلّلت «الحرب الطّويلة» عمداً الحروب الّتي كانت تُشنُّ في ذلك الوقت في العراق وأفغانستان من خلال وضعها في سياقٍ شيء أكبر لكن غير متبلورٍ تماماً، إذ تتطلّبُ الحروب أعداءً وليس من الواضح بالضّبط من هم الأعداء في هذه الحالة.

إنّ غياب الإستراتيجيّة ليس مشكلة أمريكيّة حصريّة، ويمكن طرح القضيّة نفسها بالنّسبة لبريطانيا؛ ففي عام ٢٠٠٣، نُشِرَت القوّات البريطانيّة في العراق قبل استيفاء معايير الحرب الّتي اقترحها مخطّطو الحملة العسكريّة البريطانيّة لا سيَّما في المعرفة المؤكّدة بأنّه لم يكن هناك رؤية لمرحلة ما بعد الصّراع بعد الاحتلال على الرّغم من كونها عنصراً رئيسيّاً في أيّ حرب «ثلاثية الكتل»[1]. كانت لندن تميلُ إلى تبرير إخفاقاتها في هذا الصّدد بالقول إنّ عليها أن تحذو حذو واشنطن، وأنّ بريطانيا لا يُمكن أن يكون لديها إستراتيجيّة للعراق لأنّ تلك الحرب صُنِعَت في أمريكا (ولم تكن كذلك).

كانت السّياسة وليس الإستراتيجيّة المكان الّذي تركّز فيه النّقاش العامّ حول حرب العراق قبل الغزو، وظلّ هناك بعد ذلك لا سيَّما في بريطانيا بفضل قضيّة ديفيد كيلي وتقرير اللّورد بتلر الّذي جاء في وقتٍ لاحقٍ عن أجهزة المخابرات؛ كان ذلك مفهوماً لأسباب ولا سيَّما ردود السّياسيين على هذه الاكتشافات وغيرها كانت لتغيير مبرّراتهم للحرب. ففي بداية عام ٢٠٠٣، قرّر جورج بوش، مستخدماً منطقاً تهرّب من جميع المراقبين المطّلعين، مفاده أنّ لا بدَّ من إسقاط صدّام حسين لمواصلة الحرب

---

(١) مفهوم وصفه جنرال مشاة البحرية الأمريكيّة تشارلز كرولاك في أواخر التّسعينيّات من القرن الماضي لتوضيح الطيف المعقد من التحديات التي من المحتمل أن يواجهها مشاة البحرية في ساحة المعركة الحديثة.

على الإرهاب، ولم تثبُت أيّة صلة بين صدام حسين والعراق والقاعدة في ذلك الوقت أو منذ ذلك الحين؛ وبالنّسبة لتوني بلير، كان التّهديد يتمثّل في أسلحة الدّمار الشّامل العراقيّة، واليوم، يبدو كلا الهدفين أكثر وهناً ممّا كانا عليه في ذلك الوقت، إذ لم يكشف الغزو عن أيّ أسلحة دمار شامل (ناهيك عن ٩٤٦ موقعاً محتملاً حدّدتها المخابرات الأمريكيّة) كما أنّ الصّراع المستمرّ أدّى بحدّ ذاته إلى نشوء الإرهاب، ومع ذلك، حجبت هذه التّغييرات أيضاً الاستمراريّة الأساسيّة. أثبتت أجندة «المحافظين الجُدد»، أنّ إقامة الدّيمقراطيّة في العراق يُمكن أن تخلق ديناميكيّة جديدة أكثر مرونة في الشّرق الأوسط، الّتي تطوّرت قبل هجمات الحادي عشر من شهر أيلول في عام ٢٠٠١، وأصبحت التّبرير المنطقيّ للحرب الّتي لجأ إليها كلّ من بوش وبلير باطّرادٍ؛ إنّ اقتراح التّشويش النّاجم عن عمليّات الإدلاء ببياناتٍ تخفي الحقيقة عمداً أخفى الاتّساق الأساسيّ للهدف.

ومع ذلك، فإنّ الأدوات العسكريّة الّتي استخدماها لتحقيق نواياهما كانت مصمّمة للقيام بمهام مختلفةٍ نوعاً ما عن تلك الّتي وُجدت القوّات المسلّحة الأمريكيّة والبريطانيّة نفسها ملتزمة بتنفيذها؛ وفي الثّمانينيّات من القرن الماضي، رفض جيش الولايات المتّحدة، عندما كان يعيدُ التّفكير في مقاربته للعقيدة بعد حرب فيتنام، دروسه حول مكافحة التّمرّد ضدَّ قوّات الاحتلال، وبناء الدّولة مفضّلاً التّمسّك بما أسماه المستوى العمليّاتيّ (التّشغيليّ) للحرب، وركّزت على «المناورة»، وهي فكرة قارنتها مع حرب الاستنزاف (على الرّغم من حقيقة أنّ التّناقض خاطئ)، إذ خطّطت لهزيمة الغزو السّوفييتي لألمانيا الشّماليّة بضربة مضادّة باستخدام سلاح المدرّعات، وحذا حلفاء الولايات المتّحدة في حلف شمال الأطلسي حذوها ولا سيّما بريطانيا؛ يروق المستوى العملياتيّ للحرب للجيوش لأنّه يعطي الأولويّة لمهاراتهم المهنيّة. ففي الثّمانينيّات من القرن الماضي، كان تطوير مفاهيم مثل «هجوم القوّات المتتابعة»[1]

(١) هجوم القوات المتتابعة هو عقيدة حلف شمال الأطلسي الّتي يعود تاريخها إلى أوائل الثّمانينيّات من القرن الماضي وجعلت الحلف يستغل ثورة الرقائق الدقيقة.

و«المعركة الجوّيّة البرّيّة»[1] مُمكناً كطرقٍ لمحاربة القوات السّوفييتية بعمقٍ دون مراعاة العواقب السّياسيّة وعلى الرّغم من حقيقة أنّ مثل هذه المعارك كانت ستُخاوض في مناطق مكتظّة بالسّكّان وفي المناطق الصّناعيّة في أوروبا؛ وبالنّسبة للجيش البريطانيّ، أصبح إنشاء فيلق الرّدّ السّريع للقيادة المُتحالفة في أوروبا (The ACE Allied Rapid Reaction Corps)، الّذي أُعيدَتْ تسميته ليصبح فيلق الرّدّ السّريع التّابع للحلفاء (The Allied Rapid Reaction Corps) في عام ٢٠٠٢، والمعروف بالاختصار (ARRC) غاية في حدّ ذاته لأنّه ضمن أولويّة الفيلق وحالة بريطانيا لممارسة القيادة على هذا المستوى، وهو المستوى الّذي يعمل فيه المستوى العمليّاتي للحرب.

ولحسن الحظّ، لم تُخض مثل هذه الحرب في أوروبا، لكنّ دارت رحاها في الخليج في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١، وكان تأثير الانتصار السّهل هو تأكيد حكمة النّهج، وقد اتّضح أنّ نظريّات الحرب الباردة للحرب الكبرى فعّالة ضدّ أعداء غير الاتّحاد السّوفييتيّ وفي مناخات مختلفة عن أوروبا. لقد أصبح المستوى العمليّاتي للحرب، وأولويّة المناورة فيها، الدّواء الشّافي لجميع الحروب، وهذا هو المسار الّذي اتبعته القوّات المسلّحة الأمريكيّة منذ عام ١٩٩١ ، من الثّورة في الشّؤون العسكريّة، ومن خلال حرب مركّزة حول الشّبكات (Network-centric warfare) وحتّى البدعة في عام ٢٠٠٣، «التّحوّل»، كانت مدفوعة بالتّركيز نفسه على المستوى العمليّاتي للحرب، إذ تدور القضايا المركزيّة حول استخدامات التّقنيّات الجديدة كمُضاعِفات للقوّة سواء لتعويض نقص القوى العاملة أو لتفريق الضّباب والاحتكاك في ساحة المعركة؛ وبكلمات أخرى، حاولت «المناورة» ومشتقّاتها التّعامل بشكلٍ متزامنٍ مع قضايا القدرة الوطنيّة والطّبيعة المتأصّلة للحرب؛ والأول (قضايا القدرة) ذات جانب

---

(١) الإطار المفاهيمي العامّ الّذي شكّل أساس عقيدة القتال الأوروبية للجيش الأمريكي من عام ١٩٨٢ إلى أواخر التسعينيات من القرن الماضي.

واحد في آثارها، والثّانية (الطّبيعة المتأصّلة للحرب)، ثنائيّة أو حتّى متعدّدة التّأثير؛ فالحرب نشاط متبادل، وهي نقطة تميلُ العديد من المشتقّات من المستوى العمليّاتي للحرب إلى نسيانها.

وعلى الرّغم من أنّها تشملُ الكثير ممّا كان كلاوزفيتز والعديد من قادة القرن التّاسع عشر قد وصفوه بأنّه إستراتيجيّة، فإنّ المستوى العمليّاتي للحرب ليس إستراتيجيّة في حدّ ذاته أكثر من كونه سياسة؛ وتقعُ مشكلة الإستراتيجيّة على طول الخطّ الفاصل بين السّياسة والمستوى العمليّاتي للحرب؛ لقد كانت نتيجة ادّعاء السّياسيين أنّ السّياسة إستراتيجيّة، وتركيز الجنود على العمليّات ترك الإستراتيجيّة دون منزل، ويكمن ضعف أمريكا، كما كتب أنتوليو إتشيفاريا في عام ٢٠٠٤، «في كيفيّة ربطها لأدائها العسكريّ بالهدف السّياسي حتّى عندما يكون الأداء من الدّرجة الأولى». لقد واجه ريتشارد تشيني الّذي كان يشغلُ منصب نائب الرّئيس دونالد رامسفيلد الّذي كان يشغل منصب وزير الدّفاع، حقيقة أنّ الحرب الّتي طالبت سياستهم أن تخوضها الولايات المتّحدة لم تكن الحرب الّتي أعدّت القوّات المسلّحة العدّة لشنّها. إنّ التّوفيق بين العقيدة القتاليّة والسّياسة معاً من مهامّ الإستراتيجيّة، إلّا أنّ ذلك لم يحدث البتّة؛ ففي ٢٦ نيسان عام ٢٠٠٦، بعد أكثر من أربع سنوات من بدء الحرب في أفغانستان، قالت وزيرة الخارجيّة كوندوليزا رايس للصّحفيين الّذين كانوا على متن طائرتها في طريقها إلى بغداد للانضمام إلى دونالد رامسفيلد: «نريدُ التّأكّد من عدم وجود شروخٍ بين ما نقوم به سياسيّاً وما نقوم به عسكريّاً، وسأكون هناك أنا والوزير رامسفيلد لأنّ الكثير من العمل الّذي يتعيّن القيام به يقع في تلك النّقطة الفاصلة بين السّياسية والجيش».

وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول، لم يكن ردّ رامسفيلد قصير المدى تكييف السّياسة مع القدرات العملياتيّة الحاليّة، بل مطالبة القوّات المسلّحة بالتّوافق مع رؤيته للعمليّات المستقبلية، وينطبقُ الشّيء نفسه على نواياه طويلة المدى، فقد تضمّنت القدرة على نشر القوّة في المسارح البعيدة، وحرمان أعداء الولايات المتّحدة

من الملاذ الآمن في أيّ مكانٍ في العالم، والحفاظ على الوصول دون عوائق إلى الفضاء؛ كما تهدفُ مراجعة الدّفاع الرّباعيّة لعام ٢٠٠١، استناداً إلى رامسفيلد في أيّار عام ٢٠٠٢، إلى الحفاظ على الرّدع في أربعة مسارح حرجة، وهزيمة اثنين من المعتدين بسرعة في الوقت نفسه، والحفاظ على خيار هجوم مضادٍّ واحدٍ ضخم مصمّمٍ لاحتلال عاصمة واستبدالها نظام الحكم فيها؛ ولم تفتقر هذه الأهداف إلى الطّموح، لكنّها كانت مجرّدة للغاية بحيث لا يُمكن تعريفها على أنّها سياسة: أين يجب خوض هذه الحروب؟! وضدَّ من ستخاض؟! وقبل كل شيء: ما الهدف الّذي ستُخاض من أجله؟! لم تكن مراجعة الدّفاع الرّباعيّة إستراتيجيّة لأنّها نظرت إلى الحرب كأداةٍ سياسيّةٍ أحاديّة الجانب، وليست بيئة تفاعليّة بديناميكيّتها «غير الخطّيّة»؛ وكما اعترف رامسفيلد نفسه، كان النّهج قائماً على القدرة، وليس قائماً على التّهديد، فقد شرع في «تحويل» القوّات المسلّحة من خلال جعلها أقلّ اعتماداً على المنصّات الثّقيلة الموروثة من الحرب الباردة، وتوسيع القوّات الخاصّة، واستخدام التّكنولوجيا كمضاعف للقوّة، فلا سياسة ولا إستراتيجيّة بل «التّحوّل» الّذي سُعي لتحقيقه لتطوير مفهومٍ آخر مشتقٍّ من النّاحية التّشغيلية للإطاحة بالقديم. لقد أثار العداء داخل القوّات المسلحة لأسباب لا سيَّما أنّ وزيراً مدنيّاً للدّفاعٍ كان يتعدّى على مجال اختصاصٍ مهنيّ. كانت المعركة بين وزير الدفاع وجنرالاته حول الكيفيّة الّتي يجب أن تقاتل بها الولايات المتّحدة وليس ما كانت تقاتلُ من أجله. لقد كانت مأساة الولايات المتّحدة أنّ القوّات كانت محقّة في التّشكك لكنّها لم تتحدّى سيّدها السّياسيّ في أضعف نقطة له، وتكمنُ الصّعوبة الأساسيّة في أنّه على الرّغم من أنّ العقيدة التّشغيليّة يجب أن تتوافق مع الإستراتيجيّة، إلّا أنّها ليست إستراتيجيّة بحدّ ذاتها.

وهكذا كان ردّ رامسفيلد هو تجاوز مشكلة الإستراتيجيّة وليس مواجهتها؛ ففي ٢٠٠١-٢٠٠٢، قام هو ومعه الرّئيس ونائب الرّئيس بتهميش دور رئيس هيئة الأركان المشتركة. ومع إحباطهم من حقيقة أنّ البنتاغون (وزارة الدّفاع) لم يكن لديه

خطط للحرب الّتي قرّرا خوضها، مضوا قُدُماً وخاضوها على أيّ حال؛ وبكلمات أخرى، شُنَّت الحرب في أفغانستان من دون إستراتيجيّة، والّتي لم يكن من المُمكن تطويرها إلّا من خلال حوارٍ مناسبٍ بين السّياسيين والقوّات المسلّحة. لقد اعترف رامسفيلد في خريف عام ٢٠٠١ قائلاً: «علينا أن نقول الأشياء بطريقة عامّة لأنّنا لا نعرفُ ماذا سنفعل كي نصل إلى هناك». لقد أُنقِذ الأمريكيّون من عواقب طيشهم بسبب الانهيار المفاجئ وغير المتوقّع كلّيّاً لكابول، ويعود الفضل في ذلك إلى المساهمة العسكرية لتحالف الشّمال. لقد عزّز النّجاح (ليس للمرّة الأولى في التّاريخ العسكري) الاعتقاد بأنّ ما حدث بالصّدفة يمثّل انتصاراً للأسلوب، أو يمكن تحويله إلى منهج؛ وقد أُخفي الفشل في التّعامل مع المشكلة الأصليّة، وهي مشكلة القاعدة؛ وقبل غزو أفغانستان، قال رامسفيلد: «إذا كنت تخوض حرباً من نوع مختلف، فإنّ الحرب تغيّر الجيش». وبعبارة أخرى، ستؤثّر الحرب نفسها على التّغييرات الّتي كان يسعى إليها؛ واستناداً إلى ذلك، وبعد الاستيلاء على كابول، ادّعى رامسفيلد أنّ الولايات المتّحدة قد أنشأت إستراتيجيّة دفاعيّة جديدة للقرن الحادي والعشرين، ووجد آخرون أنّه من الصّعب تكذيبه. لقد بدا النّجاح الأوّلي والسّهل في غزو العراق عام ٢٠٠٣ تأكيداً لحكمة هذا النّهج، وأعلن جورج دبليو بوش في ١٦ نيسان عام ٢٠٠٣: «من خلال مزيج من الإستراتيجيّات الإبداعيّة والتّقنيّات المُتقدّمة، نعيد تعريف الحرب وفقاً لشروطنا». وتمثّل غطرسة الرّئيس انتصار المستوى العمليّاتي للحرب، وتميّز أمريكا في إدارتها، كما يُظهر الصّراع المستمرّ فشل الإستراتيجيّة وعدم كفاية الفنّ العمليّاتي (التشغيليّ) كأداةٍ لفكّ شفرة الطّبيعة التّبادليّة للحرب. لقد حدّدت السّياسة أهدافاً لم تستطع المفاهيم العملياتيّة للجيش الأمريكيّ تحقيقها.

من ناحية، كان التّحدّي فكريّاً، لكن لو كان الأمر كذلك فقط، لم تكن الولايات المتّحدة وبريطانيا لتجدا نفسيهما في المستنقع الّذي واجههما بحلول عام ٢٠٠٦، ولا يزالُ مُمكناً إبعاد أفضل الأفكار والمفاهيم الواضحة من قبل شخصيّات

تتمتّعُ بالقوّة والتّصميم، وهذا ما حدث تماماً في ٢٠٠٢-٢٠٠٣، فقد أعرب الكثير من المخطّطين المطّلعين والمتعقّلين على جانبي المحيط الأطلسي عن مخاوفهم الرّئيسة بشأن الحاجة إلى التّخطيط لما بعد الصّراع كجزء من إستراتيجيّة شاملة للعراق، فاستُبعدوا ليس من قبل السّياسيّين، الّذين فشلوا في فهم الطّبيعة الحقيقيّة للحرب، وديناميتها المتأصّلة وحسب، بل من قبل الجنود أيضاً، الّذين ظلّوا يركّزون على المستوى العمليّاتي للحرب، وهنا برزت غطرسة وسذاجة الجنرال تومي فرانكس، فقد كان يعتقدُ أنّ النّصر العسكريّ المعرَّف في المصطلحات التّقليدية والعملياتية الضّيقة من شأنه تحقيق النّصر بالمعنى الإستراتيجيّ، وبالتّالي السّياسيّ في نهاية المطاف كان بروسيّاً في تبسيطه للأمر. وبعد التّحدّي في آذار عام ٢٠٠٢ عندما فشلت عمليّة أناكوندا في منع هروب أسامة بن لادن من شرق أفغانستان إلى باكستان، ردّ على ذلك بالدّفاع عن الأداء التّكتيكي: «كنتُ أعتقدُ أنّ التّخطيط الّذي تمّ كان تخطيطاً جيّداً للغاية، وأعتقدُ أنّ نتيجة العمليّة كانت فريدة من نوعها». وفي واقع الأمر، كان الهجوم كارثة تكتيكيّة بقدر ما كان كارثة إستراتيجيّة، ولو امتلكت أمريكا أسساً معقولة لصياغة الإستراتيجيّة، لما كانت مواقف فرانكس ذات أهميّة، إذ لم يكن رئيس هيئة الأركان المشتركة، بل كان القائد العامّ للقيادة المركزيّة الأمريكيّة (CENTCOM) في تامبا، فلوريدا، وكان مسؤولاً مباشرة أمام الرّئيس ورامسفيلد، وكان قادراً على تجاوز رئيس هيئة الأركان المشتركة؛ وقد جادل لاحقاً أنّه «اختِيرت عمليّة الحرّيّة الدّائمة في أفغانستان من قبل رؤساء القوّات وهيئة الأركان المشتركة، ولم أكن أنوي رؤية تكرار مثل هذا الانقسام في العراق». وبعبارة أخرى، كانت القضايا مؤسّسيّة وفكريّة، ولم تكن المشكلة مجرّد مسألة ماهيّة الإستراتيجيّة، بل كانت: أين وُضعت الإستراتيجيّة؟!؛ وتعترفُ مذكّرات فرانكس بهذه الفكرة وتسلّطُ الضّوء على الثّغرة: «بينما كنّا في القيادة المركزيّة الأمريكيّة ننفّذُ خطّة الحرب، يجب أن تركّز واشنطن على القضايا على مستوى السّياسة». ولم يسأل كيف وأين كانت خطّة الحرب والسّياسة ستُدمجان.

لم تكن هذه مشاكل جديدة بالنّسبة للولايات المتّحدة أو، في هذا الصّدد، بالنّسبة للمملكة المتّحدة، إذ إنّ الافتقار إلى الانسجام بين التّوقّعات السّياسيّة لما قد يُطلب من القوّة العسكريّة القيام به وفهم الجيش لقدراته الخاصّة، فضح الحكومة الأمريكيّة أثناء حرب فيتنام وفي أعقابها؛ وكما كتبت ديبورا أفانت: «إنّ عقيدة الجيش الأمريكيّ في فيتنام»، الموجّهة إلى توقّعات الحرب الباردة لحرب أوروبيّة كبرى «لم تُدمج مع الإستراتيجيّة الكبرى للأمّة»؛ وقد عُولجت المشكلات بشكلٍ جزئيٍّ من خلال قانون جولدووتر - نيكولس (Goldwater-Nichols)[1] لعام ١٩٨٦، الّذي عزّز سلطة رئيس هيئة الأركان المشتركة على حساب قيادات الأركان الفرديّة على وجه التّحديد من أجل تقديم مشورة إستراتيجيّة أكثر تنسيقاً للحكومة. وفي بريطانيا، أعطت إصلاحات عام ١٩٨٢ الّتي قام بها جون نوت، الّذي كان يشغلُ منصب وزير الدّولة للدّفاع، والسّير تيرينس لوين، رئيس أركان الدّفاع، لرئيس هيئة أركانه الخاصّة وجعلته المستشار الإستراتيجيّ الرّئيس للحكومة. لقد أدّت إلى إنشاء المقرّ المشترك الدّائم في نورثوود في ١٩٩٤-١٩٩٦، وتُوِّجت بتعيين رئيس العمليّات المشتركة في عام ١٩٩٦. لقد خرج البلدان كلاهما من الحرب الباردة، ومن ثمَّ، يبدو أنّ المنظّمات تتكيّف بشكل أفضل مع وضع إستراتيجيّة فعّالة، وفي الواقع لم يكن لدى أيّ منها إستراتيجيّة.

أمّا في الولايات المتّحدة، فقد صقل كولين باول الإجراءات الجديدة بشكلٍ حاسم، وكان يرى أنّ القوّات الأمريكيّة يجب أن تُستخدم فقط لتحقيق أهداف سياسيّةٍ واضحةٍ، ويجب نشرها بقوّةٍ ساحقةٍ لتحقيق نصرٍ سريعٍ؛ فبعد الهزيمة في حرب فيتنام، قام الجيش بتكوين نفسه بدقّة ليكون مهيّأً للحرب الكبرى فقط ليس من خلال تركيزه العقائديّ على المستوى العمليّاتي للحرب وحسب، بل أيضاً من

---

(١) غيّر قانون جولدووتر - نيكولس طريقة تفاعل الخدمات. تقوم الأجهزة نفسها "بتنظيم وتدريب وتجهيز" القوات لاستخدامها من قبل قادة المقاتلين (CCDRs)، ولم يعد رؤساء القوات يمارسون أيّ سيطرة عملياتيّة على قواتهم.

خلال تنظيمه لجنود الاحتياط؛ ورغم أنّ تصريحات باول وتأثيره الشّخصيّ أثارت مخاوف أنّ الجيش كان يفلتُ من سيطرة المدنيين، استمرّت التّأثيرات طويلة المدى لعقيدة باول في اكتساب درجات مختلفة إلى حدّ ما؛ كان موقف باول متوافقاً تماماً مع فكرة التّبعيّة العسكريّة للسّيطرة السّياسيّة: ستُستخدمُ الحرب لتحقيق أهداف السّياسة، إلّا أنّ شروط استخدامها خلقت أيضاً انقساماً بين السّياسة والحرب: فالسّياسة ستُحدّدُ الهدف، والحرب ستُحقّق ذلك الهدف؛ كان ذلك قريباً من المفهوم البروسيّ للنّصر الّذي أعلنه أحد أتباع كلاوزفيتز الواضحين، وهو هيلموت فان مولتك الأكبر[1]، رئيس الأركان العامّة في حروب توحيد ألمانيا بين (١٨٦٤-١٨٧١). لقد وافق تماماً أنّ السّياسة يجب أن تحدّد متى تذهب للحرب، ويجب أن تحسم شروط السّلام، غير أنّه رفض دورها في الحرب نفسها. لقد قدّم إليوت كوهين كتاباً تصحيحيّاً بعنوان «القيادة العليا»، وهو كتاب مؤثّر نُشر في عام ٢٠٠٢، وتحدّث لصالح الفوائد الممنوحة لإدارة الحرب من قبل رجال الدّولة الّذين أدركوا أنّ السّياسة تتغلغلُ في الحرب، وبالتّالي كانوا مستعدّين للتدخّل في شؤون قادتهم الميدانيين وتحدّي افتراضات الاحتراف العسكريّ؛ وقد أعاد التّأكيد على العلاقة الهرميّة بين المدنيّين والجنود على الرّغم من أنّ أمثلته كانت كلّها مستمدّة من الحروب الّتي كانت الدّول المعنيّة تقاتل فيها من أجل بقائها، وكانت حروباً كبرى لا تتلاءم بسهولة مع الصّراعات الأقلّ الّتي تندرجُ ضمن «الحرب على الإرهاب» أو «الحرب الطّويلة».

كان لآراء باول تأثيرٌ عميقٌ على معتقدات الجنرالات الأمريكيين فيما يتعلّق بالعلاقات المدنيّة العسكريّة واستخدام القوّة، لكن كوهين هو الّذي عكس، بل وصقل، آراء السّياسيين الأمريكيين في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويساعدُ الانفصال جزئيّاً في تفسير انفعالات الجنرالات الأمريكيين المتقاعدين في نيسان عام ٢٠٠٦

---

(١) هيلموت فون مولتكه هو قائد بروسي تولى رئاسة أركان الجيش البروسي من عام ١٨٥٧ إلى عام ١٨٨٨ لمدة ثلاثين عاماً.

عندما هاجموا وزير الدّفاع بسبب إدارته للحرب في العراق؛ ومن الواضح أنّ هؤلاء الجنود لم يكونوا غير مهتمّين بالسّياسة، ومن الواضح أيضاً أنّهم كانوا يشعرون أنّ أصواتهم لم تُسمع في صياغة الإستراتيجيّة. لقد كانت الشّخصيّات مهمّة هنا وكذلك المؤسّسات؛ وفي حال لم تعجب النّصيحة المقدّمة وزير الدّفاع، ورفض رامسفيلد نصيحة إريك شينسكي الّذي كان يشغلُ منصب رئيس أركان الجيش في الفترة الّتي سبقت غزو العراق، فإنّ قانون غولد ووتر - نيكولز يمنحهُ إمكانيّة الوصول إلى مستشارين بديلين؛ وعلى الرّغم من أنّ هذا العمل عزّز مكانة رئيس هيئة الأركان المُشتركة، إلّا أنّه ليس رسميّاً في سلسلة القيادة، كما أنّ الفعل خلق أوامر المسرح القويّة، الّتي تُعدُّ القيادة المركزيّة الأمريكيّة واحدة منها. لقد أظهر فرانكس في عام ٢٠٠٣ كما كشف الجنرال ويسلي كلارك أيضاً عندما كشف القائد الأعلى لقوّات الحلفاء في أوروبا في حملة كوسوفو عام ١٩٩٩، أنّ قادة المسرح يُمكن أن يتخطّوا الأركان المشتركة من خلال التّحدّث مباشرة إلى وزير الدفاع والرّئيس. لقد أدّى عزل كلارك عن هيئة الأركان المشتركة إلى تنشيط التّفوّق المدنيّ، فمكّن ذلك ولا سيَّما إدارة بوش من تقسيم الجيش وحكمه. كانت خطط عام ٢٠٠٦ لـ «حرب طويلة»، الّتي تضمنت «إعادة نشر» القوّات الأمريكيّة في قوس يمرُّ عبر الشّرق الأوسط وآسيا على مدى فترة غير محدّدة من الزّمن، لم تضعها هيئة الأركان المشتركة، ولا وزارة الخارجيّة أو وزارة الدّفاع، بل وضعها ضابط أركان من القيادة المركزيّة في تامبا، فلوريدا. إنّ التّحدّي الّذي تواجهه الإستراتيجيّة ليس مفاهيميّاً وحسب بل مؤسّسيّاً أيضاً.

كما واجهت بريطانيا مشاكل مماثلة، فالمقرّ الدّائم المُشترك (Permanent Joint Headquarters)[1] موجود في نورثوود، وليس في وزارة الدّفاع في وايتهول،

(١) المقر الدائم المشترك هو المقر البريطاني ثلاثي الخدمات حيث يتم تخطيط جميع العمليات العسكرية الخارجية والسيطرة عليها. يقع في مقر نورثوود في نورثوود ، لندن. يتولى قيادة المقر الدائم المشترك رئيس العمليات المشتركة، ويشغل هذا المنصب حالياً الملازم أول تشارلز ستيكلاند.

ولم تكن العلاقة بين رئيسها، رئيس العمليّات المُشتركة (Chief of Joint Operations)[1]، ورئيس أركان الدّفاع(The Chief of Defense Staff)[2] محدّدة بشكلٍ واضحٍ على الأقلّ حتّى إنشاء قيادة القوّات المشتركة في نيسان عام ٢٠١٢؛ ففي عام ٢٠٠٣، كان هناك مركزان للإستراتيجيّة ولم يكن هناك دليل واضحة لإظهار مدى ارتباطها بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث أو وزارة التّنمية الدّوليّة (Department for International Development)[3]؛ وشدّدت المصطلحات اللّاحقة على أنّ المقر المشترك الدّائم كان محور العمليّات، وهي نقطة تعزّزها حقيقة أنّ رئيس العمليّات المشتركة كان تعيينه من فئة ثلاث نجوم[4] وليس أربع نجوم، وأنّ وزارة الدّفاع هي المقرّ الإستراتيجيّ؛ وكان هذا التّمييز منطقيّاً قبل عام ٢٠٠٣ عندما وجدت القوّات البريطانيّة نفسها منخرطة في العديد من المسارح الصّغيرة نسبيّاً في الوقت نفسه، وعندما كان من المُمكن النّظر إلى كلّ منها على أنّها محدودة في مطالبها للموارد ومحدودة في الوقت. لقد أصبح الموقف مربكاً عندما سيطر أحد الالتزامات الرّئيسة، العراق أوّلاً وبعد ذلك أفغانستان على جميع الالتزامات الأخرى في كلا الجانبين، وهذا ما جعل التّمييز بين العمليّات والإستراتيجيّة أقلّ وضوحاً بدلاً من المطالبة بتنسيقهما بشكلٍ أكثر فعاليّة؛ وفي عام ٢٠١٢، أصبح أفراد القيادة المشتركة الدّائمة من مسؤوليّة قائد القوّات المشتركة، بينما كانوا مسؤولين عن إنتاجهم العمليّاتي أمام رئيس أركان الدّفاع.

---

(١) رئيس العمليات المشتركة هو دور ثلاثيّ النجوم داخل قوة الدفاع الأستراليّة، وهو مسؤول عن قيادة العمليات المشتركة وعمليّات النشر التشغيليّة المشتركة مثل فرق الأمم المتّحدة لحفظ السّلام وفِرَق المهام المشتركة.

(٢) رئيس أركان الدفاع ضابط وكبير المستشارين العسكريين لوزير الدفاع.

(٣) وزارة التّنمية الدّوليّة في المملكة المتّحدة هي الدّائرة الحكومية المسؤولة عن إدارة المساعدات الخارجيّة.

(٤) في القوات المسلحة للولايات المتّحدة، اللفتنانت جنرال هو ضابط برتبة ثلاث نجوم في جيش الولايات المتّحدة، ومشاة البحريّة، والقوّات الجوّيّة، والقوّات الفضائيّة.

وفي حكومة بلير، كانت جميع وزارات الدّولة الثّلاث: وزارة الدّفاع، ووزارة الخارجيّة والكومنولث، ووزارة التّنمية الدّوليّة ممثّلة في لجنة الدّفاع والسّياسة الخارجيّة برئاسة رئيس الوزراء، لكنّ رئيس أركان الدّفاع فقط كان يحضر عندما كانت تُقدّمُ له دعوة للحضور؛ وبعبارة أخرى، لا يتحمّل القائد المحترفُ للقوّات المُسلّحة أيّة مسؤوليّة شخصيّة مباشرة عن المناصب الّتي تتبنّاها الحكومة فيما يتعلّق بالشّؤون الأمنيّة؛ وفي تموز عام ٢٠٠٧، شكّلت حكومة حزب العمّال لجنة وزاريّة للأمن القوميّ والعلاقات الدّوليّة والتّنمية (NSID). ويرى دبلوماسيّ بريطانيّ مثير للجدل أنّه «لم يكن المكان الأسهل لمناقشة القضايا الحسّاسة». وتحت رئاسة رئيس الوزراء، كانت اجتماعاتها في عهد غوردون براون غير متكرّرة وملفّها يتميّز بتجنّب للبروز أو الدّعاية.

ولا تنطبقُ أيّ من النّقطتين على مجلس الأمن القوميّ الّذي أنشأته الحكومة الائتلافيّة عندما تولّت السّلطة في أيّار عام ٢٠١٠. لقد كان ديفيد كاميرون رئيساً نشطاً ومتحمّساً، وكانت الهيئة الرّئيسة ولجانها الفرعيّة تجتمعُ بشكلٍ متكرّرٍ بلا رحمة، ومع ذلك، عاد السّؤال المتعلّق باتّساق نهجها تجاه الإستراتيجيّة إلى الظّهور باستمرار. كان أحد الاتّهامات الموجّهة إلى اللّجنة الفرعيّة الّتي شُكّلت لإدارة الحملة العسكريّة لاحتلال ليبيا في عام ٢٠١١ هو أنّها تركّز كثيراً على القضايا ذات الأهميّة العملياتيّة (التشغيليّة) وحتّى التّكتيكية على حساب الإستراتيجيّة؛ وعند الإدلاء بشهادته أمام اللّجنة البرلمانيّة المُشتركة المعنيّة بإستراتيجيّة الأمن القومي في ٢٤ تشرين الأول، سُئل أوليفر ليتوين الّذي كان يشغلُ منصب وزير الدّولة في مكتب مجلس الوزراء، عن سبب عدم تضمين سجل تقييم المخاطر الخاصّ بإستراتيجيّة الأمن القوميّ التزام المملكة المتّحدة الحالي تجاه أفغانستان لا سيّما بالنّظر إلى احتمال أنّ خطّة الحكومة لسحب القوّات البريطانيّة بحلول عام ٢٠١٤ قد تكون غير قابلة للتّطبيق، وردّ بأنّ سجلّ المخاطر معنيّ فقط بالقضايا الّتي لم تكن بعد مشاكل فعليّة، وقال إنّ اختيار تاريخ الانسحاب جاء نتيجة لاعتبارين: الحاجة إلى عدم المغادرة في

وقت مبكّرٍ، بمعنى آخر قبل أن تكون قوّات الأمن الأفغانيّة قويّة بما يكفي لتولّي المهمّة، وضرورة عدم المغادرة بعد فوات الأوان، عندما يصبح الوجود البريطانيّ جزءاً من المشكلة؛ وحسب تعبيره: «لقد وازنّا ذلك وتوصّلنا إلى وجهة نظرٍ مفادها أنّه يتعيّن علينا تحديد موعدٍ ليس بعيداً جدّاً ولكن من ناحية أخرى يجب أن يكون بعيداً بما يكفي بحيث يمكن القيام به بطريقة منظّمةٍ وسليمةٍ»، وكان المعنى ضمنيّاً أنّ نهج مجلس الأمن القومي كان يأخذ موعدين محتملين وتقسيم الفرق بينهما، ولم يشر إلى الوضع في أفغانستان نفسها، أو إلى سياسة الولايات المتّحدة وتأثيرها على الإستراتيجيّة البريطانيّة، أو إلى أيّ مصالح أمنيّة وطنيّة بريطانيّة قد تسعى بريطانيا لتحقيقها في أفغانستان.

لقد تغيّر هيكل اللّجنة وتطوّر منذ عام ٢٠٠٣ إلّا أنّ منصب رئيس أركان الدّفاع لم يتغيّر؛ فكما كان الحال مع اللّجان السّابقة، يحضرُ رئيس أركان الدّفاع اجتماعات مجلس الأمن القوميّ لكنّه ليس عضواً رسميّاً فيه؛ وبما أنّ جميع هذه اللّجان تخضعُ دستوريّاً لمجلس الوزراء، فلن يكون هناك تحدٍ للأولويّة السّياسيّة ولو كان عضواً؛ وعلاوة على ذلك، اكتشف رؤساء أركان الدّفاع المتعاقبون أنّ التّنظيم الّذي كانوا يترأسونه اسميّاً يمتلكُ القليل من القدرات الّتي أعطاها لها نوت ولوين في عام ١٩٨٢. وعندما أصبح المارشال السّير إدوين (وهو اللّورد برامال الآن، رئيساً لأركان الدّفاع خلفاً لـ لوين، وجد منظّمةً «يعمل فيها طاقم الدّفاع تحت إشراف صارم من رئيس أركان الدفاع، ويضمُّ الرّؤساء الآخرين رسميّاً فقط في مرحلة متأخّرة للتّعليق والتّعديل إذا لزم الأمر». لقد قرّر أنّ «الوقت قد حان للتّكليف بإجراء سلسلة من دراسات الموظّفين لتشكيل الأساس لمراجعة الإستراتيجيّة الّتي يقودها الرّؤساء». وقد استمتعت بريطانيا، على مدى عامين وجيزين للغاية، بأداة تطوير الإستراتيجيّة، وطاقم دفاع مناسب، ومجموعة من كبار الضّباط ممّن لديهم الرّغبة في ذلك، ولم تدم؛ ففي أعقاب الانتخابات العامّة عام ١٩٨٣، عُيّن مايكل هيسلتين خلفاً لنوت ليشغل

منصب وزير الدّفاع، وشرع في تعزيز صلاحيّات الوزير من خلال تعيين وكيل وزارة دائمٍ ثانٍ وإنشاء مكتب للإدارة والميزانيّة في جوهر عمليّة تقرير شكل وحجم القوّات المسلّحة؛ كان هدفه «تفعيل» طاقم الدّفاع وإضعاف أقسام الخدمة، وأصبح طاقم الدّفاع هيئة مدنيّة عسكريّة مُشتركة برئاسة كلّ من رئيس أركان الدفاع[1] وكبير موظّفي الخدمة المدنيّة في الوزارة، الوكيل الدّائم للوزارة؛ وقد عملت التّرتيبات جيّداً بما فيه الكفاية في السّياق السّلميّ نسبيّاً للمراحل اللّاحقة من الحرب الباردة وما بعدها مباشرة؛ ومع ذلك، كانت النّتيجة طويلة المدى لإنشاء الهيئة المشتركة هي الإضعاف المهنيّ لرؤساء الأركان كهيئة استشاريّة إستراتيجيّة ورفع مستوى الإدارة الماليّة فوق الفكر العسكريّ؛ ففي البداية، قُيّدَ هذا الاتّجاه من خلال الهياكل المتوازنة الّتي وضعها برامال لأسباب ولا سيّما لأنّ لجنة رؤساء الأركان «بقيت بقوّة فوق هيئة أركان الدفاع باعتبارها الحَكَم النّهائي للمشورة المقدّمة إلى رئيس أركان الدّفاع»، ومع ذلك، حلّت مراجعة الدّفاع في عام ١٩٩٤-١٩٩٥ بشكلٍ فعّالٍ وظيفة التّخطيط الإستراتيجيّ لأركان الدّفاع لصالح العمليّات الإداريّة من خلال تفكيك ترتيبات برامال ووضع كبار موظّفي الخدمة المدنيّة في مناصب قياديّة. لقد مارس الجنرال السّير تشارلز (وهو الآن المشير اللّورد جوثري)، رئيس أركان الدّفاع من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١، تأثيراً على توني بلير، اعتمد على شخصيّة وحداثة رئيس الوزراء في المنصب، وكما توقّع برامال، فشل التشكيلُ الجديد عندما واجه عمليّات مطوّلة وهامّة بعد عام ٢٠٠٣، وكتب وزير الخارجيّة السّابق دوغلاس هيرد في ١٨ أيّار عام ٢٠٠٦: «يفتقرون للسّلطة الّتي كانوا يمارسونها في وقتٍ من الأوقات». ومع انخفاض أعداد وقدرات هيئة الدّفاع، تحوّل هذا النّفوذ السّياسيّ

---

(١) رئيس هيئة أركان الدفاع هو الرّئيس المهنيّ للقوّات المسلّحة البريطانيّة وأكبر مستشار عسكريّ يرتدي زي وزير الدّولة لشؤون الدفاع ورئيس وزراء المملكة المتّحدة.

الّذي يمتلكه رؤساء الأركان إلى أركان خدمة فرديّة أكبر نسبيّاً، الّتي أصبحت أكثر صخباً ولا سيّما في حالة الجيش. كان برامال قد رأى في لجنة رؤساء الأركان قاعدة سلطة لرئيس أركان الدّفاع؛ «ودونها، فإنّ رئيس أركان الدّفاع هي أكثر بقليلٍ من رئيس هيكلٍ بيروقراطيّ بحتٍ خاضعٍ للتّلاعب السّياسيّ»؛ ودونها يجد رئيس أركان الدّفاع أنّه سُلبت منه القدرة على تطوير إستراتيجيّة.

لم يُسمح لأيّ من أولئك الّذين تبعوا غوثري، الأدميرال السير مايكل (الآن اللّورد بويس) والجنرال السّير مايك (الآن اللّورد والكر)، أن يكون لهما تأثيرٌ كبيرٌ على بلير أو على تطوير الإستراتيجيّة، فقد كانت علاقة غوردون براون بالقادة[1] بعيدة، ولم يكن هذا حال خلفه ديفيد كاميرون، بمعنى أنّه، مثل بلير، يشاركُ بنشاطٍ في الدّفاع والسّياسة الخارجيّة، حتّى لو كان لديه، على عكس بلير، منتدى مناسب في مجلس الأمن القوميّ لتوجيهه، لكنّ ما لا يبدو أنّ كاميرون يدركه هو أنّ الحكم المهنيّ قد يتعارضُ مع الأولويّات السّياسيّة، وأنّ هذه الصّراعات لا بدّ من مواجهتها ومناقشتها بدلاً من إنكارها؛ فعندما أعطى اللّورد البحري الأوّل، وهو الأدميرال السّير مارك ستانهوب رأيه في عام ٢٠١١، أنّ الأسطول «لا يُمكن أن يواصل حملة العسكرية لغزو واحتلال ليبيا دون الإضرار بالعمليّات البحريّة الأخرى»، كان يعبّر بالضّبط عن الرّأي المهنيّ المطلوب من مكتبه؛ وكانت مكافأته الاستدعاء لمقابلة رئيس الوزراء، وفي اليوم التّالي أصدر مكتب رئيس وزراء[2] بريطانيا بياناً قال فيه إنّ لورد البحر الأوّل «وافق على أنّه يُمكننا متابعة هذه المهمّة طالما أنّنا بحاجة إلى ذلك»، كما ورد أنّ ديفيد كاميرون قال للجنرال السّير ديفيد ريتشاردز الّذي يشغلُ منصب رئيس أركان الدّفاع منذ عام ٢٠١٠ : «أنت تقوم بالأعمال القتاليّة، وأنا أتحدّث».

---

(١) رئيس القوّات الجويّة أو قائد الجيش أو قائد البحريّة.

(٢) ١٠ شارع داونينغ هو مقر الإقامة الرّسميّة ومكتب رئيس وزراء بريطانيا.

كانت الفجوة الّتي فُتحت بين وزارة الدّفاع، الّتي تخوضُ المعارك بين الإدارات في وايتهول والتّوجيه العمليّاتيّ للحرب في العراق وأفغانستان، أحد أوجه القصور الرّئيسة الّتي كُشِفَ عنها في إدارة بريطانيا للحرب بعد عام ٢٠٠٣، إلّا أنّه لم يذكرها تقرير عن الوزارة بتكليفٍ من اللّورد ليفين من قبل حكومة كاميرون في عام ٢٠١٠، وسُلّم في عام ٢٠١١؛ فإذا دَرَسَ تقرير ليفين الإستراتيجيّة، فقد فعل ذلك بمعنى كلّيّة إدارة الأعمال، وإذا استخدم كلمة «إستراتيجيّة»، فقد فعل ذلك دون دقّةٍ أو وضوحٍ، وبالتّأكيد دون فهم لمكانها في الفكر العسكريّ؛ إنّ أفضل ما يُمكن أن يُقال هو أنّ رئيس أركان الدّفاع تمكّن من استعادة بعض صلاحيّاته في صنع الإستراتيجيّة من خلال لجنة رؤساء الأركان ومن خلال تعيين نائب رئيس أركان الدّفاع **(العمليّات)**، لكن في حين أنّ الأوّل يقعُ تحت قيادة كلٍّ من مجلس الدّفاع المُشكّل حديثاً وبينما تأتمر أركان الدّفاع بأمرة التّسلسل الهرميّ الوزاريّ، فلن يكون له أبداً التّأثير أو الدّور في صنع الإستراتيجيّة الّتي كانت يتمتّع بصياغتها في، على سبيل المثال، الحرب العالميّة الثّانية، والإستراتيجيّة نفسها لن تقود عمل الوزارة.

كانت التّرتيبات المعمول بها بحلول عام ٢٠١٢ قد ألقت بعبءٍ ثقيلٍ على كاهل رئيس أركان الدّفاع، وهو الضّابط الوحيد بالزّيّ الرّسميّ في مجلس الدّفاع، كما يتمتّعُ بدورٍ محدّدٍ باطرادٍ في المجموعات المشتركة بين الإدارات الّتي تعملُ دون المستوى الوزاريّ. ففي عام ٢٠٠٣، كان أهمّها والمحور الواضح في صنع الإستراتيجيّة هو سكرتارية الدّفاع والخارجيّة لمكتب مجلس الوزراء. إنّ انتشار مثل هذه المجموعات في السّنوات الأخيرة من حكومة حزب العمل، وما تبع ذلك من ارتباك، مع ما يترتّبُ على ذلك من عواقب على خطوط الاتّصال والسّلطة، قد عُوّض على الأقلّ منذ عام ٢٠١٠ من خلال الآثار التّنسيقيّة والتّنظيميّة لإنشاء مجلس الأمن القوميّ، ومع ذلك، لا يزالُ مجلس الأمن القوميّ فاشلاً في معالجة القضايا ذات الأهمّيّة المركزيّة ويشملُ ذلك، وبشكلٍ غير عاديٍ،

تخفيض وإعادة هيكلة الجيش البريطانيّ في العمليّة المعروفة باسم جيش ٢٠٢٠؛ وبدلاً من ذلك، يعطي الأولويّة للمدى القصير والتّشغيليّ على المدى الطّويل والإستراتيجيّ؛ وقد حُدِّدَ دور مستشار الأمن القوميّ البريطانيّ بمصطلحات لا تعكسُ بشكلٍ أقلّ الإمكانات الضّمنيّة في لقبه وتعكسُ بشكلٍ أكبر وظائف التّنسيق والتّسهيل؛ وتعاني أمانته من نقص الموارد، وهي محرومة من الخبرة العسكريّة على وجه التّحديد، وغير قادرة على صياغة جداول أعمال الإدارات الحكوميّة الرّئيسة لتلبية احتياجات إستراتيجيّة الأمن القوميّ المشتركة بين الإدارات؛ وحيثما ازدهر العمل بين الإدارات، يتمُّ ذلك بشكلٍ جوهريٍّ من خلال تحسين العلاقات الثّنائية لا سيّما بين وزارة الدّفاع ووزارة الخارجية والكومنولث. وعلى الرّغم من الاعتراف بالرّوابط بين الأمن الخارجيّ والدّاخليّ من خلال إجراء مكافحة الإرهاب، لا يزالُ هناك الكثير ممّا يجب القيام به لدمج هاتين الإدارتين مع وزارة الدّاخليّة، إذ إنّ الأعداد الصّغيرة من موظّفيّ الخدمة وموظّفيّ الخدمة المدنيّة المشاركين في سياسة الدّفاع في المركز تعني على الأقلّ أنّ الرّوابط الشّخصيّة ومعرفة الخبرة المشتركة بمثابة مواد لتسهيل الأمور، وهذا ما يقلّل من عواقب الارتباك المؤسّسيّ، إلّا أنّ هذا لا يعالجُ مسألة الإستراتيجية كعمليّة: فالإستراتيجيّة هي مسألة تنفيذ إضافة إلى التّخطيط، وهذا يحدث على الأرض بقدر ما يحدث في العاصمة.

وحتّى لو كانت أمريكا وبريطانيا أكثر وضوحاً فيما يتعلّق بالإستراتيجيّة كمفهوم، فلن تكونا قادرتين على تحديد الهيئة الحكوميّة الّتي تضعُ الإستراتيجيّة بشكلٍ قاطع، والقضيّة الثّانية هي، في المقام الأوّل قضيّة علاقات مدنيّة عسكريّة، والهدف الأساسيّ من العلاقات المدنيّة العسكريّة الفعّالة هو الأمن القوميّ، فنتاجه هو الإستراتيجيّة، وتميلُ الدّول الدّيمقراطيّة إلى نسيان ذلك؛ لقد توصّلت إلى معالجة العلاقات المدنيّة العسكريّة ليس كوسيلة لتحقيق غاية، وليس كوسيلة لجعل الدّولة أكثر كفاءةً في استخدامها للقوّة العسكريّة، بل كغايةٍ في حدّ ذاتها؛

وبدلاً من ذلك، كان الهدف الرّئيس الّذي يصبحُ الآخرون ثانويين بالنّسبة له، هو إخضاع القوّات المُسلّحة للسّيطرة المدنيّة.

لقد ألقى إرث ما يُسمَّى «الثّورة المجيدة» لبريطانيا عام ١٦٨٨ بظلاله على العالم النّاطق باللّغة الإنكليزيّة، إذ أطيح بجيمس الثّاني ملك إنكلترا والسّابع ملك أسكتلندا من خلال انقلاب عسكريٍّ، ولكن بعد ذلك، ووفقاً للحكمة المُتعارف عليها، بقي الجيش البريطانيّ تابعاً للسّلطة البرلمانيّة، وكانت الممارسة البريطانيّة مختلفة في الواقع، فقد كانت الحدود بين الجنديّ والسّياسي في حالة من الارتباك في كثير من الأحيان، وكان الجنود في كثيرٍ من الأحيان على استعداد لقول «الحقيقة للسّلطة» دون أيّ شعور بعدم اللّياقة الدّستوريّة. كما أنّ الولايات المتّحدة وريثة الإرث الدّستوريّ نفسه، لكنّها ذهبت إلى أبعد من ذلك بكثيرٍ في تصميمها على أنّ الواقع يجب أن يعكس النّظريّة؛ لقد أثارت قضيّة السّيطرة المدنيّة على الجيش الكاتب صمويل فيليبس هنتنغتون[١] في كتابه بعنوان «الجنديّ والدّولة: نظريّة وممارسة العلاقات المدنيّة العسكريّة[٢]»، الّذي نُشر عام ١٩٥٧ على الرّغم من حقيقة أن الولايات المتّحدة، الّتي كانت الهدف الرّئيس لمخاوفه، لم تشهد أيّ انقلابٍ عسكريٍّ. وقد عُبِّر عن انتقادات تاريخيّة ونظريّة محدّدة لكتاب «الجنديّ والدّولة« في السّنوات الّتي تلت ظهوره، ومع ذلك استمرّ الكتاب في تحديد المعايير في الميدان ولا سيّما إدراك الولايات المتّحدة وقواتها المسلّحة لأنفسهم؛ لقد كتب هنتنغتون ضدَّ خلفيّة الحرب الباردة، فقد كان هو وآخرون قلقين بشأن الآثار المترتّبة على القيم اللّيبراليّة والدّيمقراطية للحفاظ على المؤسّسات العسكريّة الكبيرة في وقت السّلم، فقد كتب: «لا يُمكن تخفيف التّوتّر بين متطلّبات الأمن العسكريّ وقيم اللّيبراليّة الأمريكيّة على المدى الطّويل إلّا من خلال إضعاف التّهديد الأمنيّ أو إضعاف اللّيبراليّة»، وكان الحلّ الّذي اقترحه التّأكيد على

---

(١) صمويل فيليبس هنتنغتون هو عالم وسياسي أميركي، وبروفسور في جامعة هارفارد ومفكّر محافظ.

(٢) "الجندي والدولة": نظريّة وسياسة العلاقات المدنيّة - العسكريّة؛ وهو كتاب من تأليف صامويل هنتنغتون صدر عام ١٩٥٧.

تقسيم العمل بين الجيش والدّولة، وبالتّالي تعريف المهنيّة العسكريّة من حيث التّبعية السّياسيّة والسّلوك غير السّياسيّ: «السّياسة خارج نطاق الكفاءة العسكريّة، ومشاركة الضّبّاط العسكريين في السّياسة تقوّض احترافهم، وتحدُّ من كفاءتهم المهنيّة، وتقسيم المهنة على نفسها، واستبدال القيم الخارجيّة بالقيم المهنيّة، كما يجب أن يظلّ الضّابط العسكريّ محايداً من النّاحية السّياسيّة».

كان تأثير تصريحات هنتنغتون، وحتّى المزيد من نفوذه المستمرّ، هو رفع قاعدة فوق الواقع؛ لقد افترض ما أطلق عليه هنتنغتون «السّيطرة المدنيّة الموضوعيّة» خضوع الجيش للتّوجيه السّياسيّ، وقد اعتبرَ رؤساء الأركان البريطانيّين في الحرب العالميّة الثّانية «رجالاً عسكريين جيّدين» لا سيّما أنّهم «أيّدوا قرارات الحكومة الّتي لم يوافقوا عليها»؛ وتعتمد العلاقات المدنيّة العسكريّة الفعّالة في الممارسة على الحوار، وسينظر إلى السّياسة على أنّها سيّئة التّخطيط عندما تطلبُ من القوّات المسلحة القيام بأشياء لا تتفقُ مع قدراتها أو مع الطّبيعة الحقيقيّة للحرب، وغالباً ما يتمُّ التّغاضي عن تصوّر كلاوزفيتز لهذه الفكرة بالذّات، إذ يشدّدُ معيار كلاوزفيتز نفسه على أنّ الحرب هي أداة للّسياسة ومن ثمَّ تبدو متطابقة تماماً مع هنتنغتون، وفي الواقع ليس كذلك؛ وكبداية، كما أشار إليوت كوهين، إذا تغلغلت السّياسة في الحياة العسكريّة على كلّ المستويات، فلا يُمكن للعلاقات المدنيّة العسكريّة أبداً أن تكون بسيطة كما يوحي معيار هنتنغتون؛ ويجدرُ بالذكّر هنا أنّ كلاوزفيتز نفسه كان ضابطاً مُسيّساً بقوّة حتّى إنّه تخلّى في عام ٨١٢ عن خدمة دولته، وهي بروسيا لصالح روسيا، لأنّه لم يستطع تحمّل سياسات ملكه؛ وكان وصفه لما تعنيه قواعده في الممارسة هو أكثر دقّة بكثيرٍ من التّكرار البسيط للحكمة القائلة أنّ الحرب أداة سياسيّة حقيقيّة؛ كما تتضمّن مناقشة «الحرب كأداة للسّياسة» في الفصل السّادس من الكتاب الثّامن من كتابه «عن الحرب» بعض الملاحظات الواضحة حول السّياسة الجيّدة؛ «إذا كانت السّياسة صحيحة، أي إذا حقّقت هدفها، تؤثّر على الحرب فقط بشكلٍ إيجابيٍّ،

بمعنى تلك السّياسة؛ وعندما تنحرفُ هذه السّياسة عن هدفها، لا يُبحث عن السّبب إلّا في سياسة خاطئة». وبعبارة أخرى، يجب أن تدرك السّياسة الطّبيعة الحقيقيّة للحرب، وأن تكون منسجمة معها: «فقط عندما تَعِدُ السّياسة بتأثيرٍ خاطئٍ لوسائل وتدابير عسكريّة معيّنة، وهو تأثير يتعارضُ مع طبيعتها، من المُمكن أن تمارس تأثيراً ضاراً في الحرب من خلال المسار الّذي تحدّده».

السّياسة الّتي ترى الحرب ببساطة كأداةٍ لكنّها تفشل في فهم طبيعة الأداة هي سياسة سيّئة، فالإستراتيجيّة إذن هي نتاج الحوار بين السّياسيّين والجنود، وجوهرها هو التّوفيق بين العنصرين، وليس تبعيّة أحدهما للآخر، ويكون هذا واضحاً في الحرب أكثر ممّا كان عليه الحال قبلها. لقد كتب بيتر فيفر أنّ «قرار استخدام القوّة هو قرار ثنائيّ، ففي حين أنّ قرار كيفيّة استخدام القوّة هو عبارة عن سلسلة متصّلة (استمراريّة)». لقد وضعت عقيدة واينبرغر وباول شروط خوض الحرب، والإستراتيجيّة في هذه المرحلة هي عمل أحاديّ الجانب لا يتأثّر إلى حدٍّ كبيرٍ بردود فعل العدو المفترض، وقد ذهبا إلى افتراض أنّ الحرب نفسها لا ينبغي أن تؤثّر هذه الأهداف الّتي تُشنُّ الحرب من أجلها، غير أنّ الحرب هي نشاط تبادليّ يشكلّ في حدّ ذاته نتائج الحرب، والإستراتيجيّة في الحرب هي عمليّة، والقضيّة الآن ليست قضيّة التّوجّه السّياسيّ العام، بل تتعلّق بالتّماسك بين السّياسة والقدرات العسكريّة والأحداث على الأرض، كما لم يكن التّدخّل المدنيّ في الحرب الشّرّ الّذي صوره باول، وهو ليس التّأكيد على أولويّات عسكريّة واضحة: الشّرّ الحقيقيّ في الحرب هو عدم القدرة على تحديد كيفيّة التّوفيق بين الاثنين.

لقد ذهب فصل كلاوزفيتز إلى التّوصية بضرورة أن يكون القائد العامّ للقوّات المُسلّحة عضواً في مجلس الوزراء، وقد أدركت الدّول النّاضجة بين عامي ١٨٧١ و ١٩٤٥ قوّة ذلك، وأنشأت هيئات وحّدَتْ الرّؤساء السّياسيّين والقادة العسكريّين وجمعتهم معاً حول طاولة واحدة، فقد أنشأت بريطانيا عام ١٩٠٢ لجنة الدّفاع الإمبراطوريّ كهيئة استشاريّة لمجلس الوزراء؛ وبين ذلك الحين

واندلاع الحرب العالميّة الأولى، عملت لجنة الدّفاع الإمبراطوريّ كمنتدى يُمكن من خلاله للوزراء ورؤساء الخدمات المهنيّة برئاسة رئيس الوزراء، طرح مسائل الأمن القوميّ في ظروف المساواة وفتح النّقاش. كان أعضاء الخدمة أعضاءً دائمين في اللّجنة، وليسوا «حاضرين». وكما كتب جوليان كوربيت[1] في ١٩١١، في صنع الإستراتيجيّة «المؤتمر ضروريّ دائماً»، وتابع قائلاً: «لكي ينجح المؤتمر، يجب أن تكون هناك وسيلة مشتركة للتّعبير وطائرة مشتركة للفكر». كان لدى بريطانيا الإطار المؤسّسيّ الّذي يُمكن للنّظريّة الإستراتيجيّة من خلاله مواجهة ما أسماه كوربيت «المسؤوليّات العليا للخدمة الإمبراطوريّة» لإنتاج إستراتيجيّة في الممارسة العمليّة.

في عام ١٩١٤، مع اندلاع الحرب العالميّة الأولى، استولى مجلس الوزراء على وظائف لجنة الدّفاع الإمبراطوري، وذلك على وجه التّحديد لأنّ العمل الرّئيس إن لم يكن الشّيء الوحيد، للدّولة كان في ذلك الحين شنّ الحرب، فحتّى في الحرب الكبرى، لم تكن الحكومة الوزاريّة هي أفضل أداة لصياغة الإستراتيجيّة: فقد كان هناك عدد كبير جدّاً من الأصوات المتنافسة، وعدد كبير جدّاً من الوزراء الّذين لم يكن لإداراتهم مصلحة مباشرة في إدارة الحرب، وتمثيل قليل جدّاً لآراء القوّات المسلّحة نفسها ولا سيّما أنّ لورد البحر الأوّل ورئيس الأركان العامّة الإمبراطورية ليسا من بين الأعضاء؛ في كانون الأوّل عام ١٩١٦، أنشأ رئيس الوزراء الجديد ديفيد لويد جورج حكومة حرب، وكُلِّف أعضاؤها المختارون بالحرب فقط، وكان يحضر اجتماعاتها رؤساء الأجهزة؛ قد لا تكون اجتماعاتها متناغمةً لكنّها نجحت في أداء عملها، وأدّت الاشتباكات بين «السّياسيين» و «العسكريين»، مدنيين وجنود، إلى إستراتيجيّة أدّت إلى النّصر، ومن ثمَّ كان النّقاش بنّاءً وإن كان ناريّاً.

رفض تشرشل خيار حكومة الحرب في الحرب العالميّة الثّانية على الرّغم من نصيحة موريس هانكي، سلفه الرّئيس في الحرب العالميّة الأولى، إلّا أنّه تعامل

---

(١) السّير جوليان ستافورد كوربيت مؤرخ بريطانيّ بارز.

مع رؤساء هيئة الأركان كمصدر للمشورة الإستراتيجيّة، ولسببٍ وجيهٍ يحملُ تمثال آلان بروك في وايتهول لرئيسها بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٥ على قاعدته عبارة «سيّد الإستراتيجيّة». وكما توضح مذكّرات بروك، يُمكن أن تكون العلاقات بين رئيس الوزراء ورؤساء أركانه مشحونة تماماً مثل العلاقات بين لويد جورج ورفاقه، لكن شُكِّلت التّنازلات الفعّالة من هذه الاشتباكات، ولم تدفع إحباطات بروك الجيش إلى الإطاحة برئيس الوزراء، لكنهم شكّلوا الإستراتيجيّة، والأهم من ذلك كلّه، أنّ احتكاكات حكومة تشرشل لم تصبح قطّ مادّة للنّقاش العامّ (على الأقلّ في ذلك الوقت) بالطّريقة الّتي حدثت بها عند الاحتكاكات مع لويد جورج؛ قد يفسّر هذا سبب اعتبار نموذج مجلس الوزراء الحربيّ أمراً لا يُمكن الاستغناء عنه، ولم يترك أيّ إرثٍ مؤسّسيٍّ في بريطانيا؛ ونظراً لكونه في أحسن الأحوال إبداعاً ارتجاليّاً، صُممَ للحروب الّتي كانت منفصلة أحداث كبرى، فقد استند إلى افتراض الحرب «الشّاملة»؛ صحيح أنّ مارغريت تاتشر أعادت إحياء النّموذج في بريطانيا مؤخّراً في عام ١٩٨٢، عندما كان مستشارها الإستراتيجيّ الرّئيس هو رئيس أركان الدّفاع، وهو السّير تيرينس (اللّورد لوين لاحقاً)، في حين لم يقم توني بلير بإنعاش الفكرة في أيّ حربٍ من حروبه؛ ففي عام ٢٠٠٣، أُنْشِئَ مجلس حرب «خاصّ» لكنّه لم يجتمع بشكلٍ متكرّرٍ ويبدو أنّ تأثيره العمليّ كان ضئيلاً. لقد أدرك رئيس الوزراء أنّ الحكومة الكاملة لم تكن الهيئة المناسبة لوضع الإستراتيجيّة لأسباب ولا سيّما أنّ اثنين من أعضائها، وزير الخارجية روبن كوك ووزيرة التّنمية كلير شورت، كانا يعارضان بشدّة الحرب الّتي قرّر شنّها، لكنّ حلّه كان الاستغناء عن الهياكل الرّسميّة بالكامل بشكلٍ فعّالٍ، واختيار ما يُسمّى بـ «حكومة الأريكة»[1] بدلاً من ذلك. وعلى حدّ تعبير أحد ضحايا هذا النّهج، وهو السّير هيلاري سينوت، الّذي تولّى إدارة جنوب العراق بعد الغزو، قدّم «فريق صغير داخل رئاسة مجلس

(١) طريقة لحكم دولة يأخذ فيها القائد نصائح من مجموعة غير رسميّة من الأشخاص المقرّبين منه أو منها.

الوزراء البريطانيّ توجيهاً سياسيّاً واسعاً، ولكن كان يبدو في كثيرٍ من الأحيان أنّ ذلك مبنيٌّ على دراسة غير كافية للعواقب».

لقد ظهر التّمسك البريطانيّ بالإستراتيجيّة في الحرب العالميّة الثّانية فعّالاً جدّاً لدرجة أنّ الولايات المتّحدة أصبحت تعتقد أنّ سلوكها في الحرب قد خُرِّب من قبل المؤسّسات البريطانيّة المتفوّقة. كان تأجيل الجبهة الثّانية في شمال أوروبا حتّى عام ١٩٤٤، ومساهمة أمريكا أوّلاً في شمال إفريقيا ومن ثمّ في إيطاليا، فُسرت ليس على أنّ ذلك كان نتاج الفطرة السّليمة (كما كانت) ولكن كنتيجة للسّذاجة السّياسيّة الأمريكيّة عندما مواجهتها البراعة البريطانيّة، وكانت النّتيجة إنشاء مجلس الأمن القوميّ في الولايات المتّحدة في عام ١٩٤٧؛ وكما هو الحال مع لجنة الدّفاع الإمبراطوريّ ومن ثمّ مجلس الوزراء الحربيّ في بريطانيا، كان هذا هو الجواب على السّؤال حول مكان وضع الإستراتيجيّة في أمريكا؛ وعلى عكس المؤسّسات البريطانية في زمن الحرب، لا يزالُ التّرتيب الأمريكي قائماً أو على الأقلّ اسميّاً؛ يتألّف مجلس الأمن القومي من الوزراء المناسبين، ويحظى بدعمٍ من رؤساء المخابرات وهو قادر على الاستفادة من المشورة الخدميّة، وُجِدَ مجلس الأمن القوميّ لوضع إستراتيجيّة، ومواءمة السّياسة مع القدرات التّشغيليّة لكن في حالتي أفغانستان والعراق لم يفعل ذلك، فقد «هُمّشت إجراءات التّخطيط العاديّة» على حدّ تعبير سيمور هيرش[1]، وتمّ تجاوز «الدّراسات الأوّليّة الدّقيقة تحت سيطرة مجلس الأمن القوميّ وهيئة الأركان المشتركة» لصالح ما أسماه هيرش «قواعد الطّيران المرئيّة[2]، أي بموجب قواعد الطّيران المرئيّ، وهو

---

(١) سيمور هيرش صحفي أمريكي ولد في شيكاغو لأسرة يهوديّة عام ١٩٣٧ وفائز بجائزة بولتزر للصحافة وقد اشتهر عام ١٩٦٩ بعد كشفة مذبحة قرية ماي لاي التي قامت بها القوات الأميركية خلال حرب فيتنام.

(٢) قواعد الطّيران المرئيّة (VFR) هي أهم جزء في قيادة الطّائرة، وهي ببساطة مجموعة من اللّوائح التي يمكن للطّائرة أن تعمل في ظروف بصريّة واضحة مثل الأيام المشمسة والصّافية.

مصطلح مراقبي الحركة الجوّيّة للشّروع في الحدّ الأدنى من التّوجيه»، إذ لم يُوفّق بين الصّراعات والمنافسة بين وزارة الخارجيّة ووزارة الدّفاع، مثل تلك القائمة بين الصّراعات والمنافسة بين هيئة الأركان المشتركة والقيادة المركزيّة الأمريكية: سقطت الإستراتيجيّة من خلال الصّدوع.

تتعدّى أسباب ذلك أساليب الحكم الّتي يفضّلها بوش وبلير على الرّغم من أهميّتها بلا شك؛ كان التّغيير في طابع الحرب بالأهميّة نفسها، فقد كانت حكومة الحرب ومجلس الأمن القوميّ ردّ فعلٍ على ما كان يُطلق عليه في ذلك الوقت «الحرب الشّاملة»، وما يسمّيه المعلّقون اليوم باطّرادٍ «الحرب الكبرى». لقد استند معيار هنتنغتون إلى التّوقّع نفسه، وهو الخوف من أنّ الحرب الباردة قد تصبح ساخنة؛ وفي حال كانت الحرب لتنشب، فستكون مسألة بقاء وطنيّ أو انقراضٍ وطنيٍّ، وسيحتاج ذلك إلى حشد جميع موارد الدّولة، وسيكون سلوكها الوظيفة الرّئيسة للحكومة، وكانت المعضلة الّتي واجهها كتاب «الجندي والدّولة» هي الحاجة إلى القدرة على خوض مثل هذه الحرب في ظلّ ظروف سلام.

نُقِّحت نماذج العلاقات المدنيّة العسكريّة منذ نهاية الحرب الباردة، وهذا ما أحدث تغييراً كبيراً في طبيعة الحرب، وليست هجمات الحادي عشر من شهر أيلول عام ٢٠٠١، لكنّ تحوّلها كان لإعادة تأكيد المعايير، وإن كان ذلك بطرق جديدة؛ ففي عام ٢٠٠٣، فرض بيتر فيفر «نظريّة الوكالة[١]» على ما أسماه «الإشكاليّة المدنيّة العسكريّة»، وهذه الأخيرة تعني أنّ الجيش يجب أن يكون قويّاً بما يكفي لأداء وظيفته في حماية المجتمع دون أن يشكّل خطراً على الحرّيّات المدنيّة للمجتمع نفسه، وقال إنّه قبل التّسعينيّات من القرن المنصرم، قبل الجيش في الولايات المتّحدة خضوعه للتّوجيه السّياسيّ مدركاً عقوبة لعدم القيام بذلك بعد إقالة هاري إس

(١) تحاول نظريّة الوكالة شرح وحلّ الخلافات حول الأولويّات ذات الصلة بين المديرين ووكلائهم؛ ويعتمد المديرون على وكلاء لتنفيذ معاملات معينة، ممّا يؤدّي إلى اختلاف في الاتفاق على الأولويات والأساليب.

ترومان للجنرال دوغلاس ماك آرثر في ١٩٥١؛ وفي التّسعينيّات من القرن الماضي، تشكّلت مواقفه من خلال عقيدة واينبرغر وباول، وأصبحت أكثر صراحة وفاعليّة في تحديد شروط توظيفها؛ وبشكلٍ عامٍّ، أدّى هذا السّلوك، على الأقل حتّى حرب كوسوفو عام ١٩٩٩، إلى إحجامٍ عن استخدام القوّة بدلاً من العكس؛ وتُعزى التّغييرات الّتي حدثت منذ عام ١٩٩٩ إلى حدٍّ كبيرٍ إلى التّغيير في الرّئيس، إذ لم يضطر جورج دبليو بوش إلى الكفاح من أجل تأكيد أوراق اعتماده كقائد أعلى للقوّات المسلحة بالطّريقة نفسها كما فعل بيل كلينتون، الّذي اعتبره جنرال في سلاح الجوّ «محبٌّ للمثليين، ومدخّن للحشيش، وهارب من التّجنيد، وزير نساء»؛ وجادل فيفر، وبشكلٍ أكثر تحديداً، إليوت كوهين في كتابه بعنوان «القيادة العليا»، أنّ المدنيين يجب أن يثقوا بأحكامهم الخاصّة، وأنّ عليهم تأكيد أنفسهم على الجيش، وأنّ لهم الحقّ أن يكونوا مخطئين.

إنّ ما كان يبدو منطقيّاً في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ عندما نشر فيفر وكوهين كتابيهما، بدا أقلّ منطقيّة بحلول عام ٢٠٠٦؛ وقد اكتسب كتاب إتش آر ماكماستر عن الحرب في فيتنام بعنوان «التّخلّي عن الواجب»[١]، الّذي نُشر في عام ١٩٩٧، أهميّة جديدة؛ لقد أدان وزير الدّفاع بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٨، وهو روبرت ماكنمارا، «أطفاله المبتدئين» لعدم ثقتهم بالجيش، لكنّه انتقد أيضاً هيئة الأركان المشتركة لعدم التّعبير عن رأيهم بمزيد من القوّة والوضوح؛ وحاله حال ماكنمارا، أصبح رامسفيلد الرّجل الفاشل في حربٍ سارت على نحوٍ خاطئٍ، ولكن كما في فيتنام، اتُّهمت هيئة الأركان المشتركة بالتّواطؤ على أقل تقدير بالفشل في تحديد موقفهم بمزيد من الصّراحة، ويشترك النّزاعان كلاهما في مسألة كيفيّة صنع الإستراتيجيّة في سياق الحرب؛

---

(١) **"التّخلّي عن الواجب":** ليندون جونسون، روبرت ماكنمارا، رؤساء الأركان المشتركون، والأكاذيب التي أدت إلى فيتنام، هو كتاب صدر عام ١٩٩٧ ويعرض الكتاب قضية تدين الرئيس الأمريكي السّابق ليندون جونسون ومستشاريه المدنيين والعسكريين الرئيسيين لخسارة حرب فيتنام.

وتحتاجُ المراجعات الّتي أجريت على نموذج هنتنغتون للعلاقات المدنيّة العسكريّة، وكذلك نموذج هنتنغتون نفسه[1]، إلى بذل المزيد من الجهد للتّعامل مع الحروب بطبائعها المُختلفة حتّى لو كان ذلك يعني إيلاء اهتمام أقلّ لتوازن القوى المحلّيّة داخل الولايات المتّحدة.

هناك ما لا يقلّ عن ثلاثة تحدّيات عميقة للحكمة الموروثة حول العلاقات المدنيّة العسكريّة في الدّول الدّيمقراطيّة، الّتي تطرحها التّغييرات في طبيعة الحرب منذ عام ١٩٩٠ من القرن الماضي؛ أوّلاً، وربّما الأهمّ من ذلك، تآكل التّمييز الواضح بين الحرب والسّلام الّذي كان سائداً في عصر ما يُسمَّى «الحرب الشّاملة». فمنذ عام ١٩٩٠ من القرن المنصرم، انخرطت القوّات الأمريكيّة والبريطانيّة في أشكالٍ مختلفةٍ من الصّراع دون توقّف تقريباً، ومع ذلك، لم تكن أيّ من الدّولتين في حالة حرب رسميّاً بمعنى أنّهما كانتا في حربين عالميتين، إذ يعيش معظم المواطنين حياتهم اليوميّة كما لو كانت بلادهم تعيش في سلام، فقد تأثّروا بهذه النّزاعات بشكلٍ غير مباشر من خلال وسائل الإعلام لكن في معظم الحالات لم يتأثّروا بشكلٍ مباشر، لأنّ أعباء الحرب تحمّلتها قوّات مسلّحة محترفة مأخوذة من قطاعٍ صغيرٍ من المجتمع، وفي بعض الحالات فقط تحمّلت تلك الأعباء قوّات خاصّة.

ثانياً، وعلى نحوٍ متّصلٍ، كانت هذه صراعات، وفي المصطلحات الحاليّة كانت «غير متكافئة» و «هجينة»[2] بشكلٍ متزايدٍ، وكلا الوصفين مضلّلان للغاية لأنّ جميع الحروب قد تكون «غير متكافئة»، إذ يجب أن يحاول الخصم الذّكيّ زيادة ضعف العدو بدلاً من اللّعب على قوّته، والكثير في أيّ حرب يتكون من

---

(١) في الكتاب، يقدم هنتنغتون نظرية السيطرة المدنية الموضوعية، الّتي بموجبها تكون الوسيلة المثلى لتأكيد السيطرة على القوات المسلّحة.

(٢) الحرب المختلطة: استخدام مجموعة من الأساليب المختلفة لمهاجمة العدو، على سبيل المثال، نشر معلومات كاذبة، أو مهاجمة أنظمة الكمبيوتر المهمّة، وكذلك العمل العسكري التقليديّ: فتحت التّكنولوجيا طرقاً جديدة لشنّ حرب هجينة.

نشاط «مهجّنٍ»؛ كما يعكسُ استخدام مصطلح «غير متكافئ»[1] ضعف المفردات المفاهيميّة للحرب، وهو أكثر هدوءاً كما هو الحال مع الحروب الكبرى منه في الحروب الصّغيرة، وتفتقرُ الحرب غير المتكافئة إلى التّعريف أو الوضوح، فهي تشملُ الصّراع منخفض الحدّة، وحرب العصابات، والإرهاب، والتّمرّد، حتّى، في بعض الأحيان، حفظ السّلام وفرض السّلام. وبطريقة مماثلة، من غير الواضح ما إذا كانت «الحروب الهجينة» هي تلك التي تحتلُّ نقطة وسطى في الطّيف بين الحروب النّظاميّة وغير النّظاميّة، أو ما إذا كانت تتميّز بنشاطٍ متزامنٍ على طرفي هذا الطّيف؛ لقد أصبح عدم التّناسق والتّهجين عاملين مطبّقين على أيّة حرب لا يتشكّل فيها الجانبان من جيوش منظّمة ومجهّزة على خطوط متشابهة؛ وفي هذا السّياق، يجدر بنا أن نتذكّر أنّ المراحل الأولى للحرب في العراق كانت إلى هذا الحدّ «متناظرة»[2] حتّى لو لم يكن ميزان القوى كذلك.

إنّ تأثير انخفاض معدّل وقوع حربٍ كبرى على ممارسة القيادة تأثير عميق، وهو التّغيير الثّالث ذو الصّلة في طبيعة الحرب[3]. ففي الحربين العالميّتين، كان قادة الفيالق مسؤولين عن جثث ثلاثين ألف رجل، على سبيل المثال، لكن يُمكنهم اتّخاذ قرارات خالية من العواقب السّياسية المباشرة، وكان هذا هو مفهوم المستوى العمليّاتي للحرب الّذي ألهم الجيوش الأمريكيّة والبريطانيّة عندما انتهت الحرب الباردة، الّذي عزّز مفهوم حرب المناورة والمؤسّسات مثل فيلق الرّدّ السّريع المتحالف. ولم يكن الهيكل الشّامل للعلاقات المدنيّة العسكريّة

---

(١) الحرب غير المتكافئة هي شكل من أشكال الحرب غير النظاميّة والصّراعات الّتي لا يكون فيها المقاتلون الأعداء قوّات عسكريّة نظاميّة للدّول القوميّة.

(٢) في الحرب التقليدية، لديك جيشان محترفان لهما الخبرة والموارد والتقنيات نفسها تقريباً، والاختلاف الحقيقي الوحيد هو كيفيةّ تنفيذهم لإستراتيجياتهم..

(٣) صف طبيعة الحرب جوهرها الذي لا يتغير: أي تلك الأشياء التي تميز الحرب (كنوع من الظّواهر) عن الأشياء الأخرى. طبيعة الحرب عنيفة وتفاعليّة وسياسيّة في الأساس.

وممارسة الإستراتيجيّة أمراً مهمّاً في مثل هذه السّياقات، وحتّى خلال النّصف الأوّل من القرن العشرين، كان هناك تحوّل في المستوى مارست فيه قيادة الأسلحة المشتركة بدءاً من الفيلق نزولاً إلى الفرقة، وهذا يكون في كثيرٍ من الأحيان انعكاساً للنّوايا الدّفاعيّة وحتّى الثّابتة بدلاً من الهجوم والحرب المتحرّكة؛ ومنذ عام ١٩٩٠، تقدّم هذا التّحوّل إلى مستوى أكثر انخفاضاً إلى اللّواء على الرّغم، ومن المفارقة، أنّ تبريره لم يكن دفاعاً تكتيكيّاً بل المرونة والانتشار السّريع؛ وفي أقصى درجات العبثيّة، أدّى انتشار العمليّات منخفضة الكثّافة[١] إلى ظهور حشو «العريف الإستراتيجيّ»[٢]. فالجنود برتبة العريف لا يشكّلون الإستراتيجيّة قصداً، على الرّغم من أنّهم يستطيعون ذلك عن طريق الإهمال وسوء المعاملة، كما أظهرت قضيتا أبو غريب[٣] ومعسكر بريدباسكيت[٤] في حالتي الجيشين الأمريكيّ والبريطانيّ على التّوالي. والصّحيح، وهذا ما كان

---

(١) الصراع منخفض الحدة (LIC) هو نزاع عسكري عادة ما يكون محليّاً، بين مجموعتين أو أكثر من الجماعات الحكومية أو غير الحكومية وهو أقل من حدة الحرب التّقليديّة.

(٢) يشير إلى القادة العسكريين ذوي الرتّب المنخفضة الذين يتعين عليهم اتخاذ إجراءات تكتيكية انتقاديّة. القرارات في المواقف المعقّدة الّتي يمكن أن تؤثّر على العمليّات والإستراتيجيّة.

(٣) في أوائل ٢٠٠٤ تفجّرت فضيحة انتهاكات جسديّة ونفسيّة وإساءة جنسيّة تضمّنت تعذيباً، اغتصاباً وقتلاً بحق سجناء كانوا في سجن أبو غريب في العراق، لتخرج إلى العلن ولتعرف باسم فضيحة التّعذيب في سجن أبو غريب. تلك الأفعال قام بها أشخاص من الشّرطة العسكريّة الأمريكيّة التّابعة لجيش الولايات المتّحدة إضافة إلى وكالات سرّيّة أخرى. تعرض السّجناء العراقيون إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، إساءة معاملة واعتداءات نفسيّة، وجسديّة، وجنسيّة شملت التّعذيب، تقارير عن حالات اغتصاب، ولواط، والقتل ارتكبها الأمريكيّون في سجن أبو غريب **(يعرف الآن باسم سجن بغداد المركزيّ)**.

(٤) وأوضح العراقيون الخمسة أنّهم احتجزهم بشكلٍ غير قانونيّ جنود بريطانيون في المعسكر، وتعرّضوا للاعتداء والضّرب باستخدام هوائيّات السّيّارات والعصي الخشبيّة لساعات، وأمروا بحمل حمولات ثقيلة مثل الكتل الأسمنتيّة والقفص الحديديّ مع عراقيين آخرين فيه، وأجبروا على الرّكض حول المجمع.

يتفاعل معه تومي فرانكس، هو أنّ السّياسيين يرغبون في وضع ضوابط مباشرة على المستويات الأدنى من القيادة، وتحسين الاتّصالات المباشرة[1] يمكّنهما من القيام بذلك؛ ونتيجة لذلك، فإنّ نموذج هنتنغتون للعلاقات المدنيّة العسكريّة يثبتُ باطّرادٍ أنّه يتعارضُ بشدّة مع ممارسة الحرب في القرن الحادي والعشرين، إذ إنّه يخلقُ تناقضاً بين النّظرية وما يحدث في الممارسة الفعليّة.

تقولُ النّظريّة إنّ الجيش يخضعُ للسّيطرة السّياسية، والتّبرير التّقليديّ للجنديّ المحترف لتركه ليدير الحرب دون قيودٍ من قبل السّياسيين لا ينفي فكرة أنّ الحرب أداة سياسيّة، إذ إنّها تقول فقط أنّه من المُمكن ترك السّياسة جانباً حتّى يتحقّق النّصر، وعندما يقول الجندي ذلك، فهو لا يعني أنّ السّياسيّ يجب أن يظلَّ بعيداً عن عمله وحسب، بل يعني أيضاً أنّ السّياسة ليست جزءاً من عمل الجندي، فلكلّ منها مجال مسؤوليّته الخاصّة، وهذه بالضّبط المواقف الّتي تبنّاها الجنرال ريكاردو سانشيز والسّفير بول بريمر في العراق في ٢٠٠٣-٢٠٠٤؛ إلّا أن الجيش الّذي يشنُّ الحرب في «الدّول المارقة»[2] أو «الدّول الفاشلة»[3]، ومن ثمَّ يبني دولاً جديدة، يقومُ بتشكيل السّياسات بل وصياغتها أثناء الأعمال القتاليّة؛ يُمكن للسّياسة أن تتغلغل في جميع الأعمال العسكريّة، أمّا في نزاعات مثل تلك الّتي دارت في العراق وأفغانستان، تكون الحرب والسّياسات متشابكة مع بعضها البعض بعمق.

وتستمرُّ النّظريّة في افتراض أنّه عندما يخضعُ الجيش للسّيطرة السّياسية، تُمارس السّيطرة نفسها من قبل الدّولة القوميّة؛ ومنذ الحرب العالميّة الثّانية، كان هذا

---

(١) مصطلح لأيّ طريقة اتّصالات مباشرة يُمكن لجميع المستخدمين من خلالها التّفاعل بشكل مباشر مع زمن انتقال ضئيل.

(٢) الدولة المارقة أو الدولة الخارجة عن القانون هو مصطلح يطلقه المنظرون الدوليون على الدّول الّتي يعتبرونها تهديداً للسّلام العالمي.

(٣) دولة فاشلة هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة حتّى أنّها لا تملك إلا القليل من السّيطرة على جزء كبير من أراضيها.

صحيحاً عموماً بالنّسبة للولايات المتّحدة، لكنّه لم يكن كذلك بالنّسبة لحلفائها؛ وبين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠ لم يكن هذا مهمّاً كثيراً لأنّ الائتلافات نفسها كانت تتمتّعُ بسلطةٍ مؤسّسيّة، وهي الّتي منحت الاستمراريّة للعلاقات المدنيّة العسكريّة والشّرعية في استخدام القوّة. وعلى الصّعيد العالمي، كانت الأمم المتّحدة هي التّعبير عن هذا الرّأي؛ فإذا لم يخض الحلفاء الحرب دفاعاً عن النّفس، كانوا يذهبون إلى الحرب بتفويضٍ بقرارٍ صادرٍ عن الأمم المتّحدة؛ أمّا إقليميّاً، فقد التزم حلف النّاتو بعناصر من الوظيفة نفسها على الأقلّ حتّى نهاية الحرب الباردة، إذ واجه الأخير أقسى تجاربه خارج أوروبا في أفغانستان، ومع ذلك، ومنذ عام ١٩٩٠، جعلت الممارسة كلتا المؤسّستين الجماعيتين هامشيّتين باطّرادٍ، فالإجراءات الأمريكيّة أحاديّة الجانب بشكلٍ أساسيٍّ مهما سعت واشنطن لشرعنتها من خلال «تحالفات الرّاغبين»[1]. وعندما استند حلف النّاتو، في أعقاب هجمات ١١ أيلول، إلى المادة الخامسة من ميثاقه داعياً بالتّالي إلى ممارسة مبدأ الدّفاع الجماعيّ عن النّفس، لم تستجب الولايات المتّحدة؛ وليس مدهشاً أنّه عندما توجّهت الولايات المتّحدة بدورها إلى حلف الناتو لتأييد إستراتيجيّة «الحرب الطّويلة» في عام ٢٠٠٦، لم تجد صدى يُذكر في البداية. لقد لعبت أفعالها دورها في سرقة قوّة التّحالفات، وأدّى هذا إلى جعل المنظّمات القديمة لاستخدام وإدارة القوّة العسكريّة تبدو أقلّ ملاءمة للظّروف السّياسية الجديدة، وعندما تولّى حلف النّاتو مسؤوليّة المهمّة في أفغانستان، توقّع الكثيرون أنّ الفشل هناك سيعني انهيار التّحالف؛ كان من أبرز التّطوّرات الّتي حدثت بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ أنّ حلف النّاتو بدا أكثر قوّة وليس العكس؛ ففي أفغانستان كان مدعوماً من قبل تشكيلة من القوى المرتبطة وتغلّبت على التّقسيم الأولي للبلاد إلى مجموعة من الإقطاعيّات الإقليميّة الّتي تعمل بموجب قواعد اشتباك مختلفة؛ وفي

---

(١) يشير مصطلح تحالف الرّاغبين إلى تحالف دولي يركز على تحقيق هدف معين، عادةً ما يكون ذا طبيعة عسكريّة أو سياسيّة.

ليبيا في عام ٢٠١١، وفّرت المقرّ الرّئيس لتوجيه الحملة حتّى مع بقاء الولايات المتّحدة في خلفيّة الأحداث. ومن المؤكد أن بريطانيا «شغلت» عدداً كبيراً جدّاً من وظائف موظّفي النّاتو، ولم تستجب جميع القوى لا سيّما ألمانيا لمطلب التّدخّل على الرّغم من موافقة قرار مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، ومع ذلك، فإن تأثير مواجهة هذه النّواقص كان مفيداً، ويبدو أنّه مفيد لصحّة الحلف على المدى الطّويل وتطوّره.

إنّ هيمنة حرب التّحالف لا تغيّر في حدّ ذاتها قاعدة التّبعيّة العسكريّة للسّيطرة السّياسيّة؛ وفي الواقع يجب أن يعزّزها لأنّ قائد قوّة التّحالف أقلّ حرّيّة في الدّفاع عن استقلاليّته للسّيطرة الوطنيّة على أساس أنّه يدينُ بقدر أكبر من الولاء للتّحالف، وهي حجّة استخدمها في حالة بريطانيا الجنرال السّير جون هاكيت بصفته رئيس أركان الجيش البريطانيّ في منطقة نهر الرّاين ومجموعة الجيش الشّمالي التّابعة لحلف شمال الأطلسي في عام ١٩٦٧، ومن قبل الفريق السّير مايكل روز كقائد لقوة الأمم المتّحدة للحماية في البوسنة[1] في ١٩٩٤-١٩٩٥، كما كان الجنرال الأمريكيّ ويسلي كلارك قادراً على استغلال ازدواجيّةٍ مماثلةٍ في الولاء عندما كان القائد الأعلى لقوّات الحلفاء في أوروبا عام ١٩٩٩، إلّا أنّ الجنرالات يجدون أنفسهم بين خيارين سيّئين، فقد فقدت فكرة الاستخدام الوطنيّ للقوّة خارج سياق الدّفاع عن النّفس شرعيّتها لا سيما في أوروبا. قد ترى الولايات المتّحدة ردّ الفعل هذا على أنّه فشل في الاعتراف بحقائق هوبز، ويرى الأوروبيون أنّه ردّ فعل على الدّمار الّذي خلّفته حربان عالميتان؛ وهكذا لا يبدو أنّ «الحرب الاستكشافيّة» الّتي تُشنُّ عن بعد لأسباب تمسّ المصلحة الوطنيّة بشكلٍ مباشرٍ، تهدّدُ المكانة السّياسيّة الدّاخليّة للقوّات الّتي تنفّذ تلك السّياسة أو على الأقلّ هذه هي مخاوف القوّات، وهذا هو المكان الّذي يتعارضُ فيه معيار هنتنغتون للسّيطرة السّياسيّة «الموضوعيّة» مع

---

(١) قوة الأمم المتحدة للحماية (UNPROFOR): كانت أول قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في كرواتيا والبوسنة والهرسك خلال الحروب اليوغوسلافيّة.

نموذجه البديل للسّيطرة «الذّاتيّة»، أي فكرة أنّ القوّات المُسلحة تكتسبُ الشّرعيّة السّياسيّة من ارتباطها وتكاملها مع المجتمع ككل. وفي كتاب «الجندي والدّولة»، الجنديّ المحترف منفصل عن المجتمع، وهو المُجنّد الأكثر تسييساً، الّذي يعكسُ المجتمع الّذي انحدر منه والّذي يظلُّ بالتّالي مخلصاً له، ولا شكَّ أنّ الجنود المحترفين اليوم في أمريكا وبريطانيا يحتفظون بالعديد من الخصائص الّتي تنسبها إليهم فكرة هنتنغتون عن السّيطرة الموضوعيّة، إذ إنّهم يفخرون بأداء عملهم بشكلٍ جيّدٍ، ومن المُمكن أن يُوضعوا في أماكن خطيرة من قبل حكوماتهم مع إفلات أكبر من العقاب للمجنّدين، ومع ذلك، ليسوا بمنأى عن الرّوابط مع المجتمع الأوسع كما يوحي معيار هنتنغتون، ففي نهاية المطاف، المجتمعُ هو مصدر المجنّدين، ويؤكّد استحسانه وتأييده لا سيَّما من خلال وسائل الإعلام صحّة ما يفعلونه؛ ففي عام ٢٠١٢، سعت خطّة بريطانيا للإصلاح العسكريّ، جيش ٢٠٢٠، على وجه التّحديد إلى مواءمة الجيش بشكلٍ أوثق مع المجتمع؛ وقبل عقدين من الزّمن، عندما تعرّضت للهجوم بسبب فشلها في دمج النّساء والمثليّين والأقلّيّات العرقيّة من المجنّدين، أكّدت «حقّها في أن تكون مختلفة».

لقد تراجعت الموافقة الشّعبيّة على الحرب لاحتلال العراق غير المؤكّدة في بريطانيا منذ البداية، وتراجعت في الولايات المتّحدة في مراحلها اللّاحقة، فقد طُلب من الجماهير في كلتا الدّولتين تأييد احترافيّة وتفاني قوّاتهما المُسلّحة في الوقت الّذي كانت فيه تلك الجماهير ترفضُ الحروب الّتي طُلب منهم شنّها، وقد فعلوا ذلك إلى حدٍّ كبيرٍ؛ وبكلماتٍ أخرى، إنّ الرأيّ الجماهيريّ متطوّر بما يكفي للتّمييز بين الجندي وصفاته من ناحية، والسّبب الّذي يقاتل وربّما يموتُ من أجله من ناحية أخرى، إلّا أنّ هذا التّوتّر ليس بالضّرورة مستداماً على المدى الطّويل أكثر ممّا هو مرغوب فيه على المدى القصير؛ وفي نهاية المطاف، تسعى العائلات القتلى الثّكلى أو الجرحى في القتال إلى الرّاحة بأنّ السّبب الّذي يعانون من أجله هو سبب خيّر، ولا أحد يعرفُ هذا أفضل من الجيش الأمريكيّ، الّذي

استغرق عقدين من الزّمن وأكثر من ذلك للتخلّص من إرث فيتنام؛ أمّا بالنّسبة لبريطانيا، فقد كانت ظاهرة جديدة.

كيف تتفاعلُ القوات المُسلّحة وهي عالقة في تبادل لإطلاق النّار بين حكوماتهم وشعوبهم، وبين السّيطرة «الموضوعيّة» والسّيطرة «الذّاتيّة»؟! كان ردّهم الفوريّ، الّذي يتوافقُ مع متطلّبات السّيطرة الموضوعيّة، هو مطالبة الجمهور بدعم الحرب، ومن ثمَّ تعليق انتقاد سياسة الحكومة إلى ما بعد انتهاء الحرب؛ كان الرّأي البريطانيّ يميلُ إلى القيام بذلك على أيّ حال. لقد تصاعدت نسبة التّأييد للحرب في العراق عندما شاركت القوّات البريطانيّة للمرّة الأولى، فقد كان من غير الوطنيّ معارضة حرب كان الجنود يعرّضون حياتهم فيها للخطر، لكنّ الكامن هنا كان تهديداً للديمقراطيّة وحرّيّة التّعبير وسياسة المساءلة، إذ لا يُمكن التّعامل مع «حروب الاختيار»[1]، الّتي شنّتها الولايات المتّحدة وبريطانيا منذ عام ١٩٩٠ على أنّها الحروب الوجوديّة للبقاء الوطنيّ بين عامي ١٩١٤ أو ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩٣٩ أو ١٩٤١ و ١٩٤٥. كان أولئك الّذين عارضوا إدارتي جورج بوش أو توني بلير أو بعض سياساتهما على الأقلّ ومن المحتمل أنّ معارضتهم شملت الحرب على العراق؛ وكلّما طال أمد الحرب وصعوبة اتّخاذ القرار، زادت صعوبة النّقاش في فصل قضيّة سبب وضع الأمّة في حالة حربٍ من الطّريقة الّتي خِضَت الحرب بها. وليس من المُمكن تعليق الخلافات حول سلوك الحرب باسم السّياسة الثّنائيّة الحزبيّة إذا كان ذلك على حساب النّقد المشروع وربّما على حساب إستراتيجيّة أكثر فاعليّة، فتلك القوّات المُسلّحة الّتي لا تزالُ موالية لقاعدة «السّيطرة الموضوعيّة» في حربٍ لا تحظى بشعبيّة تعرّض فوائد «السّيطرة الذّاتيّة» للخطر، والرّوابط مهما كانت ضعيفة في بعض الأحيان بالنّسبة للجيوش المحترفة، توحّد القوات من أجل النّاس، وتخشى القوّات من أن يتمّ تلطيخها بفرشاة سياسة حكوميّة فاشلة.

---

(١) تُجرى عادةً لأسباب لا تنطوي على دفاع واضح عن النّفس للولايات المتّحدة أو حليف لها.

ومن ثمَّ، تُصبح فضائح مثل تلك الّتي ارتُكِبَت في أبو غريب ومعسكر بريدباسكيت ذات أهميّة غير متناسبة مع العلاقات المدنيّة العسكريّة، إذ إنّها تتوتّرُ على خيوط التّحكّم الذّاتيّ. كان ردُّ القوّات المُسلّحة في المراحل الأولى من حرب العراق هو طلب استثناءات ومراجعات قوانين النّزاع المُسلّح. وفي بريطانيا عام ٢٠٠٥، أعرب الضّبّاط المتقاعدون وشمل ذلك اثنين من رؤساء أركان الدّفاع السّابقين الّذين خدموا في ظلّ حكومة حزب العمّال، اللّورد جوثري واللّورد بويس علانيّة عن شعورهما بالقلق حيال قوانين الحرب وتطبيقها؛ وذكّروا الصّحف بأنّ الحرب منطقيّاً هي مسألة حياة أو موت، إذ يجب اتّخاذ قرارات سريعة جدّاً، ويُمكن لضغوطها أن تعزّز سلوكاً لا تتغاضى عنه توقّعات وقت السّلم. لقد أظهرت الحاجة إلى التّعبير عن مثل هذه الآراء بالضّبط طبيعة المشكلة، فأولئك الّذين يستوعبونها على موائد إفطارهم لم يشعروا أنّهم أو دولهم في حالة حرب، بينما كانت القوّات المسلّحة بحاجة إلى أن يكونوا على دراية بأنّهم في خالة حرب. كما أصبحت ضرورة إعادة تحسين صورة القوّات المسلّحة في نظر الجمهور البريطانيّ قويّة للغاية لدرجة أنّ وزير الدّولة لشؤون الدّفاع الدكتور جون ريد دعا في نيسان عام ٢٠٠٦ إلى مراجعة اتفاقيّة جنيف. لقد تطلّبت مطالب العلاقات المدنيّة العسكريّة «الذّاتيّة» لإحياء آلية السّيطرة «الموضوعيّة»[1].

وهذه علاجات مؤقّته وليست حلولاً جيّدة جدّاً. إنّ اتفاقيّة جنيف وبروتوكولاتها اللّاحقة ملائمة تماماً للأغراض الّتي يرغبُ الدكتور ريد في معالجتها، ولا يسع المرء إلّا أن يشعر أنّ هذا كان تصرّفاً من جانب حكومة مهتمّة بدرجة أقلّ بتهدئة الاستياء العامّ من سلوك القوّات المُسلّحة أكثر من اهتمامها بتهدئة مخاوف الرّتب العليا في القوّات المُسلّحة؛ وعلاوة على ذلك، فإنّ المحاكمة العسكريّة المتزامنة لضابط طبيبٍ في سلاح الجو الملكيّ البريطانيّ الّذي رفض

(١) في الكتاب، يقدم هنتنغتون نظريّة السّيطرة المدنيّة الموضوعية، والّتي بموجبها فإنّ الوسيلة المثلى لتأكيد السّيطرة على القوّات المسلّحة هي إضفاء الطّابع المهني عليها.

الخدمة في العراق على أساس أنّ الحرب كانت غير قانونيّة، أثارت تمييزاً في القانون وجد الجمهور صعوبة في الحفاظ عليه من النّاحية الأخلاقيّة، فقد أُدين الضّابط بمخالفة أمر قانونيّ، وقد استشهد دفاعه بالمبدأ الّذي وُضع في نورمبرج في محاكمات مجرمي الحرب الألمان، وهو أنّ أوامر الرّؤساء ليست في حدِّ ذاتها دفاعاً للتّخفيف من جريمة الحرب، إذ استندت الحجّة القانونيّة إلى حسن النّظام الجيّد والانضباط، كما أثار الجدلُ الأخلاقيّ قضيّة شرعيّة الحرب في نظر الجمهور، والأوّل تعرض للتّشكيك، وربّما قُوِّض من قبل الأخير.

كان التّأثير الأكبر هو تأثير المقابلة الّتي أجراها الجنرال السّير ريتشارد دانات مع سارة ساندز من صحيفة الدّيلي ميل في العاشر من تشرين الأول عام ٢٠٠٦، إذ إنّ دانات، الّذي كان يتولّى منصب رئيس هيئة الأركان العامّة لأقلّ من ثلاثة أشهر، شعر بالقلق من أنّ الجيش كان «ساخناً»، وأنّ المنظّمة الّتي كان مسؤولاً عن سلامتها وقدراتها المستقبليّة معرّضة لخطر الانهيار في حرب كان يعتقدُ أنّ الوجود البريطانيّ فيها قد أصبح جزءاً من المشكلة؛ وكان دانات مدركاً تماماً لحاجته إلى إشراك وسائل الإعلام من ناحية لأنّه كان يخشى أن تؤثّر عدم شعبيّة الحرب في العراق سلباً على سمعة الجيش، ومن ناحية أخرى، لأنّه كان يدرك الحاجة إلى قيام الصّحافة بنشر تعليقات أكثر استنارة؛ لقد انعكست حلقة صحيفة الديلي ميل بشكلٍ سيِّء على الأفراد المعنيّين والإطار المؤسّساتيّ الّذي كانوا يعملون فيه، ونشأت مخاوف دانات بشأن الجيش مباشرة من منصبه المهنيّ، لكنّها دفعته إلى الظّهور وكأنّه يتفوّق على مسؤوليّة الحكومة عن أبعاد سياسة الإستراتيجيّة، وأشار في المقابلة إلى خروج الجيش البريطانيّ من العراق بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، وهو قرار لم تتخذه الحكومة وجدول زمنيّ لا يتوافق مع الخطّط الأمريكيّة ونوايا القوّات البريطانيّة على الأرض. وفي واشنطن، كان الحليف الرّئيس لبريطانيا على وشك زيادة، وليس تقليل وجوده العسكريّ في العراق؛ وفي البصرة كان القادة البريطانيّون في مسرح العمليّات يحاولون كسب الحرب الّتي انخرطوا فيها وإن كان ذلك بموارد غير كافية؛ إنّ ما لم

يكن واضحاً في ذلك الوقت ولكنّه كان ملاماً أكثر من موقف دانات هو موقف الحكومة البريطانيّة. كانت بريطانيا تخوضُ حملة شاقّة كانت في ذروة الاهتمام الوطنيّ، لكنّ رئيس الوزراء توني بلير لم يشارك شخصيّاً في تعيين دانات كرئيس لهيئة الأركان العامّة، وحتّى بعد نشر قصّة صحيفة الدّيلي ميل، لم يلتقِه في ذلك الحين إلّا بعد ستّة أسابيع أخرى؛ كان جوناثان باول هو الرّجل الّذي وافق على تزكية وزارة الدّفاع بتعيين دانات رئيساً لهيئة الأركان العامّة، رئيس أركان بلير حتّى لو لم يتذكّر في البداية أنّه فعل ذلك.

ومنذ ذلك الحين، جادل جوناثان باول بأنّ الجنرالات يريدون الحروب والسّياسيّون لا يريدونها، وفي واقع الأمر، كان موقف دانات أقرب بكثيرٍ إلى موقف كولن باول عندما أثبت في عام ١٩٩٢ أنّه متردّد في إقحام جيش الولايات المتّحدة في البوسنة؛ لقد كان باول ساذجاً أيضاً في تأكيده أنّ ما قاله دانات هو في الواقع أخبار للحكومة؛ لم يكن ذلك خبراً لأيّ شخص يهتمُّ بمتابعة الأخبار، وإذا لم تصل هذه الأنواع من الآراء إلى مكتب رئيس الوزراء، فمن الواضح أنّه كان يفتقر إلى آليّة فعّالة لتوجيه الإستراتيجيّة، وما يهمُّ هو أنّ رئيس هيئة الأركان العامّة في الجيش البريطانيّ هو الّذي عبّر عنها في صحيفةٍ شعبيّةٍ، لكنّ باول كان مُحقّاً بالتّأكيد في قوله إنّ «نوع الهجوم المفاجئ الّذي شنّه دانات سيجعلُ القادة السّياسيّين يفكّرون جيّداً إذا اقتُرِح القيام بعملٍ عسكريٍّ في المستقبل، وبالتّأكيد إذا كان من المرجّح أن يستمرَّ الاشتباك العسكريّ لأكثر من عامٍ أو أكثر، ولن تُنشَر قوّاتنا المُسلّحة بعد الآن بشكلٍ منتظمٍ وستفقد أحدث ما لديها».

هذا هو الحبل المشدود الّذي يجب على رؤساء الأركان السّير عليه، فقوّاتهم مدرّبة على الحرب، وتستجيبُ بشكلٍ إيجابيٍّ لتحدّياتها؛ ولا يريدون أن يُلحقوا بمهنة محدّدة بالكامل من خلال دورة تدريبيّة؛ وفي الواقع، يحتاجون إلى خبرة تشغيليّة لجعلهم فعّالين تماماً مثلما تستنفدُ التّجربة نفسها الأفراد والمعدّات، وتضغطُ على عائلات المقاتلين، وتؤدّي إلى وفاة وعجز بعض العناصر. إنّ الجيشُ

الّذي يفتقرُ إلى عقليّة «يُمكنني أن أفعل» ويشعرُ أنّه لا يستطيعُ استخدام قدراته لتحقيق تأثير جيّدٍ ليس له أيّة قيمة للدّولة الّتي تموّله. ولم يكن ريتشارد دانات معارضاً لإرسال الجيش إلى الحرب، إلّا أنّه كان يريد استخدامه في أفغانستان وليس العراق، وكان الجيشُ يفتقر إلى الوسائل للقيام بالأمرين معاً، وكانت الأولى (أفغانستان)، وليس الثّانية (العراق)، هي الحرب «الجيّدة».

ومنذ عام ٢٠٠٦ تطوّرت قصّة العلاقات المدنيّة العسكريّة البريطانيّة إلى اتّجاهٍ آخر، فالجيش الّذي ذهب إلى هلمند في ذلك العام لم يكن مستعدّاً لما أصابه؛ ربّما عالج السّياسيّون الآثار المحتملة بما يبدو عدم المبالاة، لكنّ الجيش نفسه بدا حريصاً جدّاً على إعطاء نفسه مهمّة جديدة، فقد ذهبت إلى أفغانستان ولم يكن مستعداً بشكل جيّدٍ ليس من حيث القوّة ومستويات المعدات وحسب، بل أيضاً على المستوى الفكريّ والثّقافيّ؛ وعندما وجد الجنود البريطانيّون أنفسهم في تبادلٍ مكثّفٍ وجيز ويائسٍ لإطلاق النّار حول «منازل آمنة»[1]، وهم مسلوبون من القدرة على المناورة وإثارة معارضة، إن وجدت، كانت كامنة في السّابق، ألقوا باللّوم على السّياسيّين في معاناتهم؛ ومع ذلك، بحلول عام ٢٠١٠ بدأ البعض في التّشكيك في هذه الرّواية مشيرين إلى تفاؤل الجيش نفسه وتصميمه على إيجاد حربٍ لتبرير وجوده لا سيّما من حيث الأسبقيّة فيما يتعلّق بالقوّات المسلحة الأخرى. وبعد استمراره في سلسلة من المقالات بقلم ديبورا هاينز وتوم كوجلان في صحيفة التّايمز، أصبح موضوعاً طُوّر في عام ٢٠١١ من قبل فرانك ليدويدج، وهو جنديّ احتياطيّ بحريّ نُشرَ كمحامٍ، والسّير شيرارد كوبر كولز، الّذي خدم كسفيرٍ لبريطانيا في كابول بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، كما خدم بصفته المُمثّل الخاصّ لوزير الخارجيّة في أفغانستان وباكستان بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. لقد اتّهم ليدويدج كبار الضّبّاط بالتّظاهر بفعل الكثير في حين أنّ مستوى أدائهم أقلّ من مرضٍ، والتّفاخر «بأداء أو تحقيق نتائج أفضل ممّا هو متوقّع وتتجاوز

---

(١) **المسكن أو المبنى** الذي يجعله مظهره التّقليدي مكاناً آمناً أو غير ظاهر للاختباء أو اللّجوء أو القيام بأنشطةٍ سرّيّة.

قدرتهم ومهارتهم وخبرتهم»، وباستخدام الشّجاعة والارتجال للتّعويض عن سوء التّخطيط. أمّا بالنّسبة إلى كوبر كولز، فقد علم أنّ الجيش البريطانيّ كان حريصاً على زيادة عدد قواته في أفغانستان عام ٢٠٠٨ كيلا يخسرها في مراجعة الدّفاع[١] القادمة، الّتي كانت القوّات المسلّحة تعلم أنّها ستتمُّ بعد انتخابات عام ٢٠١٠ إن لم يكن قبل ذلك؛ وفي رأيه، كان الجيش مسؤولاً عن توسيع الحملة، ومن ثمّ اشتكى من عدم وصول العناصر والمعدّات اللّازمة للقتال؛ ومنذ نشر كتابه، أصبحت اتّهاماته أكثر وحشيّة وتفتقرُ إلى الحكمة، واتّهم الجيش بنشر حجج «زائفة» وتقديم أوراق إلى الوزراء كانت متفائلة بشكلٍ غير قابلٍ للإصلاح». ولم يكن كبار الضّبّاط صريحين أو غير متحفّظين في ردود أفعالهم على الرّغم من أنّ الثّلاثة الأقدم: رئيس أركان الدّفاع، الجنرال السّير ديفيد ريتشاردز؛ ونائب الرّئيس، الجنرال السّير نيك هوتون؛ ورئيس هيئة الأركان العامّة الجنرال السّير بيتر وول، استغلّوا الفرصة الّتي أتاحها شرط الإدلاء بشهادة أمام لجنة الدّفاع بمجلس العموم لإلقاء اللّوم على الآخرين، أي وزارة الخارجيّة وشؤون الكومنولث داخل المملكة المتّحدة وجيش الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

وهناك نقاط حقيقيّة وعادلة عند طرفي الخلاف، فقد كان كوبر كولز محقّاً عندما وصف الجيل الحاليّ من الجنود بأنّهم فاعلون سياسيّون بارعون وقادرون على التّلاعب بالسّياسيين المستعبدين من قبل خبراتهم المهنيّة والسّاذجين بشأن الحرب. لقد كان له مبرّراته في انتقاده لما أسماه «إستراتيجيّة العرض»، بمعنى آخر أنّ الإستراتيجيّة تصبحُ معرّفة من حيث وسائلها وليس غاياتها، وكان محقّاً أيضاً في القول إنّ الجيش كان يبحثُ عن نجاح في حرب «جيّدة» للتّعويض عن العيوب فيما اعتبره الجمهور حرباً سيّئة، إلّا أنّ حلّه ليس صحيحاً، فهو يقتبسُ من إليوت كوهين عن حقّ السّياسيّ في أن يكون مخطئاً، وفشل في ملاحظة أن هذا النّهج، كما ذكر

---

(١) **مراجعة الدفاع** هي العمليّة الّتي تقرر حكومة المملكة المتّحدة من خلالها سياستها الدّفاعيّة الشّاملة والوسائل والموارد المخصّصة لتحقيق أهدافها الدفاعية.

هنتنغتون، كان هو المبدأ المُطبّق على غزو العراق وأنتج أيضاً إستراتيجيّة سيّئة. إنّ النّموذج التّبسيطيّ للخضوع العسكريّ للسّيطرة المدنيّة هو أحد المصادر الرّئيسة لمشاكلنا؛ وكما يشير ليدويدج وهو محقّ فيما قال، فإنّ النّظريّة «العاديّة» للعلاقات المدنيّة العسكريّة تسمحُ للجنرالات بالمضي قُدُماً في ما يجيدونه، إذ إنّها تعفيهم من المسؤوليّة عن الفشل في كثيرٍ من الأحيان حتّى على المستوى التّشغيليّ والتّكتيكيّ، لأنّهم قادرون على رفض تحمّل المسؤوليّة وتحميلها إلى الاتّجاه الإستراتيجيّ الّذي تلقّوه أو عدم تلقّيه، ونحن نواجه خطر بناء قطبيّة زائفة: بالقول إنّ مشاكل أفغانستان كانت نتاج «استعجال» الجنرالات المتحمّسين، فإنّنا نشوّه السّمعة الاحترافيّة الّتي نحتاج إلى أن تمتلكها قوّاتنا المُسّلحة، إذ إنّ للصّفات المهنيّة آثاراً سياسيّةً بحكم تعريفها، وليس فقط في الحرب أو في القوّات المُسلّحة: وتنطبق النّقاط نفسها على المعلّمين أو الأطباء أو ضبّاط الشّرطة؛ ففي حال كان التّأثير السّياسيّ للجودة المهنيّة غير متناسب، فذلك لأنّ لدينا سياسيين يفشلون في فهم كيفيّة توفير سياق السّياسة، ولأنّنا لا نمتلكُ المؤسّسات الّتي يُمكن من خلالها دمج المنظورين، العسكريّ والسّياسي، لإنتاج إستراتيجيّة.

نحن بحاجة إلى نموذجٍ جديدٍ للعلاقات المدنيّة العسكريّة، ويجب أن يعكس الطّابع المتغيّر للحرب[1]، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار أربعة عوامل: أولًا، حروب اليوم هي حروب الأمر الواقع، وليست حروباً بالمعنى القانونيّ البحت، وهي تشمل «عمليّات غير الحرب»، ليست بالضّرورة، أو حتّى عادةً، مسبوقة بإعلان الحرب؛ وهي نزاعات لا تكون الأطراف فيها في كثير من الأحيان جهات فاعلة تابعة للدّولة؛ ثانياً، قد تكون النّزاعات منخفضة الشّدة (الكثّافة) وهذه تسمية غير مُرْضية، إن لم تكن غير متكافئة، ولكنّها غالباً ما تكون مستمرّة ومتواصلة ومتزامنة: ويُمكن أن تنطوي على التزامات عسكريّة وطنيّة ضدّ أعداء مختلفين في مسارح

(١) "تتطور شخصية الحرب وسلوكها باستمرار تحت تأثير التّكنولوجيا والقوى الأخلاقيّة (القانون أو الأخلاق) والثّقافة، والثّقافة العسكريّة، والّتي تتغير أيضاً عبر الزمان والمكان".

مختلفة في الوقت نفسه؛ ثالثاً، أولئك الّذين يقاتلون معزولين عن المجتمع بشكلٍ عامٍّ، فقد جُنّدوا طواعية، ويمثّلون مجتمعاً يفتقرُ إلى حدٍّ كبيرٍ جدّاً إلى الخبرة العسكريّة المباشرة الخاصّة به؛ رابعاً، إنّ صورة ذلك المجتمع عن الحرب توصلها الصّحافة، وليس فقط، أو حتّى، الكلمة المطبوعة، ولكن عن طريق التّلفاز والإنترنت والهواتف المحمولة.

ومن المفارقات أنّنا لا نخلو تماماً من العلامات هنا حتّى لو كُنّا نميلُ إلى تجاهلها على الأقلّ في هذا السّياق، ومن المفارقات أيضاً أنّ هذه المعالم هي نفسها ثمار الحرب الباردة وخمسينيّات القرن الماضي كما كانت في كتاب هنتنغتون «الجندي والدّولة».

أصبحت حملة الملايو[1] نموذجاً ناجحاً لمكافحة التمرّد ضدّ قوّات الاحتلال؛ ربّما تحسنت مع السّرد وهي ليست نموذجاً مناسباً للتّطبيق في العراق كما يقترحُ بعض المتحمّسين الأمريكيين الحاليين، فقد كان البريطانيّون هم السّلطة الاستعماريّة وليسوا الغزاة، واعتمدوا على التّقسيم العرقيّ بين الملايو والصّينيين لتطبيق سياسة «فرِّق تسد»؛ وقد استخدموا أساليب مثل إعادة التّوطين القسريّ للسّكّان، الّتي لن تكون مقبولة في يومنا هذا، إلّا أنّ حجر الزّاوية في الهيكل بأكمله كان دمج السّلطات المدنيّة والعسكريّة وليس خضوع الجيش للسّيطرة السّياسيّة؛ لقد عملت الحكومة والجيش والشّرطة معاً على جميع مستويات القيادة، واتّخذت القرارات السّياسيّة من قبل أولئك الّذين هم على دراية بالواقع العسكريّ والعملياتيّ (التّشغيلي)؛ ونُسِّقَت المعلومات الاستخباراتيّة بشكلٍ كاملٍ مع العمليّات والسّياسة؛ وفي ذروتها، قام الجنرال السّير جيرالد تمبلر، حاله حال العديد من الحكّام الاستعماريين في القرن التّاسع عشر قبله، بدمج القوّة المدنيّة والعسكريّة في رجل واحدٍ، وكان ذلك الرّجل جنديّاً وليس مدنيّاً.

---

(١) كانت حملة الملايو حملة عسكرية تحاربت فيها قوّات الحلفاء والمحور في الملايو، من ٨ كانون الأوّل١٩٤١ حتى ٣١ كانون الثّاني عام ١٩٤٢ في الحرب العالميّة الثّانية.

ومن الواضح أنّ نموذج تمبلر لا يُمكن نقله ببساطة ومباشرة إلى حروب اليوم؛ وعلاوة على ذلك، كان تمبلر بالطّبع مسؤولاً في نهاية المطاف أمام حكومة مدنيّة ومنتخبة في لندن، غير أنّ هذا النّموذج يركّز على تنفيذ الإستراتيجيّة، وليس تخطيطها، وعلى مسألة «كيف» بدلاً من «لماذا». كما أنّه يقدم مبدأً يشيرُ إلى أنّنا خُدِعنا بتهديدٍ غير موجودٍ لتأييد نموذج التّبعيّة العسكريّة الّذي أصبح الآن غير مفيدٍ، وحتّى إنّه يأتي بنتائج عكسيّة، فالخوف من قعقعة الدّبابات في وايتهول أو وقوفها في حديقة البيت الأبيض ليس حقيقيّاً؛ ففي بريطانيا كما هو الحال في الولايات المتّحدة، تُعتبر ممارسات الدّيمقراطيّة الجيّدة جزءاً لا يتجزأ من الجيش بحيث لا يُمكنه تقويض الحكومة الدّستوريّة؛ وبالفعل، فإنّ مثل هذه المخاوف الّتي يُعربُ عنها بشأن مستقبل الحكومة الدّستوريّة لا تدور حول «الرّجل على صهوة الجواد» بقدر ما تدور حول الاستيلاء على السّلطة الرّئاسيّة وسلطة رئاسة الوزراء؛ والمبدأ الّذي نحتاجُ إلى تبنّيه هو مبدأ التّكامل العسكريّ المدنيّ القائم على مفهومي المساواة في المشورة ومواءمة الآثار، إذ لا فائدة من محاولة الحكومة تبنّي سياسة من خلال استخدام الحرب في دول مثل العراق أو أفغانستان إذا لم تكن تمتلك القدرة العسكريّة لتطبيقها.

وليس من المُمكن أن يستمرّ تطبيق المبدأ في الممارسة دون حسن النّيّة الشّخصيّة، ومن الواضح أنّ العلاقات الشّخصيّة القويّة بين المدنيّين والجنود كانت مفيدة كما كان الحال بين تاتشر ولوين في حرب فوكلاند، أو بين جورج بوش الأب وكولين باول في حرب الخليج الأولى، لكنّ المفتاح مؤسّسيّ بحيث تكون هناك آليّة افتراضيّة عندما تكون العلاقات الشّخصيّة أقلّ جودة وعندما لا يكون هناك لينكولن أو تشرشل؛ وتتطلّب الصّراعات الحاليّة مجموعة من الخبرات الّتي تمتدُّ عبر العديد من الوزارات وليس فقط تلك المعنيّة بشكلٍ وثيقٍ بالدّفاع، كما يجب دمج السّياسة الخارجيّة وإعادة الإعمار والمساعدات والشّرطة في كلّ من خطّة الحملة وفي تكوين القوى الّتي ستقوم بتنفيذها، وتتوفّر في الولايات المتّحدة مثل هذه الآليّة في مجلس الأمن القوميّ، إلّا أنّ قادتها السّياسيّين وقادة مسرحها قرّروا مؤخّراً تجاوزها،

ويُزعم أنّ كولين باول، الّذي كان يشغلُ منصب وزير الخارجيّة آنذاك، أخبر الرّئيس بعد سقوط بغداد في عام ٢٠٠٣ أنّ «عمليّة صنع قرار الأمن القوميّ قد انهارت»، وهُمِّشت كوندوليزا رايس كمستشارة للأمن القوميّ في عمليّة صنع القرار بينما كانت الولايات المتّحدة تعدُّ العدّة لحرب احتلال العراق، فقد كان مكتبها يفتقرُ إلى الخبرة الدّاخليّة في شؤون العراق، وقد تضاءلت قدرته على التّدخّل بسبب سلسلة من الاستقالات وإعادة التّعيين قيل إنّ بعضها كان نتيجة مشاحنات داخليّة؛ لقد وصف الجنرال جيمس جونز، عندما عيّنه الرّئيس أوباما مستشاراً للأمن القوميّ، وهو المنصب الّذي ورثه، بأنّه «يعاني من نقص الموظّفين ونقص الموارد والاختلال الوظيفيّ الشّديد»، ولم يتحسّن الأمر في ساعته، فنائبه، توم دونيلون، الّذي يفتقرُ للخبرة الخارجيّة والعسكريّة، كان على اتّصالٍ مباشرٍ مع الرّئيس واستخدم ذلك للتّنفيس عن إحباطه من جونز، وحلّ محلّه في نهاية المطاف في ٢ تشرين الأوّل. وفي آذارعام ٢٠٠٤، سلَّط تقرير مركز الدّراسات الإستراتيجيّة والدّوليّة حول إصلاح الدّفاع «ما بعد غولد ووتر نيكول الضّوء على مسألة التّعاون بين الوكالات ودعا إلى مكتب جديدٍ في مجلس الأمن القوميّ»[١].

وكان لبريطانيا سابقة تاريخيّة لمجلس وزراء الحرب، إلّا أنّ تلك الهيئة لم تترك أيّ إرث مؤسّسيّ في الحكومة. ففي واشنطن، من المُمكن أن تصبح حروب النّفوذ بين الإدارات أكثر تأثيراً من الحرب الحقيقيّة؛ أمّا في لندن، فقد كافحت الحكومة البريطانيّة لدمج وزارة الخارجيّة ووزارة الدّفاع والقسم الخارجيّ للتّنمية الدّوليّة. ومع نشر أوّل إستراتيجيّة للأمن القومي في عام ٢٠٠٨ فقط، بذلت بريطانيا جهداً متماسكاً لتنسيق التّخطيط الإستراتيجيّ، وكانت تلك المحاولة الأولى طويلة بشأن التّهديدات العالميّة إلّا أنّها كانت قصيرة في الدّفاع

---

(١) مجلس الأمن القومي الأمريكيّ: هو مجلس تابع للرئاسة الأمريكيّة يختص بقضايا الأمن القومي والأمور المُتعلقة بالسّياسة الخارجيّة مع مستشار الأمن القوميّ ومجلس وزراء الولايات المتّحدة، وهو جزء من المكتب التّنفيذي للولايات المتّحدة.

عن المصالح الوطنيّة؛ واستناداً إلى حركة الدّبلوماسيّة الأمريكيّة الّتي كشف عنها موقع ويكيليكس: «استُقبِل بتثاؤبٍ جماعيٍّ». لقد عكس «نهج براون تجاه الحكومة الكثير من التّفاصيل، وهذا ما يضمن تحديد جميع عناصر السّياسة المُمكنة قبل التّوصّل إلى القرارات، وركّز على تحسين العمليّة الحكوميّة على صياغة إستراتيجيّات جديدة واسعة النّطاق». لقد كانت تلك الّتي تلتها في عام ٢٠١٠ أفضل منها بكثير لأنّ تركيزها كان على الأمن القوميّ، لكنّها لا تزال تتحدّثُ عن العمليّة أكثر من الإستراتيجيّة، ومع ذلك، فقد مُنحت من خلال إنشاء مجلس الأمن القوميّ، وهو هيئة مكلّفة بتنفيذها.

تعتمدُ الإستراتيجيّة على أكثر من التّخطيط المشترك بين الإدارات؛ كما أنهّا كما أوضحت مالايا، يتطلّب التّنفيذ تعاوناً بين الإدارات على الأرض، وكان إنشاء فرق إعادة الإعمار الإقليميّة في أفغانستان في عام ٢٠٠٣ خطوة أولى في هذا الاتّجاه. وفي أواخر عام ٢٠٠٤، أنشأت المملكة المتّحدة وحدة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصّراع، وهي وكالة مشتركة بين الوزارات تتقاسمها وزارة الخارجيّة وشؤون الكومنولث ووزارة الدّفاع ووزارة التّنميّة الدّوليّة، غير أنّها في الواقع لا تحظى بدعمٍ كافٍ من كلٍّ منها. وبحلول عام ٢٠٠٧، كان عدد موظّفيها ٣٤ فقط وميزانيّة تبلغ ٦ ملايين جنيه إسترلينيّ، كما عُزِّزت وأُعيد تشكيلها في ذلك العام كوحدة لتحقيق الاستقرار. لقد أدّت المعارك البيروقراطيّة في وايتهول، وعدم الفهم المُتبادل النّاتج عن الأساليب والفلسفات المختلفة إلى إفساح المجال لتعاونٍ فعّالٍ باطّرادٍ على الأرض؛ قد تكون التّسوية بين الإدارات نقطة قوّة وليست نقطة ضعف، ومن المُمكن أن تفضي اللّجان إلى الصّدامات والاختلافات المؤسّسية إلى منتدى مفتوح، إلّا أنّها تمكّنُ أيضاً بيروقراطيّة ذكيّة من اكتساب الحكمة الجماعيّة، ومواءمة القدرات المختلفة، والتّعامل مع الحقائق الجماعيّة بدلاً من التّصوّرات الفرديّة، كما أنّها أكثر انسجاماً مع المفاهيم الدّيمقراطيّة للمساءلة الجماعيّة.

كما تؤثّر قضية المساءلة أيضاً على القوّات المُسلّحة نفسها؛ ففي الولايات المتّحدة في أوائل التّسعينيّات من القرن المنصرم، خلقت سلطة هيئة الأركان المشتركة مخاوف بشأن التّوازن في العلاقات المدنيّة العسكريّة؛ وبعد عقد من الزّمن، تمّ تجاوزهم أو إسكاتهم ليس من قبل رامسفيلد وحسب بل من قبل مرؤوسيهم الاسميّين أيضاً، ففي واحدة من أقواله الأقلّ إساءة، كان فرانكس من منطلق حرصه على تلبية متطلّبات التّخطيط لأسياده السّياسيين دون أن يأخذ على عاتقه مخاوف قيادة هيئة الأركان المشتركة بشأن أعداد القوّات والخدمات اللّوجستية، أطلق عليهم اسم «البيروقراطيّين المتطفّلين»؛ وكان أحد الاقتراحات الّتي قُدمت في آذار عام ٢٠٠٤ هو دمج وزارة الدّفاع، عند الاقتضاء، والأركان العسكريّة لهيئة الأركان المُشتركة مع نظرائهم المدنيّين في مكتب وزير الدّفاع. وفي بريطانيا أيضاً، يحتاج رئيس أركان الدّفاع إلى إعادة اكتشاف صوته في صياغة الإستراتيجيّة؛ ربّما لم تعالج إصلاحات ليفين مسألة الإستراتيجيّة مباشرة، إلّا أنّها على الأقلّ أعادت تنشيط لجنة رؤساء الأركان، وإن وُضعت تحت إشراف مجلس الدّفاع واستُبعدت من أيّة علاقة مباشرة مع رئيس الوزراء أو حتّى مع رؤسائهم الوزاريين من النّوع الّذي كانوا يتمتّعون به في الماضي؛ ورئيس أركان الدّفاع نفسه، من خلال الجلوس في مجلس الدّفاع وحضور مجلس الأمن القومي، لديه الفرصة لإبداء رأيه؛ والسّؤال: هو تريد الحكومة الاستماع إليه؟! ففي الفترة الّتي سبقت غزو العراق، كان الوزراء البريطانيّون راضين ببساطة عن اتّباع نهج الولايات المتّحدة مع الأخذ بالقدرة الأمريكيّة على صنع الإستراتيجيّة كأمرٍ مفروغٍ منه، وعدم الالتفات إلى محاذير مستشاريهم العسكريين؛ أمّا بالنّسبة للجمهور، فتمَّ إسكات القيادات، وخَلَقَ الضّغط الّذي مارسه قادة إحدى القوّات قبل عام ١٩٨٢ من القرن المنصرم الفرصة لأسيادهم المدنيين لنشر الفرقة بينهم والتّحكّم بهم، لكنّ ذلك ضمن على الأقلّ أنّ نقاشات الّدفاع تحظى بجلسة استماع أوسع؛ ومنذ ذلك الحين تعرّضوا لخسارة هائلة في المكانة والسّلطة، إذ إنّ الاستراتيجية أصبحت مشتركة الآن، ويتمثّلُ دور قادة إحدى القوّات في توفير القدرات بدلاً من صقل تطبيق تلك القدرات.

والمساءلة هي أيضاً قضيّة مدنيّة، فقد كانت إحدى الطّرق الّتي تمّ الاستماع من خلالها إلى الجيش الأمريكيّ من خلال الكونغرس؛ وتتمتع هيئة الأركان المشتركة بصلاحيّة عرضها على الكونغرس، الّذي يتمثّل واجبه التّاريخيّ في توفير «الدّفاع المشترك»، الّذي يتحكّم في الأموال ويحتفظُ بسلطة إعلان الحرب، لكنّ تقسيم السّلطات بين الرّئيس والكونغرس تآكل بسبب الفشل في إعلان الحرب في حالات كوسوفو وأفغانستان والعراق؛ ونتيجة لذلك هُمِّشَ الكونغرس باطّرادٍ؛ وبكلمات تقرير حديث: «ينخرط الكونغرس في الكثير من الإشراف الخاطئ، إذ إنّ هناك عدداً قليلاً جدّاً من المناقشات الوطنيّة حول القضايا الرّئيسة والكثير من الوقت والجهد يُبذلان على قضايا ثانويّة وضيّقة نسبيّاً». كما وُسِّعَ نطاق موجز لجنة مجلس العموم المختارة للدّفاع كثيراً منذ إنشاء الّلجنة الفرعيّة للدّفاع والشّؤون الخارجيّة التّابعة للجنة النّفقات في عام ١٩٧١، لكنّها لا تزالُ تعملُ في ظلِّ قيودٍ تتحدّى قواعد الحكم الدّيمقراطيّ؛ ففي عام ١٩٧٩، رفض وزير الدّفاع السّماح للموظّفين المدنيّين أو الأفراد العسكريّين العاملين بتقديم أدلّة لّلجنة بشأن استبدال صاروخ بولاريس النّووي، وقد عُوِّض هذا القرار بشكلٍ جزئيٍّ فقط في ١٩٨٠ - ١٩٨١ عندما ظهر موظّفو الخدمة المدنيّة أمام ما أصبح في ذلك الحين لجنة الدّفاع، وقد تميّزت أدلّتهم المشوّشة برفض إعطاء إجاباتٍ مباشرةٍ على الأسئلة المباشرة؛ وفي مواجهة قضيّة استبدال صاروخ ترايدنت في عام ٢٠٠٦ أو مباشرة استبدال الغوّاصات الّتي تحمل صاروخ ترايدنت، وجدت لجنة الدّفاع أنّ القليل قد تغيّر: لقد رفضت وزارة الدّفاع الإدلاء بشهادة، إذ لا تستطيعُ الّلجنة النّظر في الإستراتيجيّة في الجولة عندما تكون صلاحيّاتها في كلّ من الاستفسار وإثارة النّقاش المناسب مقيّدة لأبعد الحدود؛ ولا ينبغي أن يُطلَب من الموظّفين المدنيّين المثول عند الحاجة وحسب بل يجب على القادة العسكريّين المثول أيضاً؛ وفي الواقع، ينبغي أن يُطلب منهم الإدلاء بشهادتهم على أساس سنويّ كأمر روتينيّ.

ستبدأ مثل هذه الخطوات في معالجة التّحدّيات الّتي يواجهها ليس نموذج هنتنغتون للتّحكّم الموضوعيّ وحسب بل أيضاً من خلال نموذج التّحكّم الذّاتيّ؛ وإذا كانت وسائل الإعلام أداة قويّة في النّقاشات حول استخدام القوّة العسكريّة، تحتاجُ القوّات المُسلّحة إلى التّوقّف عن التّصرف مثل الأرانب المنبهرة بالمصابيح الأماميّة لعربة قادمة؛ يجب ألّا يتصرفوا وكأنّهم يعتقدون بصدقٍ أنّ السّلوك غير السّياسيّ هو نتيجة طبيعيّة للاحتراف، إذ تعكسُ مثل هذه الرّدود قوّة قاعدة هنتنغتون وليس قوّة الواقع، فالقوّات المُسلّحة الأمريكيّة تمارسُ الضّغوط في كابيتول هيل بطريقة من شأنها إهانة الأعراف اللّيبراليّة البريطانيّة، والعلاقة بين النّجاح في القيادة العليا والرّئاسة تمرّ من خلال كلّ حرب «وجوديّة» خاضتها الولايات المتّحدة بدءاً من جورج واشنطن وحرب الاستقلال الأمريكيّة، واحتضان يوليسيس إس غرانت والحرب الأهليّة، ودوايت دي أيزنهاور والحرب العالميّة الثّانية. إنّ السّلوك الأخير لكولين باول وويسلي كلارك يكذّب الفكرة السّائدة في الولايات المتّحدة ومفادها أنّ الجنرالات الأمريكيين يفتقرون إلى الطّموح السّياسيّ، حيث تولّى أحدهم منصبه في إدارة الحزب الجمهوريّ والآخر سعى لترشيحه من قبل الحزب الدّيمقراطيّ للرّئاسة. أمّا في بريطانيا، لم يُربط الضّبّاط بالسّياسة الحزبيّة، لكنّ التّقليد القائل بأنّهم ومن ثمَّ غير سياسيّين بالمعنى الأكثر عموميّة هو تقليد مخترع بعيداً عن الواقع التّاريخيّ.

ومع ذلك، كان للقاعدة عواقبها الخاصّة على السّلوك؛ منها أنّه لا ينبغي للقوّات المُسلّحة المحترفة التّحدّث إلى الصّحافة، ونتائجها في الممارسة غير مفيدة أو حتّى مزعزعة للاستقرار، فآراء كبار الضّبّاط المتقاعدين غير مفيدة، إذ إنّها بعيدة عن الأحداث الجارية، وغالباً ما تعكسُ ليس قيم الجيل السّابق بدلاً من أولئك الّذين يرتدون الزّيّ العسكريّ حاليّاً وحسب بل تعكسُ أيضاً الحروب الّتي خاضوها بدلاً من الصّراع الحاليّ؛ إنّ أولئك الّذين يرتدون الزّي العسكري ويعبّرون عن آرائهم للصّحافة على الرّغم من اللّوائح الّتي تنصّ خلافاً لذلك أمر مزعزع للاستقرار،

فتعليق صحفيّ كهذا لا يفيد القيادات كما لا يفيد الجمهور، وهناك اعتقاد مفاده أنّ كبار الضّبّاط الّذين يتحدّثون عن مسألة تتعلّق بالسّياسة وهم يرتدون الزّيّ العسكريّ يفعلون ذلك لأنّ خضوعهم للسّيطرة السّياسيّة يتطلّب منهم تعزيز موقف الحكومة وليس التّنفيس عن آرائهم المهنيّة؛ كما يُوبَّخُ المزيد من صغار القيادة العسكريّة بسبب كسر الرّتب وكونهم غير قابلين للقيادة؛ ففي بريطانيا عام ١٩٩٧، جذب كُتيّب الرّائد إريك جويس لجمعيّة فابيان عن سياسات أفراد الجيش الانتباه ليس بسبب محتواه بل لأنّ ضابطاً في الخدمة قد انتهك الأعراف غير السّياسيّة، ومن ثمَّ لم تُناقش مقترحاته بناءً على مزاياها الخاصّة، ولا يُمكننا أن نتوقّع مناقشة متطوّرة ومستنيرة حول استخدامات القوّة العسكريّة في الوقت الّذي تكون فيه المعلومات في المجال العامّ جزئيّة بكلّ معني الكلمة.

وبالطّبع، الخطأ لا يقعُ فقط على عاتق الحكومة والقوّات المُسلّحة وقاعدة هنتنغتون؛ ولا تزالُ وزارة الدّفاع البريطانيّة تبدو في كثير من الأحيان وكأنّها تفاعليّة وليست استباقيّة في إدارتها للمناظرات، لكنّها تتعامل مع صحافة لها فترة تركيزٍ يوميّةٍ، وتتعاملُ في العناوين الرّئيسة أكثر من التّحليل. لقد كانت السّمة الرّئيسة لإصلاحات «جيش عام ٢٠٢٠» الّتي أُعلِنَ عنها في شهر تمّوز عام ٢٠١٢ تقسيم الجيش إلى قدرة طوارئ وقوّة قابلة للتّكيف؛ وتتعلّق الأسئلة الرّئيسة الّتي نشأت من إعادة الهيكلة بالقدرة على «التّجديد» أو «التّعبئة» بلغة قديمة الطّراز، والتّخفيضات غير المُتناسبة في اللّوجيستيّات، والتّأثيرات على، وقبول ودعم القيادتين الأخريين. ولم يظهر سوى القليل من هذا في الصّحافة الّتي ركّزت بشكلٍ شبه حصريٍّ على عواقب الدّرجة الثّانية على كتائب المشاة وألقاب الفوج، ولم تعد الصّحف البريطانيّة تدعم المحلّلين العسكريين بمكانة باسل ليدل هارت أو سيريل فولز؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر في سنوات ما بين الحربين، أو في الولايات المتّحدة لمايكل جوردون من جريدة نيويورك تايمز أو توم ريكس ودانا بريست جريدة واشنطن بوست اليوم؛ وهذا لا يعني أنّ الصّحافة لا تولي قدراً كبيراً من الاهتمام للمسائل

الإستراتيجيّة، فقد أنتجت الحروب في العراق وأفغانستان المزيد من العناوين الرّئيسة، وأسفرت عن اهتمام عامٍّ مستمرٍّ بالشّؤون العسكريّة أكثر من أيّة فترة تقريباً في الذّاكرة الحيّة أو على الأقلّ منذ عام ١٩٤٥؛ ففي بعض النّواحي، يكون الجمهور نتيجة لذلك مهتمّاً ومطلّعاً جيّداً؛ والحيلة الّتي لا تزالُ بعيدة عن الصّحافة والّتي تنشر هذا الوعي هي الانتقال إلى مناقشةٍ دقيقةٍ؛ وبريطانيا لديها بعض مراسلي الحرب الممتازين مثل جيسون بيرك، على سبيل المثال، وبعض المراسلين الدّفاعيين المطّلعين مثل ريتشارد نورتون تيلور، وجيمس بليتز، وتوم كوجلان، وديبوراه هاينز، ومع ذلك، فهم مسؤولون عن الأخبار؛ إنّ محرّريهم هم من يكتبون التّعليق، ونادراً ما يطلبون من هؤلاء المراسلين كتابة هذا التّعليق، إن طلبوا منهم ذلك أصلاً.

هذه الوصفات ليست كافية لتلبية احتياجات التّشخيص، فإدارة العلاقات المدنيّة العسكريّة في الدّيمقراطيّات ليست عرضة للحلول السّهلة؛ وفي سياق الاعتراف بالحاجة إلى تنسيق العلاقة بين الجنود والسّياسيين، تحدّث إليوت كوهين عن «حوار غير متكافئ»؛ ويتحدّث بيتر فيفر عن «الخطّ الضّبابيّ بين تقديم المشورة ضدّ مسار العمل ومقاومة الجهود المدنيّة لمتابعة مسار هذا العمل». وهذا الفصل «ضبابيّ» أيضاً، ويطرح أسئلة أكثر ممّا يقدّم إجابات، إلّا أنّ الحصول على الأسئلة بشكلٍ صحيحٍ هو الخطوة الأولى للعثور على الإجابات الصّحيحة. لقد بدأنا هذا النّقاش لفترةٍ طويلةٍ جدّاً، خمسين عاماً على الأقلّ، بالإجابة وليس بالسّؤال. لقد كان ميولنا يفترضُ أنّ الخطر يكمن في انقلاب عسكريّ، في حين أنّ الخطر الحقيقيّ الّذي يواجه الدّيمقراطيّات الغربيّة اليوم هو الفشل في تطوير إستراتيجيّة متماسكة؛ إنّ من شأن النّظام المعدّل للعلاقات المدنيّة العسكريّة أن يعيد فرض الضّوابط الدّستوريّة على السّلطة التّنفيذيّة، ويساعد على إعادة دمج القوّات المُسلّحة والمجتمع، والأهمّ من ذلك كلّه، أن يمكّن من اتّباع نهجٍ للإستراتيجيّة يتناسبُ مع معايير الحكومة الدّيمقراطيّة الليبراليّة.

الفصل الخامس

الإستراتيجيّة وقيود الحرب

في ٢٢ كانون الثّاني عام ٢٠٠٣ وصف وزير دفاع الولايات المتّحدة دونالد رامسفيلد، لكونه غاضباً من إحجام فرنسا وألمانيا عن تبنّي الحرب على العراق، بأنّهما دول «أوروبا العجوز». لقد سارع أولئك الأكثر دراية بتاريخ القارّة إلى الإشارة إلى أنّ رفض خوض الحرب كان في الواقع انعكاساً حقيقيّاً لـ«أوروبا الجديدة»؛ ففي النّصف الأول من القرن العشرين، كانت «أوروبا القديمة» سريعة جدّاً في القتال، وكانت لذلك عواقب وخيمة على الدّول الأعضاء فيها في ١٩١٤-١٩١٨ و١٩٣٩-١٩٤٥؛ ونتيجة لذلك أنشأت مؤسّسات في النّصف الثّاني من القرن العشرين، وأكثر وضوحاً الاتّحاد الأوروبيّ، الّذي صُممّ على وجه التّحديد لمنع هذا الاحتمال، وقد أصبحت أقوال رامسفيلد مادّة تهكّميّة، لكن في هذه الحالة نحتاجُ إلى التّعمق أكثر؛ فعلى الرّغم من قصور براعته، ومهما كانت دبلوماسيّته معيوبة، ومهمّا كان فهمه للتّاريخ غير كافٍ، فقد ضرب رامسفيلد على وترٍ حساسٍ مكشوفٍ، إذ إنّه بالنّسبة للأوروبيين، الّذين نشؤوا ليس فقط مع إرث الحربين العالميتين وحسب، بل أيضاً في ظلّ الحرب الباردة، فإنّ المعيار القائل بأنّ الحرب يُمكن أن تكون أداة للسّياسة، مهما كان منطقها الواضح مقنعاً، هو أمر غير منطقيّ.

إنّ المزج بين العقلانيّ والحشويّ في هذه الفقرة الافتتاحيّة مفيد بحدّ ذاته؛ ونظراً لعدم وجود حرب في أوروبا، اعتاد الأوروبيون على فكرة أنّ الحرب نفسها لا فائدة منها، وحتّى أولئك الّذين قبلوا، من منظورٍ تاريخيٍ، أنّ الحرب ضدّ أدولف هتلر كانت مبرّرة، انسحبوا من خوض الحرب ضدّ ليوبولدو

جاليتيري[1] أو سلوبادان ميلوسيفيتش[2]، إذ إنّ الشّك الّذي استقبل اندلاع الحرب في عام ١٩٨٢، عندما حاربت بريطانيا لاستعادة جزر فوكلاند من الأرجنتين، أو في عام ١٩٩٩، عندما استخدم حلف النّاتو القوّة الجوّيّة لترهيب صربيا بسبب كوسوفو، لم يكن بالضّرورة ناتجاً عن النّزعة السّلميّة، فالمسالمون، مهما كانت لهجتهم شديدة الحماسة والعاطفة، فإنّهم يستخدمون أيضاً حججاً شديدة الوضوح، وكانت الاستجابة السّاحقة أكثر عاطفيّة: كانت مفاجأة، وحتّى صادمة. لقد أوجدت الأداة المهيمنة للفكر الإستراتيجيّ للحرب الباردة، وهي الرّدع، الافتراض بأنّ الحروب الحقيقية كانت أشياء من الماضي وليست سياسة.

كانت السّنوات الّتي تلت نهاية الحرب الباردة، لا سيَّما منذ هجمات الحادي عشر من شهر أيلول عام ٢٠٠١، سنوات إعادة تثقيفٍ للأوروبيين، فقد أصبح الصّراع المسلّح أكثر تواتراً، وأصبحت عبارة «حروب جديدة»، سواء كانت جديدة حقّاً أم لا، وعقيدة التّدخّل الإنسانيّ هما طريقتان لجعل تواتر الحرب مفهوماً وحتّى منطقيّاً للطّبقات الوسطى اللّيبراليّة المعتادة على معايير السّلام، إلّا أنّ هذه العمليّة لم تُزل الشّعور بالخوف؛ إنّ الخوف من استخدام الحرب ليس مجرّد مسألة خسائر في الحرب ودمارها وخسائر في الأرواح وحسب بل إنّه قلق من عواقبه السّياسية، إذ إنّ القوى العظمى في القرن التّاسع عشر، على الرّغم من أنّها قد لا تكون قوى القرن الحادي والعشرين، لم تفقد العادات الذّهنيّة الّتي أعطتها هذه المكانة في المقام الأوّل. لقد أخبر دوق ويلنغتون[3] السّكرتير العسكريّ، اللورد فيتزروي سومرست،

---

(١) كان جالتيري كبير المهندسين القتاليين في الجيش الأرجنتيني ومؤيداً للانقلاب العسكري عام ١٩٧٦ الذي ساعده في أن يصبح القائد العام للجيش في ١٩٨٠.

(٢) سلوبودان ميلوشيفيتش هو سياسيّ يوغوسلافي وصربي راحل وكان رئيس صربيا في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧ ورئيس جمهوريّة يوغوسلافيا الاتّحادية من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠. كما قاد أيضاً الحزب الاشتراكيّ الصّربيّ منذ تأسيسه في عام ١٩٩٠.

(٣) هو جندي أنكلو آيرلندي وسياسي محافظ (توري) كان واحداً من الشّخصيات العسكريّة والسّياسية البارزة في بريطانيا في القرن التّاسع عشر، فشغل منصب رئيس الوزراء مرتين. أنهى=

المعروف باللّورد راجلان الّذي قاد القوّة الاستكشافيّة البريطانيّة في حرب القرم عام ١٨٥٤، بمناسبة تمرّد عام ١٨٣٨ في كندا: «لا يوجد شيء مثل حرب صغيرة من أجل أمّة عظيمة». لقد أدرك فرصة الاستغلال الممنوحة لقوى أقلّ من خلال تورّط قوّة عظمى في نزاعٍ مسلّح، كما أنّه، ونتيجة لذلك، قدّر إمكانيّة تصعيد حربٍ صغيرةٍ إلى حربٍ كبيرة؛ وبعد ولادته في القرن الثّامن عشر، كان ويلينغتون يدرك تماماً كيفيّة اكتساب حربين لبريطانيا في أمريكا الشّمالية، حرب السنوات السّبع (١٧٥٦-١٧٨٣)[1] وحرب الاستقلال الأمريكيّة[2] (٧٧٦-١٧٨٣)، أبعاداً أوروبيّة؛ وعلاوة على ذلك، وبعد أن فاز بسمعته ولقبه في حروب نابليون، عرف أيضاً كيف يُمكن لسلسلة من الصّراعات المستقلّة والقائمة بذاتها، مع مشاركين مختلفين ومع استنتاجات مستقلّة محتملة، أن تندمج في صراع واحدٍ أكبر ويبدو أنّه موحّد.

بدا عتاب[3] ويلينغتون ذا صلة خاصّة في صيف عام ٢٠٠٦؛ وبينما سعت «إسرائيل» إلى تصعيد مواجهتها مع الفلسطينيين في غزة إلى الجنوب، قرّرت أيضاً مواجهة حزب الله بغزو لبنان من الشّمال؛ ولم يكن ردّ فعل «قوّتين عظميين»، الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، كبح جماح «إسرائيل» بل ترك قوّاتها المسلّحة لتتصرّف كما يحلو لها، فقد دُمجَ صراعين منفصلين، شُنّا في جبهتين نقيضتين لـ

=ويلزلي الحروب النابليونية بعدما هزم نابليون بونابرت في معركة واترلو عام ١٨١٥. وُلد ويلزلي في دبلن إبان فترة الهيمنة.

(١) حرب السّنوات السّبع، ويطلق عليها أحياناً الحرب البومرانيّة، هي حرب جرت بين عامي ١٧٥٦ م و ١٧٦٣ م. شاركت فيها بريطانيا وبروسيا ودولة هانوفر ضدّ كلّ من فرنسا والنمسا وروسيا والسويد وسكسونيا.

(٢) حرب الاستقلال الأمريكيّة، وتُعرف أيضاً باسم الحرب الثّورية الأمريكيّة هي حَرب دوليّة نشبت في القرن الثّامن عشر بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها الثّلاث عشرة، المتحالفة مع فرنسا آنذاك، والّتي أعلنت استقلالها لتكون نواة الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

(٣) العتاب هو العقوبة الأخف في قانون الأسكتلنديين، ويحدث ذلك عندما لا يتم فرض غرامة على الجاني الّذي ثبتت إدانته أو أقر بأنه مذنب، ولكنّه يحصل بدلاً من ذلك على عقوبة أقلّ في شكل تحذير شفهي، بسبب انتهاك بسيط للقانون.

«إسرائيل»، في أزمة وجوديّة واحدة. وبالنسبة لـ «إسرائيل»، على عكس أوروبا، لم تفقد الحرب منفعتها، فقد اعتمد بقاؤها كدولة مستقلّة على استعدادها للقتال، لكن بحلول عام ٢٠٠٦، أصبح السّبب الحقيقيّ للحرب بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧، في نظر بعض المعلّقين، غطاءً للاستعمار، إذ كان ردّ فعل «إسرائيل» غير متناسبٍ لأنّها كانت تسعى لتوسيع أراضيها إلى «حدودها الطّبيعيّة المزعومة». كان الخطاب الّذي انطلق من تلّ أبيب عام ٢٠٠٦ خطاب تصعيد وليس خطاب تحديد، وجاء الرّدّ على هجمات المقاومة صغيرة الحجم ولكن المستمرّة بالقدرات التّقليديّة الكاملة لقوّة جيش الاحتلال الإسرائيليّ، و«رُبط» موقف «إسرائيل» بالتّهديدات العالميّة وليس بالتّهديدات الإقليميّة فقط؛ فمن ناحية، كانت هذه حرباً «لاستعادة الرّدع» حسب مزاعم «إسرائيل»، فقد استُخدمت النّظريّة الإستراتيجيّة للحرب الباردة لتبرير الحرب، وليس، كما في الحرب الباردة نفسها، لمنعها؛ ومن ناحية أخرى، كان جزءاً من الحرب العالميّة المزعومة على الإرهاب بقيادة الولايات المتّحدة؛ وقد اكتشف منظّرو المؤامرة، الّذين كانوا متأكّدين بالفعل أنّ السّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة كانت سياسة عبوديّة كبيرة لـ «إسرائيل»، محاولة من قبل المحافظين الجدد الأمريكيين لإعادة إطلاق برنامجهم لإعادة تشكيل الشّرق الأوسط؛ وبعد أن اكتشفوا خطّتهم لتأسيس العراق كدولة «ديمقراطيّة»، على الأقلّ في ذلك الوقت، دبّروا ذلك الحين مؤامرة جديدة. لقد كان المخرج من المأزق العراقيّ ليس انسحاب القوّات الأمريكيّة من المنطقة ولكن إعادة من خلال توجيه السّياسة الأمريكيّة وتجديدها من خلال تحقيق انتصارات «إسرائيليّة» على الجيران. لقد مكّن الخلط بين نزاعات الشّرق الأوسط، وليس احتوائها، إدارة بوش من تعظيم القوّة الأمريكيّة، ومن ثمَّ استحضار النّجاح حيث بدت الهزيمة الإقليميّة حتميّة.

وبمجرّد أن تجذرت المخاوف من احتمال ارتباط أزمةٍ صغيرةٍ بأخرى، نما حجم الحريق المُحتمل، فأولئك الّذين كانوا يتوقّعون من الحرب الباردة الاحتواء، أصبحوا يتوقّعون الآن التّصعيد، وعمل الأوروبيون على نزع فتيل التّوتّرات في علاقة

الولايات المتّحدة بإيران، إذ لا يبدو أنّ استعداد أمريكا لاستخدام الحرب كأداة للسّياسة قد تقلّص بسبب الفشل الواضح لتلك السّياسة في العراق، فقد كانت رغبة واشنطن الواضحة في مواجهة طهران، ورفض إيران للتّرهيب، يعني أنّ قوس الصّراع يهدّدُ بالانتشار من الشّرق الأوسط إلى آسيا الوسطى، ومن شواطئ البحر الأبيض المتوسّط إلى حدود أفغانستان؛ لقد أُطلقت هذه اللّعبة الجيوسياسيّة، إذا لم تكن هذه كلمة تافهة للغاية، كان من الصّعب رؤية أين سيتوقّف تأثير الدّومينو؛ فمن أفغانستان إلى باكستان، ومن باكستان إلى الهند، يُمكن إذكاء العداوات والتّوتّرات الّتي تمّ احتواؤها إقليميّاً عند وضعها في مواجهة الخلفيّات الأوسع لمصالح القوى العظمى و «صراعات الحضارات» والأصوليّة الدّينيّة.

ومنذ عام ٢٠٠٦، لم يتوقّف الشّرق الأوسط عن كونه نقطة أو مرحلة حرجة محتملة لتجميع الصّراعات المختلفة من أجل تجميع صراعات من المحتمل أن تكون قابلة للفصل؛ ولبعض الوقت، كان المعلّقون يقولون إنّه إذا كانت هناك حرب عالميّة ثالثة، فهذا هو المكان الّذي ستندلع فيه، كما أنّ هناك أوجه تشابه محتملة: لم تبدأ الحروب العالميّة في القرن العشرين بالضّرورة كحروبٍ عالميّةٍ، وهذا ما أصبحت عليه؛ وفي شهر تمّوز عام ١٩١٤، خدمت البلقان الوظيفة نفسها الّتي بدا أنّ الشّرق الأوسط على وشك القيام بها في عام ٢٠٠٦؛ ومثل «إسرائيل»، اعتقدت النّمسا والمجر أنّ «المقاومة» كانت تواجههما بتهديد وجودي أوسع؛ وبصفتها إمبراطوريّة متعدّدة الجنسيّات، كانت ضحيّة محتملة للقوميّة الوحدويّة، ولذلك اغتنمت فرصة مقتل وليّ العهد على يد القوميّين البوسنيّين لشنّ ما كانت تأمل أن يكون حرباً محدودة ضدّ رعاتهم، وهي صربيا؛ وبفعلها ذلك، تمتّعت بدعم قوّة عظمى، وهي ألمانيا، لكنّها لم تفكّر بجدّيّة كافية في الامتداد المُحتمل للحرب الّتي اقترحت الشّروع فيها؛ ومن المؤكّد أنّها لم تتخيّل أنّه نتيجة لأعمالها، ستنتهز اليابان الفرصة للاستيلاء على تسينجتاو، المستعمرة الألمانيّة في شبه جزيرة شانتونغ، وستستخدم انتصارها هناك كأساسٍ للإمبرياليّة في كلّ من البرّ الرّئيس الصّينيّ وفي المحيط الهادئ؛ ولم

تكن اليابان القوّة الوحيدة الّتي انضمّت إلى ما نسمّيه الآن الحرب العالميّة الأولى بغية تحقيق أهداف إقليميّة؛ وفي القسطنطينيّة، رأى المتمرّدون الأتراك في ذلك فرصة للإمبراطوريّة العثمانيّة للتخلّص من خضوعها لسيطرة قوّة عظمى؛ وبدخولهم في تحالف مع ألمانيا والنّمسا-المجر، كانوا حريصين على عدم إعادة رسم خريطة أوروبا ولكن لإنشاء هيكل أمنيٍّ إقليميٍّ لمنطقة البلقان من خلال إقامة تحالف مع رومانيا وبلغاريا من أجل عزل اليونان؛ وفي الوقت المناسب، دخلت دول البلقان الثّلاث هذه الحرب، لكنّها فعلت ذلك لتعزيز طموحاتها المحلّيّة وليس لتعزيز المطالب الأوسع للقوى العظمى، أو قيم الثقافة الألمانيّة، أو سيادة القانون أو حقوق الدّول الصّغيرة؛ وبتفسير الحرب العالميّة الأولى من خلال عيون هذه القوى الأقلّ، لم تبدأ كحرب في البلقان وحسب، وهي الحرب الثّالثة منذ عام ١٩١٢، بل استمرّت أيضاً كحربٍ حتّى بعد عام ١٩١٨؛ وإذا نُظِرَ إليها على أنّها حرب استقلال تركيّة فقد استمرّت حتّى عام ١٩٢٢. وللوصول إلى حقيقة وخفايا الحرب العالميّة الأولى باعتبارها حرباً عالميّة، يتعيّن علينا أوّلاً تقسيمها إلى سلسلةٍ من النّزاعات الإقليميّة.

كما يُمكن طرح نقاط مماثلة حول الحرب العالميّة الثّانية، فقد أوضحت مجموعة من المؤرّخين البارزين من بينهم إيه جي بي تايلور، وجون لوكاش، ومؤخّراً ، إيان كيرشو، أنّ الحرب العالميّة الثّانية لم تبدأ حتّى عام ١٩٤١، إذ إنّ ما حدث بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤١ لم يكن سوى حملات عسكريّة ثنائيّة شنّتها ألمانيا لاجتياح كلٍّ من بولندا والنّرويج والدنمارك وهولندا وبلجيكا وفرنسا قبل أن تنقلب على رومانيا ويوغوسلافيا واليونان وروسيا؛ وعلاوة على ذلك، فإنّ القرارات الّتي اتّخذتها كلّ من ألمانيا والاتّحاد السّوفييتي والولايات المتّحدة واليابان في عام ١٩٤١ مع العلم بالسّياق الإستراتيجيّ الأوسع وسعياً لاستثماره، اتُّخذت بمعزل عن القرارات الّتي اتخذها الآخرون؛ لقد وصف إيان كيرشو عزم موسوليني على الدّخول في الحرب بأنّه «حرب موازية» أو «حرب داخل حرب»، وهي حرب مصمّمة ليس لتعزيز سياسات «ميثاق الصّلب» الألمانيّ الإيطاليّ ولكن لاغتنام الفرصة لتحقيق الأهداف الخارجيّة الإيطاليّة في البحر الأبيض المتوسط.

وهنا أيضاً، كما كان الحال في الحرب العالميّة الأولى، يُمكن استخدام الوقت والجغرافيا لاستنتاج أنّ ما أصبح نزاعاً عامّاً بدأ كسلسلةٍ من الحروب المتميّزة والمنفصّلة؛ فالحرب لم تبدأ بين اليابان والصّين في عام ١٩٣٩، بل في عام ١٩٣٧، فقد كان الجيش اليابانيّ يأمل في أن يتمكّن من متابعة أهدافه الإمبرياليّة في البرّ الرّئيس لآسيا دون تدخّل القوى الأخرى؛ وبحلول الوقت الّذي قصفت فيه البحريّة اليابانيّة بيرل هاربور في ٧ كانون الأوّل عام ١٩٤١، كان جيشها قد انخرط بالفعل في حرب طويلة ومكلفة تقترب من أربع سنوات ونصف.

إنّ ما أسماه فيليب بوبيت «الحروب التّاريخيّة»[١]، ويشملُ ذلك ليس الحربين العالميتين وحسب بل أيضاً الحرب البيلوبونيسيّة[٢] والحروب البونيقيّة[٣] وحرب الثّلاثين عاماً[٤]، أصبحت حروباً كبرى في الإدراك المتأخّر؛ وفي خضمّ تجمعات

---

(١) تجبر الحروب التّاريخيّة الدولة على الابتكار سواء من النّاحية الإستراتيجيّة أو الدّستوريّة، والابتكارات النّاجحة من قبل دولة واحدة تُنسخ من قبل الدّول الأخرى المتنافسة.

(٢) الحرب البيلوبونيسيّة (٤٣١-٤٠٤ قبل الميلاد) حرب يونانيّة قديمة نشبت بين الحلف الديلي بقيادة أثينا ضدّ الاتّحاد البيلوبونيزي بقيادة أسبرطة؛ وقد قسّم المؤرّخون الحرب إلى ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى تُعرف باسم حرب الأركيدميان، شنَّت فيها أسبرطة غزوات متكرّرة على أتيكا، في حين استغلّت أثينا تفوقها البحريّ لمداهمة ساحل البيلوبونيز ومحاولة قمع الاضطرابات داخل إمبراطوريّتها، وانتهت هذه الفترة من الحرب عام ٤٢١ قبل الميلاد، بتوقيع معاهدة سلام نيكياس، ولكن، قُوّضت تلك المعاهدة بسبب تجدد القتال في بيلوبونيز.

(٣) الحروب البونيقية هي سلسلة من الحروب وقعت بين عامي ٢٦٤ و ١٤٦ قبل الميلاد بين روما وقرطاج؛ وقعت ثلاثة صراعات بين هذه الدّول في البرّ والبحر عبر منطقة البحر الأبيض المتوسّط الغربية استمرّت ٤٣ عاماً من القتال؛ وتشمل الحروب البونيقيّة أيضاً التمرّد الّذي استمرّ أربع سنوات ضدّ قرطاج، الّذي بدأ في عام ٢٤١ قبل الميلاد، وتكبَّد الجانبان خسائر مادّيّة وبشريّة هائلة في كلّ حرب.

(٤) حرب الثّلاثين عاماً: هي سلسلة صراعات دامية مزقت أوروبا بين عامي ١٦١٨ و١٦٤٨ م، وقعت معاركها بدايةً وبشكل عام في أراضي أوروبا الوسطى العائدة إلى الإمبراطوريّة الرّومانيّة، واشتركت فيها تباعاً معظم القوى الأوروبيّة الموجودة في ذاك العصر، فيما عدا إنكلترا وروسيا.

الحروب هذه، كانت هناك فترات طويلة من السّلام؛ ولم تحارب بروسيا فرنسا بين عامي ١٧٩٥ و ١٨٠٦ أو بين ١٨٠٧ و ١٨١٣ على الرّغم من حقيقة أنّ فرنسا كانت في حالة حربٍ مستمرّةٍ تقريباً مع دول أخرى في كلتا الفترتين؛ وبطريقة ماثلة، لم تكن فرنسا في حالة حرب رسميّاً مع ألمانيا بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٤، وقد أُسقِطت الهدنةُ، الّتي رُحِّبَ بها في البداية باعتبارها مقدّمة لسلامٍ أكثر ديمومة عندما وُقِّع عليها، من السّرد التّاريخيّ السّائد عندما فشلت في تحقيق ذلك السّلام، إلّا أنّ هذه العمليّة لم تكن فوريّة ولا حتميّة، إذ لم تسفر كلّ هدنةٍ إلى فشلٍ على طاولة السّلام وتجديد الأعمال العدائيّة، وأصبح هذا أيضاً جليّاً بمرور الزّمن؛ ولم تُعطِ الحروب بين إنكلترا وفرنسا حتّى القرن التّاسع عشر عنوان حرب المئة عام، الّتي امتدّت من عام ١٣٣٧ إلى عام ١٤٥٣.

والمؤرّخون لديهم الكثير للإجابة عنه، فرغبة البعض في إنشاء قصصٍ سرديّة فوقيّة[١] بدلاً من قصصٍ مجزأة والتّجمعات بدلاً من التّفصيلات؛ وهناك كتابان حديثان يتعلّقان بالحرب كظاهرة تاريخيّة، وكلاهما يُقرآن على نطاقٍ واسعٍ خارج نطاق المهنة التّاريخيّة، والمُصمّمان بالفعل ليكونا كذلك، هما مثالان على ذلك: **«درع أخيل»**[٢] عام **(٢٠٠٢)** لفيليب بوبيت[٣]، و **«حرب العالم»**[٤] عام ٢٠٠٦ لنيال فيرجسون بغضّ النّظر

---

(١) ما وراء السّرد هو سرد حول سرديّات المعنى التّاريخيّ أو الخبرة أو المعرفة، الّتي تقدّم شرعيّة للمجتمع **...** والسّرد الفوقيّ هو سرد أو قصّة حول القصص **/** الرّوايات في ثقافة المجتمع الّتي تحاول إعطاء معنى في الحياة والتّجارب.

(٢) "درع أخيل: الحرب والسّلام ومسار التّاريخ" هو عمل تاريخيّ فلسفي لفيليب بوبيت، نُشر للمرّة الأولى في عام ٢٠٠٢ من قبل ألفريد كنوبف في الولايات المتّحدة وبنجوين في المملكة المتّحدة.

(٣) يليب تشيس بوبيت: هو مؤلّف وأكاديمي ومحامي أمريكي، وهو معروف بعمله في القانون الدّستوريّ والنّظريّة الأمريكيّة، والعلاقة بين القانون والإستراتيجيّة والتّاريخ في إنشاء الدّولة وإدامتها.

(٤) قدّم المؤرّخ البريطاني نيال فيرجسون في كتابه تحليلاً جديداً لأسباب العنف في القرن العشرين؛ ومع أكثر من ٦٥٠ صفحة من النّص الرّئيس، والكتاب قراءة رائعة بفضل هدايا فيرجسون ككاتب لتاريخ سرديّ واضحٍ وحيويٍّ.

عن اختلاف المنهجيّة والأسلوب والغرض، يتّحدان برغبتهما في تقديم تفسيرات سببيّة عامّة للأنماط داخل الحرب والعلاقات الدّوليّة؛ ورغم أنّ مؤلفيها قد يجدون تعاليم الماركسيّة غير ملائمة، فهم ورثتها الفكريّون من ناحية واحدة على الأقلّ: إنّهم يستخدمون أدوات تفسيريّة لوضع شكلٍ يستعيدُ الأحداث ليس لتكون التّعميمات مُمكنة وحسب بل حتّى يُمكن أن تتبع أيضاً الوصفة السّياسيّة بعد ذلك؛ وفي متابعة التّعميم يستبعدون الاستثنائيّ أو غير الملائم، إذ إنّ معظم القرارات المتعلّقة بالحرب لا تُتخذ في الواقع في ضوء الفئات العريضة الّتي تسعى هذه الأعمال إلى وصفها؛ وقد تُشجّعنا قراءتها على التّفكير في أنّنا نكتسب في فهمنا للماضي، كما نفعل في الواقع، لكنّ هذا الفهم يعتمدُ على مجموعة محدودة وانتقائيّة من الرّؤى، وقبل كلّ شيء، يلغي دور الشّخصيّة والمصادفة؛ ومع تحوّل التّاريخ إلى علمٍ سياسيٍّ، فإنّه يجعل الطّوارئ ضحيّة.

وهذه النّقطة مهمّة للعالم السّياسيّ وكذلك بالنّسبة للمؤرّخ، فهي مهمّة قبل كلّ شيء فيما يتعلّق بالحرب؛ ففي الحرب، يعطي صراع إرادتين متعارضتين في بيئة مقاومة دوراً خاصّاً للشّخصيّة والمصادفة، وتكون وظيفة الإستراتيجيّة في الحرب هي العمل مع الطّوارئ؛ و تطمحُ الإستراتيجيّة بالطّبع لخلق نظريّة الحرب، إذ تستخدم الرّؤى النّظريّة للتّشكيك في الأحداث الحقيقيّة في محاولة لتشكيلها وفقاً لاحتياجات السّياسة، إلّا أنّها بمجرّد أن تسمح لتوقّعات النّظريّة بإخفاء رؤيتها لما يحدث بالفعل، لا تعود الإستراتيجيّة غير مفيدة وحسب، بل تصبح ضارّة بكلّ تأكيد، فقد خلق الفكرُ العسكريّ المتطور في كلٍّ من فيتنام والعراق بنية شكّلت تفسير ما كان يحدثُ على الأرض، لكنّ رؤاها، مهما كانت ذكيّة، وفي الواقع ذكاءها نفسه أدّى إلى تفاقم المشكلة لأنّ ذلك جعلها أكثر إغراءً وإقناعاً، فقد خلقت فجوة بين السّياسة والممارسة؛ لقد أكّدت أنّ فهم جيش الولايات المتّحدة للحرب كان متخلّفاً عن الواقع؛ إنّ أهمّ مهمّة تتفرّدُ بها الإستراتيجيّة هي فهم طبيعة الحرب الّتي تعالجها، وقد تكون مهمّتها التّالية إدارة وتوجيه تلك الحرب، لكنّها لا تستطيع فعل ذلك إذا بدأت من فرضيّة خاطئة.

لذلك فإنّ الإستراتيجيّة من ناحية الممارسة عمليّة، ولهذا السّبب بالذّات، كانت معظم النّظريّات الإستراتيجيّة بأثرٍ رجعيٍّ قصداً على الأقلّ قبل إسقاط القنابل الذّرّيّة في علم ١٩٤٥، وقد رُسّخت في التّاريخ العسكريّ؛ فمن خلال تشكيل الأحداث الّتي بدت غير مكتملةٍ في ذلك الوقت، فقد وفّرت أدوات تفسيريّة وتعليميّة للمستقبل. لقد كتب جوميني وكلاوزفيتز بعد الحروب النابليونيّة، في ضوء تجاربهم الخاصّة، ومن ثمَّ قدّما الجهاز النّقديّ الّذي يُمكِننا من خلاله فهم تلك الحروب وتأثيرها في السّلوك اللّاحق للحرب، كما يُمكن قول الشيء نفسه عن جي إف سي فولر أو باسل ليدل هارت أو إي إي سفيشين فيما يخصُّ الحرب العالميّة الأولى، لذلك نمت نظريّة الإستراتيجيّة بالتّوازي مع تصاعد الحرب في النّصف الأوّل من القرن العشرين. وبعد مواجهة الحرب الّتي أصبحت بحلول ١٩١٧-١٩١٨، على الرّغم مع كلّ ما يُمكن رؤيته في سببها كتجمّعٍ للصّراعات الإقليميّة، نموذجاً أوّليّاً لـ «الحرب الشّاملة»، واستجابت النّظريّة الإستراتيجيّة بمفاهيم لم تشمل فقط أنشطة القوّات المُسلّحة وحسب بل شملت أيضاً تعبئة الاقتصادات وتأثير الدّعاية، كما صِيغت عبارات جديدة مثل «الحرب الشّاملة»، وبعد ذلك «الإستراتيجيّة الكبرى» و «الإستراتيجيّة الوطنيّة» للتّعامل مع ما حدث، ولم تخدم هذه العبارات الأدوات التفسيريّة في عشرينيّات وثلاثينيّات القرن الماضي وحسب، بل خدمت أيضاً وصفات للحرب العالميّة الثّانية، وقد ثبُت أنّها مناسبة تماماً للمهمّة قيد البحث.

ومن هذا التّوافق بين النّظريّة والواقع وُلِدَت عقيدة جديدة، فبعد عام ١٩٤٥ كانت صورة الحرب الحديثة هي صورة «الحرب الشّاملة»؛ وقد عملت النّظريّة الإستراتيجيّة مع هذا الافتراض ويبدو أنّ اختراع الأسلحة النوويّة يؤكّد أهمّيّتها؛ وكما هو الحال مع أسباب الحربين العالميتين، يُمكن رؤية أصول الحرب الباردة من منظورٍ إقليميٍّ: هذه «الحرب» أيضاً كان من المُمكن تقسيمها بدلاً من تجميعها، فقد شمل اندفاع الاتّحاد السّوفييتي إلى أوروبا الشّرقيّة واستجابة الولايات المتّحدة المناهضة

للشّيوعيّة لا سيَّما عقيدة ترومان لعام ١٩٤٧، عدداً من الصّراعات الّتي كان لها أيضاً المزيد من المسبّبين المحلّيين لا سيّما الحرب الأهليّة اليونانيّة في ١٩٤٦-١٩٤٩. أمّا خارج أوروبا، فقد جاء التّحدّي للقوى الغربيّة في آسيا بشكلٍ أساسيٍّ من الصّين وليس من روسيا؛ وبحلول أوائل السّتينيّات من القرن الماضي، قدّمت الاختلافات بين الدّولتين الشّيوعيّة تخفيفاً واحداً لتحدّيات الحرب الباردة، إذ أدّت التهديدات المجمّعة في الخمسينيّات والسّتينيّات من القرن الماضي إلى تفاقم المشكلات الّتي أصبحت أكثر قابليّة للإدارة عندما تمّ تقسيمها، ولكن على المنوال نفسه منذ عام ١٩٩٠، عملت البهجة الأوروبيّة في نهاية الحرب الباردة على إخفاء مقدار هندسة الحرب الباردة الّتي لا تزالُ قائمة في آسيا ولا سيَّما في شبه الجزيرة الكوريّة.

وفي الحرب الباردة، عمل عاملان على وجه الخصوص على تعظيم المُشكلات الّتي صُمّمت الإستراتيجيّة لمعالجتها، وتشجيع تجميع القضايا وعسكرة العلاقات الدّوليّة؛ كان أحدهما سياسيّ والآخر تكنولوجيّ، إذ قُدِّمت المواجهة الأيديولوجيّة بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السّوفييتي بعبارات مطلقة، وهذا ما يشيرُ إلى أنّ الدّيمقراطيّة والشّيوعيّة متعارضتان، وأنّ أحدهما لن يسود إلّا على حساب الآخر. وعلاوة على ذلك، كان يُنظر إلى الصّراع، سواء استمرّ على مستوياتٍ أقلّ من الحرب أم لا، على أنّه غير محدودٍ جغرافيّاً: كانت هذه منافسة عالميّة؛ أمّا من النّاحية التّكنولوجيّة، كان ظهور الأسلحة النوويّة يعني أنّ لدى الجانبين القدرة على تدمير جزءٍ كبيرٍ من العالم المتحضّر، وهكذا كانت المهمّة الأساسيّة للنظريّة الإستراتيجيّة هي العمل برؤية الحرب الّتي كانت كارثيّة لدرجة أنّ الحرب سوف تُرْدَع.

لقد اغتصبت النّظريّة الإستراتيجيّة، الإستراتيجيّة نفسها: فالسيّاسة حلّت محلّ الممارسة؛ وحقيقة أنّ الحرب الباردة ظلّت باردة، على الأقلّ بمعنى أنّه لم تكن هناك حرب عالميّة ثالثة، تعني أنّ النّظريّة الإستراتيجيّة لم تتطوّر بشكلٍ عمليٍّ كما فعلت حتّى الآن؛ ففي الحربين العالميتين، كان الحوار بين الممارسة والنّظريّة ثابتاً، وكان التّوسّع في مفاهيم الإستراتيجيّة مديناً لرجال الدولة والقادة الوطنيين بقدر

ما كان مديناً إلى النّقّاد، وما تمّ فعله بقدر ما هو كُتِب، وسلوك الحرب بدلاً من تجنّبها؛ وفي ظلّ عدم وجود صراعٍ كبيرٍ خلال الحرب الباردة، أصبحت تلك العلاقة أقلّ حميميّة، إذ سُخِر من نظريّة الرّدع النوويّ بسبب صفاتها التّجريديّة المتزايدة، إلّا أنّ ذلك لم يمنعها من أن تصبح قطاراً أكاديميّاً قادراً على جذب الأموال لدعم أقسام البحث وضمان شغل الأستاذيّة. وبحلول عام ١٩٩٠، كان لمعظم النّظريات الإستراتيجيّة علاقة ضعيفة بما تمّ تصميم القوّات المسلّحة للقيام به أو كيف كانوا يفكّرون؛ وفي الواقع بحلول الثّمانينيّات من القرن الماضي، كان معظم المتدربين الّذين يرتدون الزّيّ العسكريّ يفعلون ما يريدون، متخلّين عن الإستراتيجيّة ومركّزين على ما يسمونه الفكر العملياتيّ (التّشغيليّ).

ولذلك، واجهت نهاية الحرب الباردة النّظريّة الإستراتيجيّة بأزمةٍ وجوديّةٍ؛ واستناداً إلى إمكانيّة نشوب حربٍ كبرى، وجدت نفسها في عالم بدا أنّ هذا التّهديد قد أُزِيل منه؛ كانت كتابات جون مولر ومايكل ماندلباوم وآخرين حول زوال «الحرب الكبرى» (إذ أصبح هذا العنوان الآن عنوان الاختيار، وليس «الحرب الشّاملة») تكشفُ عن نفسها، فقد كان مولر يصف عمليّة يعتقد أنّها بدأت بعد الحرب العالميّة الأولى، فعندما نشر كتابه بعنوان «تراجع من يوم القيامة» عام ١٩٨٩، لم تكن هناك حرب كبرى منذ أربعة وأربعين عاماً، كما لم يواجه الفكر الإستراتيجيّ وضعاً جديداً كليّاً في عام ١٩٨٩، إذ كانت هناك حروب حقيقيّة كثيرة في الحرب الباردة، لكنّ النّظريّة لم تواجهها بشكلٍ كاملٍ كما كان ينبغي أن تفعل مفضّلة النّظر إلى النّزاعات الّتي لا تصلُ إلى الحرب الكبرى باعتبارها استثناءات للقاعدة وليس القاعدة؛ كما كانت تميلُ إلى تجاهل تلك الحروب الّتي خِيضَت بالفعل لصالح تلك الّتي لم تكن قد خِيْضَت بعد ولكنّها قد تحدث، واستمرّت هكذا بعد عام ١٩٨٩؛ وكان الرّدّ الأوليّ على نهاية الحرب الباردة هو التّحذير من مخاطر عودة ظهور روسيا أو حتّى المخطّطات التّوسّعيّة لألمانيا الّتي أعيد توحيدها وإعادة إحيائها، ومن ثمَّ إنكار أنّ تهديد حرب كبرى قد أُزيل، والاحتفاظ بها «كمعيار ذهبيٍّ» للقوّات المسلّحة.

ونتيجة لذلك، كان لمخزون الأفكار الإستراتيجيّة الّتي طُوِّرت على خلفيّة الحرب الباردة له عمر أطول ممّا قد ندركه، والمحرّك الأكثر وضوحاً هو توريد الأسلحة؛ قد يجادلُ العديد من منتقدي الرّدع النوويّ بأنّ دعائمه النّظريّة لم تعد مناسبة للتّهديدات الجيوسياسيّة الّتي يواجهها مالكو الأسلحة النوويّة، وبالتّالي أصبحت هذه الإستراتيجيّة أسيرة توريد الأسلحة؛ كما يُمكن تطبيق حجج مماثلة على الأسلحة التّقليديّة أيضاً، إذ تعني دورات التّطوير من خمسة عشر إلى عشرين عاماً أنّ التّقنيات المصمّمة لنوعٍ واحدٍ من الحروب تستمرُّ في تشكيل التّوقّعات عن الحروب المستقبليّة، وتتطلّب خوضها وفقاً لتلك التّوقّعات حتّى عندما تتعارض هذه التّوقّعات مع الطّبيعة الحقيقيّة للحرب الحاليّة، فالدبابات والطّائرات المخصّصة للمعارك التّقليديّة الكبرى في أوروبا ليست بالضّرورة مهيّأة لحرب الصّحراء في الخليج أو نزاعات مكافحة التمرّد ضدّ قوّات الاحتلال في العراق وأفغانستان.

وهذه ليست أكثر من مظاهر خارجيّة لقضايا أكبر وأكثر أهمّيّة، فقد أصبحت الحرب الاستباقيّة[1] مبدأً من مبادئ الإستراتيجيّة في سياق الرّدع النوويّ؛ ورغم أنّه من الواضح أنّها عدوانيّة في آثارها، إلّا أنّ استخدامها استند إلى دليلٍ على هجومٍ فوريٍّ ومحتملٍ، ولم يكن هذا وشيكاً أبداً؛ وبما أنّ الحرب الوقائية وُضعت في إطار الرّدع، فهي نتيجة لذلك لم تُستخدم في الممارسة العمليّة. وبعد هجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، وُضِعت في سياقٍ مفاهيميٍّ مختلفٍ على الرّغم من أنّ التّسمية ظلّت كما هي، وقد أصبحت عنصراً قائماً بذاته في المواقف الدّفاعيّة لكلّ من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، ويعني الآن تطبيقها هجوماً مبكّراً ضدّ التّهديدات الكامنة، وقبل أن تصبح وشيكة؛ لقد كان المفهوم الّذي طُوّر داخل هيكل أمان واحد مقيّداً إلى آخر كي يمنح نسباً شرعيّاً؛

(١) الضّربة الاستباقيّة هي حرب تبدأ في محاولة لصدّ أو هزيمة هجوم وشيك أو غزو متوقّع، أو لاكتساب ميزة إستراتيجيّة في حرب وشيكة قبل وقتٍ قصيرٍ من حدوث ذلك الهجوم.

وعلاوة على ذلك، في حين أنّه في تجسده السّابق كان مصمّماً لمنع الحرب، فقد كان ما يهدف إليه في شكله الجديد إثارة الحرب.

صُمّمت الحرب الوقائيّة من أجل الرّدع بشكلٍ كاملٍ، إذ يعتمدُ الرّدع على التّهديد الّذي يستدعي مصداقيّته، وأدّى هذا المطلب إلى حدوث تحريفاتٍ لا نهاية لها في الحرب الباردة، لكنّها ظلّت محصورة في خطاب وتصريحات الجانبين، ولم يؤدّ إلى الحرب نفسها؛ فعندما أعلن شركاء بريطانيا في حلف شمال الأطلسي (النّاتو) أنّ استعداد السّيّدة تاتشر لمحاربة الأرجنتين من أجل الاحتفاظ بجزر الفوكلاند[1] في عام ١٩٨٢ عزّز الموقف الرّادع للحلف، وكانوا يصدرون حكماً بأثرٍ رجعيٍّ، ولم يكونوا بصدد اقتراح سببٍ للحرب في المقام الأوّل؛ وقد تغيّر ذلك مع فقدان التّوازن ثنائيّ القطب: فقد شعرت القوى بأنّها قادرة على استخدام الحرب لتعزيز الرّدع بعد أن تحرّرت من خطر التّدمير المتبادل المؤكّد (Mutual assured destruction)؛ وفي عام ٢٠٠٦، أعلنت «إسرائيل» أنّها ستخوض الحرب ولا سيَّما من أجل تعزيز مصداقيّة رادعها؛ ولم تعد مثل هذه التّصريحات غريبة، إذ يتمّ الآن الضّغط على المفردات المفاهيميّة للحرب الباردة لخدمة الحرب «المشروعة» وليس منعها.

إنّ أحد المفاهيم الأكثر تضليلاً في الإستراتيجيّة الحاليّة للخروج من تفكير الحرب الباردة هو ما يُسمّى بـ «الحرب الطّويلة»، فعندما انتهت الحرب الباردة، انجذب المؤرّخون إلى فكرة ما أسماه الماركسي إريك هوبسباوم «القرن العشرين القصير»، المُحاط باندلاع الحرب العالميّة الأولى في عام ١٩١٤ في أحد طرفيه وانهيار الاتّحاد السّوفييتي في ١٩٨٩-١٩٩٠، وهو (الاتّحاد السّوفييتي) في حدّ ذاته نتاج الحرب العالميّة الأولى من جهة أخرى؛ لقد وضع فيليب بوبيت هذه الفكرة في سياقٍ إستراتيجيٍّ أكثر تحديداً في كتاب «درع أخيل» حين جمع كلًّا من

---

(١) تعتبر حرب فوكلاند حرباً غير معلنة اشتعلت في عام ١٩٨٢ بين الأرجنتين والمملكة المتّحدة على إقليمين اثنين واقعين في جنوب المحيط الأطلسي، تابعين لبريطانيا، وهما: جزر فوكلاند وأقاليم جورجيا الجنوبيّة، وساندويش الجنوبيّة الملحقة بها.

الحربين العالميتين والحرب الباردة في «حرب طويلة» واحدة. ففي بعض النّواحي، لم يكن هذا أكثر من مجرّد تطويرٍ لمفهومٍ مألوفٍ مفاده أنّ الحربين العالميتين كانتا حرباً واحدة، توحّدها طموحات ألمانيا، ومدفوعة بالاعتقاد المبسّط بأنّ الحرب العالميّة الثّانية كانت نتاج فشل تسوية فرساي عام ١٩١٩ في حلّ قضايا الحرب العالميّة الأول؛ ومن ناحية أخرى، كانت فكرة أكثر طموحاً تماماً، وهي أنّ «الحرب الطّويلة» خِيضَت لتحديد نوع الدّولة الّتي ستتبع «الدّول الإمبرياليّة» في أوروبا بعد القرن التّاسع عشر؛ وبالنّسبة لبوبيت، كانت القضايا دستوريّة، أي صراع بين الفاشيّة والشّيوعيّة وما أسماه البرلمانيّة.

يجب على كلٍّ من المؤرّخ والإستراتيجيّ معارضة اقتراح بوبيت؛ فبالنّسبة للمؤرّخ، يخالف هذا تسلسل الأحداث، إذ إنّ كلًّا من الفاشيّة والشّيوعيّة كانتا أيديولوجيتين للأقليّة في عام ١٩١٤، ولم يبدُ أيّ منهما على المحكّ بالنّسبة لرجال الدّولة المسؤولين عن اندلاع الحرب، ويعتمدُ تفسير بوبيت لأصول الحرب على تقييم دور ألمانيا الّذي فقد مكانته الآن بين المتخصّصين في تلك الفترة، كما أنّه يستبعد دور الطّوارئ في ذلك الوقت وبشكلٍ عامٍّ؛ وبالنّسبة للإستراتيجيّ، فإنّ التّداعيات جدّيّة أكثر، بل وأكثر خطورة، إذ لم تكن «الحرب الطّويلة» من عام ١٩١٤ حتّى عام ١٩٩٩ حرباً على الإطلاق، فطوال تلك السّنوات كلّها باستثناء عشر سنوات (١٩١٤-١٩١٨ و١٩٣٩-١٩٤٥) اعتبرت القوى الرّئيسة في أوروبا نفسها في سلام؛ وبالنّسبة للولايات المتّحدة، كانت فترة القتال النّشط في الحربين العالميتين أقلّ من ذلك؛ كما أنّه من المؤكّد أنّ معظم المواطنين الأمريكيّين سيضيفون حربي كوريا وفيتنام إلى قائمة الأعمال العدائيّة النّشطة خلال القرن العشرين، ولكن في الوقت نفسه كانت هذه حروباً ستستبعدها معظم الدّول الأوروبيّة من تجاربها الوطنيّة في الحرب خلال الفترة نفسها؛ كما يساهم تفسير بوبيت للقرن العشرين في عسكرة العلاقات الدّوليّة، إذ إنّه يفسّر غياب الحرب ليس كسلامٍ حقيقيٍّ ولكن كهدنة مؤقّتة، وتجميع الحروب الأصغر في حروب

أكبر؛ إنّ تفسيره يخدمُ فكرة أنّ الحرب الكبرى هي النّمط السّائد الّذي يجب أن تنتبه إليه النّظريّة الإستراتيجيّة.

تماماً كما هو الحال بالنّسبة لـ ويلينغتون بريطانيا، لا يُمكن أن تكون هناك حرب صغيرة على أمّة عظيمةٍ، وكذلك هو الحال بالنّسبة للولايات المتّحدة نظراً لأنّها قوّة عالميّة لديها إحساس بمهمّتها في إرساء الدّيمقراطيّة، ولا يُمكن أن تكون هناك حروب ليس لها آثار عالميّة؛ وكما كتب كريستوفر لاين وبنجامين شوارتز، واقتبس منهما بوبيت: «جرى تفسير استمراريّة إستراتيجيّة الولايات المتّحدة، ولا يزالُ، من خلال الاعتقاد بأنّ الهيمنة تمنع التّوتّرات الإقليميّة المُتصاعدة من خلال تجنّب الحاجة إلى قوى أخرى لتوفير أمنها الخاص»، والنّتيجة هي أنّ الاشتباكات الإقليميّة تُضخّم وتصبح قضايا هيمنة عالميّة، ممّا يجعل الحروب نفسها تصبح أكثر صعوبة والبحث عن إستراتيجيّة لإدارتها أكثر إشكاليّة.

وهذا هو بالضّبط الطريق المسدود الّذي يواجه الإستراتيجيّة في الولايات المتّحدة، ومن ثمَّ، المملكة المتّحدة (إذ وصلت الأخيرة إلى نقطة يبدو أنّها غير قادرة على التّفكير في الإستراتيجيّة لنفسها؛ لقد ردّ الرّئيس بوش على هجمات الحادي عشر من أيلول بإعلان حرب عالميّة على الإرهاب، وبدأت مفردات الحرب الكبرى على الفور تقريباً، فقد صوَّرَ هو وتوني بلير الصّراع الّذي انخرطا فيه على أنّه الصّراع الحاسم في القرن الحادي والعشرين، وأنّها حرب من أجل قيم الحضارة والدّيمقراطيّة؛ لقد كانت هذه صرخات حاشدة لقادة الحرب العالميّة الثّانية: عبارات بوش الّتي قالها ويلسون، الّتي تعود إلى روزفلت، وبلير الّتي تعود إلى تشرشل؛ وفي الواقع لم يكونوا بطيئين في تشبيه صدّام حسين بأدولف هتلر والأصوليّة الإسلاميّة بالفاشيّة.

والفرق هو أنّ جمهورهم لم يصدّقهم، فقد صُمِّم خطاب الحرب الشّاملة في ١٩٤١-١٩٤٢ ليس فقط (أو في بعض الحالات ليس على الإطلاق) كوصفة للإستراتيجيّة ولكن كوسيلة لتعبئة الأمّة وحشدها لتقديم تضحيات أكبر؛ لقد

تطابقت كلمات القادة السّياسيّين في كلّ دولة محاربة مع تصوّرات شعبها للوضع، وكان هذا صحيحاً بالنّسبة لألمانيا النّازيّة وروسيا السّوفييتية كما كان ذلك ينطبقُ على بريطانيا العظمى والولايات المتّحدة؛ ففي عام ٢٠٠٣، لم يكن شعبا الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة مستعدّين لتقديم تضحيات أكبر، وفي الواقع لم يكن عليهم تقديم تضحياتٍ كثيرة؛ لقد شُنّت حربان متزامنتان في الخارج دون أيّ تأثيرٍ ملموسٍ على مستويات الاستهلاك المحلّيّ أو الضّرائب؛ وتمَّ تأجيل التّكاليف بدلاً من مواجهتها؛ وفي الدّاخل، كان يُنظر إلى الأمن المُشدّد في المطارات على أنّه مصدر إزعاج، وهذا ما يغذّي الاتّهامات بعدم الكفاءة البيروقراطيّة بدلاً من الخوف من الإرهاب المحلّيّ. وعلى الرّغم من خطورة الخسائر الّتي تكبّدتها القوّات المُسلّحة للبلدين، إلّا أنّها لم تكن ذات أهمّيّة إحصائيّة من حيث عدد السّكّان، وكان من المُمكن أن تكون مقبولة تماماً لدى الدّول الّتي كانت على قناعة بأنّ أساليب حياتها والقيم الّتي كانت تؤمن بها عرضة للخطر؛ ولم تقتنع بذلك.

ربّما فشلت خطابات بوش وبلير في حشد شعبيهما، لكنّها أصبحت أساساً للإستراتيجيّة، إذ دخل خطاب «الحرب على الإرهاب» في الثّقب الأسود الّذي أوجده إفلاس الفكر الإستراتيجيّ في نهاية الحرب الباردة. لقد وفّرت الوسائل لتوحيد الحرب والسّياسة، والحرب الكبرى في ذلك الوقت، وأولئك الّذين صنعوا حياتهم المهنيّة من خلال الرّدع النوويّ في الحرب الباردة يُمكن أن يتحوّلوا إلى دراسات الإرهاب، فالأخيرة انتقلت من كونها مصلحة هامشيّة إلى مركز الصّدارة، واثقة من أنّها ستكون مركزيّة لفهم الحرب المستقبليّة لأنّ الرّئيس ورئيس الوزراء قالا إنّها ستكون كذلك، لكن كانت هناك اختلافات كبيرة، فقد خلقت الحرب الباردة، بهيكلها ثنائيّ القطب، بنية أمنيّة ذات أهمّيّة عالميّة حقيقيّة؛ وعلاوة على ذلك، فإنّ الأسلحة النوويّة لكلّ تلك الدول المختلفة الّتي طوّرت تفكيرها بطرقٍ مختلفةٍ، وخلقت بعض التّقاربات الأساسيّة في الفكر الإستراتيجيّ؛ وفي الأساس، ركّز

التّهديد بالدّمار المُتبادل المؤكّد والرّغبة في تجنّبه العقول بشكلٍ رائع، فالإرهاب، حتّى عندما يستخدمُ الانتحاريين أو الطّائرات المخطوفة، لا يولّد مثل هذه التّقاربات، واليوم لا توجد افتراضات داخل الفكر الإستراتيجيّ مشتركة بين الجانبين لكلّ الحديث عن العولمة والاتّصالات الشّبكيّة، وهذه الأخيرة هي أداة يستخدمها كلاهما، ويُمكن أن تؤثّر على القرارات التّشغيليّة الّتي يتّخذها كلّ منهما، وينطبق هذا على أولئك المتحاربين الّذين يستخدمون الإرهاب، وأداته الأساسيّة هي الدّعاية، إلّا أنّ الإستراتيجيّة لا تتأثّر بهذه القدرات ولا ترتكّز عليها. لقد أدّى انشغال الغرب بعواقب الاتّصالات لحظة وقوع الأحداث على مستوى العالم إلى خلق تقارب مع عالميّة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة ولكن ليس مع طبيعة الحروب الّتي تطلبُ السّياسة من أمريكا وحلفائها تبنّيها.

كانت الحرب في العراق وما حدث في أفغانستان نزاعاً إقليميّاً أوّلاً وقبل كلّ شيء، فمن خلال تجميعها في صراع أوسع، جعلناها أكبر ممّا كانتا في واقع الأمر، وحتّى أقلّ قابليّة للإصلاح بوساطة الإستراتيجيّة بمعناها العمليّ، وغير مفهومتين من قبل ناخبي الدّول الدّيمقراطيّة الّتي تشنّها، فقد كان العراق مجتمعاً ممزّقاً منذ نشأته؛ وفي عام ٢٠٠٣، كان سكّانه منقسمين على أساس القبيلة والمعتقد، وللمشكلات جذورها الّتي سبقت الغزو الّذي قادته الولايات المتّحدة، ولا علاقة لذلك بما يُسمَّى «الحرب على الإرهاب». وكانت أفغانستان أيضاً مجتمعاً قبليّاً تقوده بالأصوليّة الإسلاميّة بطريقةٍ لم يكن يُقادُ بها العراق، وكانت أفغانستان فريسة للعنف وزراعة الخشخاش لعقودٍ من الزّمن. إنّ تعلّق الغرب بحرب كبرى أعطى المشاكل المحدّدة لكلا البلدين أصداء عالميّة؛ ولأنّه استخدم الحرب لمعالجة هذه القضايا، فقد غيّر التّحالف بالطّبع أيضاً مظهره، وخلق علاقة تفاعليّة بين الإقليميّة والعولمة، ومن ثمَّ مكّن الحروب المحلّيّة من النّمو إلى صراعاتٍ أكبر، ولكن من خلال تبنّي مفرداتٍ العالميّة بدلاً من مفردات الخصوصيّة، لم تستطع الولايات المتّحدة في العراق وحلف شمال الأطلسي في

أفغانستان الاقتراب من فهم طبيعة الحروب الّتي انخرطوا فيها، وحتّى عندما فعلوا ذلك لم يكونوا قادرين على تطوير الإستراتيجيّة المناسبة.

وفي عام ٢٠٠٦، قُدّمت أفغانستان على أنّها الاختبار الأسمىّ لحلف النّاتو وأهمّيّته المستقبليّة كحلفٍ عسكريٍّ؛ وتماماً كما شُكِّلت مؤسّسات التّحالف وطُوِّرت من خلال دورها في الحرب الباردة، كان من الحتميّ في ذلك الحين تشكيلها وتطويرها من خلال هذه الحرب؛ وكانت بدايات هذه العمليّة بطيئة، إذ لم يكن من قبيل المصادفة أنّه لم يكن لحلف النّاتو إستراتيجية لأفغانستان بحلول عام ٢٠٠٩؛ إنّ إرثاً من الحرب الباردة إيجابيّ، إذ إنّ القوّات المسلّحة لحلف النّاتو لديها مجموعة مشتركة من الافتراضات التّشغيليّة؛ وهناك إرث آخر سلبيّ، وهو أنّه بدون إستراتيجيّة الحرب الباردة تكافح الإستراتيجيّة لتُزاوج بين تلك القدرات العسكريّة والسّياسة؛ وحتّى لو نجح حلف النّاتو في مواجهة هذا التّحدّي، ستتكرّر حاجته إلى قدرٍ أكبر من المرونة؛ ومن خلال تكييف نفسه مع المطالب المحدّدة لأفغانستان، جعل حلف النّاتو نفسه، بحكم التّعريف، أقل ملاءمة للعمليّات في أماكن أخرى؛ ولن تناسب إحدى الإستراتيجيّات الجميع لا سيّما عندما يجب تحديد أدواتها الرّئيسية: مكافحة التّمرّد، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق الاستقرار السّياسيّ، وإعادة البناء الاقتصادي على المستوى الإقليميّ.

وهذه ليست مشكلة حلف النّاتو فقط؛ وإدراكاً منها أنّ «الحرب العالميّة على الإرهاب» لم تكن أساساً مفيداً لتطوير الإستراتيجيّة، ارتبطت مراجعة الدّفاع المشكّلة لأربع سنوات الصّادرة عن البنتاغون في شباط عام ٢٠٠٦ بعلامةٍ جديدةٍ، أو بالأحرى بعلامة قديمة في مظهر جديد، وهي «الحرب الطّويلة». لقد طُبِّق عنوان بوبيت على القرن العشرين القصير، ويُطبّقُ الآن على القرن الحادي والعشرين، ومع ذلك، على عكس استخدام بوبيت لها، كان استخدام البنتاغون مستقبليّاً وليس بأثرٍ رجعيٍّ، وهي سخافة واضحة لأنّ تعريف ماهيّة «الحرب الطّويلة» هو ذاتيّ بطبيعته وواضح فقط في الإدراك المتأخّر. وقد سُئل دونالد رامسفيلد عند مقابلته في ١ شباط

عام ٢٠٠٦ عن العبارة الجديدة عمّا إذا كان يعتقد أنّ الحرب في العراق ستكون حرباً طويلة، أجاب قائلاً: «لا، لا أعتقد ذلك»، وقد استمرّت الحرب على العراق لفترة أطول من الحرب العالميّة الأولى، والحرب العالميّة الأولى الّتي أُخبرنا أنّها بدأت عام ١٩١٤ مع توقّع نهايتها خلال أشهر، يجعلنا نميلُ استناداً إلى ذلك لرؤيتها طويلة لأنّها استمرّت حتّى تشرين الثّاني عام ١٩١٨(على الرّغم من أنّه في الواقع كانت بالطّبع أقصر من العديد من الحروب «التّاريخيّة» الأخرى). وللتّكرار، فإنّ فكرة الحرب الطّويلة هي طريقة للتّجميع وليس للتقسيم، ولتجنّب تعريفات أكثر تحديداً ومدروسة من أجل توضيح نقاط بسيطة؛ إنّها ليست أداة تحليليّة جادّة؛ وكما قال ريان هنري، النّائب الرّئيس لوكيل وزارة الدّفاع لشؤون السّياسة في البنتاغون، عندما طُلب منه تحديد فكرة «الحرب الطّويلة» في عام ٢٠٠٧: «تصبح الأمور مشوّشة للغاية بعد مرور خمس سنوات». وكانت حجّته المؤيّدة للعبارة كانت: «نحن في وزارة الدّفاع نشعرُ بالثّقة إلى حدٍّ ما أنّ قوّاتنا ستُستدعى للمشاركة في مكانٍ ما في العالم في العقد المقبل حيث لا يشاركون حاليّاً ولكن ليس لدينا أدنى فكرة على الإطلاق أين قد يكون ذلك، أو متى قد يكون ذلك أو في أيّ ظروف قد ينخرطون في الصّراع».

وكتعبيرٍ عن سياسة البنتاغون أو كتصريحٍ عن معضلات وزارات دفاع حلف النّاتو منذ نهاية الحرب الباردة، ليس هذا ليس استثنائيّاً؛ وكبيان إستراتيجيّة فهو غير مقبول، إذ يجب أن تتناول الإستراتيجيّة طبيعة الحرب الّتي تنخرطُ فيها، ولم يفعل رايان هنري ولا مراجعة الدّفاع الرّباعيّة لعام ٢٠٠٦ ذلك. وهناك نقطتان كلتاهما مشتقّتان من كلاوزفيتز ذات صلة هنا؛ أوّلاً، يميلُ الوقت في الحرب إلى العمل لصالح المدافع؛ ومن النّاحية العملياتيّة، فإن الولايات المتحدة وحلفائها، لا سيّما إذا كانوا يشنّون حروباً استكشافية، هم المهاجمون. ومع إطالة فترة الحرب، يؤدّي الصّراع الذي طال أمده إلى استنزاف قوى كلا الجانبين؛ وبحلول عام ٢٠٠٦، كان جيش الولايات المتّحدة وبريطانيا على وشك الانكسار في العراق بغضّ النّظر عن

النّتيجة؛ قد يجادل كلاوزفيتز بأنّ الحرب قد تجاوزت منذ فترة طويلة «ذروة النّصر» ربّما جاء ذلك عندما أعلن الرئيس بوش «إنجاز المهمّة» في أيّار عام ٢٠٠٣؛ ثانياً، في الحروب الطّويلة، تنقلب قاعدة كلاوزفيتز، الّتي تعتبرُ الحرب أداة سياسيّة، رأساً على عقب في الممارسة العمليّة، فالحروب القصيرة الحادّة، مثل حروب الوحدة الألمانيّة في أعوام ١٨٦٤ و ١٨٦٦ و ١٨٧٠، لديها أفضل الفرص لتحقيق الأهداف السّياسيّة لمن بدأها؛ وفي الحروب الطّويلة، تصقلُ الحرب وتؤطّرُ السّياسيّة؛ ففي المملكة المتّحدة، دار النّقاش حول الصّلاحيّات الّتي ستُمنح للحكومة للتّعامل مع الإرهاب في عام ٢٠٠٨، وتقسيم وزارة الدّاخليّة إلى قسمين مع إنشاء وزارة العدل في عام ٢٠٠٧، وتداعيات حرب العراق في الانتخابات الاسكتلنديّة في أيّار عام ٢٠٠٧ كلّها أمثلة على ذلك، وكلّ ذلك دون مراعاة الطّريقة الأكثر وضوحاً الّتي يُمكن للحرب من خلالها تشكيل السّياسة: إمكانيّة هزائم التّحالف في العراق أو أفغانستان؛ وعلى أقلّ تقدير، من المنطقيّ القول إنّ الولايات المتّحدة لم تحقّق الأهداف السّياسيّة الّتي حدّدتها الحرب الطّويلة.

وهذا هو السّبب في عدم تعمّد الحكومات الشّروع في حروبٍ طويلةٍ، إلّا أنّ الولايات المتّحدة في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لم تفعل، ومع ذلك، فإنّ تبنّيها لـ «حربٍ طويلةٍ» لم يكن مجرّد وسيلة لتبرير الفشل الأوّلي وحسب بل كان ذلك أيضاً طريقة للتّصالح مع حقيقة أنّها تفتقر إلى قدرٍ من التّفكير الإستراتيجيّ للتّعامل مع الحروب الإقليميّة. وكونها مكبّلة بميراثها السّياسيّ الخاصّ، وبواسطة «المهمّة» الأمريكيّة وإرث الحرب الباردة، فإنّ ميلها يكون إلى تجميع الأعمال ضدّ استحقاقات الإستراتيجيّة (في هذه الحالة) بالتّقسيم؛ ففي عام ٢٠٠٤، وقبل تبنّى البنتاغون «الحرب الطّويلة» في مراجعة الدّفاع الرّباعيّة، أعلنت القيادة المركزيّة الأمريكيّة الفكرة، لذا حوّلت التّركيز من الحرب في العراق إلى طيفٍ محتملٍ من الصّراع الّذي اجتاح شمال إفريقيا وإلى وسط آسيا. لقد قلّلت من حجم الحروب الّتي كانت تنخرطُ فيها في ذلك الوقت من خلال تضخيم تأثير النّزاعات

الإقليميّة الأخرى، مع الديناميكيّات المحلّيّة، وعرضها بشكلٍ يشمل الموقف بأكمله، وليس مجرّد جزء منه، كما أُعيد النّظر في عدم الاستقرار في القرن الأفريقيّ، الّذي عانت الولايات المتّحدة فيه في مقديشو عام ١٩٩٣، وفي كانون الأوّل ٢٠٠٦ باسم «الحرب على الإرهاب» أطاحت القوّات الإثيوبيّة الّتي تعمل مع الولايات المتّحدة بحكومة مستقرّة ولكن إسلاميّة في الصّومال؛ كان العمل العسكريّ مدفوعاً بالواقعيّة أكثر منه بالنّظرية؛ وبشكلٍ ملحوظٍ في نيسان عام ٢٠٠٧، قرّر الأدميرال ويليام فالون بعد أن خلف الجنرال جون أبي زيد في القيادة المركزيّة الأمريكيّة، التّخلّي عن عبارة «الحرب الطّويلة»، وطالب قيادته التّركيز على الحرب الحقيقيّة الّتي تستعرُ في العراق، وقد نجا من قيود النّظريّة الإستراتيجيّة ولجأ إلى براغماتيّة الإستراتيجيّة في الممارسة.

لكن الأدميرال فالون لم يحلّ بهذه الطّريقة التّحدّي الّذي واجهه الفكر الإستراتيجيّ على الأقلّ فيما يتعلّق بالفكر الّذي طُوّر وشُكّل في التّقاليد الأمريكيّة (وهو الفكر الأكثر إستراتيجيّة في العالم الغربيّ اليوم، وبالتّأكيد داخل حلف النّاتو)؛ ليس لدينا طريقة متماسكة في التفّكير في الحروب الإقليميّة، وبسبب هذا القصور ليس لدينا طريقة لتمحيص ما نقوم به ومن ثمّ التّحقق من صّحته.

إنّ جميع الحروب الفعليّة منذ عام ١٩٤٥ (وكان هناك عدد كبير منها) لم ترقَ إلى مستوى التّعريفات المقبولة عموماً لتعريف «الحرب الشّاملة» أو «الحرب الكبرى»، إذ لم تحدث «الحرب العامّة» أو «الحرب المركزيّة» المخطّط لها في الحرب الباردة داخل أوروبا؛ أمّا خارج أوروبا، فقد خاضت كيانات ولا سيّما «إسرائيل» في السّنوات العشرين الأولى من حياتها، صراعات وجوديّة، لكنّها لا تزال أقلّ من الحدود القصوى الّتي حدّدتها الحربان العالميّتان من حيث الأسلحة أو المدّة أو المدى الجغرافيّ أو مشاركة قوى أخرى؛ وداخل حلف النّاتو، تمّت صياغة مجموعة كاملة من العلامات لوصف الحروب الّتي لا تندرج في نطاق الحروب الكبرى، وبعضها، مثل الصّراع منخفض الكثافة، الّذي عفا عليه الزّمن،

والبعض الآخر، مثل الحرب على التمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، عاد مرّة أخرى، لكنّنا لسنا متأكّدين ممّا يفصل مثل هذه الصّراعات عن الصّراعات الأخرى بتسمياتٍ مختلفةٍ، ولسنا متأكّدين متى يصبح حفظ السّلام دعماً للسّلام، أو كيف يصبح كلاهما، في المرحلة الّتي ينتقلان فيها إلى فرض السّلام، ومن ثمّ يصبحان مقاومة للتمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، فالقوّات المنتشرة في العراق وأفغانستان كانت ولا تزال تفعل كلّ هذه الأشياء: وفي بعض الأحيان يُمكن وصف العمليّات الّتي انخرطوا فيها بأنّها منخفضة الكثافة، وأحياناً لا يُمكن وصفها هكذا بالتّأكيد.

إنّ مثل هذا الغموض النّمطيّ هو في أحد المستويات انعكاس معقول للغاية لحقيقة أنّ الإستراتيجيّة هي عمل براغماتيّ يجب أن يستجيب للوضع على الأرض، إلّا أنّ الإستراتيجيّة ليست مجرّد ردّ فعل، إذ إنّ دورها هو توجيه الحرب، وللقيام بذلك تحتاج إلى التّفاعل ليس مع السّياسة ولكن مع النّظريّة الإستراتيجيّة أيضاً؛ كما أنّ الديالكتيك يختبر نتائجها، وهذا يعني أنّ الحروب الإقليميّة تحتاج إلى إطار نظريٍّ أكثر تعقيداً ممّا توفّره تجربة أو توقّع حرب كبرى.

لم يكن ردّ محاربي الحرب الباردة على هذا التّحدّي في الواقع بسيطاً كما يوحي هذا الفصل حتّى الآن أو كما ينقل إرثهم الفكريّ الظّاهر؛ ففي مواجهة الخوف من حربٍ كبرى وتهديدها بتبادل نوويٍّ شاملٍ، كونهم مدركين أنّ التّحدّي الّذي تشكّله الشّيوعيّة للدّول الدّيمقراطيّة في الغرب سوف يُلعبُ من خلال الحروب بالوكالة، طوّروا أفكاراً حول حرب محدودة، وقد ساهم العديد من الأسماء العظيمة للفكر الإستراتيجيّ في الخمسينيّات من القرن الماضي في هذا المشروع، بما في ذلك ويليام كوفمان وبرنارد برودي ومورتون هالبرين وماكسويل دي تايلور وتوماس شيلينج.

كانت الحرب المحدودة أحد الموضوعات الّتي تمكّن باسل ليدل هارت من تطويرها أثناء إحياء حياته المهنيّة الّتي تعثّرت في الحرب العالميّة الثّانية؛ فبعد عام ١٩١٨، كان بحث ليدل هارت عن طرقٍ لتقييد الحرب تكون أقلّ أهمّيّة أو في وضعٍ أضعف من تلك الّتي وضعها ويلسون لتجنّب الحرب، فقد أعلن جيلبرت موراي، الّذي لم يكتب بصفته أستاذاً ريجيوساً[1] للّغة اليونانيّة في جامعة أكسفورد، بل بصفته رئيساً لاتّحاد عصبة الأمم في عام ١٩٢٨ أنّه: «في الوقت الحاضر، تدركُ معظم الدّول أنّ حرباً أخرى من الدّرجة الأولى ستكون نهاية الحضارة الإنسانيّة». لقد شكّلت كلماته مقدّمة لكتابٍ لجيمس تي شوتويل عن نبذ الحرب كأداة للسّياسة الوطنيّة؛ وبصفته محرّر كتاب «التّاريخ الاقتصاديّ والاجتماعيّ» للحرب العالميّة، وهو صرح هائل من نحو ١٥٠ مجلّداً ممولاً من مؤسّسة كارنيج للسّلام الدّوليّ، بدا شوتويل مؤهّلاً بشكلٍ جيّدٍ للتّعليق على الرّوابط بين الحرب والتّنمية الاقتصاديّة، واستنتاج أنّه تمّ الوصول إلى النّقطة الّتي لا يُمكن فيها إبقاء الحرب «ضمن الحدود، كما هو الحال في اقتصاد الماضي البسيط»؛ لقد كانت رؤية ليدل هارت، الّتي قبلت مكانة الحرب في العلاقات الدّوليّة ولكنّها سعت إلى تقييدها، موضوعاً ثانويّاً في سياق العشرينيّات من القرن الماضي، كما أنّه لم يكن الأسّ الأكثر قوّة وثباتاً؛ ربّما ينتمي هذا العنوان إلى نيويوركر هوفمان نيكرسون، الّذي استند كتابه الّذي يحملُ عنوان «هل يُمكننا الحدّ من الحرب؟!» الّذي نُشر في عام ١٩٣٣، إلى تأييد واضحٍ لا لبس فيه لفرضيّة غير مقبولةٍ بالنّسبة لشوتويل، مفادها أنّ «الحرب ستستمرّ ما دام الإنسان إنساناً». ونيكرسون، حاله حال ليدل هارت والعملاق الآخر من الفكر العسكريّ البريطانيّ في فترة ما بين الحربين، جي إف سي فولر، سعى إلى تقييد الحرب من خلال إنهاء التّجنيد الإجباريّ، وترقية

---

(١) هو أستاذ جامعي يتمتّع، أو كان في الأصل، برعاية ملكيّة أو تعيين؛ وهي مَزِيَّة فريدة للأكاديميّات في المملكة المتّحدة وأيرلندا، فقد كان أوّل كرسيّ ريجيوس في مجال الطّبّ، وأسّسه الملك الأسكتلنديّ جيمس الرّابع في جامعة أبردين عام ١٤٩٧.

الجيوش الصّغيرة والمحترفة، وتجهيز قوّة النّخبة هذه بالدبابات والطّائرات؛ و«القرّاء المفكّرين»، الّذين حثّهم نيكرسون على رفض وجهات نظر رجال مثل موراي وشوتويل، «سيحتقرون حقّاً الهراء الماديّ لأولئك الّذين يقولون إنّ العتاد العسكريّ الجديد يجب أن يجعل الحروب أكثر وحشيّة وتدميراً من الحروب الّتي وقعت بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨»؛ وبينما استند عمل هوفمان إلى عمل فولر وليديل هارت، قاده تضاربه الطّبيعي أيضاً إلى مهاجمتهم، وقد خلص كريستوفر باسفورد إلى أنّ «مواقفه وتحيّزاته الأرستقراطيّة أبعدته عن التّيّار السّائد في أمريكا، وقد رفضه بعض المراجعين ووصفوه بأنّه غير ضارّ».

على أيّ حال، أشارت الحرب العالميّة الثّانية إلى أنّ كلاًّ من ليدل هارت ونيكرسون كانا مخطئين، إذ لم تعمل الدّبابات ولا الطّائرات على الحدّ من الحرب؛ وللأسف، كان الأمر كذلك بالنّسبة لموراي وشوتويل: فالوعي بالتّدمير المتزايد للحرب لم يمنع في النّهاية من تكرارها، وقد ربط تصميم ليدل هارت لاحتواء الحرب أوّلاً بالتّهدئة وثانياً بنتائجها الطّبيعية في زمن الحرب، وهي الحاجة إلى السّعي للتّوصّل إلى حلٍّ وسط؛ لقد كان يعتقدُ أنّ النّصر مستحيل وأنّ تكاليف متابعته ستكون باهظة الثّمن؛ ومع ذلك، بعد عام ١٩٤٥، أعطى ظهور الأسلحة النوويّة مثل هذه الخطوط الفكريّة أهمّيّة جديدة، وقد كان ردّ فعله الفوريّ، الّذي نُشر عام ١٩٤٦، هو أنّ الحرب لن تختفي لمجرد أنّ «الحرب غير المحدودة الّتي تُشنُّ بقوّة نوويّة ستكون أسوأ من الهراء، إذ إنّها ستكون انتحاراً متبادلاً»؛ وبدلاً من ذلك، سيكون من واجب قادة المستقبل أن يتبعوا شكلاً من أشكال الحرب «سيكون أقل تقييداً وأكثر خضوعاً للقواعد المتّفق عليها بشكلٍ متبادلٍ»؛ ومن المرجّح أن تطوّر الحرب أشكالاً جديدة ضمن هذه الحدود، وكان من الأهميّة بمكان معالجة «الضّرورة العمليّة» ... للحدّ من الحرب عوضاً عن «سياسة المثاليّة لمنع الحرب». وقد بدأ ليدل هارت في عام ١٩٥٣ في حشد أفكاره حول الحرب المحدودة بسيرة ذاتيّةٍ بدأت، بشكل معقولٍ بما فيه الكفاية في كتاباته

الخاصّة، لكنّها تضمّنت أيضاً كتابات نيكرسون وفولر إضافة إلى كتاب كوينسي رايت بعنوان «دراسة للحرب» عام ١٩٤٢، وكتاب هانسون بالدوين الّذي يحمل عنوان «أخطاء عظيمة في الحرب» عام ١٩٥٠، وسلسلة من الأعمال اللّاحقة عن الثّورة الفرنسيّة ونابليون للمؤرّخ والصّحفيّ اللّيبرالي الإيطاليّ غوليلمو فيريرو، الّذي توفي في المنفى السّويسري في عام ١٩٤٢. ولم يكتب ليدل هارت كتاباً مخصّصاً فقط للحرب المحدودة، إذ يشيرُ هذا الوصف الأوّليّ إلى أنّه ربّما كان ينوي ذلك، لكنّه كرّس الفصل الأخير كتابه «الدّفاع عن الغرب» عام ١٩٥٠ لصالح الحجّة القائلة بأنّ حدود الحرب لها تاريخ طويل لا سيَّما لأنّ تجنّب التّطرّف في الحرب كان يميلُ إلى تحقيق سلامٍ أكثر ديمومة. وقد ظلَّ انتقاده للطّريقة الّتي أكانت تدار بها الحرب العالميّة الثّانية بلا هوادة: «كان من المفارقات أنّ الدّول الّتي دخلت الحرب للحفاظ على الحضارة كان يجب أن تمارس أكثر وسائل الحرب غير المتحضّرة الّتي عرفها العالم منذ تلك الّتي استخدمها المغول أنصار المذابح الجماعيّة». ومع ذلك، على وجه التّحديد لأنّ «الحرب الشّاملة»، كما عرفناها حتّى الآن، لا تتوافقُ مع عصر السّلاح الذرّيّ، لذا فإنّ «التّدمير اللّامحدود للسّلاح (النووي) يشكّل قيوداً عمليّة خاصّة به». أمّا بالنّسبة إلى ليدل هارت «قد تكمنُ أفضل فرصة في محاولة إحياء قانون تقييد قواعد الحرب».

وفي عام ١٩٥٧، وفي غضون أربع سنوات من كتابة ليدل هارت سيرته الذّاتيّة السّريعة، نشر روبرت إي أوسجود النّصّ الّذي يجسّد بشكلٍ أفضل الأفكار حول الحرب المحدودة، في كتابه بعنوان: «الحرب المحدودة: التّحدّي للإستراتيجيّة الأمريكيّة». ولم يستجب أوسجود لنداء ليدل هارت من أجل القواعد، وإلى هذا الحدّ أثبت الأمريكيّ أنّه أقلّ بصيرة من البريطانيّ؛ فمن منظور القرن الحادي والعشرين، كان أبرز مظاهر العزم على الحدّ من سلوك الحرب هو التّصميم على أن تكون قويّاً في تطبيق قوانين النّزاع المسلّح، وعلى اعتبار الالتزام بها معياراً للدّول المتحضّرة. وكأساس لمطالباتهم بالشّرعيّة. لقد كان التّبنّي

التّدريجيّ للبروتوكولات الإضافيّة عام ١٩٧٧ لاتفاقيّات جنيف لعام ١٩٤٩ دليلاً واضحاً على الاستعداد لاستخدام القواعد للحدّ من الحرب في شكل القانون الدّوليّ.

قد يجادلُ البعضُ بأنّ قوانين الحرب تقيّد الحرب بشكلٍ أكثر فاعليّة عندما تستند إلى العادات، وبالتّالي على التّاريخ؛ وهذا، بعد كلّ شيء، كان، ولجميع المقاصد والأغراض، الحجّة الّتي قدّمها ليدل هارت؛ وتاريخ الحرب ليس مجرّد تاريخ للعنف، بل هو أيضاً تاريخ جهد لتنظيم وتوجيه هذا العنف؛ وعلى الرّغم من أنّ النّطاق المرجعيّ التّاريخيّ للكاتب أوسجود كان موجزاً بالمقارنة مع نطاق ليدل هارت، إلّا أنّه من الملفت للنّظر أنّ الرّبيع الجيّد لإستراتيجيّة الحرب المحدودة، مثل أفضل الأفكار الإستراتيجيّة السّائدة قبل عام ١٩٤٥، لم يكن تقنيّاً بل تاريخيّاً، فقد أظهرت الحرب الكوريّة للجيل الّذي قاتل في الحرب العالميّة الثّانية أنّ الصّراع الّذي شاركت فيه الولايات المتّحدة والاتّحاد السّوفييتيّ والصّين يجب ألّا يكون «حرباً عامّة»(١). لقد كانت النّظريّة عقلنة بأثرٍ رجعيّ للواقع، وجادلت بأنّ الحرب يُمكن أن تكون محدودةً جغرافيّاً وعسكريّاً وسياسيّاً؛ وسيجادل منتقدو نظريّة الحرب المحدودة بأنّ الحرب الكوريّة انتهت بتسوية حلٍّ وسط استندت إلى انتصار جزئيّ، ولم ترضِ أيّاً من الجانبين؛ والأهمّ من ذلك، أنّها حقّقت هدف السّياسة اليوم، وهو الاحتواء، وتجنّب الخوف الحقيقيّ من تبادل الضّربات النوويّة، وكانت النّتيجة درساً موضوعيّاً مفاده أنّ الأمن نسبيّ وليس مطلقاً.

وبحلول عام ١٩٦٢، انتقلت إستراتيجيّة الحرب المحدودة إلى ما وراء الخطاب الأكاديميّ إلى مجال السّياسة؛ كان الرّئيس جي إف كينيدي مقتنعاً بأنّها تقدّم

---

(١) يبدو أنّ رايت يعرّف "الحروب العامّة" بأنّها "كلّ الحروب مع قوة عظمى من كلّ جانب الّتي كانت تستمرّ لمدّة عامين"؛ ومع استثناءات قليلة، هذه الحروب عادة ما كانت تضمُّ كلّ القوى العظمى في ذلك الوقت (ص ٦٤٩).

بديلاً لحرب عالميّة ثالثة، وأنّها تقدّم ردّاً[1] على استخدام الحروب بالوكالة وحركات التّمرّد القوميّة من قبل الشّيوعيين، وأنّ آثارها ستعزّز مصداقيّة الرّدع من خلال ربط القدرات التّقليديّة بالقدرات النّوويّة في سلّم تصعيد؛ وأوصت مذكّرتا عمل للأمن القوميّ في آب (أغسطس) عام ١٩٦٢ بأن تتبنّى الولايات المتّحدة (على حدّ تعبير أوسجود) «إستراتيجيّة لدمج التّنمية الاقتصاديّة والسّياسية على طول الخطوط الدّيمقراطيّة مع تأثيرات مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال من أجل تمكين الحكومات المهدّدة من القضاء على جذور السّخط الشّعبي وقمع حرب هجمات العصابات الّتي تستهدفُ حرّيّتهم». وهناك قبول لهذه الكلمات، فقد تعزّزت الصّلة بالموضوع من خلال ملاحظة أوسجود الإضافيّة بأنّ هذه الإستراتيجيّة قد تتطلّب من الولايات المتّحدة تقوية «الحكومات المحاصرة حتّى لإصلاحها».

كانت فيتنام ساحة اختبار لإستراتيجيّة الحرب المحدودة وباءت بالفشل؛ وكافح المفهوم لاستعادة القبول منذ ذلك الحين، إلّا أنّ أوسجود قال إنّ هناك طريقتين للبحث عن سبب الهزيمة؛ أحدهما ناتج عن سياسة خاطئة، والآخر كون القوّات المسلحة للولايات المتّحدة كانت غير مهيّأة لمطالب الحرب المحدودة؛ ومن خلال التّركيز على الأوّل، نجح الجيش في مواجهة الأخير؛ وفي الواقع، أعادت تشكيل نفسه عمداً، جسديّاً وفكريّاً، لخوض حرب كبرى فقط، ولم يكن ردّه استكشاف سبب عدم نجاح ممارساته في مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، أو سبب عدم قدرته على تنفيذ إستراتيجيّة حربٍ محدودةٍ؛ وبمعنى آخر، لم يطوّر النّظريّة الإستراتيجيّة خارج نطاق الممارسة، باستخدام التّاريخ من خلال تعلّم الدّروس بهدف التّطبيق المستقبليّ؛ وقد فضَّل إدارة ظهره للحرب المحدودة والعودة إلى نموذج الحرب الكبرى، وهو الرّد الّذي برّرته الحرب الباردة، فقد تبنّت سياسة

---

(١) في الاستخدام العسكري، الرّدّ هو الأداة الإستراتيجيّة لضرب نقطة ضعيفة للعدو، وبالتّالي إجباره على التّخلّي عن هجومه.

القوّة الكلّيّة، مما يعني أنّها لا تستطيع خوض حرب دون تعبئة قوّات الاحتياط لديها، وهو مفهوم كان منطقيّاً لحرب تقليديّة على نطاقٍ الحرب العالميّة الثّانية، لكنّه وضع قيوداً على قوّة مجنّدة طوعاً ملتزمة بحرب أقلّ حدّة بتأييد شعبيٍّ محدودٍ. وبالتّوازي مع ذلك، شدّدت كلّ من عقيدة واينبرغر لعام ١٩٨٤ وعقيدة باول لعام ١٩٩٢ على أنّ الولايات المتّحدة يجب أن تستخدم قواتها فقط عندما تكون المصالح الوطنيّة على المحكّ، وأن تفعل ذلك بكلّ الموارد المُتاحة لها، وبدعم من الشّعب الأمريكيّ والكونغرس، وأن يكون له أهداف سياسيّة وعسكرية واضحة. وهكذا نواجه اليوم مفارقة الحرب، فبالمقارنة مع أسلافنا قبل خمسين عاماً، وقد مرَّ أكثر من نصف قرن على نشر كتاب أوسجود «الحرب المحدودة»، فإنّ القوّات المُسلّحة لديها القدرة على استخدام قوّتها النّارية بالتّمييز والدّقّة؛ وغالباً ما تفعلُ ذلك، لكنّها غالباً ما تُستخدم بكميّات هائلة، ومن ثمَّ تفسد الفضيلة ذاتها الّتي تحاولُ استغلالها، وتفعلُ ذلك لأنّ السّياق الّذي تشنُّ فيه الحرب، والأغراض الّتي تُشنّ من أجلها، تفتقرُ إلى الوضوح.

لذلك فشلت النّظريّة الإستراتيجيّة في توفير الأدوات الّتي يُمكن من خلالها فحص النّزاعات القائمة، وقد أشار أوسجود إلى أنّ دروس فيتنام كانت «طارئة للغاية لأنّ الكثير من السّمات العسكريّة والسّياسية لحرب محلّيّة أخرى من المرجّح أن تكون مختلفة أو تحدث في تركيباتٍ مختلفة»؛ والحرب الكبرى هي الأداة المُفضّلة لتطوير الإستراتيجيّة، إذ إنّ القضايا مطلقة، ودور الطّوارئ يتضاءلُ ولعب السّياسة أقلّ علنيّة. لكن هناك ظاهرة تتباعدُ باطّرادٍ عن التّجربة الفعليّة للحرب لا توفّر نموذجاً كافياً للنّقاش الحاليّ حول الإستراتيجيّة، والنّتيجة هي مناقشة متغيّرة دون توحيد الموضوعات أو الاتّساق؛ وقد يكون مفهوم الحرب المحدودة مشوّهاً للغاية بفعل الفشل في فيتنام بحيث لا يُمكن اعتباره التّسمية المناسبة ولا سيّما في الولايات المتّحدة؛ وبالنّسبة للبعض أيضاً، فهي مرتبطة بأفكار هيرمان كان وهنري كيسنجر حول الحرب النووية المحدودة بدلاً من الحرب التقليديّة، ومع ذلك، يُمكن أن توفّر

هي أو ما يعادلها مربّع التّجميع لمجموعة من المفاهيم الّتي تفتقرُ في الوقت الحاليّ إلى موضوعات موحّدة؛ والملفت للنّظر في هذه الأمور هو أنّ تلك الخصائص الّتي تحاولُ تلخيص طبيعة القتال دون حربٍ كبرى (حرب منخفضة الحدّة، وعمليّات مكافحة التّمرّد ضد المحتلّ وما إلى ذلك) متنازع عليها حالها حال الإرهاب نفسه، توصيف للوسائل وليس الغايات؛ وتهدف الإستراتيجيّة إلى توحيد الوسائل لتحقيق غايات الحرب، ومن ثمَّ فإنّ التّسميات الّتي تستخدمها تميل، وربّما تحتاج، إلى أن تكون أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً؛ وبالتّأكيد يجب أن تربط استخدام القوّة العسكريّة بالسّياسة، والأسباب المنطقيّة للحرب مهما كان ما قد يوحي به الخطاب، هي في الممارسة أكثر محدوديّة والظّروف المادّيّة أكثر محلّيّة من الخطابات الّتي تميلُ إلى مرافقتها.

وخلافاً للنّظريّة الإستراتيجيّة، للإستراتيجيّة مهمّتان جوهريّتان، وتتمثّلُ الأولى بتحديد طبيعة الحرب الحاليّة؛ إنّ سوء التّعريف يحملُ الكثير من العواقب، إذ سيكون من الخطأ خوض حربٍ كبرى على افتراض أنّها حرب صُغرى وأكثر محدوديّة عكس ذلك؛ وعلاوة على ما سبق، فإنّ ما يبدأ كنوعٍ من الحرب يُمكن أن ينتقل إلى نوع آخر من كما هو واضح بما فيه الكفاية، لذلك فإنّ التّعرّف على طبيعة الحرب وفهمها هو عمليّة تفحصٍّ مستمرّة، وهي المكان الّذي تلعبُ النّظريّة الإستراتيجيّة دورها، وليس مجرّد شيء يجب القيام به في بدايتها؛ إلّا أنّ المهمّة الثّانية للإستراتيجيّة، بمجرّد أن تُحدَّد طبيعة الحرب، هي إدارة الحرب وتوجيهها؛ والعمليّة الأولى أكثر تفاعليّة، والثّانية أكثر استباقيّة؛ ومن المُمكن تماماً لواضعي السّياسات من أحد الطّرفين المتحاربين أن يقرَّر تصعيد الحرب، وتحويل صراعٍ محلّيٍّ إلى صراعٍ عالميٍّ، إلّا أنّه لا الفطرة السّليمة ولا الإنسانيّة المشتركة توحي بأنّ هذا أمر منطقي بما فيه الكفاية.

الفصل السّادس

الجيوش الأوروبيّة والحرب المحدودة

منذ قيام أوروبا بالتّصنيع في أواخر القرن التّاسع عشر، تمكّنت الجيوش الأوروبيّة من مقايضة القوّة النّارية بالقوى العاملة، وجعل الإنتاج الضّخم للأسلحة المتكرّرة[1] ساحة المعركة أكثر فتكاً، لكنّه تطلّب أيضاً عدداً أقلّ من الرّجال للقيام بعمليّات القتل؛ ومع تحسّن جودة الأسلحة، عزّزوا القضيّة ضدّ القوى البشريّة من حيث الكمّيّة، فقد كانت التّكنولوجيا (ولا تزال) تضاعف القوّة.

لم تسفر هذه العمليّة في البداية عن جيوش أصغر؛ وبدلاً من ذلك، اختارت الدّول الأوروبيّة كلاً من القوّة النّاريّة والقوى العاملة: لقد مكّن الإنتاج الضّخم من تجهيز جيشٍ كبيرٍ وتزويده بالمستوى والاتّساق الّذي يتحدّى طموحات الدّول الأقلّ نموّاً؛ ففي شهر آب عام ١٩١٤، حشدت فرنسا اثنتين وثمانين فرقة وألمانيا سبعة وثمانين فرقة، وكان لكلّ منها ما يقرب من ثلاثة ملايين رجل يحمل السّلاح؛ وبحلول أواخر عام ١٩١٨، بلغ عدد كلّ من جيوش الحلفاء الثّلاثة الرّئيسة على الجبهة الغربيّة (فرنسا وبريطانيا والولايات المتّحدة، لكن ليس بلجيكا، الّتي كانت معزولة عن مجموعة قوّتها البشريّة) في المنطقة مليوني رجل؛ كانت هذه القوّات مجنّدة وتمثّل أكبر عدد يُمكن أن تتحمّله مجتمعاتهم الأم؛ وعلى الرّغم من أنّ الفرق الفرنسيّة والبريطانيّة كانت أصغر من حيث القوّة البشريّة، وكان لديها عدد أقل من الكتائب ممّا كانت عليه في عام ١٩١٤، إلّا أنّها زادت من نسبة قوّتها النّاريّة من

---

(١) السّلاح النّاريّ المتكرر: هو أي سلاح ناريّ (إما مسدس أو مسدس طويل) يمكن إطلاقه بشكل متكرر قبل الاضطرار إلى إعادة تحميله يدويّاً بذخيرة جديدة.

خلال استخدام الدّبابات والمدافع الرشّاشة الخفيفة ومدافع الهاون والمدفعيّة المتطوّرة للغاية.

وبعد الحرب، عزا بعض المفكرين الإستراتيجيين الطّابع الثّابت للقتال الّذي سيطر على الجبهة الغربيّة على وجه التّحديد إلى هذا المزيج من القوّة النّاريّة والقوى البشريّة، كما جادلوا أنّ النّتيجة كانت حشداً غير قادر على التّعبير من خلال عمليّات القيادة والاتّصال الّتي كانت مُتاحة في ذلك الوقت؛ وفي بريطانيا، جاء جيه إف سي فولر و (لاسيّما) باسل ليدل هارت لرؤية الحشد على أنّه عدو الفعاليّة؛ وكتب فولر في عام ١٩٢٣ أنّ جيوش الحرب العالميّة الأولى لم تصبح «أكثر ذكاءً وعلماً، بل أصبحت أكثر وحشيّة، فقد أُضيفت أطنان تلو الأخرى من اللّحم البشريّ، حتّى أصبحت قوّة الحرب تُحسب بالملايين بدلاً من آلاف الرّجال». لقد اعتبر ليدل هارت، بحلول عام ١٩٢٧، أنّه من البديهيّ أنّ «الكتلة غير القابلة للاستيعاب من المشاة هي سبب كابوسنا العسكريّ». ولم تكن هذه مجرّد آراء النّقاد القائمة في بلد كان التّجنيد الإجباريّ فيه غير مألوفٍ تاريخيّاً وغير ملائم دستوريّاً؛ ففي فرنسا، وهي الموطن السّياسيّ للجيش الجماعيّ، إذ كان التّجنيد الإجباريّ يتماشى مع مفاهيم المواطنة، تساءل الكولونيل إميل ماير في عام ١٩٢٥ عمّا إذا كانت الأمّة بحاجة إلى جيشٍ لشنّ حربٍ حديثةٍ؛ وقد لاحظ المعجبون بـ إميل ماير خطّاً فكريّاً يعود إلى شارل ديغول، الّذي كان يؤيّد وجود جيشٍ صغيرٍ ومهنيٍّ ومجهّزٍ بالآليّات، ومن ثمَّ يمثّل تهديداً محتملاً لأولئك الحريصين على تعزيز الرّوابط بين الجيش والأمّة الّتي شكّلها اتّحاد مقدّس في الحرب العالميّة الأولى. وحتّى في ألمانيا، أثنى هانز فان سيكت، رئيس هيئة الأركان العامّة البديلة في ألمانيا، تروبينامت، على فضائل المرونة على الجماهير؛ وحقيقة أنّ حجم الجيش الألمانيّ كان مقتصراً على ١٠٠٠٠٠، فإنّ الرّجال بموجب شروط معاهدة فرساي لم يُترك له بالطّبع أيّ بديل.

وفي حالة الحرب العالميّة الثّانية، حالها حال الحرب العالميّة الأولى، تطلّبت الحشود والتّنقّل والقوّة البشريّة والقوّة النّاريّة، وقد سُحِقَت ألمانيا بين سندان

الجيوش السّوفييتية ومطرقة إنتاج الولايات المتّحدة؛ ولم يكن مدهشاً، بعد عام ١٩٤٥، أنّ أولئك الّذين فكّروا في الحرب التّقليديّة في أوروبا كان يميلون في البداية إلى مواصلة النّمط نفسه؛ ففي شباط عام ١٩٥٢، اجتمع مجلس شمال الأطلسي (North Atlantic Council)[1] في لشبونة وقرّر أنّه بحلول نهاية عام ١٩٥٤، كان من المفترض أن يكون التّحالف قد أنشأ اثنين وأربعين فرقة جاهزة للاستخدام جنباً إلى جنبٍ مع ٤٥ فرقة احتياطيّة إضافيّة يُمكن أن تكون قادرة على التّعبئة في غضون ثلاثين يوماً، ورفع المجلس الرّقم الثّاني إلى ثمانٍ وأربعين فرقة واضعاً نصب عينيه التّمكّن من إنشاء تسعين فرقة في المجموع.

لم تتحقّق أهداف ما يُسمّى بقوّة لشبونة، وكان المجلسُ يبحث عن أشكال الحرب القديمة، فقد حوّلت أنظمة الأسلحة المتطوّرة الّتي زُوِّدت بها الجيوش الأوروبيّة في عام ١٩٥٢ القوّة النّاريّة إلى نسب قوّة بشريّة لجيوشها بحيث فقد الحشدُ هيمنته؛ ومنذ عام ١٩٥٢، ابتعدت أوروبا بشكلٍ مطردٍ عن صورة الحرب الّتي يشكّلها التّجنيد والحشد العسكريّ؛ ففي وقت مبكّر من نيسان عام١٩٥٢، خفض مجلس شمال الأطلسي هدفه إلى ثلاثين فرقة جاهزة وستّة وثلاثين فرقة احتياطيّة، وُحدِّدت هذه الأهداف الجديدة بناءً على التّكلفة، ولكنّها بُرِّرت أيضاً بمصطلحاتٍ عسكريّة أكثر مباشرة؛ لقد أعطى امتلاك الأسلحة النوويّة للتّحالف قوّة ناريّة دون الحاجة إلى قوّة بشريّة، وربّما تكون الدّول قد حصلت على أسلحة نوويّة لمنع الحرب أكثر منه لشنّها، لكنّ قدرتها الفتّاكة وفعاليّتها كانت تتويجاً لعمليّة بدأت بتطبيق التقنيّات الصّناعيّة على الحرب قبل مئة عام.

ومنذ عام١٩٤٥، عُزِّزت الحججُ الّتي نشرتها الأصوات الأكثر راديكاليّة بين الحروب تدريجيّاً حتّى إذا اشتدّت الحرب الباردة في أوروبا، لن تكون محدودة إلّا من

---

(١) مجلس شمال الأطلسي: هو الهيئة الرّئيسة لصنع القرار السّياسي لحلف لناتو، وتتألّف من الممثّلين الدّائمين من الدّول الأعضاء فيها، وقد أسسته المادة ٩ من حلف شمال الأطلسي وهذا هو الهيئة الوحيدة في حلف شمال الأطلسي الّتي تستمد سلطتها صراحة من المعاهدة.

ناحية واحدة، إذ إنّها ستكون (على الأقلّ حسب توقّعات معظم النّاس) قصيرة؛ لقد أصبحت الجيوش أصغر لأنّه لم يكن من المتوقّع أن تحافظ على المقاومة لأكثر من بضعة أيّامٍ أو على الأكثر أسابيع لا سيَّما، الّتي تدركُ تماماً الأضرار الّتي لحقت بها من خلال الحرب التقليديّة المطوّلة في الحرب العالميّة الثّانية، وحقيقة أنّها ستكون ساحة المعركة الأوروبيّة الرّئيسة في الحرب العالمية الثّالثة، أرادت الحفاظ على سلّم التّصعيد في استخدام الأسلحة النوويّة قصيرة وحادّة، إذ تميلُ المناورات الحربيّة لحلف النّاتو إلى الانتهاء بتبادلٍ نوويٍّ في غضون أيّام؛ وكان هدف ألمانيا تعزيز الرّدع، لكن إذا فشل الرّدع ستكون النّتيجة الطّبيعيّة مدمّرة لأبعد الحدود.

إنّ أولئك الأقل قرباً من الحدود الألمانيّة الداخليّة لا سيَّما الولايات المتّحدة، أرادوا أن يكون السّلّم أطول وأن تكون عمليّة الصّعود تدريجيّة أكثر؛ كما أكّد تفسيرهم لإستراتيجية «الرّدّ المرن»، الّذي تبنّاه حلف النّاتو في عام ١٩٦٧، على الاستخدام الأوّلي للقدرات العسكريّة التّقليديّة بالقدر نفسه للعقوبة النّهائية للإطلاق النوويّ؛ وفي السّبعينيّات من القرن المنصرم، أدّى نشر الصّواريخ النوويّة قصيرة المدى من طراز إس إس عشرين من قبل الاتّحاد السّوفييتي وصواريخ كروز من قبل التّحالف إلى احتجاجاتٍ مناهضة للأسلحة النوويّة داخل أوروبا ومطالب بالتّصريحات الّتي يلتزم بها الجانبان بالسّياسات الّتي ترفضُ الاستخدام الأوّل للأسلحة النوويّة، وكان التّحدّي الّذي واجهته جيوش أوروبا هو أنّ النّتيجة الطّبيعية لمثل هذا التّفكير، حتّى لو لم تصبح سياسة، هي خلق قدرات تقليديّة أكبر وعلى مدى العقد التّالي، استجابوا إلى حدٍّ ما على الأقلّ لهذا الطّلب؛ ففي شمال ألمانيا، تبنّت الجيوش البريطانيّة والألمانيّة «المستوى العملياتيّ (التّشغيليّ) للحرب» المُصمّم لاعتراض التّقدّم السّوفييتي خارج الحدود الألمانيّة الدّاخليّة، ولمواجهة التّوغّلات عبرها بضربات مضادّة بقيادة الفيلق.

وفي الولايات المتّحدة، خضع الجيش لعمليّة مماثلة مع نتائج متطابقة رغم أنّ ردّه كان له مصدر إضافيّ مهمّ، فقد كان يحتاج إلى إعادة العثور على نفسه بعد تجربة

الهزيمة في فيتنام، وقد فعل ذلك من خلال التّأكيد على قيمة العقيدة القتاليّة، وطوّر أفكاراً لحرب المناورة وما أصبح يُطلق عليه اسم «المعركة الجوّيّة البرّيّة»[1]، وقد وجد هذا النّوع من التّفكير تطبيقه في ساحة المعركة في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠ من القرن المنصرم، وأثبتت تلك الحرب، لا سيَّما عنصرها الأرضي، أنّها أقصر وأسرع وأكثر حسماً ممّا توقّعه النّقّاد قبل الحرب وقبل بدء الهجوم البرّيّ، قال قائد اللّواء البريطانيّ السّابع المدرّع، باتريك كوردينغلي، للصّحافة إنّه كان يتوقّع أن يعاني تشكيلته من خسائر بنسبة ١٠ في المئة يوميّاً، وقد أصيبت الصّحافة بحالة من الذّعر، إلّا أنّ افتراضات التّخطيط الّتي تبنّاها حلف النّاتو خلال الحرب الباردة، وكان المعنى الضّمنيّ لحساب كوردينغلي هو أنّ القوّات البرّيّة الأوّليّة كانت ستفقد ثلثي قوّتها في غضون عشرة أيّام، ولم يكن لدى الجيش البريطانيّ الاحتياطيات الفعليّة لسدّ الثّغرات الّتي قد تسبّبها مثل هذه الخسائر؛ ولم يدفع الانتباه إلى القدرات التّقليديّة للقوّات البرّيّة الأوروبيّة تلك الجيوش الّتي تخلّت عن التّجنيد الإجباريّ إلى إعادة فرضه؛ لقد كان من المُفترض أن تحلّ المناورة محل الحشد، والجودة لتعويض الكم، وكشف كوردينجلي عن التّفكير الرّغبويّ[2] الّذي دعم تخطيط النّاتو منذ رفضه لأهداف قوّة لشبونة، ومفادها أنّ القتال لن يطول لأنّه لا يمكن أن يكون كذلك، إذ إنّ جيوشه لم تكن قابلة للتّجديد.

---

(١) كانت "المعركة الجوّيّة البرّيّة" الإطار المفاهيمي الشّامل الّذي شكّل الأساس لعقيدة الحرب الأوروبيّة للجيش الأمريكي من عام ١٩٨٢ إلى أواخر التّسعينيّات من القرن المنصرم، وأكّدت "المعركة الجوّيّة البرّيّة" التّنسيق الوثيق بين القوّات البرّيّة الّتي تعمل كدفاع مناورات عدواني، والقوّات الجوّيّة الّتي تهاجم قوّات الصّفّ الخلفيّ الّتي تغذّي قوّات العدو في الخطوط الأماميّة، وقد حلّت المعركة "الجوّيّة البرّيّة" محلّ عقيدة "الدّفاع النّشط" لعام ١٩٧٦، واستُبدلت بنفسها "عمليّات الطّيف الكامل" في عام ٢٠٠١

(٢) التّفكير الرّغائبي، أو التّفكير الرّغبوي، أو تفكير التّمنّي، أو التّفكير بالتّمنّي هو تكوين الاعتقادات واتّخاذ القرارات القائمة على رغبات الفرد بتمني ما يريده عوضاً عن التّفكير الّذي يستند إلى الأدلّة، أو العقلانيّة، أو الواقعيّة.

ومع نهاية الحرب الباردة، وإزالة التّهديد المباشر لحرب كبرى للدّفاع عن النّفس داخل أوروبا، أصبح هذا الأمل، على الأقلّ ضمنيّاً، أكثر حدّة، فقد حذا حلفاء أمريكا وبريطانيا حذوهم في التّخلّي عن الخدمة الوطنيّة **(العسكريّة)** أو قلّلوا من تأثير التّجنيد الإجباريّ حتّى يتوقّفوا عن جعله أداة فعّالة لتعبئة جيش حاشدٍ؛ لقد أعلن جنرال كنديّ سابق، وهو روميو داليّر، الّذي قاد بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة رواندا في ١٩٩٣-١٩٩٤، بصلابة في عام ٢٠١٢ أنّ «التّجنيد الإجباريّ والتّجنيد العسكريّ هما آليتان تهزمان أيّة قوّة تستخدمهما»، والأهمّ من ذلك كلّه، علّقت فرنسا، وهي الدّولة الّتي أعطت أوروبا الحديثة فكرة وحتّى مثال الأمّة المُسلّحة، الخدمة الوطنيّة في ١٩٩٦-١٩٩٧. إنّ الجيوش الأوروبيّة اليوم غير قادرةٍ ببساطةٍ على خوض حربٍ طويلةٍ ذات كثافةٍ عاليةٍ، ولا يُمكنها قيادة القوّة البشريّة لـ «حربٍ شاملةٍ»؛ والسّؤال الأكثر إلحاحاً هو: هل كان بإمكانهم قيادة القوّة البشريّة لحروب طويلةٍ أقلّ كثافة؟!

إنّ أحد مؤسّسي الفكر الحديث لمكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال في الحسابات الغائيّة[1] الّتي تفضّلها جيوش اليوم هو جوزيف سيمون جالياني، منقذ فرنسا في عام ١٩١٤ على الأقلّ في نظر بعض النّاس، لكن قبل كلّ شيء الممارس الرّئيس للحرب الاستعماريّة الفرنسيّة. وفي عام ١٨٨٥، بعد الحرب الفرنسيّة الصّينيّة للسّيطرة على تونكين، طلب الجيش المزيد من الرّجال لإكمال تهدئة فرنسا في الهند الصّينيّة. قالت باريس إنّها لا تستطيعُ الحصول عليهم، ولذلك قام جالياني، الّذي كان مسؤولاً عن المنطقة من لاو كاي في الشّمال إلى ديان بيان فو في الجنوب، بتكييف إستراتيجيّته مع القوّات المتوفّرة لديه، ومضى بشكلٍ أبطأ ولكن أكثر منهجيّة، مع ضمان عدم الانتقال من قطاعٍ إلّا بعد تأمينه. وفي بعض النّواحي،

---

(١) وسائل غائية تبدأ من النّهاية والعودة إلى الوراء، وشرح الأشياء بناءً على هدفها النّهائيّ، والعبارة الغائيّة الّتي ربّما سمعتها من قبل هي **"كلّ شيء يحدث لسبب ما"**.

كانت حروب الغزو الاستعماريّ حروباً تتطلّب جيوشاً أكبر ممّا كشفت عنه أعداد القوّات الأوروبيّة، وغالباً ما سادت القوى الإمبرياليّة من خلال تطبيق سياسة فرق تسد على السّكّان الأصليّين، ومن ثمَّ كانت قادرة على التّجنيد من قبيلة أو مجموعة عرقيّة لمحاربة أخرى، واحتفظ البريطانيّون بالهند بشكلٍ أساسيٍ من خلال وكالة القوّات الهنديّة، المندمجين مع قوات الجيش النّظاميّ البريطانيّ. لقد اتّبعت فرنسا المبادئ نفسها في الجزائر والمغرب، فتبع ذلك نتيجتان: الأولى هو أنّه إذا تمّ الإبقاء على مستويات القوّات منخفضة، فمن المرجّح أن يكون انتشار السّلطة الاستعماريّة بطيئاً، وستمتدّ الحرب لفترةٍ طويلةٍ، وقد استغرق الغزو الاستعماريّ والتّهدئة والاستيطان عقوداً من الزّمن وليس شهوراً. والثّانية، أخفى تأثير هذه الحروب على المجتمع الحضريّ حجمها الحقيقيّ، إذ إنّها امتصّت القوى البشريّة على نطاقٍ واسعٍ غير أنّها فعلت ذلك محلّيّاً وليس من أوروبا.

إنّ التشبيه الّذي يقارن حروب الغزو الاستعماريّ في أواخر القرن التّاسع عشر مع تدخّلات حلف النّاتو خارج المنطقة الّتي تحدّدها معاهدة شمال الأطلسي في أوائل القرن الحادي والعشرين ليس دقيقاً على الإطلاق، فقد اعتبرت القوى الاستعماريّة نفسها سلطات ذات سيادة وكانت تخطّط للبقاء، وتعمل قوّة المساعدة الأمنيّة الدّوليّة التّابعة لحلف النّاتو (إيساف)[1] لدعم الحكومة الأفغانيّة، وهي قوّة متعدّدة الجنسيّات في تكوينها، وتعاني على ما يبدو من جداول زمنيّة اعتباطيّة للانسحاب، إلّا أنّ المكان الّذي تعملُ فيه المقارنة بشكلٍ أفضل هو القوّى العاملة، ففي كلتا الحالتين، رأت شعوب أوروبا هذه الحروب على أنها «حروب صغيرة»، وبالتّالي فشلت في الاعتراف بشرعيّة متطلّباتها من القوى البشريّة؛ ففي أفغانستان،

---

(١) قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (International Security Assistance Force): هي قوّة أمنيّة يقودها حلف شمال الأطلسي في أفغانستان التي أنشأها مجلس الأمن للأمم المتّحدة في ٢٠ كانون الأوّل عام ٢٠٠١ بموجب القرار رقم ١٣٨٦. بمقتضى مؤتمر بون في كانون الأوّل عام ٢٠٠١ بعد الإطاحة بحكومة طالبان.

لبّي الطّلب على المزيد من الرّجال من قبل المتعاقدين العسكريين الخاصّين وبزيادة أعداد القوّات المحلّيّة.

استجاب جاليالي مثل مؤيّده وتلميذه الأكثر تميّزاً، هوبير ليوتي، إلى الموارد المحدودة من خلال تطوير فكرة «بقعة الزّيت» «tache d'huile»[1]؛ عندما تتبنّى اللّغة الإنكليزيّة هذا المفهوم، غالباً ما تستبدل الزّيت بالحبر، لكن الفكرة هي نفسها، إذ يتمّ تأمين البقعة، ومن ثمّ توسيعها إذ يُجذب السّكّان الأصليون إلى المنطقة الآمنة بسبب الحاجة إلى التّجارة والبقاء؛ لقد تغلغل مثل هذا التّفكير في القوّة الدّوليّة للمساعدة الأمنيّة في عام ٢٠٠٦. لقد كان نهجاً جرى تكييفه مع القوّة البشريّة المحدودة المُتاحة لخوض الحرب، لكنّه أدّى إلى زيادة الوقت الّذي يتطلّبه شنّ الحرب، فقد كانت البقع، سواء كانت «زيتاً» أم «حبراً»، تعتمدُ على القوّات الأفغانيّة الأصليّة القادرة وكثيرة العدد بما يكفي لإعادة ملء المناطق الّتي جرى تأمينها؛ فالحاجة إلى السّيطرة على ما تمّ تطهيره من «المتمرّدين» ضدّ قوّات الاحتلال، لا سيّما بالنّظر إلى الضّغوط للسّيطرة على أفغانستان بأكملها في وقتٍ واحدٍ والحدّ من استخدام القوّة النّاريّة خوفاً من تنفير السّكّان غير الملتزمين أو المحايدين، يعني أنّ حرب مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال كانت أقلّ في هذا الصّدد مسامحة في مطلبها للرّجال من «الحرب السّاخنة»[2] في أوروبا؛ وتؤكّد نظريّة مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال الحاليّة بانتظام على القوّة المُثلى للفضاء أو القوّة على السّكان نسب عالية جدّاً بحيث تشكّل طلباً لجيشٍ حاشدٍ، ويُفترض أن يكون «لزيادة» القوّات الإضافيّة في أفغانستان في ٢٠١٠-٢٠١١ آثار مباشرة في جلب المزيد من الأمن إلى المزيد من المناطق؛ وفي الوقت نفسه،

---

(١) تتكون إستراتيجيّة رقعة الزّيت من التّقدّم تدريجيّاً نحو مناطق المتمرّدين، بعد قيامها أوّلاً بتأمين جميع الخطوط الخلفيّة بقوّة: "ضع ساق واحدة فقط في الهواء عندما تجلس الأخرى بثباتٍ"، ولهذا تتطوّر القوّات الموالية داخل السّكان.

(٢) صراع يشملُ قتالاً حقيقيّاً.

كانت أفغانستان تتعرّض لضغوط لإنشاء قوّات أمن تصل إلى ذروتها عند ٣٢٠ ألف رجل، أي ثلاثة أضعاف حجم الجيش البريطانيّ في ذلك الوقت على الرّغم من التّباين الهائل في النّاتج القوميّ الإجماليّ.

تتطلّب الحرب في أفغانستان جيشاً ضخماً، لكنّ تلك الدّول الأوروبيّة الّتي احتفظت بالتّجنيد الإجباريّ لم تفعل ذلك في المقام الأوّل من أجل خوض حربٍ مثل هذه الحرب، أو في الواقع لخوض أيّة حروب على الإطلاق، كما لم تعد ألمانيا ولا النّرويج تجادلان بأنّهما تتطلّبان قدرة احتياطيّة قادرة حتّى على تكوين جيشٍ حاشدٍ لصدّ غزو يشنّه الجار القريب؛ والآن، لا تعتمدُ قضيّة التّجنيد الإجباريّ على المنفعة العسكريّة بل على القيم المحلّيّة والدّاخليّة، وعلى ضرورة التّأكّد من أنّ القوّات المُسلّحة تعكسُ المجتمع ككل من أجل تقليل خطر النّزعة العسكريّة الّتي يشكّلها جيش محترف؛ وفي الواقع، في كلا البلدين، يُمكن أن تتعارض التّوقّعات المجتمعيّة عن الجيش مع فعاليّته العسكريّة؛ ففي عام ٢٠١٠، أثار الجنود الألمان الشّباب الّذين يخدمون في أفغانستان بدعم من وزير دفاعهم في ذلك الوقت، كارل تيودور زو غوتنبرغ، جدلاً لأنّهم وصفوا ما كانوا يفعلونه بأنّه حرب وليس «نزاعاً دوليّاً مسلّحاً». لقد أزعجوا كبار قادتهم في الجيش، الّذين اعتادوا على ربط كلمة «الحرب» بجيل وتجارب الحقبة ما بين ١٩٣٩ - ١٩٤٥؛ لقد أجاب المستشار السّابق، هيلموت شميدت، عندما طُلب منه في كانون الثّاني عام ٢٠١١ التّعليق على المخاوف داخل ألمانيا من القيم العسكريّة النّاشئة وعلى فكرة الجيش الألمانيّ (Bundeswehr)[1] كمجتمعٍ منفصلٍ، ردّ قائلاً: «إنّ أيديولوجيّة خاصّة من شأنها أن تهدّد حياة ديمقراطيّتنا»؛ وفي عام ٢٠١٠، أطلق الجنود النّرويجيّون الّذين يخدمون في أفغانستان، والّذين كانوا حريصين على تعزيز القيم العسكريّة، على أنفسهم اسم

(١) هو الجيش النّظاميّ الرّسميّ العامل لجمهوريّة ألمانيا الاتّحاديّة ويخضع لأمره وزير الدّفاع للجيش والقوّات المسلّحة وينقسم إلى عدّة أقسام: القوى البرّيّة والقوى البحريّة وسلاح الجّو.

الفايكنج، ولم تكن الكلمة مشحونة من جيران النّرويج وحسب، بل من مجتمعاتهم الّتي كانت تتعرّض للإغارة والنّهب منذ ألف عام من قبل النورسمان الّذين كانوا يستخدمون قوارب طويلة، كما تسبّب ذلك في قلقٍ هؤلاء النّرويجيين الّذين تذكّروا الحرب العالميّة الثّانية، إذ كان الفايكنج هو اللّقب الّذي خُصّص لكويزلينج (Quislings)[1] (الخونة) الّذين خدموا في فرقة[2] أدولف هتلر.

يكمنُ في قلب مشكلة أوروبا الافتقار إلى مفهوم موحّدٍ للحرب، وهو مفهوم يُمكن أن يربط جيوش أوروبا والمجتمعات الأمّ في سياقٍ مشتركٍ؛ وكما يُظهر كلّ من الرّدود الألمانيّة والنّرويجيّة، تتكيّف التّوقّعات العامّة للقوّات المُسلّحة واستخدامها للحرب بشكلٍ أبطأ بكثيرٍ من تنظيم وتجهيز تلك القوّات؛ ولا تزالُ الذّاكرة الشّعبيّة الأوروبيّة للحرب تتشكّل من خلال الحرب العالميّة الثّانية ضمن إطار «الحرب الشّاملة»، ويتبع ذلك نتيجتان: الأوّل هو أنّ الجيوش موجودة فقط لأغراض الدّفاع الوطنيّ المباشر عن النّفس فيما لم تعد تسمّيه اللّغة الإنكليزيّة «الحرب الشّاملة»، بل «الحرب الكبرى» أو «الحرب الوجوديّة» باطّرادٍ؛ ويجب أن تكون النّتيجة الطّبيعيّة للحرب من أجل البقاء القوميّ توقّعاً بأنّه في مثل هذه الحرب يجب أن تكون الجيوش مجنّدة وكبيرة على حدّ سواء، وتعكس مجتمعاتهم الأمّ من حيث تكوينها الاجتماعيّ وحتّى أكثر من حيث القيم؛ والثّاني هو الوجه الثّاني لهذا الموقف؛ فبالنّظر إلى الدّمار الّذي سبّبته الحرب الحديثة على أوروبا ولا سيّما الحربين العالميتين، فإنّ الحرب ليست في الواقع استمراراً للسّياسة بوسائل أخرى؛ بل تمثّل الحرب فشل السّياسة، ومن ثمَّ ليس لها فائدة سياسيّة.

---

(١) **الخائن:** هو من يتعاون مع قوّة محتلة للعدو لتحقيق مكاسب شخصيّة.

(٢) **فرقة لايبشتاندارته لأدولف هتلر:** بدأت كحراسة شخصيّة لأدولف هتلر وكانت مسؤولة عن حراسة الفوهرر شخصيّاً ومكاتبه ومساكنه.

إنّ جيوش أوروبا اليوم مصممّة بشكلٍ أقلّ للقتال وأكثر لممارسة النّفوذ الدّبلوماسيّ، كما أنّ تضخيم كلام كلاوزفيتز بأنّ الحرب هي استمرار للسّياسة بوسائل أخرى كان له آثاره، فقد أصبح يُنظر إلى الحرب من حيث تدمير العدو بقدر أقلّ من البحث عن «النّفوذ». والوحدات الصّغيرة هي وسيلة تدفع الدّولة من خلالها استحقاقاتها للمجتمع الدّوليّ وللمنظّمات متعدّدة الأطراف لا سيّما الاتّحاد الأوروبيّ وحلف شمال الأطلسيّ والأمم المتّحدة، إذ تستثمرُ معظم الدّول الحديثة والغربيّة والدّيمقراطيّة آمالها في نظامٍ دوليٍّ مستقرٍّ، كما يُمكن أن تمتدّ هذه «الرّمزيّة» إلى العلاقات الثّنائيّة لا سيّما بالنّظر إلى الحاجة طويلة الأجل المُحتملة لطلب المساعدة من الولايات المتّحدة، فالقوّة العسكريّة الحقيقيّة لحلف النّاتو تكمنُ في أمريكا، وبإرسالها قوّات إلى أفغانستان، تستثمر الدّول الأخرى في بنكٍ مفضّلٍ بالنّسبة للولايات المتّحدة إذا تعرّض أمنها للتّهديد في المستقبل، إذ تساعد التّحالفات على إبقاء الجيوش صغيرة، وتعملُ على تقييد الظّروف الّتي يُمكن استخدامها فيها.

ويُمكن القول إنّ هذه الأهداف دبلوماسيّة أكثر منها عسكريّة، وتتناولُ أهدافها الكفاءة العامّة للتّحالفات والمصلحة الذّاتيّة المنوطة بها؛ قد يكون حجم القوّة الوطنيّة صغيراً جدّاً، ولنقل مئة رجل كي يُطرح السّؤال عمّا إذا كانت تلك الأمّة في حالة حرب؛ وفي حالات أخرى، قد تواجه الدّولة، حتّى لو كانت مساهمتها أكبر بكثير، صعوبات قانونيّة في وصف ما تفعله بالحرب، وقد تنشأ هذه المشاكل لأسباب دستوريّة محلّيّة كما حدث مع السّلطات المهزومة عام ١٩٤٥، أو ربّما تكون نتاجاً للقانون الدّوليّ، أو عواقب ميثاق كيلوج- برياند (Kellogg–Briand Pact)(١) لعام ١٩٢٨، أو ميثاق الأمم المتّحدة؛ وبالنّظر إلى أنّ ميثاق الأمم المتّحدة يحتفظُ بحقّ اللّجوء من جانب واحد إلى الحرب في الظّروف

(١) ميثاق كيلوغ - بريان: هو ميثاق وُقِّع عليه من قبل ١٥ دولة في باريس في عام ١٩٢٨، ودخل حيّز التّطبيق في عام١٩٢٩؛ ينصُّ في مادّته الأولى على استنكار الدّول الموقعة عليه اللّجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدّوليّة، وصادقت ٥٧ دولة لاحقاً على الميثاق.

القصوى للدّفاع الوطنيّ عن النّفس، يُمكن القول إنّه يحافظُ على الحرب الرّئيسة أو الوجوديّة كخيارٍ وطنيٍّ وحيدٍ؛ والنّتيجة هي أنّ الحرب يجب أن تنشأ من ضرورة ماسّة، أمّا بالنّسبة لما يُسمّى بـ «حروب الاختيار» فهي لا تتوافقُ مع روح الميثاق، إلّا أنّ الميثاق يسمحُ بالطّبع للمجتمع الدّوليّ باستخدام القوّة المسلّحة بشرط أن يكون لديه تفويض بقرارٍ من مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة كما في حالة ليبيا في عام ٢٠١١، فإذا كان لهذا الاستخدام للحرب تسمية مفاهيميّة، فهي حرب محدودة، وهذا هو نوع الصّراع المُسلّح الّذي شُكّلت معظم الجيوش الأوروبيّة من أجله حاليّاً، وهو أيضاً النّوع الوحيد من الحروب الّتي انخرطت فيها جيوش أوروبا منذ عام ١٩٤٥، لكنّ نظريّة الحرب لم تتكيّف مع هذا الواقع بعد؛ إنّ عبارة «الحرب المحدودة» هي عبارة ليس لها أيّ قبولٍ سواء في دراسة الإستراتيجيّة أو في خطاب السّياسة. أمّا من حيث نسبها الفكريّ، فهناك سببان لذلك: أحدهما يسهلُ تفسيره من خلال كتابات كارل فان كلاوزفيتز والآخر من خلال كتابات السّير جوليان كوربيت.

وفي مذكّرته المؤرّخة في ١ تمّوز ١٨٢٧، والّتي نُشرت كمقدّمة لكتاب «عن الحرب»، قال كلاوزفيتز «إنّ الحرب يُمكن أن تكون من نوعين: الأوّل يهدف إلى القضاء على العدو وبالتّالي جعله عاجزاً سيّاسيّاً، أمّا الأهداف الأخرى فهي «مجرّد احتلال بعض مناطقه الحدوديّة حتّى نتمكّن من ضمّها أو استخدامها للمساومة في مفاوضات السّلام». ولم يكن نموذج كلاوزفيتز للنّوع الثّاني من الحرب هو القتال في جيله، الحروب النّابليونيّة، بل نموذج والده، الّذي خدم في جيش فريدريك الكبير في حرب السّنوات السّبع، ونتج عن ذلك أنّ هذا الشّكل المحدود من الحرب بدا وكأنّه ينتمي إلى الماضي وبالتّالي بدا حدوثه أقلّ احتمالاً في المستقبل؛ وفي الواقع، كلّما زاد استقرار حدود أوروبا، قلّ سبب الحرب من أجل الأهداف الإقليميّة؛ كان تأثير الحرب العالميّة الأولى هو ربط كلاوزفيتز بشكله الأوّل من الحرب، أي إستراتيجيّة «الإبادة». وعندما انتقد ليدل هارت تأثير

الجيش الحاشد على إدارة الحرب، هاجم أيضاً كلاوزفيتز الّذي وصفه بـ «مهدي الجماهير»[1]. وحاله حال بعض المفكّرين الغربيين الآخرين من جيله، ربط ليدل هارت كلاوزفيتز بالضّبط بنوعٍ من العسكرة البروسيّة الّتي كان الآباء المؤسّسون للجمهوريّة الفيدراليّة متشوّقين جدّاً لإحباطها عزّزت مخاوف هيلموت شميت[2] في كانون الثّاني عام ٢٠٠١.

لا يبدو أنّ تهديد وواقعيّة الحرب العالميّة يجعلان من الحرب المحدودة مفهوماً مناسباً للجيوش الأوروبيّة في النّصف الأوّل من القرن العشرين، لكنّها كانت أكثر منطقيّة بالنّسبة لقوّاتها البحريّة ولا سيّما بالنّسبة لبريطانيا؛ ففي عام ١٩١١، جادل كوربيت، في كتابه الّذي يحمل عنوان «بعض مبادئ الإستراتيجيّة البحريّة»، بأنّ دولة مؤلّفة من جزر مثل بريطانيا يُمكن أن تشارك في حرب محدودة لا سيّما إذا كان لها حليف رئيس في قارّة أوروبا، ومن ثمَّ يُمكنها أن تختار ممارسة تأثيرها على أطراف القارّة؛ لقد قدمّت البحريّة الأمن من الغزو وهذا يعني أنّ الحرب، مهما كانت كبيرة، لن تصبح أبداً بالنّسبة لبريطانيا حرب بقاءٍ وطنيٍّ، ولم يكن هذا ما حدث في الحرب العالميّة الأولى، فقد كان على بريطانيا أن

---

(١) صورة كلاوزفيتز على أنّه "رسول الحرب الشّاملة" و "مهدي الجماهير"، مؤيّد لفلسفة متعطّشة للدّماء وغير أخلاقيّة للحرب الهجوميّة الّتي تنبّأت أو حتّى تسبّبت بكوارث الحرب العالميّة الأولى، وأُشير إلى أنّ هذا الرّأي لم يكن له أساس كبير في فحصنا لاستقبال البريطانيين لكلاوزفيتز قبل الحرب، ومع ذلك يبدو أنّه قد قبل على نطاقٍ واسعٍ.

(٢) هلموت شميت: ١٩١٨ في هامبورغ - ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٥ في هامبورغ: كان سياسيّاً ألماني ومستشار سابق لألمانيا الغربيّة بين أعوام ١٩٧٤ إلى غاية ١٩٨٢؛ ولد هلموت هينريك فالديمار شميت وهو اسمه بالكامل في مدينة هامبورغ بألمانيا، خدم في الجيش الألمانيّ في الحرب العالميّة الثّانية، والتحق بعدها بالحزب الديمقراطيّ الاجتماعيّ عام ١٩٤٦ وعمل في حكومة برانت وزيراً للدفاع، ووزيراً للاقتصاد، ووزيراً للمالية والاقتصاد وفي عام ١٩٧٤ انتُخب هيلموت شميت مستشاراً لألمانيا الغربية خلفا لفيللي براندت ليصبح شميت خامس مستشار ألمانيّ بعد الحرب العالميّة الثّانية.

تأسيس جيشٍ حاشدٍ حتّى إنّها اعتمدت التّجنيد الإجباريّ في عام ١٩١٦، ونشره في قارة أوروبا؛ وبحلول عام ١٩١٧-١٩١٨، كان الجيش البريطانيّ بحجم جيش فرنسا وقام بالقدر نفسه من القتال؛ لقد دحضت الحرب العالميّة الأولى حجّة كوربيت للحرب المحدودة تماماً كما دحضت حجّة كلاوزفيتز.

إنّ ما يوحّد كلا المفهومين ليس، أو على الأقلّ، ليس في المقام الأوّل قضيّة السّياسة على الرّغم من أنّنا سنعود إلى ذلك؛ وبدلاً من ذلك، فإنّ الصّفة المُشتركة بينهما هي الجغرافيا، فقد كان الشّكل الثّاني من حرب كلاوزفيتز محدوداً لأنّ وسائل تحقيقه هي مكاسب إقليميّة، ومن ثمَّ كانت أهدافه أيضاً محدودة جغرافيّاً، واليوم، ليست الحدود الجغرافيّة لحروب أوروبا في الأساس تلك المتعلّقة بالوسائل والغايات بالمعنى نفسه تماماً، إذ لا تحاولُ الدّول الأوروبيّة احتلال المقاطعات المجاورة من أجل تأمين توزيعٍ مختلفٍ للموارد في تسوية تفاوضيّة. ولم يكن تعريف كوربيت للحرب المحدودة، على الرّغم من أنّه جغرافيّ أيضاً، هو تعريف كلاوزفيتز نفسه، وقد يكون أكثر فائدة، فقد كانت إستراتيجيّة كوربيت مناسبة فقط للدّول البحريّة وليس القارّيّة؛ ففي تفكيره، يجب على بريطانيا، لكونها جزيرة، أن تتبنّى حرباً محدودة كوسيلة داخل حرب أوروبيّة لم تكن أهدافها الأوسع محدودة؛ واليوم، بدأت أجزاء كبيرة من أوروبا الغربيّة تنظرُ إلى نفسها من منظورٍ انعزاليٍّ، منغلقة على نفسها بعيداً عن منافسات القوى العظمى النّاشئة في المحيط الهادئ، وتلبس فقاعة إقليميّة من الأمن غير النّموذجيّ ولكن على ما يبدو أبديّاً؛ وتجعل جزيرتها المجازيّة موقعها مشابهاً لمكانة بريطانيا في القرن الثّامن عشر، فقد خِيضَت حروبها على مسافات متزايدة من قمرات القيادة في الحروب الأوروبيّة الكبرى بين أواخر القرن السّابع عشر ومنتصف القرن العشرين، ومن ثمّ جعلت البلدان المنخفضة[1] وراينلاند الحرب «شاملة» لأوروبا لأنّ

(١) بلدان المنطقة السّاحليّة في شمال غرب أوروبا، وتتألف من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وتُعرف هذه معاً باسم دول البنلوكس، من الأحرف الأولى لأسمائها، تحدّها ألمانيا من الشّرق وفرنسا من الجنوب.

مناطقها الاقتصاديّة الأكثر تقدّماً كانت أيضاً تلك المناطق التي يُرجّح استخدامها للقتال؛ وبدا أنّ الأمر نفسه قد يحدث خلال الحرب الباردة، لكنّه لم يحدث؛ وبما أنّ القتال اليوم هو نفسه على مسافة من قلب أوروبا، فإنّ حروب أوروبا محدودة جغرافيّاً اليوم أكثر ممّا يوحي به خطاب أو ماضي أوروبا.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان الصّراع الوحيد الّذي جعل أوروبا تعاني من اضطرابات داخليّة خطيرة هو أقصى الجنوب الشّرقي، في يوغوسلافيا السّابقة. لقد كانت ألمانيا على وجه الخصوص قلقة من التّداعيات الأوسع على القارة، ونُشرت الجيوش الأوروبية لاحتوائها، وكانت الحرب محدودة بالنّسبة لحلف النّاتو، الّذي كان قادراً على احتواء ما فعله تحت مظلّة حفظ السّلام أو، على الأكثر، فرض السّلام، وقد أثارت هذه العبارة الثّانية عدداً من الأسئلة حول: ما هي الحرب وما هو غير ذلك؟! ومتى يتحوّل تطبيق السّلام إلى مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال؟! ومع تصاعد القتال، كان السّؤال: ما الّذي، بخلاف سابقة حفظ السّلام الّتي قامت بها الأمم المتّحدة، احتفظ بكلمة «سلام» في العنوان، بخلاف «الحرب»؟! لقد خصّصت عمليات «حفظ السّلام» الأوسع نطاقاً مهامّ بعض الوحدات الوطنيّة في أفغانستان، بينما كان البعض الآخر يخوضُ حملة لمكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، ومع ذلك كانوا يتردّدون في وصف ما يفعلونه على أنّه حرب؛ وهذه الحيل اللّفظيّة نفسها تخلقُ أمالاً بين سكّان أوروبا والّتي قد لا تكون انعكاسات للواقع على الأرض، وفي الوقت نفسه، يُمكنها أن تولّد ارتباكاً عقائديّاً للقوّات المطلوبة لتنفيذ السّياسات الوطنيّة الّتي تنتظرُ أهدافها المُعلنة منهم القيام بشيء ما لكنّ انتشارها يجعلها تواجه شيئاً آخر؛ توفّر الحرب المحدودة إطاراً مفاهيميّاً لربط هذه الأفكار المتنافسة والمتداخلة في الوقت نفسه، مع الاحتفاظ بتمييزٍ واضحٍ للحرب الكبرى أو الحرب السّاخنة أو الصّراع الوجوديّ.

إنّ أولئك الموجودين في بريطانيا أو حتّى في ألمانيا، الّذين اقترحوا خلال الحرب الباردة وما بعدها مباشرة أنّ أمن أوروبا يعتمدُ على جبال الهيمالايا أو الهندو كوش، تعرّضوا للسّخرية، وسبب ذلك على وجه التّحديد أنّ ما حدث هناك كان يبدو بعيداً وبعيداً جدّاً لدرجة عدم تقديم مصلحة أمنيّة قابلة للتّطبيق أو أن تشكّل تهديداً داخل أوروبا، وتكمن هنا سخرية ومفارقة، فما يدعو للسّخرية أنّ الجيوش الأوروبيّة اليوم تقاتل وتقتل وتموت في أفغانستان، والمفارقة هي أنّ المسافة الجغرافيّة تجعل الحرب تبدو وكأنّها منبوذة لدرجة أنّ سكّان أوروبا يكافحون ليروا أنفسهم في حالة حرب، ولا يُمكن أن تكون الحرب المحدودة محدودةً أكثر من ذلك.

وبالنّسبة إلى كلاوزفيتز كانت السّياسة هي الّتي وحدت شكلي الحرب الّتي تحدّث عنها، وأنّ السّياسة هي الّتي تفرض التّحدّي الأكبر في تعريف وتشكيل حرب محدودة؛ ولم تكن رؤية كوربيت للحرب المحدودة خياراً بالنّسبة لكلاوزفيتز، وهو بروسي يعيش في وسط أوروبا؛ صحيح أنّ ملك بروسيا، الّذي أثار غضب كلاوزفيتز وشعوره بالخزي والعار، حاول الحفاظ على بلده بعيدة عن الحروب الّتي اجتاحت الكثير من أوروبا؛ إلّا أنّ الحرب جاءت مع ذلك إلى بروسيا؛ وبحلول عام ١٩١٨ كانت الحرب ضدّ فرنسا بالنّسبة لكلاوزفيتز مسألة بقاء قوميّ بالنّسبة لألمانيا. لقد استخدم، حاله حال دعاة الحرب في فرنسا الثّوريّة قبل عشرين عاماً، مفردات الشّرف والحرّيّة والأمّة والقيم والمعتقدات، بدلاً من مفردات المكاسب الإقليميّة الصّغيرة بغية تبرير القتال؛ وفي كلتا الحالتين كانت الوسائل العسكريّة والأهداف السّياسيّة متناسقة، في حين أنّ التّحدّي الّذي يواجه أوروبا اليوم هو أنّ الوسائل العسكريّة محدودة، في حين أنّ الأهداف السّياسية ليست كذلك، والنّتيجة هي عدم التّرابط الإستراتيجيّ.

تسعى الحكومات الأوروبيّة اليوم لخوض حروبٍ محدودةٍ بما يتوافق مع حجم جيوشها وتنظيماتها، لكن يمكنها أيضاً أن تحذو حذو الولايات المتّحدة في

استخدام خطاب الحرب الكبرى لشرح ما تفعله لشعوبها، فكتاب روبرت إي أوسجود بعنوان «الحرب المحدودة: التّحدّي للإستراتيجيّة الأمريكيّة»، الّذي نُشر عام ١٩٥٧، يهدفُ إلى توفير الإطار المفاهيميّ للحرب المحدودة. لقد وجد في كلاوزفيتز مصدر إلهامٍ فكريٍّ رئيسٍ له، وكتب في أعقاب حرب فيتنام أنّ كلاوزفيتز قد ردّ على حروب الثّورة الفرنسيّة ونابليون، وأعلن مبدأ أنّ «القوّة المُسلّحة يجب أن تخدم السّياسة الوطنيّة» كأساس إستراتيجيّة حرب محدودة. أمّا بالنّسبة لـ أوسجود ولهنري كيسنجر، الذي نُشرت كتابه الّذي يحمل عنوان «الأسلحة النوويّة والسّياسة الخارجيّة» أيضاً في عام ١٩٥٧ كانت الحرب الكوريّة هي المثال الّذي استندت إليه النّظريّة؛ لقد تضاربت مصالح ثلاث دول رئيسة وهي: الولايات المتّحدة والاتّحاد السّوفييتي والصّين، في شبه الجزيرة الكوريّة، إلّا أنّ الحرب لم تمتد جغرافيّاً، ولم تتسبّب في استخدام أسلحةٍ نوويّةٍ، فقد أراد الجنرال الشّهير دوغلاس ماك آرثر استخدامها لكنّ نتيجة لذلك طرده الرّئيس هاري إس ترومان. لقد سادت قراءة أوسجود لمنطق كلاوزفيتز، فقد اتّبعت الحرب، كما جسَّدها ماك آرثر، مسارها المتأصّل نحو التّصعيد والأشكال «المطلقة»، غير أنّ السّياسة خففت ورطّبت تلك الدّيناميكيّة المتأصّلة ووجّهتها إلى قنوات أكثر منطقيّة واحتواء.

كانت مفارقة الحرب في أفغانستان أنّ هذا المنطق قد أصبح معكوساً، إذ إنّ عبارات مثل «ضبط النّفس الشّجاع»، الّتي صاغها الجنرال ستانلي ماكريستال في عام ٢٠٠٩ لوصف توقّعاته للاستخدام العسكريّ للقوّة، ومقاومة التّمرّد ضدّ لاحتلال «المرتكزة على السّكّان»، تُظهرُ أنّه في هذه الأنواع من الحروب تستخدم الجيوش أفكار التّقييد في الحرب وإن كان ذلك كوسيلة وليس كغاية؛ وعلى النّقيض من ذلك، تستخدمُ بعض الحكومات لا سيَّما الولايات المتّحدة في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول، خطاب الحرب الشّاملة لتوضيح أهدافها، فقد تحدّث جورج دبليو بوش عن الدّيمقراطيّة والحرّية، والأفكار المفتوحة، الّتي استحضرت

هي نفسها المثل العليا لجيفرسون الّتي شكّلت أساس الولايات المتّحدة، واستُخدِمت لتدعيم مثاليّة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة من قبل وودرو ويلسون وفرانكلين ديلانو روزفيلت، ولا توجد قيود سياسيّة كامنة هنا، كما أنّه من المؤكّد أنّ باراك أوباما حاول تخفيف حدّة الخطاب، لكنّه لا يستطيعُ التّهرب تماماً من عواقبها، لأنّه قدّم الأساس المنطقيّ الأوّليّ للحروب في العراق وأفغانستان، ولا يزالُ متأصّلاً في التّفكير الّذي يشكّل السّياسة الأمريكيّة سواء كانت من الحزب الجمهوريّ أم الديمقراطيّ؛ وفي الواقع، واصلت وزيرة خارجيّة أوباما، هيلاري كلينتون، شرح تورّط الولايات المتّحدة في أفغانستان من حيث حقوق الإنسان بدلاً من الهدف الأكثر تحديداً ألا وهو «مكافحة الإرهاب».

وأوروبا ليست متأكّدة من موقفها في هذا الانعكاس للضّرورات السّياسيّة للحرب المحدودة، وممّا لا شك فيه أنّ التزامها العسكريّ محدود، ومفاهيم «ضبط النّفس الشّجاع» و«مكافحة التّمرّد ضد قوّات الاحتلال» المرتكزة على السّكّان تبدو منطقيّة إلى حدّ كبيرٍ لجيوش أوروبا حالها حال الولايات المتّحدة. وبالفعل، في نظر الأمريكيين، أصبح مبدأ ضبط النّفس راسخاً في بعض الجيوش الأوروبيّة أحياناً لتقويض قيمتها العسكريّة، لكنّ الأهداف السّياسيّة الّتي تُطبّق تلك القدرة العسكريّة عليها، حتّى لو لم ترقَ إلى مستوى طموح «الحرب العالميّة على الإرهاب»، يُمكن أن تبدو ذات أهمّيّة جوهريّة مصاغة من حيث التّهديد للأمن القوميّ والرّبط بين كلّ من تنظيم القاعدة وحتّى طالبان بالإرهاب الدّاخليّ.

وهذا يجعل الحرب في أفغانستان «حرب ضرورة»، إذ تشرح العديد من الجيوش الغربيّة مهمّتها هناك ليس من منظور مكافحة الإرهاب، بل من منظور حقوق الإنسان والحكم الرّشيد في أفغانستان والأمن لسكّانها، وهذه الأهداف الإنسانيّة، الّتي أوضحها رئيس الوزراء البريطانيّ، توني بلير، في خطابه في شيكاغو عام ١٩٩٩، وفي «المثل الأعلى للأمم المتّحدة حول مسؤولية «الحماية»، الّذي تبنّته في

عام ٢٠٠٥، يجب أن يؤدّي إلى حروب الضّرورة، و«لكن في الواقع أنتجت ردوداً وُصِفت بـ«حروب الاختيار»[1].

وفي خطابه الّذي ألقاه في كلّيّة الدّفاع الوطنيّ عام ١٩٨٢، الّذي أعطى لأوّل مرّة مصطلح «حروب الاختيار»، عرّف مناحيم بيغن، رئيس وزراء «إسرائيل»، «حرب الاختيار» على أنّها حرب لا تُشنُّ دفاعاً عن وجود الدّولة، وكان لهذا أثران: الأوّل هو أنّه ما لم تُشنُّ بموجب قرار من مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، يُمكن أن تكون الحرب انتهاكاً لميثاق الأمم المتّحدة؛ وقد حملت «حرب الضّرورة»، الّتي شُنّت من أجل البقاء القوميّ، ضمناً أنّ الحرب كانت دفاعيّة بطبيعتها، و«حرب الاختيار»، الّتي تُشنُّ عن بعد لمصلحة شخص آخر، هي بطبيعتها هجوميّة؛ ومن النّاحية العمليّة، فإنّ التّمييز ليس واضحاً حتّى في حالة «حرب الضّرورة»؛ لقد بدأ خطاب بيغين بتعريف «حرب الضّرورة» الّذي استندت إلى الحرب العالميّة الثّانية، وجادل بأنّه إذا لم تنتظر فرنسا حرب الضّرورة ولكنّها اختارت حرب الاختيار، وهاجمت ألمانيا في عام ١٩٣٦ «ما كان ليبقى هناك أيّ أثر للقوّة الألمانيّة النّازيّة، والحرب الّتي غيّرت كلّ شيء في غضون ثلاث سنوات من تاريخ البشريّة، كان من المُمكن منعها».

وقد ذهب بيغن إلى الادّعاء بأنّ «إسرائيل» قد خاضت حربين «ضروريتين» بشكلٍ لا لبس فيه، وهما حربان من أجل «استقلالها» المزعوم في عام ١٩٤٧-١٩٤٩

---

(١) كان رئيس مجلس العلاقات الخارجيّة ريتشارد ن هاس واحداً من حفنة من كبار المسؤولين الحكوميين إلى جانب كولن باول، وديك تشيني، وبول وولفويتز، وبوب غيتس، الّذين شاركوا في عمليّة صنع القرار في غزو العراق؛ ففي كتابه الجديد بعنوان "حرب الضّرورة، حرب الاختيار: مذكرات حربين في العراق" (سايمون وشوستر)، هاس، عضو في مجلس الأمن القومي في إدارة جورج دبليو بوش ومدير تخطيط السّياسات لوزارة الخارجيّة لحقبة جورج دبليو بوش، يجادل بأنّ حرب العراق الأولى كانت ضروريّة ونُفِّذت بشكلٍ جيّدٍ، وأنّ الحرب الثّانية كانت حرباً اختياريّة، وخياراً سيّئاً في ذلك الوقت، إذ لم يكن هناك ما يبرّره لأنّه كان سيئ التّصميم والتّنفيذ؛ وعلاوة على ذلك، ينظر هاس إلى المستقبل بقدر ما ينظر إلى الماضي، وينضمُّ إلى الجدل الدّائر حول أهداف أمريكا في العالم، وكيف ينبغي أن تُحقّق.

وحرب يوم الغفران (خيبور) عام ١٩٧٣، والحرب الثّانية بدأت بالفعل بالدّفاع الصّرف عن النّفس، إذ فُوجئ جيش الحرب في «إسرائيل» بعبور الجوش المصريّة لقناة السّويس وتقدّمها إلى سيناء؛ وحقيقة أنّ «إسرائيل» قد تصرّفت بشكلٍ استباقيٍّ (حرب وقائيّة) قبل ستّ سنوات في عام ١٩٦٧ ضدّ تهديدٍ مماثلٍ من مصر، يعني، في نظر بيغن، أنّ «إسرائيل» قد مارست الاختيار في تلك الحرب حتّى لو كان يعتقد ذلك، كما أكّد في خطابه «كانت هذه حرب دفاع عن النّفس بأنبل معاني الكلمة».

من ناحية، كما أوحت الحرب العربيّة الإسرائيليّة عام ١٩٦٧، فإنّ التّمييز بين حرب الاختيار وحرب الضّرورة هو تمييز خاطئ، ولو هاجمت فرنسا ألمانيا في عام ١٩٣٦، فمن الواضح أنّها كانت قد مارست خياراً للقيام بذلك، إذ كان التّهديد الألماني لفرنسا لا يزال كامناً أكثر ممّا هو واضح؛ وحتّى في عام ١٩٣٩، اختارت فرنسا وبريطانيا محاربة ألمانيا على أرض بولندا بعد أن رفضت القيام بذلك بسبب تشيكوسلوفاكيا؛ وفي عام ١٩٤٠ اختارت بريطانيا مواصلة القتال بدلاً من التّفاوض أو حتّى الاستسلام كما فعلت فرنسا؛ وكما أشار كلاوزفيتز، يُمكن أخذ هذه الحجّة إلى أبعد من ذلك: لا تبدأ الحرب بالهجوم، ولكن في اختيار المدافع مقاومة المهاجم؛ وإذا استمرّ الغزو دون معارضة، فلن يكون هناك «صراع إرادات»، وبالتّالي لن تكون هناك حرب.

كان لحجّة بيغن قبولاً خاصّاً في سياق السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة بعد عام ٢٠٠١، إذ لم يحظَ قرار حكومة اللّيكود في عام ١٩٨٢ بشنّ الحرب على لبنان «عمليّة سلام الجليل» بشعبيّة كبيرة سواء لدى اللّيبراليين «الإسرائيليّين» أو في بعض أوساط جيش الحرب الإسرائيليّ نفسه، واعترف بيغن أنّ هجمات المقاومة الّتي انطلقت من قواعد في بيروت لكنّها نُفِّذت داخل «إسرائيل» لم تكن تهديداً وجوديّاً لكيانه»، لكنّه أكّد أنّها كانت «تهدّد حياة المدنيين الّذين لا نستطيع تقدير عددهم، يوماً بعد يومٍ، وأسبوعاً بعد أسبوعٍ، وشهراً بعد شهر».

ولم تكن القضيّة الّتي قدّمها جورج دبليو بوش لغزو العراق في عام ٢٠٠٣ مختلفة، وأصبحت مثيرة للانقسام بطريقةٍ مماثلةٍ، في البداية في الخارج وبشكلٍ تدريجيٍّ في الدّاخل أيضاً، إذ لم تُثبت أيّة صلة بين هجمات الحادي عشر من أيلول والعراق، لكنّ قرار الحكومة الأمريكيّة بغزو ذلك البلد مدعوماً بالحاجة إلى استباق المزيد من الهجمات الإرهابيّة بعد الحادي عشر من أيلول، ونتيجة لذلك، «حرب الضّرورة» لإزالة قواعد القاعدة في أفغانستان؛ لقد وجد لورانس فريدمان، الّذي كان دوره الأصليّ تعزيز الفرق بين «حروب الاختيار» و «حروب الضّرورة» انعكاسه في خطاب بلير في شيكاغو، وقد أشار لاحقاً إلى أنّ «مشكلة التّمييز لا تكمنُ في فكرة حروب الاختيار بل في فكرة حروب الضّرورة». كما لا توجد حكومة مسؤولة في الواقع ستجادل ضدّ حرب الضّرورة، الّتي ليست في الواقع «حرب اختيار»، لكنّها حرب غير ضروريّة؛ إنّ القول بأنّ الحرب هي ضرورة هي طريقة لمحاولة إغلاق النّقاش الدّاخليّ، فقد كان مناحيم بيغن، من خلال تقديم حرب لإنقاذ حياة الإسرائيليين على أنّها حرب اختيار، في الواقع تنازلاً عن الأرض لخصومه السّياسيين فيما كان جدلاً داخليّاً مثيرًا للانقسام في «إسرائيل». لقد اتّخذ بوش مساراً مختلفاً بشكلٍ معقولٍ، وزعم أنّ غزو العراق، حاله حال الحرب في أفغانستان، كان حرب ضرورة، لأسباب ولا سيّما أنّه كان من الحماقة السّياسيّة قول أي شيء آخر.

لقد جادل فريدمان بأنّ «إحدى طرق التّفكير في التّمييز قد تكون ومن ثمَّ فهم «الضّرورة» على أنّها لا تشير إلى القرار الفعليّ بقدر ما تشير إلى حقيقة أنّه يجب اتّخاذ قرار»، ومع ذلك، فهو يرى هذه المقارنة من منظورٍ سياسيٍّ بحتٍ كما فعل بيغين في عام ١٩٨٢ حتّى لو فضّل بيغين إخفاء القرار من حيث الاختيار وليس الضّرورة؛ إنّ ما يتركه كلا النّهجين خارج الاعتبار هو الاعتبارات الأخلاقيّة الّتي أصبحت ذات أهمّيّة مضطردة في النّقاش العام منذ ١٩٩٩، ويرى فريدمان أنّ التّدخّلات الإنسانيّة هي حروب الاختيار، والمشكلة الّتي تواجهها

المجتمعات اللّيبراليّة هي ما إذا كان الخيار السّياسيّ معادلاً للاختيار الأخلاقيّ، إذ يُمكن للالتزام الأخلاقيّ بتوفير الحماية أن يتفوّق على الخيار السّياسيّ بعدم التّدخّل، وتوضح الحرب الأهليّة الّتي اندلعت في سورية عام ٢٠١١ هذه المعضلة بشكلٍ حادٍّ؛ وحتّى بدون إضفاء الشّرعيّة على قرار مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، كان من المُمكن أن يكون الأمل الأخلاقيّ النّاشئ عن تأييد الأمم المتّحدة لمسؤوليّة الحماية في عام ٢٠٠٥ قد خلق حالة متماسكة للتّدخّل، إذ يُمكن أن تمارس الخسائر في أرواح المدنيين ومعاناة غير المقاتلين التزاماً أخلاقيّاً كافياً لإثبات حالة الضّرورة.

لذلك، هناك تناقضان متأصلان يفسدان عبارة «حروب الاختيار»؛ الأوّل هو أنّ الإنسانيّة أخلاقيّاً يجب ألّا تترك مجالاً للاختيار، ويجب أن يكون الواجب الأخلاقيّ للعمل قويّاً، ولا يخضعُ لمصالح ذاتيّة أو مصالح وطنيّة أخرى؛ كان هذا هو التّناقض الّذي واجهته القوى الأوروبيّة في آذار عام ٢٠١١ عندما طلب المتمرّدون في ليبيا إلى المساعدة، ونصحت المصلحة الذّاتيّة بعدم اتّخاذ إجراء لأنّ المشاعر العربيّة قد تنزعجُ من التّدخّل الأوروبيّ ولأنّ القوى الأوروبيّة لا يمكن أن تتحمّل صراعاً متشابكاً وطويل الأمد أثناء انخراطها في أفغانستان أيضاً؛ وعلاوة على ذلك، إنّ «مسؤوليّة الحماية» تتطلّبُ التدخّل، ومنع ارتكاب الجرائم، ومنع موت المدنيين الأبرياء وربّما منع وقوع كارثة إنسانيّة. كان كلّ ذلك أسباباً أخلاقيّة للتدخّل، فالقيمة الأخلاقية تشيرُ إلى التّناقض الثّاني في فكرة حرب الاختيار؛ إنّ عنوان يتضمّنُ درجة من الغموض وحتّى الطّيش تقللُ من تقدير الخطورة الّتي تشكّل الأساس لشنّ الحرب؛ وعلاوة على ما سبق، إذ إنّ ذلك العنوان معرّض للخطر (كما اكتشف بيغين) من الإيحاء بعدم وجود مصلحة وطنية على المحكّ؛ أمّا بالنّسبة لدول البحر الأبيض المتوسط في أوروبا، كان للأحداث في المغرب العربيّ في أعقاب «الرّبيع العربيّ» في عام ٢٠١١ تداعيات أمنيّة يحتملُ أن تكون خطيرة مثل تلك الّتي كانت تخشاها ألمانيا فيما يتعلّق

بيوغوسلافيا السّابقة في التّسعينيّات من القرن المنصرم؛ ففي كلا المكانين، لا يُمكن لقدرة الحرب على فرض الهجرة إلّا أن يكون لها تداعيات على الدّول المجاورة سواء كانت تقع عبر البلقان أو في البحر الأبيض المتوسط.

وكما أشار ريتشارد هاس، الّذي خدم في إدارتي بوش الأب والابن، يُمكن لحروب الضّرورة أن تتحوّل بسهولة إلى حروب اختيار، ويرى أنّ الحرب في أفغانستان مرّت بهذه العمليّة، وهي في حدّ ذاتها نتيجة الفشل في تقييد الحرب من حيث الوقت، لكنّ هذا التّطوّر في حدّ ذاته أدّى إلى تشويه سمعة كلا العنوانين؛ إنّ الجهد المبذول للتّمييز بين حرب الاختيار وحرب الضّرورة مرتبط كما كان في النّقاش حول ما يشكّل حرباً للحفاظ على البقاء القوميّ، وكيف كان الإرث المفاهيميّ للحرب العالميّة الثّانية ذا صلة أو حتّى دقيقاً تاريخيّاً، كان منطقة في منتصف الطّريق في محاولة لتشكيل مكان الحرب في السّياسة الدّوليّة بعد نهاية الحرب الباردة.

تتطلّب الحقائق السّياسيّة وحدها الآن أن يُعْطى تصوّرنا للحرب علامة جديدة؛ إنّ التّوقّعات الأخلاقيّة الّتي فرضتها الدّول على نفسها من خلال التّدخلات الإنسانيّة لا تترك لها خياراً يُذكر؛ ولم تكن أوروبا مع احتمال استثناء فرنسا، جيّدة في تطوير تفكيرها الإستراتيجيّ منذ عام ١٩٤٥، لكنّها تحتاج إلى تكرارٍ جديد لفكرة الحرب المحدودة لشرح كيفيّة هيكلة قواتها المسلّحة وتأطير كيفيّة استخدامها المقترح، ليس لإرشاد حكوماتها وحسب بل لتنوير شعوبها أيضاً.

ومن غير المرجّح أن تقود الولايات المتّحدة الطّريق على الأقلّ من النّاحية المفاهيميّة وعلى الأقلّ في الوقت الحاليّ، ويرجع ذلك جزئيّاً إلى أنّ أفكار أوسجود وهنري كيسنجر مرتبطة بتصميم إدارة كينيدي على التدخّل في فيتنام؛ وبالنّسبة للأميركيين، ترتبطُ الحرب المحدودة الآن بالفشل، غير أنّ هذا لا يعني أنّه لا يستخدمون شيئاً مثلها في الممارسة العمليّة. لقد أدار أوباما ظهره لخطاب سلفه،

خطاب الحرب العالميّة، إذ إنّه يشنّ الحملة ضدّ الإرهاب الدّوليّ بالدّرجة الأولى بالطّائرات بدون طيّار وباستخدام القوّات الخاصّة. إنّه يفرض قيوداً على القوى العاملة وأطراً زمنيّة صارمة على جيش يتصدّى لما أسماه ديفيد بتريوس في عام ٢٠١١ «تمرّداً على المستوى الصّناعيّ»، ويجعل حلفاءه يتعاملون مع مشاكل مثل ليبيا الّتي تهمّهم أكثر من الولايات المتّحدة؛ وهو يستخدم الحرب الإلكترونيّة، على شكل فيروس ستوكسنت[1] بدلاً من الهجوم المباشر لكبح القدرة النوويّة الإيرانيّة؛ وعلاوة على ذلك، فإنّ هذه الحلول تسير على ما يرام لا سيَّما نجاحاً واضحاً لرئاسته، وهو القضاء على أسامة بن لادن؛ وكما جادل دومينيك تيرني في عام ٢٠١٠ «في البيئة الإستراتيجيّة الحاليّة، تُعدُّ الحرب المحدودة بين الدّول خياراً أساسيّاً في صندوق الأدوات العسكريّة»؛ وعلاوة على ما سبق، من وجهة النّظر الأمريكيّة، فإنّها تمتلك تقليداً يعود إلى الآباء المؤسّسين، إلى توماس جيفرسون وجون كوينسي آدامز؛ وبالنّظر إلى إعادة انتخاب أوباما في عام ٢٠١٢، يُمكن أن تصبح الحلول راسخة في الفكر الإستراتيجيّ الأمريكيّ ومن ثمّ تكتسب شهرة؛ ولو لم يكن كذلك، لكان من المفترض أن يكون الجمهوريون قد نفّذوا وعدهم بزيادة الجهد العسكريّ، وإزالة الضّغط لاحتواء الحرب في أفغانستان من خلال وضع جدول زمنيٍّ محدّدٍ.

وهناك نقطة أخرى حول تفكير الحرب الأمريكيّة المحدودة في التّسعينيّات من القرن الماضي وهي ذات صلة بأوروبا اليوم، وقد طَوّروا حلولاً في سياق الأسلحة النوويّة؛ لقد كانوا على وشك تقييد الحرب الكبرى من خلال اقتراح الدّخول في نزاعٍ مسلّحٍ بوسائل محدودة. أمّا داخل أوروبا، عدم مبالاة الدّول الغربيّة بخطر الحرب الكبرى، أو حتّى بين الدّول، لا ينبغي أن يُسقَط على المستقبل

---

(١) ستوكس نت أو ستوكسنت **(Stuxnet)** هي دودة حاسوبيّة خبيثة تصيب نظام الويندوز، بدأ تطويرها منذ عام ٢٠٠٥ من قبل الولايات المتحّدة و"إسرائيل".

أو على حلفائها الشّرقيين؛ فتلك الدّول الّتي انضمّت إلى حلف النّاتو بعد نهاية الحرب الباردة كجزء من برنامج الشّراكة من أجل السّلام فعلت ذلك لأنّ قربها من روسيا يعني أنّ كلًّا من الحرب وروسيا ما زالا يشكّلان خطراً حقيقيّاً، وقد قدّم حلف النّاتو الدّعم المؤسّسيّ في التحايل عليها. إنّ الحاجة إلى التّفكير في حرب محدودة ملحّة لأسباب ليس أقلّها أنّ قواعدها يجب أن تقودنا أيضاً إلى التّفكير في الظّروف المُحتملة الّتي، بفضل ضمان الأمن المشترك المنصوص عليه في المادة الخامسة من الحلف الأطلسي، يُمكن أن تؤدّي الحرب الكبرى أيضاً إلى العودة إلى الوراء في جدول أعمال أوروبا.

الفصل السّابع

حدود الثّقافة الإستراتيجيّة:

قضيّة الطّريقة البريطانيّة في الحرب

قلّة من المفكّرين العظماء في الإستراتيجيّة الّذين كتبوا قبل عام ١٩١٨ كتبوا ذلك باللّغة الإنكليزيّة، وقليل ممّن فعلوا ذلك منذ عام ١٩٤٥ هم بريطانيّون على عكس الأمريكيين؛ فمن صن تزو إلى جوميني، ومن مكيافيلي إلى كلاوزفيتز، لم تنحدر معظم الأصول الحقيقيّة في الفكر الإستراتيجيّ من المملكة المتّحدة؛ لكن من ناحية واحدة على الأقلّ يُمكن لبريطانيا أن تدّعي أنّها قدمت مساهمة أصليّة في الفكر الإستراتيجيّ، وأولئك الّذين يدعمون مفهوم الثّقافة الإستراتيجيّة، الّذي يحظى باهتمامٍ كبيرٍ في الدّراسات الإستراتيجيّة المعاصرة، قد طوّروا أسلافاً لها تعود بجذورها إلى الجزر البريطانيّة.

ولا يعني ذلك أنّ الرّابط واضح على الفور؛ ففي عام ١٩٧٧، كتب الأمريكي جاك سنايدر تقريراً عن الثّقافة الإستراتيجيّة الرّوسيّة لمؤسّسة راند[١]؛ لقد عرّف سنايدر الثّقافة الإستراتيجيّة بأنّها «مجموعة من المعتقدات العامّة والمواقف وأنماط السّلوك فيما يتعلّق بالإستراتيجيّة النوويّة [الّتي] حقّقت حالة شبه دائمة تضعها في مستوى «الثّقافة» بدلاً من مجرّد «السّياسة». كانت وصفة سنايدر مؤثّرة: فقد طلب من المنظّرين الإستراتيجيين النّظر إلى المواقف السّوفييتية تجاه الحرب ليس

(١) مؤسّسة راند أو مؤسسة الأبحاث والتّطوير هي منظّمة غير ربحيّة وخليّة تفكير أميركيّة تأسست في الأصل عام ١٩٤٨ من قِبَل شركة طائرات دوغلاس لتقديم تحليلات وأبحاث للقوّات المسلّحة الأميركيّة.

في ضوء الشّيوعيّة وحسب، بل في ضوء الموقف الجيوسياسيّ لروسيا وإرثها القيصريّ أيضاً؛ وبمعنى من المعاني، حوّلت دراسة الإستراتيجيّة بعيداً عن أخاديد الحرب الباردة، الّتي شكّلتها نظريّة اللّعبة[1] والعلوم السّياسيّة، وعادت إلى جذورها الأكثر تقليديّة في الانضباط والجغرافيا والتّاريخ. لقد كانت نقطة جيّدة، فقد ترسّخت الثّقافة الإستراتيجيّة في بعض أقسام السّياسة بالجامعة؛ وعلى الرّغم من أنّ سنايدر نفسه قد عدّل موقفه منذ ذلك الحين، إلّا أنّ آخرين ولا سيّما كولن غراي، تبنّوها بقوّة متزايدة.

تشرحُ الثّقافة الإستراتيجيّة سبب عدم تغيير الإستراتيجيّة، وليس سبب تغييرها، وتحتوي على إستراتيجيّة ضمن إطار عملٍ مألوفٍ، بافتراض أنّ الثّقافة الإستراتيجيّة تحدّ من الاختيار وتمنع أيّ تعديل في الأولويّات، على الرّغم من حقيقة أنّ الحدّ الاختيار ومنع أيّ تعديلٍ في الأولويّات أمور ضروريّة لصنع الإستراتيجيّة؛ وليس من قبيل المصادفة أن تكمن أصولها المباشرة في الحرب الباردة، أو أنّ سنايدر كان يتعامل بشكلٍ خاصٍّ مع استخدام الأسلحة النوويّة؛ أمّا بالنّسبة للعديد من علماء السّياسة، خلقت الأسلحة النوويّة استقراراً داخل الإستراتيجيّة، وهو موقف يبدو اليوم غير مقبولٍ باطّرادٍ.

كان ما أعقب هذا التّركيز على الاستمراريّة رغبة في إعطاء الثّقافة الإستراتيجيّة نسباً، ووجدها علماء السّياسة في كتابات المفكّر العسكريّ البريطانيّ، باسل ليدل هارت، الّذي صاغ للمرّة الأولى في عام ١٩٢٧ تعبيراً هو «الطّريقة البريطانيّة في الحرب»، الّتي لا يزالُ بإمكانها تشكيل المناقشات حول الإستراتيجيّة البريطانيّة؛ والعنوان، مهما كان محدّداً على المستوى الوطنيّ، كان له تداعيات دوليّة:

---

(١) نظريّة الألعاب وتُسمّى أيضاً نظريّة المباراة، وتُعرف بأنّها وسيلة من وسائل التّحليل الرّياضيّ لحالات تضارب المصالح للوصول إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتّخاذ القرار في ظلّ الظّروف المعطاة للحصول على النّتائج المرغوبة.

ففي عام ١٩٧٣ تبنّاه راسل ويغلي لدراسته للفكر العسكريّ في الولايات المتّحدة في كتابه بعنوان «الطّريقة الأمريكيّة في الحرب»، وفي عام ٢٠٠٥ أنتج روبرت سيتينو كتباً بعنوان «طريقة الحرب الألمانيّة».

كتب كل من ويغلي وسيتينو كمؤرّخين في أعمال صُمِّمت بحيث تُفهم على أنّها تفسيرات للماضي، وليست وصفات للمستقبل، وقد تناول الفصل الأخير من كتاب ويغلي حرب الولايات المتّحدة في فيتنام وفعل ذلك بينما كانت تقترب من نهايتها المُخزية، ورسمت فقرته الأخيرة خطّاً بين الماضي والمستقبل، وبين ما وصفه للتوّ والاتّجاه الّذي توقّع أن تتبعه الولايات المتّحدة في المستقبل؛ لقد بدأت الفقرة: «في أيّ وقت على طيف العنف، هل يعطي استخدام القتال الكثير من الأمل للولايات المتّحدة اليوم». كان ذلك استنتاجاً يعكسُ ما رآه عدم الجدوى من استخدام الأسلحة النوويّة، إلّا أنّه عكس أيضاً الآراء السّائدة حول الإرث المحتمل لحرب فيتنام: «نظراً لأنّ سجلّ الحرب غير النوويّة المحدودة في الحصول على قرارات مقبولة بتكلفة مقبولة هو أيضاً نادراً ما يثلج الصّدر، فقد يكون تاريخ القتال القابل للاستخدام قد وصل أخيراً إلى نهايته».

لقد واجه سيتينو انفصالاً أكثر حسماً، وهو انقطاع عام ١٩٤٥، فقد كان من الصّعب الحديث عن إرث ثقافيّ مستمرٍّ في دولة لم يعد جيشها موجوداً مع سقوط هتلر، ومع تقسيم البلاد بين الشّرق والغرب؛ فعندما شكّلت جمهورية ألمانيا الاتّحاديّة قوّاتها المُسلّحة عام ١٩٥٥، تعمّدت تجنّب الماضي وشرعت في إنشاء تقاليدها وقواعدها الخاصّة، كما لم تغيّر ذلك المسار عمليّة إعادة توحيد ألمانيا، ودمج عناصر من فولكسارمي التّابعة لجمهورية ألمانيا الدّيمقراطيّة داخل قوّاتها المُسلّحة في عام ١٩٩٠.

إنّ ما يلفت الانتباه أيضاً في كلٍّ من «طرق الحرب» الأمريكيّة والألمانيّة هو أنّهما لا يتحدّثان كثيراً عن الإستراتيجيّة بمعنى الكلمة الّذي فهمه أو يفهمه ليدل هارت أو المؤيّدون الحاليّون للثّقافة الإستراتيجيّة؛ لقد كان يهدف تلخيص ليدل

هارت للممارسات البريطانيّة، مهما كان متحيّزاً، على الأقل إلى ربط استخدام الحرب بالسّياسة القوميّة، إذ يشير العنوان الفرعيّ لكتاب ويغلي، الّذي يحمل عنوان «تاريخ الإستراتيجيّة والسّياسة العسكريّة للولايات المتّحدة»، إلى أنّه سيفعل الشّيء نفسه، ولم يفعل؛ وعلى الرّغم من أنّه بدأ بالاعتراف بقيمة تفسير للإستراتيجيّة يربط الحرب بالسّياسة، إلّا أنّه رفضه بعد ذلك، وخلص إلى أنّ تعريف كلاوزفيتز، الّذي يفيدُ أنّ الإستراتيجيّة هي استخدام المعركة لأغراض الحرب «ينقلُ بشكلٍ أفضل من أيّ تعريف موجز آخر ما قصده الأمريكيّون بالإستراتيجيّة عندما فكّروا في الموضوع بأوسع معانيه (بالنّسبة لهم) من بداية تاريخهم القوميّ في الحرب العالميّة الثّانية حتّى في الحرب الكوريّة».

وبكلمات أخرى، كانت الطّريقة الأمريكيّة في الحرب أقلّ اهتماماً بالإستراتيجيّة كما كانت مفهومةً في أواخر القرن العشرين، وكانت أكثر اهتماماً بالفكر العمليّاتي (التّشغيليّ)؛ ويميز تفسير ويغلي بين إستراتيجيّة الاستنزاف[1]، الّتي تستخدمها قوّة أضعف لاستنفاد قوّة أكبر، وإستراتيجيّة الإبادة[2]، الّتي تستخدمها قوّة أقوى للإطاحة المباشرة بالعدو وهزيمته؛ وقال إنّه مع نمو ثروة الولايات المتّحدة، أصبحت الأخيرة (إستراتيجيّة الإبادة) خيارها المفضّل باطّرادٍ، وكانت حجّة ويغلي وحتّى تاريخه مرتبكين لا سيّما بسبب تعريفه الاستنزاف الّذي روّج له الأكاديمي الألمانيّ هانز ديلبرتك قبل الحرب العالميّة الأولى، بمعنى أنّ الاستنزاف هو إستراتيجيّة قوّة ضعيفة مناورة لتجنّب المعركة، قد أعيد صياغته من خلال تجربة تلك الحرب، ليعني الإنهاك من خلال استخدام المعركة؛ وهكذا أصبح الاستنزاف في النّصف الثّاني من القرن العشرين مرتبطاً بالقوّة الاقتصاديّة وليس بالضّعف؛ إنّه لمن المُربك أنّ ويغلي، على

---

(١) تهدف إستراتيجيّة الاستنزاف إلى إرهاق العدو وإجباره على التّنازل عن أهدافه دون دفع ثمن نزع سلاحه أو تدميره.

(٢) تسعى إستراتيجيّة الإبادة إلى الإطاحة بالقوّة العسكريّة للعدو بأكثر الوسائل المباشرة والفوريّة الممكنة مهما كان الثّمن.

الرّغم من كتابته في عام ١٩٧٣، استخدم الاستنزاف بالمعنى الأوّل، بمعنى الضّعف، لكن في عام ٢٠٠٣، استخدم ماكس بوت، في مقال بعنوانٍ استفزازيٍّ «الطّريقة الأمريكيّة الجديدة في الحرب»، استخدمه بالمعنى الثّاني، بمعنى القوّة؛ كان مقال بوت في جزءٍ منه احتفالاً بالنّجاح (الأوّليّ) للولايات المتّحدة في أفغانستان والعراق، فقد اعتَبَرَ ذلك مؤشّراً على براعة الولايات المتحّدة في الحروب الصّغيرة، واستعداد جيشها للتّكيّف، وكبديلٍ للارتباط التّقليديّ للطّريقة الأمريكيّة في الحرب بـ «إستراتيجيّة استنزاف قاسية»؛ ربّما اختلف بوت مع ويغلي في هذه النّقطة، لكنّه فعل مثله، فهو لم يتطرّق إلى الرّابط بين الحرب والسّياسة. لقد أخذ أنطوليو إشيفاريا كلاهما للمهمّة في عام ٢٠٠٤؛ كانا يميلان إلى «الابتعاد عن التّفكير في العمليّة المعقّدة لتحويل الانتصارات العسكريّة سواء على نطاق الحملات الكبرى، أو عمليّات الوحدات الصّغيرة، إلى نجاحات إستراتيجيّة». كان استنتاج إيتشيفاريا دامغاً: «يرقى الأسلوب الأمريكي للحرب إلى أسلوب قتال أكثر من كونه أسلوب حرب».

ويُمكن قول الشّيء نفسه بالضّبط عن طريقة الحرب الألمانيّة؛ فعلى حدّ تعبير سيتينو، كان الحلُّ الألمانيّ «التّأكيد على مستوى وسيط يُعرف بالعمليّاتي (التّشغيليّ)»، وهو ما يعني «مناورة الوحدات الكبيرة لضرب العدوّ ضربة حادّة وحتّى قاتلة بأسرع ما يُمكن»؛ وإذا كان للإنجازات العسكريّة لبروسيا أو لألمانيا الإمبراطوريّة والنّازيّة أيّ صدى في الثّقافة الإستراتيجيّة، فإنّ ذلك سيكون في الفكر العمليّاتي لجيوش أخرى غير ألمانيا ولا سيَّما في الولايات المتّحدة؛ وبشكلٍ ملحوظٍ، عندما جادل بوت بأنّ غزو العراق في عام ٢٠٠٣ خلق معياراً ذهبيّاً جديداً على المستوى التّشغيليّ، استخدم القوّات المسلّحة كمقارنه، فقد حلّ غزو عام ٢٠٠٣ محلّ «الحرب الخاطفة»[١] لعام ١٩٤٠، وهذا ما جعل «الجنرالات الأسطوريّين مثل إروين روميل وهاينز

---

(١) الحرب الخاطفة (الألمانيّة: "حرب البرق") تكتيك عسكريّ محسوب لخلق صدمة نفسيّة وما ينتج عنها من عدم تنظيم في قوّات العدو من خلال استخدام المفاجأة والسّرعة والتّفوّق في العتاد أو القوّة النّاريّة.

جوديريان يبدون غير أكفّاء بشكلٍ إيجابيّ بالمقارنة مع ذلك». لقد تعلّم الجيشان كيفيّة تحقيق نجاحات مُذهلة في ساحة المعركة، ولم تقم أيّ من الدّولتين بتطوير «طريقة حرب» تتكيّف مع السّعي لتحقيق أهداف السّياسة الوطنيّة.

لذلك كان أسلوب ليدل هارت البريطانيّ في الحرب مختلفاً جدّاً في كلا الأمرين؛ فمن النّاحيّة العمليّاتيّة، قدّم فكرة النّهج غير المباشر، أو الهجوم على الخطّ الأقلّ توقّعاً؛ وممّا لا شكّ فيه أنّه رأى هذا الشّكل من الحرب مناسباً للجيش البريطانيّ، لكن روايته لتطبيق النّهج غير المباشر أوضحت بجلاء أنّه لا يعتبره أسلوباً عمليّاتيّاً بريطانيّاً بشكلٍ خاصٍّ؛ ومن النّاحية الإستراتيجيّة، لم يبدأ الأسلوب البريطانيّ في الحرب بالأساليب العمليّاتيّة بل بالسّياسة الوطنيّة، مع وضع بريطانيا الاقتصاديّ والبحريّ والتّجاريّ. ولم يكن اهتمام ليدل هارت بالتّاريخ العسكريّ القوميّ بشكلٍ حصريٍّ، أو حتّى في المقام الأوّل، بالماضي، إذ يتمثّل التّحدّي الّذي يواجه الإستراتيجيّة في أفضل السّبل للرّبط بين الماضي والحاضر والمستقبل: كيفيّة تطبيق سياق الماضي لفهم الحاضر وإدراك المستقبل.

لذلك لم يرَ ليدل هارت الطّريقة البريطانيّة في الحرب من حيث المصطلحات التّاريخيّة البحتة الّتي تناول فيها ويغلي وسيتينو النّسختين الأمريكيّة والألمانيّة، فقد استخدم التّاريخ لأغراض تعليميّة وتوجيهيّة؛ وفي عام ١٩٢٧ أشاد باستيلاء جيمس وولف على كيبيك[١] في عام ١٧٥٩، وهو الانتصار الّذي منح بريطانيا السّيطرة على أمريكا الشّماليّة، كمثالٍ على الطّريقة البريطانيّة في الحرب على المستوى الإستراتيجيّ في كتاب «الكشف عن القادة العظماء»[٢]، وهو

---

(١) كيبيك هي إحدى المقاطعات والأقاليم الثّلاثة عشر في كندا، وأكبر محافظة من حيث المساحة وثاني أكبر محافظة من حيث عدد السّكّان.

(٢) الكتاب الذي يحمل عنوان "الكشف عن القادة العظماء" يفحص بدقّة الوظائف العسكريّة الرّائعة والشّخصيّات المثيرة للفضول لستّة أسياد في ساحة المعركة: جنكيز خان (١١٦٧؟ - ١٢٢٧) وسابوتاي (١١٧٢؟ -١٢٤٥)، الّذين قادوا سلاح الفرسان المغوليّ إلى قلب أوروبا في العصور الوسطى، وهزّت نسيج حضارتها.

كتاب، حسب وصف بريان بوند، رأى «الماضي من منظور الحاضر؛ للبحث عن «رسالة ومثل أخلاقيٍّ». ولم يغب الأمر عن المراجعين للكتاب في ذلك الوقت، ووُضِّح أكثر بعد خمس سنوات؛ لقد طوّر ليدل هارت محاضرة، أُلقيت في كانون الثّاني عام ١٩٣١ في المعهد الملكيّ للخدمات المتّحدة (كما كان يُطلق عليها آنذاك) عن «الضّغط الاقتصاديّ أو الأمّة القارّيّة» في كتابٍ كاملٍ، بعنوان «الطّريقة البريطانيّة في الحرب». كان هدف ليدل هارت هو «إظهار أنّ هناك ممارسة بريطانيّة مميزة للحرب تستندُ إلى الخبرة، وثبتَ نجاحها على مدى ثلاثة قرون من الزّمن». لقد استندت هذه الممارسة قبل كلّ شيء إلى التّنقل والمفاجأة الملائمة لظروف البحريّة البريطانيّة واستُخدمت بطريقةٍ مناسبةٍ لتعزيز قوّتها النّسبيّة مع استغلال ضعف خصمها، وقد كانت «الحالة الطّبيعيّة» لبريطانيا بحريّة وكانت «قوتها النّسبيّة» بحريّة، ومع ذلك، كان التّنقّل والمفاجأة، على الأقلّ في هذا السّياق، مرتبطين بالحرب البرّيّة حتّى لو نشأت من هيمنة بريطانيا على البحار، وقد كان «لهذه الهيئة البحريّة ذراعان: أحدهما ماليّ يشملُ الدّعم والتّموين العسكريّ للحلفاء؛ والآخر عسكريّ، الّذي تبنّى العمليّات البحريّة ضدّ الأطراف الضّعيفة للعدو، لذلك، استناداً إلى ليدل هارت، كانت الطّريقة البريطانيّة في الحرب تزاوج بين القوّة البحريّة والقوّة الاقتصاديّة والحرب الاستكشافيّة، وبعد تطويره في أعقاب الحرب العالميّة الأولى، عكس ردّ فعل ليدل هارت على تلك التّجربة، وجادل في جوهر حديثه أنّ بريطانيا، بدلاً من إنشاء جيش أوروبيّ جماعي للانتشار في القارّة، يجب أن تقاتل حتّى آخر فرنسيّ.

كانت المشكلة أنّ الطّريقة البريطانيّة في الحرب لا تعكسُ الواقع، ففي القرن العشرين، لم تكن الممارسة التّاريخيّة البريطانيّة هي ما وصفه ليدل هارت، فقد كانت الخسائر العسكريّة لفرنسا في الحرب العالميّة الأولى ضعف خسائر بريطانيا تقريباً، إلّا أنّ بريطانيا ما زالت تنشئ جيشاً حاشداً وتنشره في أوروبا؛ وبحلول عام ١٩١٧ - ١٩١٨ كان الجيش مشابهاً في الحجم لجيش فرنسا، ويُمكنه أن يجادل بشكلٍ شرعيٍّ

أنّه كان يقوم بالقدر نفسه من القتال على الأقلّ؛ وفي الواقع، كان هذا التّطوّر هو بالضّبط ذلك الّذي اعترض عليه ليدل هارت بقوّة، فقد أنشأت بريطانيا جيشاً حاشداً في القارّة مرّة أخرى عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٤، وتركته هناك بعد عام ١٩٤٥؛ كانت عناصر منه لا تزالُ موجودة عندما انتهى القرن العشرين؛ لقد اشتُقَّ نموذج ليدل هارت للطّريقة البريطانيّة في الحرب من القرن الثّامن عشر وليس من عنده؛ وعلاوة على ذلك، فقد تجاهل الجزء الأكبر من الخبرة العسكريّة البريطانيّة في القرن الماضي بين عامي ١٨١٥ و ١٩١٤، الّتي لم تكن لها علاقة بأوروبا على الإطلاق، وكانت موجّهة نحو الاستحواذ على الإمبراطوريّة وحمايتها.

قد يكون للثّقافة الإستراتيجيّة، لا سيَّما الثّقافة الإستراتيجيّة البريطانيّة، نَسَباً مراوغاً، لكن السّؤال المركزيّ: هو ما إذا كانت بريطانيا، رغم ذلك، قد قدّمت مساهمة مميّزة في الفكر الإستراتيجيّ؟! نعم لقد فعلت ذلك، وربّما شُكّلت هذه المساهمة بالفعل من خلال جغرافيّة بريطانيا، ووضعها كجزيرةٍ ومن خلال إمبراطوريّتها، وكذلك من خلال تاريخها، لكنّ أهمّيّتها لا تكمنُ في علاقتها بالثّقافة الإستراتيجيّة، مع افتراضها للاستمراريّة، لكن في الفكر الإستراتيجيّ الصّحيح؛ ولكي نكون منصفين مع ليدل هارت، هذا هو بالضّبط المكان الّذي سعى فيه إلى وضعه؛ ففي كتاب سابقٍ بعنوان «الحروب التّاريخيّة الحاسمة»، نُشر عام ١٩٢٩، استخلص استنتاجات من مراجعةٍ لتاريخ الحرب حتّى عام ١٩١٤، الّتي انطلق ليدل هارت منها «لبناء... منزلاً جديداً للفكر الاستراتيجيّ»، وقد رفض الفكرة القائلة بأنّ الإستراتيجيّة تتعلّق بالضّرورة بالإطاحة بالقوّة العسكريّة للعدو، وجادل بأنّ الحكومة قد تفضّل «الانتظار حتّى يصبح تغيير ميزان القوى ممكناً بتدخّل الحلفاء أو عن طريق نقل القوّات من مسرح آخر»، أو «حتّى للحدّ من جهدها العسكريّ، بينما يحسمُ العمل الاقتصاديّ أو البحريّ القضيّة»، ورفض الفكرة القائلة بأنّ مثل هذه السّياسة تعكس الضّعف لا سيَّما لأنّها «مرتبطة بتاريخ

الإمبراطوريّة البريطانيّة، وأثبتت مراراً وتكراراً أنّها وسيلة نجاة لحلفاء بريطانيا، ومنفعة دائمة لها»، وخلص إلى أنّ «هناك سبباً للتحقيق فيما إذا كانت هذه السّياسة العسكريّة لا تستحقّ مكاناً في نظريّة إدارة الحرب». إنّ كتابه بعنوان «حروب التّاريخ الحاسمة»، الّذي كان يراجعه بانتظامٍ وينقّحه طوال حياته (على عكس كتاب «الطّريقة البريطانيّة في الحرب»)، أصبح «الإستراتيجيّة: النّهج غير المباشر»، وكان لها تأثير يتجاوز حدود المملكة المتّحدة، ومع ذلك فقد صُوِّرت من خلال موضوعات مستمدّة من قراءته لتاريخ بريطانيا.

يتطلّب الفكر الإستراتيجيّ القدرة على استقصاء الممارسة الإستراتيجيّة، والتّفكير في تجربة تطبيق النّظريّة، والقيام بذلك بطريقة تنتج أفكاراً قابلة للتّطبيق خارج الحدود التّاريخيّة من حيث توسيع فهمنا للحرب وفائدتها؛ ويجسِّدُ مثل هذا النّهج إمكانيّة التّغيير وليس فقط قيود الاستمراريّة، فقد قدّمت بريطانيا مثل هذه المساهمة، لكنّ مؤلفها الأكثر أصالة ليس ليدل هارت، الّذي لم يكن في هذا الصّدد أكثر من داعية لها، والرّجل الّذي نقل الأفكار من الآخرين دون اعتراف. أمّا المؤسّسُ الحقيقيّ لنهجٍ بريطانيّ مميزٍ للإستراتيجيّة فقد كان جوليان كوربيت، ويُمكن العثور على أفكاره الرّئيسة في كتابه بعنوان «بعض مبادئ الإستراتيجيّة البحريّة»، الّذي نُشرت في عام ١٩١١.

لقد قدّم كوربيت عدداً من المساهمات الأساسيّة للفكر الإستراتيجيّ الّذي بُني على كلاوزفيتز، فقد أُعجِبَ به واقتبس منه على نطاقٍ واسعٍ، لكنّه أخذ فهم الإستراتيجيّة إلى ما هو أبعد بكثير من تعريف كلاوزفيتز الضيّق لها في آذاننا: «استخدام المعركة من أجل أغراض الحرب». وفي الواقع، كان كوربيت سيّئ السّمعة في عام ١٩١١ على وجه التّحديد بسبب تشكيكه في أهميّة المعركة في أيّ حالٍ من الأحوال، وجادل بأنّ قيادة البحر كانت مجرّد وهم، وأنّ الهدف كان التّحكّم في اتّصالاته، لتمكين التّجارة وحمايتها، وكذلك لتسهيل غزو أراضي العدو من قبل الجيش؛ ومن أجل القيام ببعض من هذا على الأقلّ، قد تضطرّ

البحريّة إلى تفريق أصولها وليس تركيزها، وينتجُ عن ذلك أنّ عمل الأسطول لا يمكن أن يكون الهدف الرّئيس للإستراتيجيّة البحريّة، وكتب أنّ الفكرة القائلة بأنّ سرب المعركة في الأسطول كان مخصّصاً للمعركة فقط» ليس سوى مجرّد «فكرة سلام ودراسة».

كانت نقطة انطلاق كوربيت المركزيّة والمميّزة بالطّبع واضحة في عنوانه، فقد كانت ملاحيّة وليست بحريّة بحتة، وركز المفكّرون العظماء في القرن التّاسع عشر، كونهم من الأوروبيين القاريّين، انتباههم على الجيوش الّتي صمَّمت على الدّفاع عن الحدود البريّة أو عبورها؛ ولم يشرع كوربيت في التّعامل مع الحرب البحريّة أكثر من وضعها في سياق الفكر الإستراتيجيّ السّائد، وقد فعل ذلك بطريقة كانت أكثر إنتاجيّة، ولا تزال تحمل أهميّة أكبر ممّا فعل ألفريد ثاير ماهان قبل عقدين من الزّمن؛ لقد انتقد كوربيت ماهان ولا سيَّما بسبب ما أسماه أساليب تفكيره «القارّيّة»، الّتي قصد بها التّصميم على مهاجمة أسطول العدوّ القتاليّ، ووضع ذلك في مركز الإستراتيجيّة البحريّة.

رأى كوربيت الحرب الملاحيّة (Maritime warfare)[1] على أنّها مفروضة على الحرب البحريّة (naval warfare)[2]، لأنّ البشر، على حدّ تعبيره، يعيشون على الأرض، وبالتّالي فإنّ القضيّة هي: كيفيّة توظيف القوّة البحريّة على وسيلة الوجود الرّئيسة للبشر؛ وقد كتب أنّ الإستراتيجيّة الملاحيّة «تحدّد الجزء الّذي يجب أن يلعبه الأسطول فيما يتعلّقُ بعمل القوّات البرّيّة، لأنّ نادراً نحتاج إلى القول إنّه يكاد يكون من المستحيل أن تُحسم الحرب من خلال العمل البحريّ وحده». فوظيفة الحرب

---

(١) عند النّظر في الحرب البحريّة، هناك نقطتان يجب أخذهما في الاعتبار منذ البداية: الأولى هو أنّ هدف الحرب البحريّة هو في نهاية المطاف التّأثير على النّتائج على الأرض. النّقطة الثّانية هي أنّ النّجاح في الحرب البحريّة يتطلّب القدرة على العمل في البحر، وفي الجو، وعلى الأرض.

(٢) الحرب البحريّة هو القتال في أو على سطح البحار، أو المحيطات أو أي جسم مائي كبير مثل البحيرات والأنهار.

الملاحيّة الأساسيّة هي ترتيب العلاقات بين الجيش والبحريّة في خطّة الحرب؛ وقد يكون الدّور الأوّلي للجيش هو مساعدة الأسطول على تحقيق السّيطرة على البحر كمرحلة تمهيديّة لتحقيق التّأثيرات على الأرض؛ وبدلاً من ذلك، قد تكون مهمّة الأسطول المضي قُدُماً في العمل العسكريّ، وتمكين قوّة الجزيرة من الحفاظ على وحدة عسكريّة في الخارج.

إنّ تركيز كوربيت على الإستراتيجيّة الملاحيّة هو ما يميّزه عن ليدل هارت، فهذا الأخير، على الرّغم من حججه حول الطّريقة البريطانيّة في الحرب، لم يكرّس أبداً اهتماماً مستمرّاً للحرب في البحر؛ وختاماً لتاريخه عن الحرب العالميّة الأولى، كان كتابه بعنوان «الحرب الحقيقيّة»، الّذي نُشر للمرّة الأولى عام ١٩٣٠، قبل عامين من تطويره لفكرة الطّريقة البريطانيّة في الحرب، وتنبّأ بها من خلال التّأكيد على أنّ البحرية الملكيّة، بفضل حصارها لألمانيا، قد فعلت الكثير لكسب الحرب لصالح الحلفاء أكثر من أيّ عامل آخر؛ لقد كتب أنّ «السّبب الأساسيّ للهدنة كان القوّة البحريّة لبريطانيا، وهو سلاحها التّاريخيّ، والسّلاح الأكثر فتكاً الّذي استخدمته أيّة دولة على مدى التّاريخ»، ومع ذلك، لا تكشفُ فصول الكتاب نفسه ولا السّيرة الذّاتيّة عن أيّ ارتباطٍ مستمرٍّ بالحرب الاقتصاديّة أو الإستراتيجيّة البحريّة، إذ ينصبُّ تركيزهما حصريّاً تقريباً على عمليّات الحرب البريّة، وتركّز حماس وخبرة ليدل هارت على الجيش؛ ومن المفارقات أنّ الرّجل الّذي درس قبل كلّ شيء سلوك الحرب على الأرض أراد احتواء وتقليل ممارسة الجيش البريطانيّ لها.

لقد أدّى تركيز كوربيت على الإستراتيجيّة البحريّة إلى أربع مساهمات أصليّة في الفكر الإستراتيجيّ بشكلٍ عامٍّ، والّتي لا تزال تتردّد أصداؤها حتّى يومنا هذا: أوّلاً، قدم فكرة الحرب المحدودة، ويميل الفكر الإستراتيجيّ الحديث إلى رؤية روبرت أوسجود كأبٍ لهذا النّهج، ولا يبدو أنّ أوسجود، الّذي نُوقِش عمله في الفصلين السّابقين، كان على دراية بما قاله كوربيت عن الحرب المحدودة

على الرّغم من أنّ كوربيت، حاله حال أوسجود، قد استخدم تمييز كلاوزفيتز بين نوعين من الحرب كنقطة انطلاق له؛ ففي مذكّرته في تموز عام ١٨٢٧، الّتي نُشِرت كمقدّمة لكتابه بعنوان «عن الحرب»، ميّز كلاوزفيتز بين حرب «للإطاحة بالعدوّ لجعله عاجزاً سياسيّاً أو ضعيفاً عسكريّاً»، والحرب الّتي تنتهي بتسوية تفاوضيّة؛ ولم يقل كلاوزفيتز بشكلٍ مباشرٍ سوى القليل عن الحرب المحدودة نفسها في السّياق الرّئيس لنصّه، لكنّ كوربيت طوّر الفكرة، وكان جزء من تفكيره أخلاقيّاً، فكلّما قلّت أهميّة الشّيء، قلّت القيمة الّتي تعلّقها الحالة عليه، وبالتّالي قلّت الوسائل وكلّما قلّ التّدمير الّذي يجب تطبيقه لتحقيقه، لذلك كان للأخلاق قيمةً نفعيّة، انعكست في اقتصاد القوّة: وكما أوضح كلاوزفيتز أيضاً، لم تكن كلّ الحروب حروباً «مطلقة»، إلّا أنّ التّبرير الرّئيس للحرب المحدودة كان جغرافيّاً، إذ لم يكن التّمييز بين نوعي الحرب أكثر حيويّة بالنّسبة للإمبراطوريّات البحريّة؛ لقد قال كوربيت بأنّ «الحرب المحدودة مُمكنة دائماً فقط لقوى الجزر أو بين القوى الّتي يفصل بينها البحر، وعند ذلك فقط عندما تكون القوّة الرّاغبة في حرب محدودة قادرة على السّيطرة على البحر لدرجة أنّها لا تستطيع عزل الهدف البعيد وحسب، بل تتمكّنُ أيضاً من جعل غزو أراضي وطنها أمراً مستحيلاً».

لقد أوضحت الحرب المحدودة سبب تمكّن بريطانيا، الّتي تمتلك جيشاً ضعيفاً، من توسيع إمبراطوريّتها على حساب قوى عسكريّة أكبر، كما أوضحت قيمة ما أسماه كوربيت «حروب التّدخّل» بالنّسبة لبريطانيا، ويُمكن أن تشمل هذه الحروب الّتي حشدت فيها بريطانيا قوّة محدودة الحجم في بلد ليس لها فيه مصلحة حيويّة من أجل مساعدة المحارب الرّئيس، وهو ما وصفه كوربيت بأنّه حروب «التّدخّل المحدود في حرب غير محدودة»؛ كان الأخير بالطّبع ما يسمّيه ليدل هارت الطّريقة البريطانيّة في الحرب، الّتي كانت في جوهرها شكلاً من أشكال الحرب المحدودة؛ لقد كتب كوربيت بعبارات تنبّأت بما قاله ليدل هارت قبل عقدين من الزّمن: «إنّ ما يُمكن تسميته بالشّكل البريطانيّ أو الملاحيّ هو في الواقع تطبيق

الطّريقة المحدودة على الشّكل غير المحدود كعاملٍ مساعدٍ للعمليّات الأكبر لحلفائنا، وهي طريقة عادة ما تكون مفتوحة لنا لأنّ السّيطرة على البحر مكّنتنا من اختيار مسرحٍ محدودٍ بالفعل».

إنّ استخدامنا الحديث لمصطلح «حروب التّدخّل» مصاغ في خطاب مستمدٍّ من القانون الدّوليّ والقانون الإنسانيّ الدّوليّ؛ ويتطلّب التّدخّل في دولة أخرى في معظم الحالات قراراً من مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، وغالباً ما يكمنُ تبريره في مسؤوليّة حماية الأفراد الأبرياء من الإبادة الجماعيّة أو جرائم الحرب، لذا فإنّ السّياق السّياسيّ ليس سياق حرب التّحالف بين القوى الأوروبيّة كما كان الحال في القرن الثّامن عشر (وهي فترة أثّرت على تفكير كوربيت بقدر ما أثّرت على تفكير ليدل هارت)، ومع ذلك، كما كان الحال في القرن الثّامن عشر، كانت بريطانيا في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين لا تزال تُظهر قوّة محدودة عن بعد باستخدام القوّة الجويّة والقوّة البحريّة بالاشتراك مع الحلفاء وبنمطٍ ثانويٍّ؛ لقد كانت حروب كوسوفو والعراق وأفغانستان وليبيا جميعها حروب تدخّل: كانت جميعها محدودةً أيضاً بالنّسبة لبريطانيا.

تعرّض كوربيت لهجومٍ شرسٍ بسبب أفكاره حول الحرب المحدودة في زمانه ولا سيَّما بالنّظر إلى التّهديد من ألمانيا قبل عام ١٩١٤؛ كان سبينسر ويلكينسون، أوّل أستاذ للتّاريخ العسكريّ في أكسفورد، وهو بحسب مصطلحات كوربيت، «قارّيّاً»، الّذي، حاله حال ماهان، يفضّل عمل الأسطول، استخدم مراجعته في «بعض مبادئ الإستراتيجيّة الملاحيّة» في صحيفة مورنينغ بوست لتحذير ضبّاط البحريّة من مخاطر قراءة الكتاب؛ ومع ذلك، على عكس ليدل هارت، لم يكن كوربيت مثاليّاً أو عقائديّاً، إذ لم يجادل بأنّ الحرب المحدودة كانت تنطبق على جميع حروب بريطانيا، فهنا يُمكن أن يستدعي إسهامه الرّئيس الثّاني في الفكر الإستراتيجيّ كدليل، أي تمييزه بين ما أسماه الإستراتيجيّة الثّانويّة والإستراتيجيّة الرّئيسة؛ فالإستراتيجيّة

الثّانويّة هي ما فهمه معظم معاصريه، باتباع تعريف كلاوزفيتز، يفهون أنّ الإستراتيجيّة: استخدام المعركة لأغراض الحرب، ونسمّي ذلك في يومنا هذا المستوى العمليّاتي (التشّغيليّ) للحرب؛ لقد عرّف كوربيت الإستراتيجيّة الرّئيسة بأنّها تجلسُ فوق الإستراتيجية الثّانويّة؛ وفي عام ١٩٢٣، أطلق جيه إف سي فولر، وهو بريطانيّ آخر، على الإستراتيجيّة الرّئيسة الإستراتيجية العظمى (Grand strategy)[١]، وهذا العنوان الّذي استخدمه كوربيت نفسه في بعض الأحيان، قد استمرّ لاحقاً؛ لقد تناولها ليدل هارت على وجه الخصوص وطوّرها، وتضمّنت الإستراتيجيّة الرّئيسة جميع مقوّمات القوّة الوطنيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة وكذلك العسكريّة، وتضمّنت العلاقات مع الحلفاء، والحاجة إلى الاستعداد للحرب في وقت السّلم، وتنسيق العمليّات في مسارح الحرب المختلفة بمجرّد اندلاع الحرب.

نطلقُ اليوم في أغلب الأحيان على «الإستراتيجيّة الرّئيسة» ببساطة «الإستراتيجيّة»، ولذلك نستخدم الكلمة الأخيرة بمعنى مختلف تماماً وأوسع نطاقاً عمّا كان يقصده كلاوزفيتز أو جوميني؛ ومرّة أخرى، فإنّ لنقطة كوربيت صدى معاصر، إذ تناولت ثلاث لجان برلمانيّة بريطانيّة قضيّة الإستراتيجيّة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، وهذه اللّجان تشمل: لجنة الدّفاع في مجلس العموم، ولجنة الإدارة العامّة في مجلس العموم، واللّجنة البرلمانيّة المُشتركة المعنيّة بإستراتيجيّة الأمن القوميّ؛ وقد استفسرت اللّجنة الثّانية، الّتي نُشر تقريرها في عام ٢٠١٠، عمّا إذا كانت بريطانيا ما زالت «تتبع» إستراتيجيّة كبرى، متسائلة إذا لم يكن الأمر كذلك، ولماذا لا، وإذا كان ينبغي لها أن تفعل ذلك، فكيف ينبغي لها القيام بذلك. كانت الإجابات عن الأسئلة بالنّفي، لكنّ الحكومات المُتعاقبة أحرزت بعض التّقدّم على الأقلّ في تلبية المطلب البرلمانيّ؛ ففي عام ٢٠٠٨، وضعت حكومة حزب العمّال

---

(١) الإستراتيجيّة الكبرى في علم التّخطيط الحربيّ، عبارة عن استخدام جميع الوسائل المُمكنة لدى جماعة آمنة، وهذه الإستراتيجيّة تهدف إلى التّنسيق بين موارد الجماعة وتوجيهها لبلوغ الهدف السّياسيّ الّذي شنّت الحرب لأجله والمحدّد سلفاً.

برئاسة غوردون براون إستراتيجيّة للأمن القوميّ، وفي عام ٢٠١٠ شكّلت الحكومة الائتلافيّة الّتي كانت يترأّسها ديفيد كاميرون مجلس الأمن القوميّ.

كانت المساهمة الثّالثة المهمّة الّتي قدّمها كوربيت للفكر الإستراتيجيّ هي اعترافه بدور القانون في تشكيل الإستراتيجيّة؛ وبشكلٍ ملحوظٍ، لم يذكر كلاوزفيتز شيئاً تقريباً عن هذا الموضوع، وقد دُرّب كوربيت كمحامٍ واستُدعي إلى نقابة المحامين؛ وفي عام ١٩٠٩، وفي ذلك الوقت كان يحاضرُ في دورة الحرب البحريّة في الكليّة البحريّة الملكيّة في غرينتش لمدّة سبع سنوات، كانت بريطانيا تواجه لحظة حرجة في قدرتها على استخدام القوّة البحرية في حربٍ مستقبليّة؛ لقد سعى إعلان لندن إلى تقليص حقوق المحاربين في الحرب البحريّة لا سيّما من خلال تشديد تعريف التهريب ومعالجة عقيدة الرّحلة المستمرّة (continuous voyage)[1]، وتغطّي هذه الأخيرة الحقّ القانونيّ في مصادرة البضائع المهرّبة المنقولة في سفن محايدة إلى سلطة محايدة بسبب نقلها إلى دولة محاربة؛ وبالنّسبة لبريطانيا، إذا كانت محايدة في حرب مستقبليّة، فإنّ التّدابير المُصمّمة للإبقاء على قائمة الممنوعات (المهرّبات) قصيرة، ومنع تطبيق رحلة مستمرّة، ستكون مفيدة؛ وسيضمنُ تفوّقها البحريّ وحمولتها التّجاريّة جني فوائد تجاريّة باعتبارها تاجراً عابراً في الحرب؛ ومع ذلك، إذا كانت بريطانيا نفسها دولة محاربة، فسيتمُّ تطبيق العكس؛ قد تكون قدرتها على استخدام قوّتها في البحر لشنّ حربٍ اقتصاديّةٍ من خلال فرض الحصار محدودة؛ لقد ألقى كوربيت بثقله وراء خطوة عدم المصادقة على إعلان لندن عام ١٩٠٩، وفي النّهاية سار مجلس اللّوردات على خطاه ورفضه.

كان كوربيت يعتقدُ أنّ القانون محوريّ بالنّسبة للفكر الإستراتيجيّ البريطانيّ، وأعرب عن تقديره لحقيقة أنّ بريطانيا تمتلكُ القوّة البحريّة للقيام بما تريد القيام به في

---

(١) رحلة مستمرّة، في القانون الدّوليّ، هي الرّحلة الّتي تعتبر في نظر أغراضها رحلة واحدة وإن كانت متقطعة (كما هو الحال في إعادة شحن البضائع المهرّبة الحربيّة).

أعالي البحار لا تبرّرُ في حدّ ذاتها وضع القانون الدّوليّ في جانب واحدٍ؛ وبدلاً من ذلك، طُبِّق العكس، إذ كان على بريطانيا احترام القانون وتطبيقه على وجه التّحديد بسبب هيمنتها البحريّة؛ وإضافة إلى هذا، ومن خلال القيام بذلك، كانت بريطانيا أكثر قدرة على صياغة القانون ليناسب أولويّاتها الإستراتيجيّة؛ لقد طُرِحت نقاشاته حول الحصار من خلال المقارنات والقضايا القانونيّة.

وعندما خاضت بريطانيا الحرب عام ١٩١٤، أشارت إلى ضرورة دعم القانون الدّوليّ كأحد أسبابها؛ ومن خلال غزوها لبلجيكا، تكون ألمانيا قد انتهكت حقوق الدّول الصّغيرة والالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدّوليّة، وقد أعلن أعضاء كلّيّة أكسفورد للتّاريخ الحديث في عام ١٩١٤: «يجب أن نحارب بروسيا، ونحن نحاربها في أنبل قضيّة يُمكن للرّجال أن يقاتلوا من أجلها: هذا القضيّة تتمثّلُ في القانون العام لأوروبا»؛ وبمجرّد دخول بريطانيا في حالة حرب، كانت بالتّالي تحت ضغطٍ أكبر فرضته على نفسها لمراعاة القانون. إنّه لمن المُسلّم به أنّ السّياق لم يكن هو نفسه الّذي كان عليه فيما يتعلّق بإعلان لندن: ففي عام ١٩١٤ لم يكن للقانون الدّوليّ سلطة منع دولة ذات سيادة من خوض حرب مع دولة أخرى، لكنّه كان يهدف إلى تعديل سلوك دولة أخرى فيما يتعلّق بدولة أخرى عند اندلاع الحرب؛ لذلك، في حين أنّ ألمانيا يُمكن أن تجادل بشكلٍ معقولٍ بأنّ سبب الّذي أعلنته بريطانيا لخوض الحرب يفتقرُ إلى الحجّة القانونيّة، كانت بريطانيا تعلم أنّ الطّريقة الّتي تختارها لخوض تلك الحرب يجب أن تراعي هيئاتٍ متناميةً من القانون الدّوليّ.

كان القانون الدّوليّ أحد مكوّنات الدّورة الحربيّة الّتي دَرَّسَ فيها كوربيت في غرينتش، وقد استخدمت بريطانيا القانون لتشكيل سلوكها في الأعمال العدائيّة واستغلّت احترامها للقانون وتجاهل ألمانيا له لأغراض دعائيّة؛ وقبل عام ١٩١٧، كانت آثار تصميم بريطانيا على تسخير القانون الدّوليّ لأغراض قتاليّة محسوسة لا سيَّما في

الولايات المتّحدة؛ وفي تعاملها مع واشنطن، استند تلاعب بريطانيا بالحقوق المحايدة إلى نصيحة محامين دوليين، وشدّدت على الانتهاكات الألمانيّة لاتفاقيّات لاهاي والفظائع الّتي ارتكبها الجيش الألمانيّ في بلجيكا؛ ولم يكن هناك مكان يبدو فيه أنّ بريطانيا تمتثلُ للقانون الدّوليّ أكثر أهميّة من احترامه في البحر. إنّ رفض بريطانيا التّصديق على إعلان لندن، وفرضها أوامر في المجلس لفرض حصار على ألمانيا في عام ١٩١٥ مكّن ألمانيا من القول بأنّ بريطانيا، وليس ألمانيا، هي القوّة الّتي كانت تعتقدُ أنّ القوّة هي الحقّ؛ لذلك، في بعض النّواحي، وُوجهت الاتّهامات الموجّهة ضدّ العسكرة الألمانيّة بتهمٍ ألمانيّةٍ ضدّ البحريّة البريطانيّة. وفي نهاية الحرب، كان جي إي هول، الضّابط البحريّ والمحامي، يجتهد في القول بأنّ الحصار البريطانيّ «كان تطبيقاً قانونيّاً ومعقولاً للمبادئ التّاريخيّة للقانون الدّوليّ على الحالات الحديثة».

استندت حاجة بريطانيا إلى فرض حصار على المساهمة الرّابعة لكوربيت في الفكر الإستراتيجيّ، وهي وظيفة الدّيمقراطيّة في الحرب، إذ أكّد كوربيت، لإنهاء حرب حديثة، على الدّولة أن «تمارس الضّغط على المواطنين وحياتهم الجماعيّة»؛ وكان كلاوزفيتز قد أشار إلى دور الشّعب في الحرب في بيانه الصادر في شباط عام ١٨١٢ عندما كان يأملُ أن تحاكي بروسيا على الأقلّ، ومن النّاحية المثاليّة، الأمّة الألمانيّة ككل مثال إسبانيا وتثور ضدّ نابليون والفرنسيّين، ومع ذلك، حملت أفكار كهذه من خلال تمكينها للنّاس فيما يتعلّق بالملَكيّة، آثاراً ثوريّة، وبعد عام ١٨١٥، قُيِّدَ من قبل الملك وطريقته المحافظة، وكان أكثر حذراً في أقواله؛ وأشار إلى دور الشّعب في قِسْمه عن «الثّالوث» في الحرب في الجزء الأوّل من كتاب «عن الحرب»، وإلى الأمّة المُسلّحة وتأثيرها المستقبليّ المُحتمل على الحرب في كتابه السّادس، ذلك الّذي يتحدثُ عن الدّفاع. ومع ذلك، لم تجد أفكاره حول تعبئة النّاس صدى يذكر في الفكر الإستراتيجيّ السّائد في الفترة المتبقّية من القرن التّاسع عشر، فقد ركّز معظم

الكُتّاب العسكريّين قبل عام ١٩١٤ أفكارهم على تدمير القوّات المسلّحة للعدو، وتهميش تأثير الانتفاضة الشّعبيّة.

وفي الحرب العالميّة الأولى، اتّبعت بريطانيا أمر كوربيت، وحاكت الشّعب الألمانيّ رغم أنف حكومتهم، فقد كان الحصار هو العصا الّتي يضربون بها ولائهم للقيصر؛ وقد ترافق الحصار مع دعاية بريطانيّة سخرت منه، مع الاعتراف بأنّ رعاياه يُمكن أن يكونوا عرضة للتّغيير الدّيمقراطيّ. لقد أثبت الحصار أنّه أداة فظّة غير قادرة على التّمييز بين البضائع غير المشروعة فيما يتعلّقُ بالحرب والإمدادات الغذائيّة المخصّصة لغير المقاتلين، فقد صُمِّمت باطّرادٍ لتجويع سكّان ألمانيا بدلاً من حرمان الحكومة الألمانيّة من الإمدادات الحيويّة للحفاظ على المجهود الحربي، لكنّها بذلك تغذّت أيضاً على الأمل في دفع الشّعب الألمانيّ إلى الثّورة، وبالتّالي الإطاحة بالقيصر، وتثبيت حكومة ديمقراطيّة والسّعي إلى السّلام مع الحلفاء.

وفي إحدى القراءات للأحداث في عام ١٩١٨ كانت هذه بالفعل هي الطّريقة الّتي انتهت بها الحرب؛ ففي ألمانيا، كان هذا التّفسير مناسباً للجيش، الّذي كان حريصاً على القول بأنّه لم يُهزم في الميدان بل تعرّض «لطعنة في الظّهر» من سكّان جُوّعوا وأُجبروا للانتماء إلى الاشتراكيّة؛ أمّا في بريطانيا، فقد كانت الطّعنة في الظّهر مناسبة لمناصري القوّة البحريّة وعزّزت «الطّريقة البريطانيّة في الحرب». لقد كتب ليدل هارت في عام ١٩٢٩، في حجّة كان سيكرّرها ولكن لم يطوّرها في تأريخه عن للحرب العالميّة الأولى، أنّ «وجود الحصار هو الإجابة الأكيدة على سؤال ما إذا كان بإمكان الجيوش الألمانيّة الوقوف بثباتٍ على حدوده ألمانيا لولا الثّورة لأنّه حتّى لو كان الشّعب الألمانيّ، الّذي استيقظ على بذل جهدٍ كبيرٍ في الدّفاع الواضح عن أرضه، قادراً على إبعاد جيوش الحلفاء، فإنّ النّهاية لم يكن من المُمكن إلّا تأجيلها بسبب سيطرة القوّة البحريّة، سلاح بريطانيا التّاريخيّ». لذا، وبصورة غير محتملة إلى حدّ ما، وجدت العسكرة الألمانيّة والبحريّة البريطانيّة نفسيهما متواطئين في تفسيرهما لكيفيّة خسارة الحرب والفوز بها؛ وفي بريطانيا، على

الرّغم من أنّ الحجّة القائلة بإمكانيّة تكرار العمليّة نفسها في المرّة القادمة ظلّت محوريّة في الإستراتيجيّة في سنوات ما بين الحربين، إلّا أنّ سلاح الجوّ الملكيّ هو الّذي استفاد بالفعل من الافتراضات المستمدّة من فكر كوربيت الإستراتيجيّ، فقد كان كوربيت قد رأى أنّ آثار الحصار بطيئة في التّأثير، وهذه الحاجة إلى تطوير شكلٍ من أشكال الحرب الاقتصاديّة الّتي تستطيع تحقيق نتائجها قبل أن يتفوّق عليها ما يحدثُ على الأرض أوقدت الكثير من التّفكير حول هذا الموضوع في الثّلاثينيّات من القرن الماضي. لقد سعت المخابرات البريطانيّة إلى تحديد السّلع الأساسيّة الّتي من المُمكن أن يؤدّي غيابها إلى شلّ الإنتاج الألمانيّ، ومن ثمَّ تحويل الحصار من أداة حادّة إلى سيف رشيق وسريع، وقد حاول الجيش البريطانيّ العمل في الاتّجاهين، إذ وعد القصف بتأثيراتٍ دقيقةٍ، الّذي كافح عمليّاً لتحقيقه، بينما كان قادراً على إصابة السّكّان المدنيين إذا أخطأت البنية التّحتيّة الاقتصاديّة لألمانيا، وهذا الأخيرة، كما كان متوقّعاً على نطاقٍ واسعٍ، من شأنه أن يتسبّب في نوعٍ من الفوضى الدّاخليّة الّتي تعكسُ الآمال الّتي كان الكثيرون يعلّقونها على الحصار البحريّ قبل عام ١٩١٤؛ وفي عام ١٩٢٥، تبع ليدل هارت بعد غيليو دوهيت في القول بأنّ قصف المدن من شأنه أن يعجّل بالثّورة ومن ثمّ الإطاحة السّريعة بحكومة العدوّ؛ لقد استند هجوم القصف الإستراتيجيّ كما نفّذته قيادة القاذفات إلى افتراض أنّه إذا عانى السّكّان الألمان بما فيه الكفاية فسوف يسقطون هتلر تماماً كما كان يُعتقد أنّهم انقلبوا ضدّ فيلهلم الثّاني نتيجة للحصار.

لم ينقلبوا ضدّ فيلهلم الثّاني نتيجةً للحصار، ومع ذلك، ظلّت مساهمة المجتمعات الدّيمقراطيّة في إدارة الحرب مهمّة للفكر الإستراتيجيّ، وقد استند الرّدعُ النوويّ إلى فكرة أنّه يُمكن محاسبة السّكّان المدنيين على سلوك الدّول الّتي هم أعضاء فيها؛ وفي الواقع، اعتمد الرّدع باطّرادٍ على تجنّب حكومات الدّول المعرّضة للهجوم حتّى تتمكّن من التّفاوض بينما تُضرب شعوبها بضرباتٍ مدمّرةٍ تستهدف المدن. لقد عكست وجهات النّظر الّتي طبّقها الجانبان على الحروب منذ

الحادي عشر من أيلول ديموقراطيّتهما، إذ تحاسب القاعدة والمواقع الإسلاميّة الجهاديّة شعوب الدّول الدّيمقراطيّة على تصرّفات حكوماتهم من أجل تبرير هجماتهم الإرهابيّة؛ واستندت إستراتيجيّة الولايات المتّحدة لغزو العراق عام ٢٠٠٣ إلى احتمال فصل صدّام حسين عن أولئك الّذين كان يحكمهم تماماً كما سعى حصار الحلفاء ومن ثمّ قصف ألمانيا إلى تقسيم الشّعب أوّلاً عن القيصر وبعد ذلك عن هتلر، وسار الاعتقاد بأنّه إذا أطاح الحلفاء بصدّام حسين، فإنّ الشّعب العراقي سيرحّب بالغزاة.

لذا فإنّ «الحرب بين النّاس» لها أصل أطول بكثير من الأثر الأخير لتلك العبارة كما يطبّقها مفكر إستراتيجيّ بريطانيّ آخر، وهو الجنرال السّير روبرت سميث، ويقترحُ أنّ الدّيمقراطيّة في الحرب تعمل في كلا الاتّجاهين؛ وكان اهتمام سميث يركّزُ على ضرورة أنّ تدرك الجيوش أنّ قتالها يجب أن يكسب دعم السّكان الّذين يشنّون الحرب في وسطهم، لكن في المجتمعات الدّيمقراطيّة، تحتاجُ الحكومات المُنتخبة أيضاً إلى مراعاة آراء ناخبيها في «حروب التّدخّل»؛ ففي عام ٢٠١٠، قال رئيس الوزراء البريطانيّ، ديفيد كاميرون، إنّ بريطانيا ستنهي حربها في أفغانستان في عام ٢٠١٥، وفي ٢٠ تشرين الثّاني أوضح نقطة أثارها عدّة مرّاتٍ في أوقاتٍ لاحقةٍ، مفادها أنّ الجمهور البريطانيّ يتوقّع موعداً واضحاً للانسحاب وكان محقّاً في ذلك، وكان الانطباع الّذي تركه هو أنّ الرّأي المحلّيّ في بريطانيا كان أكثر أهمّيّة من الوضع في أفغانستان نفسها.

ولا ينبغي بالطّبع النّظر إلى مكانة الدّيمقراطيّة في الفكر الإستراتيجيّ على أنّها مساهمة بريطانيّة حصريّة، ولا ينبغي النّظر إلى فكرة الحرب المحدودة في ضوء ذلك، أو أهمّيّة الإستراتيجيّة الكبرى، أو مكان القانون في الإستراتيجيّة، فكلّ منها يلعب دوره في تشكيل إستراتيجيّات الدّول الأخرى والتّحالفات الّتي يساهمون فيها؛ ولهذا السّبب لا يُمكن تصنيفها تحت عنوان الثّقافة الإستراتيجيّة، بل يتمّ تقاسمها في جميع أنحاء أوروبا، وفي العالم الغربيّ على نطاقٍ أوسع لا سيَّما لأنّ

الافتراض الإستراتيجيّ الجيوسياسيّ الّذي استند إليه كلاوزفيتز في تفكيره الإستراتيجيّ القائل أنّ أوروبا كانت قمرة القيادة للحرب، لم يعد ساري المفعول؛ وحالها حال بريطانيا، تعرض كلّ أوروبا الآن القوّة العسكريّة عن بعد، وهي تفعلُ ذلك لتحقيق أهداف أكبر ممّا توحي وسائلها المحدودة بما يتناسب مع جهودها؛ كما أنّ القانون ضروريّ من أجل كيفيّة تطبيق هذه القوّة العسكريّة، والدّيمقراطيّة أو الدّمقرطة[1] هي أداة حرب بقدر ما هي الهدف الّذي تُخاض الحرب من أجله.

وهذا الاستنتاج لا يعني أنّ كوربيت اليوم أكثر تأثيراً من كلاوزفيتز في أوروبا، كما أنّه ليس مصمّماً لوضع كوربيت كبديلٍ لكلاوزفيتز، إذ لا يزال كلاوزفيتز مهمّاً إذا كنّا مهتمّين بإيجاد ميراث إستراتيجيٍّ مشتركٍ في أوروبا؛ لقد صُوِّر عمل كوربيت مع تأثيرات كلاوزفيتز، وفعل كوربيت أكثر من أيّ مفكّرٍ بريطانيّ آخر من جيله بالتّفكير في تأكيد كلاوزفيتز على العلاقة بين الحرب والسّياسة إضافة إلى أحد أهمّ عواقبها على الفكر الإستراتيجيّ، والتّمييز بين حرب محدودة وغير محدودة.

إنّ النّقطة المركزيّة الّتي يجب استخلاصها من دين كوربيت لكلاوزفيتز هي أنّ ما يهمُّ كليهما هو العلاقة بين النّظرية والممارسة في الإستراتيجيّة؛ ويجب أن نكون حذرين من افتراض أنّ الممارسات الإستراتيجيّة الحاليّة هي القاعدة، وأنّ فيها استمراريّة الثّقافة الإستراتيجيّة، وليس هناك ضمانة، بل احتمال ضئيل أنّ ما نفعله الآن سينطبق على الحروب المستقبليّة؛ ومن أجل تفحّص ممارساتنا الحاليّة، ولفهمها، نحتاج إلى نظريّة إستراتيجيّة، وليس إلى ثقافة إستراتيجيّة. كان هذا هو الديالكتيك المهمُّ لكوربيت، كما كان مهمّاً بالنّسبة إلى كلاوزفيتز.

---

(١) تُفهم الدّمقرطة على أنّها عمليّة طويلة الأمد للبناء الاجتماعيّ.

الفصل الثّامن

الإستراتيجيّة الملاحيّة والسّياسة الوطنيّة

تواجه الإستراتيجيّة الملاحيّة مشاكل تعريف أكثر حدّة من تلك الّتي تواجهُ حاليّاً ما يُسمّيه بعض المنظّرين «الإستراتيجيّة العسكريّة»، وهذه الأخيرة عبارة عن حشوٍ تمَّ إنشاؤه ليعكس نموّ الإستراتيجيّة الكبرى أو الإستراتيجيّة الوطنيّة، وبالتّالي فهو نوع من التّعويض عن الميل الفوضى، إذا كانت شائعة حاليّاً، لاستخدام كلمة إستراتيجيّة كمرادفٍ عامٍّ للسّياسة؛ وبالنّسبة إلى التّقليديين، كلّ الإستراتيجيّات عسكريّة، إذنْ ماذا يقصد الحداثيّون بـ «الإستراتيجيّة العسكريّة؟!» كيف تختلف، على سبيل المثال، عن المستوى العملياتيّ (التّشغيليّ) للحرب؟! هل تُستخدم كلمة «عسكريّ» بالمعنى البريطانيّ الضّيق، ومن ثمَّ للإشارة فقط إلى الجيوش؟! أم أنّ استخدامها أكثر عبر الأطلسي، بما يعني ضمناً أنّ «الجيش» يشملُ جميع القوّات المسلّحة بما في ذلك البحريّة؟! وإذا كانت الأخيرة هي القاعدة، فهل تعبير «الإستراتيجيّة الملاحيّة» زائد عن الحاجة؟! بالنّسبة للبريطانيين، تشير الإستراتيجيّة البحريّة إلى أنّها شيء تقوم به البحريّة الملكيّة، ومن ثمَّ فهي تحملُ الصّفة النّهائية للقوّات المسلّحة؛ وعلى النّقيض من ذلك، فإنّ الإستراتيجيّة الملاحيّة أوسع نطاقاً، ومن المُحتمل أن تشمل جميع استخدامات الأمّة للبحر الاقتصاديّة وكذلك الدّفاعيّة. وهذه الأسئلة ليست مثيرة للخلاف: وإذا لم تُعرّف، فلا يُمكن أن يكون التفّكير فيها جليّاً، وهناك أيضاً خطر أن تكون الإستراتيجيّة العسكريّة لشخصٍ ما هي سياسة شخص آخر، تماماً كما يُمكن أن تكون الإستراتيجيّة البحريّة لشخصٍ ما هي الإستراتيجيّة الملاحيّة لشخصٍ آخر؛ ويخلق هذا الغموض ارتباكاً داخل الدّول نفسها، ناهيك عن التّحالفات الّتي تتحدّث بلغةٍ مشتركةٍ ظاهريّاً.

كانت الإستراتيجيّة الّتي عُرِّفت تقليديّاً في مطلع القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر هي ما كان يفعله الجنرالات وليس الأدميرالات. لقد طبّقوا الإستراتيجيّة من خلال توظيف جيوشهم في مسارح حرب معيّنة؛ وبعد الدّورة الّتي حدّدها التّنوير من قبل جولي دي مايزيروي وكونت جيبرت، سعى جوميني وكلاوزفيتز، في المقام الأوّل، إلى ربط التّكتيكات بالإستراتيجيّة، وتوفير إطارٍ نظريٍّ يُمكن من خلاله فهم ممارسة الحرب البرّيّة؛ وإلى هذا الحدّ، فإنّ تطوّر الفكر العسكريّ هو قصّة تبدأ من الأسفل مع التّوجيه العمليّ والتّكتيكي للقدماء، من زينوفون إلى فيجيتيوس، وتشقُّ طريقها إلى الأعلى؛ لقد عرّف كلاوزفيتز الإستراتيجيّة بأنّها استخدام المعركة لأغراض الحرب؛ وبعبارة أخرى، كان يهدفُ إلى ربط التّكتيكات بهدف أوسع، وفي النّهاية، طبعاً، ربط الإستراتيجيّة بالسّياسة.

اتبّعت الإستراتيجيّة البحريّة والملاحيّة مساراً تطوّريّاً مختلفاً تماماً، فأولئك الّذين كتبوا عن الحرب البرّيّة لم يقولوا إلّا القليل **(في حالة جوميني)** أو لا شيئ **(في كتاب كلاوزفيتز)** عن الحرب في البحر؛ وعلى الرّغم من أنّ كلاوزفيتز كان يفكّر في تجارب الثّورة الفرنسيّة وحروب نابليون، إلّا أنّه لم يذكر ترافالغار. إذاً ماذا كان يفعل نيلسون في ترافالغار[1]؟! ألم يكن يستخدم المعركة لأغراض الحرب؟! لقد كان الأمر كذلك، لكنّه لم يصف ما كان يفعله بأنّه إستراتيجيّ. كان نيلسون تكتيكيّاً بارعاً، فقد ركّز هو ومعاصروه على مناورة الأسطول لزيادة قوّته النّاريّة إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ، ولم يستخدم أيّ شخص قاتل في البحر في حروب نابليون فيما بعد تلك الحروب لتطوير التّفكير حول الإستراتيجيّة كما استخدمها كلاوسفيتز وجوميني، فكلاهما كانا من قدامى المحاربين في الحرب البرّيّة. وبدلاً من الإستراتيجيّة الملاحيّة، ظهرت الإستراتيجيّة بشكلٍ أقلّ من تطوير النّظريّة

---

(١) كانت معركة اشتباك بحري وقع في ٢١ تشرين الأوّل عام ١٨٠٥ بين البحريّة الملكيّة البريطانيّة والأساطيل المشتركة من القوّات الفرنسيّة.

العسكريّة، من تأثير حركة التّنوير[1] على النّشاط العسكريّ، وأكثر من الحاجة إلى تقنين الممارسة.

كان البحر في بدايات العالم الحديث طريقاً سريعاً يُستخدم لتنمية التّجارة والإمبراطوريّة، وكانت النّظريّة الّتي لعبت دوراً في تطوير التّفكير بشأن الحرب في البحر اقتصاديّة وقانونيّة وليست عسكريّة؛ فالمذهب التّجاري، الحجّة القائلة بأنّ سيطرة الدّولة على التّجارة الخارجيّة أمر حيوي للثّروة الوطنيّة والأمن القوميّ، ربط حماية الشّحن والطّرق البحريّة بالسّياسة الحكوميّة، فقد لخّص قانون الملاحة الإنكليزيّ لعام ١٦٥١، الّذي يتطلّب نقل البضائع الإنكليزيّة في سفن إنكليزيّة، يشملُ الارتباط؛ وقد ساعدت الإيرادات المتولّدة من الجمارك المفروضة على التّجارة نفسها في تطوير البحريّة المُصمَّمة لحماية التّجارة والمساعدة في تأمين المستعمرات؛ وبعبارة أخرى، ارتبط نمو القوّة البحريّة وتطبيقها ارتباطاً وثيقاً بالممارسات الاقتصاديّة بطريقة لم تكن الحرب البرّيّة مرتبطة بها.

ثانياً، تكمن أصول القانون الدّولي وتنظيم الحرب من خلال القانون على الأقلّ في سياق أوروبا الحديثة، بشكل أكثر وضوحاً في التّطوّرات في البحر منها وليس في البر. وقد أصبح هوغو غروتيوس، مؤلّف كتاب «دي جور بيلي آك باكيس (قانون الحرب والسّلام)[2]، النّصّ التّأسيسيّ لقوانين الحرب، الّذي نُشر عام ١٦٢٥، مهتمّاً بالموضوع من خلال القانون الملاحيّ الدّوليّ؛ لقد وظّفته شركة الهند الشّرقيّة الهولنديّة لتقديم المشورة لها بشأن قانون الجوائز في البحر[3]، وفي

---

(١) عصر التّنوير هو حركة فكريّة وفلسفيّة هيمنت على عالم الأفكار في القارّة الأوروبيّة خلال القرن الثّامن عشر، وقد انبثق عصر التّنوير عن حركة أوروبيّة فكريّة علميّة معروفة باسم حركة «النّهضة الإنسانيّة»، ويرى البعض كتاب الأصول الرياضية للفلسفة الطّبيعيّة، الّذي ألّفه نيوتن عام ١٦٨٧ هو أوّل الأعمال التّنويريّة الرّئيسة.

(٢) دي جور بيلي آك باكيس هو كتاب صدر عام ١٦٢٥ باللّغة اللّاتينية، كتبه هوغو غروتيوس ونُشره في باريس حول الوضع القانوني للحرب، ويُعتبر الآن عملاً أساسيّاً في القانون الدوليّ.

(٣) يشير قانون الجوائز إلى القوانين واللّوائح الّتي تحكم الاستيلاء في البحر في أثناء نزاع مسلح؛ ففي القانون البحريّ، تعني الجائزة سفينة أو شحنة أو أيّة ممتلكات أخرى يُستولى عليها في نزاعٍ مسلّحٍ.

١٦٠٥ جادل في كتابه الّذي يحمل عنوان «حرّيّة البحار أو حقّ الهولنديين في المشاركة في تجارة الهند الشّرقيّة»، بأنّ البحر ملكيّة مشتركة للجميع؛ وقد استندت قضيّة غروتيوس من أجل حرّيّة البحار، الّتي طوّرها في عام ١٦٠٩، إلى القانون الطّبيعيّ «الفطريّ في كلّ فرد والمستمدّ من الطّبيعة، الأم المشتركة لنا جميعاً»، لكنّ هذا لم يمنعه أيضاً من قبول حقّ المحارب في الاستيلاء على بضائع العدوّ في البحر حتّى في أثناء وجودها على متن سفن محايدة؛ وكان على أولئك المهتمّين بممارسة القوّة البحريّة في القرنين السّابع عشر والثّامن عشر أن يتعاملوا بشكلٍ مباشرٍ مع الإطار القانونيّ لممارستها أكثر ممّا يفعلُ القادة في الحرب البرّيّة.

لذلك جمعت الممارسات في البحر بين البحرّيّة (بالمعنى العسكريّ الضّيّق) والتّطوّرات الملاحيّة والسّلام مع الحرب والممارسات الاقتصاديّة والقانونيّة مع القوّة الوطنيّة، ولم يعطِ أحد لهذه عنوان الإستراتيجيّة، ولم تكن كذلك كما لم يفهمها معظم الجنرالات بهذا المعنى على الأقلّ حتّى عام ١٩١٨؛ ولم يكن الأمر يتعلّق باستخدام المعركة لأغراض الحرب؛ وبشكلٍ ملحوظٍ، مع ذلك، خلص جون هاتندورف، بعد تقييم حروب بريطانيا مع فرنسا على مدى ١٢٦ عاماً، بين ١٦٨٩ و ١٨١٥ إلى أنّه: «يُمكن للمرء أن يرى أنماطاً إستراتيجيّة متكرّرة تظهر عندما انخرطت بريطانيا في تحالفات واستخدمت أسطولها البحريّ لدعمها، وفي الوقت نفسه كانت تحمي نفسها وتجارتها وتوسّع مستعمراتها وأسواقها».

وعلاوة على ذلك، استمرّت الضّرورات نفسها بعد عام ١٨١٥؛ وعندما تخلّت بريطانيا عن السّياسة الحمائيّة للتّجارة الحرّة، وبطريقة أكثر دراماتيكيّة مع إلغاء قوانين الذّرة في عام ١٨١٥، غيّرت الدّيناميكيّة بين القوّة البحريّة والاقتصاد، لكنّها لم تغيّر الأهميّة الأساسية للعلاقة؛ لقد تبنّت بريطانيا التّجارة الحرّة ولا سيّما أنّ موقعها كأوّل دولة صناعيّة في العالم مكنّها من التّصدير بشكلٍ أكثر فاعليّة وبأسعار منخفضة أكثر من أيّة دولة أخرى، وكان الحفاظ على البحريّة الأولى في العالم هو الثّمن الّذي دفعته لامتلاك تلك السّلطة. وعلاوة على ذلك، وللتّعبير عن موافقتها على موقف

وآراء غروتيوس، استخدمت أيضاً البحريّة الملكيّة لتعزيز مبادئ القانون الطّبيعيّ من خلال قمع تجارة الرّقيق؛ ولم تُستخدم كلمة إستراتيجيّة لوصف أيّ من ذلك، ويرجع ذلك جزئيّاً إلى أنّ المستوى الّذي كانت تعمل عنده بريطانيا لا يعني بالضّرورة استخدام الحرب (فبين عامي ١٨٥٦ و ١٩١٤ ظلّت بريطانيا محايدة في كلّ حرب دوليّة باستثناء حرب جنوب إفريقيا)، وجزئيّاً لأنّ الصّلة المهمّة لم تكن بين الإستراتيجيّة والتّكتيكات بل العلاقة بين القدرة البحريّة والتّأثير الاقتصاديّ والجيوسياسيّ؛ وحتّى في وقتٍ متأخّرٍ من عام ١٨٩١، تجنّب الأدميرال فيليب كولومب كلمة «إستراتيجيّة» ولم يتطرّق بشكلٍ مباشرٍ إلى المفهوم في كتابه الّذي يحملُ عنوان «الحرب البحريّة: مبادئها الحاكمة وممارساتها الّتي عُولجت تاريخيّاً».

كان كولومب وشقيقه جون في ذلك الوقت يتناولان ما نعتبره الآن أسساً للإستراتيجيّة البحريّة لأكثر من عشرين عاماً، لكن بحلول الوقت الّذي نشر فيه فيليب كولومب كتابه الكبير، كان قد فات الأوان لترك بصمته؛ ففي عام ١٨٩٠، في العام السّابق، كتب ألفريد ثاير ماهان كتابه بعنوان «تأثير القوّة البحريّة على التّاريخ»؛ لذلك في نهاية القرن التّاسع عشر، استُخدِمت حروب بريطانيا مع فرنسا في القرن الثّامن عشر لتطوير نظريّاتٍ حول استخدام القوّة البحريّة ليس من قبل ماهان وحيب بل من قبل جوليان كوربيت أيضاً في الوقت المناسب، وقد أنتج هذا الاستغلال بأثرٍ رجعيٍّ مفارقة واضحة، فقد استُخدمت إنجازات الأساطيل الشّراعيّة للتّعميم حول تطبيقات القوّة البحريّة في عصر البخار والحديد؛ وبرّر ماهان هذا النّهج صراحةً في محاضراته في الكلّيّة الحربيّة البحريّة الأمريكيّة بقوله: «تستندُ الإستراتيجيّة البحريّة إلى الحقائق الأساسيّة، الّتي، عند صياغتها بشكلٍ صحيحٍ، تُسمَّى بحق المبادئ، هذه الحقائق، عند التّأكُّد منها، تكون في حدّ ذاتها غير قابلة للتّغيير، إلّا أنّه لا يترتّب على ذلك بأيّ حالٍ من الأحوال أنّه في التّوضيح وإعادة الصّياغة، أو من خلال التّجربة في الحرب، قد لا يُلقى الضّوء على المبادئ الجديدة، وطرق جديدة تُدخلُ في تطبيقها».

إنّ فكرة المبادئ الّتي لا تتغيّر هي جزء ممّا أعطى الإستراتيجيّة الكلاسيكيّة سمعةً سيّئةً ولا سيّما في بيئة غالباً ما تكون أمّيّة تاريخيّاً ومن ثمَّ يُمكنها الإدانة بشكلٍ أسرع من التّمييز، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ ماهان، في مواجهة تحدّي التّقنيّات الجديدة، شدّد على الاستمراريّة، ليس من أجل إنكار تأثير تلك الابتكارات بل من أجل فهم عواقبها بشكلٍ أفضل؛ وكانت حقيقة التّغيير بالضّبط هي الّتي أخرجت التّفكير البحريّ إلى حيّز الوجود؛ وعلاوة على ذلك، وبعد ولادتها، سرعان ما أدركت أنّ نظريّات الإستراتيجيّة الّتي طُوِّرت للحرب البرّيّة لم تكن قابلة للتّحويل بشكلٍ مباشرٍ إلى الحرب في البحر.

وفي أحد المستويات بالطّبع، أراد كلّ من ماهان وكوربيت، بعد أن أدركا وجود الإستراتيجيّة البحريّة، وبعد أن تعاملا معها كموضوعٍ متميّزٍ بحدّ ذاته، أن ينسّقاها مع الإستراتيجيّة العسكريّة، فقد كان والد ماهان، دينيس هارت ماهان، جنديّاً درَّس في ويست بوينت، وفكّر من منظور جوميني، إذ شدّد ماهان نفسه على أهمّيّة أساطيل القتال وأعمال الأسطول؛ لقد حُدّدت وجهة نظره للإستراتيجيّة إلى حدٍّ كبيرٍ من خلال علاقاتها مع التّكتيكات «عندما تدخل الأساطيل في حالة صدام عند النّقطة الّتي جلبتها إليها الاعتبارات الإستراتيجيّة»؛ وبسبب التّغييرات في تكنولوجيا الأسلحة، كانت التّكتيكات عرضةً للتّغيير، لكنّ تغيّر الإستراتيجيّة أقلّ من ذلك بكثير؛ ومن جانبه، أعجب كوربيت بكلوزفيتز وعامل الإستراتيجيّة البحريّة كجزءٍ من مجموعة أكبر بكثيرٍ، الّذي شمل أيضاً الحرب على الأرض؛ كانت الحرب استمراراً للسّياسة، وكان فرعاً من قيادة الدّولة؛ أمّا في الممارسة العمليّة، فهي أقلّ انقساماً بين ماهان وكوربيت من بعض الاستقطابات الّتي اقترحها المعلّقون اللّاحقون؛ وحاله حال كوربيت، كان ماهان يرى أنّ الحجج الإستراتيجيّة تستند إلى الاقتصاد السّياسيّ، وكانت التّجارة الملاحيّة حيويّة للازدهار الوطنيّ، وكان التّفوّق البحريّ ضروريّاً لحماية مصالح الأمّة. لقد قِيل إنّ للإستراتيجيّة البحريّة دوراً يجب القيام به في زمن الحرب وكذلك في زمن السّلام. كان تفكير كوربيت مكمّلاً رغم

اختلافه، إذ قارن بين «الإستراتيجيّة الصّغرى»، الّتي قصد بها الإستراتيجيّة الّتي تتبعها إحدى القيادات العسكرية، مع «الإستراتيجيّة الرّئيسة»، الّتي قصد بها استخدام جميع موارد الأمّة لأغراض الحرب.

ولهذه النّقاط التّاريخيّة هدف، إذ إنّنا نتبنّى الآن تعريفاً للإستراتيجيّة أوسع بكثيرٍ من تعريف كلوزفيتز، ولا يتعلّق فقط باستخدام المعركة لأغراض الحرب؛ وتُطبّقُ الإستراتيجيّة اليوم في السّلام كما في الحرب، ويشملُ ذلك إعداد الخطط والمعدّات للنّزاع، وهي الجوانب الّتي رآها كلاوزفيتز ببساطة على أنّها ثانويّة؛ وتشمل القدرة الاقتصاديّة للدّولة والتزام شعبها السّياسيّ والاجتماعيّ لشنّ الحرب، وتنبعُ الجذور الفكريّة لهذا التّعريف من القوّة الملاحيّة، وليس من القوة البريّة، وهي مظهر من مظاهر تأثير القوّة البحريّة على الفكر الإستراتيجيّ. لقد شمل استنتاج هاتندورف فترة امتدّت من لويس الرّابع عشر إلى نابليون، من أواخر القرن السّابع عشر إلى أوائل التّاسع عشر، لوصف الإستراتيجيّة البحريّة البريطانيّة ضدَّ فرنسا؛ ومثل «الحرب الطّويلة» اليوم ضدّ الإرهاب العالميّ، لم يعرف أحد متى سينتهي صراع بريطانيا مع فرنسا في نهاية المطاف، ولأنّ البريطانيين والفرنسيين حاربوا بعضهم البعض في الأمريكتين وجنوب آسيا وكذلك في البحار الضّيّقة حول أوروبا، فقد بدا الأمر في كثيرٍ من الأحيان يفتقر إلى تركيز جغرافيٍّ واضحٍ، كما لا يُمكن وصف «حرب بريطانيا الطّويلة» مع فرنسا بأنّها صراع مستمرّ بالفعل: فحالها حال «الحرب الطّويلة» الحاليّة، كانت تتخلّلها فترات من الخمول أو حتّى السّلام على الصّعيدين الإقليميّ والعامّ، لكن هناك فرق واحد مهمّ بين «الحرب الطّويلة» في القرن الثّامن عشر والحرب الحاليّة، إذ لم يطلق أحد عليها في ذلك الوقت تسمية كهذه أو أيّ شيء مشابه؛ لقد كانت بريطانيا في القرن الثّامن عشر براغماتيّة للغاية لدرجة عدم استخدام العناوين الّتي تضخّم المشكلة، الّتي من شأنها أن تجعلها أكبر في النّظريّة الإستراتيجيّة ممّا كانت عليه في الواقع؛ فالإستراتيجيّة هي عمل عمليّ للغاية: وتطبيق عنوان «الحرب

الطّويلة» يجعل النّضال ضدّ الإرهاب غير عمليّ وغير مركّز ومن ثمَّ «غير إستراتيجيّ» (في حال وجود مثل هذه الصّفة).

وفي القرن الثّامن عشر، كانت بريطانيا وفرنسا تستخدمان القوّة البحرية لتعزيز أهدافهما الاقتصاديّة والإمبراطورية، فقد أمَّنت بريطانيا خطوط الاتّصال البحريّة من خلال التّحكّم في نقاط الاختناق الملاحيّة في العالم، وكان ماهان يعرف ذلك، ويعلم أيضاً أنّ المعارك الكبيرة كانت نقاط الاشتعال الدّرامية والنّادرة نسبيّاً في تفاعلٍ أكثر دنيويّة مع حقائق القوّة البحريّة، ومعظمها لا علاقة له بالحرب؛ كانت ترافالغار[1] استثناءً وليست القاعدة، فقد كانت القاعدة القيام بدوريّات في ساحل غرب إفريقيا للحدّ من العبوديّة، أو إرسال الزّوارق الحربيّة عبر الممرات المائيّة والأنهار لدعم العمليّات البرّيّة في النّزاعات الاستعماريّة؛ وفي السّياق الأخير، منحت البحريّة الجيش النّطاق والقدرة على مواصلة العمليّات على مسافاتٍ كبيرة من القاعدة الرّئيسة؛ وبين عامي ١٨١٥ و ١٩١٤، سيطرت بريطانيا على مياه العالم، ونفّذت «إستراتيجيّة رئيسة»، لكنّ البحريّة الملكيّة لم تقم بأي عمل قتاليٍّ كبيرٍ؛ ففي ذلك الوقت، كما هو الحال الآن، احتلّ عناوين الأخبار الجيش وليس البحريّة، وخدمت القوّة البحريّة السّياسة الوطنيّة أكثر ممّا خدمت الإستراتيجيّة.

وهناك علاقة واضحة وسهلة وإن كانت سطحيّة إلى حدٍّ ما بالتّوازي مع الحرب الباردة؛ ربّما نشر الجيش عناصر مهمّة في الجيش البريطاني في منطقة نهر الراين، لكنّه خاض قتاله الفعليّ خارج أوروبا وليس داخلها؛ وبين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠، انخرطت البحريّة الملكيّة بشكلٍ مباشر في شنّ الحرب الباردة أكثر من مشاركة الجيش، فقد قامت البحريّة الملكيّة وأساطيل حلف النّاتو الأخرى بدوريّات مستمرّة في «فجوة» غرينلاند وأيسلندا والمملكة المتّحدة؛ كما شاركت الغوّاصات الهجوميّة الّتي تعمل بالطّاقة النوويّة في لعبة القطّ والفأر المستمرّة مع شبكات

---

(١) ترافالغار، إسبانيا، تقعُ بين قادس ومضيق جبل طارق.

الغوّاصات إس إس إن النّوويّة[1] السّوفييتيّة، كما عرضت غوّاصاتها المسلّحة بصواريخ باليستيّة (SSBNs)[2] القوّة العالميّة من خلال الرّدع النوويّ.

وحقيقة أنّ كلّ هذا تغيّر في عام ١٩٩٠، مع نهاية الحرب الباردة، كان بمثابة ثورة في الإستراتيجيّة أكبر بكثيرٍ من هجمات الحادي عشر من شهر أيلول، فقد كان أبرز مظاهره هو الفراغ الفكريّ الّذي ساد القيادات العسكريّة إذ سُلبوا السّيناريوهات الّتي بُنيت حولها المناورات والتّدريبات الحربيّة على مدى أربعة عقود من الزّمن، والّتي كانت تدفع الابتكار التّكنولوجيّ والمشتريات الدّفاعيّة؛ وبعد عام ١٩٩٠، سمح إزالة التّوازن ثنائيّ القطب وانخفاض بروز الرّدع النوويّ باللّجوء بشكلٍ أسهل إلى الحرب؛ لقد كان التّأثير على الإستراتيجيّة البرّيّة، على الرّغم من أنّها تبدو في معظم الأحيان غير معترفٍ بها، هو إحياء الأساليب التّقليديّة للغاية للإستراتيجيّة ولا سيَّما استخدام الحرب لأغراض السّياسة؛ والتّأثير على الإستراتيجيّة الملاحيّة أثبت أنّه أكثر دراماتيكيّة، وحدثت ثلاث تحوّلات: أوّلاً، التّحوّل من بحريّة المياه الزّرقاء[3] إلى بحريّة المياه البنيّة[4]،

---

(١) تقوم البحريّة الأمريكيّة بتشغيل غوّاصات الصّواريخ الباليستيّة الّتي تعملُ بالطّاقة النوويّة (SSBNs)، وصواريخ كروز الّتي تعمل بالطّاقة النوويّة وغوّاصات قوّات العمليّات الخاصّة (SSGNs) (SOF)، والغوّاصات الهجوميّة الّتي تعمل بالطّاقة النووية (SSNs). الغواصات الّتي تعمل بالطّاقة النوويّة هي غوّاصات للأغراض العامّة يمكنها أداء مجموعة متنوّعة من مهام وقت السّلم وأوقات الحرب.

(٢) تعمل غواصات الصّواريخ الباليستيّة التّابعة للبحريّة، الّتي يُشار إليها غالباً باسم "بومرز"، كمنصّة إطلاق للصّواريخ العابرة للقارات غير قابلة للكشف، وهي مصمّمة خصّيصاً للتّسلّل والتّوصيل الدّقيق للرّؤوس الحربيّة النوويّة.

(٣) تسمح البحريّة ذات المياه الزّرقاء للبلد بإبراز قوّته بعيداً عن موطنها الأصليّ، وعادةً ما تشتمل على حاملات الطّائرات، وتستطيع أساطيل المياه الزّرقاء الأصغر حجماً إرسال عددٍ أقلّ من السفن إلى الخارج لفترات زمنيّة أقصر.

(٤) تشيرُ بحريّة المياه البنّيّة أو الحرب النّهريّة بمعناه الأوسع إلى أيّة قوّة بحريّة قادرة على القيام بعمليّات عسكريّة في البيئات النّهريّة أو السّاحلية ولا سيّما تلك الّتي تحمل كميّات كبيرة من الرّواسب النّاتجة عن جريان التّربة أو الفيضانات.

ومن العمليّات في المحيطات إلى العمليّات على السّاحل؛ ثانياً، التّحوّل من العمليّات تحت الماء إلى العمليّات على السّطح، من كونها غير مرئيّة عمداً إلى كونها مرئيّة قصداً في كثير من الأحيان؛ وثالثاً، تحوّل التّركيز في المشتريات من إنتاج الغوّاصات الهجوميّة الّتي تعمل بالطّاقة النوويّة إلى حاملات الطّائرات، لكنّ هذا أدّى أيضاً إلى إحياء شكلٍ تقليديٍّ من الإستراتيجيّة الملاحيّة؛ وتُستخدم القوّات البحريّة لتأمين التّجارة، وممارسة النّفوذ السّياسيّ دون اللّجوء بالضّرورة إلى الحرب، واستخدام القوّة البحريّة للحفاظ على النّظام في البحر ولا سّيما في السّيطرة على القرصنة والإرهاب، وهذه مقاربات القرن التّاسع عشر للإستراتيجيّة البحريّة مطبّقة في سياق السّلام بقدر ما تُطبّقه في سياق الحرب؛ وفي الواقع، يُمكن للمرء أن يسمّيها «سياسة».

وعلاوة على ذلك، وداخل الحرب نفسها، عادت ملاحظات كوربيت حول الإستراتيجيّة البحريّة، على عكس الإستراتيجيّة الملاحيّة، إلى الظّهور من جديد: الإستراتيجيّة البحريّة ليست سوى ذلك الجزء من الإستراتيجيّة الملاحيّة، الّتي تحدّد تحرّكات الأسطول عندما تحدّد الإستراتيجية الملاحيّة الجزء الّذي يجب أن يلعبه الأسطول فيما يتعلّق بعمل القوّات البرّيّة، ولأنّه لا يكادُ يحتاج إلى القول إنّه من شبه المستحيل أن تُحسم الحرب من خلال العمل البحريّ وحده؛ وبعبارة أخرى، الحرب مشتركة، وهي نقطة أُغفلت عندما لم تتضّمن الحرب الباردة خوض حرب، على الأقل ليس داخل منطقة حلف النّاتو: لقد كتب الكابتن واين هيوز من البحريّة الأمريكيّة في عام ١٩٩٧: «لا توجد حرب إستراتيجيّة بحريّة، إذ تهدف الحملة الملاحيّة من قبل دولة بحريّة إلى السّيطرة على البحر كوسيلة لا كغاية لأنّ الإستراتيجيّة تحدّد أهدافاً ومهامَّ في زمن الحرب تحكمها أهداف على الأرض».

وقد أكّدت هذه الملاحظات على الاستمراريّة، وليس على التّغييرات، وكان ذلك متعمّداً؛ بالطّبع، هناك حاجة للتّعرّف على التّغيير والاستجابة له، لكنّ ذلك يتطلّب الاعتراف أوّلاً بما لم يتغيّر، فالكثير من الطّاقة في الفكر الإستراتيجيّ الحاليّ تذهب إلى تحديد «التّهديدات الجديدة»، وهذه التّهديدات هي في الواقع ليس جديدة

جدّاً؛ إنّ مناصري الأولويّات الإستراتيجيّة الملاحيّة الّذين يؤكّدون إمّا أنّ الغالبيّة العظمى من التّجارة العالميّة تُنقل عن طريق البحر أو أنّ معظم سكّان العالم يعيشون بالقرب من السّاحل لا يحدّدون التّغيير بل الاستمراريّة: والنّقاط نفسها بالضّبط كانت صحيحة منذ مئة عام، وكانت البديهيّات الّتي طوّر حولها ماهان وكوربيت نظريّاتهما. وبدافع الحاجة إلى إقناع أسيادهم السّياسيين، وإصرارهم على تأمين حصصهم من الموارد الشّحيحة، تتعرّض وزارات الدّفاع لضغوط تضخيم التّهديدات باعتبارها جديدة ومتنامية؛ ويجب على المرء عدم الخلط بين جزءٍ ضروريٍّ من اللّعبة السّياسيّة الّتي وقعوا فيها وبين الواقع؛ إنّ رؤية ما لم يتغيّر في الواقع هو شرط مسبق لتقدير ما حدث، ويُمكن أن يتضمّن ذلك ذاكرة تاريخيّة تعودُ إلى ما هو أبعد من سنوات انهيار الحرب الباردة.

وهناك قضيّة أخرى: تحديد التّهديدات الجديدة يُمكن أن يكون وسيلة لمنع الصّراع، إذ إنّ التّهديد، حتّى وإن كان كبيراً مثل التّهديد الّذي يمثّله الاتّحاد السّوفييتي المُسلّح بأسلحة نوويّة، لا يجب أن يصبح فرصة للحرب؛ وتشملُ تحدّيات اليوم العولمة وتغير المناخ والتّحضّر والأوبئة ونقص الموارد الحيويّة مثل الغذاء والماء: هل هذه التّحدّيات تواجه تهديدات إنسانيّة؟! أم أنّها يُمكن أن تصبح فرصاً للتّعاون؟! هل ستتجلّى في حروب جديدة أم أشكال حرب جديدة؟! هل ستنشب حروب بسبب التّنافس على الثّروة؟! أو مكان المعيشة؟! أو السّلع؟! بالطّبع، قد تكون الإجابات على كلّ هذه الأسئلة بنعم، لكنّ تحديدها على أنّها تحدٍّ مُحتمل للأمن قد يمكّن النّاس من التّعامل معها دون أن تصبح أسباباً للحرب؛ ولا يجب أن يتحوّل نقص المياه إلى «نزاع»، إذ يُمكن التّعامل معها كما هو الحال الآن في حوض النّيل باتّفاقيّات دوليّة؛ وعند التّأكيد على «التّهديدات الجديدة»، وفي الانتقال بسهولة منها إلى فكرة أنّها ستؤدي حتماً إلى حروب، يتمُّ تجاهل الدّليل الموجود تحت أنوفنا بسهولة، أي طبيعة حروب اليوم؛ ولا تبدو العديد من الحروب الّتي خِيضَت في أوائل القرن الحادي والعشرين «جديدة» جدّاً بالنّسبة

للمؤرّخ لا سيّما فيما يتعلّقُ بأسبابها: العرق والجنسيّة والدّين محرّكات أكثر أهميّة بكثير من الأحياء العشوائيّة الفقيرة[1] في المدن أو الإيدز.

إذا سُمح للتّهديدات الملاحيّة المُتخيّلة ولكن المفترضة إلى حدٍّ كبيرٍ بدفعنا إلى استجابات مخصّصة وأنماط شراء محدّدة، فإنّ المنتجات ستكون معرّضة لخطر أن تكون غير مفيدة تماماً، إذ يجب أن تكون القدرة على التّكيف والمرونة هي الكلمات الرّئيسة: فقد استُخدمت منصّات العمليّات الحديثة، على البرّ والبحر، في سياقاتٍ وبطرقٍ مختلفةٍ تماماً عن تلك الّتي صُمِّمت من أجلها؛ وعلاوة على ذلك، قد يكون الكثير من التّكيّف والمرونة في اتّجاهات تبدو تقليديّة بشكلٍ ملحوظٍ. وعلى الرّغم من أنّ عمليّات النّشر الحاليّة للبحريّة الملكيّة تختلف عن تلك الّتي كانت في الحرب الباردة، إلّا أنّه يمكن التّعرّف عليها من قبل ممارسي الهيمنة العالميّة لبريطانيا منذ مئة وخمسين عاماً.

توفّر الجغرافيا للإستراتيجيّة الاستمراريّة الأساسيّة، وهي نقطة صحيحة بشكلٍ عامٍّ، إذ لم يقم أحد بنقل بريطانيا إلى موقعٍ مختلفٍ عن الموقع الّذي احتلّته في الماضي، ولكنّها مهمّة لا سيَّما بالنّسبة للبحر. كما يفشل عدد كبير جدّاً من المحجمين الموضوعيّين والعالميّين في المناقشات الإستراتيجيّة الحاليّة في فصل الضّغوط الإقليميّة عن المخاوف الأوسع، وبالتّالي تفوتُ الفرصة لجعلها أكثر قابليّة للإدارة، بل وربّما قابلة للذوبان في حال تمَّ التّعامل معها إقليميّاً وليس عالميّاً. لقد كان الدّافع وراء إستراتيجيّة الأمن القوميّ البريطانيّ لعام ٢٠١٠ هو التّأكيد على أنّه، على الرّغم من الرّكود الاقتصاديّ، ستحتفظ بريطانيا بدور عالميّ، وأكّدت أنّ لبريطانيا «امتداد عالميّ لا يتناسب مع حجمنا» وذكرت أنّ «بريطانيا ستواصل لعب دورٍ نشطٍ ومشارك في تشكيل التّغيير العالميّ». إنّ مثل هذه

(١) الأحياء العشوائيّة الحضريّة هي مناطق تستوعب الأشخاص الّذين يفتقرون إلى الضّروريّات الأساسيّة للحفاظ على سبل عيش صحّيّة وآمنة، وأكبر حيّ فقير في العالم هو نيزا تشالكو إيتزا في المكسيك، حيث يسكنُ ما يقرب من أربعة ملايين شخص.

الطّموحات لا تتوافقُ بسهولة مع التّخفيضات الدّفاعيّة الّتي تحرّكها الحاجة في المقام الأوّل لتقليل الإنفاق الحكوميّ، وقد قالت إستراتيجيّة الأمن القوميّ، بحق، أنّ هذه الإستراتيجيّة تدور حول اتّخاذ الخيارات، وغالباً ما يقف وراء هذه الخيارات النّقص وليس الوفرة؛ وعلى الأقلّ علناً، كانت الحكومة الائتلافيّة أكثر وضوحاً بشأن الخيارات فيما يتعلّق بالوسائل المُتاحة لتنفيذ سياساتها أكثر ممّا كانت عليه بشأن كيفيّة تقييد العواقب للأهداف الّتي قد تسعى إلى تحقيقها، ومن ثمَّ ما هي الأهداف الّتي قد تختار متابعتها وأيّها قد تتخلّى عنها. لقد انتقدت كلّ من لجنة الدّفاع بمجلس العموم واللّجنة البرلمانيّة المشتركة المعنيّة بإستراتيجيّة الأمن القوميّ للحكومة في هذا الصدّد، وتساءلتا بشكلٍ فعّالٍ عن مدى «إستراتيجيّة» إستراتيجيّة الأمن القوميّ حقّاً.

ومن المُحتمل أن تتأثّر القوّات المُسلحة الثّلاث بعدم التّوافق بين الغايات والوسائل، لكنّ المشكلة حادّة لا سيَّما بالنّسبة للبحريّة لأنّ أدوارها تقع في محور الإستراتيجيّة الكبرى فيما يتعلّق بالخطّ الفاصل بين الإستراتيجيّة والسّياسة الوطّنية، وتتمثّل مهمة الإستراتيجيّة الملاحيّة، قبل كلّ شيء، في ضمان أنّ هذا الخطّ ليس خطّ صدع هو شكل من أشكال الرّبط. وتوضح ثلاثة مجالات محدّدة للسّياسة الوطنيّة التّحدّي الّذي تواجهه القوّة البحريّة وفهم أهميّتها، وهي: التّأكيد في سياسة الدّفاع الحاليّة على منع الصّراع، وأنواع القدرات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف ولا سيَّما إذا كان لها اختصاص عالميّ، والأولويّة الّتي تُعطى للعلاقة الأنكلو أمريكيّة ضمن ذلك.

أوّلاً، تؤكّد إستراتيجيّة الأمن القوميّ أنّ المملكة المتّحدة «ستستخدم جميع أدوات القوّة الوطنيّة لمنع الصراعات وتجنّب التّهديدات خارج شواطئنا». وبين عامي ١٨١٥ و ١٩١٤، استخدمت بريطانيا قوّتها البحريّة للحفاظ على النّظام في بحار العالم، و فعلت ذلك لمصالحها الاقتصاديّة والاستعماريّة (في المقام الأوّل) ولكن أيضاً لمصالح النّظام الدّوليّ؛ وفي عام ٢٠١٠، أدركت البحريّة الملكيّة أنّ قدرتها على المساهمة في منع نشوب النّزاعات على الأقلّ بالمقارنة مع الخدمتين

الأخريين، ربّما كانت ميزة مرغوبة، لكن تظهر أربعة أسئلة واضحة، والأربعة جميعها أساسيّة في أيّة سياسة وقائيّة، لكنّها أصبحت ملحّة أكثر بسبب تقليص حجم الأسطول.

السّؤال الأوّل هو المكان الّذي ستركّز فيه البحريّة جهودها في العالم نظراً لافتقارها إلى الوجود في كلّ مكان؛ وحتّى البحريّة الملكيّة لعام ١٩٠٠ لم تزعم أنّها موجودة في كلّ مكان طوال الوقت، وكانت مسألة ما إذا كانت ستركّزُ وكيفيّة تركيز أصولها هي المعضلة المركزيّة الّتي واجهها جاكي فيشر عندما كان لورد البحر الأوّل بين عامي ١٩٠٤ وعام ١٩٠٩. إنّ الطّموح البريطانيّ، الّذي يحرّكه الاستخدام الحرّ لكلمة «العولمة» يفوقُ طموح الإمبراطورية البريطانيّة في أوج قوّتها، لذا فإنّ السّؤال الأوّل فيما يتعلّق بالوقاية يدور حول قضيّة الفضاء.

والسّؤال الثّاني يتعلّق بالوقت: ما هي مدّة تكلفة الوقاية الّتي تستحقّ الاستمرار؟! متّى تتوقّف عن كونها ذات قيمة جيّدة مقابل المال؟! وخلال الحرب الباردة، شعر حلف الناتو أنّ عبء التّهديد الموثوق به لردع الحرب مع حلف وارسو كان تكلفة تستحقّ تحمّلها إلى أجل غير مُسمًّى بدلاً من تكبّد دمار حرب كبرى شاملة كان من المُمكن، وربّما كانت لتشمل، استخدام الأسلحة النووية. ومع ذلك، إذا كانت المخاطر المُترتّبة على الحرب محدودة، وإذا كانت العواقب الإنسانيّة المستمرّة لعدم التّدخّل أو بدأت مخاطر الأمن القوميّ للوقاية تفوق التّكاليف، فإنّ الضّغط من أجل القيام بالعمل يصبحُ أكبر من الضّغط لمنعه.

السّؤال الثّالث، وفيما يتعلّق بمسألة الوقت (أو في الواقع الصّبر)، هناك ومن ثمَّ مكان للرّدع ضمن مفاهيمنا لمنع الصّراع؛ ومن الواضح أنّ قدرة بريطانيا على المنع تعتمدُ على احتفاظها بالقدرة على التّدخل على الأرض إذا فشلت الوقاية أو لم تعد مفيدة؛ وعند هذه النّقطة، يصبح استخدام القوّة، على الرّغم من محدوديّته في البداية، خاضعاً بدرجة أقلّ لاتّجاه السّياسة الوطنيّة وأكثر لإملاءات الحرب نفسها،

إذ تميلُ المعاملة بالمثل في النّزاع المُسلّح إلى التّصعيد لا سيَّما إذا بدأت عند مستوى منخفض وتزايدت تدريجيّاً. قد يجادل البعض بأنّ هذه هي بالضّبط مشكلة التّدخّل البحريّ: أي أنّ الأمر يستغرقُ وقتاً للانتشار والتّركيز وبالتّالي لا يُمكن توجيه ضربة أوّليّة مدمّرة بشكلٍ ساحقٍ ومحبطٍ في الوقت نفسه؛ ففي عام ٢٠١١، كان الحشدُ البطيء لقوّة العمل، وحتّى العمل عليها في الصّراع لاحتلال ليبيا قد صُوِّر كما لو أنّهم اختاروا ذلك عمداً رغم أنّهم فعلوا ذلك في الواقع لعدم وجود خيار آخر، لكنّه بدأ كضرورة، حيث لم يكن لدى بريطانيا خيار آخر.

رابعاً، بعد موضوع المنع، ولكن يتعلّق به، لا سيَّما إذا فُسِّرت مسؤوليّة المنع على أنّها عالميّة، هي قضيّة القدرات؛ ففي حال أصبحت البحريّة الملكيّة تميل أكثر إلى بحريّة «المياه البنّيّة» منذ نهاية الحرب الباردة، فهل يتطلّب التّركيز على الوقاية منها الآن استعادة بعض جوانب القدرة في المحيطات؟! تشير الاعتبارات الجيوسياسيّة إلى أنّه من وجهة النّظر البريطانيّة، يجب أن تجد القوّة البحريّة تطبيقاتها الفوريّة في المياه المجاورة للمملكة المتّحدة. بحر الشّمال، والمحيط الأطلسي يقترب، ومع ذوبان الغطاء الجليديّ القطبيّ، فإنّ مناطق القطب الشّمالي كلّها مناطق واضحة للعمليّات الملاحيّة. إنّ تحالف بريطانيا مع فرنسا في عام ٢٠١٠ والتزامها بشكلٍ عامٍّ بأمن أوروبا يمنحها دوراً في البحر الأبيض المتوسّط، إذ إنّ اعتمادها على النّفط، وحاجتها إلى الإبقاء على مضيق هرمز مفتوحاً، ومتطلّباتها بأن تكون طرق التّجارة البحريّة حول إفريقيا آمنة، كلّها أولويّات مفهومة؛ لكن أين يترك هذا جنوب المحيط الأطلسيّ، مع الالتزام المستمرّ بجزر فوكلاند؟! وما هي مصالح بريطانيا اليوم شرق سنغافورة؟!

إنّ المحيط الهادئ، وهو أكبر وأعمق محيطٍ في العالم، يثير في أشدّ أشكاله الفصل بين الطّموح العالميّ للسّياسة الوطنيّة وقدرة الإستراتيجيّة البحريّة على تنفيذ تلك السّياسة، إذ تركّز الإستراتيجيّة البحريّة للولايات المتّحدة باطّرادٍ على المحيط الهادئ وصعود الصّين؛ وتعتمد إستراتيجيّة الأمن القوميّ على استعداد بريطانيا

للعمل جنباً إلى جنبٍ مع الولايات المتّحدة، إلّا أنّ هذا الالتزام صِيغ خلال الحرب العالميّة الثّانية، ووُطِّدَ في الحرب الباردة، وقد استند إلى الرّغبة الأمريكيّة في إعطاء الأولويّة للأطلسي وأوروبا على المحيط الهادئ وآسيا، وهو قرار توصّلت إليه واشنطن في ١٩٤١-١٩٤٢، وإن لم يخلُ ذلك من الجدل والمرارة والحزن؛ وفي الخامس من كانون الثّاني عام ٢٠١٢، كشف الرّئيس أوباما النّقاب عن «مراجعة إستراتيجيّة الدّفاع» للولايات المتّحدة، والّتي قالت إنّ «معظم الدّول الأوروبيّة هي الآن منتجة للأمن وليست مستهلكة له»، وأعلن أنّ الولايات المتّحدة ستعيد تركيز سياستها على «آسيا والمحيط الهادئ»، وهكذا أدركت الولايات المتّحدة، الّتي تتمتّع بقدرات أكبر بكثير، أنّه يتعيّن عليها تعديل سياساتها بما يتماشى مع مواردها، وأن تحدّد أين تحتاج إلى أن تكون أقوى وأين يُمكنها أن تكون أضعف، أمّا بريطانيا فلم تفعل ذلك.

وفي عام ١٩٦٥، لم تتبع بريطانيا مصالح الولايات المتّحدة في «آسيا والمحيط الهادئ» لدرجة تورّطها في حرب فيتنام على الرّغم من حقيقة أنّ بريطانيا كانت لا تزالُ لاعباً في جنوب شرق آسيا، ومن ثمَّ، فإنّ السّياسة الوطنيّة البريطانيّة المُتمثّلة في اعتبار الولايات المتّحدة حليفتها الرّئيسة، كانت تتناقض مع الوسائل الّتي قامت عليها الإستراتيجيّة البريطانيّة. لقد استندت السّياسة الدّفاعية البريطانيّة باطّرادٍ على إلى العلاقة الأنكلو أمريكيّة، لكنّ بريطانيا لم تخضع للضّغوط الأمريكيّة فيما يخصُّ إرسال قوّتٍ إلى فيتنام، على الرّغم من أنّ شركائها في الكومنولث في المنطقة كأستراليا ونيوزيلندا، فعلتا ذلك، وفي حال لم تختبر توقّعات العلاقة الخارجيّة بين الولايات المتّحدة وبريطانيا جودة العلاقة الدّاخليّة بين السّياسة الخارجيّة البريطانيّة والسّياسة الدّفاعية البريطانيّة في الظّروف الصّعبة، فإنّ هذه النّقطة مفيدة. وترتبطُ أهمّيّة نموذج فيتنام لعام ٢٠١٢ بأيّ موقفٍ سياسيٍّ بريطانيٍّ تقريباً فيما يتعلّق بالدّول الواقعة شرق سورية؛ هل بريطانيا مستعدّة لمتابعة اصطفافها الدّبلوماسيّ مع الولايات المتّحدة إلى

درجة الحرب؟! ففي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كانت بريطانيا مستعدّة للقيام بذلك في حالتي احتلال أفغانستان والعراق، وتشيرُ المؤشّرات الحاليّة إلى أنّها ستفعلُ ذلك في حالة إيران؛ والسّؤال الكبير الّذي يطرحُ نفسه فيما يتعلّق بالصّين؛ ففي حالة نشوب حرب بين الصّين والولايات المتّحدة، قد لا يكون لبريطانيا مصلحة وطنيّة مباشرة بعيداً عن علاقة جيّدة مع الولايات المتّحدة، ويبدو من شبه المؤكّد أنّها لا تمتلكُ القدرات الدّفاعيّة لتقديم مساهمة قيّمة، لذا فإنّ المجال الثّالث الّذي يثيرُ قلق بريطانيا بعد الأسئلة الّتي لم يُجب عليها بشأن المنع ومسألة القدرات، هو: إلى أيّ مدى ينبغي أن تتشكّل الإستراتيجيّة البحريّة البريطانية من خلال مقتضيات العلاقة الأنكلو أمريكيّة وإخضاعها لها ومن ثمَّ السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة؟!

إنّه لمن المُمكن بسهولة السّماح للخطاب المصاحب لسياسة الدّفاع بإخفاء البراغماتيّة والصّلابة التي تُشكِّلُ أساس عمليّة صنع الإستراتيجيّة؛ وبدون الوضوح الّذي يأتي من السّياق، سواء كان جغرافيّاً أو تاريخيّاً، يُمكن لإستراتيجيّات الأمن القوميّ أن تفعل المزيد لتجميع التّهديدات بدلاً من التّمييز بينها. لقد كانت البحريّة الملكيّة، بشكلٍ معقولٍ بما فيه الكفاية، تبذلُ قصارى جهدها للتّأكيد على مساهمتها في الحرب في أفغانستان، وليس فقط من خلال نشر مشاة البحريّة الملكيّة. إنّ افتراض الجمهور بأنّ هذه حرب تشنّها القوّات البرّيّة منطقيّ بما فيه الكفاية: إنّ أفغانستان، بعد كلّ شيء، بلد غير ساحليّ، ولا يُمكن التّوفيق بين العمليّات هناك وتوقّعات الإستراتيجيّة البحريّة إلّا بالرّجوع إلى العبارات العاديّة لإدارات بوش وأوباما: «الحرب العالميّة على الإرهاب» و«الحرب الطّويلة»، وكلتاهما تضعان الصّراعات الإقليميّة في السّياق الجيوسياسيّ الأوسع؛ ومع ذلك، فإنّ المشكلات الّتي تواجهها القوّات البريطانيّة على الأرض في أفغانستان مثل الفوضى والفقر والجفاف والمخدّرات والمعتقدات الإسلاميّة التّقليديّة العميقة، كانت جميعها واضحة قبل أربعين عاماً، قبل وقت طويل من أحداث الحادي عشر من أيلول، وقبل الغزو السّوفييتي حتّى قبل الإطاحة بنظام الأمير؛ إنّ الصّعوبات المحلّيّة طويلة الأمد،

العميقة والمزمنة ولكنّها محدودة في تأثيرها الأوسع نطاقاً، قد تضافرت مع «التّهديدات الجديدة» ومن ثمَّ أصبحت أكثر صعوبة وليست أقلّ؛ وعلى المنوال نفسه، لم تصبح التّجارة البحريّة فجأة لا «عالميّة« ولا «دوليّة» بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، فقد كان هذان الأمران كذلك في عام ١٩٠٠، غير أنّ الاختلاف كان حينذاك هو أنّ التّحدّيات الّتي تواجه أمن وتنمية التّجارة البحريّة العالميّة تمّ التّعامل معها على أنّها إقليمية ومحدّدة.

يبقى التّحدّي المفاهيمي؛ إذا ظلّ أساس أو القاعدة الأساسيّة للإستراتيجيّة الملاحيّة أقرب إلى السّياسة من الإستراتيجيّة «العسكريّة» التّقليديّة، لا بدّ من الاعتراف بذلك عندئذٍ كما هو في الواقع، وليس إخفائه، ففي بعض الأحيان، يبدو أنّ البحريّة الملكيّة في خطر إنكار دورها «السّياسي» الأوسع؛ وفي عروضهم الّتي قدّموها إلى «مؤتمر العمليّات البحريّة المستقبليّة» عام ٢٠٠٦، قام كلّ من أميرال أودوت دي داينفيل ونائب الأدميرال جون مورغان، اللّذين يمثّلان البحريّة الفرنسيّة والأمريكيّة على التّوالي، بدمج الرّدع النّووي في ملاحظاتهما، في حين لم يفعل لورد البحر الأوّل، وهو الأدميرال السّير جوناثان باند، ذلك. إنّ تصميم القوّات المُسلّحة النّظاميّة ولا سيَّما البحريّة الملكيّة، مسؤولة عن إدارة غوّاصات الصّواريخ الباليستيّة الّتي تحملُ نظام صواريخ ترايدنت، للتّعامل مع الرّادع باعتباره «سلاحاً سياسيّاً»، يأتي بنتائج عكسيّة من النّاحية الإستراتيجيّة، إذ يشيرُ هذا الوصف المتناقض (بشكل خاطئ) إلى أنّ القدرات العسكريّة التّقليديّة ليس لها أيضاً وظائف رادعة، كما يشيرُ أيضاً إلى وجود تمييز وليس تقارباً بين الأدوار السّياسيّة والإستراتيجيّة لكلٍّ من القدرات التّقليديّة والنّوويّة. إنّ وظيفة الإستراتيجيّة هي دمج السّياسيّ والعسكريّ؛ وإذا كان الرّادع النووي منقسماً ومنفصلاً عن القدرات العسكريّة الأخرى، سيُحرم تدريجيّاً من فائدته وأهميّته، وسينتج عن ذلك ثلاث عواقب رئيسة: أوّلاً، إنّ حيازة الأسلحة النوويّة أمر لا علاقة له بالتّفكير في قابليّة استخدامها، فلا شيء يُمكن أن يكون مستهتراً أكثر من ذلك، لأنّ استخدامها أو

التّهديد باستخدامها يصبح غير متوقّع «وغير إستراتيجيّ»؛ ثانياً، تميلُ التّطبيقات الأوسع للرّدع خلال الحرب، وكذلك الحرب الخارجيّة، ولا سيَّما التّهديد بتصعيد استخدام الأسلحة التّقليديّة، إلى الدّخول في عالم النّسيان؛ ثالثاً، ونتيجة لما سبق، يفقدُ الرّدع قدرته ليس على منع الحروب الكبرى وحسب بل أيضاً على الحدّ من معظم الحروب.

كان السّبب الرّئيس لغياب الحرب بين الدّول لا سيَّما في أوروبا، هو ذكرى الحرب غير المحدودة بين الدّول في الفترة بين ١٩٣٩-١٩٤٥؛ ويدعم الرّدع على هذا المستوى الأساسيّ عدم مبالاة إستراتيجيّة الأمن القوميّ بشأن مخاطر الحرب بين الدّول، ومع ذلك فقد تمّ منحها مكانة أقلّ بشكلٍ تدريجيٍّ في سياسة الدّفاع البريطانيّة مع انحسار ذكرى الحرب الباردة؛ ومن خلال تقديم الإرهاب كتهديدٍ وجوديّ جوهريٍّ يواجه المملكة المتّحدة، فقد حَرَمَت سياسة الدّفاع البريطانيّة نفسها من التّماسك والمصداقيّة؛ صحيح أنّ الإرهاب قضيّة مهمّة، لكنّه ليس الأساس المنطقيّ لمعظم القدرات الدّفاعيّة البريطانيّة الحاليّة، لأنّ الأخيرة لا تعملُ على كبح جماح الأوّل فقد تبدو زائدة عن الحاجة؛ ومن الواضح أنّ القدرات لا ينبغي أن تشكّل الإستراتيجيّة، إذ يجب ألّا يصبح جزء صغير أو غير مهمّ هو المسيطر متحكّماً بكلّ شيء، وبالتّالي فإنّ القضية ضدّ حيازة بريطانيا للرّادع النووي هي أنّه لن يردع الإرهابيين لا سيَّما الانتحاريين؛ وهذا صحيح بديهيّاً، لكنّه سخيف أيضاً، إنّه يمسك بالذّيل، ومن ثمّ يتخيّل أنّ الكلب هو الإرهاب: الكلب هو حرب، وحرب كبرى عند ذلك؛ فخلال الحرب الباردة، أُضعِفت قضيّة وجود رادعٍ نوويٍّ بريطانيٍّ مستقلٍّ ليس بسبب طبيعة التّهديد، بل بسبب قوّة النّاتو وقوّة الضّمانة النوويّة الأمريكيّة؛ واليوم، يبدو كلّ من الأخيرين أضعف، وينبغي أن يكون التّأثير هو تقوية الحجّة من أجل وجود رادعٍ بريطانيٍّ مستقلٍّ حقّاً. إنّه لمن المفارقات، مع ذلك، أنّ العديد من أولئك الّذين كانوا أكثر المؤيّدين لتصميم الرّدع البريطانيّ خلال الحرب الباردة أصبحوا الآن من بين منتقديه؛ وعلاوة على ذلك، لا تذكرُ سياسة

الدّفاع البريطانيّة سوى القليل جدّاً عن وظائفها الرّادعة، القليل، أي بالمقارنة مع أيّ بيان حول الدّفاع صدر بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٩٩، وقليلاً بالمقارنة مع ما لا تزالُ الولايات المتّحدة تقوله في مراجعاتها الدّفاعيّة الّتي تُجرى كلّ أربع سنوات، ويعتبرُ هذا جزئيّاً انعكاساً لنجاح الرّدع: فالتّهديدات العسكريّة الّتي تواجهها بريطانيا أبعد ما تكون عن تلك الّتي كان يشكّلها الاتّحاد السّوفييتي، لكنّ هذا على وجه التّحديد لأنّ الرّدع، ضمنيّاً في كثير من الأحيان، خدم ويخدمُ غرضه، الّذي يتمثّلُ في منع حرب كبرى.

وهذه ليست قضيّة ردعٍ نوويٍّ فقط، على عكس الرّدع التّقليديّ على الرّغم من حقيقة أنّ الرّدع مرتبط بشكلٍ خاصٍّ بالأسلحة النوويّة كان أحد أسباب إهماله المقارن منذ عام ١٩٩٠ وحتّى أكثر من ذلك منذ عام ١٩٩٧، إذ إنّ انخفاض مستوى الرّدع النوويّ، وغياب المشاركة العامّة في فكرة حلّ المشكلة، لا يعني أنّه لا توجد قرارات مهمّة بشكلٍ حاسمٍ يُمكن اتّخاذها بشأنها؛ إنّ ثلاثة منها تفرضها اعتبارات تكنولوجيّة: تقادم الغوّاصات الّتي تحملُ الأسلحة النوويّة، وابتعاد الولايات المتّحدة عن أنظمة الصّواريخ الّتي تنقلها، وطبيعة رؤوسها الحربيّة؛ والاعتبار الرّابع والأكثر إلحاحاً هو بالفعل سياسيّ: عواقب الاستفتاء على استقلال اسكتلندا المقرّر إجراؤه في عام ٢٠١٤؛ لقد عارض الحزب الوطنيّ الاسكتلنديّ باستمرارٍ امتلاك بريطانيا أسلحة نوويّة. ولفترة طويلة، كان ردّ فعل وزارة الدّفاع تجاهل هذه المشكلة «السّياسيّة»، ولم يعد بإمكانها فعل ذلك، إذ يقع مركز الرّدع النوويّ البريطانيّ في فاسلين في كلايد ومنشآته التّخزينيّة في كولبورت أيضاً في أسكتلندا.

إنّ مستقبل الرّادع النوويّ البريطانيّ هو بالفعل قضيّة «سياسيّة» بالمعنى المباشر للغاية لكونه خاضعاً للنّقاش السّياسيّ الحزبيّ والمساهمة الحكوميّة الفوريّة، إلّا أنّ البحريّة الملكيّة تتواطأ أيضاً في تهميش دورها في مسألة ترايدنت

لأنّها تريد تجنّب الاضطرار إلى تضمين ميزانيّتها الخاصّة كّلاً من التّكاليف المباشرة وتكلفة الفرصة[1] البديلة للحصول على نظامٍ خلفٍ له؛ ومن خلال تقديم القدرة الرّادعة على أنّها «سياسيّة» وليست «عسكريّة» بالمعنى الأمريكيّ الأوسع، تأمل البحريّة في خدمة هذا الهدف، ومن ثمّ فإن تجديد الرّادع يبدو وكأنّه شيء يقع خارج مصلحة البحريّة؛ وفي الوقت نفسه الّذي تفصل فيه البحريّة الرّادع عن الإستراتيجيّة، فإنها تحجبُ أهداف السّياسة الأوسع نطاقاً، الّتي تهدف الإستراتيجيّة البحريّة على وجه التّحديد إلى خدمتها؛ وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال في كثير من الأحيان في الإستراتيجيّة، فإنّ هذه القضايا، على الرّغم من إمكانيّة فصلها، وهذا ضروريّ لتحليلها بشكلٍ صحيحٍ، لا تقف في الواقع بمعزلٍ عن غيرها فلطالما كانت الولايات المتّحدة متردّدة في إخبار حلفائها بالقدرات الخاصّة الّتي تريدُ منهم المساهمة بها في التّحالف؛ ومع ذلك، عندما حُثَّت على ذلك في عام ٢٠١٠، كانت استجابتها للمملكة المتّحدة أكثر تحديداً، فقد كان الرّادع النوويّ أحد ثلاثة بنود تأمل أن تستمرّ بريطانيا في الإسهام بها في الصّالح العامّ؛ ولا يُمكن تحديد حتميّة دمج الإستراتيجيّة البحريّة مع السّياسة الوطنيّة بوضوحٍ أكبر.

(١) في نظريّة الاقتصاد الجزئيّ، تكون تكلفة الفرصة البديلة والمعروفة أيضاً باسم التّكلفة البديلة، هي قيمة (ليست منفعة) اختيار أفضل تكلفة بديلة من خلال مرحلة اتّخاذ القرار..

الفصل التّاسع
التّكنولوجيا والإستراتيجيّة

لم تتشكّل الملامح الإستراتيجيّة للحرب في أوائل القرن الحادي والعشرين بشكلٍ حاسم بواسطة التّكنولوجيا كما يوحي إيماننا بقسوة وتسريع الابتكار، وهذا لا يعني أنّ الآلة لم يكن لها تأثير عامّ ومشحون للغاية على الحرب؛ ففي الحالة البريطانيّة، فإنّ الادّعاءات القائلة بأنّ الجيش البريطانيّ في العراق قد أُجبر على استخدام مركبات دوريّة مصفّحة من طراز لاند روفر سناتش بدلاً من المركبات المدرّعة المناسبة وطائرات الهليكوبتر غير الكافية، جعلت من المعدّات مادّة للتّعليق الرّئيس والاتّهامات المشتركة بين الأطراف. كانت هذه قضايا لأنّه في العراق وباطّرادٍ في أفغانستان أصبحت العبوات النّاسفة السّبب الرّئيس للوفيّات والإصابات الخطيرة بين قوّات التّحالف. وقد أصبحت العبوات النّاسفة الّتي كانت في البداية بدائيّة أكثر تعقيداً بعد استجابة قوّات التّحالف من خلال تحسين إجراءاتها الخاصّة لحماية القوّات، ولا سيَّما زيادة الدّروع على مركباتها والتّنقّل بطائرات الهليكوبتر بدلاً من البرّ، وتحسين أجهزة مكافحة العبوات النّاسفة والكشف عنها، كما يُمكن القول بأنّ العبوات النّاسفة كان لها تأثيرٌ إستراتيجيٌّ، فالجروح المروّعة التي تسبّبت بها خاصّة ولكن ليس فقط في الأطراف السّفلية، عزّزت الصّورة العامّة للجندي كضحيّة لحكومة لا تفكّر ولا تهتم، وأثارت الرّغبة في الانسحاب بغضّ النّظر عمّا إذا كانت النّتيجة المقصودة للحرب قد تحقّقت أم لا؛ غير أنّه في هذه الحالة، ظلّت العبوة النّاسفة نفسها مجرّد وسيلة، وكانت طرق فعاليّتها هي تأثيرها الدّعائيّ. إنّ التّحوّل في تقنيّات وسائل الإعلام (من خلال الإنترنت والهواتف المحمولة)،

وما يترتّب على ذلك من دمقرطة «الاتّصالات الإستراتيجيّة»، يعني أنّ نشر الأخبار والرّأي لم يعد يحدث حصريّاً أو حتّى بشكلٍ أساسيٍّ من خلال الصّحافة والسّياسيين، لكنّها الآن ملك للشّعب.

وعلى الرّغم من أنّه يُمكن القول بالتّالي أنّ كلّ من العبوات النّاسفة والهواتف المحمولة هي تقنيّات جديدة ذات تأثيرات إستراتيجيّة، من غير الواضح أنّ هذه التّقنيات قد غيّرت الإستراتيجيّة والتّفكير الإستراتيجيّ؛ وفي واقع الأمر، ما قد يكون أكثر إثارة للدّهشة من تأثيرها المرئيّ على الحروب في أوائل القرن الحادي والعشرين هو القرار الأقلّ وضوحاً بعدم استخدام تقنيّات أكثر تدميراً في العراق وأفغانستان، إذ تشنُّ القوى العسكريّة الأكثر تقدّماً في العالم حرباً دون استخدام النّطاق الكامل لقدراتها التّكنولوجيّة، ولم يقتصر هذا التّقييد المفروض ذاتيّاً على الأسلحة النوويّة أو الكيماويّة فقط، فلم تلعب المدفعيّة الثّقيلة، بمجرّد انتهاء المعارك الأوّليّة في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ حالها حال الدّبابات القتاليّة الرّئيسة دوراً رئيساً في الحرب البرّيّة. لقد كانت التّأثيرات التّكيّفيّة في تشكيل الإستراتيجيّة في العراق وأفغانستان أقلّ تقنيّة وأكثر اجتماعيّة وسياسيّة وتاريخيّة، فقد كان المسؤولون عن تطبيق الإستراتيجيّة بحاجةٍ إلى فهم الهياكل القبليّة لكلا البلدين وانتماءاتهم الدّينية والمسار الطّويل لتاريخهم المضطرب أكثر من استخدام التّقنيات العسكريّة الثّوريّة. أمّا على الأرض، فقد شهدت القوّات المُسلّحة تأثير النّزوح، واكتسبت وعياً ثقافيّاً عندما لم تعد بحاجة إلى الخبرة لتخطيط وتنفيذ خطّة نيران المدفعية لعمليّة على مستوى الفيلق.

وهذه الملاحظة، مهما كانت مبتذلة، تبدو إمّا رائعة أو عاديّة اعتماداً على وجهة نظر المرء، فإذا حُكِمَ عليها من خلال خلفيّة التّاريخ العسكريّ للقرن العشرين، مع ترتيبه للتّقنيّات الجديدة المُصمّمة لإطلاق النّار الكثيفة وإيصال المزيد منها إلى أهدافها بدقّة أكبر، هو أمر رائع؛ أمّا إذا حُكِمَ عليها في سياق الفكر الإستراتيجيّ الكلاسيكيّ، فسيكون أمراً عاديّاً.

لم ينظر المفكّرون الإستراتيجيّون في القرن التّاسع عشر إلى التّكنولوجيا على أنّها عنصر مركزيّ في الإستراتيجيّة، ولم يعطها جوميني ولا كلاوزفيتز أيّ اعتبارٍ مستقلٍّ؛ ونظراً لأنّ الأسلحة الّتي استخدمتها الجيوش الّتي قاتلت باستخدامها لم تتغيّر كثيراً خلال القرن الماضي، لم يكن ذلك مفاجئاً، إذ إنّ ما كان يهمّهم هو التّغيير الاجتماعيّ والسّياسيّ، الّذي أحدثته الثّورة الفرنسيّة قبل كلّ شيء. لقد كان فهم كلاوزفيتز للطّرق الدّراماتيكيّة الّتي تغيّرت بها طبيعة الحرب في أيّامه يعتمد تحديداً على مستوى المشاركة الشّعبية في الحرب الّتي مكّنتها الثّورة؛ وفي سياق الحرب البرّيّة لم يغيّر التّصنيع التّقدّميّ أوربا بشكلٍ جذريٍّ الإطار الموجود للفكر الإستراتيجيّ على مدار القرن التّاسع عشر.

كانت السّكك الحديديّة نتاج صناعة ثقيلة في أوروبا مع تأثيراتٍ إستراتيجيّة واضحة؛ لقد مكّنت من نقل عددٍ كبيرٍ من القوّات وإمدادها، ومكّنت القائد من تركيز قوّاته بشكلٍ أسرع للدّفاع بقدر ما للهجوم؛ لقد أظهر هيلموت فان مولتك الأكبر، رئيس الأركان العامّة البروسيّة، كيف غيّر ذلك العلاقة بين الزّمان والمكان في تعبئة جيوشه بسرعة أكبر ممّا فعلته النّمسا في عام ١٨٦٦ أو فرنسا في عام ١٨٧٠؛ ولم يكن مولتك نفسه متوهّماً فيما يتعلّق بتأثيرات السّكك الحديديّة: «إنّها تزيد من حركة التّنقّل كثيراً، وهي أحد أهمّ العناصر في الحرب، وتتسبّب في اختفاء المسافات»، كما كتب في ١ كانون الثّاني عام ١٨٧٠، ولم يتوقّع مولتك أن تشكّل السّكك الحديدية «التّرتيبات العضويّة والتّكتيكيّة للجيوش» وحسب بل طالب أيضاً بأن تكون المصالح التّجاريّة لبروسيا في المستقبل «غير مثقلة» لتمكين تنميتها الكاملة. ومع التّأثيرات الّتي تراوحت بين التّكتيكيّة إلى الاقتصاديّة، الّتي كان من المُحتمل أن تشكّل الهياكل العسكريّة وإدارة الدّولة للصّناعة، كان واضحاً أنّ السّكك الحديديّة تقنيّة لها آثار ثوريّة على الإستراتيجيّة، ومع ذلك، لم يكن هذا هو ما رآه مولتك أو غيره من المفكّرين الإستراتيجيّين.

كتب مولتك في عام ١٨٧١ أنّ الإستراتيجيّة تتضمّن «نقل المعرفة إلى الحياة العمليّة، والتّطوير المستمرّ للفكر الرّائد الأصليّ وفقاً للظروف المتغيّرة باستمرار». وفي هذه العمليّة، كان للسّكك الحديديّة القدرة على التّأكيد أو عدم التّأكيد على الأجزاء المكوّنة للإستراتيجيّة لكن ليس للسّيطرة عليها ككل؛ ورأى مولتك أنّ «الاختراع ليس ما هو عليه، فكلّ هذا يتوقّف على تطوّره المستقبليّ»؛ وكانت كلّ الجيوش الأوربيّة قبل عام ١٩١٤ تعي تماماً أنّ الأسلحة الّتي زُوِّدوا بها كالبنادق المغلاقيّة[1]، والأسلحة الرشّاشة، والمدفعيّة سريعة الإطلاق وهي جميعها تطبيقات علميّة للإنتاج بالجملة، قد غيّرت تكتيكاته بشكلٍ لا رجعة فيه. لقد كتب الجنرال ماكس شوارت، بعد نصف قرن من كتابه مولتك في عام ١٩١٣، في مسح موسوعيّ لتأثير التّكنولوجيا على الحرب قائلاً إنّه «لا يُمكن فصل فنّ الحرب وعلمها عن التّكنولوجيا بشكلٍ كاملٍ، إذ إنّهما مرتبطان بإحكام شديدٍ بعضهما مع بعضٍ ويقفان بشكلٍ وثيقٍ إلى جانب بعضهما بعضاً في تأثيرهما المُتبادل القوي جدّاً وغير القابل للكسر»؛ لقد لاحظ شوارت أنّ التّغييرات التّكنولوجيّة في أعمال الحرب منذ الثّورة الفرنسيّة كانت ذات أهميّة خاصّة في السّنوات القليلة الماضية، فقد أذكتها منافسات القوى العظمى، لذلك ابتعد شوارت كثيراً عن كلاوزفيتز، ومع ذلك، لم يكن متأكّداً كثيراً أنّ التّكنولوجيا قد غيّرت الإستراتيجيّة: وفي الواقع، لم يستخدم كلمة «إستراتيجيّة» ناهيك عن معالجتها مفضّلاً كلمة «كريغفليهرونغ» (أو إدارة الحرب).

لم يكن ردّ شوارت غير عاديّ، فعندما كتب ألفريد فان شليفن، الّذي تقاعدَ كرئيسٍ لهيئة الأركان العامّة البروسيّة في نهاية عام ١٩٠٥، مقالاً عن «حرب اليوم» في المجلّة الألمانيّة دويتشه ريفو في كانون الثّاني عام ١٩٠٩، كانت رؤيته للحرب

---

(١) البندقيّة المِغلاقيّة هي سلاح ناري يُحمّل فيه المستخدمُ الذّخيرةَ عبر الجزء الخلفيّ للسّبطانة عكس بندقية الإلقام الفوهي الّذي يُحمّل الذّخيرة عبر المقدّمة.

مادّيّة بشكلٍ لا يقبلُ الشّكّ من خلال تأثير العلم في ساحة المعركة؛ وإلى هذا الحدّ، فصل تفكيره قليلاً عن الوصف الأكثر شمولاً والمعروف لتأثيرات الأسلحة الحديثة على الحرب الحديثة من قبل المصرفيّ آي إس بلوخ، الّذي نُشر في ستّة مجلّدات قبل ذلك بعقد من الزّمن. ومع ذلك، في حين أنّ استنتاج بلوخ كان أنّ الحرب أصبحت الآن مستحيلة فعليّاً، ليس بسبب التّغييرات الّتي حدثت على التّكتيكات بوساطة التّكنولوجيا وحسب بل أيضاً بسبب مشاكل الائتمان والإنتاج والتّجارة الّتي ستولّدها الحرب الكبرى؛ كانت إستراتيجيّة شليفن هي تلك الإستراتيجيّة المحدّدة إلى حدٍّ كبيرٍ من خلال قدرتها على الحفاظ على قدرة الجيش على المناورة، وكان عليها أن تنتصر على القيود التّكتيكيّة. ولم يستطع شليفن اتباع منطق بلوخ حتّى نهايته لا سيَّما لأنّه كان عليه كجنديٍّ محترفٍ أن يعطي فائدة للحرب؛ ولذلك استمرّت الإستراتيجيّة في العمل على مستوى دائمٍ ولكن غير مفسّرة إلى حدٍّ كبيرٍ حيث لم تتأثّر بالابتكار التّقنيّ؛ وتمحور الجدل الكبير حول الإستراتيجيّة في جيش فيلهلم الثّاني، بين هيئة الأركان العامّة البروسيّة وهانس ديلبريك، بعد كلّ شيء حول التّفسيرات المتنافسة لإستراتيجيّة فريدريك العظيم قبل قرن ونصف من الزّمن في حرب السّنوات السّبع. لقد أعرب شليفن عن أسفه لأنّ مولتك لم يكتب نظريّة عن الحرب فيما يتعلّق بقوله الشّهير بأنّ «الإستراتيجيّة هي نظام من الوسائل» باعتبارها غير كافية، لكنّ شليفن نفسه لم يفعل شيئاً لملء الفراغ.

وحتّى أولئك الّذين اعترضوا على مادّيّة شليفن في الجيش الألماني كما فعل الجنرال فريدريش فان برناردي في عام ١٩١٢، وجدوا أنفسهم في دورات متقاربة معه عندما يتعلّق الأمر بالإستراتيجيّة؛ لقد اتّهم برناردي مقال شليفن بتفضيل تجربة الحرب الرّوسيّة اليابانيّة عام ١٩٠٤ قائلاً بشكل معقولٍ بما فيه الكفاية أنّه «من غير المقبول استنتاج طابع الحرب الحديثة من حالة خاصّة»، إذ يعتقد برناردي أنّ الحرب ليس لها «طابع إستراتيجيّ موحّد لأنّ الوضع الإستراتيجيّ برمّته يتغيّر مع ظروف الأرض وزراعتها، وتشكيل الحدود، ونظام السّكك الحديديّة، وكذلك حجم

وشخصيّة الجماهير المستخدمة». لقد رفض الفكرة القائلة بأنّ الإستراتيجيّة الحديثة تعتمدُ قبل كلّ شيء على تركيز القوّات، وبالتّالي فإنّ قدرة السّكك الحديديّة على تجميع الجيوش ستكون حاسمة في حرب مستقبليّة. أمّا بالنّسبة له «لا يُمكن إثبات المفهوم الميكانيكيّ للحرب في النّهاية بشكلٍ مقنعٍ بالنّظريّة». وقد أنهى برناردي نقده لشليفن بتأييد رنّانٍ جديد لكلوزفيتز للعوامل الدّائمة في الإستراتيجيّة: دور السّياسة في إدارة الحرب، وطبيعة القيادة، واستغلال الزّمان والمكان، وقبل كلّ شيء «التّأثير المتفوّق للقوى الرّوحيّة والأخلاقيّة». وكانت إستراتيجيّة برناردي عبارة عن لازمةٍ متكرّرةٍ في الدّوائر العسكريّة قبل عام ١٩١٤؛ وفي بريطانيا، طُلِب من إي إي ألثام كتابة بعنوان «تعليق على لوائح الخدمة الميدانيّة» الصّادرة مؤخّراً (نُشرت للمرّة الأولى في عام ١٩٠٩)، وأنتج مجلّداً عن «مبادئ الحرب» في عام ١٩١٤، جادل أنّ النّجاح أو الهزيمة في الحرب الحديثة «لا يعتمدُ على حجم الجيوش والأساطيل» بقدر ما يعتمدُ على «كفاءتها القتاليّة»، الّتي «تتناسب بشكلٍ مباشر مع القوّة الأخلاقيّة للأمّة».

لذلك، بالنّسبة للجنود قبل عام ١٩١٤، غيّر التّصنيع في أوروبا والابتكارات التّكنولوجيّة المصاحبة له التّكتيكات، وبالتّالي أحدث تغييراً من القاعدة إلى القمّة، لكنّه لم يؤدِّ إلى ثورة في الإستراتيجيّة؛ وخلال الحرب الّتي أعقبت ذلك، أجبرهم ذلك الضّغط التّصاعديّ على البدء في الاعتراف بالآثار المترتّبة على صنع الإستراتيجيّة، لكنّهم لم يروا حاجة كبيرة للقيام بذلك قبل الحرب؛ أمّا بالنّسبة للبحّارة، كان من المُمكن ويجب أن تكون القصّة مختلفة تماماً، لكن في النّهاية لم تكن كذلك.

كان تطبيق الدّفع البخاريّ على السّفن في أربعينيّات القرن الماضي، وظهور السّفينة الحربيّة الحديديّة بحلول عام ١٨٥٩، والتّطور النّهائيّ للسّفينة الحربيّة ذات الهيكل الفولاذيّ والسّفن الحربيّة المزوّدة بالمدفع الكبير، والسّفينة الحربيّة من طراز دريدنوت (Dreadnought)[١] بحلول عام ١٩٠٥، تعني أنّ القوّات

(١) إتش إم إس دريدنوت هي بارجة حربية للبحريّة الملكيّة البريطانيّة الّتي أحدثت ثورة في القوّة البحريّة.

البحريّة خضعت لمزيد من التّغيير الدّراماتيكيّ على المستوى التّكتيكيّ أمّا في منطقة العمليّات حيث كان فصل التّكتيكات عن الإستراتيجيّة وحتّى السّياسة أصعب بكثيرٍ من الحفاظ عليها على الأرض. كان قائد الأسطول في العمل منخرطاً بشكلٍ مباشر على المستوى التّكتيكيّ، وكان هو نفسه في خطر مميت إلى هذا الحدّ كان جيليكو في جوتلاند في عام ١٩١٦ ضعيفاً نسبيّاً مثل نيلسون في ترافالغار، ولكن في الوقت نفسه كان يتّخذ قرارات مع عواقب إستراتيجيّة فوريّة أكثر من أيّ قائد برّيٍّ؛ لقد كتب برنارد برودي الّذي ظهر لاحقاً في عام ١٩٤٢ أنّ «السّفينة الحربيّة، الّتي لا تزالُ الأداة الرّئيسة للقوّة البحريّة، ليس لها نظير بين أدوات الحرب البرّيّة للتّنقّل والاستقلال التّكتيكيّ والإستراتيجيّ»، لذلك فإنّ التّغييرات الّتي خضعت لها السّفينة الحربيّة في القرن التّاسع عشر، واستخدام البخار، والمدافع، والمراوح اللّولبيّة[1]، وذخائر البنادق والدّروع، كان لها تأثيرات إستراتيجيّة وتكتيكيّة. وبالنّسبة لقوّة بحريّة مثل بريطانيا، قاموا بتغيير علاقاتها الجيوسياسيّة بشكلٍ أساسيٍّ مع كلٍّ من أوروبا ومستعمراتها.

وفي عام ١٨٤٥ أخبر اللّورد بالمرستون مجلس العموم من مقاعد المعارضة أنّ «القناة لم تعد حاجزاً. لقد جعلت الملاحة البخاريّة ما كان يتعذّر عبوره من قبل القوّة العسكريّة ليس أكثر من نهر يُمكن عبوره بجسر بخاريّ»؛ وبعد ذلك بعامين، ومع عودة بالمرستون إلى منصبه كوزيرٍ للخارجيّة، خلُص دوق ويلينغتون إلى أنّه نظراً لأنّ السّفن البخاريّة يُمكن أن تبحر بشكلٍ مستقلٍّ عن الرّياح والمدّ والجزر، فإنّ «كلّ ساحل من هذه الجزر مفتوح للهجوم». لقد أراد رئيس الوزراء إبقاء ما يصل إلى ٧٠ ألف جنديٍّ نظاميٍّ في البلاد وإنشاء احتياطيّ للجيش، وطلب من المهندسين

---

(١) المروحة الدّافعة أو المِدْسَرَة هي نوع من المراوح الميكانيكيّة تنقل الطّاقة بتحويل الحركة الدورانيّة إلى دفع، واختلاف الضّغط النّاتج بين السّطح الأماميّ والخلفيّ للريشة ذات شكل الجنيح، والمائع يتسارع وراء الرّيشة، وديناميكيّة المروحة الدّافعة يُمكن أن تكون على غرار مبدأ برنولي والقانون الثّالث لنيوتن.

العسكريين تحصين السّاحل الجنوبيّ. كانت المخاوف البريطانيّة من الغزو الفرنسيّ المحمول بالسّفن البخاريّة، حادّاً في ١٨٤٧-١٨٤٨، ١٨٥٢ و ١٨٥٩-١٩٦٠ لدرجة أنّ السّياسيّ الرّاديكاليّ ريتشارد كوبدين أطلق عليها اسم «حالات الهلع الثّلاث»، لم يختفِ مع هزيمة بروسيا لفرنسا في عام ١٨٧١، وتكرّرت في أواخر عام ١٨٩٨، وبعد عام ١٩٠٤ استُبدل الخوف من فرنسا بالخوف من ألمانيا؛ لقد أجرت لجنة الدّفاع الإمبراطوريّ، الّتي أُنشئت عام ١٩٠٢، ثلاثة تحقيقات رئيسة حول تهديد الغزو في ١٩٠٣ و ١٩٠٧-١٩٠٨ و١٩١٣-١٩١٤. واستمرّ هذا الإحساس بالخطر طوال الحرب العالميّة الأولى، وظهر مرّة أخرى في عام ١٩٤٠.

كان الخطر هو أنّ البحريّة الملكيّة، حتّى لو كانت أقوى بشكلٍ عامٍّ، لن تكون قادرة على التّركيز لمواجهة أسطول غزو العدو في وقتٍ قصيرٍ: فقد غيّرت القوّة البخاريّة العلاقة بين الزّمان والمكان في البحر تماماً مثل فعل تطبيقها على السّكك الحديدية على الأرض، حتّى إذا حدث ذلك، وعبر أسطول العدو القناة أو بحر الشّمال بين عشيّة وضحاها، فإنّ الدّفاع عن بريطانيا سيقع في يد الجيش، الّذي قضى معظم حياته متمركزاً ليس في الدّاخل بل في المستعمرات في الخارج؛ وإذا أُبقي المزيد من الجيش في البلد لحمايته من الغزو، فلن تكون حراسة الإمبراطوريّة أمراً سهلاً. ومن ناحية أخرى، إذا تمّ الاعتماد على البحريّة الملكيّة لمنع غزو بريطانيا، فسيتعيّن عليها التّركيز بشكلٍ أكبر على المياه المحلّيّة، وبالتّالي ستكون البحريّة نفسها أقلّ قدرة على مراقبة محيطات العالم أو تعزيز أو دعم الجيش في حال حدوث الحرب في الخارج؛ وبالطّبع منح استخدام الطّاقة البخاريّة القوّة البحريّة الملكيّة مزيداً من المرونة وسرعة إضافيّة في حالة اضطرارها إلى التّوفيق بين هذه المتطلّبات المتضاربة، لكنّ النّجاح الكبير الّذي حقّقته السّفينة البخاريّة أضاف مسؤوليّة إستراتيجيّة أخرى، إذ إنّ نموّ الأسطول التّجاريّ البريطانيّ المدعوم باحتياطيات بريطانيا الممتازة من الفحم، ونتيجة لذلك، نمت التّجارة الدّوليّة

وأعطى اعتمادها على مستودعات الفحم في جميع أنحاء العالم البحريّة الملكيّة مهمّة أخرى، فقد كانت وظيفتها حماية التّجارة البريطانيّة من الهجوم لأسباب ولا سيَّما أنّ الائتمان الممنوح لبنوك لندن، ووضع لندن كسوق للشّحن والتّأمين في المركز الأوّل في العالم، يعتمدُ عليها.

قدّمت المنافسات البحريّة الّتي وُلِّدت من قبل تلك القوى الّتي تحدّت التّفوّق البحريّ البريطانيّ النّماذج الأوليّة لسباقات التّسلح في العصر النوويّ؛ وعلاوة على ذلك، إلى جانب سباقات التّسلّح الرّئيسة بين بريطانيا وفرنسا من فترة الأربعينيّات من القرن الثّامن عشر حتّى ثمانينيّات القرن الثّامن، وتلك بين بريطانيا وألمانيا بين عامي ١٩٠٥ و ١٩١٤، تطوّرت سباقات التّسلح التّابعة الإقليميّة. لقد قدّمت التّحسينات في تصميم السّفن دفعة ماديّة للإستراتيجيّة البحريّة؛ ففي فرنسا في ثمانينيّات القرن الثّامن عشر، جادلت مدرسة جون إيكول(١) بأنّ قوارب الطّوربيد(٢) يُمكنها أن تحرم السّفن الحربيّة من قيادة البحر من خلال تجنّب حركة الأسطول وشنّ «مسار حرب». وفي ألمانيا بعد عام ١٨٩٧، استخدم ألفريد فان تيربيتز منصبه كرئيسٍ للمكتب البحريّ للرايخ لقيادة برنامج بناء السّفن الّذي حُدِّدت وتيرته من خلال القوانين البحريّة الّتي وافق عليها الرّايخستاغ(٣) الّتي استندت أسبابها المنطقيّة إلى فكرة أنّ أعداداً منها من شأنه أن تردع بريطانيا من العمل ضدّ الأسطول الإمبراطوريّ. وفي بريطانيا،

---

(١) كان مدرسة جون إيكول**(**Jeune École**)** مفهوماً بحريّاً إستراتيجيّاً طُوِّر في القرن التّاسع عشر، ودعت إلى استخدام سفن صغيرة مدجّجة بالسّلاح لمكافحة البوارج الكبيرة، واستخدام المغيرين التّجاريين لإعاقة تجارة الدّولة المنافسة.

(٢) الطُربيد أو الرّعاد أو النسَّاف أو الطّوربيل أو الطّوربيد: هو صاروخ يستعمل لمحاربة السّفن ويُمكن إطلاقه من غوّاصة أو من طائرة، وميزته أنّه يعمل تحت الماء، ويُمكن أن يُتحكَّم فيه عن طريق سلك موصل بالغوّاصة أو بدونه.

(٣) رايخستاغ، رسميّاً الرايخستاشي جروسديتشر بعد عام ١٩٣٨، هو برلمان الرايخ الثّالث من عام ١٩٣٣ إلى ١٩٤٥.

رأى جاكي فيشر، الّذي أصبح لورد البحر الأوّل في عام ١٩٠٤، أنّ الدريدنوت هي الأولى في سلسلة من الخطوات التّكنولوجيّة الّتي ستُستبدل بطرّاد المعركة (Battlecruiser)[١]، القادر على تحقيق سرعة أكبر ونصف قطر أطول من الحركة، ومن ثمّ تتفوق عليها الغواصة أخيراً، على الأقلّ للدّفاع الدّاخلي والسّاحليّ. لقد جادل كلارك جي رينولدز بأنّ «هذه القدرة التّكنولوجيّة أدّت إلى هيمنة المدرسة المادّيّة للإستراتيجيّة في الأعوام من ١٨٦٧ إلى ١٩١٤ في جميع البلدان».

ومع ذلك، يعترف رينولدز بأنّ هذه لم تكن مدرسة إستراتيجيّة تلك الّتي اشترك فيها أشهر المفكّرين الإستراتيجيين البحريين في ذلك الوقت، وهما ماهان وكوربيت؛ وبالنّسبة لهما، فإنّ فكرة «السّفن الحربيّة الفائقة المزوّدة بمدافع بحريّة ومراوح ودروع تقرّر قيادة البحر مع ملاحظة روتينيّة فقط لمبادئ الإستراتيجيّة البحريّة المُستندة إلى التّجربة التّاريخية ظهرت على أنّها لعنة». وفي عام ١٨٧٤، ألقى جون نوكس لوتون، الّذي كان قد خدم كمدنيٍّ في البحريّة الملكيّة لكنّه أنهى حياته المهنيّة كأستاذٍ للتّاريخ الحديث في كلّيّة كينجز كوليدج بلندن، وقدّم ورقةً روتينيّة في المعهد الملكيّ للخدمات المتّحدة حول «الدّراسة العلميّة للتّاريخ البحريّ». كانت حجّته أنّ التّاريخ يُمكن أن يكون الأساس الّذي يُمكن أن ترتكز عليه نظريّة ومبادئ الإستراتيجيّة البحريّة، وكانت حجّة قبلها ماهان وكوربيت وقاما بتطويرها. وكلا الأخيرين، عند كتابة أهمّ كتبهما النّظريّة: «تأثير القوّة البحريّة على التّاريخ» عام ١٨٩٠ وكتاب «بعض مبادئ الإستراتيجيّة البحريّة» عام ١٩١١، استخدما الرّسوم التّوضيحيّة المُستمدّة حصريّاً من التّجربة البريطانيّة في عصر السّفينة الشّراعيّة، وقد رأى كلاهما أنّ القوّة البحريّة تعتمدُ على الموقع الجغرافيّ

---

(١) طرّاد معركة أو طرَّادة قتال نوع من السّفن الحربيّة الرّئيسة ظهر في بداية النّصف الأوّل من القرن العشرين، ويُعدّ طراد المعركة مشابهاً للبوارج الحربيّة من حيث الحجم والتّسليح والتّكلفة إلا أنها بالعادة تحمل دروعاً أقلّ بهدف الحصول على سرعات أعلى، تمّ تصميم أوّل طرّاد معركة في المملكة المتّحدة عام ١٩٠٦.

والتّجارة والشّحن البحريّ وليس على التّصنيع والابتكار التّكنولوجيّ. كما يجادلُ كلارك أنّ الصّدام بين المقاربتين للفكر الإستراتيجيّ، المادّيّ والتّاريخيّ، ولَّدَ «عصراً ذهبيّاً للفكر البحريّ». لكنّ الضّبّاط الّذين لديهم ميل للأفكار الماديّة لم يسودوا؛ ففي فرنسا، خسرت مدرسة جون إيكول أمام بناء السّفن الحربيّة التّقليديّة بعد معركة تسوشيما عام ١٩٠٥؛ وفي ألمانيا، وجد تيربيتز نفسه دون إستراتيجيّة قابلة للتّطبيق في الحرب الفعليّة في عام ١٩١٤؛ أمّا في بريطانيا، فلم يستطع فيشر بسهولة كسر القبضة الخانقة الّتي مارستها البارجة على خيال الجمهور أو الحكومة. لقد كان تأثير ماهان وكوربيت واسع الانتشار لأنّ كلاهما كان يحتلُّ مواقع مركزيّة في قلب الأنظمة التّعليميّة للقوّات البحريّة، وإضافة إلى ذلك، وبدلاً من البدء من نقطة الصّفر نظراً لأنّ البحر يوفّر بيئة مختلفة تماماً عن الأرض، اتّجه كلاهما إلى إستراتيجيّ الحرب البرّيّة من أجل الإلهام والنّظام من ماهان إلى جوميني وكوربيت إلى كلاوزفيتز، حتّى إنّ ماهان جادل أنّ «المبادئ الأساسيّة للحرب هي نفسها في البرّ أو البحر».

لذلك، ومع اندلاع الحرب العالميّة الأولى، على الرّغم من أنّ التّكنولوجيا قد أثارت أسئلة أساسيّة حول العلاقة بين الإستراتيجيّة البحريّة والسّياسة الوطنيّة، لم تشكل الفكر الإستراتيجي الملاحيّ؛ وبدلاً من ذلك، انفتحت فجوة بين السّياسات الوطنيّة ولا سيَّما تلك الخاصّة ببريطانيا، والابتكار التّكنولوجيّ، الّذي غيَّر بالفعل الحرب البحريّة لكنّ آثاره الإستراتيجيّة فُهِمَت بشكلٍ سيّئٍ؛ والدّليل على هذه الفجوة هو افتقار جميع المتحاربين إلى خطط حرب بحريّة متماسكة ومقبولة تتناسب مع تفاصيل وتطوّر الجيوش. وفي عام ١٩١٤، كان التّخطيط للحرب هو النّشاط الّذي كان له القدرة على جعل النّوايا الإستراتيجيّة للقوّات المُسلّحة تتماشى مع السّياسات الوطنيّة؛ وفي الحالة الألمانيّة، أدّت المنافسة المؤسّسيّة داخل البحريّة إلى تفاقم الارتباك الفكريّ. كانت خطط الحرب البحريّة مع الولايات المتّحدة أكثر تماسكاً، مهما كان السّيناريو العام خياليّاً، من تلك المتعلّقة باحتمالية نشوب حرب مع بريطانيا؛ ففي الحالة البريطانيّة، وعلى الرّغم

من أنّ كوربيت كان متورّطاً في مثل هذا التّخطيط الّذي حدث ولا سيَّما قربه من النّقيب إدموند سليد، الّذي عُيين مديراً للمخابرات البحريّة في عام ١٩٠٧، فقد قُوِّضت النّتائج بسبب إضعاف شعبة المخابرات البحريّة في ١٩٠٩؛ لقد كانت هذه الأخيرة عبارة عن طاقم بحريّ في حالة جنينيّة، لكنّها لم تتعافَ تماماً من عواقب الصّدام بين لورد البحر الأوّل، فيشر، وبطله اللّورد تشارلز بيريسفورد، الّذي دعا إلى إنشاء قوة بحريّة مناسبة حجّمَ الفكرة في عيون فيشر؛ وعلى الرّغم من إنشاء طاقم حربيٍّ بحريٍّ بالاسم فقط في عام ١٩١٢ إلّا أنّه لم يؤدِّ مهامّه بحلول عام ١٩١٤، ويُمكن قول العكس عن هيئة الأركان العامّة للجيش، حتّى في بريطانيا، المتخلّفة في عمليّة تأسيسها، كما يُمكن القول إنّه مع اندلاع الحرب، كانت جميع الجيوش تقريباً قد طوّرت خططاً عملياتيّة **(تشغيليّة)** استحوذت بدرجاتٍ متفاوتةٍ على مداولات واضعيّ السّياسات، ولم يكن تنسيق الخطط الحربيّة مع السّياسات الوطنيّة خالياً من الاحتكاكات، ولكن لم تظهر صدامات مُماثلة في حالة القوّات البحريّة، ويرجعُ ذلك جزئيّاً إلى أنّ تفكيرهم حول كيفيّة شنّ حرب كبرى وتركيباتهم لإعطاء تأثير تلك الأفكار ظلّ مرناً للغاية.

وفي الحرب العالميّة الأولى، كان تأثير التّكنولوجيا على التّكتيكات، وفي كثير من النّواحي، متفوّقاً على صنع الإستراتيجيّة وإن كان ذلك في البحر أقلّ وضوحاً منه على الأرض، ولا سيَّما وأنّ التّمييز لم يكن واضحاً بشكلٍ صارمٍ. لقد أحدثت التّكنولوجيا ثورة في الإستراتيجيّة إلى هذا الحدّ، لأنّ هيمنتها في الحرب خلقت ارتباكاً فكريّاً لأولئك الّذين انشقّوا إلى نهجٍ كلاسيكيٍّ مدفوعٍ تاريخيّاً بالموضوع. وفي الختام، أكّد دوغلاس هيج، الّذي كان يشغلُ منصب القائد العام لقوّة المشاة البريطانيّة في فرنسا، على استمرار صلاحية «لوائح الخدمة الميدانيّة لعام ١٩٠٩»، الّتي كان هو نفسه مؤلّفها الرّئيس، بينما كان في وقتٍ مبكّرٍ من عام ١٩١٦ رئيس هيئة الأركان العامّة الإمبراطورية، وقال السّير ويليام روبرتسون إنّها «ستتطلّب قدراً هائلاً من المراجعة عندما ننتهي من هؤلاء الألمان الوضيعين». كان محقاً وكان هيج مخطئاً: لقد مرّت

«لوائح الخدمة الميدانيّة» بأربع مراجعاتٍ في خمسة عشر عاماً، وكان هذا هو السّياق الّذي تدخّل فيه منظّرو القوّة الجوّيّة؛ وبسبب الشّكوك حول المقاربة التّاريخيّة الّتي ولّدتها تجربة الحرب، وبسبب الشّك في الحلول الّتي تبنّاها الجنرالات، فقد تمكّنوا من ممارسة نفوذٍ كبيرٍ، وقد كان جوليو دوهيت في مقدمة هؤلاء، والأقدم منهم.

تُعتبر مساهمة دوهيت في التّفكير الإستراتيجيّ مثيرة للاهتمام لثلاثة أسباب: الأوّل، والأقلّ أهمّيّة على ما يبدو، هو أنّ لديه ادّعاء جيّد بأنّه أوّل إيطاليّ يقدّم مساهمة كبيرةً حقّاً في فهم الحرب منذ مكيافيلي: وكان التّمييز الجوهريّ بين الاثنين هو أنّه في حين كان مكيافيلي يعالج مشاكل دولة المدينة الّتي تكافحُ من أجل السّلطة داخل شبه الجزيرة الإيطاليّة، كان دوهيت مهتمّاً بإستراتيجيّة إيطاليا الموحّدة الّتي كانت تواجه تهديداتٍ من خارج إيطاليا نفسها ولا سيَّما من شمال جبال الألب؛ كان ردّه على هذا التّحوّل الجيوسياسيّ في التّركيز هو تبنّي تقنيّة جديدة وهي الطّائرة، فقد كانت هذه وسيلة يُمكن من خلالها للإيطاليّين القفز فوق عقبة كان على هانيبال ونابليون التّفاوض عليها، والّتي أربكت تمريراتها العديد من القادة الأقلّ موهبة، وهذا هو السّبب الثّاني لدراسته، هو أشهر وجه في فكره، الّذي فتح الطّريق للثّالث؛ ومن خلال إسناد حججه حول التّغييرات الّتي من المُحتمل أن تحدث في الحرب من خلال التّقنيات الجديدة، قام دوهيت بتحويل الجدليّة داخل الإستراتيجيّة من مناقشة بين الحاضر والماضي، إلى مناقشة بين الحاضر والمستقبل.

وفي العصور الوسطى المتأخّرة وأوائل الفترة الحديثة، كانت مدينة البندقيّة الإيطاليّة فقط من رمزاً القوّة البحريّة الناجحة حقّاً، وهذا ما أدّى إلى تعظيم وضعها على ساحل البحر الأدرياتيكيّ لضمان دخول شرق البحر الأبيض المتوسّط ، وتحدّي هيمنة العثمانيين على البحر الأبيض منطقة المتوسّط؛ وكشف توحيد إيطاليا في عام ١٨٥٩ على الفور عن تعرّض إيطاليا لضغوط القوّة البحريّة ولا سيّما ضعفها أمام الهيمنة البحريّة البريطانيّة؛ وهنا، وبقدر سعي إيطاليا لتحقيق طموحاتها الإقليميّة

على حساب النّمسا-المجر، يُمكن العثور على سبب لقرار روما بالتّخلّي عن التّحالف الثّلاثيّ في عام ١٩١٥، ودخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا وفرنسا وروسيا.

وعلى الرّغم من أنّ الحرب العالميّة الأولى شكّلت فكر دوهيت بشكلٍ حاسمٍ، لم تمنحها الحياة في حدّ ذاته، فقد كان والد دوهت جنديّاً وهو نفسه تدرّب على الخدمة في سلاح المدفّعيّة؛. وقد قام بدراسة الحرب الرّوسيّة اليابانيّة في ١٩٠٤-١٩٠٥، لكنّ أفكاره الأولى لم تتشكّل اعتماداً على جبابرة الحرب على الأرض مثل جوميني أو كلاوزفيتز، بل من قبل ماهان؛ نُشر كتاب ماهان الأكثر شهرة الّذي يحمل عنوان «تأثير القوّة البحريّة على التّاريخ» في عام ١٨٩٠، عندما كان دوهت في الحادية والعشرين من عمره، وهذه صدفة ملائمة للتّأثير العامّ من ناحية والنّضج الشّخصيّ من ناحية أخرى؛ وعلى الرّغم من أنّ ماهان استخدم التّاريخ كأساسٍ تجريبيٍّ لفكره الإستراتيجيّ، إلّا أنّ دوهيت طبّق أفكار ماهان عن القوّة البحريّة لا سيَّما مفهومه لقيادة البحر، وعلى بيئة جديدة، والبيئة الجوّيّة؛ وفي عام ١٩١١، غزت إيطاليا ليبيا باعتبارها منصّة لإمبراطوريّتها المتوسّطيّة، ولأوّل مرّة في تاريخ الطّائرات الحربيّة قصفت أهدافاً على الأرض؛ وفي عام ١٩١٢ كتب دوهيت تقريراً عن استخدام القوّة الجوّيّة في الحرب على ليبيا، وشدّد ماهان على الرّوابط بين القدرة الاقتصاديّة والمدنيّة للملاحة البحريّة من ناحية، والقوّة البحريّة بالمعنى العسكريّ من ناحية أخرى؛ وقد طبّق دوهيت هذه الرّؤى على سلاح الجو بحجّة أنّ الطيّران العسكريّ الإيطاليّ سوف يزدهرُ إذا طوّرت إيطاليا قطاع طيران مدنيّ قويٍّ، وحثّ الدّولة على التّعاون مع شركة تصنيع الطّائرات الإيطاليّة، جيوفاني كابروني.

إنّ ما كان يقصده دوهيت بالقيادة الجوّيّة في هذه المرحلة من تطوّره لم يكن قصف المدنيين بل القتال الجوّيّ ضدّ الأساطيل الجوّيّة المعادية، فقد رأى في قصف المدن أمراً همجيّاً، ومن المرجّح أن يكون له نتائج عكسيّة إذا استُخدم في سياق ما أسماه هو ومعاصروه «الحرب المتحضّرة»، أو بعبارة أخرى الحرب بين

القوى الأوروبيّة على عكس الحرب الاستعماريّة؛ وبدلاً من ذلك، أراد أساطيله الجويّة أن تقاتل بعضها البعض، حرب مقاتل ضدّ مقاتل لبسط السّيطرة على الجوّ على أساس أنّ الجوّ حاله حال البحر، يستمدُّ قيمته من استخدامه كطريق. ولم يكن وحيداً في هذه المرحلة في تطوير تفكير القوّة الجوّيّة، فقد كان يرى أنّ التّحكّم في الجوّ يمكن تأمينه بشكلٍ دائم. وفي البحر، كان مثل هذا الاحتمال يعتمدُ على الطّرق التي تخلق بها المضائق والتّيّارات، وعلاقتها بالكتل الأرضيّة، طرقاً محدّدة، يُمكن التّحكّم في قيادتها من خلال إنشاء الموانئ والقواعد لصالح قوّة واحدة أو حلفائها؛ وليس هذا ممكناً في الجو، فقد أظهرت الحرب العالميّة الأولى مدى التّنازع على المجال الجوّيّ فوق ساحة المعركة، وأوضحت أنّ هيمنة طرف أو آخر من المُحتمل أن تكون مؤقّتة بل وحتّى عابرة؛ وكان لا بدّ من محاربة السّيطرة على الجو باستمرارٍ، وبمجرّد السّيطرة على الجو، كان لا بُدَّ من استغلالها قبل أن تكون عرضة للتّحدّي مرّة أخرى أو تتعرّض للخطر.

كشفت حرب ١٩١٥-١٩١٨ أيضاً لدوهيت عن رؤية أخرى مركزيّة في الكثير من الفكر البحريّ وانعكست جزئيّاً على الأقلّ في كتابات كلاوزفيتز: مكان الرّأي العامّ؛ ففي مقطعه الشّهير عن «الثّالوث»، حدّد كلاوزفيتز ثلاثة عناصر في الحرب: الشّغف ولعبة الاحتمال والصّدفة، والعقل، وقد ربط كلًّا منها بالشّعب والقوّات المُسلّحة والحكومة؛ وفي حالة بروسيا كلاوزفيتز، كان الاستعداد العامّ للقتال ملحوظاً بغيابه أكثر من قوّته، لكنّ كلاوزفيتز كان يعرف ما يكفي لما واجهه نابليون في إسبانيا وسويسرا وحتّى إيطاليا حتّى لا يقلّل من قوّة الشّعب في حرب كانت الأمّة منخرطة فيها. كان كلاوزفيتز، على عكس دوهيت، حذراً في تعامله مع المستقبل، لكنّه اقترح أنّه إذا كانت الحرب ستصبح «مُطلقة» في المستقبل، فإنّ أحد أسباب ذلك سيكون بسبب العاطفة الوطنيّة.

وافق دوهيت على ذلك، فقد أدرك أنّ المجتمعات الصّناعيّة يُمكن أن تولّد الوسائل لشنّ حروبٍ طويلةٍ ومكلفةٍ، إذ تكون القوّة الاقتصاديّة في نهاية المطاف

حاسمة، إلّا أنّه كان يعتقدُ أيضاً أنّ القوّة الصّناعيّة لا تقفُ من تلقاء نفسها، إذ يتطلّبُ تأميم الحرب من الدّول أن تولّد تماسكاً اجتماعيّاً وسياسيّاً إضافةً إلى القوّة الصّناعيّة، وكانت هذه القضايا محفوفةً بالمخاطر بالنّسبة لإيطاليا، فقد كانت البلاد متخلّفةً اقتصاديّاً ومنقسمةً سياسيّاً، إذ لم يكن الدّخول في الحرب العالميّة الأولى قد وحّد إيطاليا كما فعل بالنّسبة للمتحاربين الأصليين، ولذا عرف دوهيت من تجربته المباشرة أنّ النّقاش العامّ يُمكن أن يقسّم أمّة في حالة حرب إضافةً إلى توحيدها، ولذلك أدرك أنّ الأمّة كانت وسيلة لكسب الحرب ومصدراً محتملاً للضّعف. كان جوليان كوربيت قد أوضح النّقطة نفسها في ختام كتابه الّذي يحمل عنوان: «بعض مبادئ الإستراتيجيّة البحريّة»، الّذي نُشر في عام ١٩١١. إنّ استخدام الحرب الاقتصاديّة من خلال الحصار في البحر سيضرب بشكلٍ مباشرٍ المواطنين الّذين تُناط بهم السّلطة السّياسية للدّولة الدّيمقراطيّة في نهاية المطاف.

وفي عام ١٨١٥، كان صانعو السّلام في أوروبا حريصين على فصل فكرة الحرب عن فكرة الثّورة؛ وكانت رؤيتهم رؤية محافظةً لأوروبا صُمِّمت لضمان تعاون القوى العظمى للحدّ من الحرب، وحتّى من خلال استخدام نظام الكونغرس، لمنعها. لقد فشلت جهود وزير الخارجيّة البريطانيّ، السّير إدوارد غراي، للقيام بذلك بالضّبط في تموز عام ١٩١٤، واتّفق هو والقيصر الرّوسيّ نيكولاس الثّاني والمستشار الألمانيّ ثيوبالد فان بيثمان هولفيغ على أنّه بمجرّد اندلاع الحرب من المُحتمل أن تنتهي بالثورة. لقد كانت كلّ من بريطانيا (في الشّرق الأوسط) وألمانيا (في جميع أنحاء إمبراطوريّات أعدائها) على استعداد لركوب الزّوبعة للتّرويج للثّورة ليس لمصلحتها الخاصّة بل لتمكين النّصر في الحرب. وكذلك كان دوهيت، فقد كتب في وقت مبكّرٍ من ٧ آب عام ١٩١٤: «[هذه الحرب] ستنتهي بالإرهاق والتّعب وبتمرّد شعب واحد على حالة من الألم المستمرّ والكرب المفرط».

لقد استخدم البريطانيّون حصارهم البحريّ لتحقيق هذه الغاية، واعتقدوا أنّ ثورة تشرين الثّاني عام ١٩١٨ في ألمانيا أثبتت في النّهاية فعاليّتها لدرجة أنّه خلال

معظم فترة ما بين الحربين، ظلّ هذا السّلاح البريطانيّ المُفضّل للحرب التّالية في أوروبا؛ وقد جادل دوهيت بأنّ القوّة الجوّيّة كانت وسيلة أكثر فاعليّة لتحقيق الغاية نفسها بترتيب أقصر، إذ لم يعد يعتقد أنّ القصف الجوّيّ يتحدّى الأعراف الدّوليّة؛ وبدلاً من ذلك، استخدم حجج الدّيمقراطيّة ضدّ نفسها، تماماً كما فعل المفكّرون البحريّون، وكما فعل الأصوليّون الإسلاميّون أيضاً بعد هجمات ١١ أيلول؛ وأولئك الّذين صوّتوا في الانتخابات لديهم القدرة على إسقاط الأنظمة الّتي تتصرّف بطرقٍ غير شرعيّة، وبالتّالي كانوا متواطئين في جرائم حكوماتهم؛ وفي نظر دوهيت، كانت أفضل طريقة لمعاقبتهم هي بقصفهم؛ وبعد دخول إيطاليا إلى الحرب في أيار عام ١٩١٥، دعا دوهيت إلى إنشاء أسطول من القاذفات الثّقيلة، وبحلول عام ١٩١٨، تحرّكت القوى الحليفة، وهي بريطانيا وفرنسا وكذلك إيطاليا إلى إنشاء قوّات جوّيّة مستقلّة لضرب النّمسا والمجر والمدن الألمانيّة.

كان هذا هو السّياق الذي كتب فيه دوهيت كتابه الّذي يحملُ عنوان «قيادة الجو»، الذي نُشر للمرّة الأولى في عام ١٩٢١ ومن ثمَّ نُقح وأصبح متطرّفاً في عام ١٩٢٧ بعد تقاعد مؤلّفه. لقد اتّخذ دوهيت القوّات الجوّيّة المستقلّة لعام ١٩١٨، الجنينيّة والمحدودة في فعاليّتها، كنماذج لشيء أكثر طموحاً؛ إنّ قوّة قوامها ألف قاذفة يتراوح مداها من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ كيلومترات والقادرة على سقوف ستأخذها فوق جبال الألب، ستضرب صناعات العدوّ، وسيرافق القاذفات وحدات قتاليّة كانت مهمّتها فقط تمهيد الطّريق أمام القاذفات، إذ لن تُدمّر القوّة الجوّيّة المعادية في الجو بعد الآن بل ستُدَمَّر وهي لا تزال على الأرض.

كانت هناك رؤية متأصّلة عند دوهيت في عدد من المبادئ الّتي كانت مألوفة تماماً في الفكر الإستراتيجيّ، وواحد منها كانت التّركيز؛ ففي طبعة ١٩٢١ من كتابه «السّيطرة على الجو»، سمح دوهيت بما أسماه القوّات الجوّيّة المساعدة، الّتي كان من المقرّر أن تظلّ تحت سيطرة الجيش والبحريّة، وتكون متاحة للاستطلاع ورصد المدفعيّة وما إلى ذلك؛ وبحلول عام ١٩٢٧، رفض

دوهيت هذه الأمور باعتبارها تمثّل انحرافات للجهد؛ وهناك مبدأ آخر كان مبدأ أسبقيّة الهجوم، فالقيادة الجوّيّة تعني الآن منع العدو من الطّيران عبر مهاجمة المصانع الّتي تصنعُ طائراتهم والقواعد الّتي تخدمهم.

لم تكن رؤية دوهيت للإستراتيجيّة خالية من السّوابق سواء في الإستراتيجيّة العسكريّة أو البحريّة، كما شُكِّلت بشكلٍ مباشرٍ من خلال تجربة الحرب العالميّة الأولى، ومع ذلك فقد انقطعت الإستراتيجيّة التّقليديّة في رفضها الصّريح لدور التّاريخ في تشكيلها؛ كما استخدم كلّ من جوميني وكلاوزفيتز الحملات العسكريّة لفريدريك العظيم لقياس ما تغيّر في عهد نابليون وما لم يتغيّر: لقد وفّر التّاريخ السّياق، وقد وجدا تماماً مثل ماهان وكوربيت في مطلع القرنين التّاسع عشر والعشرين أحدى وظائفهما استيعاب الممارسة الحاليّة مع سياقاتٍ سابقة؛ وهذا لا يعني أنّهما كانا لا يدركان التّغيير؛ لقد أدركا ببساطة، كما يدركُ أيّ مؤرخ محترف، أنّ فهم التّجديد الحقيقيّ يعتمدُ على تقدير ما حدث من قبل، إلّا أنّ دوهيت لم يفعل، وصرَّح بأسلوبه القتاليّ المميّز للغاية بأنّ «حروب المستقبل ستكون مختلفة جذريّاً عن حروب الماضي». وتابع قائلاً: «التّشبّث بالماضي لن يعلّمنا شيئاً مفيداً للمستقبل».

لقد خلقت هذه العقائد تحدّياتٍ تحليليّةٍ شديدةٍ؛ واعتقد دوهيت أنّ «النّصر يبتسمُ لمن يتوقّع تغييرات في طبيعة الحرب، وليس لمن ينتظرون للتّكيف بعد حدوث التّغييرات». كان هناك عدم منطقيّة هنا: كان دوهيت نفسه يستنبطُ خبرات الحرب العالميّة الأولى، لكنّه كان يدّعي أنّه لم يكن يفعل ذلك؛ كانت حجّته أنّ إيطاليا يجب أن تبني دفاعها الوطنيّ ليس على تلك التّجارب ولكن على «شخصيّة وشكل حروب المستقبل»، وأنّ قرارات الشّراء يجب أن تتبع هذه الافتراضات، لذا، فالقول بأنّ دوهيت كان يربط الحاضر بالمستقبل في منهجه للإستراتيجيّة قد يكون بمثابة امتداد لنقطة معيّنة؛ لقد قال دوهيت أنّ ما كان يفعله هو اختيار نقطة ما في المستقبل وإعادة هندستها العكسيّة إلى الحاضر.

وبالنّظر إلى أنّ الكثير من التّفكير الإستراتيجيّ منذ الحرب العالميّة الأولى قد اتّبع من سبق دوهيت لا سيّما مع ظهور الأسلحة النوويّة، فمن الضّروريّ التّأكيد على أنّ ما كان يقترحه دوهيت لم يكن خالياً تماماً من كلّ الانضباط الصّارم على الرّغم من تخلّصه من التّاريخ. كان الأساس الجديد للفكر الإستراتيجيّ هو أن تكون التّكنولوجيا الآمال منوطة بالتّطوّر المُحتمل والأداء المثاليّ المُحتمل. لقد أصرّ دوهيت على أنّ هذه الرّؤية للمستقبل كانت مبنيّة «ليس على تخيّلات خاملة»، بل على «واقع اليوم الّذي تنمو منه حقيقة الغد».

كان الكثير من وصف دوهيت للمشاكل الّتي واجهها الطّيران وكيف يُمكن التّغلّب عليها واضحاً، لكن توقّعاته لقدرات الطّائرات المقاتلة رفضت «احتكاك» الحرب، فقد افترض دوهيت أنّ الطّائرات تتمتّع بحرّيّة تامّة في الحركة والتّوجيه، ونطاق «بلا حدود» تقريباً (حسب تعبيره). لقد أكّد أنّ القاذفة قادرة على السّفر «دون قيود على كامل سطح الكرة الأرضيّة، وتحتاج فقط إلى نقطة انطلاق ونقطة وصول». كما أشار إلى أنّ وحدات من عشر قاذفات، تحمل كلّ منها حمولة طنّين من القنابل، يُمكنها أن تدمّر دائرة قطرها ٥٠٠ متر، لذلك يُمكن لألف قاذفة أن تولّد مئة من هذه الوحدات، فإذا طارت خمسون وحدة منها في اليوم، فإنّها ستدمّر خمسين مركز مدينة في اليوم؛ وهذه القنابل، بفضل الجاذبيّة، ستكون دقيقة: «القنابل الجوّيّة يجب أن تسقط على هدفها فقط لتحقيق هدفها». لقد افترض دوهيت أنّ الأهداف لن تتغيّر، ولأنّها ستكون كبيرة، فإنّ فرص الخطأ في استهدافها ستكون ضئيلة. وقال إنّ «قصف الأهداف يجب أن يكون قصف الأهداف الكبيرة على الدّوام، فالأهداف الصّغيرة غير مهمّة ولا تستحقُّ اهتمامنا هنا».

لقد نفى دوهيت إمكانيّة وجود دفاعٍ فعّالٍ ضدَّ مثل هذه الهجمات؛ كما ستفتقر القوّات الجوّيّة الدّفاعيّة إلى المعلومات الاستخباراتيّة لتكون قادرة على اعتراض القوّة الجوّيّة القادمة، و في ارتداد آخر للمبادئ التّقليديّة للحرب، سيتعيّن عليها الانتشار لتغطية جميع الأهداف المُحتملة، لذلك سيكونوا مرتبكين بشكلٍ فرديٍّ لأنّ المُدافع

كان قد قسَّم قوّاته بينما يركّز المهاجم قوّاته، وقد خُفِّضَت النّيران المضادّة للطّائرات لأسباب مُماثلة، وحثّ دوهيت الدّول على تخصيص المزيد من الموارد للطّائرات وخصائصها الهجوميّة بدلاً من إهدار أموالها على المدافع الأرضيّة.

كان هناك مفارقة في دعم الهيكل بأكمله، فالهدف هو إنهاء الحرب بسرعة، وإذا حُقِّق هذا الهدف، فإنّ الحرب ستكلّف عدداً أقلّ من الأرواح (وهو طموح قدّم مثالاً آخر لكيفيّة ظهور تاريخ الحرب العالميّة الأولى بشكلٍ أكبر ممّا كان دوهيت يعترف به)؛ ولكنّ كان السّبيل لتحقيق هذا الهدف الّذي يبدو إنسانيّاً هو جعل السّكّان المدنيين الهدف الرّئيس للهجمات، إذ لم يكن دوهيت الفاشيّ، الّذي انضمّ إلى مسيرة موسوليني في روما عام ١٩٢٢، وحده من استخدم هذه الحجّة: فقد فعل ذلك اللّيبراليّ البريطانيّ باسل ليدل هارت في كتابه بعنوان «باريس: أو مستقبل الحرب»، الّذي نُشر عام ١٩٢٥، وكلاهما عقلنا التّناقض بالقول إنّ الحرب الشّاملة جعلت جميع المواطنين مقاتلين، لذلك وجدت ردود دوهيت على ألمانيا في ١٩١٤-١٩١٥ مكانها في حجّة كانت أخلاقيّة بالمعنى الأخلاقيّ ومُصمّمة ليكون لها آثار أخلاقيّة بالمعنى النّفسيّ، فقد كان دوهيت يعتقد أنّ الأهداف الحضريّة ستكون أكثر ليونة، وبالتّالي سيكون للقصف تأثير أكبر: «يجب أن نضع في اعتبارنا دائماً أنّ الهجمات الجوّيّة يُمكن توجيهها ضدّ أهداف أقلّ مقاومة ماديّة، ولكن ضدّ تلك الأقلّ مقاومة أخلاقيّة أيضاً».

لقد طوّر دوهيت هذه النّقطة ليخلص إلى أنّ التّأثير على الرّوح المعنويّة يُمكن أن يكون أكثر أهمّيّة من التّأثيرات الماديّة، فالتّقارير الإخباريّة والشّائعات تنشرُ الذّعر بعد الهجوم الأوّل وتؤدّي إلى ثورة: «الانهيار الكامل للبنية الاجتماعيّة لا يُمكن يحدث إلّا في بلد يتعرّض لهذا القصف القاسي من الجوّ»، وستكون الآثار سريعة: «سينتفضُ النّاس ويطالبون بإنهاء الحرب قبل هزيمة الجيش والبحريّة»، فهدف القصف انتقل من تدمير طيران العدوّ على الأرض إلى نشر الرّعب؛ فالقاذفات سوف تسقط مواد شديدة الانفجار لتدمير المباني، ومن

ثمّ تتحوّل إلى إسقاط المواد الحارقة لإشعال الحرائق، وأخيراً تنشر الغازات السّامة لعرقلة عمليّات خدمات الإطفاء.

كانت هذه رؤية للتّكنولوجيا الّتي تستندُ إلى وجهة نظر أحاديّة الجانب لما يمكن أن تقدّمه التّكنولوجيا. لقد قلّلت من تقدير المشاكل في تصميم الطّائرات لمطابقة نسب القوّة إلى الوزن ولا سيَّما بالنّسبة للقاذفات طويلة المدى المُحمّلة بالوقود والقنابل؛ كما أهملت المخاطر الملاحيّة مثل السّحب والرّياح والطّقس؛ وافترضت ذكاءً مثاليّاً فيما يتعلّق بالمجموعات المُستهدفة، وقبل كلّ شيء، لم يسمح باستجابة التّكنولوجيا الخاصّة للابتكار التّكنولوجيّ، ليس أقلّها الرّادار الّذي سيمكّن من تنسيق الدّفاعات الجوّيّة بطريقة كان دوهيت قد استبعدها ببساطة.

إنّ ما يكشفه عمل دوهيت أيضاً هو عدم كفاءة نهج بالنّسبة للفكر الإستراتيجيّ الّذي يعتمد على التّكنولوجيا لكنّه يفشلُ في تحليل الافتراضات الاجتماعيّة والسّياسيّة الّتي يعتمدُ عليها توظيف تلك التّكنولوجيا بصرامةٍ علميّةٍ مُماثلة، وقد بدا أنّ افتراض دوهيت بأنّ الهجوم الجوّيّ من شأنه أن يعزّز الثّورة يتطلّعُ إلى الأمام مثل أيّ افتراض من افتراضاته التّكنولوجيّة؛ ومثل الكثير ممّا كتب، فقد استند إلى دروس الحرب العالميّة الأولى أكثر ممّل كان يوحي رفضه للتّاريخ؛ وكان إيمانه بأنّ المدنيين سيُصابون بالذّعر عند تعرّضهم للهجوم من الجوّ لا يرجعُ إلى ما فعله الجنود عندما تعرّضوا للقصف في عام ١٩١٨، ولكن على عكس المدنيين، كان عليهم البقاء في العراء للقتال؛ وقد أثبت المدنيّون القادرون على الفرار، الّذين شُجِّعوا على الاحتماء في الأقبية، مرونة أكبر في ظلّ القصف الجوّيّ ممّا تسمحُ به نظريّة الحرب، وقد أوضح دوهيت حجّته بالإشارة إلى ما يُسمى «الطّعنة في الظّهر»، أي الاعتقاد بأنّ الثّورة الألمانيّة هي الّتي أخرجت ألمانيا من الحرب، لكنّه فشل في التّساؤل أيّهما العربة في هذه العلاقة وأيّها حصان. كان الكثيرون، حتّى أثناء كتابة دوهيت، يجادلون بأنّ ألمانيا قد ثارت لأسباب لا سيَّما هزيمتها، وليس أنّ تلك الثّورة هي الّتي تسبّبت في خسارة الحرب.

انعكست دعوة دوهيت لاستخدام الطّائرة وتأثيرها الثّوريّ على الحرب على المستوى الإستراتيجيّ وكذلك التّكتيكيّ في كتابات الآخرين؛ ففي الولايات المتّحدة، نشر بيلي ميتشل الّذي خُفِّضت رتبته أوّلاً ومن ثمّ قُدِّم للمحاكمة العسكريّة بسبب آرائه غير التّقليديّة حول القوّة الجوّيّة والقوّات المُسلّحة الأمريكيّة، كتابه بعنوان «دفاع مجنّح: تطوّر وإمكانيّات القوّة الجوّيّة الحديثة» في عام ١٩٢٥؛ وقد قام، حاله حال دوهيت، بتحديد موقع التّأثيرات الثّوريّة للتّكنولوجيا الجديدة على الإستراتيجيّة على مستويين: الأوّل كان جغرافيّاً، وانعكس مباشرةً في اختيار عنوان كتابه، وقد أقرّ ميتشل بأنّ الولايات المتّحدة آمنة من الهجمات الجوّيّة في ذلك الوقت، لكنّه أشار إلى أنّه مع تطور مدى وقدرة حمولة الطّائرات، ستصبح المدن والمراكز الصّناعيّة الأمريكيّة عرضة للخطر مثل تلك الموجودة في أوروبا، فقد كتب: «إنّ العزلة السّابقة للولايات المتّحدة أصبحت شيئاً من الماضي»، لكنّه جادل بعد ذلك بأنّ القوّة الجوّيّة ستوفّر أيضاً إجابة على هذا التّهديد الجديد: القوّة الجوّيّة ليست فقط «قادرة على صدّ أيّة قوّة جوّيّة معادية قد تسعى إلى التّحليق فوق بلدنا ومهاجمتها وحسب، بل يمكنها أيضاً إعاقة أيّة شحنة معادية تسعى لعبور المحيطات وتهديد شواطئنا، وقد أدّى هذا إلى خطّه الثّاني في التّفكير؛ ففي وصف هجمات الحلفاء الجوّيّة على الصّناعة الألمانيّة في منطقة الرور عام ١٩١٨، جادل ميتشل في عام ١٩٣٠ بأنّ «هذه المرحلة من عمل القوّات الجوّيّة هي أحد التّطوّرات البارزة الّتي حدثت في الحرب الأوروبيّة؛ إنّه الشّيء الّذي سيحقّق النّصر أو الهزيمة في المنافسات العسكريّة المستقبليّة».

وتدور الحجّة الثّانية حول التّأثير الاقتصاديّ، والتّأثير على قدرة الدّولة على خوض الحروب أكثر من تأثيرها على إرادتها للقتال. كما لم يستبعد ميتشل الفظائع الّتي قد تلحق بسكّان المدن من جرّاء الاستهداف بهجوم جوّيٍّ، لكنّ تبريره له لم يكن يعتمد على الصّواب الأخلاقيّ المُتمثّل في تحميل السّكّان مسؤوليّة ديمقراطيّة عن تصرّفات قادتهم أو أنّه في «الحرب الشّاملة» كانوا جميعاً مقاتلين، والمزيد من

النّزعة الإنسانيّة المُنحرفة الّتي توقّعها دوهيت والّتي تبنّاها باسل ليدل هارت أيضاً؛ ولأنّ «هجوماً من سلاح الجوّ باستخدام القنابل المتفجّرة والغاز قد يؤدّي إلى إخلاءٍ كاملٍ ووقفٍ الصّناعة في هذه الأماكن، أي المدن»، كما قال ميتشل، فإنّ ذلك «سيحرم الجيوش والقوّات الجوّيّة والبحريّة من وسائل الحفاظ عليها»؛ ومن شأن ترويع المدنيين أن يقصّر الحرب، ومن ثمَّ يمنعُ الخسائر في الأرواح العسكريّة من الجيوش المحكوم عليها بالفشل المطوّل وغير الحاسم في حرب الخندق. كان الانحراف في الحجّة هو أنّ غير المقاتلين يجب أن يُقتلوا لإنقاذ أرواح المقاتلين. أمّا في كتابه «باريس»، فقد أكّد ليدل هارت أنّه إذا كان لدى دولة ما قوّة جوّية متفوّقة والأخرى تمتلك جيشاً متفوّقاً، «فلا يوجد سبب في غضون ساعات قليلة، أو في أيّامٍ بالحدّ الأقصى من بدء الأعمال العدائيّة، لشلّ الجهاز العصبيّ للقّوة الجوّيّة المتدنّيّة». كما جادل ليدل هارت بأنّ الحكومة لن تنهار بسبب الثّورة، على الرّغم من أنّه حتّى في رؤيته «ستكون الأحياء الفقيرة في حالة جنونيّة في الاندفاع للانفصال والنّهب»، لكن بسبب تدمير البنية التّحتيّة الّتي من شأنها أن تزيل قدرتها على قيادة وتوجيه الأمّة في الحرب. لقد أكّدت الحجج المقدّمة للقوّة الجوّيّة في العشرينيّات من القرن الماضي بشكلٍ جماعيٍّ أنّ التّكنولوجيا الجديدة، الّتي لا تزال تتطوّر ستحدث ثورة في الإستراتيجيّة جيوسياسيّاً ومؤقّتاً وأخلاقيّاً وسياسيّاً. وعلى حدّ تعبير ميتشل: «سيتعيّن وضع مجموعة جديدةٍ كاملةٍ من القواعد لإدارة الحرب ومجموعة جديدة كاملة من الأفكار الإستراتيجيّة الّتي تعلّمها أولئك المكلّفون بسير الحرب».

لم يكتب ليدل هارت أبداً أيّ شيء شديد التّطرّف حول القوّة الجوّيّة بعد ذلك، وبحلول أواخر الثّلاثينيّات من القرن الماضي، بدا أنّ دعوته للحرب المزودة بالآليّات على الأرض تتجاهلُ في بعض الأحيان التّهديد الجوّيّ على السّلامة الجسّدية للدبابّة أو لقدرتها على المناورة المتخفّية؛ وقد ادّعى هو والأكبر منه، جي إف سي فولر، أنّهما أثّرا على تفكير الجيش الألمانيّ بشأن استخدام الدّروع. لقد فعلا ذلك على الرّغم من الخلاف حول الدّرجة الّتي فعلا بها ذلك؛

ومع ذلك، في الجيش الألمانيّ بين الحربين، تمّ تبنّي التّكنولوجيا الجديدة اجتماعيّاً، أي أنّها صنعت لتلائم الرّؤية العالميّة الحالية الفيلق الضبّاط، الّذي ظلّ غير متأثّرٍ بشكلٍ ملحوظٍ بهزيمتها الكارثيّة في عام ١٩١٨. كما كان عليها أيضاً أن تخدم العقيدة بدلاً من أن تصبح لبنة بناء العقيدة. وكان نهج ليدل هارت وفولر المتعلّق بالتّكنولوجيا الجديدة من ترتيبٍ مختلفٍ، إذ لم يستخف أيّ منهما بتأثير التّكنولوجيا الجديدة في الحرب. لقد سعيا إلى الصّدمة والاستفزاز، والتّغيير وعدم الامتثال، وغالباً ما كانا يصوران وينتقدان الجيش الّذي خدما فيه والّذي سعيا إلى زيادة فعاليّته. وبصفته كضابط أركان يخدم في نطاق سلاح الدبابات في الحرب العالميّة الأولى، كان فولر مؤلّفاً في عام ١٩١٨ لخطّة مستقبليّة وغير واقعيّة للفوز بالحرب في عام ١٩١٩ بهجمات دبابات عميقةٍ ومتحرّكةٍ موجّهةٍ ضدّ مقرّ قيادة العدو. كما كان يعتقدُ تماماً أنّ الابتكار التّكنولوجيّ والتّصنيع التّدريجيّ سيشكّلان حرب المستقبل، وكان هذا الموضوع الّذي تكرّر في كتاباته من كتاب «إصلاح الحرب»، الّذي نُشر في أعقاب الحرب العالميّة الأولى عام ١٩٢٣، إلى كتاب «التّسلّح والتّاريخ»، والّذي ظهر بعد الحرب العالميّة الثّانية عام ١٩٤٦؛ إلّا أن تركيز فولر عند تناول التّكنولوجيا كان على طابع الحرب، وعلى تكتيكاتها وعمليّاتها وليس على إستراتيجيّتها، فبالنّسبة لكلٍّ من فولر وليديل هارت، كان فهم التّغيير متجذّراً تاريخيّاً، ولم يستبعد الاستمراريّة، إذ يُمكن أن يتغيّر التّغيير مرّة أخرى: يعتمدُ تحديد ليدل هارت لإستراتيجيّة النّهج غير المباشر على أمثلة مأخوذة من مسحٍ لتاريخ الحرب من العالم القديم إلى الوقت الحاضر؛ لقد كتب فولر في أحد أكثر أعماله التّاريخيّة نقاءً: «ما لم يعلّمنا التّاريخ أن ننظر إلى المستقبل، ليس تاريخ الحرب إلّا قصّة رومانسيّة دمويّة». وبالنّسبة إلى ليتل هارت، خلافاً لدوهيت، التّاريخ العسكريّ لا يزال محوريّاً في الفكر الإستراتيجيّ؛ لقد قال فولر عندما حصل على ميداليّة تشيزني الذّهبية من معهد الخدمة المتّحدة الملكيّ في عام ١٩١٩: «لفهم الماضي والحكم على الحاضر هو توقّع المستقبل».

وعندما أُسقِطت القنبلتان الذّريّتان على اليابان في شهر آب عام ١٩٤٥، كان ليدل هارت يكملُ كتاباً كان قد بدأه في عام ١٩٤٤، وقد أطلق عليه اسم «الثّورة في الحرب» ونُشر في نهاية المطاف في عام ١٩٤٦، وكان مسحاً نقديّاً لإستراتيجيّة الحلفاء في الحرب العالميّة الثّانية على خلفيّة التّاريخ أكثر منه ردّاً على ظهور الأسلحة النّوويّة؛ كانت كلمة «ثورة» في العنوان مضلّلة إلى هذا الحدّ، وقد أضاف ليدل هارت خاتمة بدأت كما يلي: «لم يكن من المُمكن تصميم أيّ شيء بشكلٍ أكثر فعاليّة لتعزيز الجدل في الصّفحات السّابقة، الّتي كُتبت مسبقاً، من ظهور القنبلة الذريّة في الحرب في شهر آب عام ١٩٤٥». ففي قوله إنّ «التّجربة السّابقة أظهرت أنّه لا يوجد تطوّر قويّ للغاية على الإطلاق كما يبدو في التّوقّع المسبق، أو حتّى عند الوعد بأدائه الأوّل»، واعترف ليدل هارت بأنّه كان يواجه خطر الاستهانة بدلاً من المبالغة في الانفصال عن الماضي الّذي مثّلته القنبلة الذّريّة؛ ونتيجة لذلك، أظهر الكتاب نضجاً وتوازناً لم يكن موجوداً في كتاب «باريس». لقد اعتنق ليدل هارت حقيقة وجود مجموعة جديدة من الظّروف، لكنّه استخدم التّاريخ لتوفير سياق أفضل لفهمها؛ فإذا كان كلا الجانبين يمتلكان قدرة نوويّة، ولن يكونّ «للحرب الشّاملة» معنى، إذ يكمنُ التّحدّي في تطوير أشكالٍ جديدة من الحرب بالنّظر إلى أنّ «أيّ حرب مستقبليّة ستكون أقلّ تقييداً وأكثر عرضة للقواعد المُتّفق عليها».

كانت محاولة فولر للتّعامل مع التّحدي نفسه، في كتاب «التّسلّح والحرب»، الّذي نُشر أيضاً في عام ١٩٤٦، مقارناً بين الخسائر في هيروشيما وناغازاكي مع تلك الّتي حدثت في السّوم في عام ١٩١٦ وإيبرس في عام ١٩١٧: كانت الأرقام متشابهة ولكن في عام ١٩٤٥ كان الضّحايا مدنيّون وليسوا مقاتلين وقد قتلوا في ثوانٍ وليس شهور، ومن ثمّ تساءل: «إلى أيّ مدى تؤكّد قوّة هذا السّلاح الجديد أو تدحض ما كتبته بالفعل؟!» كانت إجابته أنّه يشعرُ في بعض النّواحي بأنّه مُبرر، وفي حالات أخرى لا يشعر بذلك. كان استنتاج فولر، مثل استنتاج ليدل هارت: «عدم إلغاء الحرب، لكن، طالما بقيت الرّغبة في القتال جزءاً من الطّبيعة البشريّة، لفرض إرادة

المنتصر على المهزوم بأقلّ تدميرٍ ممكنٍ لأيٍّ منهما لأنّ الدّمار ليس أكثر من وسيلة لتحقيق غاية». كما لم يكن ليدل هارت وفولر مؤرّخين محترفين، وكانا أسرع في استخدام التّاريخ كموردٍ تعليميٍّ ونفعيٍّ أكثر ممّا قد تسمح به الدّراسة المُناسبة، حالهم حال المفكّرين الإستراتيجيين الأوائل، أدركوا القيمة التّأديبيّة للتّاريخ في تحديد العلاقة بين الاستمراريّة، والّتي لم يبالغا فيها، والتّغيير، الّذي نظرا إليه من خلال المصطلحات التطوريّة والدّوريّة كما في الثّوريّة. لقد تغيّرت الأشياء في عام ١٩٤٥، وقد غيّرتها التّكنولوجيا، لكن لم يتغيّر كلّ شيء.

لم يكن هذا هو الخطّ الّذي اتّخذه مفكّر إستراتيجيّ آخر على القدر نفسه من الدّراية بالنّهج التّاريخي للموضوع، وهو الأمريكي برنارد برودي. وفي حين أنّ أصول كلّ من فولر وليديل هارت كانت في حرب برّيّة، كانت أصول برودي تكمن في الحرب في البحريّة؛ لقد بحثت أطروحة الدكتوراه الخاصّة به، الّتي نُشرت في عام ١٩٤١ بعنوان «القوّة البحريّة في عصر الآلة»، تأثير الابتكارات التكنولوجيّة في بناء السّفن على الحرب البحريّة في القرن التّاسع عشر والّتي أثّرت على ما أسماه كلارك رينولدز المدرسة المادّيّة للإستراتيجيّة البحريّة؛ وقد كان برودي واضحاً في أنّ «الاختراع العسكريّ، على الرّغم من تصميمه من أجل تأثيرٍ تكتيكيٍّ محدّدٍ، قد يكون له أيضاً عواقب إستراتيجيّة». لقد غيّرت السّفينة الحربيّة البخاريّة الجغرافيا الإستراتيجيّة من خلال قدرتها على الإبحار بشكلٍ مستقلٍّ عن الرّياح، ومن خلال إدخال الاعتماد البحريّ على إمدادات الوقود (ومن ثمَّ القواعد)، وتعديل مشكلة المسافة من خلال أوقات الإبحار الأسرع؛ كانت المشكلة أنّ رجال الدّولة، على الرّغم من إدراكهم الشّديد للتّغير التّكنولوجي في كثير من الأحيان يُمكن أن يكونوا بطيئين في إدراك «التّغييرات الّتي يتمُّ إجراؤها من خلال التّأثيرات على التّكتيكات، أو على الإستراتيجيّة بمعناها الأكثر تقييداً». كانت هذه مشكلة خاصّة بالدّيمقراطيّات، الّتي تركت مثل هذه الأمور للمهنيّين المختصّين، لكنّها في الوقت نفسه حرمت القائد العسكريّ من التّأثير على تحديد السّياسة الخارجيّة الممنوحة له في الدّول الاستبداديّة، لذلك كان برودي مقتنعاً أنّ «السّعي وراء الغايات

العسكريّة كان دائماً محدّداً بالإمكانيّات أو القيود المتأصّلة للآلات الّتي تُشن بها الحرب»، وميّز بين التّغييرات في الأسلحة الّتي تُشنُّ بها الحرب و«تأثير اختراعات محدّدة... وتأثيرها على السّياسة العالميّة في الماضي والحاضر». ولإنجاز المهمّة الأخيرة، كان على برودي أن يعيد تقديم ماهان، الّذي أهمله الأمريكيّون من جيله، ولكن الّذي أطلق عليه برودي في عام ١٩٤١ لقب «رسول القوّة البحريّة الحديثة». وخلال الحرب العالميّة الثّانية، حقّق برودي، على الأقّل بفضل ملاحظته لاستخدام الولايات المتّحدة للقوّة البحريّة في سياق محيطيّ في الحرب ضدّ اليابان، اندماج المدارس الماديّة والتّاريخيّة في الإستراتيجيّة البحريّة الّتي استعصت على جيل المفكّرين البحريين ما قبل عام ١٩١٤.

وفي ٧ شهر آب عام ١٩٤٥، أو هكذا تقول القصّة، كان برنارد برودي مسافراً في سيّارة مع زوجته، وتوقّف لشراء نسخة من صحيفة نيويورك تايمز، وقرأ تقرير إلقاء القنبلة الذرّيّة على هيروشيما، وأعلن على الفور أنّ «كلّ ما كتبته قد عفا عليه الزّمن». وعلى مدار العام التّالي، شرع في التّفكير في الآثار المترتّبة على ردّ فعله، وإعطائه أساساً فكريّاً. وبعد استقراره في جامعة يال، قام بتنسيق وتحرير «السّلاح المُطلق: السّلام الذرّيّ والنّظام العالميّ»، الّذي نُشر في عام ١٩٤٦، وقد وصفت مقالته الحرب العالميّة الثّانية، وهي حرب عالميّة حقيقيّة تتطلّب تنسيق موارد الحلفاء، على أنّها «الصّراع الّذي تكون فيه القوّة البحريّة قد بلغت ذروتها في تأثيرها على التّاريخ». لقد أصبحت هذه «القوّة الجبّارة» الآن زائدة عن الحاجة بسبب القنبلة الذرّيّة، الّتي أوضحت أنّه «يتعيّن على سلطاتنا العسكريّة أن تستغلّ نفسها بدرجة غير مسبوقة في مراجعة المفاهيم العسكريّة من الماضي». لقد أعلن أنّ المقارنات بين القنبلة الذرّيّة و «أيّ اختراعٍ عسكريٍّ من الماضي» هي مقارنات «سخيفة»، وخلص بشكلٍ لا يُنسى إلى أنّه: «حتّى الآن كان الهدف الرّئيس لمؤسّستنا العسكريّة هو كسب الحروب؛ ومن الآن فصاعداً، يجب أن يكون هدفها الرّئيس هو تفاديها، ولا يُمكن أن يكون لها أيّ غرض مفيد آخر تقريباً».

كُتبت أطروحة الدكتوراه لبرودي حول القوّة البحريّة تحت إشراف كوينسي رايت في شيكاغو، وشكّلت جزءاً من مجلدين هائلين للأخير بعنوان «دراسة الحرب». وبدأ رايت، وهو أستاذ القانون الدّوليّ، الكتاب في عام ١٩٢٦، عندما كانت الآمال بعصبة الأمم لا تزال قويّة وقبل عامين من ميثاق كيلوغ بريان (Kellogg–Briand Pact) الّذي يحظر لجوء الدّولة إلى الحرب، ووقّع على المقدّمة في الثّاني من تشرين الثّاني عام ١٩٤١، ليس فقط ذكرى الهدنة الّتي أنهت الحرب العالميّة الأولى في فرنسا ولكن أيضاً قبل أقلّ من شهر من الهجوم الياباني على بيرل هاربور؛ وبحلول الوقت الّذي أصبح فيه الكتاب مُتاحاً للجمهور في عام ١٩٤١، لم يكن موضوعه، وهو منع الحرب، محسوباً للعثور على جمهور جاهز على الرّغم من حجمه وطموحه. ومع ذلك، فقد وجد رايت في برودي تلميذاً متقبّلاً. وفي عام ١٩٣٨، كتب برودي مقالاً لـ رايت حول: «هل يُمكن للتّغيير السّلمي أن يمنع الحرب؟!»، حيث جادل بأنّه «يجب وضع طريقة لإنشاء إجراءات للسّماح بإجراء تغييرات في النّظام الدّوليّ، وتجنّب الحرب من خلال تحقيق غاياتٍ سلميّة قد تلجأ الدّول إلى الحرب من أجلها نتيجةً لليأس».

إنّ رؤية برودي في عام ١٩٤٦، وهي رؤية حصول كلا الجانبين على أسلحة نوويّة وبالتّالي إقامة ردعٍ متبادلٍ، لم تكن بالتّالي ثورة بقدر ما قدّمها هو نفسه؛ لقد كانت فكرة الرّدع واضحة في الإستراتيجيّة البحريّة قبل عام ١٩١٤ لا سيّما كما أوضحها تيربيتز وفيشر، كما جرى الحديثُ في سياقٍ نوويٍّ من قبل إستراتيجيٍّ بحريٍّ كبيرٍ ثالثٍ قام أيضاً بتجميع المناهج المادّيّة والتّاريخيّة، وهو راؤول كاستكس، في مقال نُشر في تشرين الأوّل ١٩٤٥؛ وبمعنى آخر كان برودي يستجيب لطموح رايت. وفي حين أنّ ليدل هارت وفولر، مع استعدادهما الأكبر للتّأكيد على الاستمراريّة وسط التّغير التّكنولوجيّ، جادلا بأنّ الأسلحة النوويّة تتطلّب أن تكون الحرب محدودة، ورأى برودي فرصة لمنعها لإيمانه بقدرة التّغيير التّكنولوجيّ

على إعادة تشكيل النّظام الدوليّ. كانت مقالة برودي لاذعة بشأن نوع التّاريخ الّذي روّج له ليدل هارت وفولر، إضافةً إلى العديد من المفكّرين الإستراتيجيين الآخرين: «التّاريخ في أحسن الأحوال دليل غير كاملٍ للمستقبل، لكن عندما يُفهم ويُفسَّر بشكلٍ غير كاملٍ فإنّه يشكّل تهديداً للحكم السّليم»، ومع ذلك، لم يرفض برودي قيمة التّاريخ نفسه؛ وقد كان اعتراضه على استخدامه في البحث عن مبادئ ثابتة، وفي التّأكيد على الاستمراريّة من أجل إنكار التّغيير الثّوريّ؛ وكان هذا النّقد ضمنيّاً نقطة ستتضحُ باطّرادٍ خلال العقود الثّلاثة القادمة. إنّ تعامل برودي مع الأسلحة النوويّة لا يعني أن يدير ظهره للتّاريخ باعتباره نظاماً أساسيّاً للفكر الإستراتيجيّ تماماً كما اقترح بيانه في عام ١٩٤٦حول «السّلاح المُطلق»[1]؛ إنّ ما تطلبه هو القدرة على أن يكون مدركاً تاريخيّاً بشكلٍ كافٍ للاعتراف بالتّغيير الثّوريّ عند حدوثه؛ كانت تأمّلاته الأكثر نضجاً حول القنبلة الذرّيّة الواردة في كتابه بعنوان: «الإستراتيجيّة في عصر الصّواريخ» عام ١٩٥٩، وافق على التّغيير لكنّه لم يفعل أي شيءٍ من أجل دعمه بينما يرتكزُ على أساس الفكر الإستراتيجيّ الكلاسيكيّ. كان مصدر إلهامه أفكاراً حول القوّة الجوّيّة وليس القوّة البحريّة، وكان الأساس الرّئيس لها هو دوهيت وليس ماهان، فقد كان الأخير «باحثاً ومؤرّخاً أصلاً»، بينما يمثّل الأوّل «قطيعة عنيفة مع الماضي». وبالنّسبة إلى دوهيت «يجب أن تكون كلّ حرب حرباً شاملة بغضّ النّظر عن طبيعة القوى الّتي تشنّها، أو أسباب الصّراع، أو الأهداف الأصليّة لرجال الدّولة الّذين سمحوا لأنفسهم بالانجرار إليها». وعلى الرّغم من أنّ برودي أقرّ بأنّ القصف الإستراتيجيّ في الحرب العالميّة الثّانية لم يحقّق كل ما توقّعه دوهيت فإنّ «إطار الفكر الإستراتيجيّ الّذي أنشأه وثيق الصلة ولا سيَّما بأيّة حرب عامّة في العصر النوويّ».

---

(١) السّلاح المطلق هو الّذي ينتصر على العدو لأنّه لا يستطيع أو لا يريد أن يعارضه. ولا تنطبق القنبلة الهيدروجينيّة على هذا التّعريف لأن كلا الجانبين يمتلكها ويرغب في استخدامها في الانتقام.

كانت حجّة برودي القائلة أنّ الأسلحة النوويّة تعني أنّ هدف القوّة العسكريّة هو منع الحرب وليس شنّها، أكثر ثوريّة من الأسلحة نفسها، وقال إنّ الدّمار الّذي يُمكن أن تحدثه لم يكن مختلفاً عن الدّمار الّذي كانت الولايات المتّحدة قادرة على إحداثه في الحرب العالميّة الثّانية، وهي النّقطة الّتي كرّرها توماس شيلينج في كتابه الّذي يحملُ عنوان «الأسلحة والنّفوذ»، الّذي نُشِر في عام ١٩٦٦؛ وبعبارة أخرى بعد أن زادت القنبلة الهيدروجينيّة من التّأثير المُدمّر للقنبلة الذرّيّة ألف مرّة. إنّ ما كان مختلفاً، كما اتّفق كلاهما، وكذلك فعل ليدل هارت وفولر، على السّرعة الّتي يُمكن بها إحداث هذا الضّرر، وهذا بدوره أثّر على «السّيطرة على الأحداث، وتسلسل الأحداث، وعلاقة المنتصر بالمهزوم، وعلاقة الوطن بجبهات القتال». لذلك كانت التّحدّيات هي تحدّيات الوقت ولا سيَّما بعد أن رافق الرّأس الحربي النووي نظام توصيلٍ أكثر فاعليّة، وهو الصّاروخ الباليستيّ العابر للقارات، والفضاء، وكلاهما من الأصول المعمّرة القويّة في الفكر الإستراتيجيّ.

لقد درس برودي فلسفة سقراط، وتدرّب كمؤرّخ؛ وكانت هذه في بعض النّواحي هي الضّوابط التّقليديّة للفكر الإستراتيجيّ، لكنّها الآن في تراجع. كان شيلينج ولا يزال خبيراً اقتصاديّاً ومنظّراً للّعبة. وكان هيرمان فيزيائيّاً عمل على تطوير القنبلة الهيدروجينيّة؛ وعندما حثّ الولايات المتّحدة على «التّفكير فيما لا يمكن تصوّره» في عام ١٩٦٠، استخدم التّاريخ بطريقة مختلفةٍ تماماً عن أسلافه، حيث بنى سيناريوهاتٍ بديلةٍ ومضادّة للحقائق جنباً إلى جنبٍ مع روايته للأحداث «الحقيقيّة». لقد دعم مزيجاً من الخيال العلميّ ونظريّة الأنظمة ما كان أصلاً فرضيّات غير قابلة للإثبات؛ وبالنّسبة له، تُرِك الإستراتيجيّ بدون منهجيّة أخرى لأنّ الأسلحة النوويّة تعني أنّ العقيدة العسكريّة تتخلّف باستمرارٍ عن وتيرة التّغيير التّكنولوجيّ:

«هذه التّأخيرات العقائديّة ستكون في حدّ ذاتها خطيرة، وتؤدّي إلى ثغراتٍ مهمّة في استعداداتنا، وإهدار الموارد الّتي تمسُّ الحاجة إليها على مفاهيم عفا عليها

الزّمن، وإهمال نقاط القوّة المُحتملة، والإفراط في استخدام الأدوات البرّاقة بشكلٍ خاصٍّ، وربّما الأهم من ذلك كلّه، زيادة احتمالات الأخطاء الخطيرة في الحسابات أو الحوادث لأنّنا لم نفعل ذلك لم يكن لدينا الوقت لفهم ووضع أحكام متطلّبات الأنظمة المركّبة حديثاً».

كان كاهان، بنطاقه الواسع ونظّارته السّميكة، وتصميمه على أنّ الولايات المتّحدة يجب أن تكون جادّة بشأن شنّ حرب نوويّة، وليس فقط ردعها، قد سُخر منه، كما سُخر من غروتشيلي في رواية يوجين بورديك وهارفي ويلر: «افشل وأنت تشعرُ بالأمان»(١)، وكما في الدكتور سترينجلوف في فيلم مُسمّى لستانلي كوبريك، ومع ذلك، كان تأثيره أكثر ثباتاً وانتشاراً ممّا توحي به الرّسوم الكاريكاتوريّة؛ فبالنّسبة له، سادت الإستراتيجيّة «الافتراضيّة» على الممارسة الإستراتيجيّة، وأصبح الفكر الإستراتيجيّ خاضعاً باطّرادٍ للتّنبّؤات بالمستقبل بدلاً من إعلامه بتجربة الماضي؛ كان الأساس المنطقيّ الّذي دفع هذا النّهج هو وتيرة التّغيير التّكنولوجيّ على الرّغم من حقيقة أنّ الأسلحة النوويّة أثناء الحرب الباردة كان لها تأثيراً قاتلاً على التّغيير بشكلٍ عامٍّ. لقد استُخدمت، ليس في حالة الغضب، بل لتوليد استقرارٍ ملحوظٍ في نظام العلاقات الدّوليّة المبني حولها، وقد ظهرت التّحدّيات بعد نهاية الحرب الباردة، عندما فقدَ الرّدع النوويّ أهميّته، وأدخَلَت الحروب الفعليّة تقلّباتٍ حقيقيّةٍ في السّياسة الدّوليّة.

وبحلول ذلك الوقت، كان افتراض الكمال التّكنولوجيّ راسخاً في الفكر العملياتيّ (التّشغيليّ)، ومن ثمَّ كان يُعتبر قادراً على تحقيق تأثيرٍ إستراتيجيّ؛ أمّا بالنّسبة للولايات المتّحدة وحلفائها في حلف الناتو، فقد أكّدت كلّ من حرب

---

(١) افشل وأنت تشعر بالأمان Fail-Safe هي رواية أمريكيّة ذائعة الصّيت من تأليف يوجين بورديك وهارفي ويلر، كان تسلسل القصّة في البداية على ثلاث دفعات في مجلّة ساتردي إيننغ بوست (Saturday Evening Post)، في ١٣ و ٢٠ و ٢٧ تشرين الأوّل عام ١٩٦٢ خلال أزمة الصّواريخ الكوبيّة.

الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ وحملة كوسوفو في ١٩٩٩ هذه الصّورة لما حدث للحرب. لقد كانت أداتها الرّئيسة هي ما يُسمَّى بـ «الثّورة الشّؤون العسكريّة» (Revolution in military affairs)[1]، والحرب الّتي تتمحور حول الشّبكات (Network-centric warfare) ومن ثمّ «التّحوّل»، وكلّها استندت إلى افتراض الهيمنة التّكنولوجيّة الّتي ضمنت في عنوان التّاريخ الرّسميّ لجيش الولايات المتّحدة في حرب الخليج «انتصاراً مؤكّداً». لقد مكّن التّحكّم في الطّيف الإلكترونيّ وامتلاك تكنولوجيا الأقمار الصّناعيّة الأمريكيين من التّواصل وتحديد الأهداف وضربها بدقّة بطرقٍ لا يستطيع أعداؤهم مجاراتها، فقد أحدث التّفوّق التّكنولوجيّ ثورة في الفكر الإستراتيجيّ حيث بدا أنّه يزيل الصّدفة والمعاملة بالمثل من الحرب؛ والآن سيجعل الارتباط بين النّيّة والنّتيجة الحرب حقّاً استمراراً للسّياسة بوسائل أخرى؛ وكانت ادعاءات نظريّة القوّة الجوّيّة نموذجيّة لهذه الغطرسة، فقد كتب ريتشارد هاليون «اليوم» في عام ١٩٩٧:

«أصبحت الفكرة التّقليديّة المُتمثّلة في حشد قوّة برّيّةٍ كبيرةٍ لمواجهة الخصم ولا سيما في «ميدان المعركة»، قديمة إلى حدٍّ كبيرٍ، إذ يتغلّب المهاجمُ الجوّيّ الدّقيق على ساحة المعركة بالهجوم على نطاقات تفوق بكثيرٍ المدفعيّة الأقوى، فما يُمكن تحديده يُمكن استهدافه بدقّةٍ بحيث لا يتمّ التّسبّبُ بإصابات غير ضروريّة، وبالتّالي، فإنّ الحرب تدور باطّرادٍ حول تدمير أو إعاقة الأشياء على عكس النّاس، ويتعلّق الأمر الآن باتّباع إستراتيجيّة قائمة على التّأثيرات بدلاً من إستراتيجية قائمة على الإبادة، وهي إستراتيجيّة يُمكن للمرء أن يتحكّم بموجبها في خصمه دون الاضطرار إلى تدميره».

---

(١) يُعرّف المفهوم العسكريّ الثّورة في الشّؤون العسكريّة بأنّها فرضيّة عسكريّة نظريّة يدور موضوعها حول مستقبل الحرب، وغالباً ما ترتبط بالتّوصيات التّكنولوجيّة والتّنظيميّة للتغيير في جيش الولايات المتّحدة والدّول الأخرى.

نجت بعض هذه التّأكيدات من الاحتكاك بالعدو في عام ٢٠٠٣؛ ومعظمها لم تفعل ذلك؛ وفي ذلك العام بالذّات، عندما كانت الولايات المتّحدة لا تزالُ تزهو بما بدا أنّه نصر سهل بما فيه الكفاية بحيث لا يضعفُ الثّقة في التّسعينيّات من القرن المنصرم، كتب الميجور جنرال روبرت سكيلز، مؤلّف كتاب «انتصار أكيد»، ووليامسون موراي، المؤرّخ العسكريّ، وصفاً عن غزو العراق لم يكن فيه انتصاراً لدرجة عدم التفوّه بملاحظة تحذير. لقد رفضا فكرة أنّ التّكنولوجيا يُمكنها أن تزيل «ضباب الحرب» أو تزيل احتكاك كلاوزفيتز: «الحجج الدّاعمة للوحدة التّكنولوجيّة يتردّد صداها في قاعات البنتاغون» لكنّ مثل هذه السّياسات، كما حذّروا، «تستند إلى نزعةٍ تاريخيّةٍ عميقةٍ»، والّتي «تفتقد دروس الماضي، ناهيك عن الفحص المنطقيّ للأحداث الأخيرة». وتكافح وزارة دفاع في جميع أنحاء العالم، مع النّسب المتزايدة من ميزانيّاتها المخصّصة للمعدّات، وتتوق إلى إدارة عمليّة الإنتاج من أجل الكفاءات الاقتصاديّة، وهي مهمّة صعبة بطبيعتها نظراً لأنّها تشتري منتجاتٍ لم تُطوَّر ولم تُختَبر بشكلٍ كاملٍ، يُمكن أن تخطئ في اكتساب القدرات لتطوير الإستراتيجيّة.

كان أكبر تغيير في الحرب على المستوى العمليّاتي منذ حرب الخليج الأولى في ١٩٩٠-١٩٩١ هو ما يُطلق عليه غالباً «عوامل التّمكين المُشتركة»، وهو العنوان نفسه الّذي يكشفُ عن دورها الدّاعم الأساسيّ مقابل الدّور الإستراتيجيّ، إذ تتمتّع القوّات المُسلّحة بقدرة أكبر على إجراء الاستطلاع، واستخدام المعلومات الاستخباراتيّة الّتي تحصلُ عليها لتحديد الأهداف، والقيام بذلك بشكلٍ صحيحٍ، ومن ثمّ قتلها أو تدميرها بأضرار جانبيّة قليلة نسبيّاً؛ والمفارقة هي أنّ هذه القدرات ذاتها لإطلاق النّار بدقّة يُمكن أن تشجّع استخدامها المفرط ولا سيّما بالنّظر إلى ميلٍ إلى الأسلحة الصّغيرة (أو على الأقل بندقيّة إس إي ٨٠ (SA 80) البريطانيّة) إلى التوقّف عن العمل في معركة إطلاق النّار مع الأخذ بعين الاعتبار الإحجام عن استخدام أسلحة أرضيّة أثقل مثل المدفعيّة والدبابات المذكورة في بداية هذا الفصل وفي ظلّ

الضّغط السّياسيّ لضمان أمن القوّات؛ ومن المُمكن نسيان تطوّرها التّكنولوجيّ وتأثيراتها كمُضاعفات للقوّة بينما تركّز قوات حلف النّاتو على التّحدّيات الثّقافيّة والاجتماعيّة في أفغانستان، ولكن يتمُّ التّركيز عليها بشكلٍ أكبر عندما تنقلُ مسؤوليّاتها إلى قوّات الأمن الأفغانيّة الّتي لا تملكها أو على الأقلّ تعتمدُ على القوّة الدّوليّة لتأمينها؛ لقد كتب أحد المراقبين عن العمليّات البريطانيّة في هلمند التي أجريت في ٥ آب عام ٢٠١٠: «كان بإمكاني رؤية الحرب في السّماء ومن ثمّ تخيّلها»:

«طائرات بدون طيّار يتمُّ إطلاقها يدويّاً تتفقد ما كان في الجوار؛ وطائرات بدون طيّار أكبر من طراز ريبر تقوم بمسح منطقة واسعة؛ وطائرات الهليكوبتر الهجوميّة وطائرات الهليكوبتر المخصّصة للدعم والإجلاء؛ وتحلّق الطّائرات الحربيّة الشّبح بتكاسلٍ (Spectre Gunships) مثل ذبابة أوّل الرّبيع وهي تحملُ الموت؛ وطائرات الحرب الإلكترونيّة تعترض اتّصالات المتمرّدين وتقوم بالتّشويش عليها؛ وطائرات إي تن المُضادة للدبابات؛ والطّائرات الفرنسيّة والأمريكيّة والبريطانيّة وغيرها، توفّر مجموعة أخرى من العيون وهي جاهزة بالقنابل إذا كنت حقّاً في مأزق؛ وطائرات الإنذار المبكّر والتّحكّم (الأواكس)[١] الأمريكيّة ولكن لم تعد طائرات من طراز النّمرود[٢]؛ وقاذفات القنابل الإستراتيجيّة بي-١[٣]، وطائرات التّجسّس من طراز يو-٢ (U-2)[٤] الخارجة من

---

(١) نظام الإنذار المبكّر والتّحكّم المحمول جوّاً والمعروف اختصار بأواكس هو نظام رادار محمول جواً يهدفُ إلى الكشف عن الطّائرات والسّفن والمركبات على مسافات بعيدة والسّيطرة والقيادة في ساحة المعركة وفي الاشتباكات الجوّيّة عن طريق توجيه المقاتلات وطائرات الهجوم الضّاربة.

(٢) كانت طائرة نمرود وقدراتها على الكشف مكوّناً مهمّاً للدّفاع العسكريّ البريطانيّ في ذروة الحرب الباردة، وكانت وظائف طائرة النّمرود الملاحيّة محوسبة، وتُدار من حجرة تكتيكيّة مركزية موجودة في المقصورة الأماميّة.

(٣) إي-١ لانسر هي قاذفة قنابل إستراتيجيّة تستخدم من قبل القوّات الجوّيّة الأمريكيّة.

(٤) لوكهيد يو-٢ الملقبة بـ «دراغون لايدي» هي طائرة مراقبة جوّيّة، أحاديّة المحرك، عالية الارتفاع تستعملها القوّات الجوّيّة الأمريكيّة وسابقاً وكالة المخابرات المركزيّة، وقد وفرت الطّائرة مراقبة ليلاً ونهاراً على علو مرتفع وفي جميع الأحوال الجوّيّة.

الإمارات العربيّة المتّحدة، وتقوم بمسح الأرض بحثاً عن العبوات النّاسفة على بعد ٧٠٠٠٠ قدم؛ وقبل كلّ شيء الأقمار الصّناعيّة، وهو رابط مع المنزل عبر الهواتف كان يتوفّر للرّجال نصف ساعة في الأسبوع؛ سماء[١] (جنّة) من الدّعم».

إنّ التّكنولوجيا النّاشئة ذات القدرة الحاليّة الأكبر على إحداث تأثير إستراتيجيّ هي المركبة الجوّيّة غير المأهولة، وتقوم ادّعاءاتها على خاصّيتين تتجاوزان آثارها التّكتيكية، إحداهما قانونيّة والأخرى أخلاقيّة: فالأوّلى استخدامها للتّحليق فوق وضرب أهداف في الأراضي الخاضعة لسيطرة الآخرين؛ فمنذ عام ٢٠٠٩، استخدمت الولايات المتّحدة في عهد الرّئيس أوباما باطّرادٍ «طائراتٍ بدون طيّار» لاستهداف وقتل الإرهابيين في باكستان، ومن ثمَّ ، فإنّ المركبة الجوّيّة غير المأهولة تثير قضايا القانون الدّوليّ على الرّغم من أنّ ما إذا كانت تختلف في نوعها عن تلك الّتي أثارتها الطّائرات المأهولة الّتي تقوم بمهام الاستطلاع والهجوم لا يزال أقّلّ وضوحاً؛ والثّانية هو أنّ «الطّائرة بدون طيّار» تُوجّه عن بعد؛ وقد يكون الشّخص الّذي يقود المركبة على بعد آلاف الأميال، ولا يتعرّض هو نفسه أو هي نفسها للخطر، وهو ما يقوّض المعاملة بالمثل المتأصّلة في طبيعة الحرب؛ ومرّة أخرى، هناك عناصر مألوفة هنا: إنّ أحاديّة الجانب للقدرة على القتل من مسافة بعيدة هي سمة يرغبُ فيها جميع المتحاربين بشكلٍ طبيعيٍّ، فقد استخدم هنري الخامس رجالاً يستخدمون القوس الطّويل لتحقيق النّصر في أجينكورت عام ١٤١٥؛ لقد امتلكت الجيوش الأوروبيّة القدرة على توليد النّيران الّتي يُمكن أن تنتج نتائج غير عاديّة من جانب واحد. وفي معركة أم درمان في السّودان عام ١٨٩٨، تسبّبت القوّات البريطانيّة والمصريّة، باستخدام بنادق

---

(١) في علم الكونيّات الكتابيّ، "السّماء" عبارة عن قبة صلبة واسعة أنشأها الله في اليوم الثّاني من الخليقة، والّتي تقسم "المياه" البدائيّة إلى جزأين علوي وسفلي. تم العثور على الكلمة في نسخة الملك جيمس ، وتينديل ، و دوي ريميس، وغيرها من التّرجمات الإنكليزيّة المبكّرة للكتاب المقدّس، واليوم بقيت كمرادف لكلمة "الجنّة".

مكسيم وبنادق تحميل الذّخائر من المؤخّرة، قتل أكثر ١٠٠٠٠ من القتلى في صفوف قوّات المهدي بينما بلغت خسائرهم من الرجال ٤٧ فقط ؛ وقد انتهت العمليّة في خمس ساعات؛ وبطريقة مماثلة، في معظم حملات مكافحة التّمرّد ضد الاحتلال منذ الاحتلال الإيطاليّ لليبيا عام ١٩١٢، تمتّع جانب واحد باحتكار استخدام الجوّ، وينتج عن ذلك ملاحظتان: تخلقُ التّقنيات الجديدة مزايا قد تكون مؤقّتة فقط إمّا لأنّ العدو يكتسبُ تقنيّات مُماثلة بنفسه أو لأنّه يبتكرُ تقنّيات من شأنها أن تخفّف من المزايا الّتي توفّرها التّقنيات المُحّسنة أو المتقدّمة. لقد ظهرت بالفعل تقارير تشير إلى أنّ الاحتكار الّذي أحدثته الطّائرات بدون طيّار لن يستمرّ طويلاً، ومن الواضح أنّه لن يكون موجوداً على الإطلاق في حرب بين الدّول بين القوى العسكرية الكبرى. وثانياً، قد تكون هذه الاستجابات تكتيكيّة وليست تقنيّة وحسب، إذ تثير المركبات غير المأهولة أو الموجّهة عن بعد، على الأرض وكذلك في الجوّ، أسئلة قانونيّة وأخلاقيّة مهمّة، لكن ما هو أقلّ تأكيداً هو أنّ الإجابات سيكون لها بالضّرورة تأثير إستراتيجيّ.

ولا يعني أيّ من هذا أنّ التّكنولوجيا لا تساعدُ في صنع الإستراتيجيّة، لكنْ هناك نقطتان واضحتان: أوّلاً، تتمثّل المساهمة الرّئيسة للتّقنيات الجديدة في تمكين التّأثيرات التّكتيكيّة والتّشغيليّة، ويجب فهم الكثير ممّا ساهمت به القوّة الجوّيّة في الحرب في هذه المصطلحات كمُضاعف للقوّة، ونادراً ما تكون منفعة حاسمة بشكلٍ مستقلٍّ وإستراتيجيّ. ومع ذلك، بالنّسبة لجيل يعاني من الادّعاءات المُبالغ فيها بشأن «الثّورة في الشّؤون العسكريّة»، والتّرنّح من آثار الحروب في العراق وأفغانستان، حيث تحالفت الحلول «منخفضة التّقنية» مع الرّوافع الاجتماعيّة والسّياسيّة، فإنّه لمن السّهل للغاية القول إنّ هذا هو كلّ ما تساهم به التّكنولوجيا في الإستراتيجيّة؛ إنّها، على الأقلّ من قبيل الجدل، نظرة تتمحور حول الأرض للحرب: من جوميني وكلاوزفيتز إلى ليدل هارت وفولر، سيطرت الجيوش على الفكر الإستراتيجيّ

الكلاسيكيّ، والّتي وَضعت بشكلٍ طبيعيٍّ الصّفات البشريّة والرّوح المعنوية والقوى البشريّة على قدم المساواة مع التّكنولوجيا، فكلّ من القوّات البحريّة والجوّيّة موجودة من أجل الآلات الّتي تخدمها، وهي منظّمة حولها، وتعتمد عليها لإتقان العنصر الّذي يقاتلون فيه، لذلك ليس من المُستغرب أن يكون هؤلاء الإستراتيجيّون الّذين رأوا التّكنولوجيا بمصطلحات أكثر ثوريّة ينحدرون من هاتين الخلفيتين. لقد انتصرت التّقنيات الّتي يزعمون أنّ لها آثاراً إستراتيجيّةً، مثل الباخرة أو الطّائرات المأهولة أو الصّاروخ، على الجغرافيا، وهذا ما أدّى إلى تغيير العلاقة بين المكان والزّمان، ومن ثمَّ يكون لها تأثير جيوسياسيّ إضافة إلى تأثير تشغيليّ مباشر.

لذا فمن السّخف أن ننكر أن تأثير التّكنولوجيا الجديدة يُمكن أن يكون ذا أهميّة إستراتيجيّة، وتوضح الحرب العالميّة الأولى هذه النّقطة في حدّ ذاتها: لقد صُقِلت الحرب من خلال التّأثيرات التّكتيكيّة للتكنولوجيا الجديدة (بما في ذلك القوّة الجوّيّة) وبعد ذلك تمّ تكييف هذه التّأثيرات بل وحتّى تحديد ما هي الإستراتيجيّة الّتي يُمكن أن تحقّقها، وقيّدت الأهداف الّتي يُمكن أن تحدّدها لنفسها؛ والأكثر إثارة للدّهشة هو تأثير الأسلحة النوويّة، الّتي كانت آثارها المدمّرة، لو استُخدمت في الحرب الباردة، لتفوق الإستراتيجية تماماً، والّتي كانت تحتاج إلى إستراتيجيّة في شكل تفكير الرّدع لتبرير وجودها؛ لقد اكتسبت القوّة الجوّيّة بين الحربين العالميّتين، على الأقل بفضل دوهيت، بعض الصّفات نفسها. ففي المطالبة بأكثر ممّا يُمكن أن تحقّقه، حقّقت تأثيراً سياسيّاً، على سبيل المثال، دفع بريطانيا إلى الالتزام بالدّفاع الأماميّ عن أوروبا خوفاً من هجوم جويٍّ ضدّ المملكة المتّحدة من الدّول المنخفضة[1]، وأيضاً تشكيل، وبشكلٍ غير متناسب، المدى، توقّعات الجمهور

(١) البلدان المنخفضة هي الأراضي التّاريخيّة حول الدلتا المنخفضة لأنهار الراين وسخيلده والميز، وتضم حاليّاً بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وأجزاء من شمال فرنسا وغربي ألمانيا.

لما ستكون عليه الحرب القادمة؛ وعلاوة على ذلك، بعد عام ١٩٤٠، وبمجرّد إجبار بريطانيا على الخروج من القارّة، حقّق القصف الإستراتيجيّ الوعد المتأصّل في لقبها العظيم من خلال جرّ القوّات الجوّيّة الألمانيّة إلى معركة دفاعيّة على الرّايخ؛ لذلك، كان للقوّة الجوّيّة تأثير تمكين تشغيليّ للجيوش المتقاربة على حدود ألمانيا من الشّرق والجنوب والغرب، وتأثير إستراتيجيّ في ضمان مساهمة الحلفاء الغربيين في حرب التّحالف الّتي رأى فيها الاتّحاد السّوفييتي نفسه وكأنّه يقاتل معركة بمفرده؛ ومع ذلك، لم تكن أيّ من هذه الآثار الّتي توقّعها دوهيت؛ وكما لاحظ برودي في عام ١٩٤٦: «من المعروف لنا جميعاً أنّ الحرب بالقنابل الذرّيّة ستكون أكثر تدميراً ورعباً بما لا يقاس مقارنة مع أيّة حرب عرفها العالم... ولكن كمرجعٍ لصياغة السّياسة فهي بحدّ ذاتها ذات فائدة محدودة للغاية، فهي تؤكّد ضرورة توصّلنا إلى قرارات صحيحة، لكنّها لا تساعدنا على اكتشاف القرارات الصّحيحة في الواقع».

الفصل العاشر

الحرب هي الحرب:

الإرث الإمبراطوريّ والنّزاعات الحاليّة

«بارد وصامد تحت النّار: ويتمتّع بقدرة تكتيكيّة سليمة؛ أظهرت العمليّات في اليونان وكريت قدرته على مواجهة المواقف غير المتوقّعة، فقد أظهرَ في قيادة اللّواء العاشر في جزيرة كريت الثّقة والعدوانيّة وقوّة القيادة وروحاً لا تُهزم. إنّ نفوره العميق من روح الظّهور قد منحه أسلوب التّراجع إلى حدّ ما، والّذي يميلُ إلى حجب قدرته العظيمة، ولديه معرفة عميقة بالتّاريخ العسكريّ».

هذا هو التّقرير عن النيوزيلنديّ هوارد كيبنبرغر بعد معركة كريت، وهو الإجراء الّذي حصل فيه «كيب» على أوّل اثنين من نياشين الخدمة المتميّزة. كتبه إدوارد بوتيك في ٢٥ تموز عام ١٩٤١ موصياً بترقية كيبنبرغر إلى رتبة عميد، وهي الرّتبة الّتي صُنعت فيها سمعته وأخذ منها لقب إحدى المذكّرات الكلاسيكيّة للحرب العالميّة الثّانية، أي عميد المشاة. هناك صفتان مهمّتان تنسبان بشكلٍ خاصٍّ إلى «كيب» في التّقرير لما يلي: القدرة على مواجهة ما هو غير متوقّع والمعرفة العميقة بالتّاريخ العسكريّ.

وعلى ضوء الحكمة السّائدة تكون الأخيرة هو عدوّة الأولى، فقد اعتاد المنظّر العسكريّ البريطانيّ باسل ليدل هارت أن يقول، بأسلوبه المهين المميّز، يقضي الجنرالات الكثير من الوقت في التّفكير فيما حدث في الحرب الأخيرة ولا يفكّرون بما يكفي بشأن الحرب الّتي يقاتلونها بالفعل. وفي الواقع، استخدم ليدل هارت، الّذي أصبح لعنة بالنّسبة إلى كيبنبرغر عندما كان رئيس تحرير التّاريخ الرّسميّ

لنيوزيلندا للحرب العالميّة الثّانية، استخدم التّاريخ العسكريّ على نطاقٍ واسعٍ كما فعل كيبنبرغر؛ وعند انتقاد إساءة استخدام التّاريخ العسكريّ، يُمكننا بسهولة رفض استخدامه، ولا سيَّما فائدته الأساسية والحيويّة؛ فبدون السّياق الّذي يوفّره، يشبه طلّاب حرب السّفن في البحر بدون خرائط وتحجب السّحب النجوم على الأقلّ في عصر ما قبل نظام تحديد المواقع الجغرافيّة العالميّ؛ وليست لدينا نقاط مرجعيّة يُمكن من خلالها الحكم على ما هو جديد أو تأطير الأسئلة الّتي ستطرح حول ما يبدو أنّه جديد؛ ونتيجة لذلك، نشعر بالقلق بشكلٍ غير متناسبٍ وحتّى إنّنا خائفون بسبب عدم إلمامنا بها. ولا يُمكننا، بدونها، أن نفهم كيف ولماذا اكتسب كيبنبرغر، وهو محام إقليميّ، سمعته ليس في محاكم كرايستشيرش، ولكن في ساحات القتال على بعد نصف العالم في الطّرف الآخر من العالم عن الدّفاع المباشر لنيوزيلندا.

كان كيبنبرغر جنديّاً إقليميّاً؛ ففي عام ١٨٨٥، احتلّ الرّوس بندجة في شمال أفغانستان، فاستبقوا بذلك مفاوضات مع البريطانيين حول حدود التّوسع الرّوسيّ في آسيا الوسطى، وأثار مخاوف على أمن الهند، وكانت لندن قد نبّهت بالفعل أستراليا ونيوزيلندا إلى احتمال أنّه في حال حدوث أعمال عدائيّة بين روسيا وبريطانيا، فقد تهاجم السّفن الحربيّة الرّوسيّة موانئ نيوزيلندا؛ ولم يكن ردّنيوزيلندا مجرّد الاهتمام بدفاعاتها بل بتقديم قوّات للخدمة الإمبراطوريّة أيضاً، وحُلّت هذه الأزمة بالذّات عن طريق التّحكيم، ومع ذلك، كان التّحدّي الّذي واجه الدّفاع السّاحليّ من قبل القوّات البحريّة القائمة على استخدام المحرّكات البخاريّة يعني أنّه حتّى أبعد المناطق الخاضعة للسّيطرة البريطانيّة أصبحت تدرك كلاً من اعتمادها على البحريّة الملكيّة من أجل أمنها، والحاجة إلى وضع هذا الأمن ضمن إطار إمبراطوريٍّ جماعيٍّ. وفي عام ١٨٩٩ قرّرت نيوزيلندا إرسال قوّات للخدمة في حرب جنوب إفريقيا، وبعد انتهاء الحرب، مثل دول الإمبراطوريّة الأخرى، راجعت كلًّا من إستراتيجيّة الدّفاع الإمبراطوريّة ومساهمتها في ذلك. وفي عام ١٩٠٩، أعاد قانون الدّفاع النيوزيلندي تشكيل القوّات المسلّحة للبلاد، وأنشأ القوّة الإقليمية، وأسّس

مسؤوليّة للتّدريب العسكريّ الإجباريّ، ودمج مبدأ أنّ نيوزيلندا قد ترسل قوّة استكشافيّة للخارج لدعم الإمبراطوريّة البريطانيّة، وقد شكّل العنصران كلاهما من القانون التّاريخ العسكريّ لنيوزيلندا من ذلك اليوم وحتّى يومنا هذا؛ وبعد مرور مئة عام على إقرار قانون الدّفاع النيوزيلنديّ في عام ٢٠٠٩، كانت القوّات العسكريّة النيوزيلنديّة تخدم في أفغانستان بالضّبط في المسرح نفسه الّذي عرضت نيوزيلندا عليه للمرّة الأولى قوّات للخدمة الإمبراطوريّة في عام ١٨٨٥.

نصَّ قانون الدّفاع على أنّ تدريب القوّات العسكريّة النيوزيلنديّة سينظّم إجراؤه وفقاً للخطوط المنصوص عليها في لوائح الخدمة الميدانيّة، وهو أوّل بيانٍ رسميٍّ للعقيدة للجيش البريطانيّ، فقد بدأ إنشاء اللّوائح قبل ذلك بخمس سنوات عندما كان الجيش البريطانيّ قد بدأ أخيراً، وكان آخر جيش أوروبيّ كبير يفعل ذلك، في تشكيل هيئة أركان عامّة اكتملت العمليّة في عام ١٩٠٦. لقد كُلِّفت هيئة الأركان العامّة بالتّفكير والتّخطيط للجيش في وقت السّلم فضلاً عن كونها مسؤولة عن قيادته وإدارته في زمن الحرب. وفي عام ١٩٠٨، عُيّن الجنرال السّير ويليام نيكلسون أوّل رئيس مناسب لها؛ واستناداً إلى قاموس أكسفورد القديم لملاحظات السّيرة الذّاتيّة الوطنيّة، كانت «مهنة نيكولسون غريبة بقدر ما كانت رائعة، لأنّه على الرّغم من أنّه لم يقُد وحدة في سلام أو حرب، إلّا أنّه أصبح قائداً ميدانيّاً، وعلى الرّغم من أنّه لم يخرج من الكلّيّة العسكريّة، فقد أصبح رئيس هيئة الأركان العامّة».

وهذه الملاحظة ليست صحيحة تماماً لأنّ نيكولسون لم يُعيّن رئيساً لهيئة الأركان العامّة، بل رئيساً لهيئة الأركان العامّة الإمبراطورية، وكانت مسؤوليّته الدّفاع عن الإمبراطورية بينما كان من المقرّر أن تكون هيئة الأركان العامّة هيئة تشمل مهمّتها ضمان إمكانيّة عمل جميع القوات الإمبراطوريّة البريطانيّة معاً. لقد كانت القوّة الإقليميّة في نيوزيلندا بحاجة، إذا لزم الأمر، إلى أن تكون قادرة على تولّي الميدان جنباً إلى جنبٍ مع حرس غرينادير من ولينغتون الأخرى (ثكنات لندن)؛

وللقيام بذلك، كانت جيوش الإمبراطوريّة بحاجة إلى عقيدة مشتركة، وطريقة مشتركة للتّفكير في الحرب، وطريقة شائعة لتطبيق هذه الأفكار في الممارسة.

وقبل عام ١٩١٤ كان هذا هو الهدف الرّئيس لدراسة التّاريخ العسكريّ؛ وكان التّاريخ العسكريّ الأكاديميّ في مهده: لقد أُحدث كرسيّ تاريخ الحرب في أكسفورد أيضاً في عام ١٩٠٩، وقد صُمِّم لمعالجة قضايا الدّفاع الحاليّة بقدر ما صُمِّم لدراسة الحروب الماضية. وفي ١٩ كانون الثّاني عام ١٩١٠، وفي المؤتمر السّنوي الثّالث لهيئة الأركان العامّة، ناقشت تلك الهيئة إمكانيّة تقديم دورةٍ في التّاريخ العسكريّ للضّبّاط الصّغار؛ قال نيكولسون، الّذي كان هو نفسه مهندساً، إنّ: «الملاحظة الوحيدة الّتي يُمكنني الإدلاء بها حول هذا الموضوع، هي أنّه، على ما أعتقد، إذا أخذنا النّاس بشكلٍ عامٍّ، هناك القليل ممّن سوف يدرسون التّاريخ العسكري بدافع حبّهم له كما هو الحال مع القليل منهم الّذين يدرسون الرّياضيّات بدافع الحبّ لهذا الفرع من الدّراسة، إذ يدرس النّاس الموضوعين كليهما، في تسع حالات من أصل عشر، على أمل التّقدّم المهنيّ». وفي عام ١٩٠٩، على عكس اليوم، عندما يُقرأ التّاريخ العسكريّ لأنّه يحظى بشعبيّةٍ كبيرةٍ، كان دراسة التّاريخ العسكريّ تتمُّ لأنّه كان يُعتقد أنّه مفيد، وهو اعتقاد أُزيل بالكامل تقريباً من النّظام التّعليمي للجيش البريطانيّ بعد عام ١٩٧٠.

كان التّحدّي الّذي واجه الجيش البريطانيّ هو أنّ تاريخه بدا أنّه يجعل من الصّعب جدّاً إنتاج العقيدة. وفي عام ١٩٠٩، عرفت فرنسا أنّ عدوّها المُحتمل هو جارتها المباشرة ألمانيا، وبالتّالي كان من المُحتمل أن تقاتل على حدودها الشّماليّة أو الشّرقيّة كما فعلت في ١٨١٤-١٨١٥ و١٨٧٠-١٨٧١. ولم يكن لدى بريطانيا مثل هذا الإطار التّاريخيّ أو الجيوسياسيّ الّذي تضع فيه تفكيرها بشأن الحرب؛ وكان الكولونيل جي إف هيندرسون، الّذي قرأ التّاريخ في أكسفورد، أستاذاً للفنّ والتّاريخ العسكريّ في كلّيّة الأركان بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٠، وعلى هذا النّحو قام بتدريس معظم جنرالات الحرب العالميّة الأولى بما في ذلك دوغلاس هيج، ووليام

روبرتسون، ورئيس هيئة الأركان العامّة الإمبراطوريّة بين عامي ١٩١٥ و ١٩١٨، وإدموند اللّنبي المنتصر في فلسطين؛ لقد كتب هندرسون في عام ١٩٠٠:

«إنّه لمن غير المجدي أن نتوقّع في أيّ ربع من الكرة الأرضيّة قد تُستخدم قوّاتنا بعد ذلك لتخمين التّكتيكات والتّسليح وحتّى لون... عدوّنا القادم، إذ تتطلّب كلّ رحلة استكشافيّةٍ جديدةٍ معدّات خاصّة وطرق توريد خاصّة وأجهزة تكتيكيّة، وأحياناً تسليحاً خاصّاً؛ وباستثناء الدّفاع عن المملكة المتّحدة والهند، لا يزالُ هناك الكثير الّذي يتعيّن توفيره عندما يعلن مجلس الوزراء أنّ الحرب وشيكة».

لم يتمّ تقاسم آراء هندرسون على نطاقٍ واسعٍ وحسب بل كانت انعكاساً عادلاً للحقيقة أيضاً. لقد درس الجيش البريطانيّ الحرب في أوروبا لكنّه مارس الحملات الاستعماريّة الّتي لم يدرسها إجمالاً؛ وكان أوّل منشورٍ مناسبٍ عن حروب الإمبراطوريّة هو كتاب سي إي كالويل بعنوان «حروب صغيرة»، الّذي نُشر للمرّة الأولى في عام ١٨٩٦ واشتهر في طبعته لعام ١٩٠٦. وبعبارة أخرى، لخّص الجيش تفكيره حول الحروب الاستعماريّة عندما كانت هذه الممارسة على وشك التّوقف عن كونها حملات إمبرياليّة والبدء في كونها حرباً أوروبيّة. ولم يكن التّحدّي الّذي واجه الجيش البريطانيّ عقائديّاً وحسب، وليس فقط كيف ينبغي له أن يفكّر في الحرب عندما لا يعرف من أو أين من المرجّح أن يقاتل، بل كيف ينبغي تجهيزه وتنظيمه أيضاً.

ومن أجل الحرب مع فرنسا عام ١٨٧٠، حشد الألمان أكثر من مليون رجل؛ وفي عام ١٨٦٣، قبل سبع سنوات، ومن أجل أكبر عمليّة في حروب نيوزيلندا، أي غزو وايكاتو، كان البريطانيّون يعتقدون أنّهم بحاجة إلى قوّة قوامها عشرة آلاف مقاتل؛ وقد جُنِّد الجيش البروسيّ من خلال التّجنيد قصير الخدمة، والجيش البريطاني من خلال الارتباطات التّطوّعيّة طويلة الخدمة؛ وفي نيوزيلندا، كان الماوري وليس البكيها، هم من اضطرّوا إلى تبنّي نظامٍ للحرب احتضن المجتمع بأكمله.

وفي مواجهة هذا التّناقض، فإنّ أولئك الّذين حصلوا على مكانتهم تحت قيادة جارنت ولسيلي في إفريقيا أو منافسه العظيم، فريدريك سلاي روبرتس، في الهند وأفغانستان، بتقسيم الحرب إلى فئتين: الحرب المتحضّرة والحرب غير المتحضّرة. كانت الحرب المتحضّرة هي الحرب في أوروبا، الّتي تُخاضُ ضدّ جيوش نظاميّة منضبطة مثل جيشها، حيث تُطبق قوانين وأعراف الحرب؛ وكانت الحرب غير المتحضّرة حرباً خارج أوروبا. وكانت المشاكل الرّئيسة هنا هي مشاكل النّقل والإمداد والجغرافيا؛ والمزايا العظيمة الّتي امتلكها الجيش النّظاميّ في الحرب غير المتحضّرة هي الانضباط والتّنظيم، والأمن الّذي يقدّمه الانضباط والتّنظيم يعني أنّه، على حدّ تعبير اللواء باتريك ماكدوغال الّذي كتب في عام ١٨٦٤: «في الحرب غير النّظاميّة، يجب انتهاك القواعد العسكريّة الّتي يتمُّ تلقّيها بشكل عامٍّ، وقد يكون الأمر كذلك مع مخاطرة صغيرة نسبيّاً شريطة أن يكون هذا الانتهاك منهجيّاً». كان ماكدوغال يشيرُ إلى القواعد من حيث التّكتيكات، لكنّ الجيوش في الحروب خارج أوروبا انتهكت أيضاً القواعد الأخرى فكلا الجانبين غالباً ما يقتلان الأسرى بدلاً من أخذهم، ويهاجم كلا الجانبين النّساء والأطفال، ويرتكبُ كلا الجانبين بشكل عامٍّ فظائع من شأنها أن تثير الغضب داخل أوروبا.

وضمنيّاً هنا ما يُمكن أن نسمّيه الرّؤية الثّنائيّة للحرب: الحرب النّظاميّة مقابل الحرب غير النّظاميّة؛ والحرب الأوروبيّة مقابل الحرب الاستعماريّة؛ والحرب المتحضّرة مقابل الحرب غير المتحضرة؛ إنّه تقسيم له صدى لدى جيوش التّحالف المنتشرة في أفغانستان في بداية القرن الحادي والعشرين.

ومنذ عام ١٩٤٥ ولا سيّما منذ أواخر السّتينيّات من القرن الماضي، اتّبع الجيش البريطانيّ وقوّات الدّفاع النيوزيلنديّة مساراتٍ متباينةٍ باطّرادٍ فيما يتعلّق بالسّياسة وعلم السّياسة؛ وخلال الحرب الباردة، ركّزت السّياسة الدّفاعيّة البريطانيّة على أوروبا، بدءاً من الكتاب الأبيض للدّفاع الّذي أعدّه دنكان ساندز

عام ١٩٥٧، الّذي أكّد أنّ الرّدع النووي هو الوسيلة الرّئيسة للدّفاع في المملكة المتّحدة ضدّ الاتّحاد السّوفييتي، الّذي ألغى التّجنيد الإجباريّ، وكانت هذه عمليّة تمَّ تأكيدها عام ١٩٦٩ عندما أكمل البريطانيّون انسحابهم من شرق قناة السّويس؛ وكانت حرب الفوكلاند عام ١٩٨٢ صدى للماضي «الإمبراطوريّة تردّ الضّربات»، ولم تكن مؤشّراً إلى المستقبل. وعلى النّقيض من ذلك، ركّزت سياسة الدّفاع النيوزيلنديّة، على الرّغم من أنّها لا تزال بطبيعتها رحلات استكشافيّة، باطّرادٍ على المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، كما أظهرت الحروب في كوريا وماليا وفيتنام.

لكنّ القوّات المُسلّحة للمملكة المتّحدة ونيوزيلندا لا تزالُ تشتركُ في بعض الافتراضات الأساسيّة بعيداً عن تلك المُتعلّقة ببساطة بالتّاريخ المُشترك والإرث المشترك للحربين العالميتين، فبالنّسبة لكلتا القوّتين، أصبح التّجنيد الحقيقيّ يركّز على حرب مكافحة التمرد ضدّ قوّات الاحتلال؛ ربّما لم يقاتل البريطانيّون في فيتنام، لكن بين عامي ١٩٤٥ وفي نهاية القرن العشرين كانت حملاتهم العسكريّة قبل كلّ شيء حملات ذات كثافة منخفضةٍ قاتلت في الغالب خارج أوروبا من ماليا إلى أيرلندا الشّمالية، عبر قبرص وكينيا وعمان وعدن؛ ونتيجة لذلك، خلال القرن السّادس عشر الميلادي، انقسم الجيش البريطانيّ باطّرادٍ وفقاً لرؤية ثنائيّة للحرب. ومن ناحية أخرى، ركّز جزء من الجيش البريطانيّ على نهر الرّاين الموجود في أوروبا، على مستويات قيادة الدروع والمدفعيّة والفرق والفيلق. ومن ناحية أخرى، شكّل تفكير المشاة عمليّات مكافحة التّمرّد للانسحاب الاستعماري، وشدّد على الفصيلة حتّى تكتيكات القسم، وقد تعمّق هذا الانقسام في ثمانينيّات القرن الماضي، إذ بدأ الجيش البريطانيّ وكذلك جيش نيوزيلندا بتقليد جيش الولايات المتّحدة والتّشكّل على غراره.

لقد ورثت الولايات المتّحدة أيضاً رؤية ثنائيّة للحرب من القرن التّاسع عشر، إذ تجسّدت النّماذج الأوروبيّة في تجربة الحرب الأهليّة الأمريكيّة، وتناقضت مع

حروب التّخوم ضدّ سكّان أمريكا الشّمالية الأصليّين، وكانت للولايات المتّحدة حروب إمبراطوريّة خاصّة بها حتّى لو لم تستخدم هذا المصطلح في كوبا والفلبين؛ لقد أعادت حرب فيتنام إيقاظ هذا الإرث، لكنّ الدّرس الّذي استخلصه الجيش الأمريكيّ من فيتنام لم يكن كيفيّة الانتصار في حملة مكافحة التّمرّد ضدّ الاحتلال الأمريكيّ التّالية، بل كيفيّة تجّنب خوض مثل هذه الحرب مرّة أخرى، وكان المعيار هو أن تكون حرباً كبرى، تُخاض بقوّة ساحقة من أجل أهداف لا لبس فيها مع إستراتيجيّة خروج واضحة، وهي استجابة كان يقودها كولن باول عندما كان مستشاراً عسكريّاً لكاسبار واينبرغر وانعكس ذلك في عقيدة واينبرغر لعام ١٩٨٤ عندما كان رئيساً لهيئة الأركان المشتركة وانعكس ذلك في عقيدة باول في عام ١٩٩٢؛ وقد كانت العواقب تلك الّتي كافح الجيش الأمريكيّ للظّهور في العراق وأفغانستان.

ونتيجة لذلك، في الثّمانينيّات من القرن الماضي، أعاد الجيش الأمريكي التّركيز على العمليّات التّقليدية الرّئيسة في أوروبا، واستخدم العقيدة لدفع التّغيير واستعادة الشّعور بالقيمة الذّاتيّة المهنيّة، وتبعته جيوش حلف النّاتو في أعقاب ذلك مع التّأكيد على المستوى العمليّاتي للحرب، و«المعركة الجوّيّة البرّيّة»، والمناورة، وضربات الفيلق المضادة؛ وعلى الرّغم من أنّ المسار الّذي كانت نقطة انطلاقه تتمثّلُ في الدّفاع عن شمال ووسط ألمانيا من الغزو السّوفييتي، إلّا أنّه أدّى خلال حرب الخليج الأولى في ١٩٩٠-١٩٩١ إلى «ثورة في الشّؤون العسكريّة» و «التّحوّل» والحرب المرتكزة على الشّبكة، وفي نهاية المطاف إلى الغزو النّاجح للعراق في آذار ونيسان عام ٢٠٠٣، وبلغت ذروتها على سطح السّفينة يو إس إس أبراهام لنكولن، إذ ظهر جورج دبليو بوش بغطرسة تحت لافتة تعلن «أُنجزت المهمّة».

إنّ ما أصبح مهمّاً لجيوش النّاتو في التّسعينيّات من القرن الماضي هو مواءمة نفسها مع الولايات المتّحدة وليس ضدّ العدو. لقد تساءلت تلك الجيوش عمّا إذا

كان بإمكانهم مواكبة الولايات المتّحدة من النّاحية التّكنولوجيّة، وهذا ما يجهد ميزانيّاتها الدّفاعيّة لتظلّ قابلة للتّشغيل المتبادل مع القوّة العسكريّة العظمى في العالم. وفي هذه الأثناء، كان معظم أعدائهم سعداء تماماً بالمعدّات الّتي لا تمثّل العامل المشترك الأكبر للحرب ولكن القاسم المشترك الأدنى، أي بندقيّة أيه كيه[1]-٤٧ والقذيفة اليدويّة ذات الدّفع الصّاروخي[2] المُتاحة للاستخدام من قبل جميع المقاتلين بما في ذلك الأطفال.

كان الجيش البريطاني جزءاً من هذا الاتّجاه وقام بالتّرويج له، وكان نجاحه الأكثر وضوحاً منذ حرب فوكلاند عام ١٩٨٢ في أيرلندا الشّمالية، إلّا أنّ إيرلندا الشّماليّة كانت ملتزمة قاريّاً تجاه أوروبا، ولم تصبح أبداً العامل الدّافع في سياسة الدّفاع البريطانيّة؛ ففي تسعينيّات القرن الماضي وحتّى، فترة ولاية الجنرال السّير مايك جاكسون كرئيس للأركان العامّة ومن ضمنها، ظلّ المعيار الذّهبيّ للعقيدة البريطانيّة هو سلوك الحرب الكبرى، وليس شنّ حملات مكافحة حركات التمرّد ضد الاحتلال البريطاني، فقد حارب الجيش للحفاظ على مقرّ قيادة الفيلق من خلال فيلق الرّدّ السّريع التابع للحلفاء في النّاتو، وجادل بأنّ الجيش المُجهّز لحرب كبرى، والمعدّ والمدرّب من أجلها، يُمكنه أيضاً محاربة أشكال الصّراع الأقل منها، وهذه الأشكال «الأقلّ» من أنواع الصّراع خضعت لمجموعة متزايدة ومُربكة من العناوين، وأصبحت التّسمية كلّها: مكافحة التّمرّد ضدّ المحتلّ، والصّراع منخفض

---

(١) كلاشنكوف أو AK-47 هو سلاح هجومي رشاش صمّمه السّوفييتي ميخائيل كلاشنكوف أثناء إقامته في المستشفى في الحرب العالميّة الثّانية سنة ١٩٤١ حيث درس عدة تصاميم أسلحة وانتهى إلى وضع تصميم لبندقيّة آليّة مشتقّة من بندقيّة استعملها الألمان في الحرب، وجرّبت بندقية كلاشنكوف للمرّة الأولى من قبل الجيش الاحمر السّوفييتي في عام ١٩٤٧.

(٢) هي قاذفة قنابل محمولة، قابلة لإعادة الاستخدام، غير موجّهة، تُطلق من الكتف، مضادّة للدبابات، وصواريخ قاذفة قنابل يدوية، تم تصميم RPG-7 وسابقتها RPG-2 من قبل الاتّحاد السّوفييتي، وتَصنّعها الآن شركة بازالت Bazalt الروسيّة.

الحدّة؛ وعمليّات إنفاذ السّلام وحفظ السّلام ودعم السّلام؛ ومن ثمَّ، في الآونة الأخيرة، الحرب غير المتكافئة، وعمليّات تحقيق الاستقرار بحلول عام ٢٠٠٩.

كانت إحدى ركائز الرّؤية الثّنائية للحرب قد أصبحت مقسّمة إلى ما لا نهاية وأُعيد تصنيفها، واعتمدت كلّ فئة من فئات «الحرب الصّغيرة» على فكرة ما يُسمَّى بالحرب الكبرى من أجل تماسكها الفكريّ؛ وكان الفهم المشترك للحرب الكبرى، أو الافتراض المُشترك لما كانت عليه، أمراً حاسماً للتّماسك الفكري للبقيّة، وكان هذا هو المحور الّذي تدور حوله؛ وقد عرَّفت الأشكال «الأقلّ» من الحرب نفسها من خلال علاقتها بالحرب الكبرى وعلى عكسها.

كانت الحروب الصّغيرة بطبيعتها تعاني من نقص الموارد في حين أنّ الحروب الكبرى تتطلّب التّعبئة الكاملة للأمّة؛ وقد وُحِّدت القيادة في الحروب الكبرى، لكن في عمليّات التّسعينيّات من القرن المُنصرم في البوسنة وفي أماكن أخرى، كانت غالباً منقسمة كما كانت في البداية في أفغانستان مع عمليّة «الحرية الدّائمة» الّتي كانت تقودها الولايات المتّحدة وقوّة المساعدة الأمنيّة الدّوليّة بقيادة حلف الناتو الّتي كانت تعمل بالتّوازي معها. فقط في عام ٢٠٠٧ تم تعيين قائد أمريكيّ واحد لكلا المكوّنين. وفي الحروب الصّغيرة كانت الأهداف أيضاً صغيرة ومتناثرة، وغالباً ما كانت غير حاسمة عند كسبها، وكانت القوّات مشتّتة وغير مركّزة كما لو كانت في الحروب الكبرى. ففي الحروب الصّغيرة يُمكن في كثيرٍ من الأحيان إطالة أمد العمليّات بشكلٍ متعمّدٍ؛ أمّا في عمليّات حفظ السّلام، يُمكن أن يكون الهدف حتّى تأجيل القرار من خلال الوقوف موقف المتفرّج بين الأطراف المتصارعة؛ وأخيراً، في الحروب الصّغيرة، كانت الحاجة إلى الحماية الكاملة للقوّة لتجنّب وقوع إصابات، تميل إلى العمل ضدّ مبادئ المناورة والمرونة التّشغيليّة.

وللرّؤية الثّنائية للحرب تأثير يؤدّي إلى تفكيك القوات المسلّحة وليس توفير تماسكها، إذ يُمكن أن يصبح التّوتّر غير محتمل؛ ففي خريف عام ٢٠٠٨،

نظّم رئيس هيئة الأركان العامّة البريطانيّة، الجنرال السّير ريتشارد دانات، جولته السّنويّة للموظّفين كجولة في ساحة المعركة لإلقاء نظرة على الحرب الرّوسيّة الألمانيّة في الفترة ١٩٤٤-١٩٤٥. وفي أواخر السبعينيّات من القرن الماضي، كانت الجبهة الشّرقيّة في الحرب العالميّة الثّانية هي الدّراسة التّاريخيّة العسكريّة البحتة الوحيدة المقدّمة في دورة دراسات الحرب في الأكاديميّة العسكريّة الملكيّة ساندهيرست، لكن كان ذلك خلال الحرب الباردة عندما كان الجيش البريطانيّ يتوقّع بشكلٍ معقولٍ أنّه قد يضطرّ إلى خوض معركة دفاعيّة ضدّ الفرق المدرّعة السّوفييتيّة كما فعل الألمان في الأشهر الأخيرة من الرّايخ الثّالث. كان هدف دانات في عام ٢٠٠٨ مختلفاً: فقد شعر أنّه من المهمّ ألّا تتسبّب ضغوط العمليّات الحاليّة في نسيان الجيش لأنواعٍ أخرى من الحروب، لكن بالنّسبة للكثيرين ممّن خدموا أو كانوا على وشك الخدمة في أفغانستان، بدا أنّ كسب الحرب الّتي يخوضونها أكثر أهميّة من الاستعداد لحرب مستقبليّة قد لا تأتي أبداً.

ونيوزيلندا ليست مستثناة من ضغوط مماثلة، فقد ذكرت وثيقة المشاورة العامّة الصادرة في عام ٢٠٠٩ كجزء من المراجعة الدّفاعيّة الأولى لمدّة عقد من الزّمن أنّ سياسة الدّفاع الحاليّة تتطلّب أن تكون قوّة الدّفاع النيوزيلنديّة «مجهّزة ومدرّبة بشكلٍ مناسبٍ لكلٍّ من القتال وحفظ السّلام» (ص ١٦). لقد ظلّ القتال هو المعيار الذّهبيّ لقوّة الدّفاع، لكن لم يُذكر عنه شيء آخر؛ وبدلاً من ذلك، استمرّت الورقة في التّأكيد، بشكلٍ معقولٍ بما فيه الكفاية، على أنّ «المشاركة في عمليّات دعم السّلام أصبحت عنصراً رئيساً في دور قوّة الدّفاع على مدى العقدين الماضيين» (ص ٨). وكان فشلها في قول المزيد عن القتال الحربيّ كبيراً؛ وكما ذكر تقرير الرّابطة الملكيّة النيوزيلنديّة للعائدين والخدمات حول «الدّفاع عن نيوزيلندا»، الّذي نُشر في عام ٢٠٠٥: «إنّنا نلحق ضرراً كبيراً بالأمّة إذا قمنا بتحجيم وتشكيل وتجهيز القوّات المُسلّحة النيوزيلنديّة كما لو كانت المساعدة المدنيّة هي هدفها المهيمن».

ومن ثمَّ، فإنّ هذه القضايا ليست مجرّد قضايا تتعلّق بالمفاهيم، بل تتعلّق بالميزانيّة أيضاً، ولا تستطيع القوّات المُسلّحة الصّغيرة، الّتي تعني كلّ من المملكة المتّحدة ونيوزيلندا، مهما كانت كبيرة نسبيّاً، أنّ تلك الموجودة في المملكة المتّحدة بالنّسبة للنيوزيلنديّ، لا تستطيعُ تحمّل المزيد من أجل تحقيق التّوازن مهما كانت رغبتهم في القيام بذلك. ففي كانون الثّاني عام ٢٠٠٩، كتب وزير الدّفاع الأمريكيّ روبرت غيتس مقالاً في مجلّة «فورين أفّيرز» (الشّؤون الخارجيّة) بعنوان «إستراتيجية متوازنة: إعادة برمجة البنتاغون من أجل عصرٍ جديدٍ». لم يكن هذا نداءً للاحتفاظ بالقدرات الحربيّة الرّئيسة بقدر ما كان بمثابة إشارة إلى ديناصورات القوّات المُسلّحة الأمريكيّة بأنّه كان عليهم قبول الحاجة طويلة المدى للاحتفاظ بالقدرات النّاتجة عن الصّراعات في العراق وأفغانستان ومن أجلها؛ كما كان غيتس يرفض السّماح للجيش الأمريكيّ بفعل ما فعله مرّة أخرى بعد فيتنام، لكنّ التّوازن من النّوع الخاصّ بغيتس، الّذي يولّد مهارات «الحروب الصّغيرة» مع الحفاظ على ممارسي «الحرب الكبرى» في الأعمال التّجاريّة والسّرعة الفكريّة وكذلك فيما يتعلّق بالمعدّات المتطوّرة، يفترض موارد ضخمة، ربّما ضخمة للغاية حتّى بالنّسبة للولايات المتّحدة وبالتّأكيد لحلفائها؛ ففي المملكة المتّحدة، حتّى قبل الرّكود الاقتصاديّ، كان واضحاً أنّ الإنفاق الدّفاعيّ البريطانيّ كان يحمل برنامج معدّاتٍ أساسيّاً أكثر من اللّازم. لقد جادل كاتب بريطانيّ آخر، مثل ليدل هارت، في التّاريخ العسكريّ ودراسة الصّراع المعاصر، وهو السّير ماكس هاستينغز في صحيفة الغارديان في ٣٠ نيسان عام ٢٠٠٧ أنّ الجيش البريطانيّ يجب أن يصبح بحكم الواقع القياد تمويلاً كافياً العليا، وأنّ رئيس أركان الدّفاع يجب أن يكون دائماً جنرالاً، ويجب إعادة هيكلة القوّات الأخرى لدعم الجيش فيما سيكون وظيفتها الوحيدة في المستقبل المنظور للحرب غير النّظاميّة. وبعبارة أخرى، يجب أن تذهب حاملات الطّائرات الّتي تطلبها البحريّة الملكيّة بطريقة متحمّسة، وكذلك الأمر بالنّسبة لتجديد الرّادع النوويّ

البريطانيّ؛ ولن يكون هذا تخلّياً عن الرّؤية الثّنائيّة للحرب بقدر ما هو اعتناق أحاديّ الجانب لرؤية فرديّة للحرب.

وفي هذه المرحلة، من المُناسب الرّجوع إلى «لوائح الخدمة الميدانيّة» لعام ١٩٠٩ للحصول على القليل من السّياق. لقد كانت هيئة الأركان العامّة البريطانيّة عالقة بين المطالب اليوميّة المتمثّلة في التّحصين الاستعماريّ بجيشٍ منتشرٍ بطريقةٍ واسعةٍ وغير مموّلة تمويلاً كافياً، وفي الوقت نفسه بحاجة إلى الاستعداد لحرب مُحتملة مع ألمانيا في شمال غرب أوروبا، أو حتّى مع روسيا على الحدود الشّماليّة الغربيّة من الهند. كان حلّها عدم تبنّي رؤية ثنائيّة للحرب بل رؤية موحّدة؛ وتحتوي «لوائح الخدمة الميدانيّة، الجزء الأول: العمليّات» على فصل عن «الحرب ضدّ عدوٍّ غير متحضّر». لقد بدأت الفقرة الأولى كما يلي: «في الحملات ضدّ المتوحّشين، تتطلّب تسليحاً وتكتيكاتٍ وخصائص العدو وطبيعة مسرح العمليّات تعديل مبادئ الحرب النّظاميّة نوعاً ما؛ والتّعديلات الواردة في هذا الفصل هي مثل تلك الّتي أثبتت التّجربة أنّها ضروريّة».

لاحظ أنّ التّركيز كان على التّعديل وليس على الأضداد القطبيّة. لقد أراد مدير واجبات الموظّفين في عام ١٩٠٩، وهو دوغلاس هيج، أن تبدأ «لوائح الخدمة الميدانيّة» بملاحظة «في أعلى الصّفحة الأولى، تقول إنّ هذه اللّوائح لم تكن مخصّصة للحملات الصّغيرة». ولا تُوجد مثل هذه الملاحظة في النّسخة المنشورة؛ لقد كان طموح هيغ في كلماته «إنشاء جيشٍ وطنيٍّ... بناءً على الظّروف الأوروبيّة وليس الآسيويّة»، فقد اصطدم بجدار أقامه هندرسون قبل وفاته المبكّرة في عام ١٩٠٢

لقد أراد هندرسون أيضاً جيشاً قادراً على الانخراط في حرب أوروبيّة، إلّا أنّه أدرك أنّ المطلب الأساسيّ هو وجود جيشٍ مرنٍ وقابلٍ للتّكيّف، وقادر على استخدام حكمه لمواجهة الظّروف الّتي تواجهه، لذلك أُدرجت الحرب النّظاميّة وغير النّظاميّة، والحروب الأوروبيّة والاستعماريّة، في المنشور نفسه، وكانت متّحدة

لأنّها تستندُ إلى المبادئ العامّة نفسها. وفي مواجهة لتنوّع الحرب، لم يهمل هندرسون الجهود المبذولة لإيجاد التّماسك. لقد كانت إجابته التّأكيد على مبادئ الحرب الّتي قد تتعارضُ مع بعضها البعض، والّتي «يجب عدم تطبيقها بشكلٍ صارمٍ ولا تُحترم بشكلٍ صارمٍ»، والّتي يجب «طاعتها بروح النّصّ بدلاً من النّص»؛ لقد كتب: «ولكي يكون الإستراتيجيون ناجحين، يجب أن يعرفوا بالضّبط مدى السّرعة الّتي يُمكن أن تذهب بها في تجاهلها أو تعديلها».

لذلك اعتنق هندرسون وجهة نظر موحّدة للحرب وليست ثنائيّة، وكانت هذه هي الفلسفة الّتي تغلغلت في الجيش في أيّامه ووجدت طريقها إلى «لوائح الخدمة الميدانيّة». وفي عام ١٨٩٧، نشر العميد ريجينالد كلير هارت، المدير الرّاحل للتعليم العسكريّ في الهند، الطّبعة الثّانية من كتابه بعنوان «تأمّلات في فنّ الحرب». ومثل معظم هذه الكتب، تحدَّث هارت عن القادة العظماء في التّاريخ الأوروبي: توريني ومارلبرو ويوجين وفريدريك ونابليون؛ ومع ذلك، فاز هارت بنفسه بسباق فيكتوريا كروس في الحرب الأفغانيّة الثّانية، وأنقذ رمَّاحاً مصاباً من مجموعة لانسر البنغاليّة الثّالثة عشر في وادي بازار، اقتُرِحَ عليه أن يكتب «فصلاً منفصلاً عن الحرب الوحشيّة أو الجبليّة أو حرب الأدغال»، لكنّه قرّر عدم فعل ذلك «لأنّ المبادئ هي نفسها في جميع أنواع الحروب». لقد درَّسَ ويليام روبرتسون، الّذي كان يشغل منصب رئيس الأركان الإمبراطوريّ المستقبليّ، وكان واحداً من أكثر تلاميذ هندرسون ولاءً، عندما كان قائداً لكلّيّة الأركان عام ١٩١٢، أن الهدف من «لوائح الخدمة الميدانيّة» هو «تدريب جميع الضّبّاط على الحكم حتّى يتمكّنوا عند تركهم لأنفسهم من «فعل الصّواب».

وبعبارة أخرى، استجاب الجيش البريطانيّ قبل الحرب العالميّة الأولى لتحدّي الطّابع المتنوّع للحرب من خلال تبنّي نظرة موحّدة لطبيعة الحرب، وشدّدت على أنّ القتال يكمنُ في قلب الحرب؛ ولذلك اعتمدت تلك الحرب بشكلٍ حاسمٍ على

العوامل الأخلاقيّة؛ وقد شُنّت تلك الحرب ضدّ عدوٍّ ينبغي افتراض أنّه قابل للتّكيف وواسع الحيلة وليس كائناً غير حيٍّ. لقد كانت الحرب عملاً متبادلاً، إذ إنّ الاستيلاء على المبادرة والقدرة على فعل ما هو غير متوقّع ضروريين لتحقيق النّصر.

وغالباً ما تُوجَّه الانتقادات ضدّ «لوائح الخدمة الميدانيّة» لعام ١٩٠٩ ومفاد تلك الانتقادات أنّها أشارت بشكلٍ متكرّرٍ إلى المبادئ العامّة، لكنّها لم تدرج مبادئ الحرب بطريقةٍ دقيقةٍ وحذرةٍ، وهذا عيب صُحّح في الإصدارات اللّاحقة من عشرينيّات القرن الماضي، وكان ذلك أيضاً نقد موجّه إلى كلاوزفيتز، إذ يحتوي كتاب بعنوان «عن الحرب» على العديد من الإشارات إلى الحاجة إلى المبادئ والنّظام لكنّه لا يقدّمها أبداً بطريقةٍ مصمّمة لتعلّمها من قبل المعلّمين الّذين يتعلمون بطريقة الببغاء العسكريين والممتحنين الذين تُقدَّم لهم المعلومات جاهزة دون بذل أيّ مجهود للحصول عليها؛ وكما يهدف كتاب «عن الحرب» تماماً إلى تعزيز التّفاهم عن طريق المناظرة والجدليّة، كذلك هدفت «لوائح الخدمة الميدانيّة» لعام ١٩٠٩ إلى تعليم الحكم والتّمييز. كانت وجهة نظر كلاوزفيتز الموحّدة للحرب حالها حال «لوائح الخدمة الميدانيّة»، مسألة معنويات وانقلاب وعبقريّة عسكريّة، وكلّها عُبِّر عنها في وسط وسيلة القتال المقاوم، كما تمّ تضمينها في كتاب «عن الحرب» مع أوصافها الرّسوميّة لما رآه وخبِرَه بنفسه في الحروب ضدّ نابليون.

والنّقطة الأساسيّة بسيطة: تشبه كلّ حرب الحروب الأخرى أكثر من كونها مثل أيّ نشاطٍ بشريٍّ آخر، وهذا صحيح بما فيه الكفاية عبر الزّمن بالنّسبة لنا لتحديد طبيعة الحرب على أنّها تتمتّع بخصائص دائمة بما يكفي لتكون ظاهرة شائعة.

هل هذه ملاحظة مفيدة؟! أم أنّها مجرّد ملاحظة مبتذلة؟! من الواضح أنّ لكلّ حربٍ في الممارسة خصائص مختلفة لدرجة أنّ الافتراض القائل بأنّ الحرب الأخيرة يُمكن أن تعلّمك عن الحرب التّالية قد يثبت في كثير من الأحيان أنّه خاطئ ولا سيَّما في نظر النّقّاد السّطحيين؛ وهذا يعيدنا إلى بداية هذا الفصل، وإلى

ليدل هارت، إذ غالباً ما انتُقد جنرالات الجيش البريطاني في فترة ما بين الحربين ولا سيّما من قبل ليدل هارت، لأنّهم وقعوا في فخّ تجربة الحرب العالميّة الأولى لإدراك تأثير الدّروع والمكننة والقوّة الجوّيّة؛ ولكن في الواقع، كما أوضح هوارد كيبنبرغر نفسه بشكلٍ واضحٍ في كتابه بعنوان «عميد المشاة»، كشفت تجربة ١٩٤١-١٩٤٢ في شمال إفريقيا أنّ التّفكير العسكريّ البريطانيّ في الثّلاثينيّات من القرن الماضي أصبح خاضعاً لبدع وحماسة ليدل هارت وآخرين ليتمكّنوا من الاحتفاظ بالشّعور بالسّياق، وهكذا شدّدت على الاستخدام المستقلّ للدّروع بحيث تمّ التّخلّص من القدرة على تنسيقها مع المشاة والمدفعيّة؛ لقد كتب كيبنبرغر: «بدا لي أنّ ليبيا، أو معركة الشّتاء، أو هجوم أوشينليك، أو «الصّلليبيّ»، كما كان يُطلق عليه، قد خِيضَت بتجاهلٍ تامٍّ لما فهمه المرء على أنّه مبادئ الحرب». وكما أوضحت روايات كيبنبرغر نفسه منذ تشرين الأوّل عام ١٩٤٢، وبدءاً من حرب العلمين، خاضت القوّات البريطانيّة وقوّات الكومنولث معاركها بطرقٍ تدين أكثر بكثير لقتال الاستنزاف وإعداد المدفعيّة الثّقيلة الّتي تميّز انتصارات الحلفاء في عام ١٩١٨ أكثر ممّا تدين لمونتغمري المغرور على الرّغم من كونه مؤلّفها، الّذي لم يعتد الاعتراف بذلك علناً.

إذاً ما الذي حدث بين عامي ١٩١٨ و ١٩٤٢؟! في أوائل العشرينيّات من القرن الماضي عندما كان ليدل هارت برتبة نقيب يفتقرُ إلى الخبرة يكتبُ عن تكتيكات المشاة، ويدين بشعبيّته لشخص ومزايا إلى جيه إف سي فولر، كانت الكتب العصريّة الّتي يجبّ قراءتها في الجيش البريطانيّ لا تزال تتضمّن أعمالاً سبقت أصولها الحرب العالميّة الأولى. وكان هناك أحد المؤلّفين الّذي يمثّلُ بثلاثة مجلّدات في مكتبة كيبينبرجر في متحف الجيش الوطنيّ النيوزيلنديّ في وايورو، وهو وهو جي إف آر هندرسون، الّذي ظلّ يُدْرَسُ جيّداً بعد عام ١٩١٨ كما كان يُقرأُ قبل عام ١٩١٤، وكان آخر هناك شخص آخر هو فرديناند فوش، الّذي كتب «مبادئ الحرب»، الّذي على الرّغم من كتابته عام ١٩٠٣ من قبل الرّجل الّذي أنهى الحرب العالميّة الأولى

بصفته القائد العام للحلفاء، ولم يُترجم إلى الإنكليزيّة حتّى عام ١٩١٨. لقد برّر فوش طبعة عام ١٩١٨، على الرّغم من التّغييرات الهائلة الّتي طرأت على الحرب في ذلك الوقت، بقوله: «إنّه لمن الضّروريّ دائماً لترسيخ مبادئ الحرب». وتابعت مقدّمته قائلة: «على الرّغم من أنّ العمل الحاليّ يعود تاريخه إلى عام ١٩٠٣، إلّا أنّه لا يزالُ من المُمكن استخدامه في تحضير الرّجال الّذين يُستدعون لقيادة القوّات أو ببساطة حريصين على التّفكير في متطلّبات الحرب».

كان هذا هو طموح ضابط القوّة الإقليميّة في كانتربري، وهو هوارد كيبنبرغر، وربّما كان استشهاده بمبادئ الحرب في إشارة إلى حملة شمال إفريقيا في عام ١٩٤١ بمثابة تكريم غير واعٍ لفوش، كما كان كتاب فوش موجوداً أيضاً في مكتبته، وكذلك كانت الطّبعة الثّانية عام ١٩٢٥؛ وقد نُشِرت الأولى عام ١٩٢٠ من كتاب الميجور جنرال دبليو دي بيرد بعنوان «اتّجاه الحرب: دراسة الإستراتيجيّة». كان بيرد، حاله حال كتاب فوش، قد بدأ حياته قبل الحرب العالميّة الأولى، وتشكّلت الخطوط العريضة والحجج في كتاب «ملخّص الإستراتيجيّة»، الّذي نُشر في ١٩١٠؛ ومثل فوش، لم يرَ بيرد أيّ سبب لمراجعة افتراضاته الأساسيّة حول طبيعة الحرب في ضوء ما حدث في الفترة الفاصلة. وفي الواقع، اقتبس من فوش عن هذه النّقطة بالضّبط في مقدّمة الطّبعة الثّانية من كتاب «اتّجاه الحرب»: «قواعد ومبادئ الحرب هي نفسها دائماً؛ ولا يهمُّ ما إذا كان الجنديّ واقفاً على قدميه في العراء أو محميّاً داخل دبّابة... وتطوُّر فنّ الحرب يشبه فنّ العمارة؛ قد تتغيّر المواد الّتي تستخدمها لأبنيتك، فقد تكون من الخشب أو الحجر أو الصّلب لكنّ المبادئ الثّابتة الّتي يجب أن يُبنى عليها منزلك دائمة»؛ وكما أوضح بيرد، فإنّ مبادئ الحرب هي الّتي مكّنت الجنديّ من تحقيق التّوازن بين الاستمراريّة والتّغيير: «إذن، المبادئ الّتي تحكم اتّجاه الحرب ثابتة على الرّغم من أنّ تطبيقها يختلفُ باختلاف الوسائل المُتاحة للحكومة أو القائد، ومع الظّروف السّائدة في الحملة العسكريّة. كما أنّه من غير المُحتمل أن تتكرّر الظّروف الدّقيقة الّتي خِيضَت أيّة حملة على أساسها، والاعتماد على تجربة حرب واحدة قد

يؤدّي إلى تصوّرات خاطئة. لقد كان كيينبرغر مفتوناً لا سيَّما بتأكيد بيرد على أهمّيّة الجغرافيا، وهي نقطة تتوافق تماماً مع «لوائح الخدمة الميدانيّة» لعام ١٩٠٩، الّتي قسّمت «الحرب غير المتحضّرة» ليس استناداً إلى الخصائص المتغيّرة لأطرافها المتحاربة بل وفقاً للعامل الأكثر ديمومة لتضاريس الأرض الّتي قاتل عليها الحرب.

وفي عام ١٩٠٩ صُنِّفت الحرب غير المتحضّرة استناداً إلى ما إذا كانت تدور في الجبال أو في الغابة، فقد أضافت إصدارات ما بعد عام ١٩١٨ من «لوائح الخدمة الميدانيّة» الصّحراء، وكان هذا التطوّر من أعراض اتّجاه أوسع: الإصدارات المتعاقبة، الأكبر في الحجم، وقعت ضحيّة للتّعقيد وفقدت الوضوح. ومع تطوّر العقيدة باطّرادٍ، غمرت النّظريّة الواقع، وحاولت «لوائح الخدمة الميدانيّة» أن تفعل أكثر من ذلك ولكن فعلت أقلّ في هذه العمليّة. لقد اتخذ بعض الجنود العقيدة على أنّها توجيهية وليست موضع نقاش، وأنّها تقدّم حلولاً أكثر ممّا تطرح أسئلة، ولذلك توقّفوا عن التّفكير بأنفسهم.

نواجه مشكلة مماثلة اليوم، فنحن ندرك، كما آمل، رغم أنّني أتساءل أحياناً، أنّ الحرب في أفغانستان تختلفُ عن الحرب في العراق لأنّ كلّ بلدٍ مختلفٍ عن الآخر، بهياكل سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّةٍ مختلفةٍ، ومناطق جغرافيّة مختلفة؛ لكن إذا كانت هذه النّقطة، وهي أنّ كلّ حرب صغيرة مختلفةٍ، مفهومة بوضوح، إذاً ما هو أقلّ وضوحاً في النّماذج الّتي يتبنّاها معظم الجنود اليوم هو أنّ كلّ حرب كبرى كانت مختلفة أيضاً، فالحرب الكبرى الّتي يستخدمها الخبراء الإستراتيجيّون كمعيارٍ لهم، وهي حرب وجوديّة من أجل البقاء القوميّ، تعتمد على الحرب العالميّة الثّانية في بنائها؛ فنظريّة الرّدع خلال الحرب الباردة الّتي تمّ التنبّؤ بها اعتماداً على الخبرات من الحرب العالميّة الثّانية لإحداث حرب عالميّة حقيقيّة، إذ كان عدد القتلى من المدنيين والعسكريين بالملايين، وهو معيار نظريّ وليس استثناءً.

وهذا يتركُ الحروب بين الدّول الّتي شُنَّت منذ عام ١٩٤٥ طيّ النّسيان، فهي لا تتناسب مع نموذج الحرب الكبرى لأنّها كانت محدودة في الحالة البريطانيّة من حرب فوكلاند في عام ١٩٨٢ مروراً بحرب كوسوفو في عام ١٩٩٩ إلى حرب احتلال العراق في عام ٢٠٠٣. وتنطبق هذه النّقطة أيضاً على الحروب الّتي خاضتها مؤخّراً قوى أخرى بما في ذلك الغزو الرّوسي لأوسيتيا الجنوبيّة والغزو «الإسرائيليّ» على غزة في عام ٢٠٠٨. لقد عملت الحدود بطرقٍ مختلفةٍ من حيث الجغرافيا أو الأسلحة أو الوقت لكنّ هذه القيود كانت كافية لضمان استبعادها من مفهومنا للحرب الكبرى، إلّا أنّ هذه الحروب لا تتناسبُ بشكلٍ مريحٍ مع المعايير الّتي طُوِّرت للحروب الصّغيرة.

ولا تزال المشاكل الّتي يفرضها التّعريف والتّصنيف أكثر تعقيداً، فقد حدثت العديد من الحروب الصّغيرة ضمن الحروب الكبيرة: حرب العصابات في إسبانيا وإيطاليا وسويسرا خلال حروب نابليون، والحرب الثّوريّة في الشّرق الأوسط وآسيا الوسطى، وكذلك في أيرلندا، وفي الحرب العالمية الأولى، وحرب عصابات في وسط وجنوب شرق أوروبا خلال الحرب العالميّة الثّانية؛ وعلاوة على ذلك، أثارت تلك الحروب الكبرى العديد من الحروب بين الدّول، الّتي كانت محدودة بما في ذلك حرب اليابان ضدّ ألمانيا في ١٩١٤-١٩١٨ وحرب الاتّحاد السّوفييتيّ مع اليابان في عام ١٩٤٥.

إنّ التّحدّي الّذي يواجه طلّاب الحرب، سواء كانوا مؤرّخين صرفين أو أولئك الّذين يدرسون الحرب باعتبارها عملاً عمليّاً ذي صلة فوريّة وإن كانت مرعبة، هو كيفيّة سدّ الفجوة بين طبيعة الحرب بشكلٍ عامٍّ والطّابع المحدّد لكلّ حربٍ على وجه الخصوص؛ إنّ ما يلفتُ النّظر في استجابة الجيش البريطانيّ لهذه المشكلة في عام ١٩٠٩، وعن استمرار تطبيقه لأنظمة «الخدمة الميدانيّة» لعام ١٩٠٩ طوال الحرب العالميّة الأولى، هو أنّه ركّز على العلاقة بين الإستراتيجيّة والتّكتيكات وليس على العلاقة بين الإستراتيجيّة والسّياسة.

وفيما يتعلّق بطبيعة الحرب، على عكس توصيف كلّ حرب، تكون العلاقة بين الحرب والسّياسة علاقة ثانويّة بصراحة وليست أساسيّة، إذ تحدّدُ السّياسة الحروب الّتي تُخاضُ، وأين تُخاض ولماذا خِيضت. إنّ وظيفة السّياسة مهيمنة ولكنّها تقريبيّة، فالسّياسة هي الّتي تجعلُ من الصّعب للغاية توقّع الحروب المستقبليّة وسبب نشوبها. إنّ بروز السّياسة في الحرب، والاعتقاد بأنّها تحدّد طبيعة الحرب، هو إلى حدٍّ كبيرٍ نتاج الحرب الباردة، إذ إنّ السّياسة شكّلت الرّدع. وبالطّبع هذا هراء كبير لأنّ الحرب الباردة لم تكن حرباً، ولو كانت كذلك، لما ظلّت السّياسة مهيمنة إلى هذا الحدّ، لكنّ فترة واستقرار الحرب الباردة نفسها خلقت شعوراً بالاستمراريّة فقد كانت التّجارب منذ عام ١٩٩٠ بطيئة في التّلاشي؛ وحقيقة أنّ الحروب منذ عام ١٩٩٠ كانت حروباً أقلّ حدةً وليست أعلى، لعبت دورها هنا، إذ إنّ التّأثيرات السّياسيّة أكثر أهميّة بشكلٍ غير متناسبٍ في الحروب الأقلّ حدةً. أمّا في الحروب السّابقة ذات الكثافة العالية، عمل قادة الفيالق في منطقة كانت بكلّ المقاييس والأغراض منطقة خالية من السّياسات. إنّ السّياسة المُتّبعة في الحروب الكبرى الّتي تهدف إلى البقاء الوطني تعملُ مع ذرة الحرب ودوافعها نحو التّصعيد. وفي الحروب الأكثر تحفّظاً، قد تجد السّياسة نفسها على خلافٍ مع طبيعة الحرب، وهي النّقطة الّتي لاحظها كلاوزفيتز عندما قارن حروب القرن الثّامن عشر بالحروب النّابليونيّة؛ ونتيجة لذلك، تبرز التّأثيرات السّياسية بشكلٍ أكثر وضوحاً في الحروب الأقلّ حدّة، وقد أصبح التّوتّر القائم على العلاقات المدنيّة العسكريّة أكثر وضوحاً، وقد تؤدّي الأنشطة الّتي يقوم بها شخص مثل ليندي إنجلاند[1] في أثناء حراستها للسّجناء العراقيين في أبو غريب عام ٢٠٠٣ إلى عواقب سياسيّة وخيمة.

---

(١) ليندي إنغلاند: هي جنديّة احتياط أمريكيّة خدمت في وحدة الشّرطة العسكرية ٣٧٢ للجيش الأمريكي، أقالتها وأدانتها محاكم الجيش العسكريّة رفقة أحد عشرة فرداً من أفراده عام ٢٠٠٥ فيما يتصل بتهم التعذيب وإساءة معاملة الأسرى في سجن أبو غريب في بغداد خلال غزو العراق.

والعناوين العصريّة على الأقلّ في المملكة المتّحدة مثل عمليّات تثبيت الاستقرار والنّهج الشّامل، مع تأكيدها على حقيقة أنّ الجيش ليس بالضّرورة العنصر الأكثر أهميّة في الحرب في أفغانستان، تعزّز هذا المفهوم الخاصّ بالتّفوّق المنطقيّ للسّياسة، ومع ذلك، فإنّ جوهر ما يفعله معظم الجنود، في الحروب الصّغيرة والكبيرة، لا يكمن في واجهة السّياسة والإستراتيجيّة، ولكن في ذلك بين الإستراتيجيّة والتّكتيكات وفي الغالبيّة العظمى من الحالات على المستوى التّكتيكيّ البحت. وفي جنيف في أيلول عام ٢٠٠٨، سأل الجنرال السّير ديفيد ريتشاردز، القائد السّابق لقوّة المساعدة الأمنيّة الدوليّة في أفغانستان والقائد العام للقوّات البرّيّة في الجيش البريطانيّ في ذلك الوقت: «إذا تقرّر أنّ جيوشنا بحاجة إلى أن تكون قادرة على النّجاح في الحروب ضدّ الجهات الفاعلة غير الحكوميّة والحروب ضدّ الدّول، هل يعتقدُ أولئك المكلّفون بتصميم الجيوش وتجهيزها أنّ نوعيّ الصّراع سيبدوان عمليّاً متشابهين بشكلٍ مدهشٍ على الأقلّ لأولئك المكلّفين بالفعل بقتالهما على المستوى التّكتيكيّ؟!»

كان الجواب الضّمنيّ هو أنّهم سيفعلون. وفي مؤتمر حرب الأرض لعام ٢٠٠٩، وهو حدث سنويّ يُقام في المعهد الملكيّ للخدمات المتّحدة في لندن نيابة عن رئيس هيئة الأركان العامّة البريطانيّة، تحدّث ريتشاردز عن «صراع عام في المستقبل» و «نسخة واحدة من الحرب». ولم يكن وحده، فقد أعرب الرّئيس المنتهية ولايته، السّير ريتشارد دانات، عن وجهات نظرٍ مماثلةٍ، وفي المناسبة نفسها أشار الجنرال جورج كيسي، رئيس أركان الجيش الأمريكيّ، والجنرال جيمس ماتيس من قيادة القوّات المُشتركة، إلى نقاط ذات صلة. وبحلول عام ٢٠١٣، من وجهة نظر إحدى الصّحف الألمانيّة، كانت تجربة القتال المستمرّ في شمال أفغانستان قد علّمت سلاح الجوّ (البوندسفير) كيفيّة القتال ليس ضدّ طالبان وحسب بل في أيّ سياق قد تطلب منه الحكومة الألمانيّة التصرّف فيه أيضاً. لقد أوضح الجنرال فنسنت ديسبورتس، المدير السّابق لمركز العقيدة للقوّات المُسلّحة الفرنسيّة ورئيس كلّيّة

الدّفاع عن الجيش بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، ذلك بوضوح مثل أيّ شخص آخر، فقد كتب «الحرب هي حرب»، وتابع قائلاً: «لقرون من الزّمن، كان لدينا شعور بأنّنا نخوض حروباً جديدة لا علاقة لها بالصّراعات السّابقة، لكن مع الاستفادة من الإدراك المتأخّر، من المدهش أن نرى استقرار الخصائص العامّة للصّراعات ومنطقها غير المتغيّر، والخطأ الّذي كان من المُمكن تفاديه إذا كان «أصحاب الاتّجاهات» في تلك الفترة يمتلكون ببساطة ذكريات أطول».

وهناك نتيجتان غير منطقيتين للرّؤية الثّنائيّة للحرب: أوّلاً، تتعاملُ مع العمليّات الحاليّة على أنّها استثنائيّة، وباعتبارها انحرافات عن قواعد الحرب الكبرى؛ ثانياً، يُمكنها جعل العديد من مشاريع المشتريات طويلة الأجل تبدو لا علاقة لها بالأمر وغير عقلانيّة في بعض الأحيان؛ وبعد ذلك تعرض على القوّات المُسلّحة الوطنيّة خياراً غير مستساغٍ: إمّا أن تقوم باستثماراتٍ ضخمةٍ من أجل الحفاظ على قوى متوازنة قادرة على السّيطرة في كلتا المجموعتين من الخيارات، وهي تكلفة تبدو غير متناسبة مع التّهديدات، أو تركّز على أدوارٍ محدّدةٍ؛ وكلّ الجيوش الّتي تتمتّعُ بالكفاءة تخشى التّهديد بأن تصبح دركاً لا أكثر ولا أقلّ. إنّ قرار إعداد القوّات المُسلّحة وإدامتها على وجه التّحديد لما أصبح يُسمَّى عمليّات تحقيق الاستقرار، أو حتّى حرب مكافحة التّمرّد ضد الاحتلال، ينظرُ إلى أولئك الّذين يعارضون مثل هذه الأفكار مثل قبول عدم القدرة على القتال والفوز بما قد يرون أنّه حرب حقيقيّة.

يُمكن للرّؤية الموحّدة للحرب، مع تركيزها على طبيعة الحرب، أن تعوّض ذلك؛ فهي تتعامل مع المشتريات قصيرة الأمد وليست طويلة الأمد في التّجهيز الفوري للحرب، وخلال الحرب نفسها، على أنّها النّمط السّائد؛ أمّا في الحالات الّتي لا يوجد فيها احتمال وشيك لنشوب الحرب، يجب أن تعامل المرونة والقدرة على التّكيف على أنّها شرط لا غنى عنه، ليس للعقيدة الّتي تتبنّاها القوّات المُسلّحة وحسب بل أيضاً للأسلحة الّتي تنبعُ من هذا التّفكير. وكما أشار الجنرال السّير روبرت سميث، فإنّ المُعدّات المُستخدمة في معظم العمليّات منذ عام ١٩٩٠

صُممت مع مراعاة الحرب الباردة. إنّ تبنّي الطّبيعة الموحّدة للحرب كنقطة انطلاقٍ ليس بديلاً عن التّفكير الجادّ في طبيعة الحروب الّتي هي إمّا وشيكة أو تدور رحاها الآن، لكنّه يعني أنّ هذا التّفكير الجادّ يقوم على أساسٍ آمنٍ غير سطحيٍّ.

تخلق الرّؤية الثّنائيّة للحرب توصيفاً جاهزاً للحروب استناداً إلى النّظريّة ولكنّها غالباً ما تكون غير مرنة بما يكفي لتعكس الواقع؛ فنموذج مشتقّ من مقاومة التّمرّد ضدّ الاحتلال البريطانيّ في مالايا أو في أيرلندا الشّماليّة لم يكن جاهزاً لأفغانستان؛ كما لم تكن الحروب الأفغانيّة الأولى أو الثّانية في القرن التّاسع عشر نماذج مناسبة للحرب الأفغانيّة في القرن الحادي والعشرين، إذ يُمكن للحرب الّتي وُضعت في مظروف أن تقفز إلى آخر لكنّ التّغيير يُمكن أن يستمرّ بعد ذلك غير معترفٍ به لفترةٍ طويلةٍ من الزّمن، إذ تظلُّ الجيوش عالقة في شبكة توقّعاتها النّظريّة الخاصّة. والولايات المتّحدة، بعد أن وقعت ضحيّة لذلك في فيتنام، اصطدمت به مرّة أخرى في العراق في ٢٠٠٣-٢٠٠٤. إنّ الاعتراف بطبيعة الحرب بمعناها الأوسع يُمكن أن يكون بديهيّاً فقط من النّاحية النّظريّة، ومن ثمَّ يتطلّب من أولئك الّذين يعلنون ذلك صراحة أن يستمرّوا في طرح الأسئلة الأساسيّة حول الحرب الّتي تواجههم فعليّاً، وأن يفعلوا ذلك على هذا الأساس بروح الاستفسار بدلاً من أن يكون على أساس الوجه والحلّ السّهل، منسحبين من رفّ الملابس الجاهزة.

وفي ٢٤ آب عام ١٩٤١، بعد شهرين من كتابة إدوارد بوتيك لتقريره عن هوارد كيبنبرغر، كتب الأخير إلى زوجته روث: «الحقيقة هي أنّني قرأتُ ودرستُ وفكّرت في الحرب لدرجة أنّني أعرف تلقائيّاً تقريباً الشّيء الصّحيح الّذي يجب القيام به في أزمة». لقد مكّن التّاريخ العسكريّ ضابطاً في القوّة الإقليميّة، قضى معظم خدمته في تلال كانتربري بالجزيرة الجنوبيّة، من الاستجابة لما هو غير متوقّع. وبالنّسبة للمؤرّخ، هناك نقطة أخرى ونهائيّة: التّمييز بين طبيعة الحرب وطبيعة حروب معيّنة سيمنع تأثير القضايا قصيرة المدى من إغراق الإحساس بالمنظور على الاستمراريّة طويلة المدى.

الفصل الحادي عشر

الإستراتيجيّة والمستوى العملياتيّ (التّشغيليّ) للحرب

في ٢٣ حزيران عام ٢٠١٠، استدعى الرّئيس باراك أوباما الجنرال ستانلي ماكريستال إلى واشنطن، وأعفاه من منصب القيادة في أفغانستان؛ ومن وجهة نظر معظم المعلّقين، لم يكن لدى الرّئيس خيار آخر. وكما نقل عن مايكل هاستينغز في مقال في رولينج ستون، انتقد ماكريستال ودائرته المباشرة من المستشارين العسكريين سفير الولايات المتّحدة في كابول، وهو كارل إيكنبيري، والممثّل الخاصّ للرئيس للمنطقة ريتشارد هولبروك، ونائب الرّئيس جو بايدن، وقد ذهب ازدرائهم إلى أبعد من ذلك: فقد شمل الانتقاد الرّئيس نفسه؛ ولو فشل أوباما في التّحرّك، لكانت ستتمّ الإطاحة بأعراف العلاقات المدنيّة العسكريّة. وعلى حدّ تعبير الرّئيس، فإنّ المقال قوّض «السّيطرة المدنيّة على الجيش الّتي تشكّل جوهر نظامنا الدّيمقراطيّ».

لكن ماكريستال لم يشرع في تحدّي هذا العرف. كان هذا مجرّد خطأ وليس مؤامرة. لقد أكّد ردّه الموقّر، ورفضه محاولة تبرير أو تفسير الملاحظات المنسوبة إليه، قبوله المنضبط لموقفه الدّستوري، وكان ما فعله شيئاً مختلفاً نوعاً ما: فقد عبّر هو وزملاؤه عن إحباطهم بسبب الافتقار إلى التّوجيه السّياسيّ الواضح الّذي كان من المفترض أن تستند إليه المفاهيم العملياتيّة الخاصّة بمكريستال؛ فالمستوى العمليّاتي للحرب هو مستوى القيادة الواقع بين التّكتيكيّ والإستراتيجيّ، بين قائد السرية أو الكتيبة في الميدان والرّئيس في البيت الأبيض. وفي إطار ممارسة الفنّ العمليّاتي يأمل كبار الجنرالات اليوم مثل ماكريستال، في الوصول إلى ذروة حياتهم المهنيّة. لقد

خُصِّصَ الجزء الأكبر من التّخطيط الّذي قام به طاقمهم للتّحضير لتلك الفرصة وبعد ذلك تطبيق مهاراتهم من أجل إدارة الفوضى المميّزة للحرب؛ إلّا أنّ القيام بهذا الفنّ العمليّاتي يحتاج إلى التّوجيه، إذ إنه يتطلّب من السّياسة درجة من الوضوح واتساق الهدف الّذي يُمكن أن يتعارض في كثير من الأحيان مع حقائق السّياسة واحتمالاتها. وفي عام ١٩٥٢، عندما استدعى الرئيس هاري ترومان الجنرال دوغلاس ماك آرثر، كانت خطيئته هي الدّعوة إلى تغيير في الإستراتيجيّة؛ وعلى النّقيض من ذلك، كان ماكريستال يريد إستراتيجيّة فحسب.

أعلن الرّئيس أوباما قائلاً: «أنا لا أتّخذ هذا القرار بناءً على أيّ اختلاف في السّياسة مع الجنرال ماكريستال»، لكنّ شكاوى ماكريستال مستمدّة في جزءٍ كبيرٍ منها، على الأقلّ ضمنيّاً، من عدم وضوح ماهيّة تلك السّياسة؛ لقد حالت صعوبة الحرب في أفغانستان، حتّى أكثر من معظم الحروب، دون تشكيل أهداف بسيطة وواضحة، أو أهداف متّسقة لا يتوق إليها قائد العمليّات وحسب بل يحتاجها أيضاً. وهكذا أصبحت الإستراتيجيّة، المكان الّذي يلتقي فيه الفنّ العمليّاتيّ والسّياسة، محور الصّدام بين سعي الجندي لتحقيق الأهداف العملياتية ورغبة السّياسيّ في المرونة وسط سيناريوهات متغيّرة وغير مؤكّدة؛ ولم تكن مثل هذه التّوتّرات جديدة في حدّ ذاتها، وكان لهذا التّكرار الخاصّ لها تاريخ طويل يمتدّ على مدى العقود الثّلاثة السّابقة.

تدور الإستراتيجيّة حول العلاقات بين الوسائل والغايات. لقد أصبح الحديث عن خطّة الحملة في أفغانستان «إستراتيجيّة لمكافحة التّمرّد ضدّ قوات الاحتلال» أمراً متداولاً ومقبولاً على نطاقٍ واسعٍ. وإذا كان هذا هو الحال، فإنّها تعتمد على تعريفٍ قديمٍ وضيّقٍ للإستراتيجيّة؛ وعندما عرّف كلاوزفيتز الإستراتيجيّة على أنّها استخدام المعركة لأغراض الحرب، كان يفكّر في خطوط غير متشابهة، لكن هذا هو توصيف للإستراتيجيّة الّتي لم يكن لها وزن كبير منذ الحرب العالميّة الأولى. وكما ذكر في الفصل الثّاني، جاءت أوصاف القرن العشرين لرؤية الإستراتيجيّة على أنّها تربط الحرب

بالسّياسة؛ ولا تعمل أفكار مكافحة التّمرّد ضدّ قوات الاحتلال على هذا المستوى سواء من النّاحية الجيوسياسيّة أو المؤسّساتيّة؛ إنّها وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية في حدّ ذاتها. ولإعادة صياغة كلام كلاوزفيتز، فهي تشرح استخدام القوّة المُسلّحة لأغراض الحرب، لكنّها لا تفسّر الغرض من الحرب نفسها. لقد ذهب الجنرال فنسنت ديسبورتس، الّذي كان يشغلُ منصب المدير السابق لكلّية الدّفاع المشتركة (College Interarmees de Defense)[1] في فرنسا إلى قلب المشكلة عندما لاحظ أنّ إقالة ماكريستال قد أعادت إطلاق نقاشين: «أحدهما تكتيكيّ: كيف يقاتلُ المرء في أفغانستان والآخر إستراتيجيّ: ماذا يفعل المرء بعد ذلك».

ولا يكثرُ الحديث عن التّكتيكات هذه الأيّام على الرّغم من أنّ أحد ردود الفعل الفوريّة بين العديد من الجنود الأمريكيين على نبأ رحيل ماكريستال كان الأمل في تخفيف القيود المشدّدة على استخدام القوّة النّاريّة. وفي الحرب الباردة، أُهمل التّفكير في تكتيكات الحرب للتّركيز بشكلٍ غير متناسبٍ على الإستراتيجيّة. لقد قدّمت المواجهة بين حلف النّاتو وحلف وارسو إطاراً إستراتيجيّاً واضحاً يُمكن من خلاله النّظر في فائدة القوّة وإطاراً جيوسياسيّاً ثابتاً يُمكن وضعه ضمنه، لكنّ الحرب الباردة كانت تعني أيضاً أنّ تلك القوّة، لأنّها وجدت وظائف أقلّ من الحرب، أصبحت منفصلة عن القتال الفعليّ؛ وتشكّلت نظريّة الرّدع، وهي النّاتج الرّئيس للفكر الإستراتيجيّ بحلول السّتينيّات من القرن المنصرم إلى حدٍّ كبيرٍ من قبل الإستراتيجيّين المدنيّين. وكانت آثار هذا التّطوّر ذات شقّين: أوّلاً، خلال الحرب الباردة، لم يُدرس السّلوك الفعليّ للحرب، ونتيجة لذلك لم تعطِ الإستراتيجيّة وزناً كبيراً على خوض الحرب نفسها؛ ثانياً، وبالتّالي، تُرك الجنود دون دورٍ واضحٍ في تشكيل الإستراتيجيّة وتطويرها.

---

(١) كانت كلّيّة الدفاع المشتركة بين الجيش (CID) من ١٩٩٣ إلى ٢٠١١، مؤسّسة للتّعليم العسكريّ العاليّ الفرنسي تقع في الدّائرة السّابعة ضمن أراضي المدرسة العسكريّة الّتي أسّسها لويس الخامس عشر لتدريب ضبّاط مملكة فرنسا.

كان المفكّرون الإستراتيجيون الأوائل، أولئك من جيل كلاوزفيتز، مندهشين: فالعوامل ذاتها الّتي دفعت الحاجة إلى الإستراتيجيّة في المقام الأوّل قد انتُزعت من الفكر الإستراتيجيّ. لقد كان ذلك فراغاً غير طبيعيّ، وكان من المُحتمل أن يكون له عواقب وخيمة إذا استُخدمت القوّة المُسلّحة بالفعل في الحرب؛ ففي الثّمانينيّات من القرن الماضي، ملأها المستوى العمليّاتي (التّشغيليّ) للحرب؛ والفنّ التّشغيليّ، الّذي يُمكن تعريفه بالمصطلحات نفسها الّتي يستخدمها كلاوزفيتز لتعريف الإستراتيجيّة: «استخدام المعركة لغرض الحرب»، ركّز كلاهما على إدارة الحرب، وكان واضحاً أنّه من اختصاص المفكّرين العسكريين وليس من اختصاص الأكاديميين والسّياسيين. وكان هناك دافعان منفصلان دفعا هذه العمليّة: الأوّل: كان حاجة جيش الولايات المتّحدة لاستعادة حبّ الذّات[1] بعد الحرب في فيتنام، إذ أصبحت العقيدة إحدى الوسائل الّتي سعى من خلالها إلى إعادة تأكيد قيمته المهنيّة؛ والثّاني هو الضّغط في الثّمانينيّات من القرن الماضي لرفع العتبة النوويّة، للرّد على الإعلان السّوفييتي بالتّخلّي عن الاستخدام الأوّل للأسلحة النوويّة، واستغلال الفعاليّة المتزايدة للذّخائر الموجّهة بدقّة، الّتي وعدت بالقدرة على كبح الغزو السّوفييتي وحتّى لتمكين حلف النّاتو من شنّ هجوم مضادٍّ. كان المصدر هنا أوروبيّاً بقدر ما كان أمريكيّاً: في مجموعة الجيش الشّمالي (NORTHAG)[2] طوّرت القوّات الأنجلو-ألمانيّة أفكاراً لضربة فيلقٍ مضادّة.

---

(١) Amour-propre هو مصطلح فرنسي يمكن ترجمته بشكل مختلف على أنه "حب الذات" أو "احترام الذات" أو "الغرور". في الفلسفة، هو مصطلح يستخدمه جان جاك روسو، الّذي يقارن ذلك بنوع آخر من حب الذّات الّذي يطلق عليه أمر "amour de soi".

(٢) كانت مجموعة جيش الشّمال تشكيلاً عسكريّاً للناتو يتألّف من خمسة فيالق عسكريّة من خمس دول أعضاء في الناتو؛ وخلال الحرب الباردة، كانت مهمّته الدّفاع الأماميّ لحلف الناتو في النصف الشّماليّ من جمهوريّة ألمانيا الاتّحادية تناط بجيش الشّمال.

انتشر المستوى العمليّاتيّ للحرب ومجموعة الأفكار المرتبطة به بما في ذلك المناورة وبعد ذلك «علم المناورة» (mannerism)، من خلال جيوش النّاتو كالنّار في الهشيم، ولا تزالُ في عقائدها العسكريّة اليوم. وعلى الرّغم من أنّه تمّ تقديمها كجسرٍ بين الإستراتيجيّة والتّكتيكات، توجّه المستوى التّشغيليّ في أواخر الثّمانينيّات من القرن الماضي كان نحو التّفاعل مع التّكتيكات وليس الإستراتيجيّة؛ فبعد كلّ شيء، في أواخر الثّمانينيّات من القرن الماضي، ومع استمرار الحرب الباردة، كان السّياق السّياسيّ واضحاً بما فيه الكفاية. وعلاوة على ذلك، فإنّ أيّة مناقشة للواجهة العملياتيّة والإستراتيجيّة ولا سيّما في سياق الحرب الأوروبيّة، من المرجّح أن تغرق قريباً في قضايا إطلاق الأسلحة النوويّة، وهذا يعني ضمنيّاً أنّ الجيش سيفقد السّيطرة على سلوك الحرب تجاه المدنيين.

في الواقع، كان هذا بالضّبط هو عامل الجذب للمستوى العمليّاتي (التشغيليّ) للحرب، الّذي طُوِّر في منطقة خالية من السّياسات، إذ كانت الخبرة العسكريّة غير مقيّدة وحيث أعادت الجيوش تأكيد سلطتها على إدارة الحرب؛ وسرعان ما أنشأت نسبها الفكريّة الخاصّ لا سيَّما من خلال الاستخدام الانتقائيّ للتّاريخ العسكريّ. إنّ أكثر المحلّلين تفكيراً، مثل ريتشارد سيمبكين وشيمون نافيه، وجدا أصول الفكر العمليّاتي في الاتّحاد السّوفييتي بين الحربين، في أفكار في كي تريانداڤيلوف و إم إن توخاتشيفسكي، في «العمليّة العسكريّة في العمق»[1]؛ وبحلول أواخر الثّمانينيّات من القرن المنصرم في «مجموعات المناورة العملياتيّة» (Operational manoeuvre group)[2]،

---

(١) العمليّة العسكريّة في العمق المعروفة أيضاً باسم المعركة السّوفييتية في العمق، كانت نظريّة عسكريّة طورها الاتّحاد السّوفييتي لقوّاته المسلحة في أثناء عشرينيّات وثلاثينيّات القرن العشرين؛ وكانت عقيدة عسكرية تفضِّل تدمير قوّات العدو أو كبحها أو إخلال تنظيمها، في خطّ المواجهة، وفي عمق ميدان المعركة أيضاً.

(٢) كانت مجموعة مناورة العمليّات مفهوماً للحرب التّنظيميّة للجيش السّوفييتي تمّ إنشاؤه في أوائل الخمسينيّات من القرن الماضي ليحلّ محلّ مجموعة الفرسان الآليّة الّتي أجرت العمليّات العميقة على الجبهة الشّرقيّة في الحرب العالميّة الثّانية.

لكنّ معظم أولئك الّذين استخدموا التّاريخ بهذه الطّريقة أولوا اهتماماً أقلّ لمساهمة الاتّحاد السّوفييتي في الفكر العملياتيّ، وأكثر من ذلك لمساهمة لألمانيا. لقد ارتقى غزو فرنسا وهزيمتها السّريعة في أيّار عام ١٩٤٠ إلى مرتبة النّموذج الّذي يُحتذى به، وهو المثال الّذي تضخّمت قوّته بسبب غياب سياقٍ إستراتيجيّ أوسع، وهو ما كان ليشير بالطّبع إلى أنّ ألمانيا خسرت في النّهاية الحرب. لقد دُفِع اختراع الفنّ العمليّاتي إلى وقت أبعد من ذلك، فقد قام خاسر آخر، وهو نابليون، ومايكل هوارد وبيتر باريت بإدراج كلمتي «عمليّات» و«عملياتيّة» في نصّ ترجمتهما الإنكليزيّة لكتاب كلاوزفيتز «عن الحرب» في عام ١٩٧٦، على الرّغم من عدم وجود ما يعادلها في اللّغة الألمانيّة الأصليّة.

كان الفنّ العمليّاتيّ في الثّمانينيّات من القرن الماضي بناءً فكريّاً، ونتاجاً للعقيدة العسكريّة أكثر من كونه ناتجاً عن تجربةٍ مباشرةٍ في ميدان المعركة: ومن هنا كان ميله للعودة في الوقت المناسب لأفكاره؛ لقد شُوّه الكثير من العقائد العسكريّة الّتي طُوِّرت في مثل هذه الظّروف بسبب ميلها إلى التّركيز على الحرب الأخيرة، وليس التّالية مع الإشارة ضمنيّاً إلى أنّ التّعرّف على الماضي سيكون معادياً للمستقبل. ولم يكن هذا هو الحال أو هكذا بدا مع العقائد العسكريّة الّتي طُوّرت في المراحل اللّاحقة من الحرب الباردة. لقد وجد الفنّ التّشغيليّ مكاسبه في ساحة المعركة في عمليّة عاصفة الصّحراء في عام ١٩٩١، إذ طبّقت جيوش النّاتو تفكير الثّمانينيّات في الشّرق الأوسط، وليس على أوروبا، وحقّقت النّصر في وقتٍ قصيرٍ؛ وعند استعادة الأحداث الماضية، بدت الحملة باطّرادٍ وكأنّها تتويج لعمليّة، وكنهايةٍ لخطّ من التّطوّر، لكنّها في ذلك الوقت بدت وكأنّها فجر مستقبل جديدٍ وجريءٍ؛ وبين ذلك الحين وغزو العراق عام ٢٠٠٣، نمت معظم الصّيحات في الفكر العسكريّ، في تقدّم خطّيٍّ، من الرّغبة في إجراء عمليّات تقليديّة على الأرض بوتيرة أكبر مع زيادة القدرة على تركيز النّار لتمكين المناورة. وقد مرّ طريقهم عبر «الثّورة في الشّؤون العسكريّة» و«الحرب المرتكزة على

الشّبكة» و «العمليّات القائمة على التّأثيرات» و «التّحوّل»؛ وكانت جميعها طرقاً لشنّ الحرب الّتي استغلّت التّقنيّات الجديدة للتّأثيرات التّكتيكيّة، الّتي رُتّبت ونظّمت كثيراً بحيث كان لها نتائج تشغيليّة.

وبالتّالي، كانت عمليّة ما يُسمَّى «حريّة العراق»[1]، الّتي انطلقت في آذار ٢٠٠٣، نوعاً من الخاتمة، إذ كانت قائمة على ما يبدو على سلسلة متّصلة من الدّروس المُستفادة في أعقاب فيتنام ومرّت بحرب الخليج الأولى في عام ١٩٩٠، لكن كان هناك أيضاً تغيير فيها؛ ففي ٢٨ شباط عام ١٩٩١، وبينما كان الجيش العراقي المحطّم يتراجع عائداً على طول ما يسمّى بـ «طريق الموت»، دعا الرئيس جورج بوش (الأب) إلى وقف إطلاق النّار؛ وفي نظر منتقديه، أوشك على قول: «لقد هُزم صدام حسين في ساحة المعركة وفقد مصداقيّته في أعين العسكريين المحترفين، لكن الزّعيم العراقي تمسّك بزمام السّلطة في بغداد». وفي عام ٢٠٠٣ اثنان من «المحترفين العسكريين» وهما الميجور جنرال وليامسون موراي والميجور جنرال ربوبرت إيتش سكيلز، والأوّل مؤرّخ عسكريّ ومعلّق إستراتيجيّ والأخير هو المؤلّف الرّئيس للرواية الرّسميّة للجيش الأمريكيّ عن حرب عام ١٩٩١ والمسؤول عن الجيش بعد البرنامج التّالي من عام ١٩٩٥، أنتج رواية سابقة لأوانها إلى حدّ ما وحتّى متعجرفة لغزو العراق واحتلاله؛ وقد وصفا ما حدث في ١٩٩٠-١٩٩١ بأنّه «نصر تكتيكيّ وفشل عمليّاتيّ». وعلى الرّغم من أنّهما استمرّا في الاعتراف بشكلٍ مربكٍ إلى حدّ ما بأنّ «الجيش الأمريكيّ قد نفّذ حملة ناجحة على المستوى العمليّاتيّ»، إلّا أنّهما خلصا إلى أنّه في عام ١٩٩١، كانت «الأخطاء على المستوى العمليّاتيّ قد ضمنت أنّ الأداء التّكتيكيّ الرّائع للتّحالف في ساحة

(١) حريّة العراق هي نزاع مسلح طويل الأمد بدأ مع غزو العراق عام ٢٠٠٣ من قبل قوّات التّحالف بقيادة الولايات المتّحدة أطاح الغزو بحكومة الرئيس العراقي صدّام حسين. ومع ذلك، فقد استمرّ الصّراع في الكثير من أوقات العقد التّالي على أنّه تمرد ضد المحتل وظهرت معارضة لقوات الاحتلال وحكومة ما بعد الغزو العراقية.

المعركة لن يحقّق ذلك النّوع من النّصر الإستراتيجيّ والسّياسيّ كان يمكن أن يطيح بصدام ونظامه». كانت حرب عام ٢٠٠٣ مع العراق «قصّة مختلفة»، كما زعم تاريخهم عن الحرب، فقد أظهرت «مزيجاً من البراعة التّكتيكيّة والعمليّاتية الّتي قضت على النّظام البعثيّ».

كان موراي وسكيلز يستخدمان «المستوى العمليّاتيّ للحرب» بطريقتين مختلفتين، ومن هنا جاء الغموض في تقييمهما لما حدث في حرب العراق الأولى: السّياق الّذي طبّقا عليه العبارة في عام ١٩٩١ كان تكتيكيّاً، وكان ذلك لعام ٢٠٠٣ أكثر إستراتيجيّة. لقد تغير توجّه وتوقّعات المستوى التّشغيليّ على مدى عقد من الزّمن، وقد توسّعت التّوقّعات الإستراتيجيّة الممنوحة للفكر التشغيليّ فقد فقدت الإستراتيجيّة اتّجاهها. وفي الثّمانينيّات من القرن الماضي، كان من المُمكن للمستوى التّشغيليّ للحرب التّركيز على تطبيقاتها التّكتيكيّة لأنّه تمّ تطويرها في سياقٍ إستراتيجيّ أو حتّى في سياقٍ إستراتيجيٍّ كبير يُمكن اعتباره أمراً مسلّماً به؛ وبعد ١٩٨٩-١٩٩٠، أُزيلت تلك التّأكيدات الإستراتيجيّة بنهاية الحرب الباردة؛ ونتيجة لذلك، أصبحت إستراتيجيّة حلف النّاتو مشوّشة باطّرادٍ وفقدت الإستراتيجيّة نفسها الدّقة تدريجيّاً من حيث ما تعنيه، ومن فعلها وأين نُفذت؛ وقد استمرّ الفكر الإستراتيجيّ، كما كان، في المسار الّذي حدّده له الرّدع النوويّ، وأصبح مرادفاً للسّياسة وليس وسيلة لربط السّياسة بشنّ الحرب. ويُمكن للقادة الوطنيّين أن يكونوا واضحين بشأن سياساتهم، لكن ذلك لم يجعلهم سادة الإستراتيجيّة على الرّغم من إشاراتهم المتكرّرة إليها. لقد تمكّن الرّئيس جورج دبليو بوش ورئيس الوزراء البريطانيّ توني بلير من صياغة أهداف سياسيّة في ٢٠٠١-٢٠٠٣، لكنّهما لم يفهما طبيعة الحرب، ومن ثمَّ لم يقدّرا العلاقة المتبادلة والتّفاعليّة الّتي لا يُمكن التّنبّؤ بها في كثيرٍ من الأحيان بين الحرب والسّياسة.

وفي تسعينيّات القرن الماضي، لم يكن هذا الاتّجاه مهمّاً كثيراً فقد بدأت العديد من القوّات المُسلّحة ولا سيّما تلك الموجودة في أوروبا، في رؤية وظائفها

من منظور تأثيراتٍ «أكثر ليونة»، مثل عمليّات الأمن الدّاخلي وحفظ السّلام ودعم السّلام؛ كما لم تكن هذه الالتزامات حرباً كما كان مفهوماً في ضوء الحربين العالميتين وحسب، بل لم تكن أيضاً مقاومة للتمرّد ضدَّ الاحتلال كما أصبح مفهوماً منذ عام ٢٠٠٣، إذ لم تكن عنيفة بما يكفي لذلك. لقد شارك جيش الولايات المتّحدة فقط في حفظ السّلام وتشكيل الدّولة على مضض، هذا إذا حدث ذلك على الإطلاق، واستمرَّ في التّأكيد على المستوى العمليّاتي للحرب الّتي ارتبطت بالحرب الكبرى؛ ونظراً لأنّه لدى الجيوش الأخرى داخل حلف شمال الأطلسي عدد قليل جدّاً من الأعداء الّذين يجب أن تكون على مستواهم، فقد قارنوا أنفسهم بالجيش الأمريكيّ، وهكذا، على الرّغم من تجربتهم في حفظ السّلام، حافظوا على المستوى العمليّاتي للحرب على قيد الحياة كمعيارٍ ذهبيٍّ لهم. لقد أصبح المعيار الرّئيس للفعاليّة العسكريّة داخل حلف النّاتو في التّسعينيّات من القرن الماضي، القدرة على العمل جنباً إلى جنبٍ مع الولايات المتّحدة، فقد أكّد رؤساء الأركان العامّة البريطانيّون المُتعاقبون بما في ذلك الجنرال السّير ريتشارد دانات، المعيَّن في عام ٢٠٠٦، الحاجة إلى إبقاء شعلة «القتال الحربيّ» حيّة. وقد كان تصميم البريطانيين على إدارة فيلق الرّدّ السّريع المتحالف (ARRC)[1]، الّذي أُنشئ في عام ١٩٩٢، دليلاً آخر على تلك الأولويّة.

كان مركز موارد إدارة فيلق الرّدّ السّريع المُتحالف، ولا يزالُ، مقرّاً لحلف النّاتو، لذا كان لهذه الضّرورة التّشغيليّة الخاصّة تأثيراً سياسيّاً، فقد كان للتّفكير التّشغيليّ عواقب سياسيّة في الولايات المتّحدة أيضاً؛ ففي عام ١٩٩٢، قام رئيس هيئة الأركان المشتركة، كولن باول، بتعديل عقيدة واينبرغر لعام ١٩٨٤ لاستخدام القوّات المُسلّحة في الظّروف السّائدة بعد الحرب الباردة، مطالباً فعليّاً ألّا تشنّ الولايات المتّحدة الحرب إلّا إذا خلصت القوّات المُسلّحة الأمريكيّة إلى

(١) فيلق الرّدّ السّريع المتحالف هو قوّة ردّ سريع يحتفظ بها حلف النّاتو، وهو قادر على نشر مقر قوّة الاستعداد العالي في غضون مهلة قصيرة للعمليّات والاستجابة للأزمات.

نتيجة مفادها أنّ الظّروف السّياسيّة كانت مواتية لنجاح العمليّات؛ بدا أنّ باول كان يتجاهلُ الحاجة إلى خضوع القدرات العمليّاتيّة للضرورات السّياسيّة، كما أشارت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بحماسٍ إلى حدّ ما.

ما كان يحدثُ هو أنّ المستوى العمليّاتيّ للحرب كان يتحرّك بشكلٍ لا شعوريّ إلى الفضاء الّذي خلقه غياب الإستراتيجيّة؛ ومن الاهتمام بالواجهة العملياتيّة والتّكتيكيّة، كان منشغلاً باطّرادٍ بما بين العمليّات والإستراتيجيّة. ففي بريطانيا عام ١٩٩٣، أصدر العميد، الّذي أصبح لاحقاً اللفتنانت جنرال، السّير أليستير إروين كتيّباً يشيرُ إلى الاتّجاه، الّذي التزم بطباعة محاضرتين كان قد ألقاهما في دورة القيادة والأركان العليا، الّتي أنشأها الجيش البريطانيّ في عام ١٩٨٨ للتّركيز لا سيَّما على المستوى العمليّاتيّ للحرب، بعنوان «مستويات الحرب: فنّ العمليّات وتخطيط الحملة العسكريّة»؛ لقد شدّد إروين على أنّ المستوى العمليّاتيّ لا ينطبق على قيادة الفيلق وحسب، بل ينطبقُ على جميع أشكال الحرب بما في ذلك مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال؛ ومع ذلك، فإنّ معظم أمثلته مستمدّة من المعارك على مستوى الفيلق والمتعلّقة بالحرب النّظاميّة والتّقليديّة؛ وجادل بأنّ البعد السّياسيّ كان عنصراً مهمّاً في المستوى العمليّاتيّ للحرب ولا سيَّما أنّ أيّة عمليّة يجب أن تحقّق نتيجة لها تأثير مادّيّ، ومن ثمَّ يجب أن تساعد في تحقيق الأهداف الإستراتيجيّة؛ ومع ذلك، في قوله هذا، افترض أنّ القائد سوف يسترشد بالاتّجاه من أعلى إلى أسفل؛ وعندما استمرّ في وصف الوظائف الّتي أُنجزت على المستوى التّشغيليّ، اعتقد أنّ الأهداف الإستراتيجيّة ستكون واضحة، ممّا يؤدّي إلى أنّ قائد العمليّات سيكون قادراً على تحويلها إلى إجراءات تشغيليّة وتكتيكيّة؛ لقد تصوّر تأثيراً متتالياً من السّياسة بحيث يُمكن الاستدلال من أهداف السّياسة على الظّروف العسكريّة المرغوبة، وكيفيّة تسلسل الأحداث وما هي الموارد المطلوبة؛ وكان كلّ هذا منطقيّاً تماماً، لكنّه طرح سؤالاً مهمّاً للغاية وهو: ماذا سيحدث إذا لم تكن هناك أهداف إستراتيجيّة؟!

الإستراتيجيّة الكبرى هي عمل عمليّ، وهي بحاجة إلى حرب أو أزمة على الأقلّ حتّى يعطيها رئيس الدّولة في حكومة منتخبة ديمقراطيّاً الاعتبار الكامل؛ فبدون حرب، تميلُ إلى الإهمال لأنّها خارج نطاق مسؤوليّة الجنرالات الّذين هم نتاج الدّيمقراطيّات؛ وعلى أساس قواعد تسيير العلاقات المدنيّة العسكريّة الّتي وضعها صموئيل هنتنغتون، يرون أنفسهم غير سياسيين، ومن ثمّ لا يتبنّون التداعيات السّياسيّة لأفعالهم؛ كانت هذه هي المعايير الّتي تذرّع بها أوباما في ٢٣ حزيران عام ٢٠١٠، والّتي التزم بها ماكريستال على كما يجب؛ إنّ هؤلاء الجنرالات الّذين كانوا ولا يزالون أكثر وعياً بالتّداعيات السّياسية للتدخّل العسكريّ هم أولئك الّذين يمارسون القيادة متعدّدة الجنسيّات في مناطق مثل البلقان، وهي مسؤوليّات تتطلّب منهم استخدام المهارات السّياسيّة لفهم حلفائهم والتّلاعب بهم، أو للتّوسّط في الصّفقات بين المجموعات العرقيّة في المسرح، غير أنّ حتّى تأثير هذا النّوع من البصيرة يُمكن أن يكون محدوداً بسبب ارتباط الحرب التّقليديّة الكبرى بالمستوى العمليّاتي للحرب، وبسبب الميل اللّاحق لرؤية الحرب غير النّظاميّة، وحرب مكافحة التّمرّد ضد المحتلّ، وعمليّات حفظ السّلام على أنّها تشغلُ قسماً تحليليّاً منفصلاً.

وجد الجنرالات الّذين خاضوا حروباً فعليّة أنّ الافتراض بأنّ الحرب استمرار للسّياسة، وهو أمر بديهيّ بالنّسبة لهنتنغتون، وأُعِيد التّأكيد عليه من خلال قراءة انتقائيّة أحاديّة الجانب لكلاوزفيتز، قد خلق العديد من المشاكل كما حلّ العديد منها؛ فالسّياسة، كما اعترف كلاوزفيتز، يُمكن أن تكون مثل عنصر غريب في الحرب؛ لقد كان الجنرال جيمس جونز، الّذي شغل منصب مستشار الأمن القوميّ للرّئيس أوباما في عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠، وكان مغرماً باقتباس الدّرس الثّالث من كتاب «دروس في الكارثة»، وهو كتاب جوردون غولدشتاين عن حرب فيتنام، فقد عمل جونز الشّاب مع فيلق سلاح مشاة البحريّة الأمريكيّة): «السّياسة هي عدو الإستراتيجيّة». وتتقارب الاثنتان في حرب كبرى من أجل البقاء القوميّ، لكنّهما

تتباعدان بسهولةٍ كبيرة في الحروب المقدّمة على أنّها محدودة أو «تقديريّة» (لاستخدام كلمة الاختيار الحاليّة). وحتّى حملة كوسوفو العسكريّة في عام ١٩٩٩، وهي المثال الكلاسيكيّ لحرب تدخّل ناجحة حديثة، ولّدت توتّراً عميقاً على طول خطّ الصّدع المدنيّ العسكريّ، فقد قوّضت المشاكل السّياسيّة والقانونيّة لهذا الصّراع الاستعدادات العسكريّة للجنرال ويسلي كلارك، الّذي كانت يشغلُ منصب القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا، وهذا ما دفعه إلى الاستنتاج: «يُمكن لأيّ طالب عسكريّ في السّنة الأولى أن يشير إلى التّناقضات الأكثر وضوحاً بين جهودنا والمتطلّبات الّتي تطرحها مبادئ الحرب». إنّ تجربة كلارك العسكريّة حديثة، لكن لازمته تبدو مألوفة حتّى لو كانت قديمة الطّراز: «استخدام القوّة العسكريّة بشكلٍ فعّالٍ يتطلّب الابتعاد عن الدّيناميكيّة السّياسيّة، واتّباع ما يُسمّى «مبادئ الحرب»، الّتي حدّدها الُكتّابُ العسكريّون في فترة ما بعد نابليون لمدّة قرن وقبل نصف من الزّمن.

ربّما لم يكن كلارك يحظى دائماً بإعجاب واستحسان أقرانه، لكنّ مثل هذا التّفكير أصبح مكاناً شائعاً بحلول عام ٢٠٠٣. ففي التّخطيط لغزو العراق واحتلاله، قال الجنرال تومي فرانكس لبول وولفويتز، الّذي كان يشغلُ منصب نائب دونالد رامسفيلد في البنتاغون: «حافظ على واشنطن مركّزة على السّياسة والإستراتيجيّة. اتركيني وحدي لأدير الحرب». كان فرانكس يشدّد على رغبته في التّركيز على المستوى العمليّاتيّ للحرب، وهو منطقة الرّاحة المهنيّة بالنّسبة له؛ ولم يرغب بالاهتمام بالإستراتيجيّة لا سيَّما وأنّها تكمن في الواجهة المدنيّة العسكريّة، ولم يكن نهج بريطانيا أكثر تماسكاً حتّى لو لم يجنِ عواقب عدم اكتراثها على الأقلّ في المقام الأوّل؛ وقد كانت النيّة الأصليّة المتمثّلة في إدخال تقسيم من الشّمال عبر تركيا، موجّهةً إلى حدّ كبير من قبل الاعتبارات العملياتيّة، والحاجة إلى فتح جبهة ثانية وعزل تكريت معقل صدام حسين؛ ولم تأخذ في الحسبان العواقب المحتملة لدخول الأراضي الكرديّة على حدود تركيا وإيران والعراق؛ وتغلّبت الضّرورات السّياسية، وتتمثّلُ في هذه الحالة برفض تركيا التّعاون على الاعتبارات العملياتيّة،

وفي حالة دخول البريطانيين العراق من الجنوب، لكن الفكرة تبقى. وفي عام ٢٠٠٣، كما أصبح واضحاً باطّرادٍ بعد أن نشر موراي وسكيلز روايتهما عن الغزو، لم تكن هناك إستراتيجيّة توحّد الجيش والمدنيّ، من العمليّ إلى السّياسي، وهذا ما جعل المستوى التّشغيليّ للحرب يصبحُ أيضاً إستراتيجيّة الأمر الواقع، وتركيزه يعني أنّ هناك القليل من الوعي الأوسع نطاقاً إلى أين كانت الحرب تتجه. وفي مرحلة الحرب ما بعد الغزو المباشر، سارت السّياسة وسلوك الحرب على مسارين متوازيين لم يتعارضا (بحكم التّعريف)، الأوّل يديره السّفير بول بريمر والثّاني يديره الجنرال ريكاردو سانشيز.

كان هذا يمثّل الحضيض، لكنّه لم يكن غير نموذجيّ، إذ تتناقض العلاقة الوثيقة والمتقاربة الّتي أقامها السّفير رايان كروكر والجنرال ديفيد بتريوس في العراق في عام ٢٠٠٧ مع التّعاملات الصّعبة بين السّفير كارل إيكنبيري والجنرال ستانلي ماكريستال في أفغانستان في عام ٢٠٠٩. ويُمكن القول إنّ الإستراتيجيّة كانت غائبة طوال الحربين في العراق وأفغانستان، ويرجع ذلك جزئيّاً إلى أنّ الأهداف السّياسية لم تكن واضحة أو متغيّرة أو محدّدة بمصطلحاتٍ واسعةٍ جدّاً بحيث لا يمكن تقديمها بمصطلحات إستراتيجيّة؛ ونظراً لعدم وجود علاقة واضحة بين الغايات والوسائل المحدودة، وغالباً ما كانت غير متناسبة، فإنّ الإستراتيجيّة ببساطة غير ممكنة؛ وقد كانت النّتيجة في كثير من الأحيان حرباً شكّلتها الفصيلة وقادة السّرايا، وهي سلسلة من الإجراءات التّكتيكية المنسّقة بطريقة سيّئة، إذ يحدّد القتل والإصابات النّجاح وليس أهداف تأمين السّكّان، وإقرار القانون والنّظام، وتقديم المساعدة وإعادة الإعمار. كما تدخّلت نظريّة مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال لتشكيل ما حدث؛ ودليل الجيش الأمريكي الميدانيّ ٣-٢٤، الّذي نُشر في كانون الأول عام ٢٠٠٦، مثال واضح على ذلك؛ لكن، بالرّغم من كونه إيجابيّاً من نواحٍ عديدة، إلّا أنّ عقيدة مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال لم تعمل إلّا على زيادة تعقيد العلاقة بين المستوى العمليّاتي للحرب والإستراتيجيّة.

وفي حرب مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، تكون الفروق بين مستويات الحرب التّكتيكيّة والعملياتيّة والإستراتيجيّة والسّياسية أقلّ وضوحاً بكثيرٍ ممّا تكون عليه في الحرب الكبرى، إذ يمكن للأولى أن تنشئ رابطاً مباشراً بين إجراءات منخفضة المستوى والصّغيرة نسبيّاً ونتائج سياسيّة مهمّة وهو أمر نادر جدّاً في الحروب الكبرى. وتقدّم الصّراعات الدّائرة منذ عام ٢٠٠١ أدلّة وفيرة في الأمثلة الّتي شملت الولايات المتّحدة وبريطانيا وألمانيا من معاملة المعتقلين في أبو غريب ومعسكر بريدباسكيت في العراق عام ٢٠٠٣ إلى فيلم ويكيليك عن هجوم بطائرة هليكوبتر أباتشي على المدنيين في بغداد في عام ٢٠٠٧ وغارة قندوز الجوّيّة في أفغانستان عام ٢٠٠٩. أمّا بالنّسبة للجنرال ماكريستال، كانت نتيجة القرار الألمانيّ باستدعاء غارة جوّيّة أمريكيّة على شاحنتي وقود استولت عليهما طالبان، وهذا ما أسفر عن مقتل أكثر من مئة مدنيّ، مُحبطة بشكل خاصٍّ. لقد أوضح توجيهه الخاصّ الصّلة المباشرة بين التّكتيكات والإستراتيجيّات في مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال: «يجب أن نقاتل بالانضباط والصّبر التّكتيكيّ؛ ويجب أن نوازن بين ملاحقتنا للعدو وجهودنا لتقليل الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء، ومقتل كلّ مدنيّ أفغانيّ يلحق الضّرر بالتّأثير الإستراتيجيّ لعمليّاتنا». إنّ الحديث عن «العرّيف الإستراتيجيّ» أمر مضلّل إذا كان يعني ضمناً أن ضبّاط الصّف الصّغار مطلوب منهم الآن التّفكير بشكلٍ إستراتيجيّ، لكنّه مناسب تماماً إذا كان يشير إلى العواقب المحتملة لقراراتهم.

وبالتّالي فإنّ التّأثيرات السّياسيّة هي جزء من الإطار الفوريّ للعمل العسكريّ في حرب مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال؛ قد يكون تحقيق الأمن والحكم الرّشيد في أفغانستان هدفاً لمكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، إلّا أنّه في حدّ ذاته أيضاً أحد وسائل مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال بشكلٍ فعّالٍ؛ وهذا يؤدّي إلى دعوات لمقاربات تشمل الحكومة بأكملها، إذ إنّ القاعدة العامّة، على الأقلّ في الكتيّبات العسكريّة، هي أنّ التّأثيرات السّياسيّة أو غير العسكريّة

ستفوق العسكريّة بنسبة ٨٠% إلى ٢٠%؛ وفي الممارسة العمليّة لا تكون كذلك؛ ويتعيّن على الجيش أن يبذل أكثر من ٢٠ % من الجهد لتحقيق تأثيرٍ سياسيٍّ، والكثير مما يفعله لن يكون عسكريّاً بشكلٍ مباشرٍ. ونتيجة لذلك، فإنّ الجنرالات «السّياسيّين» مثل ديفيد بتريوس عن الولايات المتّحدة في العراق وديفيد ريتشاردز لبريطانيا في أفغانستان، يقومون بعمل أفضل في مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال من المحاربين «المتحمّسين». وتُستخدم كلمة «سياسيّ» هنا بمعنى غير حزبيّ وغير منحاز تماماً، إذ إنّها تعني فقط أنّ الضّبّاط يجب أن يكونوا قادرين على التّفاوض وكذلك القتال، وأن يكونوا حسّاسين لثقافة الآخرين وكذلك تجاه معنويات وحداتهم، كما أنّ الجنرالات ليسوا هم الجنود الوحيدون الّذين يجب أن يكونوا واعين سياسيّاً؛ وكما أوضح توجيه ماكريستال الإستراتيجيّ لحملة غزو واحتلال أفغانستان في شهر آب عام ٢٠٠٩: «يجب تمكين كلّ جنديّ ليكون رسولاً تابعاً للقيادة الإستراتيجيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة[1] لقوّة المساعدة الأمنيّة الدوليّة (إيساف)».

وبالتّالي إنّه من السّهل جدّاً في ظلّ استمرار غياب الإستراتيجيّة، غياب الأهداف السّياسيّة الّتي يجب أن يتكيّف الجهد العسكريّ لعقيدة مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال معها أن تملأ الفراغ، وأن تتضاعف العمليّات كإستراتيجيّة. وبصورة فجّة، حلّ الدّليل الميدانيّ ٣-٢٤ محلّ إستراتيجيّة التّحالف في العراق في عام ٢٠٠٧؛ وقد استخدم الجيش العقيدة الّتي وُضِعت على المستوى العمليّاتيّ لممارسة الضغط على المدنيّين والسّياسيّين. إنّ «الزّيادة» في عدد القوّات في العراق عام ٢٠٠٧، كما أوضح خصومها في ذلك الوقت، كانت بمثابة تغيير في أسلوب العمليّات الّذي كان يفتقر إلى إطارٍ من الأهداف السّياسيّة، وكان الهدف ضخّ القوى

(١) القيادة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية هي واحدة من إحدى عشرة قيادة مقاتلة موحّدة في وزارة الدفاع الأمريكيّة يقع مقرها في قاعدة أوفوت الجوّيّة، نبراسكا، وهي مسؤولة عن الرّدع الإستراتيجيّ وتشغيل شبكة المعلومات العالميّة التّابعة لوزارة الدفاع.

البشريّة إلى العراق من أجل خلق الأمن. وكان الأمل هو أن يدخل الحلُّ السّياسيّ إلى الفضاء الّذي خلقه العملُ العسكريّ الفعّال؛ وكما قال الجنرال ديفيد بتريوس، بطل عام ٢٠٠٧ وقائد القيادة المركزيّة الأمريكيّة في عام ٢٠٠٩، عندما كان يقدّم المشورة للرّئيس أوباما بشأن إستراتيجيّته في أفغانستان: «عليك أن تدرك أيضاً أنّني لا أعتقدُ أنّك قادر على الفوز في هذه الحرب؛ أعتقدُ أنّه عليك أن تستمرَّ في القتال. إنّ الوضع يشبه إلى حدٍّ ما العراق، في الواقع، فالعراق هو نوع من الاستعارة لهذا الأمر». وكما استطرد قائلاً: «كلّ ما يتعيّن علينا القيام به هو البدء في إظهار التّقدّم، وسيكون ذلك كافياً لإضافة الوقت إلى السّاعة وسنحصل على ما نحتاج إليه». لقد نجحت عمليّة زيادة عدد القوّات في العراق، ويُمكن القول إنّها نتيجة تغيّر كبير في المزاج لدى الشّعب العراقي، أو «الصّحوة السّنّيّة»، وكذلك بسبب التّخطيط الأمريكيّ وسعي بتريوس إلى المصالحة؛ وكانت لحظة تشبه شهر أيّار عام ١٩٤٠. لقد استُخدمَ المستوى العمليّاتيّ للحرب على الرّغم من غياب الإستراتيجيّة.

هزم الألمان فرنسا لكنّهم خسروا الحرب العالميّة الثّانية، ويتعيّن على الولايات المتّحدة أن تتذكّر هذه الحقيقة، بينما تحاول تحويل نصرٍ لمرّةٍ واحدةٍ إلى برنامج عمل. كتب العقيد جيان بي جينتيل بطريقة غاضبة نوعاً ما في عام ٢٠٠٩: «قد تكون عمليّات مكافحة التّمرّد ضدّ قوات الاحتلال الّتي تركّز على السّكّان طريقة عملياتيّة معقولة يُمكن استخدامها في ظروف معيّنة لكنّها ليست إستراتيجيّة». لقد عزّزت الإشارات وعلى وجه التّحديد الطّفرة في عدد القوّات المُسلّحة الحرب في العراق الحجج المُستخدمة فيما يتعلّق بإستراتيجيّة أفغانستان، لا سيَّما من قبل بتريوس، فقد كانت وجهة نظره أنّ تلك الحرب كانت طويلة: «نوع القتال الّذي نخوضه لبقيّة حياتنا، وربّما حياة أطفالنا». وكانت نيّة أوباما للحرب في أفغانستان مختلفة، فقد رفض الحرب الطّويلة باعتبارها لا تصبُّ في المصلحة الوطنيّة، وبالتّالي فإنّ مواجهة ما كان يمثّل في نظر بتريوس حقائق عملياتيّة مقترنة بضرورات سياسيّة، لكنّ أوباما كان لا يزال يستشهد بالعراق باعتباره

كنموذج عندما ألقى خطابه عن الإستراتيجيّة بالنّسبة لأفغانستان في ويست بوينت في كانون الأوّل عام ٢٠٠٩.

ومع ذلك لم تكن الولايات المتّحدة وحدها في بناء الإستراتيجيّة من الأسفل إلى الأعلى أكثر من القمّة إلى القاعدة؛ ففي المملكة المتّحدة، أصبح مركز العقيدة العسكريّة والمفاهيم المشترك، الّذي تمّ إنشاؤه نتيجة لمراجعة الدّفاع الإستراتيجيّ لعام ١٩٩٧، وأعيد تسميته ليصبح مركز التّطوير والمفاهيم والعقيدة[١] (DCDC) في عام ٢٠٠٦، مركز التّفكير الرّئيس لوزارة وزارة الدّفاع بعيد المدى؛ وكان مسؤولاً في الأصل عن العقيدة في المقام الأوّل على المستوى العمليّاتيّ، وإلى هذا الحدّ نتيجة للاتّجاهات الّتي تأسّست في عام ١٩٨٩، وهو العام الّذي نشر فيه الجيش العقيدة العسكريّة البريطانيّة، وسّع مركز التّنمية والمفاهيم والعقيدة تدريجيّاً صلاحيّاته لا سيّما مع الاتّجاهات الإستراتيجيّة العالميّة، وهو منشور يحاول التقاط الصّورة الأمنيّة الأوسع من خلال تحديد التّهديدات النّاشئة حتّى ثلاثة عقودٍ من الزّمن مسبقاً. قد يكون المستوى العمليّاتيّ للحرب هو الأساس لدى مركز التّنمية والمفاهيم والعقيدة، لكنّ لعَمَلِه تطلّعات إستراتيجيّة وسياسيّة في نهاية المطاف.

وفي تشرين الثّاني عام ٢٠٠٩، أنتج مركز التّنمية والمفاهيم والعقيدة كتيّباً جديداً تماماً بعنوان «الأمن والاستقرار: المساهمة العسكريّة»، وهو إصدار العقيدة المشتركة ٣-٤٠، لتتربّع فوق عقيدة الجيش بشأن مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، والّتي نُقِّحت أخيراً أيضاً في ذلك العام. كان عنوان الفصل الرّابع «التّوجيه التّشغيليّ»، وبدأ «بالتّطبيق العمليّ للفنّ التّشغيليّ»، لكنّ الفصول التّالية وسّعت الإطار بسرعة إلى «بناء الأمن وقدرات قوّات الأمن» (الفصل ٥)، «الحكومة وبناء القدرات المؤسّسيّة» (الفصل السّادس) و «التّنمية الاقتصاديّة وتطوير البنية التّحتيّة» (الفصل السابع)، كلّ هذه تقع في الجزء الثّاني: و«المساهمة العسكريّة في تحقيق الاستقرار»

(١) مركز التّطوير والمفاهيم والعقيدة هو مركز التّفكير التّابع لوزارة الدّفاع البريطانيّة.

(التّأكيد مضاف). وفي الجزء الثّالث: «الحملة العسكريّة من أجل تحقيق الاستقرار» (تمت إضافة التّأكيد مرّة أخرى)، واحتوى على فصل عن «التّحليل السّياسيّ والاجتماعيّ»، والّذي تبعه بعد ذلك فصول عن التّخطيط والتنفيذ، وقد قُسِّم الأخير إلى «إدارة العمليّات» و «قياس نجاح الحملة العسكريّة»، وهي العناوين الّتي أعادت العقيدة إلى الوظائف والأطر الّتي تقع ضمن منطقة الرّاحة للقائد العمليّاتيّ. لقد كان هذا الإصدار نتاجاً مباشراً للتّجربة الأخيرة في العراق وأفغانستان، وكان إنجازاً كبيراً في كثير من النّواحي؛ ومع ذلك، فإنّ الأمر لا يتعلّق بالعقيدة بقدر ما يتعلّق بالطّموح، وهي محاولة إشراك الإدارات الحكوميّة الأخرى خارج وزارة الدّفاع، وكذلك الدّولة المضيفة في تنفيذ الأهداف العملياتيّة. كما تناولت أقسامها الرّئيسة العلاقة المدنيّة العسكريّة، وافترضت أنّ لدى الجنرالات وظائف سياسيّة، ففي نهاية المطاف، لم تصمّم القوّات المسلّحة على وجه التّحديد لبناء قدرة الحكومة، وللحفاظ على التّنمية الاقتصاديّة أو لدفع التّحليل السّياسيّ، ولكن العقيدة المشتركة ٣-٤٠ هي دليل يتطلّب اكتساب هذه القدرات.

تسعى العقيدة إلى مبادئ عامّة، وتتعاملُ مع النّظريّة الإستراتيجيّة، على عكس الإستراتيجيّة في الممارسة، لإيجاد الاستمراريّة، وتفعل ذلك على أفضل وجهٍ على المستوى التّشغيليّ، إذ يتأثّر المستوى التّكتيكيّ للغاية بالتّكنولوجيا المتغيّرة، والمستوى السّياسيّ يخضع للطوارئ، لذا فإنّ العقيدة تسعى جاهدة لتأسيس وجهات نظرٍ عامّة عن الحرب، وليس فقط حرب مكافحة التمرّد ضد المحتلّ؛ ففي عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، جادل عدد من الضّبّاط كان من بينهم الجنرال السّير ديفيد ريتشاردز، الّذي أصبح رئيساً لأركان الدّفاع البريطانيّة في أكتوبر تشرين الأوّل عام ٢٠١٠، والجنرال جيمس ماتيس، وهو أحد آباء الدّليل الميدانيّ الأمريكيّ ٣-٢٤ الّذي خلف ديفيد بترايوس في القيادة المركزيّة الأمريكيّة في آب عام ٢٠١٠ من أجل رؤية للقتال الحربيّ تتشكّل من خلال استمراريّتها التّكتيكيّة بصرف النّظر عن سياقها السّياسيّ. إنّ هذه التّوضيحات الّتي يقدّمها كبار الضّبّاط حول كيفيّة شنّ

الحرب وكيف ستشنّ على المستوى العمليّاتيّ، مناسبة تماماً من النّاحية المهنيّة، لكنّ آثارها تشكّل السّياسة الدّفاعيّة؛ وكما هو الحال مع الدّليل الميداني ٣-٢٤ ومنشور العقيدة المشتركة ٣-٤٠، فإنّ المستوى العمليّاتيّ للحرب يختطفُ اتّجاهها السّياسيّ.

لا يوجد شيء غير دستوريّ أو غير مهنيّ أو غير لائق فيما يفعله كبار الضّبّاط: فهم يعالجون قضايا هم مؤهّلين أكثر من أيّ شخص آخر لمعالجتها؛ وحقيقة أنّ للعمليّات العسكريّة عواقب سياسيّة هي جزء لا يتجزّأ من الحرب، لكن عندما تتجلّى العواقب السّياسيّة للحكمة المهنيّة، فإنّ ردود الفعل العامّة غالباً ما ترتكب خطأ فهم السّبب على أنّه نتيجة. إنّ مقابلة الجنرال السّير ريتشارد دانات غير الحذرة مع صحيفة الدّيلي ميل في تشرين الأوّل عام ٢٠٠٦ هي مثال على ذلك؛ وانتقد البعض رئيس الأركان العامّة لتصرّفه سياسيّاً بالتّحدّث علناً. لقد تناولوا ما اعتبروه قضيّة مبدأ بحجّة أنّ الضّابط العامل لا ينبغي أن يتواصل مباشرة مع الصّحافة، لكنّهم بذلك كانوا في خطر أن يخطئوا في فهم دوافع دانات، والّتي كانت في الأساس مهنيّة أكثر من كونها سياسيّة؛ لقد أعلن رئيس الأركان العامّة أنّ الجيش كان «يغضب بسرعة كبيرة ويتصرّف دون التّفكير بعناية أولاً وأنّ المطالب الّتي نشأت من خلال شنّ حربين متزامنتين كانت أكبر من أن يتحمّلها جيش صغير لفترة طويلة؛ وكان رئيس الجيش معنيّاً برفاهيّة المؤسّسة الّتي كان مسؤولاً عنها ولا سيّما بسبب اعتقاده أنّ بريطانيا يجب أن تغادر العراق بحلول نهاية العام التّالي، وهو عام ٢٠٠٧.

وفي الواقع، كان الجيش البريطانيّ، على الرّغم من أنه متحفّز لاعتبارات مهنيّة وعمليّاتيّة، يضع الجدول الزّمنيّة العامّة للانسحاب، أي أنّه كان يتفوّق على الحكومة ويضع الإستراتيجيّة. لكن مع وصول الجيش إلى المجال الإستراتيجيّ من المستوى العمليّاتيّ، خلق تنافراً على كلا المستويين؛ فعلى المستوى الإستراتيجيّ، كانت المملكة المتّحدة عازمة على خفض مستويات قوّتها في العراق ووضع جدولٍ زمنيٍّ للانسحاب تماماً عندما كان حليفها الرّئيس والأكبر، وهي الولايات المتّحدة تفعلُ

عكس ذلك تماماً بتنفيذ عمليّة زيادة عدد القوّات. وعلى المستوى العمليّاتي، كانت القوّات البريطانيّة تضعُ خطّة في مسرح العمليّات لا تهدف إلى الانسحاب بل إلى النّجاح، لكنّها كانت مبنيّة على زيادة الموارد في العراق، وليس تقليصها؛ كانت «عمليّة السّندباد»، الّتي خُطّط لها ونُفّذت في البصرة عام ٢٠٠٦، سليمة من النّاحية المفاهيميّة بدرجةٍ كافيةٍ، فقد هدفت إلى تحويل التّأثيرات العملياتيّة إلى نتائج إستراتيجيّة، لكنّها افترضت أنّه كانت تمتلك أعداداً أكبر من القوّات المُتاحة ممّا كانت تمتلكه بالفعل، وأنّها يُمكن أن تستغرق وقتاً أطول من ذلك الّذي تراه لندن.

وهذه العواقب، بالنّسبة للمستوى التّشغيليّ لتشكيل الإستراتيجيّة ولإرباك النّتيجة ليس الإستراتيجيّة وحسب بل العمليّات نفسها أيضاً، كانت أكثر وضوحاً في عام ٢٠٠٩؛ ففي ٢٧ من شهر آذار، ألقى باراك أوباما خطاباً، كان أوّل بيان مهمٍّ له عن أفغانستان منذ تولّيه منصب رئيس الولايات المتّحدة؛ وعند إعلانه عن «إستراتيجيّة جديدة شاملة لأفغانستان وباكستان»، أشار إلى ثلاث نقاطٍ رئيسةٍ، كان هذا البيان أوّلها: أنّ الحرب شملت كلا البلدين، وليس الأولى فقط؛ وهكذا، ولأسباب عمليّاتيّة، أنشأت واشنطن كياناً جديداً وهو «أفباك» محسوباً للتّغلّب على حساسيّات الدّولتين، وبالتّالي ليكون له تداعيات سياسيّة مؤسفة؛ وثانياً، جادل الرّئيس بأنّ الحرب في أفغانستان كانت حرب ضرورة وليست، ضمنيّاً، حرب «اختيار»؛ ويُنظر إلى حرب العراق، جزئيّاً لأنّ تبريرها كان استباق تهديدٍ بعيدٍ جغرافيّاً من أسلحة الدّمار الشّامل قبل أن تصبح وشيكة، على أنّها على أنّه «تقديريّ». ولم يلعب أيّ من «الاختيار» أو «التّقدير» دوراً جيّداً في «الدّيمقراطيّات» المتعلّمة لرؤية تبرير الحرب من منظور التّهديدات الوجوديّة فقط؛ وثالثاً، شدّد أوباما على أنّ هدف الحرب هو مكافحة الإرهاب «لتعطيل القاعدة وتفكيكها وهزيمتها»؛ وبكلمات أخرى، كان أوباما يأمل في العودة إلى السّبب الأصليّ للحرب لعام ٢٠٠١، أي هجمات الحادي عشر من أيلول على الولايات المتّحدة.

كان فهم أوباما الإستراتيجيّ بمعنى قدرته على ربط الحرب بالسّياسة راسخاً ويتصفُ بالدّهاء، بناءً على الأدلة الّتي قدّمها بوب وودوارد، وكان ما وجّهه هو المصلحة الوطنيّة للولايات المتّحدة وحلفائها «وليس فقط أيّ جزء من التّمرّد ضدّ قوات الاحتلال في أفغانستان». لقد كان مصمّماً على تحديد تلك الأولويّة قبل أن يركّز على عدد القوّات، كما كان يدرك جيّداً أنّ للحرب ديناميّتها الخاصّة، والّتي يُمكن أن تقود المشاركين فيها في اتّجاهات لم يتوقّعوها مع تكاليف وعواقب لا يُمكن تحديدها مسبقاً. لقد رأى بوضوح كافٍ أنّ دوره كرئيسٍ كان أن يظلّ مركِّزاً، وأن يضع أهدافاً يُمكن تحقيقها بدلاً من مجرّد نتاج زخم الحرب؛ وكونه رافضاً التّفكير بالنّصر أو الهزيمة، فضَّل التّركيز على «إستراتيجية تكون في مصلحة البلد، أيّ الولايات المتّحدة، لتكون أقوى وليس أضعف في نهاية المطاف».

كان ذلك مُشجّعاً. لقد تولّى منصبه في مرحلة لم يكن فيها للولايات المتّحدة إستراتيجيّة واضحة في أفغانستان كما اعترف الأدميرال مايك مولين، الّذي كان يشغلُ منصب رئيس هيئة الأركان المُشتركة؛ ومع ذلك، احتوت أهداف أوباما الخاصّة على تناقضٍ محتمل إذا فُهِم، فقد أراد أن يحدّ من الحرب، الّتي كانت تخرجُ عن نطاق السّيطرة بينما كانت تسعى إلى تحقيق أهداف متباينة، لكنّه لم يجرؤ على قول ذلك علناً؛ أمّا بالنّسبة للأمريكيين، فقد ارتبطت عبارة «الحرب المحدودة» بحرب فيتنام؛ وعلاوة على ذلك، ومن خلال التّأكيد على المصالح الوطنيّة للولايات المتّحدة على الحكم الرشيد لأفغانستان أو حقوق الإنسان لشعبها، فقد وضع نفسه بين المطرقة والسّندان. لقد اختزل هدف الحرب فعليّاً إلى هدف مكافحة الإرهاب، وعاد بالتّالي إلى المهمّة الّتي حدّدتها الولايات المتّحدة لنفسها في الأصل بعد هجمات الحادي عشر من شهر أيلول لكنّه في الوقت نفسه كان قد ألزم نفسه بهدف، أيّ هدف الدّفاع المباشر عن أمريكا والّذي، بحكم التّعريف، لا يستطيع اختزاله أكثر. وبعبارة أخرى، ترك لنفسه مساحة صغيرة للمناورة؛ كانت مشكلته أنّ الحرب بين

عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩ اكتسبت زخمها الخاصّ، ونظراً لغياب إستراتيجيّة واضحة خلال تلك الفترة، كان معظم هذا الزّخم مدفوعاً بالفكر العمليّاتيّ.

مدعوماً بالدّليل الميداني ٣-٢٤، وبدعم من نجاح «زيادة عدد القوّات» في العراق، طوّر بعض الجنرالات الأمريكيين اعتقاداً فيما أسموه «مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال ذات الموارد الكاملة». كان الجنرال ديفيد بتريوس الوجه العامّ لتيّارٍ عقائديّ مدعومٍ من قبل العديد من الآخرين وشمل ذلك الجنرال جاك كين؛ وبالنّسبة لهم، فإنّ مكافحة الإرهاب، الّتي كانت تفضّل الضّربات الجوّيّة الدّقيقة، لم تغيّر الوضع على الأرض؛ فالقاعدة الّتي كان تنظيم القاعدة يعملُ من خلالها كانت حركة طالبان، الّتي كانت هي نفسها متجذّرة في السّكّان من البشتون في جنوب وشرق أفغانستان؛ ولذلك، من أجل دحر الإرهاب، كان على الولايات المتّحدة هزيمة التمرّد ضدّ قوّات الاحتلال. وكان عليها حماية السّكّان الأفغان مع توفير الوقت لنمو قوّات الأمن الأفغانيّة المحلّيّة. وفي شهر آذار عام ٢٠٠٩، أُخبِرَ الرّئيس أنّ «مكافحة التمرّد ضدّ قوّات الاحتلال ذات الموارد الكاملة» ستتطلّب قوّات إضافيّة يبلغ عددها بين /٣٠٠٠٠/، وهو الرّقم الذي اقترحه بروس ريدل في تقرير بتكليف من أوباما إلى /١٠٠٠٠٠/، وهو العدد الّذي اقترحه مستشار الأمن القومي، الجنرال جيمس جونز. لقد ادّعى أوباما أنّه بإرسال ١٧٠٠٠ جندي إضافيّ إلى أفغانستان وبدعمهم بـ ٤٠٠٠ جنديٍّ إضافيٍّ، يكون قد استجاب لطلب المزيد من القوّات من القائد الأمريكيّ في مسرح العمليّات، وهو الجنرال ديفيد ماكيرنان. وفي الواقع، طلب ماكيرنان ٣٠ ألفاً. وفي غضون أقلّ من شهرين، كان ماكيرنان في طريقه إلى المنزل، وحلّ محلّه الجنرال ستانلي ماكريستال، الّذي كان يتمتّع بخلفيّة من القوّات الخاصّة تتوافق تماماً مع التّوتّر في خطاب أوباما في شهر آذار حول مكافحة الإرهاب؛ ويبدو أنّ مهارات ماكريستال، من وجهة نظر الأخوة في مكافحة التّمرّد ضدّ قوات الاحتلال «تكمنُ في فنّ وعلم قتل الأشرار» وليس في «كسب القلوب والعقول». وفي الواقع، كان قد درس الحرب الثّوريّة في ويست بوينت وتعلّم من

العراق في عام ٢٠٠٧ أنّه لم ينتج عن المكافحة العدوانيّة للإرهاب سوى مكاسب تكتيكيّة؛ لقد كانت مكافحة التّمرد ضدّ قوّات الاحتلال المزودة بالموارد الكاملة مطلوبة لتحقيق نصرٍ إستراتيجيّ. وقد قبل الرّئيس ببساطة توصية الأدميرال مولين، الّتي أقرّها روبرت غيتس، الّذي كان يشغلُ منصب وزير الدفاع، بتعيين ماكريستال في أفغانستان دون مقابلته شخصيّاً. وفي شهر تموز عام ٢٠٠٩، أخبر ماكريستال لجنة القوّات المُسلّحة بمجلس الشّيوخ أنّه يحتاج لزيادة في عدد القوّات مقداره ٢١٠٠٠ جنديٍّ إضافيٍّ بحلول شهر تشرين؛ وفي أيلول طلب زيادة تصل إلى ٤٠.٠٠٠ وفي تشرين الثّاني طلب زيادة بمقدار ٨٥.٠٠٠.

في ٣٠ آب عام ٢٠٠٩، عندما قدّم الجنرال ماكريستال تقييمه الأوّلي كقائد لقوّة المساعدة الأمنيّة الدّوليّة (إيساف)، بدأ بتبنّي هدف الرّئيس: «الخطّة العسكريّة السّياسيّة الإستراتيجيّة الشّاملة لحلف النّاتو وإستراتيجيّة الرّئيس أوباما لشلّ القاعدة وتفكيكها وهزيمتها في نهاية المطاف ومنعها من العودة إلى أفغانستان حدّدت مساراً واضحاً لما يجب أن نفعله»، لكنّ ما تناوله بعد ذلك لم يكن مكافحة الإرهاب بل مكافحة التّمرّد ضدّ المحتل، وتحدّث تحديداً عن «إستراتيجيّة مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال». كانت القوّة الدّوليّة للمساعدة الأمنيّة بحاجة إلى تغيير «ثقافتها التّشغيليّة للتّواصل مع النّاس». إنّ ما حُدِّد كطريقة تشغيليّة، وبالتّالي يُمكن اعتباره وسيلة لتحقيق هدف إستراتيجيّ، سرعان ما أصبح غاية في حدّ ذاته: «الإستراتيجيّة الجديدة: التّركيز على السّكّان». لقد وُصِفت تلك الإستراتيجيّة الجديدة على أنّها تشمل أربع ركائز، يُمكن وصف اثنتين منها على الأرجح بأنّها عمليّاتيّة لأنّها كانت وسيلة لتحقيق غاية، أي تحسين قوّات الأمن الوطنيّة الأفغانيّة وكسب المبادرة «في سلسلة من المراحل التّشغيليّة». وكان أحدهما أكثر إستراتيجيّة لأنّه يُمكن اعتباره غاية في حدّ ذاته، أي إقامة حكم جيّدٍ في أفغانستان، على الرّغم من أنّه يُمكن أيضاً اعتباره وسيلة لتحقيق غاية، لأنّه بدون الحكم الرّشيد سيستمرّ التّمرّد ضدّ المحتلّ، وربّما سيستمرّ معه الإرهاب؛ أمّا الرّكيزة الرّابعة، لكسب المزيد من الموارد للحملة

العسكريّة على الرّغم من أنّها وسيلة واضحة لتحقيق غاية، أصبحت في الجوّ السّياسيّ المحموم لواشنطن غاية في حدّ ذاتها. لقد كان جوهر النّقاش بالفعل بين أوباما ومستشاريه، وهو النّقاش الّذي أثب أنّ دعم الرّئيس له عابر ومشروط. وقد وجد تركيز الرّئيس في آذار على أفباك «Afpak»[1] في أحسن الأحوال اعترافاً محدوداً في التّقييم الأوّليّ لقائد قوّة المساعدة الأمنيّة الدّولية التّابعة لمنظّمة حلف شمال الأطلسي. وعلى الرّغم من اعتراف ماكريستال بأهمّيّة باكستان، وضع الثّقل على أفغانستان قائلاً بصراحةً تامّة إنّ «معظم المقاتلين المتمرّدين ضدّ قوّات الاحتلال هم أفغان، وأنّ التّمرّد ضدَّ المحتل في أفغانستان يغلب عليه الطّابع الأفغاني».

وممّا لا شكّ فيه أنّ الجنرال ماكريستال رأى «إستراتيجيّته الجديدة» وسيلة لتحقيق غاية سياسيّة: يُمكن أن تكون مكافحة التّمرد الفعالة ضدّ قوّات الاحتلال في أفغانستان طريقاً لمكافحة الإرهاب بشكلٍ فعّالٍ؛ ومع ذلك، فقد كانت وجهة نظره للإستراتيجيّة الّتي تشكّلت من خلال الاعتبارات التّشغيليّة، كافية بطبيعة الحال لأنّ الجنرال في الأساس هو قائد عمليّاتي. لقد خلص أحد النّقّاد بعد أن أصدر ماكريستال توجيهاته قائده في ١٣ تمّوز عام ٢٠٠٩: «في الوقت الحاليّ، ليست الإستراتيجيّة العسكريّة الأمريكيّة في الحقيقة أكثر من مجرّد مجموعة من مبادئ مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، مدمجة في نقاط نقاش جذّابةٍ للقائد لوسائل الإعلام، وتؤكّد كسب القلوب والعقول وحماية المدنيين». وفي حين أنّ مثل هذا الهجوم يحملُ خطر أنّه سيطلق العنان لأفضل ممارسات مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، كان هناك بالتّأكيد حقيقة في استنتاجه أنّ «النّتيجة هي إستراتيجيّة تكتيكات ومبادئ». وفي الواقع، قدّم تقييم ماكريستال اللّاحق لقائد القوّة الدّوليّة للمساعدة الأمنيّة التّابعة لحلف شمال الأطلسيّ (COMISAF) دليلاً مباشراً على أنّ هذا هو الحال: «يجب على حكومة جمهوريّة

---

(١) في دوائر السّياسة الخارجية للولايات المتّحدة لتعيين أفغانستان وباكستان كمسرحٍ واحدٍ للحرب.

أفغانستان الإسلاميّة أن تسيطر بشكلٍ كافٍ على أراضيها لدعم الاستقرار الإقليميّ ومنع استخدامها في الإرهاب الدّوليّ». كما يتطلّب إنجاز هذه المهمّة أيضاً فهماً أفضل لطبيعة الصّراع، وتغييراً في الثّقافة العملياتيّة الأساسيّة والمفاهيم والتّكتيكات، وتغييراً موازياً في الإستراتيجيّة.

لقد تشكّلت إستراتيجيّة ماكريستال كما قدّمها في نهاية شهر آب عام ٢٠٠٩، من الأسفل إلى الأعلى؛ وبدون توضيحٍ جليٍّ من قبل حلف النّاتو أو الولايات المتّحدة لأهدافهم السّياسيّة ومن ثمَّ لإستراتيجيّاتهم، لا يُمكن أن يكون أيّ شيء آخر. لقد اتّجه التّخطيط في اتّجاهٍ واحدٍ فقط؛ وكما قال ماكريستال: «سيُدمج نهج إيساف الجديد في إستراتيجيّةٍ متكاملةٍ ومزوّدةٍ بالموارد المُناسبة لمكافحة التّمرد العسكريّ المدنيّ ضدّ قوّات الاحتلال»؛ ولم يكن هناك الكثير لشرح كيفيّة تناسب تحقيق تلك الأهداف مع الأهداف السّياسيّة الأوسع أو ما هي تلك الأهداف. لقد كان التّقييم الأوّليّ الّذي أجراه قائد القوّة الدّوليّة للمساعدة الأمنيّة التّابعة لحلف شمال الأطلسي (الكوميساف) أفضل وأكمل بيان لما كانت تسعى القوّة الدّوليّة للمساعدة الأمنيّة إلى القيام به في أفغانستان في عام ٢٠٠٩؛ ومع ذلك، كان اهتمامها مُنصبّاً على الكيفيّة وليس على الأسباب، فقد كان تركيزها على الوسائل، حيث إنّ الغايات الّتي كانت تهتمُّ بها، في التّسلسل الهرميّ القياسيّ للخطط العسكريّة، عملياتيّة في الأساس، وليست إستراتيجيّة حتّى لو بدت وكأنّها إستراتيجيّة.

وكرّر ماكريستال مطالب القوى البشريّة لسلفه وأعاد التّأكيد على قضيّة مكافحة التّمرّد ضدّ قوات الاحتلال بشكلٍ فعّالٍ. ومن خلال القيام بذلك، ونظراً لأنّ تقريره كان التّقرير الّذي سُرِّب، فقد أدلى بأكثر التّصريحات فعاليّة وأهمّيّة علانيّة بشأن أهداف الولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسي في أفغانستان لعام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، وهذا بحدّ ذاته نقطة تحوّل في الحرب. ففي ٥ أيلول عام ٢٠٠٩، أخبر ماكريستال لجنة القوّات المُسلّحة بمجلس الشّيوخ أنّه يدعمُ «جهوداً تقليديّة لمكافحة التّمرّد ضدّ

الاحتلال مزوّدة بالموارد المناسبة»، وبعد أسبوعين، وبينما كان يتحدّثُ في المعهد الدّوليّ للدراسات الإستراتيجيّة في لندن، رفض علناً خيار مكافحة الإرهاب لصالح إرساء الاستقرار في أفغانستان. وقد قدّم الخطاب سابقة لاعترافات برنامج رولينج ستون في العام التّالي، إذ اكتسب ماكريستال شكلاً في التدخّل في الشّؤون السّياسيّة، فأهداف الحرب كان تُعرّفُ من قبل جنرال في المسرح وليس من قبل الرّئيس. وبحلول أواخر عام ٢٠٠٩، بدا الأخير، على الأقلّ من منظورٍ أوروبيٍّ، متردّداً باطّرادٍ ولا يزالُ غير واضحٍ في إستراتيجيّته، وكان عالقاً من جهة في القضايا السّياسيّة المحلّيّة مثل الرّعاية الصّحيّة وهاجمه من جهة أخرى المنطق المنافس لمكافحة الإرهاب باعتباره أساس العمليّات وكذلك الإستراتيجيّة.

ظهر خلاف بين البيت الأبيض والجيش، إذ اعترض الأوّل على قيام الأخير بتقديم إيازٍ للصّحافة، وكان الأخير مستاءً من استبعاده من الاجتماعات الحيويّة؛ لقد كانت الإستراتيجيّة والعمليّات في اتّجاهاتٍ متباينةٍ، وقد قال ماكريستال في بداية تشرين الأوّل إنّه التقى بالرّئيس مرّة واحدة فقط في فترة السّبعين يوماً السّابقة؛ وكان أوباما نفسه أقلّ اعتراضاً على ماكريستال، الّذي كان يحترمه كجنديٍّ محترفٍ، وأكثر من ذلك تجاه حاجته إلى «التّواصل الإستراتيجيّ». وباستعارة فكرة من بترايوس، أحضر ماكريستال فريقاً من المستشارين الأكاديميين وخبراء خلايا التّفكير للمساعدة في عمليّة المراجعة الخاصّة به؛ ولم يكن هدفه فقط المساعدة في الأفكار «الإبداعيّة» وحسب بل إنشاء مجتمع يُمكنه توصيل نواياه والمنطق الكامن وراءها أيضاً؛ ففي الحرب الّتي أصبحت مثيرة للجدل باطّرادٍ في الدّاخل، كان تطوير فهمٍ عامٍّ أوسع أمراً بالغ الأهمّيّة، وكان ماكريستال، حاله حال بترايوس، جيّداً في ذلك؛ ولم تكن المشكلة فقط في أنّ اتّصالات ماكريستال قد ملأت الفراغ الّذي خلفته عمليّة صنع القرار الرّئاسيّ البطيئة والمثيرة للانقسام، بل كانت المشكلة أيضاً في أنّ الرسائل لم تكن رسائل يوافق عليها الرّئيس، إذ إنّه لم يقبل أنّ هزيمة القاعدة تتطلّب

«إستراتيجيّة مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال» لا سيّما تلك الّتي يُمكن أن تتطلّب التزاماً يمتد من ثماني إلى عشر سنوات. وبحلول نهاية العام، تحطّمت أيّة فكرة تفيدُ أنّ الولايات المتّحدة لديها إستراتيجيّة موحّدة، وأعاد الرّئيس التّأكيد على أنّ نهجه لم يكن «مكافحة التّمرّد ضدّ الاحتلال والمزود بالموارد الكاملة وبناء الدّولة»، ورفض استخدام العبارة علانيّة، فقد ألزم نفسه فقط بما هو ضروريّ لتحقيق أهداف الولايات المتّحدة. وفي ٢٥ تشرين الثّاني عام ٢٠٠٩، أخبر فريق الأمن القوميّ أنّه: «يجب أن تكون هذه خطّة حول كيفيّة تنفيذها والخروج من أفغانستان، كما يجب أن يركّز كلّ شيء نقوم به على كيفيّة وصولنا إلى النّقطة الّتي يُمكننا من خلالها تقليل بصمتنا هناك».

لذلك في غضون عام أصبحت مصلحة الأمن القوميّ للولايات المتّحدة هي الانسحاب، فقد اختار أوباما أقلّ زيادة في عدد القوّات الّتي قدّمتها له وزارة الدّفاع، وهي ثلاثون ألف جندي، ووافق على «زيادة عدد الجنود» لكنّه قال إنّ الأرقام في مسرح العمليّات ستبدأ في الانخفاض بحلول عام ٢٠١١؛ ولذلك لم يكن من المفاجئ للجنرالات عندما أعلن في ٢٢ حزيران ٢٠١١ عن إعادة ١٠٠٠٠ من القوات إلى الوطن بحلول عيد الميلاد، و ٢٣٠٠٠ أخرى بحلول صيف عام ٢٠١٢ لكنّ تمّ ذلك فعلاً؛ وكان الجنود قد خطّطوا لهزيمة طالبان في حملة افترض تصميمها نموذجاً لمكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال لم يكن مزوّداً بالموارد الكاملة وحسب بل كان مفتوحاً أيضاً. لقد رأوا في مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال وسيلة حتميّة من شأنها أن تخلق في نهاية المطاف أمناً كافياً لظهور نتيجة سياسيّة؛ وكان أوباما ينظرُ إليها على أنّها «مقامرة» قصيرة المدى؛ وفي عام ٢٠١١، كان الجنرالات في موقفٍ ضعيفٍ، وهو تدهور سياسيّ تسارع في عام ٢٠١٢ بسبب الفضائح المتعلّقة بحياتهم الخاصّة الّتي شملت ليس بترايوس وحسب بل أيضاً خليفته في أفغانستان الجنرال جون ألين. لقد كانت بعيدة كلّ البعد عن الهيمنة الّتي كان الجيش يتمتّع بها

في السّنة الأولى من رئاسة أوباما؛ وكما قال له أحد مستشاري أوباما في نهاية تشرين الثّاني عام ٢٠٠٩: «لا أرى كيف يُمكنك تحدّي جيشك هنا، فنحن نتكيّف مع المكان الّذي نحلُّ فيه؛ فإذا أخبرت الجنرال ماكريستال، أفهم كلّ هذا، وأفهمُ تقييمك، وأفهم تقديراتك للموارد، لكنّني اخترتُ القيام بشيءٍ آخر، فربّما يتعيّن عليك استبداله، إذ لا يمكنك إخباره فقط افعل ذلك على طريقتي، شكرًا لعملك الجيّد، وافعل ذلك على طريقتي».

تسلّطُ الحلقة بأكملها الضّوء على حاجة الولايات المتّحدة المُلحّة إلى فهم أكثر تطوّراً للعلاقات المدنيّة العسكريّة إذا كان تريد وضع إستراتيجيّة فعّالة؛ فعلى المدى الطّويل، ربّما تكون الولايات المتّحدة قد قوّضت فرصتها للنّجاح في أفغانستان مهما شعر بعض منتقديها بأنّ هذا الهدف وهميّ. وعلى المدى القصير، أدّى الفاصل الزّمنيّ بين تسليم التقييم الأولي للكوميساف في نهاية شهر آب عام ٢٠٠٩ وبيان الرّئيس حول الإستراتيجيّة في أفغانستان في الأوّل من شهر كانون الأوّل إلى ظهور أمل لم يتحقّق. وبحلول ذلك الوقت، كانت الإستراتيجيّة إمّا قد فشلت لأنّها كانت مركّزة للغاية على سعي الرّئيس كرزاي للحصول على الشّرعيّة من خلال عمليّة انتخابيّة ثبت أنّها معيوبة كما افترض الواقعيّون دائماً أنّها ستكون كذلك، أو أصبحت معرّضة للخطر بسبب التّوتّرات بين مكافحة الإرهاب ومكافحة التّمرّد ضد قوّات الاحتلال. أمّا بالنّسبة لنائب الرئيس جو بايدن، وكذلك بالنّسبة للرّئيس أوباما في خطابه في ٢٧ آذار، كانت مكافحة الإرهاب هي الإستراتيجيّة: لقد كان الأمريكيّون حاضرين في المنطقة لتقليل احتماليّة هجوم تنظيم القاعدة على الولايات المتّحدة؛ ومع ذلك، وبحلول عام ٢٠٠٩، كان غالبيّة حلفاء الولايات المتّحدة في أفغانستان لتعزيز حكومة أفضل في أفغانستان، وأمن سكانها، وإزالة الفساد من إدارتها، وضمان حقوق الإنسان الأساسيّة لشعبها؛ وفي الواقع لم تتبنَّ مثل هذه الأهداف القوى الأخرى وحسب، بل تمّ التّأكيد عليها أيضاً من قبل وزارة الخارجيّة؛ وبالنّسبة لأولئك الملتزمين بإستراتيجيّة مكافحة الإرهاب، كانت هذه الأهداف،

مهما كانت جديرة بالثّناء، مثل مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، ليست أكثر من وسيلة لتحقيق غاية أخرى؛ لقد لاحظ رئيس هيئة الأركان الأمريكيّة المشتركة، الأدميرال مايك مولين، هذه التوتّرات، وحتميّتها ووظيفتها، عندما لاحظ بحكمةٍ في ٣ آذار عام ٢٠١٠:

«يجب ألّا تتصارع السّياسة والإستراتيجيّة بعضهما مع بعض باستمرار؛ ولا شكّ أنّ البعض في الجيش يفضّلون القيادة السّياسيّة الّتي تضعُ إستراتيجيّة محدّدة ومن ثمّ تفسح المجال، تاركة ميزان التّنفيذ للقادة في الميدان، إلّا أنّ تجربة السّنوات التّسع الماضية تخبرنا بأمرين: من الضّروري وجود إستراتيجيّة واضحة للعمليّات العسكريّة؛ وهذه الإستراتيجيّة يجب أن تتغيّر مع تطور هذه العمليّات».

وبعد إظهار مهاراته السّياسيّة الخاصّة وفي هذه الحالة في الدّبلوماسيّة، ذهب الأدميرال مولين لاختيار الأستراليين كخبراء معيّنين في حرب مكافحة التمرّد ضدّ قوّات الاحتلال؛ ولم تأتِ الأدلّة الدّاعمة لقضيّته من نصيحة وكتابات ضابط المشاة الأستراليّ السّابق وهو ديفيد كيلكولين؛ ففي عام ٢٠٠٩، كتب المقدّم مارك أونيل، الّذي كلّفه الجيش الأستراليّ بإعادة النّظر في عقيدة مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، كتيّباً دعا صراحةً إلى تطوير مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال كإستراتيجيّة وليس طريقة عمليّاتيّة، كما شدّد أونيل على العمليّات المعلوماتيّة والمناهج الشّاملة للحكومة؛ وقد كانت النّقطة نفسها ضمنيّة هنا: الضّغط التّصاعديّ من القوّات المُسلّحة لتشكيل الإستراتيجيّة التي تمتد إلى المجال السّياسيّ.

كان ما يتحكّم بكلّ هذه المطالب ويشرعنها من قبل القوّات النّظاميّة هو القيادة السّياسيّة القويّة الّتي تؤكّد على السّيطرة السّياسيّة الواضحة، وتدرك أنّ الإستراتيجيّة الفعّالة تجمع بين الحكمة من كلا جانبي الإستراتيجيّة تفرّقُ، من السّياسيّين والجنرالات، بين السّياسة والعمليّات؛ وقد اقتبس أونيل عن الكولونيل بيتر منصور من جيش الولايات المتّحدة في الأيّام الأولى للتّمرّد ضدَّ قوّات الاحتلال في العراق:

«بدون وجود مفهوم عمليّاتي لتوجيه إدارة الحرب، كان الفريق سانشيز وقوّة المهامّ المشتركة السّابعة[1] يفتقرون إلى الصّلة بين الغايات الإستراتيجيّة والوسائل التّكتيكيّة الّتي من شأنها ضمان نتيجة ناجحة للصّراع، أو حتّى حساب الوسائل اللّازمة لشنّه»، لكن في الجملة التّالية، قفز أونيل من مستوى إلى آخر: «هذا الرّأي القائل بأنّ الإستراتيجيّة تفتقرُ إلى دعم واسع النّطاق»؛ وبعبارة أخرى، من خلال تقديم نقطة أخرى، قام بدمج المستوى العمليّاتيّ للحرب مع المستوى الإستراتيجيّ».

والقضيّة هنا ليست فقط أنّ الولايات المتّحدة وحلفاءها مثل الألمان في عام ١٩٤٠ كانوا في خطر جعل المستوى التّشغيليّ يقوم بواجب الإستراتيجيّة، ولا أنّهم يفتقرون إلى إستراتيجيّة على الرّغم من أنّ كليهما كان صحيحاً، بل تذهب القضيّة إلى أبعد من ذلك: لقد أصبح فهم الفنّ التّشغيليّ واسعاً للغاية، من نقل مسؤوليّة القيادة إلى مستويات الرّتب الأدنى إلى العامّ السّياسيّ لدرجة أنّه لم يعد له معنى محدّداً، وبالتّالي فهو ذو قيمة متناقصة. وكما كتب أستراليان آخران، وهما العميد جاستن كيلي والدكتور مايكل برينان، يُمكن «أن يعني مصطلح» الفنّ التّشغيليّ» أيّ شيء نقرّر أنّه يعنيه، لكنّه لا يُمكن أن يعني بشكلٍ مفيدٍ كلّ ما نعتقد أنّه يعنيه حاليّاً»؛ وإذا كان كلّ شيء تشغيليّ، فلا شيء تشغيليّ إذن، فقد أدرك الأدميرال مولين الخطر حتّى لو لم يتوصّل إلى استنتاجه بالتّشخيص نفسه، وقال إنّ «السّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة ما زالت خاضعة لسيطرة الجيش، وتعتمد كثيراً على الجنرالات والأدميرالات الّذين يقودون قيادتنا في الخارج؛ وأن نكون قادرين ومستعدّين للعمل كمستجيبين للطّوارئ شيء؛ ويجب أن يكون أمراً آخر تماماً عندما يجب أن تكون دائماً رئيس قسم الإطفاء»؛ لقد عكس مولن لازمة مألوفة باطّرادٍ لكنّها متناقضة نوعاً ما، عندما طلب المزيد من الأموال ليس لوزارته، وهي وزارة الدفاع،

---

(١) كانت قوّة المهام المشتركة السّابعة هي التشكيل العسكريّ المؤقّت الّذي أدار الجهود الأمريكيّة في العراق بين حزيران عام ٢٠٠٣ وأيّار عام ٢٠٠٤.

ولكن لوزارة الخارجيّة. لقد كانت القوّات المُسلّحة، وليس الإدارات الحكوميّة الأخرى، هي الّتي قالت إنّ الحرب في أفغانستان تتطلّب نهجاً «يشمل الحكومة بأكملها« أو «شاملاً». لقد كان العسكريّون، لا السّياسيّون، هم الّذين يميلون إلى الاعتراف بضعف مجموعة من المفاهيم العملياتيّة الّتي وُسِّعَت أكثر من اللّازم. لقد كتب أحد أكثر ممارسيها العسكريين الأمريكيّين ممارسة، وهو العقيد كريستوفر كوليندا: إنّ «مكافحة التّمرّد ضد المحتلّين ليست إستراتيجيّة، ومكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، حالها حال الحرب التّقليديّة، هي نوع من الصّراع».

وعندما سئل الجنرال راي أوديرنو، الّذي كان يشغلُ منصب قائد قوّات الولايات المتّحدة في العراق وما يسمى بـ «باتون[1] مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال» في أواخر آذار عام ٢٠١٠، إذا كانت الحرب في العراق قد انتهت فعليّاً، أجاب بعد بعض التّردّد: «الحرب هو مفهوم مختلف تماماً»، وتابع قائلاً: «أفضّلُ تسميتها على أنّها عمليّة بدلاً من حرب»؛ الحرب في الممارسة العمليّة هي كلّ، وليست سلسلة من المستويات المنفصلة المنظّمة في تسلسلٍ هرميٍّ لتتناسب مع قاعدة هنتنغتون للعلاقات المدنيّة العسكريّة؛ وكلّ من مستويات الحرب وعلاجات كتاب «الجنديّ والدّولة» منطقيّة كنظريّة وأدوات تشخيصيّة مفيدة للغاية؛ وبمجرّد أن تصبح أساليب توجيهيّة لتفسير الواقع، فإنّها تتجاوز محطّتها، وخلص كيلي وبرينان إلى أنّ «الفنّ التّشغيليّ ليس الحرب برمّتها، إذ إنّ الفنّ التّشغيليّ ليس تصميم الحملات وإدارتها، والفنّ التّشغيليّ ليس مشكلة مشتركة بين الوكالات، بل هو التّسلسل المدروس للإجراءات التّكتيكيّة لهزيمة أحد مكوّنات القوات المسلحة للعدو».

أصبح بعض ضبّاط الجيش البريطانيّ اليوم يشكّكون في الضّغط على المستوى التّشغيليّ للحرب باعتباره غير مناسبٍ لتجاربهم في الحرب في العراق وأفغانستان؛

---

(١) باتون يعني حرفيّاً "مدينة المقاتلين"، ويرتبط الاسم بشكل مشرف وأبرز بجورج إس باتون، وهو قائد في جيش الولايات المتّحدة.

ففي عام ١٩٨٨، عندما أنشأ الجيش دورة القيادة والأركان العليا في كلّيّة الأركان في كامبرلي لمن يتّجه للتّقية إلى مناصب عليا، كان تركيزها ينصبُّ على المستوى التّشغيليّ كما يفهمها كيلي وبرينان. لقد حفّزت إحدى أقوى اللّحظات الإبداعيّة في الفكر العسكريّ البريطانيّ منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانية؛ كما كانت استجابة معقولة للظّروف السّياسية والإستراتيجيّة السّائدة في ذلك الوقت، لكنّ تلك الظّروف تغيّرت كما تغيّرت طبيعة الحرب. واليوم، تولي دورة القيادة والأركان العليا الموجودة الآن في كلّيّة القيادة والأركان المشتركة للخدمات المشتركة في شريفنهام، اهتماماً أكبر للإستراتيجيّة أكثر من العمليّات، وتفعل ذلك على وجه التّحديد لأنّ المسار الأصليّ كان مبنيّاً على أساس حرب كبرى محتملة في أوروبا، لكنّ اليوم ليس الأمر كذلك. إنّ انتشار الحروب المحدودة والحروب الصّغيرة وحملات مكافحة التّمرّد ضدّ الاحتلال، بعبارة أخرى، أشكال الصّراع حيث تتدخّل السّياسة بشكلٍ مباشر أكثر في العمليّات، كشفت عن أوجه القصور في مجموعة فكريّة تستند إلى توقّعات مختلفة للغاية للحرب؛ ومع ذلك، لا تكمنُ المشكلة في فهمنا للمستوى التّشغيليّ، بل تكمن في فهمنا للإستراتيجيّة وحتّى أكثر في فهم منهجنا في اتّجاهها. لقد امتدّ الفنّ التّشغيليّ هنا وهناك لأنّه لم يتم احتواؤه بفهمٍ أكيدٍ للعلاقة بين الحرب والسّياسة، وبواسطة الهياكل المناسبة للنّقاش وتوجيه الإستراتيجيّة؛ وبمجرّد وجودها، قد يعيد الفنّ التّشغيليّ والمستوى التّشغيليّ للحرب اكتشاف هدفها الحقيقي ومكانها الصّحيح.

لم يكن فشل الجنرال ماكريستال في أنّه تصرّف «بطريقةٍ سياسيّة»؛ ولو كانت هذه خطيئة في حدّ ذاتها لما عُيّن ديفيد بترايوس لخلافته في أفغانستان؛ فمن بين كلّ أولئك الّذين مارسوا ضغطاً من أجل حملة مكافحة التّمرد ضدّ قوات الاحتلال كاملة الموارد في عام ٢٠٠٩، برز قائد القيادة المركزيّة الأمريكيّة باعتباره الأكثر نفوذاً علناً داخل الولايات المتّحدة أو على الصّعيد الدّوليّ؛ لقد كانت مشكلة ماكريستال تتمثّلُ فيّ أنّ إدارته للعلاقات المدنيّة العسكريّة تفتقر إلى الجودة المطلوبة لنجاح القيادة اليوم؛ وفي محاضرته عن كيرميت روزفلت لعام ٢٠٠٠، قال الجنرال

مونتغمري ميغز، بعد أن أنهى لتوّه مهمّته كقائدٍ للجيش السّابع في الولايات المتّحدة وقوّة تثْبيت الاستقرار التّابعة لحلف شمال الأطلسيّ في البوسنة والهرسك في ١٩٩٩-١٩٩٨، إنّه كان متشكّكاً في وجهة النّظر التّقليديّة في الجيش الأمريكي القائلة إنّه «يجب على كبار القادة التّمسّك بحبكتهم الخاصّة». لقد كان أحد مؤهلات بترايوس الواضحة للكوميساف هو بالتّحديد أنّه «ربّما يميّزُ نفسه عن سلفه بالمهارات السّياسيّة الّتي جعلته ينجز مهامه بنجاحٍ رغم الصّعوبات خلال الأشهر الأكثر صعوبة في الهجوم المضاد في العراق». ويعتقد ميغز أنّهم «يريدون أن يكونوا واثقين أنّ المشورة العسكريّة الّتي يتلقّونها هي كفؤة بقدر الإمكان وحسّاسة لما يرونه واقعاً سياسيّاً». ولم يقل الرّئيس أوباما في أيّ مرحلة إنّه غير راضٍ عن النّصيحة العسكريّة المحدّدة الّتي قدّمها له الجنرال ماكريستال؛ وكان الشّجار على حدّ تعبير ميغز مع واقعها السّياسي، وهو فشل مفهوم نظراً إلى أنّ بعض ضبّاط الجيش «لا يعرفون حقّاً موقف الرّئيس».

كشفت إقالة ماكريستال عن مجموعة من القضايا ربّما كانت أكثر عمقاً ممّا حقّقته مجلة رولينج ستون عندما تسبّبت في سقوطه فوراً. كان الرّئيس بصفته القائد العام يمارس حقوقه الدّستوريّة على ضابطٍ أمريكيٍّ؛ ومع ذلك، مارس ماكريستال قيادة النّاتو، ولم يُسْتَشر حلف النّاتو علناً على الأقلّ بشأن إقالته؛ ونظراً لعدم وجود دور فعّال لحلف النّاتو في صياغة الإستراتيجيّة، لم يكن ذلك مفاجئاً، لكنّه أكّد أيضاً مدى ضآلة ما فعله أوباما في عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ لتشكيل وقيادة التّحالف الّذي يقف هو والولايات المتّحدة على ذروته. ولم يكن اختيار أوباما لبترايوس خلفاً لماكريستال مفاجئاً أيضاً، ولكن، حاله حال جورج دبليو بوش من قبله، جعل أوباما نفسه «مَدِيناً للجندي الأكثر شهرة في جيله». لذلك لم يفعل شيئاً لحلّ التّوتّرات الّتي نشأت بشأن السّيطرة المدنيّة على الجيش، كما أنّه لم يحل حتّى ذلك الحين النّتيجة الطّبيعيّة ومصدر تلك التّوتّرات، وذلك لعدم وجود إستراتيجيّة فعّالة وواضحة لأفغانستان.

وفي ظلّ غياب التّوجيه في عام ٢٠١٠، كان حلفاء الولايات المتّحدة يسحبون قوّاتهم بينما كانت الولايات المتّحدة لا تزالُ تزيد عدد قوّاتها، كما كانوا يحدّدون مواعيد مختلفة ومتباينة للانسحاب؛ وقد ادّعى أولئك الّذين يعشقون نهج مكافحة الإرهاب أنّ الخسائر الّتي لحقت بتنظيم القاعدة من خلال هجمات الطّائرات بدون طيّار داخل باكستان كانت تلحق أضراراً لا يُمكن إصلاحها بقدرات التّنظيم في حين كان يعتقد دعاة مكافحة التّمرّد ضدَّ قوّات الاحتلال أنّ الضّربات لم تكن أكثر من تعادل قطع رأس الهيدرا(١). وممّا لا شك فيه أيضاً أنّها أثارت غضب حكومة باكستان، الّتي انتُهِكَت سيادتها الوطنيّة، وأثارت التّساؤل حول احترام الولايات المتّحدة لقوانين الحرب، وهي قضيّة ذات أهميّة مركزيّة لعقيدة مكافحة التّمرّد ضد المحتل؛ ولذلك، سعى البعض داخل أفغانستان إلى التّفاوض مع طالبان بحجّة أن صفوفهم تحتوي على عناصر قابلة للتوفيق، بينما ردّ آخرون بشدّة على أنّ هذه طالبان «المعتدلة» كانت من نسج الخيال، وُلِدَت من خلال تفكير التّمنّي (الرّغبويّ) وحتّى التّفكير المتهوّر؛ ولذلك، وبينما أخذ منطق مكافحة التّمرد ضدّ قوّات الاحتلال جيش الولايات المتّحدة في اتّجاهٍ واحدٍ، أخذ منطق حقوق الإنسان وزارة الخارجيّة والمنظّمات الأخرى في اتّجاه آخر، فقد جادلوا بأنّ المفاوضات مع طالبان كانت تتعارض مع تعليم النّساء ومن ثمَّ مع مفاهيم الأمن البشريّ. وفي الوقت الّذي بذل فيه حلف النّاتو جهوداً لتوجيه وتعزيز الجيش الوطني الأفغانيّ وتوسيعه بشكلٍ أسرع ممّا يُمكن أن يتحمّل تمويله أو مستويات معدّاته أو أنظمة التّدريب لتعيينات كبار الموظّفين والموظفين، فقد حاول (حلف النّاتو) تأمين أفغانستان من الدّاخل. وهنا كانت هذه طريقة تشغيليّة أخرى، ووسيلة أخرى، كانت في خطر أن تصبح غاية في حدّ ذاتها، ألا وهي تمكين انسحاب حلف النّاتو؛ وفي هذه العمليّة، قد يبدو أنّ حلف النّاتو يتجاهل جهود مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، الّتي يبذلها

(١) ثعبان أو وحش متعدّد الرّؤوس في الأساطير اليونانيّة قَتَلَهُ هرقل، واستبدال كلّ رأس عند قطعه برأسين آخرين.

جيش قوي بالفعل وجاهز في المنطقة، وهو الجيش الباكستانيّ؛ ومع ذلك، فإنّ الحكومة الأفغانيّة لم تفعل ذلك، لأنّ باكستان، وليس أفغانستان، كانت موطن التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، الّذي كانت تتعاملُ معه، وكانت إسلام أباد، وليس كابول، هي سبب مشاكلها، كما أنّ العمليّات الّتي فشلت في العمل مع القليل من الحقائق السّياسيّة، مهما كانت مستعصية، من غير المرجّح أن تنجح.

كانت السّياسة البريطانيّة فيما يتعلّق بأفغانستان في القرن التّاسع عشر، والّتي غالباً ما تُشوَّه سمعتها على أنّها فاشلة، ناجحةً نسبيّاً في الواقع: ففي مواجهة مشكلة مستعصية، حدّت من طموحاتها، وسعت إلى حلٍّ وسط داخليّ واحتواءٍ إقليميٍّ؛ وبشكلٍ عامٍّ، عملت السّياسة عبر ثلاث حروب أفغانيّة، انتهت جميعها منتصرة حتّى لو كانت هناك انتكاسات تكتيكيّة كبيرة في شتاء ١٨٤١-١٨٤٢ وفي عام ١٨٤٨، وحتّى لو كانت النّتيجة الطّبيعيّة هي الاشتباك المستمرّ على الحدود الشّمالية الغربيّة للهند. وإذا أراد رئيس أمريكيّ حشد جنرالاته، ناهيك عن حلفائه، يجب أن تكون لديه سياسة تلبّي وتوجّه التّأثيرات العملياتيّة؛ صحيح أنّها ليست سوى أحد جوانب التّحديات الّتي يواجهها، ولن يكون قادراً على إعطاء قادته العملياتيين توجيهاً واضحاً وثابتاً دون تكاليف الفرصة البديلة الكبيرة، وهي التّكاليف الّتي سيتمّ تحمّلها في كلّ من السّياسات الإقليميّة والمحلّيّة، كما أنّ هذه هي القضايا كانت أبرزتها قضيّة ماكريستال. ولم يؤدِّ حلّ المشكلة الأخيرة إلى إزالة الضّغوط عن السّابقة؛ وكما لاحظ هنري كيسنجر بشأن إقالة ماكريستال، فإنّ «أمريكا بحاجة إلى إستراتيجيّة وليس ذريعة».

الفصل الثّاني عشر
الإستراتيجيّة والطّوارئ

الإستراتيجيّة موجّهة نحو المستقبل: إنّها إعلان نوايا، وإشارة إلى الوسائل المُمكنة المطلوبة لتحقيق هذه النّوايا؛ لكن بمجرّد أن تتجاوز الإستراتيجيّة المدى القريب، فإنّها تكافح لتحديد ما تنوي فعله بالضّبط؛ وقد نتج جزء من المشكلة من التّحوّل المفاهيميّ من المصطلحات الحاليّة لحلف النّاتو «الإستراتيجيّة العسكريّة» إلى ما يسمّيه الأمريكيّون باطّرادٍ «الإستراتيجيّة الكبرى»، والّتي أصبحت دول الأخرى، كما فعلت الولايات المتّحدة ذات مرّة، تسمّيها «الإستراتيجيّة القوميّة«؛ وتنظر الخطط التّشغيليّة للإستراتيجيّة العسكريّة إلى المدى القريب، وتعمل مع مواقف محدّدة؛ ومن ناحية أخرى، يُمكن للإستراتيجيّة الكبرى أن تستوعب الطّموحات والأهداف الّتي تكون حالمة وطموحة أكثر من كونها عمليّة وفوريّة؛ إنّها طريقة تفكير بقدر ما هي طريقة عمل؛ وباستخدام الكلمة نفسها، الإستراتيجيّة، في كلتا المجموعتين من الظّروف، نخلق توقّعاً، كلّ واحدة من الأخرى، لا يمكن لأيّ منهما تحقيقه بشكلٍ صحيحٍ، إذ إنّ التّحوّل من «الإستراتيجيّة العسكريّة» إلى «الإستراتيجيّة الكبرى» أمر محفوف بالمخاطر بشكل خاصّ، فهو يشير إلى أنّ الأخيرة، حالها حال الأولى، تدعمها خطّة قابلة للتّنفيذ؛ فإذا كانت الإستراتيجيّة تتعلّق بالجمع بين الوسائل والطّرق والغايات، فما هي الغايات الّتي تهدف إليها دولة أو أمّة أو جماعة عندما لا يُمكن أن تكون دقيقة بشأن السّياق المستقبليّ الّذي يتمُّ من خلاله تطبيق وسائلها وطرقها؟! والإجابة على هذا السّؤال هي اللّغز المركزيّ للإستراتيجيّة الكبرى، وبالتّالي فإنّ القدرة على

القيام بذلك بشكلٍ منطقيٍّ أكثر صعوبة كلّما زاد تعريف المستقبل الّذي تستخدمه الإستراتيجيّة الكبرى.

تميلُ الإستراتيجيّات الوطنيّة إلى النّظر إلى المستقبل بعشر سنوات على الأقلّ، لأسباب ليس أقلّها أنّ هذا هو الحدّ الأدنى لدورة الشّراء العاديّة لمعظم المعدّات الدّفاعيّة؛ ويطمح الكتاب الأبيض الفرنسيّ حول الدّفاع والأمن القوميّ لعام ٢٠٠٨ إلى وضع إستراتيجيّة فرنسا للسّنوات الخمس عشرة القادمة أو، بشكل أكثر دقّة، سبعة عشر عاماً، فقد كانت النّقطة المرجعيّة في عام ٢٠٢٥. لقد وضع الكتاب الأبيض للدّفاع الأستراليّ لعام ٢٠٠٩ نصب عينيه عشرين عاماً، إلى ٢٠٣٠ وما بعدها؛ وقد اختارت قيادة القوّات المشتركة للولايات المتّحدة، في بيئة العمليّات المشتركة (JOE)، الّتي تمّت الموافقة على إطلاقها في ١٨ شباط عام ٢٠١٠، فترة خمسة وعشرين عاماً إلى المستقبل، والّتي وصلت إلى ٢٠٣٥، ونشرت مراجعة الدّفاع النيوزيلنديّة في وقتٍ لاحقٍ من العام نفسه فعلت الشّيء عينه؛ وفي بريطانيا، يتطلّع برنامج الاتّجاهات الإستراتيجيّة لمركز التّنمية والمفاهيم والعقيدة إلى الأمام لمدّة ثلاثين عاماً، لذا يهدفُ تقريره لعام ٢٠١٠ إلى «تقديم تحليل مفصّلٍ للسّياق الإستراتيجيّ المستقبليّ للدّفاع حتّى عام ٢٠٤٠». وكان من الطّبيعيّ، بما أنّ التّقرير قال إنّه سيكون «مساهمة أساسيّة في تطوير السّياسة والمفهوم»، وقد قدّم رئيس أركان الدّفاع، الجنرال السّير ديفيد ريتشاردز، عند الإدلاء بشهادته أمام لجنة الدّفاع بمجلس العموم في ١٧ تشرين الثّاني عام ٢٠١٠، وصفاً للإستراتيجيّة الكبرى الّتي كانت طويلة المدى بشكل لا لبس فيه: «الإستراتيجيّة الكبرى، كما سنعرّفها، ستنظر إلى العالم كما سيكون في عام ٢٠٣٠ أو ٢٠٤٠ وتحديد مكان بريطانيا في هذا العالم».

هذا هو بالضّبط ما تقوله العقيدة السّائدة، الّتي يُروَّجُ لها في الغالب في الولايات المتّحدة، إنّها الإستراتيجيّة الكبرى. لقد كتب بول كينيدي، الّذي ترأّس جنباً إلى جنب مع جون لويس جاديس وتشارلز هيل دورة الإستراتيجيّة الكبرى في

جامعة ييل منذ إنشائها في عام ١٩٩٨، أنّ «جوهر الإستراتيجيّة الكبرى يكمنُ في السّياسة، أي في قدرة قادة الأمّة على جمع كلّ العناصر، العسكريّة وغير العسكريّة، من أجل الحفاظ على المصالح العليا للأمّة وتعزيزها على المدى الطّويل، أي في زمن الحرب والسّلام»؛ لقد صاغ كينيدي هذه الكلمات في عام ١٩٩١ مع انتهاء الحرب الباردة، وتسارعت العمليّة بفعل العقوبات الاقتصاديّة الّتي عانى منها الاتّحاد السّوفييتي في سعيه لمضاهاة الإنفاق الدّفاعي للولايات المتّحدة؛ ومع تفكّك الاتّحاد السّوفييتيّ، كانت الولايات المتّحدة هي القوّة المهيمنة، بل القوّة العالميّة الوحيدة بالفعل؛ وقبل ثلاث سنوات فقط، وفي كتابه بعنوان «صعود وسقوط القوى العظمى»، سلّط كينيدي الضّوء على الضّغط على الإمبراطوريّات الفاشلة لزيادة الإنفاق الدّفاعيّ بما يتجاوز مواردها الاقتصاديّة؛ ومع ذلك، فإنّ الفصل الأخير من كتابه، الّذي أسماه «مشكلة الرّقم واحد في التّدهور النّسبيّ»، أشار إلى أنّ هذه كانت التّحدّيات الّتي كانت تواجهها واشنطن وليس موسكو؛ وفي عام ١٩٩١، كان بإمكان الأمريكيين الّذين تبنّوا رؤية قصيرة المدى للإستراتيجيّة الكبرى أن يسخروا من مثل هذا التّشاؤم، لكنّ النّظرة طويلة المدى للإستراتيجيّة تجعله يبدو ذا بصيرة استثنائيّة؛ وبعد عشرين عاماً في عام ٢٠١١، سارعت الولايات المتّحدة في انخفاضها النّسبيّ من خلال الإنفاق العسكريّ الّذي أدّى إلى زيادة ديونها، وانخرطت في حروب أدّت إلى تقليص هيبتها ونتائجها بدلاً من تعزيزها.

وإذا كانت الحروب الّتي ألزمت الولايات المتّحدة نفسها بها منذ هجمات الحادي عشر من أيلول هي جزء من إستراتيجيّة كبرى موجّهة نحو مستقبلٍ بعيدٍ، فإنّ الإستراتيجيّة الكبرى معرّضة لخطر إثبات أنّها وهم، إذ إنّ الافتراض داخل الإستراتيجيّة الكبرى ليس أنّها موجهة نحو مستقبل بعيدٍ وحسب، بل هي موجّهة أيضاً، على الأقلّ إذا كان لها قبول في السّياسة، بل هي مُصمّمة لتجنّب التّراجع لدرجة أنّها يُمكن أن تجعل المستقبل أفضل. إنّ الدّول النّاشئة لديها حاجة أقلّ إلى

الإستراتيجيّة الكبرى في أثناء قيامها بتشكيل إمبراطوريّاتها مقارنة بالدّول العريقة الحريصة على التّمسّك بما اكتسبته، وليس ذلك واضحاً على الإطلاق إذا كان للصّين، ناهيك عن الهند أو البرازيل، إستراتيجيّة كبرى. لقد كان الفكر الإستراتيجيّ البريطانيّ شبه معدوم بينما كانت بريطانيا تتمتّع بما يعادل لحظتها أحاديّة القطب بعد عام ١٨١٥. وبدأت بالازدهار منذ عام ١٨٧٠، إذ واجهت البلاد تدهوراً اقتصاديّاً نسبيّاً، وتزايد المنافسة الدّوليّة وتوتّرات التّوسّع الإمبراطوريّ؛ وفي عام ١٩٠٢، أعطت بريطانيا لمخاوفها تأثيراً مؤسّسيّاً من خلال تشكيل لجنة الدّفاع الإمبراطوريّ، وهي لجنة فرعيّة تابعة لمجلس الوزراء؛ وبحلول عام ١٩١٤، كانت قوّة الوضع الرّاهن في مواجهة ألمانيا الموحّدة والنّاشئة حديثاً، الّتي رأت أنّ مساهمة السّلام البريطانيّ في النّظام الدّوليّ تشكّل قيداً يخنقُ على تطوّرها، لذلك استخدمت لندن الإستراتيجيّة لإدارة التّغيير وتبديد آثاره وتخفيف المخاطر؛ لقد أجبرها منطق الإستراتيجيّة الكبرى على الدّخول في حربين عالميتين كان من الأفضل عدم خوضهما؛ فمن ناحية، عجّلت العواقب الاقتصاديّة لهاتين الحربين بالتّدهور بدلاً من إحباطه؛ ومن ناحية أخرى، كان منطق الإستراتيجيّة الكبرى صحيحاً؛ فلو لم تحارب بريطانيا ألمانيا في عامي ١٩١٤ و ١٩٣٩، لكانت مصداقيّتها كلاعبٍ أوروبي قد خسرت، ومن النّاحية الجيوسياسيّة كانت ألمانيا شديدة القوّة على السّاحل الشّمالي الغربيّ لأوروبا قد تركت مكانتها العالميّة معرّضة للخطر، ولم يتجنّب التّفكير الإستراتيجيّ الكبير معضلات صنع القرار، حيث عَلِقت بريطانيا في كلا الاتّجاهين؛ وبناءً على هذا التّفسير، لا يتمثّل استخدام الإستراتيجيّة الكبرى في تجنّب الانحدار بل إدارة تأثيره وإبطاء ظهوره. لقد لعبت بريطانيا أوراقها بأفضل ما في وسعها مستخدمة الإستراتيجيّة للقيام بذلك؛ وربّما ليس من قبيل المصادفة أنّ مصطلح «الإستراتيجيّة الكبرى» قد طُوِّرَ من قبل اثنين من أشهر المفكّرين الإستراتيجيين البريطانيين في القرن العشرين، وهما جي إف سي فولر وباسل ليدل هارت؛ وبحلول عام ١٩١٤، لعبت ألمانيا الّتي كانت القوّة

الاقتصاديّة الأكبر مع جيش أقوى إن لم يكن سلاح بحريّة أقوى أيضاً، أوراقها بشكلٍ سيّئ وخسرت: مؤسّسيّاً لم يكن لديها هيئة مركزيّة لوضع الإستراتيجيّة، وفشلت فكريّاً، وكانت غير قادرة على رؤية كيفيّة استخدام الأصول العسكريّة للاستفادة منها على أكمل وجه أو كيفيّة تسخير الحرب، إذا كان من المنطقيّ استخدامها أصلاً، لتعزيز أهدافها الوطنيّة.

عندما عرَّف كينيدي الإستراتيجيّة الكبرى من حيث المستقبل بعيد المدى، كانت تطلّعاته محايدة أو حتّى سلبيّة: أن تحافظ الولايات المتّحدة على ما تمتلكه؛ وكان توماس بي إم بارنيت، الّذي درّس بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ في الكلّيّة الحربيّة البحريّة الأمريكيّة، وهي الهيئة الّتي ألهمت تعليم يال للإستراتيجيّة الكبرى، خدم في وزارة الدّفاع في ٢٠٠١-٢٠٠٣، وكتب كتابه بعنوان «خريطة البنتاغون الجديدة» عندما تركها في عام ٢٠٠٤. وتعرّفُ مدوّنته الإستراتيجيّة الكبرى من حيث التّأكيد أيضاً على المستقبل طويل المدى، لكنّها تذهب إلى أبعد من ذلك في طموحها، حيث لا تتحدّث فقط عن الحفاظ على قوّة الأمّة بل تتحدّثُ عن تعزيزها أيضاً:

«فيما يتعلّق بقوّة عالميّة مثل أمريكا، تتضمّنُ الإستراتيجيّة الكبرى أوّلاً تخيّل نظام عالميٍّ مستقبليٍّ يتمُّ من خلاله تعزيز مكانة الأمّة وازدهارها وأمنها كثيراً، ومن ثمّ التّخطيط والحفاظ على مسارٍ لتحقيق هذه الغاية المرجّوة في أثناء توظيف، إلى أقصى حدٍّ ممكن، كلّ عناصر قوّة أمّتنا نحو خلق تلك الظّروف؛ وبطبيعة الحال، عادة ما تستغرقُ هذه الأهداف العظيمة عقوداً من الزّمن لتحقيقها».

هذه الرّؤية للإستراتيجيّة الكبرى مفتوحة لثلاث مجموعات من الملاحظات؛ أوّلاً، تعريف بارنيت رغم أنّه طويل الأمد في التّوقّعات، هو انتهازيّ أيضاً؛ فمن النّاحية العمليّة، أصبحت الولايات المتّحدة في مواجهة التّهديدات، وتوصّلت إلى تعريف إستراتيجيّتها من حيث إدارة المخاطر والسّيطرة عليها سعياً وراء تحقيق المصلحة الوطنيّة. وعندما كتب الجنرال جيم ماتيس، قائد القوّات المشتركة، في

مقدّمة إلى بيئة التّشغيل المُشتركة[1] (Joint Operating Environment) «في دورنا الحارس لأمّتنا، من الطّبيعي أن نركّز في الجيش أكثر على التّحدّيات والتّهديدات الأمنيّة المُحتملة أكثر من تركيزنا على الفرص النّاشئة»، فالولايات المتّحدة ليست قوّة الوضع الرّاهن الوحيدة القائمة الّتي تحدّد الإستراتيجيّة بهذه الطّريقة. إنّ عنوان الفصل الثّالث من الكتاب الأبيض للدّفاع الأسترالي لعام ٢٠٠٩ هو «إدارة المخاطر الإستراتيجيّة في التّخطيط الدّفاعيّ». كان الابتكار الرّئيس في إستراتيجيّة الأمن القومي البريطانيّ لعام ٢٠١٠ هو سجلّ المخاطر، إذ تستخدم القوى الغربيّة إستراتيجيّة للبحث عن تأثيرات تخفف من تأثير التّغيير لصالح الاستقرار. وقد يجادلُ المتشائمون بأنّ الإستراتيجيّة تمثّل بالتّالي انتصار الأمل على التّجربة. إنّ الإستراتيجيّة الكبرى الّتي تصبح دفاعيّة ضمنيّاً وذات ردّ فعلٍ يتعارض مع القواعد التّقليديّة للإستراتيجيّة «العسكريّة»، الّتي تؤكّد على قيمة أخذ زمام المبادرة، لا سيَّما من خلال الهجوم؛ ويستغلّ النّهج العسكريّ للإستراتيجيّة الخطر بدلاً من التّقليل منه.

ثانياً، بالنّسبة للولايات المتّحدة على وجه الخصوص، إنّ مثل هذا الاستخدام للإستراتيجيّة الكبرى يواجهها بعبثيّة منطقيّة؛ وكما يوضح تعريف بارنيت للإستراتيجيّة الكبرى، لا يزالُ الأمريكيّون يعتبرون أنفسهم القوّة الدّيمقراطيّة والتّقدّميّة بامتياز، وهذا يخلق توتّراً بين تعريفها الذّاتيّ المحلّيّ ووضعها الخارجيّ. إنّ استخدامها للإستراتيجيّة اليوم يدعم أجندة محافظة لأسباب لا سيَّما أنّها تدرك أنّ التّغيير قد لا ينصبُّ في المصالح الوطنيّة للقوى الدّيمقراطيّة الّتي تعتمدُ على طريقة عمل السّوق الحرّة أو الحرّة نوعاً ما ولأنّها غير قادرة أو غير راغبة في تحمّل العبء الكامل للمسؤوليّات العالميّة، فإنّها تتطلّع إلى الحلفاء للقيام بالمزيد من هذا العمل من

---

(١) تأخذ بيئة التّشغيل المشتركة الشّروط الإستراتيجيّة المنصوص عليها في التّقييم الإستراتيجيّ المشترك، وتصف كيف يُمكن لهذه التّغيّرات الجيوسياسيّة واسعة النّطاق أن تغير طابع الحرب.

أجلها، إلّا أنّ أصدقاء أمريكا أنفسهم بدؤوا بمواجهة انحدارهم الخاصّ ولديهم الآن رغبة أقلّ للتّفكير في إستراتيجيّة في المقام الأوّل: لقد أخبرهم بعض الأمريكيين بالفعل أنّ الدّول ذات التّرتيب المتوسّط لا يُمكنها صياغة إستراتيجيّة كبرى، إذ إنّه، على حدّ تعبير ويليامسون موراي، «الإستراتيجيّة الكبرى هي مسألة تشملُ الدّول الكبرى والدّول الكبرى وحدها». وعندما طلبت لجنة الإدارة العامّة بمجلس العموم من مكتب مجلس الوزراء البريطانيّ في عام ٢٠١٠ تعريف الإستراتيجيّة الكبرى، ردَّ المكتب بالقول إنّها لم تعد «مصطلحاً يستخدمُ على نطاقٍ واسعٍ». كما يواجه الأوروبيون صعوبة أقلّ في تخيّل حاجة الولايات المتّحدة لإدارة انحطاطها النّسبيّ مقارنة بالأميركيّين أنفسهم بغضّ النّظر عن قناعاتهم السّياسيّة، لكن فيما يتعلّق بالإستراتيجيّة الكبرى، فإن الأمريكيين محقّين أكثر من الأوروبيين؛ إنّ خجل الأخيرة لا سيَّما بريطانيا فيما يتعلّق بالإستراتيجيّة الكبرى يتعارض مع طموحاتهم العالميّة؛ وقد استمرّت الإصدارات المتتالية من إستراتيجيّة الأمن القوميّ البريطانيّ في تأكيد طموحات لندن العالميّة على الرّغم من مواردها المتناقصة، وهذه العلاقة الّتي تكمنُ في قلب المعضلة هي الّتي تواجه سلطة الوضع الرّاهن: إذا كان الطّموح يفوق الموارد، تزداد الحاجة إلى إستراتيجيّة كبرى، ويجب أن تكون تلك الإستراتيجيّة الكبرى متماسكة، لأنّ الهدر لا يُمكن تحمّله كما أنّه لا يغتفر.

ثالثاً، إقامة علاقة وثيقة جدّاً بين الإستراتيجيّة والمدى الطّويل جدّاً لا تسمحُ بما هو غير متوقّع لهجمات الحادي عشر من شهر أيلول عام ٢٠٠١ أو «الرّبيع العربيّ» بعد عشر سنوات؛ وبالطّبع فإن الرّجال والنّساء الحذرين والأذكياء مثل مؤلّفي الاتّجاهات الإستراتيجيّة أو كتاب «بيئة التّشغيل المُشتركة»، يتوقّعون هذا النّقد. وقد كان لدى الأوّل قسم مخصصّ لما يسمّيه «الصّدمات الإستراتيجيّة»[1]. كما واصل ماتيس تقديمه

(١) يُمكن تعريف الصّدمة الإستراتيجيّة بأنّها حدث عادة ما يكون غير محتمل أو من المرجّح أن يحدث على فترات متكرّرة لا يُمكن التّنبّؤ بها إلى حدٍّ كبيرٍ، وينتج عنه انقطاعات إستراتيجيّة كبيرة في تنمية المجتمعات.

إلى بيئة التّشغيل المُشتركة بالقول: «لا أحد منّا لديه كرة بلّوريّة واضحة بما يكفي للتّنبّؤ بشكلٍ كاملٍ في المشكال المتغيّر للصّراعات المستقبليّة الّتي تحومُ في الأفق، وحتّى مع المعارك الحاليّة، والقدرات النّاشئة للخصوم المحتملين، وعوامل أخرى تتقاطع». لقد بدأت بيئة التّشغيل المُشتركة بالاستشهاد ببيت الأصغر بإخبار مجلس العموم في شباط عام ١٧٩٢ أنّه يُمكن أن يتوقّع بشكلٍ معقولٍ خمسة عشر عاماً من السّلام تماماً بينما كانت بريطانيا على وشك الشّروع في أكثر من عشرين عاماً من الصّراع المتواصل تقريباً.

و «الصّدمات الإستراتيجيّة»، وهي إمكانيّة ظهور ما هو غير متوقّع في وقتٍ قصيرٍ، هي جزء من المخزون في تبادلات السّياسات المُصمّمة لإعطاء تأثير للإستراتيجيّة الكبرى؛ ولا يُعتبر أيّ كتاب أبيض للدّفاع أو ما يعادله منتَجاً في العالم الغربيّ مكتملاً دون الإشارة إلى «أوجه عدم اليقين»، الّتي تتزايد دائماً، في عالم «معولم» سريع التّغير ومليئ بالحشو[1]. كما أنّ الدّافع في الكثير من السّياسات الدّفاعيّة هو أنّ المشتريات عمليّة طويلة الأجل تهدف إلى توفير التّأمين ضدّ مستقبل غير مؤكّد؛ ومن المقبول أيضاً أنّه من المرجّح باطّرادٍ استخدام المعدّات في أدوار مختلفة عن تلك الّتي صُممت من أجلها للمرّة الأولى. ومن المفارقات، إذن، أنّ أحد الضّغوط في تصعيد تكاليف الشّراء هو الحاجة إلى إنتاج معدّاتٍ مرنةٍ بما يكفي للتّعامل مع توقّعات ما هو غير متوقّع، ولذلك فإنّ الذّيل يهزُّ الكلب.

وهناك مثال مختلف إلى حدٍّ ما لكنّه ذو صلة يتمثّلُ في حيازة بريطانيا للأسلحة النوويّة: الأساس المنطقيّ القياسيّ للرّادع البريطانيّ الّذي تستخدمه الحكومات البريطانيّة هو أنّه ليس مطلوباً لردع أيّ خطرٍ فوريٍّ أو خطرٍ يُمكن تحديده لكنّه ضمان نهائيّ للأمن القوميّ ضدّ احتمال ضعيف لكنّه تهديد عالي المستوى؛ وبعبارة أخرى، تعتمدُ على إستراتيجيّة تحدّد الوسائل، لكنّ تلك الوسائل تفتقرُ إلى أيّة علاقةٍ واضحةٍ

---

(١) الحشو هو التّعبير عن فكرة أو عبارة أو كلمة تقول الشّيء نفسه مرّتين، ولكن بطريقة مختلفة، وغالباً ما نستخدم التكرارات دون تفكير.

بالطّرق والغايات: إنّ الإستراتيجيّة الّتي تدعم امتلاك بريطانيا للأسلحة النوويّة لا يُعبَّر عنها حاليّاً بطريقة متماسكة، وهي ليست الشّيء نفسه على الإطلاق كقول أنّه لا يُمكن أن تكون متماسكةً؛ وأحد أسباب عدم الاتّساق هو على وجه التّحديد والمفارقة مكان الأسلحة النوويّة في إستراتيجيّة كبرى تحاول أن تكون طويلة المدى في بؤرة اهتمامها ومع ذلك فهي جاهزة في الوقت نفسه لما هو غير متوقّع.

لقد سلَّط «الرّبيع العربيّ» والتّدخل الّذي أذنت به الأمم المتّحدة في ليبيا في آذار عام ٢٠١١ الضّوء على هذا التّوتّر؛ ولم تتصوّر الإستراتيجيّة طويلة المدى للولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وحلف شمال الأطلسيّ التّدخّل في ليبيا على المدى القصير، ولم تحدّد بريطانيا على وجه التّحديد ليبيا كمنطقة ذات أهمّيّة في مراجعتها الإستراتيجيّة في تشرين الأوّل عام ٢٠١٠؛ ومعارضة حزب العمّال، وفي الواقع، زعم العديد من مؤيّدي سلاح البحريّة الملكيّة وسلاح الجوّ الملكيّ، الّذين أيّدوا جميعاً التّدخّل، أنّ ليبيا جعلت تقرير الدّفاع الإستراتيجيّ والأمن البريطاني[1] (SDSR) قديماً في غضون ستّة أشهر من نشره. كانت ليبيا تتطلّب الأصول الجوّيّة والبحريّة ذاتها الّتي أزالها نظام تقرير الدّفاع الإستراتيجيّ والأمن البريطانيّ (طائرة دوريّة بحريّة من طراز النّمرود) أو أُوْقف نشاطه كحاملات الطّائرات. لقد كان الرّدّ الوقائيّ لحكومة الائتلاف على هذا النّوع من الهجوم في مقدّمة إستراتيجيّة الأمن القوميّ الّتي وقّعها رئيس الوزراء ونائبه: «في عصر عدم اليقين، نحتاج إلى أن نكون قادرين على التّصرّف بسرعة وفعاليّة للتّصدّي لتهديدات جديدة ومتطوّرة تواجه أمننا». لذلك بدون رؤية واضحة لتهديد محدّدٍ للمملكة المتّحدة، ركّز تقرير الدّفاع الإستراتيجيّ والأمن البريطانيّ على وسائل مواجهة مجموعة من التّهديدات، الّتي أطلق عليها «الموقف القابل للتّكيّف».

---

(١) نشرت الحكومة البريطانية إستراتيجية الأمن القومي ومراجعة الأمن والدّفاع الإستراتيجيّ لعام ٢٠١٥ خلال وزارة كاميرون الثّانية في ٢٣ تشرين الثّاني عام ٢٠١٥ لتلخيص إستراتيجيّة الدفاع للمملكة المتّحدة حتّى عام ٢٠٢٥. وقد حددت التّهديدات الرّئيسة للمملكة المتّحدة والقدرات الّتي تتطلّبها خاطبهم.

لم يكن الكثير جديداً هنا. هذا ما تطمح إليه كلّ إستراتيجيّة وطنيّة أو سياسة دفاعٍ وطنيٍّ أخرى؛ ومنذ نهاية الحرب الباردة، كانت القدرة على التّكيّف والمرونة هي كلمات السّرّ الّتي رافقت معظم المحاولات لإنتاج إستراتيجيّة طويلة المدى في معظم الدّول الغربيّة. ففي المملكة المتّحدة، بدا تقرير الدّفاع الإستراتيجيّ والأمن البريطانيّ لعام ٢٠١٠ متشابهاً جدّاً في فلسفته لمراجعة الدّفاع الإستراتيجيّ لحكومة حزب العمّال لعام ١٩٩٨، الّتي حُدِّدت لتحلّ محلّها: استند كلاهما إلى قدرة استكشافيّة بحريّة وجوّيّة، وافترض تدخّلات لفترة قصيرة. ومع ذلك، لم تبدُ أيّ من الإستراتيجيّات الوطنيّة للغرب قابلة للتّكيّف بشكلٍ كبيرٍ في الممارسة العمليّة؛ ولدى مواجهتها بما كان غير متوقّع، فإنّ اللّازمة المعتادة لجميع الحكومات كانت التّأكيد على الاتّساق الأساسيّ حالها تماماً حال الحكومة البريطانيّة في النّصف الأوّل من عام ٢٠١١. ولم تُجبِر المملكة المتّحدة مراجعة دفاعيّة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٠، وقيّدت ردّها على هجمات الحادي عشر من شهر أيلول بما يُسمَّى «الفصل الجديد» في مراجعة عام ١٩٩٨؛ وخلال السّنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧، شنّت حربين في وقتٍ واحدٍ مع التّمسّك بسياسة المشتريات المصمّمة للتّعاون الأوروبي والقدرات «المتطوّرة». لقد أصبحت الإستراتيجيّة طويلة المدى حجر الأساس للتّكيّف على المدى القصير؛ كان الأمر الأكثر خطورة هو التّطوّر البطيء للقوّات المسلّحة للولايات المتّحدة؛ وقد رفضت القوّات المُسلّحة حفظ السّلام وبناء الأمّة في التّسعينيّات من القرن المنصرم، وفشلت في رؤية التّغيير في طبيعة الحرب في العراق في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ مع تطوّر التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، أو في أفغانستان مع عودة وتيرة القتال بعد عام ٢٠٠٦. وبحلول عام ٢٠٠٩، أصبح من المألوف، على الأقلّ في الأوساط العسكريّة البريطانيّة، الثّناء على جيش الولايات المتّحدة لتحوّله اللّاحق، الّذي تجلّى في الاستقبال والمكانة الممنوحة لدليله الميدانيّ ٣-٢٤ بشأن مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، الّذي نُشر في كانون الأوّل عام ٢٠٠٦. يجب أن تأتي الهالة الأسطوريّة للتّميّز العسكريّ الأمريكيّ مع تحذيرٍ صحّيٍّ؛ إذا كان الجيش الأمريكيّ قد استغرق وقتاً طويلاً للتّغيير في الحرب العالميّة

الثّانية، لكانت الحرب قد انتهت تقريباً بحلول الوقت الّذي أكمل فيه العمليّة، فالرّغبة في التّكيف الّذي يمكن الوثوق بنجاحها للتّأمين طويل الأجل ضدّ توقّع العوائق غير المتوقّعة، يشلُّ المرونة لمواجهة واقع ما غير متوقّعٍ على المدى القصير.

وفي الوقت نفسه، يبدو أنّ قبول حدوث ما هو غير متوقّع سيظهرُ العيوب من خلال تقديم الإستراتيجيّة الكبرى على المدى الطّويل؛ إذن، هل يجب أن نستنتج بشكلٍ ساخرٍ أنّه إذا كانت الإستراتيجيّة الكبرى موجّهة إلى المدى الطّويل لكنّها مع ذلك لها قيمة تنبّؤيّة محدودة، تكون في الواقع بلا قيمة؟! هل يجب أن نضع الإستراتيجيّة جنباً إلى جنبٍ مع الاقتصاد كعلمٍ زائفٍ مقيّدٍ بالنّظريّة وغير قادرٍ على التّحقّق من صحّته من خلال التجربة؟! إذا فعلنا هذه الأشياء، نجد أنفسنا في موقف تتخلّى فيه الإستراتيجيّة بالفعل عن المسؤوليّة عندما تُواجه «صدمة إستراتيجيّة».

ولفهم المشكلة، نحتاج إلى تفكيك الإستراتيجيّة أكثر قليلاً، وإعادتها إلى جذورها في الحرب نفسها: وللانتقال من الإستراتيجيّة الكبرى، الّتي يؤكّدُ تعريف بول كينيدي أنّها سياسيّة، إلى الإستراتيجيّة بمعناها الأصليّ والعسكريّ؛ وعندما عرّف السّير ديفيد ريتشاردز الإستراتيجيّة الكبرى، لم يفترض أحد أنّ تحديد مكان بريطانيا في العالم لمدّة ثلاثة أو أربعة عقود من الزّمن من هنا كان مسؤوليّة القائد المحترف للقوّات المسلّحة؛ ولكن بالقدر نفسه، ولأنّ الإستراتيجيّة هي اختصاص عسكريّ على وجه التّحديد، وتنطوي على استخدام الوسائل العسكريّة، فلا أحد يجادلُ أنّ وجهات نظره حول هذا الموضوع مهمّة أو تستحقّ الاستماع إليها؛ ويُستمد افتراض السّلطة هذا من فهم القوّات المُسلّحة للتّعريفات التّقليديّة للإستراتيجيّة، و «الإستراتيجيّة العسكريّة» بدلاً من فهم الإستراتيجيّة الكبرى؛ ولم تكن الإستراتيجيّة كما فهمها جنرالات القرن التّاسع عشر عرضة لأيٍّ من الملاحظات الثّلاث الّتي أُدخلت فيما يتعلّق بالتّعريفات الأمريكيّة الحاليّة للإستراتيجيّة الكبرى، ولم تكن ردّة فعل بل استباقيّة؛ لقد كان الأمر يتعلّق بتغيير الوضع الرّاهن وليس الحفاظ عليه؛ ولأنّها طُبِّقت في الحرب، فقد ازدهرت على وجه التّحديد في عالم عدم اليقين.

كان كلاوزفيتز المفكّر الإستراتيجيّ الّذي استوعب هذا النّهج بشكلٍ أفضل، ولم يكن ليفهم إستراتيجيّة الأمن القوميّ للمملكة المتّحدة على أنّها إستراتيجيّة، ولم يكن ليطلق على الإستراتيجيّة ما يسمّيه كينيدي أو بارنيت إستراتيجيّة؛ فبالنّسبة له كانت الإستراتيجيّة تعني استخدام الاشتباك لغرض الحرب؛ وبعبارة أخرى، كانت الإستراتيجيّة تعاقبيّة بالنّسبة لكلاوزفيتز: شيء واحد يتبعُ الآخر، والنّتائج والأحداث تشكّلُ الخطوة التّالية، وتستند الإستراتيجيّة إلى ما حدث من أجل تحديد ما يجب فعله بعد ذلك؛ وعلى حدّ تعبيره: «النّجاحات التّكتيكيّة العظيمة فقط هي الّتي يُمكن أن تؤدّي إلى نجاحاتٍ إستراتيجيّة».

يجدر بنا أن نتذكّر، كما نادراً ما يفعله الدّعاة الحاليّون للإستراتيجيّة الكبرى، أنّ هذه كانت جوانب مهمّة جدّاً في ممارسة الإستراتيجيّة الكبرى في الحرب العالميّة الثّانية؛ كان تشرشل ورؤساء أركانه يدركون بالتّأكيد أنّ ما يفعلونه كان إستراتيجيّة كبرى حتّى لو حذفوا العنوان «كبرى». كان أحد العناصر في تفكيرهم لكن ليس العنصر الوحيد، هو ما يجب القيام به كلّ يوم في ضوء أحداث ذلك اليوم، والوضع على الأرض والذّكاء في الوقت الفعليّ لوقوع الأحداث؛ لقد ميّزوا بوضوح بين البيانات العامّة والحزن الخاصّ، ولم يصبحوا ضحايا لقصّة نجاحهم الخاصّة، لكنّهم استعدّوا للهزيمة، الّتي كان لبريطانيا نصيبها العادل منها بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٢ ولا سيَّما في ليبيا، واستخدموا إستراتيجيّة طويلة المدى للتّغلّب عليها؛ لقد كانت الإستراتيجيّة الكبرى في ذلك الوقت تفاعليّة بقدر ما كانت تحوّطيّة؛ وكانت بالقدر نفسه تمريناً على المرونة والقدرة على التّكيّف على المدى القصير مثل السّرد المتوقّع في المستقبل؛ وهذا هو الجانب من الإستراتيجيّة الّذي يبدو أنّ التّفكير الإستراتيجيّ الحاليّ قد فقده، وهذا هو نوع الإستراتيجيّة الّتي تصوغ الأحداث في ليبيا أو تتفاعلُ معها، وأولئك الّذين يقولون أنّه لا توجد إستراتيجيّة في ليبيا أخطأوا الهدف؛ فهناك إستراتيجيّة: والسّؤال هو: هل هي جيّدة أم سيّئة؛ إنّ رواية النّجاح، وإحراز التّقدم، والّتي لم تميّز التّصريحات العامّة وحسب

بل المناقشات الخاصّة في الحروب الّتي خاضتها منذ الحادي عشر من أيلول، يُمكن أن تصبح عدوّاً للإستراتيجيّة الجيّدة، كما يمكن أن يجعل من الصّعب تصوّر الإستراتيجيّة أو تحديدها، فعندما تركّز البيانات الصّحفية لوزارة الدّفاع البريطانيّة فقط على الأحداث التّكتيكيّة دون سياقٍ إستراتيجيّ، فإنّ الكثير من التّعليقات يكون افتراضيّاً، تخمينيّاً.

إضافة إلى الإستراتيجيّة الّتي عُرِّفت بشكلٍ تقليديّ أكثر وبطريقة أضيق، يساعدنا كلاوزفيتز على التّفكير في فهم الإستراتيجيّة الكبرى حتّى لو لم يسمّها كذلك؛ وهو لم يرَ الحرب فقط من حيث الارتباك والفوضى والصّدفة؛ فأهمّ كتاب له بعنوان «عن الحرب»، على الأقلّ فيما يتعلّق بهذه النّقطة، ليس الكتاب الأوّل بل الكتاب الثّامن، إذ يحتوي الأخير وليس الأوّل، على أفكار كلاوزفيتز النّاضجة حول العلاقة بين الإستراتيجيّة والسّياسة، وهو المجال الذي تقع فيه الإستراتيجيّة الكبرى وليس المجال الّذي يركّز عليه معظم كتاب «عن الحرب»، أي بين الإستراتيجيّة والتّكتيكات. والكتاب الثّامن يُسمّى «خطط الحرب». وبعبارة أخرى، حاله حال الإستراتيجيّة الكبرى اليوم، نيّته هادفة وحكيمة، إذ إنّها تدرس كيف يُمكن لبروسيا أن تنخرط في حرب أوروبيّة إذا قامت فرنسا مرّة أخرى بإخلال ميزان القوى، كما أشارت ثورات ١٨٣٠ إلى أنّها كانت قادرة على القيام بذلك؛ ونحن نعلم الأصول الفكريّة لهذا الكتاب؛ ففي كانون الأوّل عام ١٨٢٧، طلب كارل فان رويدر من كلاوزفيتز تعليقاته على مشكلتين تشغيليتين، فأجابه كلاوزفيتز: «تنشأ كلّ خطّة حرب كبرى من العديد من الظّروف الفرديّة، الّتي تحدّد سماتها بحيث يستحيلُ استنباط حالة افتراضيّة بمثل هذه الخصوصيّة يُمكن اعتبارها حقيقيّة». وبما أنّه كان يكتبُ بعد حرب أوروبيّة كبرى أخرى ومن منظور أمّة مختلفةٍ، صاغها الجنرال فيكتور دوربال في عام ١٩٢٢: «لا يستعدّ المرء للحرب بشكلٍ عامٍّ، ولكن بالنّسبة لحربٍ محدّدة، تُشنُّ من أجل الحصول على نتيجة معيّنة في مسرح محدّد للعمليّات، وضدّ خصمٍ معيّنٍ ينشر قوّاته أو يكون قادراً على نشرها

في فترة زمنيّة معيّنة في حال أُعطى الوسائل». لقد وضع الكتاب الثّامن خطّة حقيقيّة ووضعها في مجموعة محدّدة من الظّروف، لذا فإنّ خاتمة كتاب «عن الحرب»، أهمّ كتاب عن الإستراتيجيّة كُتب في أيّ وقتٍ من الأوقات، هو خطّة، ومحاولة لفرض النّظام على الفوضى، وإعطاء توجيه للحرب، أو على الأقلّ حملة خلال الحرب.

هذا التّأكيد على التّخطيط ليس سمة من سمات كتابات كلاوزفيتز الّتي يبرزها العديد من المعلّقين المعاصرين؛ وبدلاً من ذلك، أصبح من المألوف متابعة انتباه كلاوزفيتز للاحتكاك وما يسمّيه آلان بايرشن «الطّبيعة غير الخطيّة للحرب». ويرتبط التّخطيط بشكلٍ عامٍّ بالثّاني من المفكّرين الإستراتيجيّين الّذين صِيغت تفسيراتهم من خلال تفسيراتهم للحروب النابليونيّة، وهو أنطوان هنري جوميني؛ ومن المؤكد أنّ جوميني كان الشّخصيّة الأكثر تأثيراً في عصره، ويُمكن القول إنّه ظلَّ كذلك ولا سيَّما في الولايات المتّحدة لثلاثة أسباب: أوّلاً، جعلت الفواصلُ الطّويلة بين الحروب حتّى عام ١٩٤١ على الأقلّ الولايات المتّحدة أكثر اعتماداً على النّظريّة أكثر من اعتمادها على الحالات الملموسة في نهجها لدراسة الحرب؛ ثانياً، كتب كلاوزفيتز على خلفيّة الهزيمة المدمّرة في جينا عام ١٨٠٦، بينما كتب جوميني متوقّعاً النّصر فقد خدم مع نابليون حتّى عام ١٨٠٦، وبعد ذلك تحوّل ليقف إلى جانب الحلفاء عندما خسر نابليون؛ وتتوافق جوانب خلفيّة جوميني هذه مع الصّورة الذّاتيّة للقوّات المُسلّحة الأمريكيّة، وهي واثقة ليس من قوّتها وحسب لكن أيضاً من قيمة النّهج العقلانيّ والإداريّ للحرب، وهذا هو ثالث عامل جذب للأمريكيين في جوميني، إذ يدور تفكيره حول الإستراتيجيّة حول كيفيّة شنّ الحرب، إذ إنّها مستقبليّة وهادفة؛ بينما يدور تفكير كلاوزفيتز حول كيفيّة التّفكير في الحرب؛ إنّه أكثر وصفاً وتحليلاً؛ لقد أعلن جوميني أنّ هدفه هو صياغة القواعد الّتي كانت لا تزالُ موجودة حتّى ذلك الحين في رؤوس القادة العظماء؛ فبالنّسبة له، لم تكن الإستراتيجيّة مجرّد نظريّة تربط التّكتيكات بالسّياسة من خلال

استغلال نتائج المعركة، بل كانت كياناً أكثر استقلالاً وقائماً بحدّ ذاته، ورأى جوميني أنّ الإستراتيجيّة علم يخضع لمجموعة من الأفكار الأساسيّة أو المبادئ، ولذا فقد اعتقد أنّه من المُمكن فعل الكثير لتسوية النّتيجة مسبقاً؛ وبالنّسبة له، وجدت تعبيرها في نظريّة المناورة الإستراتيجيّة الحاسمة، الّتي حدّدها خطّ مسيرة الجيش، والمرتبطة بقاعدة عمليّاته وقدرته على السّيطرة على خطّ اتّصالات العدو؛ كما أنّ هناك مبدأ واحد يهيمن على كلّ المبادئ الأخرى يتمثّلُ بتطبيق القوى المتفوّقة على النّقطة الحاسمة. لقد كان تأثير تاريخه العسكريّ هو قراءة تسلسل الأحداث في الاتّجاه المعاكس لإظهار التّأثير التّوجيهيّ لهذه المبادئ عندما أدّت إلى الخطّة الأصلية للحملة العسكريّة.

لذا، وباتّباع هذا المنطق، إذا كانت الخطّة صحيحة، ستؤدّي إلى النّصر؛ وحتّى لو كانت المعركة نفسها في مجال الصّدفة والطّوارئ على الأقلّ فقد وُضعت في سردٍ إستراتيجيّ. كانت هذه هي الطّريقة الّتي كانت تُدرَّس بها الإستراتيجيّة في معظم الأكاديميّات العسكريّة في القرن التّاسع عشر. وكما قال جوميني، كان على الجنديّ أن يبدأ تعليمه المهنيّ ليس بالتّكتيكات، بل من الأسفل إلى الأعلى، ولكن على الأقلّ بالإستراتيجية، مع عمل الجنرال، لأنّ هذا كان علميّاً ويخضع للقواعد، وقد تمّ التّعبير عنه في الخرائط المنمّقة للحملات الواردة في أَشْهر أعمال جوميني النّظريّة، وهو كتاب «ملخّص فنّ الحرب»[1] عام ١٨٣٨؛ وأنت بحاجة إلى خريطة لقراءة جوميني، ولست بحاجة إلى خريطة لقراءة كلاوزفيتز؛ وتشير خرائط جوميني إلى أنّ الإستراتيجيّة يُمكنها السّيطرة على الجغرافيا والتّضاريس، وقد ذهب إلى حدّ اقتراح أن يختار الجنرال مسرح الحرب وفقاً لإمكاناتها التشغيليّة وليس وفقاً لأولويّته السّياسية أو حتّى الضّرورة العسكريّة.

---

(١) ملخص فن الحرب، أو جدول تحليليّ جديد للتركيبات الرّئيسة للإستراتيجيّة والتّكتيكات الكبرى والسّياسة العسكريّة.

كانت خطط حرب الجيوش الأوروبية في عام ١٩١٤ ترجع إلى جوميني، ولم تكن إستراتيجيّة كبرى كما نفهمها الآن، إذ لم يكن هناك مجال للتّعبئة الاقتصاديّة أو التّوجيه السّياسيّ، ولم يكن هناك الكثير للتّنسيق بين الحلفاء ومسارح الحرب؛ كانت هذه خططاً تشغيليّةً لحملات فرديّة مصمّمة لتحقيق نجاحٍ حاسمٍ من خلال المناورة وفقاً لمبادئ معيّنة؛ ومثل جوميني، تجاهلوا إلى حدٍّ كبيرٍ تأثير التّكتيكات والآثار الطّارئة للمعركة؛ وفي منظور اليوم، كانت خططاً للحملات، وليست خططًا للحرب، لكن بعد ذلك، وبشكلٍ ملحوظٍ، كانت الخطط المعتمدة لغزو واحتلال أفغانستان في عام ٢٠٠١ والعراق في عام ٢٠٠٣ وليبيا في عام ٢٠١١.

وعلى الرّغم من نتيجة الحملات العسكريّة في عام ١٩١٤، ظلَّ التّخطيط جزءاً لا يتجزّأ من فهمنا للإستراتيجيّة؛ كانت هذه هي الطّريقة الّتي وَجدت بها الإستراتيجية تعبيراً في وقت السّلم؛ لقد وفّرت مهنة لهيئة الأركان العامّة، ليس فقط قبل عام ١٩١٤ ولكن أيضاً بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٩٠ لقد قال مولتك الأكبر قوله الشّهير إنّه لا توجد خطّة تنجو من أوّل اشتباكٍ مع العدو، لكنّ هذا لا يعني أنّه لم يخطّط في وقت السّلم؛ وكانت الأدوات الّتي طوّرها هو والأركان العامّة البروسيّة، مثل الألعاب الحربيّة، والتّدريبات العسكريّة[1] والتّمارين التّكتيكيّة بدون قوّات، قد شجّعت جميع العسكريين ليس على الاستعداد للتّعبئة والانتشار الأوّليّ وحسب بل أيضاً على محاولة تصوّر ما يُمكن أن يفعلوه بعد أوّل اتّصال بالعدو: بمعنى آخر للتّخطيط للحرب حتّى النّهاية المُنتصرة.

وبعد عام ١٩٤٥، زادت حيازة الأسلحة النوويّة من هذا الاتّجاه. ومن ناحية، كانت الخطط التّشغيليّة الموحّدة المتتالية للولايات المتّحدة تستند إلى خطط جوميني؛ ويرجعُ الفضل في ذلك جزئيّاً إلى تأثير التّرجمة الجديدة الّتي قام بها

(١) يصف مصطلح "ركوب الموظّفين" ثلاثة أنواع مختلفة من التّدريبات العسكريّة والامتحانات، وعادةً ما يتمّ إجراؤها في ميدان معركة مستقبليّ معيّن أو منطقة عمليّات لغرض الاستكشاف الأوّليّ ودراسة التّضاريس والتّحضير التّكتيكي.

مايكل هوارد وبيتر باريت لكتاب «عن الحرب»، الّتي صدرت في عام ١٩٧٦، إذ يُمكن رؤية الحرب الباردة بسهولة شديدة باعتبارها اللّحظة الّتي أصبح فيها كلاوزفيتز أخيراً النّص المهيمن على الإستراتيجيّة على الأقلّ في اللّغة الإنكليزية والتقليد الأنكلو أمريكيّ. لقد حُذِف نموذج كلاوزفيتز للحرب المطلقة مع تعريفات القرن العشرين للحرب الشّاملة، واكتسب المفهومان كلا أهميّة فوريّة بفضل ذكرى الحرب العالميّة الثّانية والتّهديد بحدوث دمار أعظم وأسرع من خلال الإطلاق غير المقيّد للأسلحة النوويّة. لقد تمّ احتواء المخاوف من حدوث محرقة نوويّة من خلال النّزعة النّفعية لوصفات كلاوزفيتز، والّتي تقول بأنّ الحرب هي أداة للسّياسة؛ ورغم أنّ تركيز كلاوزفيتز كان ينصبُّ على شرح كيفيّة إدارة الحرب، رأى الرّدع النوويّ العلاقة من حيث كيفيّة منع الحرب، أي التّحوّل من المسار إلى السّبب؛ وكانت النّتيجة الطّبيعيّة لهذا التّركيز على «القول المأثور لكلاوزفيتز« موجودة في منشورين ظهرا في عام ١٩٥٧، أي قبل ما يقربُ من عقدين من الزّمن من نشر ترجمة هوارد وباريت لكلاوزفيتز، وكلاهما دليل قوي على صحّة النّظريّة المزدهرة للدراسات الإستراتيجيّة الأمريكيّة بعد الحرب العالميّة الثّانية؛ أوّلا، جنّد صامويل هنتنغتون كلاوزفيتز دعماً لنظريّته فيما يخصُّ العلاقات المدنيّة العسكريّة، وقدّمه كدليلٍ على خضوع المهنيين العسكريين للسّيطرة المدنيّة؛ ثانياً، وفي الوقت نفسه، طوّر روبرت أوسجود تفكيره حول الحرب المحدودة، معتبراً كلاوزفيتز مؤسّس فكرة أنّ الحرب يمكن أن تُخاض من أجل أهداف أكثر تقييداً من «الإبادة»، وهكذا اعتمد هذا تفسير كتاب «عن الحرب» على المذكّرة التّمهيديّة الّتي كتبها كلاوزفيتز في شهر تمّوز عام ١٨٢٧، الّتي ذكر فيها بأنّ الحروب يمكن أن تكون من نوعين: حروب الإبادة والحروب من أجل أهداف أكثر محدوديّة وجغرافيّة، وهذا نهج للإستراتيجيّة طوّرها وسط الكثير من الجدل في ألمانيا في فترة عام ١٩١٤ المؤرخ العسكري هانز ديلبريك.

كان قلق كلّ من هنتنغتون بشأن نموّ الاحتراف العسكريّ، وهي ظاهرة ساهم فيها جوميني أكثر بكثيرٍ من كلاوزفيت وأسجود في حرب محدودة تشير إلى أنّ الحرب الباردة يجب أن يُنظر إليها على أنّها حقبة جوميني على الأقلّ بقدر ما هي حقبة كلاوزفيتز؛ إنّ إمكانيّة الحدّ من الحرب موضوع ورَدَ كتاب «ملخص فنّ الحرب»، إذ يحظى باهتمام أكبر بكثيرٍ من كتاب «عن الحرب». وقد بدا كلاوزفيتز متشكّكاً فيما إذا كان بإمكان البشر حقّاً إعادة عقارب السّاعة إلى الوراء الآن بعد أن جع نابليون «الحرب المطلقة» حقيقة واقعة. وقد طوّر جوميني طرقاً يُمكن من خلالها أن يصبح هذا الطّموح حقيقة، وقد افترض أنّه يُمكن تطبيق العقلانيّة على الحرب على وجه التّحديد لأنّه رأى الإستراتيجيّة كعلم تحكمه مبادئ ثابتة؛ ولا تختلف أسباب انتقاد هذا النّهج للإستراتيجيّة عن أحد الاعتراضات المعياريّة المُطبّقة على الرّدع النوويّ: فهو يفترض العقلانيّة في التّعامل مع التّهديدات غير المنطقيّة وغير المتناسبة؛ وعند إسناد العقلانيّة إلى كلا الطّرفين، تتعامل نظريّة الرّدع بسهولة مع العدوّ ليس باعتباره جهة فاعلة مستقلّة من المُرجّح أن يتبنّى مسارات عملٍ متباينةٍ، بل كطرفٍ يتبنّى إستراتيجيّات تتوافق مع توقّعات الولايات المتّحدة وحلفائها. وكما انتُقدت الولايات المتّحدة بسبب هذا النّوع من تصوير المرآة، كذلك انتُقد جوميني، فكلاهما اتُّهما بالفشل في تقدير أنّ العدو كيان تفاعليّ، وكان هدفه إحباط خطط الطّرف الآخر وليس الوقوع فيها.

لقد وضع التّخطيط النوويّ، ولا سيَّما لأنّه كان يتطلّع إلى ألّا يُختبر الواقع أبداً، وزناً أكبر من إستراتيجيّة جوميني في رسم الرّوابط بين مقدّماتها الأوّليّة والنّتيجة المرجوّة، ولذلك فقد منح كلاهما للقرارات التّشغيليّة أهمّيّة سياسيّة دون الانخراط في الوقت نفسه في السّياسة؛ وهذا لا يعني تكرار الإشاعة الكاذبة بأنّ جوميني أهمل دور السّياسة في الحرب، فقد كان العكس صحيحاً: في الواقع، أخبر جوميني تلميذه تساريفيتش وطالبه المستقبليّ ألكساندر الأوّل من روسيا، أن يقرأ كتابه بعنوان «حياة

نابليون السّياسيّة والعسكريّة»[1]، فقد شكّل «الدّليل الأكمل للإستراتيجيّة الكبرى»، لكنّه رأى وظائف السّياسة على أنّها تقف خارج وظائف الإستراتيجيّة؛ وبطريقة مماثلة، مُنحت آليّات الرّدع والقوّة المضادّة واستهداف المدن المضادّة، الضّربات الأولى والثّانية، معنى ذاتيّاً باطّرادٍ، والّذي قد يبدو أنّه يتجاهل الحقيقة السّياسيّة البارزة حقّاً، وهي أنّ الحرب النوويّة ستمزّق جميع الافتراضات السّابقة.

يجد التّفكير التّشغيليّ تركيزه الفكريّ في العقيدة العسكريّة؛ واليوم، نظراً لاستخدامها للوسائل التّقليديّة في الغالب إن لم يكن بشكلٍ حصريٍّ، يُنظر إلى العقيدة على أنّها مسألة عسكريّة مهنيّة إلى حدٍّ كبيرٍ، لكن خلال الحرب الباردة كان لها تأثير سياسيّ كافٍ يُمكن رؤيته من منظور إستراتيجيٍّ؛ وتكمنُ أصول هذه السّلسلة السّببيّة في الآثار الثّوريّة على ما يبدو والّتي لا رجعة فيها لمجموعة واحدة من الأسلحة على العلاقات الدّوليّة، ولكن فُسِّرت النّتائج على نطاقٍ أوسعٍ باستخدام المقارنات التّاريخيّة لدعم حججها. وفي عام ١٩٨٤ نشر باري بوزين عملاً رائداً، وهو كتاب «مصادر العقيدة العسكرّية»، وهو دراسة عن فرنسا وبريطانيا وألمانيا بين الحربين العالميتين. كان افتراضه الأساسيّ هو أنّ «العقائد العسكريّة هي مكوّنات جوهريّة لسياسة الأمن القوميّ أو الإستراتيجيّة الكبرى». لقد لخّص بوزين نقاشه على النّحو التّالي: «الإستراتيجيّة الكبرى هي سلسلة من الغايات والوسائل السّياسيّة والعسكريّة؛ والعقيدة العسكريّة هي عنصر أساسيّ في الإستراتيجيّة الكبرى، العقائد العسكريّة مهمّة لأنّها تؤثّر على نوعية الحياة في النّظام الدّوليّ والسّياسيّ وأمن الدّول الّتي تعتنقها».

انتهى كتاب مصادر كتاب «العقيدة العسكريّة» باستنتاجات ذات صلة بسياسات الولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسي والاتّحاد السّوفييتيّ لا سيّما

---

(١) الحياة السياسية والعسكرية لنابليون: الحياة السّياسيّة والعسكرية لنابليون، يرويها بنفسه، في محكمة قيصر وألكسندر وفريدريك باريس، أنسيلين عام ١٨٢٧.

فيما يتعلّق بالأسلحة النوويّة والخطر الكامن في استخدامها بشكلٍ عدوانيٍّ؛ ولم يكن بوزين وحده في نهجه، فقد كتب جاك سنايدر كتاباً بعنوان «أيديولوجيّة الهجوم»، وهو دراسة لخطط الحرب في عام ١٩١٤ ونُشر أيضاً في عام ١٩٨٤، وكتاب إليزابيث كير بعنوان «تَخيّل الحرب»، الّذي ركّز أيضاً على فترة ما بين الحربين، وظهر في عام ١٩٩٧، اتّبع بطريقةٍ مماثلةٍ الحجّة القائلة بأنّ التّفضيل في يمكن أن يكون لـ «الإستراتيجيّة العسكريّة» للهجوم عواقب مزعزعة للاستقرار على المستوى الإستراتيجيّ حتّى عندما، على حدّ تعبير سنايدر، «تفضّل التّكنولوجيا العسكريّة»... المُدافع ولم يقدّم ميزة الضّربة الأولى». بدأ كير كما يلي: «تؤثّر الخيارات بين العقائد العسكريّة الهجوميّة والدّفاعيّة على احتماليّة اندلاع الحروب ونتائج الحروب الّتي بدأت بالفعل». واختلفت كيير عن بوزن وسنايدر في رؤية الاختيار بين الهجوم والدّفاع على أنّه يُمارسُ من خلال ميزان القوى المحلّيّ وليس الدّوليّ من خلال «التّفاعل بين توتّراتٍ شديدةٍ في السّاحة السّياسيّة المحلّيّة والثّقافة التّنظيميّة للجيش». لذلك تشكّل عملها من خلال الحماس المتزايد لمجتمع الدّراسات الإستراتيجيّة الأكاديميّة للثّقافة الإستراتيجيّة، وهو أسلوب بدأه سنايدر[1] بنفسه في عام ١٩٧٧، لكنّ استنتاجاتها (كيير) لم تتجنّب النّقطة العامّة الّتي مفادها أنّ للأساليب الوطنيّة في إدارة العمليّات تأثيرات محدّدة بشأن السّياسات الّتي تبنّتها حكومات تلك الدّول بعد ذلك.

تبعت نتيجتان للإستراتيجيّة كما فُهمت بنهاية الحرب الباردة؛ أوّلاً، طُبِّقَ فهم جوميني للإستراتيجيّة، والّذي كان موجوداً فيما نسمّيه في ذلك الحين المستوى التّشغيلي للحرب، في سياق ما كان يُشار إليه آنذاك باسم «الإستراتيجيّة الكُبرى»؛ ثانياً، أصبحت الإستراتيجيّة في المقام الأوّل في مجال التّخطيط، وعلاوة على ذلك، في الخطط الّتي لم تُختبر من قبل الواقع أو، على الرّغم من الحماس لألعاب الحرب، من

(١) جاك لويس سنايدر هو عالم سياسي أمريكيّ وهو أستاذ العلاقات الدّوليّة روبرت ورينيه بلفر بجامعة كولومبيا، متخصّص في نظريّات العلاقات الدوليّة.

خلال تقريب الواقع مثل الاختبارات الّتي واجهتها بعض الجيوش أثناء المناورات الحربيّة والمناورات قبل عام ١٩١٤ أو ١٩٣٩. ويعتبر الخلط بين الإستراتيجيّة العسكريّة لحلف النّاتو والإستراتيجيّة الكبرى، والاعتقاد اليوم أنّ الإستراتيجيّة ذات جودة طويلة الأمد وقابلة للتّنبّؤ، كلاهما من إنتاج الحرب الباردة قبل كلّ شيء؛ وخلال الحرب الباردة، اتّحدت الإستراتيجيّة الكبرى والإستراتيجيّة العسكريّة من خلال عدوٍّ واضحٍ وتركيزٍ جغرافيّ جليٍّ، ومن ثمَّ وفّرت شكلاً من أشكال الاستمراريّة الّتي استمرّت لأكثر من أربعين عاماً. لقد خلقت الحرب الباردة توقّعاً بأنّ للإستراتيجيّة الكبرى خصائص تنبُّئيّةً وأنّها تجلب الاستقرار وطويلة المدى؛ إنّ الدّراسات الإستراتيجيّة بالمعنى الّذي فهمه كينيدي أو بارنيت نشأت من تلك التّجربة؛ وعلى الرّغم من أنّ الخبرة التّشغيليّة والحرب الحقيقيّة كان لهما تأثيراً تصحيحيّاً ضئيلاً، إلّا أنّ التّطبيقات التّشغيليّة المُحتملة لاستخدام الأسلحة النوويّة هي الّتي عزّزت الصّرح بأكمله؛ ولذلك كان يُفترض أنّ «للإستراتيجيّة العسكريّة» خصائص بل وتأثيرات مماثلة لتلك التأثيرات الخاصّة بالإستراتيجيّة الكبرى؛ وقد كان التّخطيط النوويّ في قلب الإستراتيجيّة في الحرب الباردة، ويتبع ذلك احتمال أنّ التّخطيط يُمكن أن يقدّم إستراتيجيّة فعّالة.

تحدّى هاري يارجر هذه الافتراضات بحجّة أنّ الإستراتيجيّة ليست التّخطيط، وأنّنا قد خلطنا بين الاثنين: «التّخطيط يجعلُ الإستراتيجيّة قابلة للتّنفيذ، ويأخذ التّخطيط عالماً رماديّاً ويجعله أبيض وأسود؛ فالتّخطيط هو في الأساس خطّيّ وحتّميّ؛ ويتبعُ يارجر منطق إرث الحرب الباردة في تحديد موقع التّخطيط في مجال العمليّات: «في الحرب الحديثة، كسب المعارك هو هدف تخطيطيّ، وكسب الحروب هو هدف إستراتيجيّ». لكن كان هناك تأثير آخر أدّى إلى رفع مستوى التّخطيط ضمن الإستراتيجيّة، وهو تصدير الإستراتيجيّة إلى كلّيّات إدارة الأعمال، وإعادة تفسيرها لسياق غير عسكريٍّ وغير قاتلٍ، ومن ثمّ إعادة إدخالها إلى البيئة العسكريّة من حيث أتت أصلاً؛ و«تفترض نظريّة الأعمال أنّ التخطيط الإستراتيجيّ سيقدّم

الإستراتيجيّة بطريقةٍ ميكانيكيّة»، ويفصل إنشاء الإستراتيجيّة عن تنفيذها، ويُقدِّر أنّ «التّحليل سيوفِّر التّوليف». لقد أشار ستيفن جيرمي إلى أنّ عملية التّخطيط الإستراتيجيّ ليست مثل عمليّة صنع الإستراتيجيّة. فخلال الحرب، يكون إنشاء الإستراتيجيّة وتنفيذها مرتبطاً بعلاقة تكراريّة تعتمد على موقفٍ ديناميكيّ ومتغيّرٍ بطبيعته، ويجب عليها الرّد على مواجهات العدو.

إنّ القدرة على إنتاج خطط تشغيليّة هي ما يميّز العسكريين عن نظرائهم المدنيين، وحتّى وزارات الدفاع عن الإدارات الحكوميّة الأخرى؛ غير أنّ مثل هذه الخطط ليست هي نوع التّخطيط نفسه المُتضمّن في رؤية توماس بارنيت للإستراتيجيّة الكبرى، فهي تقع في الوقت الفعلي للأحداث، وتركّز على مسارح جغرافيّة محدّدة، ولا يميّز أيّ منهما الإستراتيجيّات الوطنيّة الّتي تضع نصب أعينها خمسة وعشرين أو ثلاثين عاماً نحو المستقبل؛ والميجور جنرال جيم مولان، الضّابط الأستراليّ الّذي شغل منصب نائب رئيس الأركان للعمليّات الإستراتيجيّة في القوّة متعدّدة الجنسيّات في العراق (قيادة فيلق) في ٢٠٠٤-٢٠٠٥، «امتلك كلّ عمليّة لديها إمّا خطّة متّفق عليها كانت تعمل في ذلك الوقت كعمليّة، أو ستبدأ في المستقبل القريب». ويوضح وصفه للحياة في الواجهة بين التّخطيط والتّنفيذ الفرق بين الفهم «العسكريّ» للإستراتيجيّة فيما يتعلّق بالتّخطيط وافتراض أنّ التّخطيط طويل المدى ممكن في الإستراتيجيّة الكبرى:

«أُعدّت الخطط الأصليّة في قسمٍ منفصلٍ، لكن عندما تكون خطّة جاهزة للتّنفيذ، ستمرّر إليّ؛ كان الحصول على توقيت هذا الحقّ أمراً بالغ الأهمّيّة لأنّه إذا مُرِّرت الخطّة بعد فوات الأوان أو في حالة غير مكتملة، لم يكن لدي القوّة البشريّة للقيام بأيّ شيء أكثر من تعديلات طفيفة على عجل. لقد أدّى هذا إلى ظهور العديد من الأصوات المرتفعة، ليس لأنّني كنت على حقّ والبعض الآخر على خطأ، بل لأنّ الرّابط بين ما يجب القيام به في المستقبل وأولئك الّذين يتعيّن عليهم القيام به هو نقطة الضّغط القصوى في أيّ مقر حديث».

وفي وصف منهجه لـ «العمليّات الإستراتيجيّة» مع حاجتها إلى الاستجابة للطّوارئ، استخدم مولان مصطلحات تذكّرنا بتعريف كلاوزفيتز الّي يصف عواقب الإستراتيجيّة: «يحدث شيء واحد بسبب حدوث أشياء أخرى: يجب أن يحتفظ التّخطيطُ العسكريّ بمرونة غير محدودة».

لقد أوضح كلاوزفيتز وجهة نظر مولان في كتابه «عن الحرب»: «بما أنّ جميع المعلومات والافتراضات عرضة للشّك، ومع وجود المصادفة في كلّ مكان، يجد القائد دوماً أنّ الأمور ليست كما كان يتوقّع». ولا بدّ أن يؤثّر هذا على خططه، أو على الأقلّ على الافتراضات الّتي تقوم عليها؛ وإذا كان هذا التّأثير قويّاً بما يكفي لإحداث تغييرٍ في خططه، يجب عليه عادةً العمل على وضع خططٍ جديدةٍ». وقد لا يكون التّخطيط إستراتيجيّة لكنّنا بالتّأكيد نحتاج إلى أن ندرك الإستراتيجيّة حتّى نكون قادرين على التّخطيط. إنّ شكوك كلاوزفيتز حول قيمة الذّكاء، والّتي تُستخدم في كثير من الأحيان لتغذية التّفسير «الفوضويّ» لكتاب «عن الحرب»، تشير إلى نقطة مماثلة: تستمدُّ المعلومات قيمتها على وجه التّحديد من صفاتها المتناقضة مع نفسها، لأنّها تمكّن الجنرال من التّمييز بين ما يُمكن أن يكون صحيحاً وما قد لا يكون غير صحيحٍ من خلال عمليّة المقارنة؛ ويبدو أنّ كلاوزفيتز قد أثّر في ماو تسي تونغ في هذه النّقطة:

«وبسبب حالة عدم اليقين الّتي تتصفُ بها الحرب، من الصّعب كثيراً شنّ حربٍ وفقاً للخطّة مقارنة بالأنشطة الأخرى، ومع ذلك، بما أنّ التّأهّب يضمنُ النّجاح وعدم التّأهب يعني الفشل، فلا يُمكن أن يكون هناك نصر في الحرب دون التّخطيط المُسبق والاستعدادات... ونحن على يقين نسبيّاً بشأن وضعنا، فنحن غير متأكّدين تماماً بشأن العدو، لكن هناك أيضاً إشارات يجب علينا أن نقرأها، وأدلّة يجب اتّباعها، وتسلسل ظواهر يجب التّفكير فيها؛ وهذه تشكّل ما نسمّيه درجة من اليقين النّسبيّ، الّتي توفّر أساساً موضوعيّاً للتّخطيط في الحرب».

كما نحتاج إلى التّخطيط والاستفادة من الصّدفة والفوضى و «غير المتوقّع»، مع العلم أنّ ذلك لن يزيل أيّاً من هذه الأشياء من الحرب، لكنّنا ندرك أنّ ذلك سيقلّل من دورها فيها والتّفكير بتأثيراتها؛ وبحسب ما ورد، فقد قال نابليون؛ «يتكّون علم الحرب من حساب جميع الفرص بشكلٍ فعّالٍ أوّلاً وبعد ذلك العمل بدقّة وبطريقةٍ رياضيّةٍ على الجزء الّذي سيلعبه الحظ؛ ويجب ألّا تكون مخطئاً في هذه النّقطة، ويُمكن للفاصلة العشريّة أن تغير كلّ شيء تقريباً».

وأخيراً، إذا كانت الإستراتيجيّة موجّهة نحو المستقبل، ومع ذلك فإنّ التّخطيط ليس إستراتيجيّة، فما هو دور الإستراتيجيّة؟! وهذا هو المكان الّذي نعود فيه إلى استحضار كلاوزفيتز للحرب كظاهرةٍ شاملةٍ يتنافس فيها الاحتكاك مع التّخطيط. ففي عام ٢٠٠٤، عرّف غاري هارت الإستراتيجيّة الكبرى بأنّها «إطار عملٍ متماسكٍ للغرض والاتّجاه يُمكن من خلاله تفسير الأحداث العشوائيّة، وغير العشوائيّة، وإعطاء معنى، ومن ثمّ الاستجابة لها حسب الحاجة». إنّ تعريف هارت، على عكس كينيدي أو بارنيت، أدرك أنّ الإستراتيجيّة قد تكون استباقيّة لكنّها لا يُمكن أن تكون إلزاميّة؛ وهذا هو المكان الّذي تختلف فيه عن السّياسة، إذ تقدّم خيارات وليس قيوداً. وفي الواقع، من دون قبول سياسيٍّ، لا يوجد قبول لها؛ وبشكلٍ ملحوظٍ عمل هارت في اللّجنة ثنائيّة الحزب الّتي شُكّلت للنّظر في الأمن الدّاخلي للولايات المتّحدة في عام ١٩٩٨، والتي حذّرت من احتمال وقوع هجومٍ إرهابيٍّ، لكنّ توصياتها لم يتمّ الالتفات إليها من قبل هجمات الحادي عشر من أيلول. وتحتلّ الإستراتيجيّة الحيّز بين النّتيجة المرجوّة، والّتي يُفترض أن تتشكّل من خلال المصلحة الوطنيّة والطّوارئ، وتوجّه نتيجة معركة أو حدث رئيسٍ آخر لتتناسب مع أهداف السّياسة على أفضل وجهٍ مُمكنٍ؛ كما أنّها تدرك أنّ الإستراتيجيّة نفسها قد تضطرّ إلى الانحناء استجابة للأحداث؛ ومن الضّروري هنا الحاجة إلى المرونة والقدرة على التّكيّف، والحاجة إلى الوعي في الوقت الحقيقي وعلى المدى القصير، فضلاً عن وجهات النّظر طويلة المدى، والحاجة إلى تحقيق التّوازن بين تكاليف الفرصة البديلة لكليهما.

إنّ النّظرة طويلة المدى للإستراتيجيّة هي طبعاً بالضّبط ما يبقي القوى في حرب على الرّغم من الانتكاسات وتزايد الخسائر وحتّى الهزائم، وبهذا المعنى، هي السّرد المضّاد: وهو السّرد الّذي يقول إنّه بسبب الخسائر على وجه التّحديد، يجب أن يستمرّ القتال بدلاً من إنهائه. كما يجب أن تدمج الإستراتيجيّة أيضاً الصّدمات قصيرة المدى والتّأثيرات التّفاعليّة لعمل العدو؛ وللعودة إلى تشرشل وألانبروك: لقد نظرا إلى المدى الطّويل في تخطيطهما، لكنّهما عدَّلا وجهتي نظرهما في ضوء الأخبار اليوميّة والذّكاء في الوقت الفعليّ لوقوع الأحداث؛ وعلى المنوال نفسه، قاما بتكييف الأهداف طويلة المدى وتغييرها في ضوء الاعتبارات قصيرة المدى؛ لقد قبلا أنّ الحرب فوضويّة ومُربكة، وأنّ أفضل طريقة لإتقانها تكون من خلال التّخطيط؛ وكانت الإستراتيجيّة عبارة عن مجموع كليهما، وليس الأخيرة فقط؛ وكما قال يارجر: «توفّر الإستراتيجيّة مُخطّطاً متماسكاً لسدّ الفجوة بين واقع اليوم والمستقبل المنشود».

وإذا رأينا الإستراتيجيّة الكبرى من حيث الغايات، نهمل الطّرق والوسائل، ومن ثمَّ نقوم بالهندسة العكسيّة من النّتائج المُحتملة إلى اليوم. أمّا على المستوى التّشغيلي، فقد أنتجت طريقة التّفكير هذه عمليّات قائمة على التّأثيرات، إذ خرجت قوّات الغرب المسلحة من الحرب الباردة بمعدّات قديمة لم تكن بالضّرورة أفضل وسيلة لتحقيق الغايات الّتي سعت إليها الحكومات؛ ونتيجة لذلك، كما دار الجدل حول ذلك، فقد كانت تميل إلى تصميم خططٍ حول ما لديها، وغالباً ما تسعى إلى إعطاء أدوار للقدرات الّتي لم تكن بالضّرورة مناسبة للأهداف المنشودة بدلاً من توليد القوّة المُصمّمة خصّيصاً لمعالجة تلك الأهداف. لقد سعت العمليّات القائمة على التّأثيرات إلى التّخطيط بالبدء بالنّتيجة المرجّوة مع الافتراض الضّمنيّ بأنّها قد تُكتسب بوسائل مختلفة تماماً عن تلك الّتي تقترحها الخطط القائمة على القدرات. كان المفهوم برمّته غامضاً بشكلٍ غير عاديٍّ، وكان مدفوعاً إلى حدٍّ كبيرٍ من قبل القوّات الجوّيّة الأمريكيّة كوسيلة لتعزيز قدراتها، وقد تضمّن ذلك الطّموح الضّمنيّ

مكافحة التّمرّد ضدَّ قوّات الاحتلال، الّذي نُوقِش في الفصل السّابق: الرّغبة في إعطاء نتائج تشغيليّة لقبول الإستراتيجيّة؛ ومع ذلك، وفي السّياق الحاليّ، كانت مشكلة العمليّات القائمة على التّأثيرات مماثلة لتلك الّتي يُمكن أن تعصف بالإستراتيجيّة الكبرى، تُعكس هندستها من المستقبل المنشود دون ترك المجال لما قد يحدث في الطّريق، أو في الواقع لعواقب غير مقصودة؛ وبفضل رفضها الشّديد من قبل الجنرال جيمس ماتيس في عام ٢٠٠٨، فقدت مصداقيّتها الآن، وتمّ التّخلّي عنها إلى حدٍّ كبيرٍ؛ وحتّى نستيقظ على المغالطة نفسها داخل الإستراتيجيّة، سنستمرّ في رؤية الأحداث بمصطلحات «غير متوقّعة» و «ثوريّة» و «مزعزعة للاستقرار» أكثر ممّا ينبغي، كما أنّنا لن نحصل على القيمة من الإستراتيجيّة الّتي نستطيع الحصول عليها أو نحتاج إليها.

الفصل الثّالث عشر

الإستراتيجيّة: التّغيّر والاستمراريّة

بالنّسبة للمؤّرخين، تقدّم الدّراسات الإستراتيجيّة اليوم مفارقة مثيرة للاهتمام؛ فقبل ثلاثين عاماً، كانت الدّراسات الإستراتيجيّة مزيجاً من التّاريخ والسّياسة والقانون والقليل من علم الاقتصاد وحتّى القليل من الرّياضيات. واليوم يُدرسُ الموضوع باطّرادٍ من قبل أقسام العلوم السّياسيّة، وغالباً ما تُصنَّف هويّته تحت عنوان غير متبلور لـ «الدّراسات الأمنيّة»؛ ونتيجة لذلك، فُصِلت دراسة الإستراتيجيّة كثيراً عن الجذور التّاريخيّة الّتي ازدهرت فيها للمرّة الأولى، وهذا لا يعني أنّ التّاريخ لا قيمة له بالنّسبة لعلماء السّياسة، فهم يستخدمون دراسات الحالة طوال الوقت، لكنّهم يميلون إلى اختيار الموضوعات الّتي تثبتُ أو تدحضُ أطروحة، وليس الموضوعات الّتي يجب دراستها في سياقاتها التّاريخية الخاصّة، فالقصصُ الّتي تُروى دون سياقٍ تمحو الأساس أو القاعدة الأساسيّة للتّاريخ، والإحساس بما هو جديد حقّاً ومتغيّرٍ على عكس ما هو غير ذلك.

وهذه ليست خطبة لمؤرّخ ضدّ نظام آخر غير تخصّصه، فمن المُمكن أن يكون المؤرّخون مذنبين بالقدر نفسه في الرّؤية ضيّقة الأفق، حيث يغذون بسهولة الرّسوم الكاريكاتوريّة لأنفسهم الّتي رسمها علماء السّياسة؛ إنّهم المتشائمون الّذين يستجيبون للادّعاءات القائلة بأنّ كلّ شيء جديد ومختلف بقول العكس (والشّاذ) مدّعين السّوابق الّتي تؤكّد الاستمراريّة وليس التّغيير. ولذلك، على سبيل المثال، إذا تغيّرت طبيعة الحرب في القرن الحادي والعشرين، يُمكن أن ترتبط هذه التّغييرات بجهاتٍ فاعلةٍ غير حكوميّة وشركات عسكريّة خاصّة، وكلاهما مألوف بالنّسبة للمؤرّخين الحديثين الأوائل، وقد ترتبط التّغييرات بالإرهابيين

والمتمرّدين المعروفين أيضاً بالمثل لدى المؤرّخين في هذه الحالة الخاصّة بأوروبا النّابليونيّة، أو إمبرياليّة القرن التّاسع عشر؛ فإذا كان هذا الاختلاف في النّهج التأديبيِّ صحيحاً بشكلٍ موحّدٍ، يجب أن يؤكّد ما يلي على الاستمراريّة، قائلاً إنّه من غير المُحتمل ظهور الكثير من الأشياء الجديدة حقّاً في القرن الحادي والعشرين، وفي بعض النّواحي سيظهر؛ وباتّباع المنطق نفسه، إذا كُتِب الفصل من قبل عالم سياسيّ، لكان سيتنبّأ بتغييرات جذريّةٍ، وهذا يمثّل تهديدات كبيرة في تلك الكليشة المتكرّرة: «عالم معولم باطّراد».

إنّ التّحدّي الّذي يواجه المؤرّخ أصعب بكثيرٍ من تحديد الاستمراريّة، فهذا هو الجزء السّهل، إذ تتمثّل المرحلة التّالية في استخدام ذلك باعتباره حجر الأساس الّذي يُمكن من خلاله تحديد ما هو جديد حقّاً على عكس ما يبدو أنّه جديد فقط، والتّمييز بين الثّوريّ والتّطوّري من الزّائل والعابر. فبعد سقوط فرنسا في عام ١٩٤٠، انضمّ مارك بلوخ، المؤرّخ الاقتصاديّ الفرنسيّ العظيم والمؤسّس المشارك لمدرسة أنالي، إلى المقاومة، وهو القرار الّذي كان عليه أن يدفع حياته من أجله عندما أُعدمه جهاز مخابرات الجستابو[1] عام ١٩٤٤. فبعد أن خدم في الجيش الفرنسيّ المُنتصر في الحرب العالميّة الأولى، وكذلك في الجيش في الحرب العالميّة الثّانية، كان حريصاً على شرح ما أسماه «هزيمة غريبة». لقد تناول جزء من إجابته النّظام التّعليميّ لكلّيّة الحرب الاقتصاديّة، ووافق كلّيّاً على أنّه يجب أن يستند إلى التّاريخ العسكريّ، وكتب أنّ «الفنّ العسكريّ هو أحد تلك الّتي تستبعدُ إمكانيّة التّجربة»، وبالتّالي فإنّ «الشّيء المعقول الوحيد هو الرّجوع إلى دروس الماضي». ولم تكن مشكلة عام ١٩٤٠ هي قرار الجيش الفرنسيّ استخدام التّاريخ لتدريب ضبّاطه، بل كانت مشكلتها أنّها لم تفهم أنّ «التّاريخ، في جوهره، هو علم التّغيير»،

---

(١) كان الجيستابو قوّة الشّرطة السياسيّة للدّولة النّازيّة، وكان مصطلح الجيستابو (Gestapo) مُستمدّاً من الأصل الألمانيّ "Geheime Staatspolizei"؛ وترجمته الإنكليزيّة المباشرة هي (Secret State Police) وتعني بالعربيّة "الشّرطة الحكوميّة".

لأنّ تاريخ الجيش، يدور حول الأنماط المتكرّرة في الحرب الّتي تعودُ في خطٍّ مستمرٍّ إلى نابليون، لكنّ التاريخ «يعرف ذلك... أنّه من المُستحيل العثور على حدثين متشابهين تماماً، لأنّ الظّروف الّتي ينطلقُان منها ليست متطابقة أبداً». ولم يجادل بلوخ بأنّ هناك جوانب طويلة الأمد لقصّة التّطوّر البشريّ «لكنّ الدّرس الّذي تعلّمه ليس أنّ ما حدث بالأمس سيحدثُ بالضّرورة غداً، أو أنّ الماضي سيستمرّ في تكرار نفسه؛ ومن خلال دراسة كيف ولماذا اختلف أمس عن سابقه، يمكن أن يصل إلى استنتاجات تمكّنه من توقّع كيف سيختلف الغد عن الأمس».

لم يفتقر مطلب بلوخ من التّاريخ إلى الطّموح: فالتّاريخ، بمعناه الحقيقيّ، علم تجريبيّ، لأنّه من خلال دراسة الأحداث الحقيقيّة، ومن خلال استخدام الذّكاء للتّأثير على مشاكل المقارنة التّحليليّة، فإنّه ينجح في الاكتشاف بدقّة متزايدة، الحركات الموازية للسّبب والنّتيجة. أمّا بالنّسبة للمؤرّخ الّذي ينظرُ إلى الدّراسات الإستراتيجيّة الحاليّة، فإنّ اللّافت للنّظر هو الخسارة الواضحة لهذه القدرة في العلوم السّياسيّة؛ ويبدو أنّ التّجريبيّة أصبحت عتيقة الطّراز؛ والنّظريّة، بعد أن مُنحت الأسبقيّة، تخلقُ توقّعاتٍ للواقع ومن ثمَّ تمنعُ التّفسير المُتشدّد للأحداث، وتعيقُ بدلاً من أن تكسر الضّوء الّذي يُلقي على النّظريّة بالتّغيير؛ والنّتيجة، وعلى نحوٍ متناقضٍ، هي أنّ المؤرّخين يُمكن أن يكونوا أكثر استعداداً لتحديد التّغيير من طلّاب الإستراتيجيّة.

إنّ أكثر ما يضرُّ فكرة التّغيير في الإستراتيجيّة هو تصوّر جديد نسبيّاً، وهذه مفارقة أخرى، فمفهوم «الثّقافة الإستراتيجيّة»، الّذي نُوقِش بالفعل في الفصل السّابع، والّذي، على حدّ تعبير أحد المؤرّخين، «اكتسب دعماً تدريجيّاً داخل صفوف علماء السّياسة الّذين يدرسون العلاقات الدّوليّة لكنّهم اجتذبوا عدداً قليلاً من المتابعين خارج العلوم السّياسيّة». فجاك سنايدر، الّذي يُنسب تقريره عن الثّقافة الإستراتيجيّة السّوفييتيّة في عام ١٩٧٧ لمؤسّسة راند إلى إطلاق المفهوم داخل مجتمع العلوم السّياسيّة، اعترف بأنّ الثّقافة الإستراتيجيّة يُمكن أن تتطوّر وتتكيّف، لكنّه جادل بأنّها لن تفعل ذلك إلّا ببطء، وكتب: «نحن نفترض

أيضاً درجة كبيرة متبقيّة من الاستمراريّة، فالثّقافة لا يديمها الأفراد وحسب، بل المنظّمات أيضاً... ويمكن أن تدوم الأسبابٍ منطقيّةٍ أكثر من الظّروف الّتي طُوِّرت في ظلّها الّتي تكون أكثر ملاءمة لها».

وعلى الرّغم من أنّ سنايدر نأى بنفسه منذ ذلك الحين بعيداً عن مجموعة الأفكار الّتي أنشأها، هناك شيئان جديران بالملاحظة حول صياغته الأصليّة: الأوّل هو ارتباطه بالأسلحة النّوويّة، والثّاني هو افتراض أنّ الثّقافة الإستراتيجيّة تمنع التّغيير، وهذان الموضوعان مترابطان؛ ففي عام ١٩٨٢، عزا لورنس مارتن، وفي محاضرة ريث في بي بي سي في عام[1] ١٩٨١، وهو أستاذ دراسات الحرب في كينجز كوليدج في لندن بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٧، إلى الأسلحة النوويّة ما أسماه «تباطؤ التّاريخ». لقد خلقت الحرب الباردة دراسات إستراتيجيّة وبعد ذلك فرضت عليها نوعاً من الرّكود من خلال تشديدها على استخدام الرّدع النوويّ لمنع حرب كبرى؛ وتوفّر اليقينات الدّاخليّة لمجتمع الدّراسات الإستراتيجيّة بين السّتّينيّات والثّمانينيّات من القرن المنصرم تذكيراً صحّيّاً بمخاطر الغطرسة ولا سيَّما عند مقارنتها بعدم اليقين، لكن أيضاً التّقلّب ومن ثمَّ الإبداع المحيط بالموضوع في بداية القرن الحادي والعشرين.

ومنذ نهاية الحرب الباردة فَقَدَ الرّدع النوويّ حالة شبه ديمومة على الأقلّ في أشكاله الأكثر وضوحاً، ونتيجة لذلك، فقدت الثّقافة الإستراتيجيّة أيضاً، على الأقلّ في الصّيغة الّتي قدّمها سنايدر في الأصل، بعضاً من القوّة التّفسيريّة ليس بشكلٍ كاملٍ، ليس كأداة تفسيريّة للماضي، ولكن من حيث قيمتها التّنبّؤيّة؛ ولطالما كان المؤرّخون العسكريّون على دراية بفكرة أنّ الدّول لديها «طرق حرب» معيّنة، وأب الطّرق الوطنيّة للحرب هو «الطّريقة البريطانيّة في الحرب» لباسل ليدل هارت، والّتي عُبِّر عنها للمرّة الأولى عام ١٩٢٧ وهي نفسها نتاج زواج التّاريخ بالسّياسة.

---

(١) محاضرات ريث هي سلسلة من المحاضرات الإذاعيّة السّنويّة لهيئة الإذاعة البريطانية تلقيها شخصيّات بارزة في ذلك الوقت، وكانت تكلِّفهم بي بي سي وتُبثُّ على راديو ٤ والخدمة العالميّة.

وما لم تستطع نظريّته مواجهته هو الواقع. لقد تحّدت الممارسة الإستراتيجيّة البريطانيّة طوال النّصف الأوّل من القرن العشرين وما بعده نموذج ليدل هارت على الرّغم من حقيقة أنّه كان قد صاغه في المقام الأوّل بسبب قيمته الإلزاميّة.

قد تثير الثّقافة الإستراتيجيّة حالها حال العديد من النّظريّات أسئلة مهمّة حول إستراتيجيّة القرن الحادي والعشرين، لكنّ افتقارها إلى القدرة التّنبؤيّة يشيرُ إلى أنّها ستتركنا دون إجابات. وهذه ليست وجهة نظر كولين غراي، الّذي جادل بشدّة حول الرّوابط بين الثّقافة الإستراتيجيّة والسّلوك الإستراتيجيّ، إذ إنّ غراي يرى أنّ الثّقافة الإستراتيجيّة محدّدة على المستوى الوطنيّ والجغرافيّ، وأنّها نتاج التّاريخ والمكان، ومن ثمَّ يتمُّ استيعابها داخلنا. يستخدم غراي، وهو طالب السّياسة، التّاريخ ليقول أنّه لا يتغيّر الكثير: «هناك وحدة أساسيّة لجميع التّجارب الإستراتيجيّة في جميع فترات التّاريخ»، كما أكّد في عام ١٩٩٩ وبحروف مائلة في الصّفحة الافتتاحية لكتابه بعنوان «الإستراتيجيّة الحديثة»، «لأنّه لا شيء حيويّ في طبيعة ووظيفة الحرب والإستراتيجيّة يتغيّر».

وهناك شّيء وحيد تغيّر كثيراً خلال القرنين الماضيين، هو ما نفهمه بكلمة إستراتيجيّة، كما أوضح الفصل الثّاني، ولم يستخدم نابليون الكلمة حتّى هُزم ونُفي؛ وبدلاً من ذلك، تحدّث إمّا عن التّكتيكات الكبرى أو السّياسة مع عدم وجود أيّ شيء مشتركٍ بينهما، ومع ذلك كانت ممارسته في الحرب هي الّتي ألهمت كتابات كلاوزفيتز وجوميني، وهما أوّل المنظّرين الّذين أعطيا النّقد وحتّى الأولويّة للإستراتيجيّة في الفكر العسكريّ. كان تعريف كلاوزفيتز للإستراتيجيّة: «استخدام الاشتباك لأغراض الحرب» قريباً بدرجة كافية ممّا أصبح العقيدة في القرن التّاسع عشر ليكون نوع التّعريف الّذي استخدمه جنرالات الحرب العالميّة الأولى. لقد وجدا هدف الإستراتيجيّة على أنّه إنجاز للمعركة الحاسمة، لكنّهما مثل كلاوزفيتز وجوميني حدّداه من خلال علاقته بالتّكتيكات. ومع ذلك، اكتسب تعريف

الإستراتيجيّة انتشاراً في ضوء تلك الحرب، وبقوّة متزايدة مع تقدّم القرن العشرين، كان مختلفاً تماماً. ولم يكن تركيزها على العلاقة بين التّكتيكات والإستراتيجيّة، بل على العلاقة بين الإستراتيجيّة والسّياسة؛ لذلك أصبحت في بداية القرن الحادي والعشرين كلمة «إستراتيجيّة» تحمل دلالات مختلفة تماماً عن تلك الّتي ارتبطت بها في نهاية القرن الثّامن عشر؛ ويتعامل غراي مع التّغيير عبر الزّمن متجاهلاً أراء الآخرين ويفترض أنّه يمكن أن يكون هناك مفهوم للإستراتيجيّة وممارسة مشتقّة منها للعهود والحضارات الّتي لم يكن لها كلمة تعبّر عنها؛ وبطله، كلاوزفيتز، يعلم أنّ الإستراتيجيّة ظاهرة حديثة، ولم يفعل ذلك.

ولم يكن غراي وحده. ففي عام ١٩٧٩، كتب إدوارد لوتواك، مؤلّف كتاب «الإستراتيجيّة: منطق الحرب والسّلام» عام ١٩٨٧، وهو أحد أكثر الأعمال تأثيراً في هذا الموضوع في العصر الحديث، كتاباً عن الإستراتيجيّة الكبرى للإمبراطوريّة الرّومانيّة، وكانت ردود الفعل الأوّليّة للمؤرّخين القدماء عدائيّة، وشدّدوا على أنّ لوتواك قد خصّص مفهوماً طُوِّر وصُمّم للقرن العشرين، ومن ثمَّ كان في خطر فرض تماسك ومنطق على تصاميم الإمبراطوريّة الّتي لم تكن موجودة بالضّرورة في ذلك الوقت؛ وقد عُدِّل ردّ الفعل هذا بمرور الوقت، إذ أصبح المؤرّخون القدامى أكثر ارتياحاً لاستخدام مفاهيم من التّاريخ العسكري الحديث عند تناول العالم القديم، حتّى عندما تكون المفردات المعاصرة غير متوفّرة لإعطاء هذه المفاهيم وضوحاً؛ وعندما، بعد ثلاثين عاماً، أعطى لوتواك بيزنطة المعاملة نفسها، فعل ذلك بتعقّل وبتواضع أكبر. لقد كتب الإمبراطور موريس (٥٨٢-٦٠٢ م) على الأقلّ أطروحة بعنوان «ستراتيجيكون»، ويبدأ الفصل الّذي يحمل عنوان «الإستراتيجيّة» في التّرجمة الإنكليزيّة بتعليمات مباركة الأَعْلام، ويتضمّن نصائح حول سقاية الخيول والحصص الغذائيّة الّتي يجب حملها في أكياس السّرج؛ كما أنّ هناك القليل هنا ممّا يُمكن وصفه بأنّه إستراتيجيّ بالمعنى الحديث؛ وبينما أقرّ لوتواك أنّ فكرة الإستراتيجيّة البيزنطيّة الكبرى كان من الصّعب اتّباعها في المصادر، جادل

بأنّ البيزنطيين، حالهم حال الرّومان من قبلهم، كان يعرفون ما كانوا يفعلونه حتّى لو لم يتحدّثوا عمّا كانوا يعرفونه؛ وهذا النّوع من التّفكير، الّذي يفيدُ أنّ الإستراتيجيّة الكبرى تقوم على فهم غريزي لكيفيّة التّعامل مع أدوات القوّة، ومن ثمَّ فهي عالميّة وليست محدّدة، قد ترسّخت جذورها في الدّوائر العسكريّة الأمريكيّة، وتتعامل مع النّص التّأسيسي لكتاب ثيوسيديدز بعنوان «تاريخ البيلوبونيسيّة» بطريقة خاصّة، والّذي نتيجة لذلك تبنّته مناهج الكلّيّات الحربيّة الأمريكيّة؛ وأن يقرأ الضّبّاط الأمريكيون ثيوسيديدز أمر مرحب به، ومع ذلك، فإنّهم لم يفعلوا ذلك في اليونان القديمة، ولكن في ترجمة ريتشارد كراولي، الّتي نُشرت عام ١٨٧٤، فقد سعى كراولي إلى تبسيط تعقيد النّصّ الأصليّ ولا سيَّما من خلال تقديم أفكار تجعله أقرب إلى جمهور أواخر القرن التّاسع عشر.

وضمنيّاً في هذه القراءة للإستراتيجيّة، وبالتّالي في تطبيقها على توقّعاتنا للقرن الحادي والعشرين، فكرة الاستمراريّة، وتوقّع أنّ الإستراتيجيّة، لأسباب ليس أقلّها أنّها تكرس الحقائق الأبديّة، لها جودة تنبّؤيّة وحكيمة؛ صحيح أنّها قد لا يُمكّنُنا ذلك من رؤية نهاية القرن، لكن يجب أن يساعدنا على الأقلّ طوال العقود الثّلاثة القادمة أو نحو ذلك. إنّه لمن الملائم، كما أوضح الفصل السّابق، أنّ هذا هو نوع الإطار الزّمني الّذي تحدّده دورات المشتريات الحاليّة، وربّما لأسباب ذات صلة، تتبنّه مراكز الأبحاث الرّسميّة. أمّا بالنّسبة للمؤرّخ العسكريّ، المُتردّد بطبيعته في ترك الماضي والتّمسّك بالحاضر وبالتّأكيد غير مستعدٍّ لتبنّى المستقبل، هناك سذاجة مُقلقة هنا ورفض للطّوارئ ودور المفاجأة والصّدمة؛ ومن اللّافت للنّظر لا سيَّما التّناقض الضّمنيّ بين اثنين من الادّعاءات المُتكرّرة للدّراسات الإستراتيجيّة، الّتي مفادها أنّ الإستراتيجيّة تمتلكُ استمراريّة أساسيّة وأنّ الإستراتيجيّة هي استخدام الحرب لأغراض السّياسة.

وتشغل السّياسة مجال الطّوارئ؛ وبالطّبع، لدى الدّول سياسات تطمحُ إلى أن تكون طويلة الأمد وشاملة، لكنّها تخضع لديناميكيّات السّياسة المتنافسة. أمّا بالنّسبة للدّول ولا سيَّما الديمقراطيّة، يجب أن تكون السّياسة قابلة للتّكيف

وتفاعليّة وكذلك هادفة ومتداولة؛ وإذا عُرِّفت الإستراتيجيّة اليوم على أنّها تعمل على الحدود بين الحرب والسّياسة، فمن المتوقّع أن تكون حكيمة وبعيدة النّظر بينما تكون أيضاً مشروطة وقابلة للتّكيّف؛ وإلى هذا الحدّ، فإنّ الإستراتيجيّة كما يفهمها الأصوليّون تتصفُ بنزعة متناقضةٍ لتصبح عملاً في زمن السّلم: ونتيجة جهود نظام حكمٍ واحدٍ لتشكيل الشّؤون الدّوليّة بما في ذلك من خلال الاستخدام الفعليّ والتّهديد بالقوّة المُسلّحة من أجل مصلحتها الوطنيّة. وفي البيئة التّنافسيّة وسريعة الحركة للنّزاع المُسلّح، حيث لا يستطيع أيّ من الطّرفين احتكار السّيطرة، ومهما كافح كلّ طرف للقيام بذلك، فإنّ الطّبيعة الديناميكيّة والمتبادلة للحرب تشكّل الإستراتيجيّة أكثر ممّا تشكّل الإستراتيجيّة الحرب؛ لقد رُوِّج لعمليّة ١٩٩٧-١٩٩٨ في بريطانيا الّتي أدّت إلى مراجعة الدّفاع الإستراتيجيّ لكونها «تُقاد بوساطة الإستراتيجيّة» كما لو أنّ هذه الجودة أعطتها الاتّساق والتّماسك الأساسيين؛ وعلى المدى المتوسّط ، لم تفعل مثل هذا الشّيء؛ وقد كانت افتراضاتها خاطئة تماماً بسبب القرارات السّياسيّة، إذ لم تكن قادرة على التّنبّؤ الكافي قبل هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١، وغزو العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣ ومن ثمّ نشر القوّات البريطانيّة في هلمند في عام ٢٠٠٦.

ولتربيع هذه الدّائرة، وللتّوفيق بين التّناقض بين تطلّعات الإستراتيجيّة طويلة المدى وحاجتها إلى المرونة، نحتاج إلى التّمييز بين النّظرية الإستراتيجيّة من ناحية والإستراتيجيّة في الممارسة من ناحية أخرى. لقد كان المفكّرون الإستراتيجيّون في القرن التّاسع عشر أفضل في هذا من مفكّري القرن الحادي والعشرين؛ والحرب الباردة، على وجه التحديد لأنّها ظلّت باردة، ولم تطلب منّا قطُّ مواجهة هذا التّمييز: يُمكن للنّظريّة أن تخرج عن نطاق السّيطرة لأنّ مواجهاتها مع الواقع كانت محدودة للغاية؛ وقد سعى كلاوزفيتز إلى أنظمة تمكّنه من فهم الحرب كظاهرة عامّة، فقد ترك تعليمه الذّاتيّ في الفلسفة كضابطٍ مراهقٍ بصماته، وهذا ما دفعه إلى البحث عن إطار نظريّ توضيحيّ يبقى ثابتاً عبر الزّمن. لقد كان

دائماً مُحبطاً بسبب صرامته الفكريّة والتّاريخيّة: وبعد ذلك تدخّلت الممارسة وهذا ما أدّى إلى اعترافه بالاستثناءات لقواعده الخاصّة، وأنتج استنتاجاً خاطئاً من قبل القرّاء الكسالى لكتاب «عن الحرب» بأنّه رَفَضَ الأنظمة على الرّغم من أنّ الأنظمة كانت هدفه النّهائيّ.

وباتّباع جوميني، اعتمد مفكّرون إستراتيجيّون آخرون في القرن التّاسع عشر نهجاً مختلفاً عند معالجة مجموعة المشكلات نفسها، وشدّدوا على مبادئ الحرب، وعشر أفكار رائدة أو نحو ذلك لاستخدامها كأساس استفهام للنّظر في طبيعة وسلوك الحروب الفرديّة. ففي عام ١٩٠٩، كما عُرض النّقاش في الفصل العاشر، نشر الجيش البريطانيّ أوّل دليلٍ رسميٍّ على الإطلاق بشأن الحرب، وهو «لوائح الخدمة الميدانيّة». وفي مواجهة الحرب الاستعماريّة الوشيكة، وهذا ما يعني القتال على الحدود الشّماليّة الغربيّة للهند أو في أفغانستان بينما تستعدُّ للطّوارئ لكن ليس بعيداً جدّاً في الواقع لحرب كبرى ضدَّ ألمانيا في أوروبا، استجابت بمجموعة من المبادئ العامّة للحرب؛ لقد هُوجمت هذه الطّبعة الأولى من لوائح الخدمة الميدانيّة، بخلاف تلك الّتي نُشرت بعد الحرب العالميّة الأولى لأنّها لم توضح في الواقع ماهيّة تلك المبادئ الفرديّة، لكنّ هذا يغفلُ أهم مبدأ على الإطلاق، وهو أنّ جميع الحروب، مهما كانت الظّروف الجغرافيّة وهويّة العدو، تتطلّب تطبيق اعتباراتٍ مماثلةٍ سواء كان اقتصاد القوّة أو تركيز الكتلة على النّقطة الحاسمة.

تنبثقُ نقطتان من النّظر في التّفكير الإستراتيجيّ مقابل الممارسة الإستراتيجيّة، فالأوّل (التّفكير الإستراتيجيّ) أساسه في التّاريخ، فعندما واجه كلاوزفيتز مشكلة منهجيّة، عاد إلى التّاريخ العسكريّ الّذي كتب عنه الكثيرون جنباً إلى جنبٍ وفي الوقت نفسه الّذي كان يطوّر فيه حججاً لكتابه «عن الحرب»؛ ولم تكن هذه عمليّة إبداعيّة منفصلة ولكنها جزء لا يتجزّأ منها؛ ولم يكن استخدام التّاريخ في النّظريّة الإستراتيجيّة للتّأكيد على الاستمرارّية بل لتقييم واستيعاب التّغيير: ولتوفير السّياق

الّذي مكّن من فهم أحدث تجارب الحرب، ولفرز ما عزّز التّفكير الحاليّ وما لم يفعل، ومن ثمَّ طالب بأن يتكيّف التّفكير الإستراتيجيّ، وقد كان هذا ولا يزالُ سبب تجذّر الفكر الإستراتيجيّ في التّاريخ.

والنّقطة الثّانية هي أنّ ما كانت تأمل النّظريّة الإستراتيجيّة في تطويره من هذا الاستخدام للتّاريخ هو العقيدة؛ لقد نمت حلول كلاوزفيتز وجوميني من الحاجة إلى نظريّة إستراتيجيّة لتوليد مبادئ ذات تطبيقٍ عمليٍّ، الّتي كانت مفيدة للجنود؛ ومع ذلك، كانت النّتائج مختلفة جدّاً عندما انطلقت الإستراتيجيّة من الممارسة، وليس من المفاهيم المجرّدة؛ وليس هناك طابع عالميّ للحرب مهما كانت قِيل أنّ للحرب طبيعتها الخاصّة؛ وقد ظلّت النّظريّة الإستراتيجيّة الّتي بدأت في عصر كلاوزفيتز وجوميني، واستمرّت حتّى منتصف القرن العشرين، مهتمّة أكثر بالعلاقة بين الإستراتيجيّة والتّكتيكات، ليس لأنّ إعادة تشكيل التّصنيع لتقنيات الحرب واجهت التّكتيكات بتغيير مستمرٍّ ومضطردٍ وحسب بل أيضاً لأنّ المعركة حدث تكتيكيّ يُمكن أن يُحدّد نتيجة الحملة العسكريّة مهما كانت الإستراتيجيّة الّتي وُضِعَت فيها جيّدة. إذاً ما يُمكن أن نطلق عليه الآن المستوى التشغيليّ للحرب الّذي أطلق عليه أسلافنا الإستراتيجيّة كان مهمّاً. لقد حاولتْ مقارنة وفحص التّغيير من الأسفل، على المستوى التّكتيكيّ، مع الحاجة إلى إطارٍ مفاهيميٍّ موجّه من الأعلى؛ وهنا، على ما يبدو، يكمنُ الاتّساق عبر الزّمن على الرّغم من تأثير التّصنيع على الحرب؛ وقد تطلّب الأمر من تجربة الحرب العالميّة الأولى إبراز مدى صعوبة، إن لم تكن استحالة مهمّة التّكامل هذه الآن، وغمرت ظروف ساحة المعركة الإستراتيجيّة، فقد سيطرت عليها المدفعيّة والخنادق والأسلاك الشّائكة، وأولئك الّذين حاربوا فيها أطلقوا عليها اسم الحرب الصّناعيّة، لذلك، وعلى أحد المستويات، لا يُمكن للإستراتيجيّة أن تعطي شكلاً للدّوافع التّصاعديّة للتغيير التّكتيكيّ والتّكنولوجيّ؛ واحتاجت حرب أخرى فهماً جديداً للإستراتيجيّة، تبنّى العلاقة بين الإستراتيجيّة والسّياسة، وأفرز مصطلحات «الإستراتيجيّة الكبرى» أو

«الإستراتيجيّة الوطنيّة»؛ كما تمَّ إضفاء الشّرعيّة على كلتا العبارتين من خلال سير الحرب العالميّة الثّانية وظهور الحرب الباردة، ومن ثمَّ أصبحت الإستراتيجيّة في الممارسة العمليّة أكثر اهتماماً بالعلاقة بين الإستراتيجيّة والسّياسة أكثر من اهتمامها بالعلاقة بين الإستراتيجيّة والتّكتيكات.

والسّياسيون، أي أولئك في الدّول الدّيمقراطيّة الّذين يمارسون الإستراتيجيّة بهذا المعنى للقرن العشرين، لا ينخرطون بشكلٍ عامٍّ مع النّظريّة الإستراتيجيّة؛ وبغضّ النّظر عن حسن ودهاء استخدامهم الحرب لتحقيق أهداف السّياسة، فمن غير المرجّح أنّهم قرأوا كتاب كلاوزفيتز؛ كما أنّهم لم يذهبوا إلى الكلّيّات والأكاديميّات العسكريّة، فهي الأماكن الوحيدة الّتي تُفهم فيها الإستراتيجيّة التقليديّة، الّتي يُرجّح دراستها فيها؛ إنها مدفوعة بمخاوف الوقت الحقيقي لوقوع الأحداث بالنّسبة للاستخبارات والتّطوّرات اليوميّة على الأرض؛ وعلى وجه التّحديد، لأنّ الإستراتيجيّة في أيدي السّياسيين وليس الجنرالات، فهي أكثر براغماتيّة وحتّى أقلّ نظريّة ممّا كانت عليه في القرن التّاسع عشر؛ ويمكن للسّياسيين أن يكونوا على اتّصال فوريٍّ ومتزامنٍ مع قوّاتهم على الأرض ومع ناخبيهم في الوطن، إذ يُمكنهم التّدخّل على المستوى التشغيليّ وحتّى التّكتيكيّ بينما يقومون بذلك بطرقٍ مصمّمةٍ لتحقيق تأثيرٍ سياسيٍّ محلّيٍّ؛ ففي الحرب لاستعادة جزر فوكلاند في عام ١٩٨٢، يُعدُّ قرار خوض معركة في غوس غرين مثالاً على ذلك: فعلى الرّغم من اعتبار القائد الميدانيّ أنّ الموقف وحاميته غير مناسبتين عسكريّاً، كان من الضّروريّ تسجيل النّجاح البريطانيّ في استعادة العناوين الرّئيسة. ومع ذلك، إذا كانت الحروب الّتي تنخرطُ دولة ما ليست فيها «وجوديّة» ولا سيَّما إذا كانت طويلة الأمد على عكس حرب جزر فوكلاند، فإنّ الاهتمام الّذي يوليه القادة الوطنيّون لها يُمكن أن يكون متقطّعاً، إذ إنّهم يحوّلون تركيزهم إلى السّياسة الدّاخليّة والأزمات الاقتصاديّة؛ وفي مثل هذه الظّروف تصبحُ الحرب هامشيّة وغير ملائمة. أمّا بالنّسبة للدول الملتزمة بالمعايير الدّيمقراطيّة، والّتي تتضمّن الافتراض السّاذج تاريخيّاً بأنّ

الدّيمقراطيّات هي بطبيعتها محبّة للسّلام، فإنّ قرار خوض الحرب هو قرار متناقض ومتقطّع؛ لذلك من غير المُحتمل أن يكون رؤساء الدّول الدّيمقراطيّة من أتباع «كلاوزيفيتز» بمعنى آخر محدّد للغاية: يذهبون إلى الحرب ليس كـ «استمرار» للسّياسة، بل لأنّ السّياسة الّتي اتبعوها حتّى الآن لم تعد مستدامة.

وهذه هي نقطة الانطلاق لأيّ تحليلٍ للإستراتيجيّة في القرن الحادي والعشرين: الحاجة إلى التّفريق ليس بين التّطلّعات الأطول أجلاً للنّظريّة الإستراتيجيّة وبين الانشغالات الأكثر إلحاحاً للإستراتيجيّة في الممارسة وحسب، بل أيضاً لإدراك أنّ البيان المعياريّ، الّذي يفيد أنّ الحرب هي استمرار للسّياسة، هو في الواقع اعتراف بأنّ الإستراتيجيّة في الممارسة يجب أن تكافح دائماً لامتلاك الاتّساق وطول العمر. إنّ القول بأنّ الحرب هي استمرار للسّياسة، مهما كان مفيداً لقدرتنا على فهم الإستراتيجيّة وتعريفها، فإنّه يخلقُ شعوراً زائفاً تماماً بالاستقرار. إنّ استخدام كلمة «استمرار» في حدّ ذاته يعني إصراراً وتحمّلاً يعمل ضدَّ الاعتراف بالتّغيير.

عندما ناقش كلاوزفيتز العلاقة بين الحرب والسّياسة، وهو ما لم يفعله كثيراً في الواقع، فعل ذلك بشكلٍ أفضل لفهم ظاهرة الحرب لا سيَّما لفهم الحروب الّتي لا تتبع ما رآه منطق الحرب المتأصّل، دافعها نحو المطلقات، وديناميكيّتها التّصعيديّة. ففي الحروب الّتي مرَّ بها، وحروب الثّورة الفرنسيّة ونابليون، كان دور السّياسة، على الرّغم من وجوده الواضح، أقلّ وضوحاً في إدارة الحرب ممّا كان عليه في الحروب المحدودة في القرن الثّامن عشر. لقد كان اهتمامه بالحرب نفسها وسلوكها، فهو لم يكتب عن أسباب الحرب؛ وكان ما دفعه إلى التّأكيد على دور السّياسة فيما يتعلّق بالحرب هو أنّ السّياسة الكبرى بالنّسبة لفريدريك تدفعُ إلى ضبط النّفس في إدارة الحرب، في حين أزال أولئك الّذين اتّبعوا سياسة الثّورة الفرنسيّة القيود: وعلى حدّ تعبيره، «يُمكننا أن نشكّ فيما إذا كان لمفهومنا عن طبيعتها المطلقة أيّة حقيقة، إذا لم يسبق لنا رؤية حربٍ حقيقيّة تظهر في هذا الاكتمال المطلق بشكلٍ صحيحٍ في عصرنا». واليوم نستخدم في كثير من الأحيان بيانه

المعياريّ حول علاقة الحرب بالسّياسة كما لو أنّها تنطبقُ على أسباب الحرب، ومن ثمَّ نفشل في إدراك عدد المرّات الّتي تذهب فيها الدّول إلى الحرب ليس لمواصلة السّياسة ولكن لتغييرها. إنّ إعلان الحرب، واستخدام العنف بشكلٍ مباشرٍ، يغيّر كلّ شيء؛ ومن تلك النّقطة فصاعداً، تميلُ متطلّبات الحرب إلى تشكيل السّياسة أكثر من تشكيل اتّجاه السّياسة للحرب؛ وهذا التّقلّب في العلاقة بين الحرب والسّياسة هو ما يحرم الإستراتيجيّة من الاتساق في الممارسة العمليّة.

وفي الحرب الباردة، فقدت العلاقة بين الحرب والسّياسة جودتها الدّيناميكيّة ولا سيَّما لأنّها كانت تُستخدم لمنع الحرب وليس لشنّها؛ وقد أصبح معيار كلاوزفيتز بياناً حول أسباب الحرب، ولأنّه لم تكن هناك حرب في بيانه، فقد أصبح حجّة تدعم التّوازن المستقرّ للإرهاب النّاتج عن تهديد التدمير المؤكّد المتبادل؛ وعلى المنوال نفسه، أصبحت الإستراتيجيّة قابلة للتّطبيق في المواقف الخالية من الحرب، وهو مرادف افتراضيّ للسّياسة الخارجيّة، وكان تركيزها الأكثر وضوحاً على الرّدع. لقد دمج الرّدع بين النّظريّة الإستراتيجيّة بتطلّعاتها إلى الاستمراريّة ومبادئها الثّابتة، والإستراتيجيّة في الممارسة العمليّة، وهكذا أصبح هذا التّمييز أيضاً مفقوداً؛ وكانت الثّقافة الإستراتيجيّة أحد نتاج هذا التّهجين؛ ونصف قرن من الزّمن أو نحو ذلك هو وقت طويل بما يكفي لاعتبار مثل هذه الأساليب مألوفة للتّمييز بين الإستراتيجيّة في النّظريّة والإستراتيجيّة في الممارسة، ولإدراك التّأثيرات غير المستمرّة للحرب على السّياسة، لتُنسى أو تُهمل ولا سيّما في مجتمع الدّراسات الإستراتيجيّة الأقلّ استعداداً للتّفكير تاريخيّاً.

إنّ تأثير السّياسة هو ما يخلقُ حالة من عدم اليقين للدّول فيما يتعلّق باستخدام الحرب، وتتوق القوّات المسلّحة وقدراتها لخلق قياسات مهلة زمنيّة طويلة؛ وتُنشئ التّسلسلات الهرميّة مؤسّسات مستقرّة، ويُشجَّعُ أعضاؤها الأكثر طموحاً على التّخطيط للوظائف على مراحل من عشرين عاماً أو أكثر، ودورات الشّراء للتّقنيات الّتي تشكّل تلك المهن، تستمرّ لفترة أطول؛ لذا تطالب القوّات

المسلّحة بعنصر يقين من الإستراتيجيّة في الممارسة الّتي لا تستطيع الإستراتيجيّة في الممارسة أن توفّرها؛ فالسّياسة تولّد قرارات لخوض الحرب على فتراتٍ أقصر بكثير؛ لقد كتب كولين غراي في عام ٢٠٠٩: «بينما يُمكن للسّياسة أن تتحوّل إلى عشرة سنتات، كما يقول المثل القديم، سيكون للقدرات الرّئيسة المُتاحة للإستراتيجيّة لتعزيز السّياسة فترات زمنيّة تُقاس عادةً بعدّة سنوات».

إنّ انتشار الحكومة الدّيمقراطيّة، إذا ظلّ ذلك يمثّل هدفاً بعيد المدى بالنّسبة للغرب، وإذا كان المشروع نفسه ناجحاً، من المرجّح أن يزيد من عدم القدرة على التّنبّؤ بدلاً من تقليلها؛ ففي «الدّيمقراطيّات»، يُمكن أن تُمارس الضّرورات السّياسيّة المحلّيّة للعمل تأثيراً أكبر على صانعي القرار ممّا قد يكون عليه الحال في الأنظمة الشّموليّة. إنّ قرار السّيّدة تاتشر باستعادة جزر فوكلاند في عام ١٩٨٢ هو مثال على ذلك؛ تُرى هل كان سيتخذ زعيم محافظ آخر القرار نفسه بالنظر إلى آراء كبار وزراء مجلس الوزراء، وغياب رئيس أركان الدّفاع في نيوزيلندا، والتّردّد ليس من قبل العديد من كبار الموظّفين المدنيين والقوّات المُسلّحة وحسب ولكن أيضاً من قبل وزير دفاعها؟! لقد فُسِّرَ تصرّفها، الّذي ثَبُت أنّه كان صحيحاً بعد الحدث لكنّه كان يبدو خطيراً للغاية وحتّى غير منطقيٍّ في ذلك الوقت، على نطاقٍ واسعٍ على أنّه غيّر اتّجاه رئاسة الوزراء بطريقة إيجابيّة، وهذا ما منحها سلطة محلّيّة كانت تفتقرُ إليها حتّى ذلك الحين والّتي لم تُستنفد لما يقرب من عقدٍ من الزّمن؛ كما أثار قرار جورج دبليو بوش غزو العراق واحتلاله في آذار عام ٢٠٠٣ على الأقلّ في الوقت الّذي لم تحقّق فيه الحرب في أفغانستان هدفها الأوّلي حتّى ذلك الحين، الّذي يتمثّلُ بإلقاء القبض على أسامة بن لادن أو القضاء عليه، أسئلة مماثلة. إنّ الضّغوط السّياسيّة، وإن طُبّقت في هذه الحالة من قبل شركاء حكوميين مقرّبين بدءاً من نائب الرّئيس إلى أسفل، تغلّبت على الحسّ الإستراتيجيّ. هل كان رئيس ديمقراطيّ يقاوم مثل هذه الضّغوط بشكلٍ أو بآخر؟! وفي هذه الحالة، ثبُت أنّ الحسابات السّياسيّة خاطئة، وكانت الولايات المتّحدة مثقلة بزعيم لا يمتلك الصّلاحيّات، رغم إعادة انتخابه، لما

يقرب من ستّ سنوات؛ وفي كلتا الحالتين، وجدت القوّات المُسلّحة أنّ الإستراتيجيّات الّتي اشتركت فيها قد تفوّق عليها ما يطلقُ عليه منظّرو العلاقات المدنيّة العسكريّة السّيطرة السّياسيّة «الموضوعيّة». وبعد أن ألزم البريطانيّون أنفسهم بتحالف داخل أوروبا، شنّوا في عام ١٩٨٢ حملة استكشافيّة كبرى على الجانب الآخر من المحيط الأطلسيّ لم تكن قواتهم المُسلّحة مستعدّة لها. وفي واشنطن في ٢٠٠١-٢٠٠٢، وجدت هيئة الأركان المشتركة، الّتي خطّطت بالمثل لنوعٍ مختلفٍ من الحرب، نفسها معزولة عن حلقة صنع القرار من قبل نائب الرّئيس ووزير الدّفاع، وفي حين أنّ الغزو الأوّل للعراق نُفّذ ببراعة على المستوى التّشغيليّ، خُنقت خطط المراحل اللّاحقة من الحرب عمداً لأسباب سياسيّة.

إنّ التّمكين من خلال وسائل الإعلام هو الطّريقة الثّانية الّتي أضافت من خلالها الدّيمقراطيّة عدم القدرة على التّنبّؤ بصنع القرار السّياسي في استخدام الحرب، إذ إنّ الصّمت المقارن للمعارضة السّياسية في الدّيمقراطيّات السّائدة في زمن الحرب ليس بالأمر الجديد، ولا تولي الصّحافة دور النّاقد وقائد الجوقة بدلاً من ذلك؛ فكلتاهما ظاهرتان واضحتان في بريطانيا في الحرب العالميّة الأولى؛ وبدون صحافة حرّة أو حرّة نوعاً ما، كان العديد من القادة في زمن الحرب يتمتّعون برحلة سهلة نسبيّاً مهما كانت إداراتهم لا تتمتعُ بالكفاءة؛ وما كان جديداً هو دور وسائل الإعلام ولا سيَّما وسائل الإعلام المرئيّة، في خلق شهيّة عامّة وقبول قرار استخدام القوّة العسكريّة في الحروب على عكس الحرب العالمية الأولى: «حروب التّدخل»، و«حروب الاختيار»، والحروب الّتي تُخاضُ على مسافة بعيدة في مناطق من العالم غير معروفة للجمهور إلى حدّ كبيرٍ. وتعتمدُ الحروب النّاتجة عن «مسؤوليّة الحماية» أو الحاجة الإنسانيّة على الصّور التّلفزيونيّة لإضفاء الشّرعيّة على التّصميم على التّدخّل. كما يُمكن دمج المصلحة الذّاتيّة الوطنيّة على المستوى الحكوميّ مع الإنسانيّة، إذ يُوحَّد اليمين فيها واليسار. لقد كانت الفكرة القائلة بأنّ حقوق الإنسان يُمكن أن تتفوّق على الحقوق السّياديّة

للدّولة، الّتي عبَّر عنها توني بلير في خطابه في شيكاغو في ٢٤ من شهر نيسان عام ١٩٩٩، كانت تهدف إلى تبرير حملة كوسوفو الّتي كانت تسيرُ قُدُماً في ذلك الوقت؛ وباطّرادٍ وبأثرٍ رجعيٍّ، استُخدمت الحجّة نفسها لإضفاء الشّرعية على الحربين لاحتلال أفغانستان والعراق. وفي عام ٢٠١١، استُخدمت في إشارة إلى المستقبل فيما يتعلّق باحتلال ليبيا لكن مع عواقب متباينة؛ لقد قُتل عدد قليل فقط من غير المقاتلين على يد كلا الجانبين، ولكن كان من المُمكن ومن ثمَّ القول إنّه لم يكن هناك تهديد لهم على الإطلاق حتّى من نظام القذّافيّ. إنّ حروباً كهذه، والّتي بدأت كحملات تهدف إلى إزالة تهديداتٍ محدّدة، أصبحت صراعاتٍ لخلق الأمن الاقتصاديّ والبشريّ من خلال إنشاء الحكم الرّشيد، وهذا يُظهر مرّة أخرى كيف تغيّر الحرب السّياسة. لقد كان التّحدّي الّذي واجه الرّئيس أوباما في آذار عام ٢٠٠٩ عندما أعلن عن استراتيجيّاته فيما يخصّ احتلال العراق وأفغانستان، وبالتّأكيد التّحدّي الّذي يواجه أيّ ديمقراطيّ في الولايات المتّحدة وجميع المتدخّلين اللّيبراليين في كلّ مكان، كان كيفيّة الحدّ منها من خلال إعادة تحديد أهدافهم في شروط المصلحة الذّاتية الوطنيّة دون سلبها منطقها في محاكم الرّأي العامّ اللّيبراليّ والدّوليّ.

وهنا توتّر يبدو أنّه سيصبح خطّ صدع لا سيَّما بالنّسبة للدّيمقراطيّات الغربيّة، سواء مع تطوّر القرن الحادي والعشرين أو أثناء مواجهتها للرّكود والتّقشّف الاقتصاديّ بينما تستوعبُ أيضاً دروس احتلال العراق وأفغانستان. لقد فسَّر معظم السّكّان داخل دول حلف النّاتو باطّرادٍ هاتين الحربين كدليلٍ على عدم جدوى الحرب؛ قد لا تكون حكوماتهم قد قطعت شوطاً طويلاً لكنّهم خلصوا إلى أنّهم إذا قرّروا التّدخّل في الخارج، ليست العمليّات المطوّلة لمكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال على الأرض أفضل طريقة لتحقيق أهدافهم؛ والطّريقة البديلة الّتي تفضلها الولايات المتّحدة باطّرادٍ بعد قرارها إنهاء «زيادة عدد القوّات» في أفغانستان، هي الاعتماد على المركبات الموجّهة عن بعد، وهو نهج مصممّ تماماً على

جعل الأساليب التّشغيليّة تؤدّي واجبها بالنّسبة للإستراتيجيّة مثلما أصبحت مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال تفعلُ. وينظر الفلاسفة إلى حقيقة أنّ الطّائرات بدون طيّار مشكلة أخلاقيّة لأنّها في خطر القضاء على المعاملة بالمثل المتأصّلة في الحرب، وبالتّالي تزيلُ الضّعف المُتبادل الّذي يرون أنّه يعرّفها، لكنّ هذه هي جاذبيّتها السّياسيّة الكبيرة: فالطّائرات بدون طيّار تزيل خطر تقويض الدّعم المحلّيّ للحملة من خلال وقوع خسائر في جانب المرء؛ كما أنّها تتمتّع بميزة كونها أكثر دقّة من أساليب القتل السّابقة عن بعد مثل القصف الجويّ أو نيران المدفعيّة، ومن ثمَّ تقليل الأضرار الجانبيّة؛ غير أنّه في ظلّ الانتشار المتزايد للطّائرات بدون طيار، الّتي تمتلكها ٨٠ دولة على الأقلّ بأشكال مختلفة، هناك نتيجتان سلبيتان محتملتان ليس أيّ منهما نتاجاً للأبعاد القانونيّة لاستخدامها الحاليّ لا سيَّما في باكستان من قبل الولايات المتّحدة: المخاوف القانونيّة، الّتي تتمحور حول انتهاك سيادة الدّولة، ستكون هي نفسها إذا كانت الولايات المتّحدة تستخدم الطّائرات المأهولة أو مدافع الهاوتزر؛ والنّتيجة الأولى هي أنّ الدّقّة الأكبر يُمكن أن توفّر إغراءً أكبر لاستخدام الأسلحة ولا سيَّما لانخفاض المخاطر على جانب المهاجم وزيادة اليقين بأنّ الوفيّات التّالية هي من قتلى العدو وليس من غير المقاتلين؛ وبعبارة أخرى، يُمكن للتّحسينات في التّكنولوجيا، ومن المفارقات عندما تقترن بالمشورة القانونيّة المباشرة، أن تخلق بيئة أكثر تساهلاً لاستخدام قدرٍ مفرطٍ من القوّة النّاريّة. والثّاني هو أنّه ظهر، بالتّوازي مع الإحجام عن نشر «قوّات على الأرض»، وهو تصميم على استخدام «وكلاء» لدعم العمل من الجوّ، والتّركيز في الحرب في أفغانستان على حشد قوّات الأمن المحلّيّة كخطوةٍ وسيطةٍ في إنشاء قواتٍ بديلة للقوى البشريّة الغربيّة، طمس الآثار الكاملة لهذا التّطوّر؛ وقد أصبح استخدام الوكلاء أكثر وضوحاً في حرب احتلال ليبيا، وبحلول ٢٠١٢-٢٠١٣ كانت فوريّة في الحرب على سورية. ففي كلا البلدين، وجدت القوى الغربيّة، في اعتمادها على الوكلاء لتحقيق الآثار الّتي لم تكن مستعدّة لتنفيذها من خلال نشر قوّات على الأرض، نفسها تشجّع التّمرد ضدّ

الدّولة السّوريّة، وليس مواجهته: وهنا بدأت القوّات الخاصّة وأجهزة المخابرات حياتها عند مواجهة الاحتلال الألماني والياباني في أوروبا وآسيا في الحرب العالميّة الثّانية؛ وكما كان الحال في ذلك الوقت، والآن: ليس هناك ما يضمنُ أنّ ما سيظهر نتيجة لذلك سيكون ديمقراطيّة غربيّة ليبراليّة. وعلاوة على ذلك، هناك شيء متناقض في القوّات المُسلّحة الغربيّة، مع التزامها الحالي بما يُسمَّى «قوّات الحفاظ على الاستقرار»، لتصبح عمداً عوامل عدم استقرار.

لذلك، إذا كان جزء السّياسة في صياغة الإستراتيجيّة في الممارسة يولِّد التّغيير وعدم القدرة على التّنبّؤ، فما الّذي يُمكن أن يعطي استمراريّة للإستراتيجيّة ولا سيَّما نوع الاستمراريّة الّتي تجعلها تستحقّ الحديث عن الإستراتيجيّة المستقبليّة ولا سيَّما على مدى فترة زمنيّة طويلة مثل مسار القرن الحادي والعشرين؟! تتمثّل إحدى الإجابات في العودة إلى النّظريّة الإستراتيجيّة، والاعتراف بأنّ ما يكمنُ في قلب النّظريّة الإستراتيجيّة ليس السّياسة بل الحرب نفسها.

تتغيّر طبيعة الحرب، وتتغيّر لأسباب اجتماعيّة وسياسيّة بقدر ما هي تكنولوجيّة، لكنّ طبيعة الحرب لا تزالُ توفّر نقاطاً ثابتة كافية لجعل دراسة الحرب كظاهرة تاريخيّة منفصلة نشاطاً مشروعاً؛ ويُمكن إعادة صياغة الاختلافات بين نهج المؤرّخ تجاه الحرب ونهج عالم السّياسة تجاهها لتوضيح هذه النّقطة؛ تظهر الحرب كلاً من التّغيير والاستمراريّة، وينعكس ذلك في التّمييز بين طابعها وطبيعتها، وتتأثّر أشكال الحروب الفرديّة بالطّبع بعمقٍ بظروف زمانها، لكنّ الدّيناميكيّة الّتي تولّدها قرارات الجانبين باستخدام القوّة المُسلّحة بعضهما ضدَّ بعض تولّد سمات متكرّرة، وكثير منها يُنسى بسهولة لأنّها أصبحت كليشات: ضباب الحرب، لعبة الاحتكاك، دور المصادفة، أهميّة الإرادة، وظيفة الشّجاعة والخوف، والأهمّ من ذلك كلّه هو المعاملة بالمثل في الحرب النّاتجة عن صراع الإرادات، إذ لا يُمكن أن تكون الحرب استمراراً أحاديّاً للسّياسة بوسائل أخرى لأنّ كلا الجانبين يستخدمان الحرب لإفشال أو تخريب أو تغيير سياسات كلّ منهما للطّرف الآخر، إذ يخلقُ صراع

الإرادات صراعاً في السّياسات، الّتي تصبح هي نفسها خاضعة لمتطلّبات شنّ الحرب ولما يستطيع الجيش تحقيقه بالفعل.

انطلقت النّظريّة الإستراتيجيّة لتشكيل ما يُمكن أن يكون فوضويّاً وغير متوقّع، وتطبيق العقلانيّة على ما هو مضطرب، لكنّها لا تستطيعُ القيام بذلك بشكلٍ فعّالٍ إلّا إذا انطلقت من تقدير طبيعة الحرب، وهي نقطة يميلُ التّركيز على الحرب باعتبارها استمراراً للسّياسة إلى التّقليل من شأنها. إنّ الصّراخ أثناء الحربين لاحتلال العراق وأفغانستان بأنّ الإستراتيجيّة، النّظريّة الإستراتيجيّة والإستراتيجيّة في الممارسة العمليّة، قد تمّ تجاهلها ليس من قبل الحكومات، ولا سيّما حكومات الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وحسب بل أيضاً من قبل المنظّمات متعدّدة الأطراف مثل منظّمة حلف شمال الأطلسيّ (الناتو)، هي انعكاس لحقيقة أنّ الإستراتيجيّة قد انغمست في السّياسة؛ لقد فشلت في هذه العمليّة في التّعرّف على طبيعة الحرب، الّتي تكمن في قلب الإستراتيجيّة في شكليها كليهما ؛ ومن خلال التّأكيد على العقلانيّة والمنطق الظّاهريّ للسّياسة، قلّلت الإستراتيجيّة من شأن ما يبدو أنّه لاعقلانيّ ومنطق مختلف في كثير من الأحيان للحرب؛ وخلال الحرب الباردة، تَركت الإستراتيجيّة في كثير من الأحيان أعمال شنّ الحرب فعليّاً إلى أحد الجوانب، ولم تتعافَ بعد.

ومن المؤشّرات الواضحة على هذه النّقطة الأخيرة حقيقة أنّه بحلول عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لم يكن التّحدّي الّذي يواجه الدّولة فيما يتعلّق بوضع الإستراتيجيّة يُنظر إليه عادةً من خلال هذه المصطلحات. كانت الإستراتيجيّة مطلوبة للتّنبّؤ بالمستقبل؛ وكان الاتّجاه، على الأقلّ لدى الحكومة، يتمثّلُ في النّظر إلى فشل الإستراتيجيّة منذ عام ١٩٩٠، أو حتّى أكثر منذ عام ٢٠٠١، من حيث فشلها في الاستجابة للتّهديدات الجديدة؛ وكانت القضيّة الحقيقيّة هي الافتقار إلى المرونة، والمشكلة عمليّة ومنهجيّة؛ كانت الإستراتيجيّة بحاجة إلى أن تصبح أفضل في طرح الأسئلة، وفي الرّد أيضاً على الإجابات الّتي كانت مختلفةً عن تلك المتوقّعة، لكنّ

الاستجابة الفعليّة انحرفت نحو علم المستقبل؛ وقد تحدّثت سلسلة من الوثائق رفيعة المستوى بدءاً من إستراتيجيّة الأمن الأوروبيّة لعام ٢٠٠٣ ، عن «التّحدّيات العالميّة»، فقد قامت بدمج الإحصائيّات الّتي لم يتم التّحقق منها في مزيجٍ من القضايا المبنيّة على العبارة الشّائعة القائلة بأنّ «الأمن هو شرط مسبق للتّنمية». وفي المملكة المتّحدة كانت أوّل إستراتيجيّة للأمن القوميّ نشرتها حكومة حزب العمّال في آذار عام ٢٠٠٨، والّتي لم تذكر الكثير عن الحرب أو استخدام القوّة المُسلّحة، لكنّها ذكرت الكثير عن تغيّر المناخ، والهجرة، والأمراض والتّهديدات الأخرى طويلة المدى على الأمن؛ لقد نقل البريطانيّون مخاوفهم بشأن تغيّر المناخ إلى الأمم المتّحدة في آذار ونيسان عام ٢٠٠٧ على الرّغم من أنّه لم يكن واضحاً دائماً إذا كانت مواجهة تغيّر المناخ أقرب إلى شنّ حرب عالميّة أو عدم مواجهتها ستؤدّي إلى حرب عالميّة. وفي بداية عام ٢٠٠٩، أعلن جيمس جونز عند تعيينه مستشاراً للأمن القوميّ لأوباما، أنّه يخطّط لتوسيع دور مجلس الأمن القوميّ للولايات المتّحدة من مجالات مسؤوليّته التّقليديّة في الدّفاع والسّياسة الخارجيّة ليشمل الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوريّ والفقر والمرض والفساد والأزمة الاقتصاديّة العالميّة. وبعبارة أخرى، بدا العالم الغربيّ ولا سيَّما بريطانيا وأمريكا، عازماً على إعادة تشكيل الإستراتيجيّة للتّعامل مع معظم مشكلات العالم طويلة الأمد إضافةً إلى العديد من المسؤوليّات المُوكلة بالفعل إلى الإدارات الحكوميّة الأخرى.

إنّ تصريحاتٍ هذه هي إمّا طوباويّة تنبعث من الغطرسة وحدود غير واقعيّة، أو جنون العظمة. لقد أدخلت الحكومات في السّياسة تصميم العالم الأكاديميّ على إعادة تعريف الدّراسات الإستراتيجيّة كدراسات أمنيّة، ومن ثمَّ خلطت الأمن القوميّ بالأمن البشريّ، وهي عرضة لخطر تجاهل إحدى الحقائق البديهيّة الأكثر وضوحاً لمنظّري الرّدع الأوائل، وهي أنّ الأمن لا يُمكن أن يكون إلّا نسبيّاً في أي وقتٍ من الأوقات؛ إنّ إطلاق خطابات تهديدات تفتقر إلى التّحديد يجعلُ من الصّعب بطبيعة الحال إنتاج حلول تشغيليّة؛ وبعبارة أخرى، لا

يُمكن أن تكون هناك إستراتيجيّة وطنيّة ولا وسيلة للعمل ترد في البيانات المتعلّقة بالأمن العالميّ.

ومع ذلك، فإنّ ما كان لافتاً للنّظر أيضاً بشأن إستراتيجيّة الأمن القوميّ البريطانيّة لعام ٢٠٠٨ ولا سيّما بالنّظر إلى تاريخ تكوينها، هو البراغماتيّة والحسّ السّليم في التّعامل مع الإرهاب ورفضها الضّمنيّ لما يُسمَّى بـ «الحرب العالميّة على الإرهاب». ولذلك كان أحد مزايا سرد العديد من المخاطر الأخرى، القدرة النّاتجة على توضيح وتقييم أو تقييم القيمة الحقيقيّة لتلك الّتي أعطتها عناوين الصّحف وإجراءات الحكومة أهمّيّة أكبر. وفي نهاية المطاف، لم يلتفت وزير الخارجية، ديفيد ميليباند، إلى التّخلّي عن العبارة لمدّة عشرة أشهر أخرى. وفي عام ٢٠٠٩ استمرّت حكومة غوردون براون في تبرير تورّط بريطانيا في الحرب في أفغانستان من حيث مكافحة الإرهاب في الدّاخل؛ وبحلول ذلك الوقت، انعكست شكوك البريطانيين حول «الحرب العالميّة على الإرهاب» عبر المحيط الأطلسيّ؛ ففي الولايات المتّحدة، سعت إدارة أوباما إلى النّأي بنفسها عن العبارة؛ وكان السّؤال المهمّ والأكثر صعوبة: هل تخلّصت من التّفكير الّذي تقوم عليه؟! وللقيام بذلك بشكلٍ فعّالٍ كان عليها العودة إلى لوحة رسم الإستراتيجيّة.

كانت «الحرب العالميّة على الإرهاب» في الوقت نفسه من أعراض الافتقار إلى الصّرامة الإستراتيجيّة في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، وكانت محرّكاً رئيساً في الرّغبة في إنتاج «إستراتيجيّات أمنيّة»؛ ونظراً لانعدام التّفكير الإستراتيجيّ في مكافحة الإرهاب، فشل التّهديد النّاتج عن الإرهاب في إنتاج إستراتيجيّات مناسبة لمكافحته. وبدلاً من ذلك، «أُضفي طابع أمنيّ» على المشكلة، ومن ثمَّ رُبطت بالتخلّف الاقتصاديّ، والضّعف الحكومي، والأصوليّة الدّينيّة، وكلّها تحدّيات أكبر وغير متبلورة ولا تُعتبر في حدّ ذاتها إرهاباً؛ وكان التّأثير كذلك هو إفراغ الإستراتيجيّة من البيانات المتعلّقة بالأمن، لأنّه دون الإرهاب تأتي التّهديدات

الرّئيسة للأمن أقلّ من الصّراعات من الكوارث الطّبيعية وسوء الإدارة البيئيّة الّتي صنعها الإنسان. كما تميل الإستراتيجيّات الأمنيّة إلى أن تكون رافضة بكلّ سرور خطر الحرب بين الدّول، ومن ثمَّ، فقد افتقرت إلى سيناريوهات الحرب المحدّدة تقليديّاً الّتي تتمتّع بالمصداقيّة الكافية لدعم ميزانيّات الدّفاع، الّتي كان الكثير منها لا يزالُ يتشكّل في كثير من الأحيان من خلال افتراضات الحرب الباردة.

إذن إنّ السّمة الأكثر لفتاً للانتباه في التّصريحات المتعلّقة بالإستراتيجيّة في بداية القرن الحادي والعشرين لا تتلّخص في ميلها إلى الإرهاب بقدر ما تتلّخص في شبه يقينها بأنّ أشكالاً معيّنة من الحروب تنتمي إلى الماضي. إنّه لمن الصّعب للغاية اختبار الفرضيّة لأنّه ليس واضحاً بالضّبط نوع الحرب الّتي يُنظر إليها: هل هي حرب تحدّدها أهدافها، وبعبارة أخرى، هل هي حرب بين الدّول؟! أم أنّها حرب يحدّدها سلوكها؟! أي ما يُسمّى بالحرب «النّظاميّة» بدلاً من حرب العصابات؟! ففي نهاية المطاف، تستطيعُ الدّول أن يقاتل بعضها بعضاً باستخدام أساليب حرب العصابات، وليس الأساليب العاديّة كما فعل أنصار الاتّحاد السّوفييتي في ألمانيا في الفترة ١٩٤١-١٩٤٥ تماماً مثلما تستطيع الجهات الفاعلة غير الحكوميّة تشكيل قوّات نظاميّة، كما أثبتت حروب أهليّة لا حصر لها. أم أنّ الاختفاء الواضح لبعض أنواع الحروب هو قضيّة إقليميّة؟! صحيح أنّ بعض الجيران الّذين كانوا في مرحلة ما على استعداد لقتال بعضهم بعضاً، مثل الولايات المتّحدة وكندا، أو فرنسا وألمانيا، يبدو من غير المرجّح باطّرادٍ أن يفعلوا ذلك، لكنّ استقراء مثل هذه الأمثلة الكثيرة سواء في سياقٍ أمريكيٍّ أو أوروبيٍّ لبقيّة العالم، إلى آسيا ولا سيَّما إفريقيا، يبدو خياليّاً؛ ويظلّ التّهديد باندلاع حرب بين الدّول كامناً بين روسيا وجيرانها، وبين «إسرائيل» وجيرانها، ناهيك عن الحرب الكامنة بين الهند وباكستان، وبين كوريا الشّمالية وكوريا الجنوبيّة. وعلاوة على ذلك، فإنّ أولئك الّذين شكّل تفكيرهم التّقليدُ الغربيّ ليس لديهم أيّ دليل تاريخيّ يدعم الاعتقاد بأنّ بعض أنواع الحرب عفا عليها الزّمن على الرّغم من حداثة عقيدتها.

لقد تمتّعت أوروبا بسلام نسبيٍّ بين نهاية الحروب النّابليونيّة في عام ١٨١٥ و١٨٤٨ أو ١٩١٤، اعتماداً على ذوقك فيما يُمكن اعتباره حرباً كبرى، لكنّ صانعي السّلام في عام ١٨١٥ لم يكونوا مذنبين قطُّ بالاعتقاد أنهّم هم من وضعوا مشكلة الحرب خلفهم؛ وكان افتقارهم إلى الغطرسة هو الّذي جعلهم يقظين ولا سيّما في الأعوام الثّلاثين الأولى ممّا اعتبره البعض قرناً من السّلام الأوروبيّ، وكما نعلم الآن، كانوا محقّين في ذلك؛ صحيح أنّ تواتر وشدّة الحروب بين الدول تراجعت منذ عام ١٩٤٥، ولعلّ مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة يرجع إليه بعض الفضل في هذا، لكنّها لم تختفِ تماماً: فباستثناء بضع سنوات في أوائل التّسعينيّات من القرن الماضي، استمرّت عند مستوى ثابتٍ حتّى لو كان منخفضاً منذ عام ١٩٤٥. ولفترة من الزّمن، اندلعت حروب أهليّة، كانت تدور بطبيعة الحال في كثير من الأحيان حول إقامة الدّولة والوطنيّة، حلّت محلّها، ولكن تلك الطّفرة كانت في المقام الأوّل نتيجة لآثار الانسحاب الاستعماريّ ونهاية الحرب الباردة، ومن ثمّ تراجعت في التّسعينيّات من القرن الماضي عندما أسّست الدّول المُشَكَّلة حديثاً احتكارها للقوّة المُسلّحة. ويبدو أنّ الدّليل على مثل هذا التّفاؤل فيما يتعلّق باحتمال وقوع حرب «تقليديّةٍ» أو حديثة على عكس حرب «ما بعد الحداثة» في المستقبل مستمدّ إلى حدٍّ كبيرٍ من فرضيّة أخرى طوّرها علماء السّياسة ولكن المؤرّخين يشكّكون فيها بشدّة، أي «السّلام الدّيمقراطيّ»(١). إنّ الفرضيّة القائلة إنّ الدّيمقراطيّات لا تتقاتل فيما بينها، وإمّا أنّها تتجاهل الاختلافات بين أنواع الدّيمقراطيّة، وإمّا أنّها يجب أن تعمل مع العديد من الاستثناءات الّتي تجعلها غير قابلة للاستدامة حقّاً؛ ولكن بدلاً من التّخلّص منها، تمّ توسيعها لتشمل معايير أكثر عموميّة بما في ذلك الفكرة الزّائفة الواضحة بأنّ الدّيمقراطيّات متردّدة بطبيعتها في شنّ الحرب؛ وكما أوضحت

(١) نظريّة السّلام الدّيمقراطيّ أو نظريّة السّلام الليبراليّ أو ببساطة السّلام الديمقراطيّ: نشأت في العلوم السّياسية وتطرح فرضيّة أنّ الدّول الدّيمقراطيّة لا تنشأ بينها حروب، وقد أيّدت الدول الاستعماريّة تلك النّظريّة كقانون يتحكّم في العلاقات الدوليّة.

الثّورة الفرنسيّة، وكما أعاد «الرّبيع العربيّ» عام ٢٠١١ التّأكيد عليها، فإنّ إرساء الدّيمقراطيّة هي عمليّة تعبئة المواطنين من أجل المشاركة السّياسية المحلّيّة بالتّأكيد، ولكن من أجل الصّراع أيضاً إذا لزم الأمر.

وهناك مفارقة محصورة في قلب إستراتيجيّات الأمن القوميّ؛ فقبل هجمات الحادي عشر من أيلول، عندما انخرطت إدارات الدّفاع في بناء سيناريو مصمّم لتخيّل الأماكن الّتي قد تحدث فيها الحروب في غضون عشرين أو ثلاثين عاماً، وحول ماذا سيدور الصّراع (وهم أنفسهم أمثلة توضيحيّة لاستخدام الإستراتيجيّة للأغراض التّنبُّئيَّة) وركّزوا على احتمالات الصّراع النّاجم عن ندرة الموارد. ويبدو أنّ الظّاهرة المزدوجة لتغيّر المناخ والتّحضر من المرجّح أن يخلقا تنافساً على الماء والوقود والغذاء؛ وكان الافتراض أنّه إذا كان هناك نقص في الأصول مثل الصّحة والثّروة والتّغذية، فسنقاتل من أجلها بدلاً من توزيع ما لدينا من خلال المنظّمات متعدّدة الجنسيّات أو من خلال شكل من أشكال الحكومة العالميّة؛ أمّا إذا تمّ اتّباع بناء السّيناريو هذا حتّى نهايته المنطقيّة، فإنّه يشير إلى أنّه سيتم التّخلّي عن التّجارة الحرّة وسيسود الاكتفاء الذّاتيّ: سيحتفظ من يملكون بما لديهم، وسيتعيّن على من لا يملكون الكفاح من أجل الحصول عليه، وستكون السّيطرة على الأراضي مؤشّراً مهمّاً على الثّروة النّسبيّة وستكون أيضاً عنصراً حاسماً في القدرة الاقتصاديّة. ومع تقدم القرن الحادي والعشرين، يبدو أنّ الدّول الكبرى فعليّاً كالولايات المتّحدة والصّين والبرازيل والهند ستزدهرُ بسبب الموارد الّتي يمكنها السّيطرة عليها داخل أراضيها أكثر من الدّول الصّغيرة. إنّ ازدهار الدّول الصّغيرة ولا سيّما داخل أوروبا، ممكن فقط في إطار الأمن الجماعيّ، ويستند إلى افتراض التّجارة الحرّة.

كان ما يُسمى بـ «حروب الموارد» مألوفاً بشكل ملحوظ قبل تثبيت الحدود الوطنيّة، وحتّى إنّها استمرّت بعد ذلك. ففي القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، شُنَّت الحروب وفقاً لتفسيرٍ واحدٍ للإمبرياليّة، من قبل القوى الأوروبيّة المصمّمة على اكتساب الثّروة والأرض والعمل من أماكن أخرى في العالم. وفي القرن

العشرين، خِيضت لا سيَّما الحرب العالمية الثّانية على الأقلّ بسبب السّعي وراء الاكتفاء الذّاتيّ الاقتصاديّ بقدر ما خِيضَت بسبب الاختلاف الأيديولوجيّ الأساسيّ؛ وعلى عكس الشّيوعيّة، لم يكن أيّ من تقاليد النّازيّة أو السّاموراي معدّة للتّصدير؛ فالأولى (التّقاليد النّازيّة) كان متجذرّة في أفكار الآريّة والألمانيّة الّتي كانت محدّدة ثقافيّاً مثل الشنتو والبوشيدو في الثّانية (تقاليد السّاموراي). كان كلّ من البحث الألمانيّ عن المجال الحيويّ (مساحة المعيشة) والرّغبة اليابانيّة في إنشاء مجال الرّخاء المُشترك في شرق آسيا أكبر من العوامل الرّئيسة للحرب أكثر من المعتقدات السّياسيّة، أو سياسات العنصريّة والإبادة الجماعيّة الّتي رافقتها، الّتي اتسمت بها تدريجيّاً بمجرّد أن بدأت الحرب؛ وفي الواقع، في كلتا الحالتين لم تكن الأخيرة قابلة للفصل عن الأولى: فبالنّسبة للنّازيين، كان تطهير الأراضي من النّاس إلى الشّرق تمهيداً لاستيطانها واستغلالها من قبل الألمان حالها حال العنصريّة الّتي أظهرها اليابانيّون تجاه شعوب الآسيويين الّتي احتلوها ارتبطت بالحاجة إلى استخراج العمالة والموارد من أراضيها.

وحقيقة أنّ الحرب العالميّة الثّانية كانت «حرب موارد» مفيدة ومضلّلة في الوقت نفسه من حيث التّفكير فيما يتعلّق بالتّفكير في تغيّر المناخ في إستراتيجيّة القرن الحادي والعشرين؛ فمن ناحية، هي حجّة ضدّ التّغيير والاستمراريّة: فهي تقول إنّ الحروب غالباً ما كانت تُخاض من أجل السّيطرة على الغذاء والوقود، ولا ينبغي أن نتفاجأ بإمكانيّة تكرارها في المستقبل؛ غير أنّ ما تنكره هذه التّأكيدات هو الجوانب المتميّزة نوعاً وكمّاً للحرب العالميّة الثّانية؛ ففي المستقبل، من غير المرجّح أن تمتلك الدّول الّتي قد تلجأ إلى الحرب لحلّ نقص الموارد الاقتصاديّة اللّازمة لشنّ حرب على نطاقٍ يُمكن وصفها بأنّها «شاملة». وفي الواقع، إنّ الحجّة التّاريخيّة المُتعلّقة بالحرب منذ عام ١٩٤٥ تربطُ الحرب بالفقر والتّخلّف، إذ يقاتل النّاس حرفيّاً من أجل البقاء، كما أنّ هيكل الدّولة الضّعيف، الّذي يوزّع الموارد بشكل غير عادل ولا يُمكنه السّيطرة على شعوبها أو مراقبتها، يسمحُ لهم باستخدام

العنف للحصول على كلّ من الطّعام والموارد بسرعة أكبر وبكميّات أكبر من أيّة طريقةٍ أخرى للحصول عليها؛ ففي عام ٢٠١١، جادل تقرير صادر عن جامعة كولومبيا بأنّ ٥٠ من ٢٥٠ حرباً أهليّة بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠٠٤ «اندلعت» بسبب دورة النينيو[١]، الّتي جلبت الجفاف وخفضت إنتاج الغذاء في البلدان الاستوائيّة؛ وبطريقةٍ مماثلة، جادل الخبير الاقتصاديّ في جامعة أكسفورد بول كولير بأنّ ٧٣ % من أولئك الّذين يعيشون في أفقر البلدان في العالم «المليار الأدنى» الّذين انخفض دخلهم في التّسعينيّات من القرن الماضي بنسبة ٥ % عندما كانت الدّخول العالميّة ترتفع، شهدوا في الوقت نفسه حرباً أهليّة. كما شهدت الدّول الأوروبيّة الحديثة الأولى صراعاً بين أولئك الّذين لديهم ثروة وأولئك الّذين وقعوا في الانهيارات الدّوريّة في الإمدادات الغذائيّة: فقد تطلّب الأمر تغييرات في الممارسات الزّراعية في القرن الثّامن عشر وظهور التّصنيع في القرن التّاسع عشر لضمان إمدادات غذائيّة متّسقة؛ لقد عُتِّمَ على حدوث الكثير من أعمال العنف في أوروبا الحديثة حتّى أوائل القرن التّاسع عشر لأنّها لم تكن محترمة بعنوان «الحرب»، ولكنّها سُمِّيت بالتّمرّد أو في أحسن الأحوال ثورة، وهذه هي الفروق الّتي يجب ألّا نغفل عنها: قد يكون للحرب الأهليّة، مثل الثّورة، محرّك اقتصاديّ، لكنّها تفترض أيضاً بنية فوقيّة سياسيّة ضيّقة شكّلتها الرّغبة في تأسيس دولة أو إعادة تأسيسها.

والسّؤال الكبير بالنّسبة للدّول الّتي من المُمكن أن تشنَّ حرباً «شاملة» مثل الصّين والولايات المتّحدة، هو ما إذا كانت الحرب بالنّسبة لها، على عكس الدّول

---

(١) هي المرحلة الدّافئة من ظاهرة النينيو - التّذبذب الجنوبيّ، وترتبط بنطاق من مياه المحيط الدّافئة، الّتي تتطور في وسط وشرق وسط المنطقة الاستوائية من المحيط الهادئ (تقريباً بين خطّ التّاريخ الدّولي وخط عرض ١٢٠ درجة غرباً)، بما في ذلك المنطقة الواقعة قبالة ساحل المحيط الهادئ في أمريكا الجنوبيّة؛ وهي دورة درجة حرارة سطح البحر الدّافئة والباردة في المناطق الاستوائيّة الوسطى والشّرقيّة للمحيط الهادئ.

الفقيرة في العالم، يُمكن أن تكون منطقيّة من حيث حسابات التّكلفة والعائد؛ وبالطّبع، حقيقة أنّ الحرب لم تكن منطقيّة من النّاحيّة الاقتصادية للقوى العظمى في عام ١٩١٤ لم تمنعهم من القتال، لكنّهم لم يخوضوا الحرب في المقام الأوّل من أجل تأمين الموارد أو لأسباب اقتصادية؛ فكلّ من الصّين والولايات المتّحدة تحتاجان إلى المواد الخام والأسواق من أجل الحفاظ على نموّهما لكن بشرط ألّا تفسح التّجارة الحرّة العالميّة المجال للاكتفاء الذّاتيّ، يُمكنهما تأمينها دون اللّجوء إلى الحرب.

يشيرُ الطّلب على السّلع، وما يترتّب على ذلك من ضغوطٍ للقتال من أجل السّيطرة على الأراضي، إلى أنّ المعارك ستدور بين الجيران على طول وعبر حدودهم المشتركة، إذ تُعدُّ إمكانيّة نشوب صراع عبر الحدود قضيّة فوريّة بشكلٍ معقولٍ ليس بالنّسبة للدّول في المناطق الّتي أصبحت عرضة للتّصحّر وحسب بل أيضاً بالنّسبة للدّول الواقعة في الشّمال والمتطوّرة للغاية المُتاخمة للقطب الشّمالي؛ وتؤدّي الحاجة إلى السّيطرة على الممرّات البحريّة والموارد الطّبيعيّة إلى مطالبات متنافسة للكتلة الأرضيّة تحت الغطاء الجليديّ الذّائب، وأدّت بالفعل إلى افتراض أنّ المنطقة ستتمّ «عسكرتها». وإذا لم تُحلَّ هذه القضايا دون حرب وبالطّبع قد تكون كذلك: فحتّى الآن تمكّنت الدّول الّتي يرويها نهر النّيل من الاتّفاق على استخدام مياهه دون نزاع، تبدو الحروب التّالية على الأرجح تقليديّة بشكل ملحوظ، أي حروب دارت بين الدّول للسّيطرة على الأراضي أو ما يعادلها، والسّيطرة على المياه الإقليميّة والثّروات الموجودة تحتها.

وفي هذا السّياق، يُعدُّ إحياء مفردات الجغرافيا السّياسية أمراً مفيداً؛ فخلال الحرب الباردة، سارت المصلحة الذّاتيّة الجغرافيّة والسّعي وراء النّقاء الأيديولوجيّ خطوة بخطوة؛ إنّ تعبير «الغرب» في حدّ ذاته يوضح هذه النّقطة: إنّ تلك الدّول الملتزمة بالدّيمقراطيّة اللّيبراليّة والرّأسماليّة متجاورة جغرافيّاً أيضاً، ويوحّدها المحيط الأطلسي؛ ومنذ عام ١٩٩٠ لم تكن كذلك؛ وقد تباينت مصالحهما، وكانت الولايات المتّحدة هي الأقلّ غموضاً في تأكيد العواقب؛ لقد

أعطى بيان أوباما الرّئاسيّ بشأن الإستراتيجيّة في كانون الثّاني عام ٢٠١٢ الأولويّة لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا، زاعماً أنّ بعض الدّول الأوروبية على الأقلّ أصبحت الآن مصدرة صافية للأمن. وكما أوضحت السّياسة الأميركيّة في الحملة العسكريّة لاحتلال ليبيا، فقد رأى أنّ الأمن في المناطق المُتاخمة لأوروبا، بما في ذلك البحر الأبيض المتوسط والشّرق الأوسط، هو مسؤوليّة الأوروبيين أنفسهم. إنّ تقدم الولايات المتّحدة نحو الاكتفاء الذّاتي في الوقود الأحفوريّ بفضل «التّكسير الهيدروليكيّ» للنّفط لا يُمكن إلّا أن يعزّز هذا التّيّار في إستراتيجيّتها الكبرى، لأنّه يجعل ثراءها أقلّ اعتماداً على استقرار الخليج العربيّ/الفارسيّ والدّول المجاورة له، لكنّ النّتيجة هي إرباك محتمل لأولئك الّذين يستمرّون في مواءمة أيديولوجيّاتهم مع الجغرافيّة السّياسيّة الخاصّة بهم. وفي منطقة المحيط الهادئ، تمكّن الاقتصاد الأستراليّ من التّكيف جيّداً مع الرّكود بسبب ازدهار صادراته السّلعيّة إلى الصّين؛ ومع ذلك، لا تزالُ ترحّب بعلاقة دفاعيّة أوثق مع الولايات المتّحدة، إذ تسعى الأخيرة إلى إنشاء حلقة من الحلفاء في غرب وجنوب المحيط الهادئ من أجل احتواء الصّين؛ أمّا في المحيط الأطلسيّ، تظلُّ سياسة الدّفاع البريطانيّة مبنيّة على افتراض أنّ الولايات المتّحدة هي حليفها الرّئيس على الرّغم من حقيقة أنّ دفاع الولايات المتحدة «يتمحور» حول المناطق الّتي تخلّت فيها المملكة المتّحدة عن مصالحها الجيوسياسيّة المباشرة في عام ١٩٦٩ عندما انسحبت من شرق السّويس.

إنّ مواجهة فصل الأيديولوجيا عن الجغرافيا السّياسية لديها القدرة على تغيير كيفيّة رؤيتنا لكلّ من الإستراتيجيّة واستخدامها للحرب ولا سيَّما في ضوء روابطها الوثيقة بالسّعي لتحقيق المصلحة الذّاتيّة الوطنيّة؛ والتّحدّي الأكبر الّذي يواجه الإستراتيجيّة اليوم وغدا ليس الإرهاب، بل إنّها، كما كانت دائماً، الحرب، وربّما حتّى حرب في شكلها التّقليديّ، الحرب بين الدّول، والإستراتيجيّة هي الأداة الوحيدة الّتي نملكها لوضع تصوّرٍ للنّزاع المُسلّح حتّى إذا اندلعت الحرب،

لتوجيهها، لكنّ الإستراتيجيّة في غياب الحرب الفعليّة، لا يُمكن أن تكون متأكّدة من أين ستحدث مثل هذه الحرب؟! وبين من ومن؟! ولأيّ غايات؟! لذا، إذا كانت الإستراتيجيّة علماً، فهي علم غير دقيقٍ لأبعد الحدود؛ وفي مفردات الفيزيائيّ أو الكيميائيّ، فإنّ القضيّة الّتي تتعامل معها متقلّبة للغاية، ولا يُمكن التّنبّؤ بآثارها؛ وتطمح الإستراتيجيّة إلى السّيطرة على الحرب وتوجيهها، لكنّها ستكافح دائماً للقيام بذلك، لأنّ الحرب لها ديناميكيّتها الخاصّة، والّتي تكون مستقلّة عن الحسابات العقلانيّة لأيّ لاعب من اللّاعبين. صحيح، من منظور أوروبا الغربيّة وحتّى أمريكا الشّماليّة، وكذلك من المناطق المتقابلة جغرافيّاً وبعض الأماكن الأخرى من العالم، يبدو أنّ الحرب بين الدّول هي أقلّ ما يقلقنا، لكن هذا هو التّحدّي بالضّبط؛ هل يمكننا إذن في الغرب أن نذهب إلى مرحلة أبعد من ذلك ونرسل المزيد من التّعريفات التّقليديّة للحرب إلى سلة مهملات التّاريخ؟! إنّ التّركيز على الإرهاب، الّذي قد يكون مشكلة فوريّة ومتكرّرة، يحجب حقيقة أنّه في حالة حدوث حرب بين الدّول، ستكون قضيّة أكثر خطورة بكثير، لذلك فإنّ الإستراتيجية مهمّة: مهما كانت غير كاملة كأداة فكريّة، فهي أفضل ما لدينا لإنجاز المهمّة المُتاحة.

لا تزال الدّول، أو بالأحرى بعض الدّول، أقوى الجهات العسكرّية الفاعلة في العالم، ولا تزالُ القضايا المحيطة بالدّولة تولّد حروباً أكثر من القضايا المتعلّقة بتوافر الموارد أو تغيّر المناخ؛ إنّ عدم مبالاة بريطانيا بشأن الحرب بين الدّول أمر لافت للنّظر بالنّظر إلى أنّها قاتلت ضدّ دولة أخرى خمس مرّات منذ عام ١٩٨٢ لاستعادة جزر فوكلاند من الأرجنتين في ذلك العام، وطرد العراق من الكويت في ١٩٩٠-١٩٩١، وحماية كوسوفو من صربيا في عام ١٩٩٩، وللإطاحة بصدّام حسين في عام ٢٠٠٣ وإسقاط نظام القذّافي في ليبيا في عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، كان نشر القوات البريطانيّة في سيراليون وأفغانستان مثالين على الصّراع المُسلّح حيث كانت القضايا تتعلّق بالحكم الرّشيد وتشكيل الدّولة؛ فإذا كانت

بريطانيا مثالاً، فإنّ الدّول لم تتخّلَ عن استخدام الحرب كأداة للسّياسة؛ وعلاوة على ذلك، فإنّ ما نراه كظواهر جديدة داخل الحرب قد يكون شيئاً آخر: مظاهر جديدة للسّلوكيّات الأكثر تقليديّة. لقد كان نموّ الشّركات العسكريّة الخاصّة، قبل كلّ شيء، نتيجة لرغبة الدّولة المستمرّة في استخدام القوّات المُسلّحة، وإن كان ذلك دون الاحتفاظ بالقدرات الوطنيّة الّتي تتناسب مع تلك النّيّة؛ وقد يكون الاعتماد المتزايد على المرتزقة في أحد المستويات نتاج مجتمعات ما بعد بطوليّة، والّتي لا ترى الخدمة العسكريّة بمصطلحات شريفة أو وطنيّة كما فعل أسلافها الأكثر قوميّة، لكنّ الشّركات العسكريّة الخاصّة نفسها تُستخدم كثيراً من قبل الدّول الّتي تستخدما لتحقيق أهداف الدّولة، الّتي بحكم تعريفها تمتلك هياكل دولة متطورّة بما يكفي لتدفع لها.

وكلّ هذا لا يعني أنّه لم يكن هناك تغيير في استخدام الدّولة للحرب؛ فقد توقّفت الدّول، في الوقت الحاليّ على الأقلّ، عن استخدام الحرب الشّاملة أو الحرب الكبرى كأداة سياسيّة، وهذا هو المكان الّذي كانت فيه النّظريّة الإستراتيجيّة بطيئة في التّكيف مع مبادئ الممارسة الإستراتيجيّة؛ وترتكّز عقيدة القوّات المُسلّحة لحلف شمال الأطلسي على فكرة «طيف الصّراع»[1]، وفي أحد طرفيّ الطّيف هناك «حرب عامّة[2]» أو تبادل نوويّ شامل؛ ولم تستجب النّظريّة الإستراتيجيّة بعد بشكلٍ كافٍ لغياب «الحرب العامّة»، ليس منذ عام ١٩٩٠ ونهاية الحرب الباردة وحسب بل منذ عام ١٩٤٥ونهاية الحرب العالميّة الثّانية. لقد عانى العالم من حرب شاملة واحدة فقط، عُرِّفت على هذا النّحو عندما كان يخوضها أولئك الّذين كانوا يخوضونها،

---

(١) يسمح النّطاق الكامل لتصميم الصّراع بزيادة فهم الرّوابط والعلاقات بين الوسائل المباشرة وغير المباشرة عبر سلسلة السّلام والحرب المستمرّة؛ ويوفّر هذا الإطار صورة أكمل للجهود المتعدّدة الموجهة نحو النّتيجة المرجوّة نفسها.

(٢) الصّراع المُسلح بين القوى الكبرى الّذي يستخدم إجمالي موارد الأطراف المتحاربة، ويكون البقاء الوطنيّ لدولة متحاربة رئيسة في خطر.

وكانت تلك هي الحرب العالميّة الثّانية بعد أن دخلها كلّ من الاتّحاد السّوفييتي والولايات المتّحدة في عام ١٩٤١؛ ولم تُعرّفُ الحرب العالميّة الأولى بشكلٍ عامٍّ على أنّها حرب شاملة إلّا بعد انتهائها. لقد كانت القوّة النّظريّة للحرب العالميّة الثّانية معنا منذ ذلك الحين، ويرجع ذلك جزئيّاً إلى أنّ فكرة الحرب الشّاملة كانت حاضرة في أدبيّات الإنذار الّتي أُنتجت في ثلاثينيّات القرن الماضي، ويرجع ذلك جزئيّاً إلى أنّ الحرب الشّاملة في ١٩٤١-١٩٤٥ كان لها سوابق، وجزئيّاً إلى أنّه في نهاية الحرب، حمل إسقاط القنابل الذريّة على هيروشيما وناغازاكي تحذيراته الخاصّة؛ ونتيجة لذلك، أصبحت الحرب الشّاملة حجر الأساس للنّظريّة الإستراتيجيّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، وكانت مساهمتها في تلك النّظريّة تتمثّلُ في الرّدع.

ولم يكن مجرّد ظهور الأسلحة النوويّة هو الّذي واجه حروباً كبيرة مع فائضٍ عن الحاجة بعد عام ١٩٤٥، إذ لا تزال العديد من الدّول في كلّ من أوروبا وآسيا، مترددّة في استخدام القوّة العسكريّة بسبب ذكرى الحرب العالميّة الثّانية وأهوالها؛ قد تكون الحرب «الجيّدة» بالنّسبة للبلدان الّتي حاربت الفاشيّة، لكن بالنّسبة لأولئك الّذين هُزموا وحتّى بالنّسبة لبعض أولئك الّذين انتصروا، أصبح حجم الحرب حجّة لمنع الحروب وليس شنّها؛ والرّدع الذّاتيّ على الرّغم من عدم الإفصاح عنه في كثير من الأحيان، مهمّ بشكلٍ حاسمٍ لنجاح الرّدع بشكلٍ عامٍّ؛ أمّا بالنّسبة لأوروبا الوسطى واليابان، فتفتقر الحرب إلى المنفعة السّياسيّة: لقد أصبحوا، في بعض النّواحي، لا يتبعون كلاوزفيتز بعمق.

يعملُ الرّدع بشكلٍ ناجحٍ بسبب خطر أن تؤدّي الحرب الفعليّة إلى دمارٍ هائلٍ؛ ومثل معظم علاجات الرّدع الأساسيّة، فإنّ هذا بسيط بشكلٍ سخيفٍ، فقد أدّت حقيقة أنّ الرّدع أصبح محرّكاً في تصميم وشراء الأسلحة النوويّة في الحرب الباردة إلى إصرارٍ على الإفراط في التّنظير، وربّما كان الرّدع الفكريّ الإضافيّ وغير الضّروريّ في بعض الأحيان أحد الأسباب وراء التّخلّي عنه بسهولةٍ شديدةٍ في

مفردات الإستراتيجيّة بعد عام ١٩٩٠ ولا سيَّما على السّاحل الشّرقيّ للمحيط الأطلسيّ، لكنّ الرّدع لا يزالُ ساري المفعول، وإن كان بطرقٍ غير معترفٍ بها إلى حدٍّ كبيرٍ، ومن ثمَّ غير معروفة؛ وتتمثّل الوظيفة الرّئيسة للرّدع في منع الحرب الشّاملة أو الكبرى، وليس توفير العذر لحروب أصغر؛ وهذا لا يعني أنّ الرّدع لا يُمكن أن يعمل لمنع الحروب الأصغر أو أنّ الرّدع لا يُمكن أن يعمل في إطار الحرب، إلّا أنّ الحروب الّتي بدأت من أجل «استعادة الرّدع»، وهي حجّة مستخدمة في الولايات المتّحدة لتبرير الإجراءات الاستباقيّة وفي «إسرائيل» لتبرير استخدام القوة ضدّ جيرانها، تمثّل فشلاً في الرّدع؛ إنّ أحد أسباب تحوّل الاهتمام الكبير إلى الإرهاب والجهات الفاعلة غير الحكوميّة في الخطاب حول الحرب لأنّ الرّدع هو أحد العوامل الّتي جعلت الحرب الكبرى بين الدّول أداة سياسيّة غير فعّالة.

إنّ نجاح الرّدع منذ عام ١٩٩٠، مهما كان غير معترفٍ به، لم يحرم في الواقع القوّة العسكريّة من فائدتها؛ ولا تزالُ بعض الدّول على استعداد تامٍّ لاستخدام القوّة العسكريّة في السّعي لتحقيق أهداف السّياسة؛ ولتسمية الأمر الأكثر وضوحاً والفوريّ فقط، فعلت روسيا ذلك في أوسيتيا الجنوبية في ٢٠٠٨، و«إسرائيل» في غزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والولايات المتّحدة في العراق وأفغانستان في ٢٠٠١ و ٢٠٠٣؛ لكنّ كلّ هذه الدّول استخدمت القوّة العسكريّة ضمن قيود؛ فمن النّاحية الجغرافيّة، ظلّت الحروب أكثر تركيزاً على المنطقة ممّا يوحي به خطاب العولمة لا سيّما «الحرب العالميّة على الإرهاب». وبشكلٍ مؤقتٍ، وعلى الرّغم من إطالة أمد العديد من الحروب، يؤطّر الجدول الزّمني للانسحاب الإستراتيجيّ: عسكريّاً، لا تستخدمُ الدّول الكبرى مواردها الكاملة لتحمُّلها ولا تحشد اقتصاداتها أو شعوبها للحرب؛ والأهمّ من ذلك كلّه، هو أنّ القوى النوويّة تتعامل مع بعضها البعض بضبط النّفس، إذ لم تستخدم الهند ولا باكستان هجمات مومباي الإرهابيّة في تشرين الثّاني ٢٠٠٨ كذريعةٍ لتوسيع العداء الكامن بينهما.

لذلك، إضافة إلى الرّدع، هناك مفهوم آخر خرج أيضاً عن الموضة ولكنّه، كما أوضح الفصل الخامس، يحتاج إلى إعادة التّفكير، وهي الحرب المحدودة؛ فخلال الحرب الباردة، كانت الحروب في كوريا وفيتنام والحروب بالوكالة في إفريقيا أو أمريكا اللّاتينيّة، الّتي مزجت الانسحاب الاستعماريّ بالحرب الثّوريّة المستوحاة من الشّيوعيّة، كان لديها في جذورها أفكارٌ قادرة على توسيع الحروب، وليس تضييقها، لكن غالباً ما كان المشاركون مهتمّين بكبح آثار هذه الأفكار؛ فالحرب الثّوريّة العالميّة، مهما كانت محبوبة في ستينيّات القرن الماضي من قبل المنظّرين الشّيوعيين وكُتَّاب كتب مناهضة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، تفوّق عليها أولئك الّذين قاموا بشنّها؛ فبالنّسبة إلى المتحاربين أنفسهم، كان الهدف أقلّ من شنّ «حرب عالميّة باردة»، بل كان السّعي لتحقيق الاستقلال الوطنيّ؛ أمّا بالنّسبة لرعاتها، القوى العظمى، كان توازن الرّعب النّاتج عن امتلاك الأسلحة النوويّة بمثابة الحافز للاحتواء، وليس التّوسّع. إنّ فرض إطار عالميّ على الصّراع المحلّيّ أعطى له صدى دوليّاً أكبر مع الحدّ من عواقبه؛ وإذا كان ما يُسمّى الآن «العولمة» قد حل محلّ «الحرب الباردة العالميّة» باعتبارها السّياق الدّوليّ الّذي تنشبُ ضمنه الحروب، فقد يؤدّي ذلك أيضاً إلى الحدّ من الحروب المستقبليّة؛ وإذا دار صراع على الموارد بين الجيران، فقد تُجَرَّدُ الحروب من محتواها الأيديولوجيّ ومن ثمَّ تكون محدودة بما هو أكثر من مجرّد الجغرافيا؛ وبهذه الطّريقة، يُمكن أن يتغيّر طابع الحرب من خلال العودة إلى الأشكال القديمة للحرب وكذلك من خلال الابتكار الحقيقيّ.

وفي الوقت الحاليّ، تبدو الولايات المتّحدة مصمّمة على اتّباع سياسة أمنيّة مبنيّة على حاجة الآخرين إلى التّفكير كما تفكّر؛ ومثل الصّراعات المحدودة خلال الحرب الباردة، لم تكن حروب أوائل القرن الحادي والعشرين مقيّدة أيديولوجيّاً؛ كانت الأهداف الّتي شنّت من أجلها الحروب، من «أجل النّهوض بالدّيمقراطيّة»، أو من أجل «تعزيز الإسلام»، أو من أجل «حماية حقوق الإنسان وتعزيزها» عظيمة بشكلٍ ملحوظٍ ومفتوحة؛ أمّا في الحروب الّتي دارت بعد هجمات الحادي عشر

من أيلول، فقد سعى الطّرفان بنشاطٍ إلى عولمة قضاياهما، بحيث كانت القضايا المطروحة على المحكّ تتعارضُ مع الوسائل المُستخدمة؛ وإذا انخرطت الدّول حقّاً في «حرب طويلة»، كما جادل فيليب بوبيت، أو «تمرّد عالميّ»، وهو المصطلح الّذي استخدمه ديفيد كيلكولن، أو حتّى حرب القرن الحادي والعشرين أو «الحرب العالميّة عن الإرهاب»، العبارتان اللّتان استخدمهما جورج دبليو بوش، كانوا في ذلك الحين يتحدّثون عنه بطريقةٍ غريبةٍ للغاية؛ ويشيرُ عدم التّوافق بين الغايات والوسائل إلى أنّ الإستراتيجيّة في الممارسة مَعِيبة، كما أنّ الصّعوبة في تنفيذ إستراتيجيّة أمريكا لم تنتج تغييراً في النّوايا السّياسية الكامنة الّتي تدفعها. إنّ الإذلال الّذي تعرّضت له الولايات المتّحدة نتيجة الحروب في العراق وأفغانستان، ناهيك عن الخسائر في الأرواح والأموال، وإن لم يُفصح عنها بشكل صريحٍ، قد أدّى إلى إعادة تركيز الوسائل المناسبة ولكن ليس الغايات. ومع انتخاب الرّئيس أوباما في عام ٢٠٠٩، أصبحت الولايات المتّحدة أكثر حذراً بشأن استخدامها للحرب، ولكن ليس بشأن فائدة الحرب في إحداث التّغيير. وفي عام ٢٠١١، احتلّت مقعداً خلفيّاً في حملة حلف شمال الأطلسيّ العسكرية لاحتلال ليبيا، لكنّها وفّرت الأصول الرّئيسة لا سيَّما في الاستخبارات وكشف وتحديد هويّة وموقع الأهداف. كانت تلك الحرب مصرّحاً بها بقرارٍ من الأمم المتّحدة، وعرضت صوراً من رواندا وسريبرينيتشا للقول بأنّ لدينا مسؤوليّات إنسانيّة عالميّة تتطلّب اتّخاذ إجراءات وقائيّة على أسس إنسانيّة. إنّ الفشل في تأمين أيّ حلٍّ مشابه بالنّسبة لسوريّة في عام ٢٠١٢ يوحي بشكلٍ أقلّ أنّنا نعيش في «عالمٍ معولمٍ» وأكثر من ذلك وهو أنّ «الحرب الباردة العالميّة» لا تزالُ قائمة. لقد دعمت روسيا والصّين نظام الأسد بينما دعمت الولايات المتّحدة وحلفاؤها ما يسمَّى بـ «جيش سوريّة الحرّ». لقد عادت هذه الانقسامات الوطنيّة إلى الانقسامات الأيديولوجيّة القديمة، الّتي انعكست في الحرب الباردة، وتوفير الأسلحة من قبل كلّ مجموعة لطرفها المفضّل في حرب مستمرّة وعمّقت الانقسامات بدلاً من وضع الأساس

لإنهاء الصّراع وحلّه. لقد انتهج أعضاء مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة سياسات، على الرّغم من تغذيتها بالخوف من أنّ «الحرب الأهليّة» في سورية لن تظلّ محدودة جغرافيّاً، جعل من الصّعب في الوقت نفسه تقييدها في نواحٍ أخرى، ومن ثمَّ كانت تواجه خطر تقويض أهدافهم الأساسيّة.

وفي العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، كانت السّياسة واستخدام الحرب متعارضين بعضهما مع بعض؛ فقد خاضت الولايات المتّحدة حربيها في أفغانستان والعراق تحت شعار «الحرب العالميّة على الإرهاب» أوّلاً، وبعد ذلك تحت شعار «الحرب الطّويلة». حتّى داخل الولايات المتّحدة، لم يتبع الجوهر بالضّرورة الخطاب، فقد تجنّبت حكومة بوش مواجهة الكونغرس أو الشّعب الأمريكيّ بالتّكلفة الماليّة الحقيقيّة للحرب من حيث آليّات التّمويل الفوريّ وأعباء الدّيون طويلة الأجل؛ وعندما تولّى أوباما منصبه، قال وزير دفاعه، روبرت غيتس، إنّه حتّى البنتاغون لم يكن في حالة حرب، لذا كان التّركيز على المشتريات المستقبليّة على حساب الصّراع الحاليّ؛ وبشكلٍ عامٍ، حلفاء الولايات المتّحدة، على الرّغم من إعلان تضامنهم مع أمريكا بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، كانوا حتّى أبطأ في اتّباع قيادتها؛ وقد رفضوا استخدام كلمة «حرب« فيما يتعلّق بمكافحة الإرهاب الدّوليّ. وفي بريطانيا في أوائل عام ٢٠٠٩، أكّد كلّ من رئيس الوزراء، غوردون براون، ووزير الدفاع جون هوتون، أنّ القوّات البريطانيّة تقاتل في هلمند من أجل المصلحة الوطنيّة، لكن في الوقت نفسه رفضت وزارة الدّفاع التّصريح أنّ بريطانيا كانت في حالة حرب؛ ومن وجهة نظر الجمهور، فإنّ الأدلّة على الجنود القتلى والجرحى، الّتي قدّمتها لهم وسائل الإعلام وكذلك جمعيات خيريّة مثل جمعيّة «ساعدوا الأبطال«[1]، تشير إلى عكس ذلك، وهو أنّ بريطانيا كانت بالفعل في حالة حرب؛ وجرى تنفيذ

---

(١) ساعدوا الأبطال": مؤسّسة خيريّة بريطانيّة تقدم دعم التّعافي مدى الحياة لأفراد خدمة القوّات المسلّحة البريطانيّة الّذين أصيبوا أو أصيبوا في أثناء أداء واجبهم، ولعائلاتهم.

الانقطاعات نفسها بين الفكر والفعل، بين السّياسات وداخل السّياسة، في دول أخرى في أوروبا، بطرقٍ مختلفةٍ وبوتيرةٍ مختلفةٍ.

وظهرت بعض هذه الاختلافات في الاشتباكات بين السّياسيين وكبار مستشاريهم في الجيش. وتتمثّل صورتنا للإستراتيجيّة في أنّها تتشكّل في واجهة العلاقة المدنيّة العسكريّة، الّتي يرتكز ثقلها في معظم النّظريات الإستراتيجيّة الدّيمقراطيّة على العلاقة بين الحكومات وقوّاتها المُسلّحة، لكنّ ما يغيب عن النّظريّة، كما طُوِّرت بالتّأكيد في الحرب الباردة ولا سيَّما في أعمال صموئيل هنتنغتون، هو دور ما أسماه هنتنغتون «التّحكم الذّاتيّ». ففي أحد أهم فقراته، استخدم كلاوزفيتز استعارة الثّالوث المسيحيّ لوصف طبيعة الحرب، والعناصر الثّلاثة هي: العاطفة، ولعبة الاحتمال والصّدفة، والمنطق أو العقل؛ ومن هذا استمد ثالوثاً ثانويّاً: الفاعلون في أمّة في حالة حرب، أكثر من خصائص الحرب نفسها، أي الشّعب والقوّات المُسلّحة والحكومة. وتركّز الأعراف الغربيّة المُتعلّقة بتشكيل الإستراتيجيّة في بداية القرن الحادي والعشرين على القوّات المُسلّحة والحكومة لكنّها تهملُ الشّعب.

أين الشّعب في الإستراتيجيّة اليوم؟! إستراتيجيّة مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، كما عُبِّرَ عنها على سبيل المثال في «الدّليل الميداني للجيش الأمريكي» ٣-٢٤، الّذي نُشر في كانون الأوّل عام ٢٠٠٦، تدرك جيّداً أنّ الشّعب هو وقود الحرب، والحاجة إلى كسب دعم السّكّان في الدّولة الّتي ينشط فيها المتمرّدون؛ كما أنّ القوّات الولايات المتّحدة المُسلّحة مصمّمة أيضاً على ضمان دعم الشّعب الأمريكيّ للحرب بعد أن خلصت بعد حرب فيتنام إلى أنّها خسرت الحرب على شاشات تلفزيون المواطنين الأمريكيين؛ ومهما تكن هذه الزّيادة المفرطة كتشخيصٍ لأسباب هزيمة أمريكا، كان إرثها واضحاً في التّصميم على ظهور الضّباط المتقاعدين على شاشات التّلفزيون كمحلّلين أثناء غزو واحتلال العراق؛ وكان من المؤثّرات هنا أيضاً العبارة

الّتي استخدمها الجنرال السّير روبرت سميث في كتاب «فائدة القوّة»[1]، والّذي نُشر في عام ٢٠٠٥، وهي أنّ الحروب اليوم هي «حروب بين النّاس»، وهذه البصيرة الخاصّة ليست جديدة مثل تكرار الاستشهاد بها ولا سيَّما فيما يتعلّق بأنواع حملات مكافحة التّمرّد ضدّ قوّات الاحتلال، وعمليّات حفظ السّلام الّتي يتمتّعُ سميث والجنود البريطانيّون الآخرون بخبرة كبيرة فيها. لقد علّمت كلّ من أيرلندا الشّمالية والبوسنة هذا الدّرس؛ ويمثّل التّحدّي الأكبر للإستراتيجيّة من بين أفكاره الأخرى، وهي أنّ الحرب المعاصرة هي شكل من أشكال المسرح، تلعبها مجموعة صغيرة منفصلة، أي جيش محترف وليس مجنّداً، وينسّقها فريق من المخرجين غير المرئيين ومديري المسرح ومهندسي الإضاءة، لكن يشاهدهم الكثيرون.

والشّعب هو جمهور الحرب؛ وقد استخدم كولين ماكينز التّشبيه ليس بالمسرح بل «حرب المشاهد الرّياضيّة»؛ فالأحداث الرّياضيّة، على سبيل المثال أولمبياد لندن ٢٠١٢ أو مباراة كرة القدم في كأس العالم الّتي لعبها فريقان من أحد عشر لاعباً، تجذب جمهوراً تلفزيونيّاً عالميّاً يصل إلى الملايين؛ وبطريقة مماثلة، أصبحت حروب اليوم المحدودة غير محدودة بآليّات تغطيتها؛ وعلاوة على ذلك، فإنّ التّقنيّات المُستخدمة الآن: المدونات والمواقع الإلكترونيّة وصور الهاتف المحمول تعني إزالة التّمييز بين المقاتل والمراسل؛ فالمقاتل هو مراسل نفسه الخاص، ولأنّ المراسل يفسِّر الأحداث الّتي يلاحظها، في أثناء حدوثها تقريباً، لم يعد المراسل محايداً، بل مشاركاً في الأحداث.

إنّ حداثة التّحدّي الّذي تُشكّله الجهات الفاعلة غير الحكوميّة في الحرب على فهمنا للإستراتيجيّة ليس حقيقة أنّهم لا ينتمون إلى الدّول بقدر ما هي حقيقة أنّهم

---

(١) "فائدة القوّة": فنّ الحرب في العالم الحديث هي رسالة حول الحرب الحديثة كتبها الجنرال السّير روبرت سميث ونشرت في عام ٢٠٠٥؛ وسميث هو جنرال متقاعد أمضى ٤٠ عاماً في الجيش البريطانيّ، قاد الفرقة المدرّعة الأولى في حرب الخليج الأولى، وعمل كمسؤول عام لقيادة أيرلندا الشّماليّة في نهاية المشاكل.

أظهروا فهماً أفضل لـ «ثالوث» الإستراتيجيّة؛ وحالهم حال المتمرّدين الماويين، على الأقلّ في النّظريّة الماويّة، إنّهم يدركون أنّ النّاس يجب أن يكونوا مشاركين حتّى لو كانوا سلبيين وثانويين، ويجب ألّا يكونوا متفرّجين محايدين. لقد كان أحد أكثر الانتقادات المستمرّة لإستراتيجيّة حلف النّاتو في أفغانستان مرتبطاً باتّصالاته العامّة، حيث تمتّعت طالبان بميزة الإيقاع وأيضاً المحتوى في بعض الأحيان، لكنّ الوسائل الّتي نشرت بها الدّعاية (الكلمة ليست ازدراءً، ولكنّها دقيقة: مثال آخر على كيفيّة تخفيف الدّول الغربيّة قبضتها على الأفكار من خلال تخفيف استخدامها لّلغة) تضمنُ أنّ الرّسالة الموجّهة إلى شعب أفغانستان هي نفسها أيضاً رسالة موجّهة لشعب الولايات المتّحدة مهما اختلفت ظروفهم الاقتصاديّة أو معتقداتهم الدّينيّة أو السّياسيّة؛ وبالتّالي، فإنّ الأشخاص من الجمهور ليسوا فقط الأشخاص في منطقة الحرب، ولا حتّى سكّان جميع الدّول المتحاربة، ولكنّهم محكمة الرّأي العام العالميّ؛ وهذا حقّاً مثل مباراة كأس العالم. إنّ ما أثار حيرة الحكومات الغربيّة لا يكاد يكون حقيقة أنّها كافحت من أجل كسب مؤيّدي الطّرف الآخر المحتملين، والّذي سيكون دائماً صراعاً، وأكثر من ذلك لم يكن لديهم حشد خاص بهم يشجّعهم. يُمكن لشعوب دول حلف النّاتو دعم اللّاعبين، أي القوّات المُسلّحة، لكنّهم يحجبون الدّعم عن مديري الفريق والحرب نفسها.

قد يكون هناك خطر هنا في الخلط بين الخاصّ والعامّ: فالتّردّد في دعم حرب لا تحظى بشعبيّة قد لا يكون هو نفسه رفض دعم كلّ الحروب الّتي تُشنُّ باسم الأمّة؛ ولكن لا تزالُ هناك ملاحظة عامّة يجب إبداؤها، وهي، ومن المفارقة، أنّ الدّول الدّيمقراطيّة تبدو خائفة أو مرتبكة بسبب إضفاء الطّابع الدّيمقراطيّ على التّقارير الحربيّة، إذ تتنقلُ الأخبار بسرعة تدخل في دورة ردّ فعل الحكومات؛ لقد سيطرت الحكومة البريطانيّة على القصّة في حرب إعادة احتلال جزر الفوكلاند على الرّغم من أنّ التّقارير تبدو بطيئة ومثقلة نتيجة لذلك. وفي عام ١٩٩٩، في أثناء الحملة العسكريّة

لاحتلال كوسوفو، كان لا يزال بوسعها عموماً أن تفعل ذلك، وبقدر أكبر من الخفّة في تحرّكاتها ولا سيَّما بفضل الجهود الّتي بذلها أليستر كامبل، المستشار الصّحفي لتوني بلير. وفي ٦ نيسان التقى كامبل بكلّ من الأمين العام لحلف شمال الأطلسيّ، خافيير سولانا، والقائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي في أوروبا، والجنرال ويسلي كلارك، ليخبرهما «بأنّنا بحاجة إلى نهجٍ إستراتيجيّ في مجال الاتّصالات». وعلى الرّغم من انزعاج كامبل من درجة اعتماد كلارك عليه، فقد خلص إلى أنّه «إذا كنت تخوض حرباً، فيجب خوضها مثل الحرب على كلّ المستويات».

ومثل الفن التّشغيليّ في حرب الخليج الأولى، تبدو إدارة الصّحافة في حملة كوسوفو الآن ذروة وليس بداية حقبة جديدة؛ ففي أقلّ من عقدٍ من الزّمن وجدت الحكومات، على الرّغم من رغبتها في تشكيل القصّة كما فعل كامبل، نفسها تخوض حروباً في الخلف مع الأخبار الّتي تفاجئها أحياناً بقدر ما تفاجئ شعوبها؛ وكان الحلّ الّذي تبنّته الحكومة الأمريكيّة في عام ٢٠٠٣، هو «دمج» الصّحفيين مع وحدات الخطوط الأماميّة في غزو العراق، يعني أنّ القوّة المخصّصة للهجوم على الفلوجة في ٧ تشرين الثّاني عام ٢٠٠٤ كانت تضمّ ستّين مَنفذاً إعلاميّاً وكان لدى كلّ من قطع قوّات المارينز الأمريكيّة طاقماً إعلاميّاً مدمجاً؛ كان فريق الجنرال جورج كيسي يعتقد أنّ «الإعلام يحوّل النّجاح التّكتيكيّ إلى نصرٍ إستراتيجيّ»، لكنّ السّيطرة على المعلومات أصبحت موضع خلافٍ مثل السّيطرة على ساحة المعركة؛ ولا يلتزم جميع المراسلين «بالنّصر الإستراتيجيّ« للقوى الّتي يندمجون معها، ويختارون بدلاً من ذلك احترام واجبهم كصحفيّين محترفين ومن ثمَّ موضوعيين، وعلى أيّ حال، لم يعد لديهم هم أنفسهم القدرة على احتكار التّغطية، إذ يمتلك جميع المشاركين الآن القدرة على التّواصل بشكلٍ فوريّ، والقيام بذلك باستخدام الصّور لدعم تقاريرهم أو ادّعاءاتهم. إنّ وجود مراقبين تلفزيونيين في جميع أنحاء المبنى الرّئيس لوزارة الدفاع البريطانيّة، يعرضون برامج إخباريّة على مدار ٢٤ ساعة، هو أحد الأعراض: فالوزارة الّتي يجب أن تصدر الأخبار تتلقّى الأخبار بشكلٍ سلبيٍّ ومستمرٍّ.

يُمكن استدراج الحكومات لردود فعلٍ مبكّرة قبل أن يُعرف الوضع الكامل، أو يُمكن إرسال رسائل مختلطة بينما تقاتل من أجل الوقت. إنّ وظيفة الإستراتيجيّة، بينما تظلُّ بالطّبع قابلة للتّكيّف والمرونة، هي توفير سياق يُمكن من خلاله تحديد الصّدمات والمفاجآت؛ فالإستراتيجيّة تمتلك القدرة على تمكين الحكومات من استعادة السّيطرة إذا تمّ التّعامل معها بشكلٍ جيّدٍ، لكن لتعميق مشاكلها إذا لم يتمّ التّعامل معها كذلك. قد تكون الاستجابة المتناقضة أسوأ من الرّدّ المُتأخّر أو عدم الرّدّ على الإطلاق. ففي ١ أيّار عام ٢٠١٢، زار الرّئيس أوباما كابول، ووعد أفغانستان بتعاون الولايات المتّحدة بعد الانتهاء من انسحاب قوّات حلف النّاتو من عمليّات الخطوط الأماميّة في عام ٢٠١٤. وفي السّاعات الأولى من صباح اليوم التّالي، وبينما كان لا يزال في أفغانستان، ظهر على التّلفزيون متحدّثاً إلى الشّعب الأمريكي ليخبرهم أنّ الحرب ستنتهي في العام نفسه؛ وبعبارة أخرى، حاول أن ينقل أهدافاً مختلفة ومتضاربة في بعض النّواحي إلى ما اعتبره جمهوراً متميّزاً على الرّغم من حقيقة أنّ تلك الجماهير تعيش في عصر أصبحت فيه وسائل الإعلام معولمة ومتشابكة؛ والرّسالة الأولى جاهدت للوصول إلى الشّعب الأفغانيّ، وإذا حدث ذلك فلن يطمئنوا؛ وقد سُمِعت الرّسالة الثّانية ولكن لم تُصدَّق بالضّرورة؛ إنّ إيصال رسائل مختلفة إلى جماهير مختلفة لا يربك فقط الاتّصالات الإستراتيجيّة بل الإستراتيجيّة نفسها؛ فإذا كانت الدّول الدّيمقراطيّة تعتقدُ أنّ قوّاتها المُسلّحة تقاتلُ من أجل أهداف ديمقراطيّة، فإنّ إضفاء الطّابع الدّيمقراطيّ على ساحة المعركة الشّعبية يجب أن ينتج على المدى الطّويل إستراتيجيّة منسّقة بشكلٍ أفضل؛ وفي الواقع، يجب أن يصبح النّاس والقوّات المُسلّحة والحكومة ثلاثة في واحد في الواقع وكذلك في نظريّة كلاوزفيتز.

وحتّى الآن لم تستطع النّظريّة الإستراتيجيّة أن تدور حول هذا الجانب من الممارسة الإستراتيجيّة للقرن الحادي والعشرين؛ ومن المُحتمل أن يكون هذا توضيحاً كلاسيكيّاً لكيفيّة تطوير النّظريّة الإستراتيجيّة؛ وتغذّى التّجربة وتجربة

الفشل في النّظريّة من أجل منحها قبولاً للمستقبل من خلال دمجها لدروس الماضي؛ وفوق كلّ شيء، توفّر الإستراتيجيّة السّرد الإستراتيجيّ، إذ لا يُمكن أن يكون هناك مثل هذا السّرد بدون إستراتيجيّة في المقام الأوّل يُمكن من خلاله للحكومة والجيش فهم ما يجري وإيصال هذا الفهم إلى النّاس، وبعد ذلك يعطي هذا السّرد السّياق الّذي يُمكن أن توضع فيه حلقات معيّنة من الحرب؛ وعندما تستطيعُ الدّولة الدّيمقراطيّة الغربيّة أن تفعل ذلك بشكلٍ أفضل ممّا كانت تفعله في عام ٢٠٠٩ أو ٢٠١٢، ستكون قد أعادت ترسيخ موقعها في قمّة الإستراتيجيّة.

وبالنّسبة للمؤرّخ، فإنّ الجدل من خلال المصطلحات الّتي تجمع بين التّغيير والاستمراريّة ليس أكثر من مجرّد مسألة الاستمرار في فعل ما يعرفه وعدم محاولة القيام بأشياء جديدة من المحتمل أن يفشل فيها؛ وجزء كبير من التّغيير المقترح هنا هو تغيير إلى الوراء، وعودة إلى أفكار الرّدع والحرب المحدودة، ومثل هذه التّغييرات ولا سيَّما عندما تشير إلى الأفكار الّتي كانت موجودة في النّظريّة الإستراتيجيّة حتّى وقتٍ قريبٍ نسبيّاً، ويُمكن ومن ثمَّ اعتبارها أيضاً أشكالاً من الاستمراريّة. لقد كانت الحروب الّتي شنَّت في بداية القرن الحادي والعشرين، ولا تزال في الغالب نتاجاً للهويّة القوميّة والدّينيّة والعرقيّة؛ وبقيت أهدافهم الحكم وتشكيل الدّولة؛ ومن المفارقات، رغم ذلك، أنّه نُظر إليها على أنّها حروب من نوعٍ جديدٍ، وذلك أساساً لأنّنا أخطأنا في فهم طبيعة الحروب الفرديّة على أنّها الطّبيعة المعياريّة للحرب؛ قد تُشنّ الحروب في أواخر القرن الحادي والعشرين من أجل الثّروات، الّتي نشعر من النّاحية النّظريّة أنّه يجب أن تتمتّع بها البشرية جمعاء بفرص متساوية ولكنّنا نتنافس من أجلها عمليّاً. لكن إذا لم نتمكّن من تقاسم الموارد بدون حرب، فمن المرجّح أن نقاتل من أجلها كأعضاء في دول أو في تحالفاتٍ متعدّدة الجنسيّات لأنّه بهذه الطّريقة فقط سيكون لدينا النّفوذ لاستخدام الحرب بشكلٍ فعّالٍ؛ ولكن، إذا كان ما يحدثُ هو بالفعل تغيير آخر إلى الوراء، وعودة إلى أنواع الحروب الّتي شُنت في أوروبا على الأقلّ حتّى عام ١٦٤٨، وفي بعض النّواحي حتّى عام ١٧٨٩، وإلى أنواع الحروب الّتي شُنَّت خارج أوروبا

حتّى نهاية الإمبراطورية، إذن هناك أمل في إمكانيّة محدودة أيضاً. أمّا إذا حلَّت الحروب من أجل الموارد محلّ حروب الأيديولوجيّات، وإذا ثبت أنّ فكرة «الحرب العالميّة على الإرهاب» و «الحرب الطّويلة» محصورة في ظروف وتوقيت صياغتها كما يبدو مرجّحاً، فإنّ حروب القرن الحادي والعشرين اللّاحقة لديها فرصة أن تكون فارغة أيديولوجيّاً ومحتواة جغرافيّاً؛ ولكي يكون هذا التّفاؤل واقعيّاً أيضاً، ومن ثمَّ لخلط مدارس نظريّة العلاقات الدّوليّة، تظلّ قوّة الدّولة ليست شرطاً لا غنى عنه وحسب، بل تبقى أيضاً مركزيّة لتماسك الرّدع. ولا يقتصرُ الرّدع على الأسلحة النوويّة، ولكن دون وجود نظّام فعّال لمنع تطوير الأسلحة النوويّة، ستظلّ الإطار الأكثر فعاليّة الّذي لا يُمكن من خلاله احتواء حيازتها وحسب، بل المساهمة أيضاً في الأمن العالميّ؛ ومع ذلك، فإنّ هذا الفكر، حاله حال كلّ شيء آخر مكتوب هنا، يفترض أنّ الأمن نسبيّ، وليس مطلقاً.

المراجع باللّغة الإنكليزيّة

NOTES

1 War and strategy at the beginning of the twenty-first century r . Gerhard Ritter, The sword and the sceptre: the problem of militarism in Germany (4 vols., London, I970-3), vol. n, p. I97·

2. The Herald (Glasgow), 9 March 2007.

3 . From Clausewitz's note of IO July I 8 27, in On war, ed. and trans.

Michael Howard and Peter Paret (Princeton, I976), p. 69.

4. See below, pp. 00-00.

5 . Sarni Ramadani, 'In Iraq, public anger is at last translating into unity', The Guardian, 20 March 2007.

6. Julian Corbett, Some principles of maritime strategy, ed. Eric Grove (Annapolis, MD, I988; Ist edn London, I9I I), p. 308.

7. J. F. C. Fuller, The reformation of war (London, I923), p. 218.

8. Clausewitz, On war, book VIII, chapter 6A, p. 606.

9. Colin Powell, with Joseph Persico, My American journey (New York, I 9 9 6; I st edn I995), p. 576.

10. Thomas E. Ricks, The generals: American military command from World War II to today (New York, 20I2), p. 4 I 2.

II . Clausewitz, On war, book I, chapter I, p. I27.

2 The meaning of strategy: historical perspectives r. See reports in The Times and Daily Telegraph, 20 November 2003. What follows

was delivered as my inaugural lecture as Professor of the History of War in Oxford on 4 December 2003.

2. CM 6052, December 2003.

3. CM 604 I, December 2003.

284 I No1Es to pages 27-33

4. CM 5 5 66, July 2002.

5. Carl von Clausewitz, On war, ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, 1976), p. 177, see also pp. 128, 227.

6. Xenophon and Polybius both used mpanrriμa, or stratagem, to cover the art of the general. Xenophon uses mpaTIJyici, or strategy, to mean plan in Anabasis, book n, chapter ii, 13; but contrast 1, vii, 2, where a Persian council of war discussed 'how he [Cyrus) should fight the battle', and n, ii, 6, which speaks of the 'wisdom which a commander should have'. Onasander, £rpar17y1K6r; (or The General) discussed 'the principles of generalship' and 'the art of the general and the wisdom that inheres in the precepts' (Proemium, 3), but used the word 'strategy' in chapter xxxn, 5. I am grateful to Martin West and Brian Campbell for discussing these points with me.

7. Azar Gat, The origins of military thought from the Enlightenment to Clausewitz (Oxford, 1989), p. 39.

8. Quoted by J.-P. Charnay, in Andre Corvisier (ed.), A dictionary of military history and the art of war, English edn ed. John Childs (Oxford, 1994), p. 769; see also Gat, Origins of military thought, p. 42.

9. Napoleon, De la guerre, ed. Bruno Colson (Paris, 2012), pp. 147-9.

rn. Quoted by Charnay in Corvisier, Dictionary of military history, p. 769.

I I. Antoine-Henri Jomini, Summary of the art of war, trans. G. H. Mendell and W. P. Craighill (Philadelphia, 1862), p. I 37.

12. Ibid., p. 1 3 .

13 . Ibid., p. 69.

14. Gerhard Ritter, The sword and the sceptre: the problem of militarism in Germany (4 vols., London, 1970-3), 1, pp. I 87-260.

I5 . Friedrich von Bemhardi, On war of to-day, trans. Karl von Donat (2 vols., London, 1912-13), n, pp. 187, 194.

I6. Jean Colin, The transformations of war, trans. L. H. R. Pope-Hennessy (London, 1 9 1 2), p. 3 4 3.

17 . Commandant [Henri) Mordacq, Politique et strategie dans une democratie (Paris, 1912), pp. 214, 237.

I8. Julian Corbett, Some principles of maritime strategy, ed. Eric Grove (Annapolis, 1988; 1st edn London, 1 9 1 1), p. 10.

19. Ibid., p. 17.

20. Ibid., p. 30.

2I . 'The Green Pamphlet', printed as an appendix in ibid., p. 308.

22. Jon Tetsuro Sumida, Inventing grand strategy and teaching command: the classic works of Alfred Thayer Mahan reconsidered (Washington, 1997), p. 27.

23. Raoul Castex, Theories strategiques (5 vols., Paris, 1927-33; the quotation is from the revised edition of vol. 1, published in 1937), 1, p. 9.

24. Ibid., vol. m, p. II 5.

25 . Cameron Hazlehurst, Politicians at war, July 1914 to May 1915: a prologue to the triumph of Lloyd George (London, 1971), p. 176.

285 I Notes to panes 33-8

26.]. F. C. Fuller, The reformation of war (London, 1923), p. 218; see also Fuller, The foundations of the science of war (London, [1926]), pp. 105-7.

27. Basil Liddell Hart, When Britain goes to war (London, 1928), p. 83; see also Liddell Hart, Thoughts on war (London, 1944), pp. I 5 1-6.

28.]. R. M. Butler, Grand strategy (London, 19 57), vol. n, p. xv.

29. Michael Howard, Grand strategy (London, 1972), IV, p. 1; see also Michael Howard, 'Grand strategy in the twentieth century', Defence Studies, I (2001), pp. I-IO.

30. Liddell Hart, When Britain goes to war, p. 8 3 .

3 I . Edward Mead Earle (ed.), Makers of modern strategy: military thought from Machiavelli to Hitler (Princeton, 1943), p. viii.

32. Clausewitz, On war, p. 606.

3 3 . Herfried Miinkler, Uber den Krieg. Stationen der Kriegsgeschichte im Spiegel ihrer theoristchen Reflexionenen (Weilerswist, 2002), pp. 91-II 5; Andreas Herberg-Rothe, Das Ratsel Clausewitz (Munich, 2001), pp. 3 1-4, 102-24.

34. See the political manifesto of I 812, cited in Carl von Clausewitz, Historical and political writings, ed. and trans. by Peter Paret and Daniel Moran (Princeton, 1992), p. 290, and below, pp. 59-60.

3 5. See the discussion 'Concerning violence', in Franz Farron, The wretched of the earth (1961; Penguin edn, London, 2001), esp. pp. 57-8.

36. Erich Ludendorff, The nation in arms (London, [193 5]), trans. A. S. Rappaport, pp. 19, 22, 23; see also Hew Strachan, 'Clausewitz and the First World War', Journal of Military History, 75 (20n), pp. 3 67-9I .

37. Lawrence Freedman, The evolution of nuclear strategy (London, 1981), p . 193.

38. Eric de la Maisonneuve, Incitation a la reflexion strategique (Paris, 1998), p. 6.

39. Andre Beaufre, An introduction to strategy (London, 196 5), pp. 14, 23.

40. Interestingly Bernhardi explicitly used the phrase 'political strategy' in War of to-day, 11, p. 454, but only once and without defining it.

4I . Castex, Theories strategiques, 1, pp. 17-18.

42. Beaufre, Introduction to strategy, pp. I I , 1 3 .

43 . Edward Luttwak, Strategy: the logic of war and peace (Cambridge, MA, 1987), p. 4.

44. Barry Posen, The sources of military doctrine: France, Britain, and Germany between the world wars (Ithaca, NY, 1984), pp. 1 3 , 220.

45 . Aleksandr A. Svechin, Strategy, ed. Kent Lee (Minneapolis, 1992), p. 69.

46. For books which stress the Russian pedigree in operational thought, see Richard Simpkin, Race to the swift: thoughts on twenty-first century warfare (London, 198 5), pp. 37-53, and Shimon Naveh, In pursuit of military excellence: the evolution of operational theory (London, I 997), pp. I 64-208.

For a comparison, consider the German focus of the essays in Richard D. Hooker, jr. (ed.), Maneuver warfare (Novato, CA, 1993).

286 I N o1E s to pages 39-48

47. Erich Ludendorff, Kriegfuhrung und Politik (Berlin, 1922), pp. 3 20-42; see also Otto von Moser, Ernsthafte Plaudereien uber den Weltkrieg (Stuttgart, 1925),

pp. 6-14; Ein Generalstabler, Kritik des Weltkrieges. Das Erbe Moltkes und Schlieffens im grossen Kriege (Leipzig, 1920).

48. Hermann Franke (ed.), Handbuch der neuzeitlichen Wehrwissenschaften (3 vols. in 4, Berlin, 193 6-9), 1, pp. 18 1-2, also p. 19 5.

49. Ibid., pp. 17 5 , 549-5 3 ·

50. See, above all, Karl-Heinz Frieser, Blitzkrieg-Legende. Der Westfeldzug r940 (Munich, 1995).

5l . Martin van Creveld, On future war (London, l 99 l; published in the USA as The transformation of war); John Keegan, A history of warfare (London, 1993);

Mary Kaldor, New and old wars (London, 199 1).

52 . Stephen Launay, La guerre sans la guerre: essai sur une querelle occidentale (Paris, 2003), p. 334.

53. Bob Woodward, Bush at war (New York, 2002), pp. 174-6, 192.

54. Jam es Fallows, 'Blind into Baghdad', Atlantic Mon th ly, January/February 2004. I am grateful for the comments on the last section of those who heard me speak at the Olin Institute of Strategic Studies, at Harvard, and at the Triangle Institute for Security Studies, North Carolina, in April 2005, and especially to Stephen Rosen, Peter Feaver, Richard Kohn and Jacqueline Newmyer. They forced me to sharpen my argument, even if they do not necessarily agree.

3 The case for Clausewitz: reading On war today

l . Colin Powell, with Joseph Persico, My American journey (New York, 199 5), pp. 207-8.

2. For a discussion of the 'trinity', see Christopher Bassford, 'The primacy of policy and the «trinity« in Clausewitz's mature thought', in Hew Strachan and

Andreas Herberg-Rothe (eds.), Clausewitz in the twenty-first century (Oxford, 2007).

3. Harry G. Summers, jr., On strategy: a critical analysis of the Vietnam War (Novato, CA, 1982); on his influence, see Dominic Tierney, How we fight:

crusades, quagmires and the American way of war (New York, 2010), p. 179·

4. Daniel Moran, 'Clausewitz, Carl von', in John Whiteclay Chambers II (ed.),

The Oxford companion to American military history (Oxford, 1999), p. 143·

5 . Cited in Keith L. Shimko, The Iraq wars and America's military revolution (New York, 2010), p. 22.

6. Alvin and Heidi Toffler, War and anti-war: survival at the dawn of the 2rst century (London, 1994; first published New York, 1993), p. 8.

7. Bill Owens with Ed Offley, Lifting the fog of war (New York, 2000), pp. l 2, 14; it is perhaps symptomatic of Clausewitz's use as a straw man in these 287 I Notest to Panes 49-56

arguments that Owens believed On war was published in r 8 r 2; it was actually published in 1 8 3 2-4, after Clausewitz's death.

8. The classical account of the Mogadishu operation is Mark Bowden, Black Hawk Down (London, 1999); for its effects, see Tierney, How we fight, pp. 203-16; Robert Patman, Strategic shortfall: the 'Somalia syndrome' and the march to 9/n (Santa Barbara, 2010).

9. John Keegan, A history of warfare (London, 1993), pp. 3, 39r; for a sustained response to Keegan, see Christopher Bassford, 'John Keegan and the grand

tradition oftrashing Clausewitz: a polemic', War inhistory, r (1994),pp. 3 19-36.

ro. Mary Kaldor, New and old wars: organized violence in a global era (Cambridge, 2oor; first published 1999), pp. r 5 , 21; for criticisms of Kaldor's thesis, see

Mats Berdal, 'The «new wars« thesis revisited', in Hew Strachan and Sibylle Scheipers (eds.), The changing character of war (Oxford, 2or r; Ole J0rgen Maa0, 'Mary Kaldor's new wars: a critique', in Karl Erik Haug and Ole J0rgen Maa0 (eds.), Conceptualising modern war (London, 2or r) .

r r . Carl von Clausewitz, O n war, trans. O . J . Matthijs Jolles (Washington, DC, r9 50), p. r8; I have used the less fluent but more literal translation of Jolles, rather than the better known one of Michael Howard and Peter Paret, as it is closer to the original German.

r2. Raymond Aron, Penser la guerre, Clausewitz (2 vols., Paris, 1976), vol. 1, p r 69; vol II p. r39.

r 3 . Clausewitz, On war, trans. Jolles, p. r6

r4. Liddell Hart's most forceful attack on Clausewitz, although it is to be found scattered throughout his writings, is contained in The ghost of Napoleon (London, 1933), pp. r r 8-29.

r 5. On some of the problems which have arisen as a result, see Jan Willem Honig, 'Strategy in a post-Clausewitzian setting', in Gert de Nooy (ed.), The Clausewitzian dictum and the future of western military strategy (The Hague, 1997), and Honig, 'Clausewitz's On war: problems of text and translation', in Strachan and Herberg-Rothe, Clausewitz in the twenty-first century; Hew Strachan, 'Clausewitz en anglais: la cesure de 1976', in Laure Bardies and Martin Motte (eds.), De la guerre? Clausewitz et la pensee strategique contemporaine (Paris, 2008), esp. pp. 94-122.

r6. See on this issue, in English, Azar Gat, The origins of military thought: from the Enlightenment to Clausewitz (Oxford, 1989), pp. r69, 213-30; Hew Strachan, Clausewitz's 'On war': a biography (London, 2007), pp. 7r-6.

r7. Clausewitz, On war, trans. Jolles, p. 570.

r 8. Honig, 'Clausewitz's On war', p. 6 5; see especially Michael Howard, Clausewitz (Oxford, 1983), p. 47.

r9. Strachan, 'Clausewitz en anglais', pp. r r4-r6.

20. Carl von Clausewitz, On war, ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, 1976), p. 608.

288 I N o1E st to Pao es 56-65

2 I . Clausewitz, On war, trans. Jolles, pp. 45, 81-2.

22. Carl von Clausewitz, Preussen in seiner grossen Katastrophe (first published 1880; reprinted, Vienna, 2001), p. l 2.

23. Clausewitz, On war, trans. Jolles, p. 599; emphasis in the original.

24. The full texts can be found in Carl von Clausewitz, Schriften-Aufsatze-StudienBriefe, ed. Werner Hahlweg (2 vols. in 3 parts, Gottingen, 1966-90), Vol. 1, pp. 226-588. Although Christopher Daase has promised an English translation of the lectures, it has yet to appear, but see his 'Clausewitz and small wars', in Strachan and Herberg-Rothe (eds.), Clausewitz in the twenty-first century.

2 5 . In the third of the manifestos of February 18 l 2, Clausewitz, Schriften, vol. 1, pp. 74o-I.

26. The first manifesto only is available in an English translation, in Clausewitz, Historical and political writings (Princeton, 1992), ed. and trans. Peter Paret and Daniel Moran; here p. 290; the full texts are in Clausewitz, Schriften, vol. 1, pp. 682-750.

27. Clausewitz, On war, trans. Howard and Paret, p. 483.

28. Stephen L. Melton, The Clausewitz delusion: how the American army screwed up in the wars in Iraq and Afghanistan (a way forward} (Minneapolis, 2009), pp. 12, 17 and n6 (quoting Franks).

29. Ibid., p. l 2.

30. John A. Nagl, Learning to eat soup with a knife: counter-insurgency lessons from Malaya and Vietnam (2nd edn, Chicago, 2005), p. 19; on Nagl's influence and his link to Petraeus, see Fred Kaplan, The insurgents: David Petraeus and the plot to change the American way of war (New York, 2013).

3 l . Paula Broadwell, with Vernon Loeb, All in: the education of General Petraeus (New York, 2012), p. 68; see also David Cloud and Greg Jaffe, The fourth star: four generals and their epic struggle for the future of the United States army (New York, 2009), pp. 62-6.

3 2. Wolf Kittle, 'Host nations: Carl von Clausewitz and the new US Army/Marine Corps Field Manual, FM 3-24, MWCP 3-33.5, Counterinsurgency', in Elisabeth Krimmer and Patricia Anne Simpson (eds.), Enlightened war: German theories and cultures of war from Frederick the Great to Clausewitz (New York, 201 l), p. 282.

3 3. Ibid., pp. 284-5 .

3 4 . Clausewitz, On war, trans. Howard and Paret, p . 88.

4 Making strategy work: civil-military relations in Britain and the United States

l . Colin Gray, Another bloody century: future warfare (London, 2005), p. l l l .

2 . Lord Butler of Brockwell (chairman), Review of intelligence on weapons of mass destruction: a report of a committee of privy counsellors HC 898 (London, 14 July 2004).

289 I Notes to panes 65-7 4

3 . Michael Gordon and Bernard Trainor, Cobra II: the inside story of the invasion and occupation of Iraq (London, 2006), p. 8 I .

4. Gray, Another bloody century, 5 3 .

5 . Ewen Mackaskill, 'Rice and Rumsfeld bury the hatchet for Iraq visit', The Guardian, 27 April 2006, p. 24.

6. Donald Rumsfeld, 'Transforming the military', Foreign Affairs, May/June 2002, pp. 20-32.

7. On 'non-linearity' in war, see Alan Beyerchen, 'Chance and complexity in the real world: Clausewitz on the nonlinear nature of war', International Security, winter1992-3, pp. 59-9o.

8. Bob Woodward, Bush at war (New York, 2002), pp. 1 28-9; see also pp. 84, 174.

9. Ibid., pp. 1 3 5 , 3 2 1 .

ro. Andrew Bacevich, The new American militarism: how Americans are seduced by war (New York, 2005), p. 148.

r I . See James Fallows, 'Blind into Baghdad', The Atlantic Monthly, January/ February 2004.

12. Thomas E. Ricks, The generals: American military command from World War II to today (New York, 2012), pp. 399; see also Seymour Hersh, The chain of command (London, 2005), pp. 134-42.

1 3 . Tommy Franks, American soldier (New York, 2004), p. 440.

14. Ibid., p. 44 I .

r 5 . H . R. McMaster, Dereliction of duty: Lyndon Johnson, Robert McNamara, the Joint Chiefs of Staff and the lies that led to Vietnam (New York, 1997), esp. pp. 328-9.

r6. Deborah D. Avant, Political institutions and military change: lessons from peripheral wars (Ithaca; NY, 1994), p. 49; see also p. ro.

17. Lt Gen. Greg Newbold, 'Why Iraq was a mistake', Time, r7 April 2006, pp. 40-r; Evan Thomas and John Barry, 'Anatomy of a revolt', Newsweek,

24 April 2006, pp. 24-9; see also The Guardian, 14, r 5 and r7 April 2006; International Herald Tribune, r7 and 24 April 2006.

r8. Sherard Cowper-Coles, Cables from Kabul: the inside story of the west's Afghanistan campaign (London, 20r r), p. 178.

19. House of Commons Defence Committee, session 2009-ro, 3rd report, National security and resilience, r 6 December 2009.

20. Joint Committee on the National Security Strategy, rst report of session 2010-r 2, rst review of the National Security Strategy 2oro, HL paper 26 5, HC 1 3 84, published 8 March 2012; the oral evidence is available online.

2I. Bill Jackson and Dwin Bramall, The chiefs: the story of the United Kingdom chiefs of staff (London, 1992), p. 426.

22. Ibid., p. 4 3 3 .

2 3 . John Kampfner, Blair's wars (London, 2003), pp. 2 3 , 3 0 5 .

24. Jackson and Bramall, The chiefs, pp. 432, 4 3 3 , 436.

290 I N o1E s to pages 7 4-89

2 5 . Douglas Hurd, 'This is more like Major's nosedive than Thatcher's fall', The Guardian, r 8 May 2006, p. 34.

26. Jackson and Bramall, The chiefs, p. 448.

27. Nick Hopkin, 'Angry Cameron dresses down First Sea Lord', The Guardian, r 6 June 201 r; Allegra Stratton, 'Separate bunkers fighting the same war', The Guardian, 7 July 201 r .

28. Marquess of Salisbury, Douglas Slater and Alixe Buckerfield de la Roche, Clearand accountable: institutions for defence and security (London: Politeia, 2009).

29. See especially Peter D. Feaver, Armed servants: agency, oversight and civilmilitary

relations (Cambridge, MA, 2003), and Eliot Cohen, Supreme command: soldiers, statesmen and leadership in wartime (New York, 2002).

Cohen summarises the criticisms of Huntington on pp. 22 5-5 r.

30. Samuel P. Huntington, The soldier and the state: the theory and politics of civil-military relations (Cambridge, MA, r9 57), p. 456.

3 r . Ibid., p. 7r.

32. Ibid., p. 329.

3 3 . Cohen, Supreme command, p. 8; for the implications of this for Britain, see Hew Strachan, The politics of the British army (Oxford, 1997), pp. r-19.

34. Carl von Clausewitz, On war, trans. 0. J. Matthijs Jolles (Washington, DC, 1950), p. 599.

3 5 . Feaver, Armed servants, p. 1 4 5 .

3 6 . Nicholas d' Ombrain, War machinery and high policy: defence administration in peacetime Britain r902-r9r4 (London, 1973), here esp. pp. 8-9.

37. Julian Corbett, Some principles of maritime strategy (Annapolis, 1998; first published London, r 9 r r), p. 8.

3 8. Hilary Synnott, Bad days in Basra: my turbulent times as Britain's man in southern Iraq (London, 2008), p. ro.

39. Hersh, Chain of command, p. 177.

40. Feaver, Armed servants, p. 2r 5 .

4 r . H . R. McMaster, Dereliction of duty: Lyndon Johnson, Robert McNamara, the Joint Chiefs of Staff, and the lies that led to Vietnam (New York, 1997).

42. See John Reid, 'Twenty-first century warfare - twentieth century rules', Journal of the Royal United Services Institute for Defence Studies, 6r, no. 3 (June 2006), pp. r4-r6.

43. Independent, 14 April 2006.

44. Richard Dannatt, Leading from the front: the autobiography (London, 2010), pp. 237-4o.

4 5. Jonathan Powell, The new Machiavelli: how to wield power in the modern world (London, 201 r; first published 2010), pp. 89, 269-70.

46. Frank Ledwidge, Losing small wars: British military failure in Iraq and Afghanistan (New Haven, 201 r), pp. 2, 128-32.

47. Cowper-Coles, Cables from Kabul, pp. 176-7.

291 I Notes to panes 90-7

48. House of Commons Foreign Affairs Committee, The UK's foreign policy approach to Afghanistan and Pakistan, minutes of evidence, 2 March 20I I, Q. 99; Richard Norton-Taylor, 'Former top diplomat delivers broadside against Helmand strategy', The Guardian, I4 January 20I I .

49. Deborah Haynes, 'Helmand dangers «not helped by US and political meddling«', The Times, I 2 May 20 I I .

50. Guardian, I3 and I4 January 20I I .

5 I . Ledwidge, Losing small wars, p. I 24.

52. Avant, Political institutions and military change, pp. 103-26 uses the Malayan example in a similar way.

5 3 . Gordon and Trainor, Cobra II, p. 39.

54. Hersh, Chain of command, p. I78.

5 5. Bob Woodward, Obama's wars (New York, 2010), pp. 3 5-8, 289, 343-4. 56. Clark A. Murdock et al., Beyond Goldwater-Nichols: defense reform for a new

strategic era, Center for Strategic and International Studies, March 2004, p. IO. See also Martin]. Gorman and Alexander Krongard, 'A GoldwaterNichols act for the US government: institutionalising the interagency process', Joint Forces Quarterly, no. 39 (2005), pp. 51-7. I am grateful to Dr Audrey Kurth Cronin for drawing my attention to both pieces.

57. Patrick Wintour, '«Greeted with a yawn:« how embassy wrote off PM', The Guardian, 3 December 20Io.

58. Richard Teuten, 'Stabilisation and «post-conflict« reconstruction', talk to the Royal United Service Institute, 3 I January 2007, www.stabilisationunit.gov.

uk/ . . ./RTs_speech_to_RUSI_Jan_o7.doc; see also the negative verdict in Synnott, Bad days in Basra, p. 260.

59. Gordon and Trainor, Cobra II, p. 47.

60. Murdock et al., Beyond Goldwater-Nichols, pp. 7-8.

6I. Bacevich, The new American militarism, p. 2Io.

62. Murdock et al., Beyond Goldwater-Nichols, p. rn.

63. Sixth report from the expenditure committee. The future of the United Kingdom's nuclear weapons policy, HC 348, session I978-9; Fourth report from the defence committee. Strategic nuclear weapons policy, HC 36, session I980-I.

64. The Guardian, 30 June 2006, p. IO.

6 5. For a much fuller exploration of the politicisation of American officers, see Peter Feaver and Richard Kohn (eds.), Soldiers and civilians: the civil-military gap and American national security (Cambridge, MA, 200I), esp. pp. 289-3 24.

66. Strachan, The politics of the British army, esp. pp. 269-7I for recent cases.

67. See not only Cohen, Supreme command, but also Cohen, 'The unequal dialogue: the theory and reality of civil-military relations and the use of force', in Feaver and Kohn, Soldiers and civilians.

68. Feaver, Armed servants, p. 62.

292 I No1Est to Panes 99-115

5 Strategy and the limitation of war I. Wellington to Somerset, 5 January 1838, Wellington papers, Southampton University Library; he made a similar observation to the House of Lords on 1 6 January I 83 8 : 'A great country cannot wage a little war.'

2. Ian Kershaw, Fateful choices: ten decisions that changed the world I94D-I94I (London, 2007), p. 147.

3. Philip Bobbitt, The shield of Achilles: war, peace and the course of history (London, 2002), p. 2 1 .

4 . For a fuller discussion o f these points, see Hew Strachan, 'Preemption and prevention in historical perspective', in Henry Shue and David Rodin (eds.), Preemption: military action and moral justification (Oxford, 2007), pp. 22-39.

5. Bobbitt, Shield of Achilles, pp. 24, 38-9.

6. Christopher Layne and Benjamin Schwartz, 'No new world order: America after the Cold War', Current, December 1993, quoted in Bobbitt, Shield of Achilles, p. 25 I.

7. Joseph Stiglitz and Linda Bilmes, The three trillion dollar war: the true cost of the Iraq conflict (London, 2008).

8. See www.sourcewatch.org/index.php?title= The_Long_ War, downloaded 27 April 2007.

9. See www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/02io3/AR200602030 1 8 5 3, downloaded 27 April 2007.

10. See www.guardian.co.uk/usa/story/o,,1710062,oo.html, downloaded 27 April 2007.

I I . See www.nytimes.comhoo7/04h4/washingtonh4policy.html; www.tbo.com/ news/metro/MGBJ6 5 1000F.html, both downloaded 27 April 2007.

I 2. James Shotwell, War as an instrument of national policy and its renunciation in the pact of Paris (London, 1929), p. xii.

I 3 . Ibid., p. 3 3 .

1 4 . Hoffman Nickerson, Can we limit war? (Bristol, 1933), p . 1 3 .

I 5 . Ibid., p . 2 1 5 ; for a development of some of these points, see Hew Strachan, 'War and society in the 1920s and 1930s', in Roger Chickering and Stig Forster (eds.), The shadows of total war: Europe, east Asia, and the United States, I9I9-I939 (Cambridge, 2003).

I 6. Christopher Bassford, Clausewitz in English: the reception of Clausewitz inBritain and America I8IJ-I945 (New York, 1994), p. l.

17. Brian Bond, Liddell Hart: a study of his military thought (London, 1977), pp. 170-I.

1 8 . Liddell Hart on limited war, 21 February 1 9 5 3 , Liddell Hart papers 1h191I8, King's College London.

293 I Notest to Panes 1 1 5-33

19. B. H. Liddell Hart, Defence of the west: some riddles of war and peace (London, 1 9 5 0), pp. 376-7, 379.

20. Bruno Colson and Herve Coutau-Begarie (eds.), Pensee strategique et humanisme de la tactique des anciens a l'ethique de la strategie (Paris, 2000), p. viii.

2I. Robert E. Osgood, Limited war revisited (Boulder, CO, 1979), p. 27.

22. Ibid., pp. 48-9.

B European armies and limited war I. J. F. C. Fuller, The reformation of war (London, 1923), p. 103.

2. B. H. Liddell Hart, The remaking of modern armies (London, 1927), p. 17.

3. Jean-Jacques Becker, 'Vers l'armee de demain?', in Vincent Duclert (ed.), Le colonel Mayer de l'affaire Dreyfus a de Gaulle: un visionnaire en Republique

(Paris, 2007), pp. 28 5-94. For further development of these points, see Hew Strachan, 'War and society in the 1920s and 1930s', in Roger Chickering and Stig Forster (eds.), The shadows of total war: Europe, east Asia and the United States, 1919-1939 (Cambridge, 2003), pp. 3 5-45.

4. The Times, 30 November 1990.

5. Monocle, 6, no. 56 (September 2012),p. 34.

6. See Michael P. M. Finch, 'The Gallieni-Lyautey method and pacification campaigning in Tonkin and Madagascar, 1 8 8 5-1900', DPhil. thesis, Oxford University, 2010; revised and published as A progressive occupation? The Gallieni-Lyautey method and colonial pacification in Tonkin and Madagascar, 1885-1900 (Oxford, 2013).

7. Die Zeit, 27 January 201 I .

8. VG, 27 September 2010.

9. Janne Haaland Matlary, European Union security dynamics: in the new national interest (Basingstoke, 2009).

10. Carl von Clausewitz, On war, ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, 1976), p. 69.

I I. B. H. Liddell Hart, The ghost of Napoleon (London, I 93 3), pp. I I 8-29.

12. Michael Howard, The continental commitment: the dilemma of British defence policy in the era of two world wars (Harmondsworth, 1974), p. 149; Peter

Struck referred to the Hindu Kush when German defence minister in 2002.

1 3 . See Carl von Clausewitz, Schriften-Aufsatze-Studien-Briefe, ed.

Werner Hahlweg (2 vols. in 3 parts, Gottingen, 1966-90) vol. I, pp. 682-750.

14. Robert E. Osgood, Limited war revisited (Boulder, CO, 1979), pp. 2, rn.

I 5. Excerpts from Begin speech at National Defense College, The New York Times, 21 August 1982.

16. Lawrence Freedman, 'On war and choice', The National Interest, May-June 2010.

17. Richard N. Hass, War of necessity, war of choice: a memoir of two Iraq wars

(New York, revised paperback edn 2010), pp. xvii-xxv.

294 I No1Est to Panes 1 34-40

1 8 . See Joseph Lelyveld, 'Obama abroad: the report card', New York Review of Books, 1 6 August z.01z..

19. Dominic Tierney, How we fight: crusades, quagmires, and the American way of war (New York, z.orn), pp. z.50-z..

7 The limitations of strategic culture: the case of the British way in wartare I. Jack Snyder, Soviet strategic culture: implications for limited nuclear operations,

RAND R-z. 1 54-AF (Santa Monica, 1977), p. v.

z.. Jack Snyder, 'The concept of strategic culture: caveat emptor', in C. G. Jacobsen (ed.), Strategic power: USA/USSR (New York, 1990); Colin Gray, 'Strategic

culture as context: the first generation of theory strikes back', Review of International Studies, z.5 (1999), pp. 49-69; for a discussion of the debate, see Lawrence Sondhaus, Strategic culture and ways of war (London, z.006).

3. Russell Weigley, The American way of war: a history of United States military strategy and policy (New York, 1973), p. 477.

4. Weigley, American way of war, p. xvii.

5. Hew Strachan, 'German strategy in the First World War', in Wolfgang Elz and Sanke Neitzel (eds.), Internationale Beziehungen im 19 und 20 Jahrhundert (Paderbom, z.003), pp. 1 z.7-44; on Weigley's confused logic, see Brian Linn, 'The American way of war revisited', Journal of Military History, 66 (z.ooz.), pp. 501-33, and more extensively Linn, The echo of battle: the army's way of war (Cambridge, MA, z.007).

6. Max Boot, 'The new American way of war', Foreign Affairs, 8z., no. 4 (July-August z.003), pp. 41; see also Boot, The savage wars of peace: small wars and the rise of American power (New York, z.ooz.).

7. Antulio Echevarria, jr., Toward an American way of war, Strategic Studies Institute, US Army War College (Carlisle, PA, 2.004), p. vi. This is a criticism reflected in the approach adopted by Dominic Tierney, How we fight: cruades, quagmires, and the American way of war (New York, z.010), see esp. pp. 10-1z., z.48-9.

8. Robert M. Citino, The German way of war: from the Thirty Years' War to the Third Reich (Lawrence, KS, z.005), p. xiv.

9. See Richard D. Hooker, jr., Maneuver warfare: an anthology (Novato, CA, 1993) for a heavy representation of German influences on the USA.

10. Boot, 'The new American way of war', p. 44.

I I. Brian Bond, Liddell Hart: a study of his military thought (London, 1977), pp. 46-7.

I z.. Basil Liddell Hart, 'The historic strategy of Britain', in When Britain goes to war: adaptability and mobility (London, I 93 5; revised edn of The British way in warfare, 193z.), p. 4 I .

I 3 . Michael Howard, 'The British way i n warfare: a reappraisal', reprinted i n hisbook, The causes of war and other essays (London, 1984), is the classic revision 295 I Notest to Panes 141-5

of the Liddell Hart argument; Hew Strachan, 'The British way in warfare', in David Chandler and Ian Beckett (eds.), The Oxford illustrated history of the British army (Oxford, 1994), puts the case for the incorporation of colonial campaigning, and Hew Strachan, 'The British way in warfare revisited', Historical Journal, 26 (l 983), pp. 44 7-6 l is a historiographical review.

14. Basil Liddell Hart, Decisive wars of history: a study in strategy (London, 1929), pp. 147, 149·

l 5. Azar Gat, 'The hidden sources of Liddell Hart's strategic ideas', War in History, 3 (1996), pp. 293-308; see also Gat, Fascist and liberal visions of war: Fuller, Liddell Hart, Douhet and other modernists (Oxford, 1998), esp. pp. 1 5 7-62.

16. On Corbett, see Donald M. Schurman,Julian S. Corbett, 1854-1922: historian of British maritime policy from Drake to Jellicoe (London, l 98 l); Schurman, 'Civilian historian: Sir Julian Corbett', in The education of a navy: the

development of British naval thought, 1867-1914 (Chicago, 1965); Andrew Lambert, 'The Naval War Course, Some principles of maritime strategyand the origins of «the British way in warfare«', in Keith Neilson andGreg Kennedy (eds.), The British way in warfare: power and the international system l 8 5 6-l 9 5 6: essays in honour of David French (Farnham, 201 o). Azar Gat, The development of military thought: the nineteenth century (Oxford, l 992), pp. 21 2-25 puts Corbett in the context of British naval thought. In the mid-198os,

I suggested in conversation with the naval historian Brian McL. Ranft that Corbett, not Liddell Hart, was the true author of the British way in warfare, a proposal he strongly rebutted, but it is a connection made by Brian Bond, in Liddell Hart: a study of his military thought (London, 1977), pp. 69, 71, 75.

17. Julian Corbett, Some principles of maritime strategy (London, l 9 l l; reprintedAnnapolis, 1998, with an introduction by Eric Grove), p. 294.

18. Schurman, Corbett, p. 89.

19. Corbett, Some principles, p. 1 5 .

20. B . H . Liddell Hart, The real war 1914-1918 (London, 1930), pp. 504-5; see also Liddell Hart, The decisive wars of history, p. 23 I.

2I. Carl von Clausewitz, On war, ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, 1976), p. 69.

22. Corbett, Some principles, p. 57.

23. Ibid., p. 60.

24. Ibid., p. 66.

25. 'Strategy at sea', copy in Wilkinson papers 13/54, microfilm in Codrington Library, All Souls College, Oxford.

26. Corbett, 'The green pamphlet', in Some principles, p. 308.

27.]. F. C. Fuller, The reformation of war (London, 1923), particularly chapter l l

on 'the meaning of grand strategy'. Liddell Hart, Decisive wars of history, pp. 14 7-5 1, briefly addressed the issue; Strategy: the indirect approach (4th edn, London, 1967), devoted a chapter to grand strategy.

296 I No1Est to Panes 145-52

28. House of Commons Public Administration Select Committee session 2010- 1 1 , 1st report, Who does UK national strategy?, H C 43 5 (London, 1 8 October2010).

29. The older treatments of this issue are John Coogan, The end of neutrality: theUnited States, Britain and maritime rights, 1899-1915 (Ithaca, NY, 1981); Avner Offer, 'Morality and Admiralty: «Jacky« Fisher, economic warfare and the laws of war', Journal of Contemporary History, 23 (1988), pp. 99-119.

They have now been overtaken by Nicholas Lambert, Planning Armageddon: British economic warfare and the First World War (Cambridge, MA, 2012), which appeared too late for proper incorporation in this chapter. Onthese points I have benefited from conversations with my doctoral pupil, Gabriela Frei.

30. Members of the Oxford Faculty of Modern History, Why we are at war: GreatBritain's case (Oxford, 1914), p. I I 5 .

3 1 .] . A. Hall, The law of naval warfare (London, 1921), p . vi; the official history by A. C. Bell, A history of the blockade of Germany and the countries associated

with her in the Great War: Austria-Hungary, Bulgaria, and Turkey (London, 1961) bears abundant testimony to Britain's determination to secure international consent for what it was doing. I have also benefited from the comments of Isabel Hull, whose history of international law in the First World War is forthcoming and promises to transform our understanding of the subject.

3 2. Corbett, Some principles, p. 97.

3 3 . Liddell Hart, The decisive wars of history, p. 23 1 .

3 4 . Corbett, Some principles, p . 16.

3 5 . See Hew Strachan, 'War and society in the 19 20s and 3 os', in Roger Chickering, Stig Forster and Daniel Mattern (eds.), The shadows of total war: Europe, east Asia and the United States, 1919-1939 (Cambridge, 2003), pp. 47-52.

3 6. Stefan Schmidt, Frankreichs Aussenpolitik in der Julikrise 1914. Ein Beitrag zur Geschichte des Ausbruchs des Ersten Weltkrieges (Munich, 2009), pp. 100-I.

37. Basil Liddell Hart, Paris, or the future of war (London, 1925); see also below, pp. 00-00.

3 8. Rupert Smith, The utility of force: the art of war in the modern world (London, 2005), part 3 .

3 9 . Questions after Cameron's speech at the NATO summit, 20 November 2010; www .number 1 o .gov .uk/news/press-conference-at-the-nato-summit/.B Maritime strategy and national policy 1 . For a discussion of these issues, albeit one which sees the roots of naval strategy in naval tactics, see Michel Depeyre, T actiques et strategies navales de la France et du Royaume-Uni de 1690 a 1815 (Paris, 1998), pp. 21-7; also N. A. M. Rodger, 'The idea of naval strategy in Britain in the eighteenth and nineteenth centuries', in 297 I Notest to Panes 1 53-69

Geoffrey Till (ed.), The development of British naval thinking: essays in memory of Bryan Ranft (Abingdon, 2006), pp. I9-33, and also Till's introduction.

2. Bernard Semmel, Liberalism and naval strategy: ideology, interest and sea power during the Pax Britannica (Boston, I986), pp. I 3-I4.

3. John B. Hattendorf, 'The struggle with France, I689-I8I 5', in]. R. Hill (ed.), The Oxford illustrated history of the Royal Navy (Oxford, I99 5), p. I I9.

4. Alfred Thayer Mahan, Naval strategy compared and contrasted with the principles and practices of military operations on land (London, I 9I I), p. 2.

5. Alfred Thayer Mahan, The influence of seapower upon history (New York, I 9 5 7; first published I890),p. 8.

6. Ibid., p. I9.

7. Julian Corbett, Some principles of maritime strategy, ed. Eric Grove (Annapolis, I988; first published I 9 I I), p. I 5 .

8. Quoted in Geoffrey Till, Seapower: a guide for the twenty-first century (London, 20o4), p. 49·

9. A strong Britain in an age of uncertainty: the National Security Strategy, CM 79 5 3 (London, 2010),p. 2 r .

IO. Ibid., p . 9.

I I. Department of Defense, Sustaining US global leadership: priorities for 2 r st century defense (January 20I2), p. 3; see also Congressional Research Service, Pivot to the Pacific? The Obama administration's 'rebalancing' toward Asia, 7-5700, www.crs.gov, R42448, 28 March 20I2.

9 Technology and strategy

I . Richard North, Ministry of defeat: the British war in Iraq 2003-2009 (London, 2009), deals with this debate.

2. For a brief survey, see 'IEDs: the home-made bombs that changed modem war', Strategic Comments, International Institute for Strategic Studies, vol. I 8, comment 24, August 20I2.

3. Nik Gowing, 'Skyful of lies' and black swans, Reuters Institute for the Study of Journalism (Oxford, 2009).

4. Carl von Clausewitz, On war, ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, I976), book vm, chapter 3, pp. 592-3; chapter 6, pp. 609-Io.

5. Moltke on the art of war: selected writings, ed. Daniel]. Hughes (Novato, CA, I993), pp. Io8, 109, I I I.

6. Ibid., pp. 47, 257.

7. Max Schwarte (ed.), Technik des Kriegswesens (Leipzig, I 9 I 3), p. v.

8. On the pre-First World War arms race, see David Stevenson, Armaments and thecoming of war: Europe r904-r9r4 (Oxford, I996).

9. An English translation of the article can be found in Alfred van Schlieffen's military writings, trans and ed Robert T. Foley (London, 2003), pp. I 94-20 5.

298 I No1Est to Panes 1 69-72

10. Sven Lange, Hans Delbruck und der 'Strategiestreit'. Kriegfuhrung und Kriegsgeschichte in der Kontroverse 1879-1914 (Freiburg im Breisgau, 1995); on Schlieffen's influence on this debate, see pp. 53, 73, 77.

I I. Schlieffen's military writings, ed. Foley, p. 227.

12. Friedrich von Bemhardi, On war of to-day (2 vols., London 1912), vol. n, pp. 170-1, 174-5, 178, 180-I.

I 3. E. A. Altham, The principles of war historically illustrated (2 vols., London, 1914), vol. 1, p. 3 5 .

14. Bernard Brodie, A layman's guide to naval strategy (Princeton, 1942), p . 9.

I 5 . James Phinney Baxter III, The introduction of the ironclad warship (Cambridge, MA, 1933), P· 3 ·

1 6 . C . I. Hamilton, Anglo-French naval rivalry 1840-1870 (Oxford, 1993), p . 20.

17. Michael Stephen Partridge, Military planning for the defense of the United Kingdom, 1814-1870 (Westport, CT, 1989); Hew Strachan, Wellington's legacy: the reform of the British army, 183 0-54 (Manchester, 1984), pp. 196-21 1; John Gooch, Plans of war: the general staff and British military strategy c. 1900-1916 (London, 1974), pp. 166, 284-6, 279, 293-5; Nicholas d' Ombrain, War machinery and high policy: defence administration in peacetime Britain 1902-1914 (Oxford, 1973), pp. 219-24, 108-10.

I 8. Erskine Childers caughtthe popular anxiety in his novel The riddle of the sands, first published in 1903; for a selection of fictionalised accounts of the invasion of Britain, see I. F. Clarke (ed.), The tale of the next great war, l 87 l-1914 (Liverpool, 199 5), and Clarke (ed.), The great war with Germany, 1890-1914 (Liverpool, 1997).

19. Martin Motte, Une education geastrategique: la pensee navale frangaise de la Jeune Ecole a 1914 (Paris, 2004).

20. See Patrick}. Kelly, Tirpitz and the imperial German navy (Bloomington, 201 I), pp. 44 5-9, for a critique of Tirpitz's strategy; Michael Epkenhans, Die wilhelminische Flottenrustung 1908-1914. Weltmachtstreben, industrieller Fortschritt, soziale Integration (Munich, 1991), deals with the construction policy.

2 I . Jon Tetsuro Sumida, In defence of naval supremacy: finance, technology and British naval policy (Boston, MA, 1989), especially on the battle cruiser;

Nicholas Lambert, Sir John Fisher's naval revolution (Columbia, SC, 1999) onthe submarine.

22. Clark G. Reynolds, Command of the sea: the history and strategy of maritimeempires (New York, 1974), p. 402.

23. Ibid., p. 402.

24. D. M. Schurman, The education of a navy: the development of British navalstrategic thought 1867-1914 (Chicago, 196 5), pp. 87-8; see alsoAndrew Lambert, The foundations of naval history: John Knox Laughton, theRoyal Navy and the historical profession (London, 1998).

299 I Notest to Panes 1 73-80

25. John B. Hattendorf, 'Alfred Thayer Mahan and his strategic thought', inHattendorf and Robert S. Jordan (eds.), Maritime strategy and the balance ofpower: Britain and America in the twentieth century (Basingstoke, 1989), p. 84; see also the essays in that volume by Donald Schurman on 'Mahan revisited' and

by Barry D. Hunt, 'The strategic thought of Sir Julian Corbett'.

26. Ivo Nikolai Lambi, The navy and German power politics I 862-r9r4 (Boston, 1984), discusses plans; see also H. H. Herwig and David Trask, 'Naval operations plans between Germany and the USA, r898-r9r3: a study of strategic planning in the age of imperialism', in Paul Kennedy (ed.), The war plans of the great powers (Boston, 198 5).

27. Matthew S. Seligmann, The Royal Navy and the German threat r9or-r9r4: Admiralty plans to protect British trade in a war against Germany (Oxford, 2012), pp. 103-4, r 5 5-7; Shawn T. Grimes, Strategy and war planning in the British navy, r887-r9r8 (Woodbridge, 2012), pp. 5, 225-6, 232; both Seligmann and Grimes see the outcomes as more positive than is suggested here, particularly in relation to a war on German trade.

28. Hew Strachan, 'Operational art and Britain, 1909-2009', in John Olsen and Martin van Creveld (eds.), The evolution of operational art from Napoleon to the present (Oxford, 2orr), pp. r r r-12.

29. This discussion of Douhet's background and the development of his thinking before r92r owes an enormous amount to Thomas Hippler, Bombing the people: Giulio Douhet and the foundations of air power strategy, r884-r93 9 (Cambridge,

201 3) . What follows relies on Hippler, 'Democracy and war in the strategic thought of Giulio Douhet', in Hew Strachan and Sibylle Scheipers (eds.), The changing character of war (Oxford, 201 r) ; see also Philip Meilinger, 'Giulio Douhet and the origins of airpower theory', in Meilinger (ed.), The paths of heaven: the evolution of airpower theory (Montgomery, AL, 1997); for his influence, see Jonathan Haslam, 'Giulio Douhet and the politics of airpower', International History Review, 34 (2012), pp. 753-73, and specifically in Britain, see John Peaty, 'The place of Douhet: a reassessment', paper given at the British Military History Commission summer conference 2010, available at www.bcmh.org.uk/archive/conferences/ 20 r r N oiseD ouhetP eaty. pdf.

30. Cited by Hippler, 'Democracy and war', p. 173.

3r. Giulio Douhet, The command of the air, trans. Dino Ferrari (London, 1943), pp. r r , 27.

32. Ibid., p. 30.

3 3 · Ibid., p. I I .

34. Ibid., p. 78.

3 5. Ibid., pp. 2I-2.

36. Ibid., p. 24.

37. Ibid., p. 52.

300 I No1Est to Panes 181-B

3 8. William Mitchell, Skyways: a book on modern aeronautics (Philadelphia, l 9 30), p. 278; see also Mark A. Clodfelter, 'Molding airpower convictions: development and legacy of William Mitchell's strategic thought', in Meilinger, Paths of heaven, esp. pp. 95-ro1; William Mitchell, 'The development of air power', in Eugene M. Emme (ed.), The impact of air power (New York, 1959); Alfred F. Hurley, Billy Mitchell: crusader for air power (Bloomington, 1975).

39. Mitchell, 'Development of air power', p. 173·

40. Basil Liddell Hart, Paris, or the future of war (London, 1925), p. 46.

4 r . Mitchell, 'Development of air power', p. 173·

42. For contrasting views, see John Mearsheimer, Liddell Hart and the weight of history (Ithaca, NY, 1988), and Azar Gat, Fascist and liberal visions of war:

Fuller, Liddell Hart, Douhet, and other modernists (Oxford, 1998), and more specifically Gat, 'British influence and the evolution of the Panzer arm: myth or reality', War in History, 4 (1 997), pp. l 50-73, 3 1 6-38.

43. Gil-Ii Vardi, 'The change from within', in Strachan and Scheipers, The changing character of war, p. 8 3 .

4 4 .] . F . C . Fuller, British light infantry in the eighteenth century (London, 1 9 2 5), p. 242.

4 5 . Brian Holden Reid,]. F. C. Fuller: military thinker (Basingstoke, 1987), p. 57.

46. B. H. Liddell Hart, The revolution in warfare (London, 1946), pp. 83, 8 5;

compare the slightly revised edition published by Yale University Press in l 947.

47.]. F. C. Fuller, Armament and history: a study of the influence of armament on history from the dawn of classical warfare to the Second World War (London, 1946), pp. 1 8 8-9, 208-9.

48. Bernard Brodie, Sea power in the machine age (first published 1941; Westport, CT, 1969), pp. 78, 9 1 , 445.

49. Barry Scott Zellen, State of doom: Bernard Brodie, the bomb, and the birth of the bipolar world (New York, 2012), pp. 24, 27-30.

50. Ibid., p. 30.

5 r. Bernard Brodie, 'The absolute weapon', reprinted in Thomas G. Mahnken and Joseph A. Maiolo (eds.), Strategic studies: a reader (London, 2008), pp. l 89, 205, 207, 2 1 3 .

5 2. Zellen, State of doom, p. 14.

5 3 . Herve Coutau-Begarie, Traite de strategie (6th edn, Paris, 2008), p. 5 1 2.

54. Brodie, 'The absolute weapon', p. 186.

5 5 . Bernard Brodie, Strategy in the missile age (Princeton, 19 59), pp. 22, 98, 106.

56. Thomas Schelling, Arms and influence (New Haven, 1966), p. 23; for a discussion of Schelling's disciplinary approach to strategy, see Robert Ayson, Thomas Schelling and the nuclear age: strategy as social science (Abingdon, 2004).

57. Herman Kahn, On thermonuclear war: three lectures and several suggestions (Princeton, md edn, 1961; first published 1960), pp. 5 2 1-2.

301 I Notest to Panes 1 88-202

58. Robert H. Scales, Certain victory: the US army in the Gulf War (Washington, DC, 1993); for a survey of developments, see Thomas G. Mahnken, Technology and the American way of war since r945 (New York, 2008).

59. Richard Hallion, preface to the paperback edition of Storm over Iraq: air powerand the Gulf War (Washington, DC, 1997; first published 1992), p. x; italics in the original.

60. Williamson Murray and Robert H. Scales jr., The Iraq War: a military history (Cambridge, MA, 2003), pp. 239-40.

6r. Mark Benitz, Six months without Sundays: the Scots Guards in Afghanistan (Edinburgh, 2012; first published 201 r), pp. 267-8; on problems with rifles, see pp. I 50, 244.

62. Ewen MacAskill, 'Insurgents intercepted video feeds from US drones', The Guardian, r8 December 2009; Julian Borger, 'Experts question Iranian military's claim to have captured US surveillance drone', The Guardian, 9 December 201 r .

63. Brodie, 'The absolute weapon', p. 1 8 3 .

1 0 War is war: imperial legacies and current conflicts r . Denis McLean, Howard Kippenberger: dauntless spirit (Auckland, 2008), p. 186.

2. Ian McGibbon, The path to Gallipoli: defending New Zealand r840-r9r5 (Wellington, 1991), pp. 43-9.

3. Ibid., p. I 8 5 .

4. Haig papers, National Library of Scotland Ace, 3 r 5 5/8r.

5. Jay Luvaas, The education of an army: British military thought r8r5-r940 (London, 1965), p. 244.

6. Patrick Macdougall, Modern warfare as influenced by modern artillery (London, 1864), p. 396.

7. Royal New Zealand Returned and Services' Association, Defending New Zealand (Wellington, April 2005), p. iii.

8. General Staff, War Office, Field service regulations, part I: operations (London, 1909), chapter ro, para r 4 r . r , p. 196.

9. Report on a conference of general staff officers at the Staff College, 7th to roth January 1908, held under the direction of the Chief of the General Staff, Haig papers, National Library of Scotland Ace 3 r 5 5/81, pp. 3, 27, 46, 48; see also John Gooch, Plans of war: the general staff and British military strategy c. r900-I9r6 (London, 1974), pp. 1 1 3-1 5 .

ro. G. F. R. Henderson, The science of war: a collection of essays and lectures r89r-r903 (London, 1919; first published 1906), p. 42.

r r. Reginald Clare Hart, Reflections on the art of war (London, r 897), p. ix.

12. Liddell Hart Centre for Military Archives, King's College London, Robertson papers rh/12.

302 / No1Est to Panes 204-13

1 3 . Howard Kippenberger, Infantry brigadier (London, 1949), p. 8 I .

14. Emmet McElhatton, The strategic thinking of Major General Sir Howard Kippenberger, Discussion Paper 06/08, Centre for Strategic Studies: New Zealand, Victoria University Wellington, 2008.

l 5. David Richards, 'European armies: the challenge', in Tim Huxley and Alexander Nicoll (eds.), Perspectives on international security, IISS Adelphi paper 400--401 (London, December 2008), pp. 53-62.

16. Johannes Leithauser, 'Armee in Einsatz', Frankfurter Allgemeine Zeitung, 23 March 2013.

17. Vincent Desportes, La guerre probable: penser autrement (Paris, 2007). This book is now available in English as Tomorrow's war: thinking otherwise (Paris, 2009); here p. l l 5.

l 8. Rupert Smith, The utility of force: the art of war in the modern world (London, 2005), pp. 259, 306.

19. McLean, Howard Kippenberger, p. 337.

1 1 Strategy and the operational level of war I. Quoted in Mehdi Hasan, 'Rise of the four-star deities', New Statesman, 5 July 2010.

2. 'Obama fires chief of Afghan effort', International Herald Tribune, 24 June 2010.

3. For example, The Economist, 26 June 2010, p. 3 3 .

4 . Carl von Clausewitz, On war (Princeton, 1976), ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret, p. 177; see also pp. 202, 509.

5. Interview with Nathalie Guibert, Le Monde, 2 July 2010.

6. Richard M. Swain, 'Air Land battle', in George F. Hofmann and Donn A. Starry (eds.), Camp Colt to Desert Storm: the history of US armored forces (Lexington, KY, 1999), pp. 360-402; Frederick Kagan, Finding the target: the transformation of American military policy (New York, 2.006), pp. 3-73.

7. European Security Study, Strengthening conventional deterrence in Europe: proposals for the 1980s (London, 1983) was the clearest response to this pressure.

8. Robert M. Citino, Quest for decisive victory: from stalemate to Blitzkrieg in Europe, l 899-1940 (Lawrence, KS, 2002); Citino, Blitzkrieg to Desert Storm: the evolution of operational warfare (Lawrence, KS, 2004); Christopher Bellamy, The evolution of modern land warfare: theory and practice (London, 1990).

9. Richard Simpkin, Deep battle: the brainchild of Marshal M. N. Tukhachevskii (London, 1987); Simpkin, Race to the swift: thoughts on twenty-first century warfare (London, 198 5); Shimon Naveh, In pursuit of military excellence: the evolution of operational theory (London, 1997).

303 I Notest to Panes 213-19

rn. Richard Hooker (ed.), Maneuver warfare: an anthology (Novato, CA, 1993) embodies this approach.

l r . Claus Telp, The evolution of operational art, r740-I8 r3: from Frederick the Great to Napoleon (Abingdon, 2005); Hew Strachan, 'Clausewitz en anglais: la cesure de 1976', in Laure Bardies and Martin Motte (eds.), De la guerre? Clausewitz et la pensee strategique contemporaine (Paris, 2008), pp. 1 1 2-14.

12. Kagan, Finding the target, provides a summary.

1 3 . Michael R. Gordon and Bernard E. Trainor, The generals' war: the inside story of the confl.ict in the Gulf (Boston, l 9 9 5), p. 44 3; see also pp. 4 l 3-16, 4 76-7.

14. Williamson Murray and Robert H. Scales, jr., The Iraq War: a military history (Cambridge, MA, 2003), pp. 7, 12-13.

l 5 . Colin L. Powell, 'US forces: challenges ahead', Foreign Affairs, Winter l 992/3, pp. 32-4 5; Colin Powell with Joseph Persico, My American journey (New York, 1995), p. 576.

16. A. S. H. Irwin, 'The levels of war: operational art and campaign planning', The Occasional, no. 5 (Strategic and Combat Studies Institute, 1993).

17. Samuel P. Huntington, The soldier and the state: the theory and politics of civil-military relations (Cambridge, MA, 1957); for criticisms of Huntington, see Peter D. Feaver, Armed servants: agency, oversight and civil-military relations (Cambridge, MA, 2003); Eliot Cohen, Supreme command: soldiers, statesmen and leadership in wartime (New York, 2002), pp. 224- 5 1 ; also see above pp. 64-97.

18. Clausewitz, 'Strategische Kritik des Feldzugs von 1 8 14 in Frankreich', in Samtliche hinter/assen Werke uber Krieg und Kriegfuhrung, ed. Wolfgang von Seidlitz (3 vols. n.p., 1999), vol. 111, p. 2 3 5 ; see the discussion of this point in Hew Strachan, Clausewitz's 'On war': a biography (London, 2007), pp. 169-7r.

19. Bob Woodward, Obama's wars (New York, 2010), p. 129.

20. Wesley Clark, Waging modern war: Bosnia, Kosovo and the future of combat (Oxford, 2001), p. 427.

2r. Tommy Franks, American soldier (New York, 2004), p. 440; emphasis in the original.

22. Stanley McChrystal, 'COMISAF's initial assessment', 30 August 2009, Annex E-2; see also Andrew Mackay and Steve Tatham, 'Behavioural conflict from general to strategic corporal: complexity, adaptation and influence', The Shrivenham Papers, no. 9 (Defence Academy of the United Kingdom, December 2009).

23. US Army and Marine Corps, Counter-insurgency field manual: US Army field manual no. 3-24; Marine Corps warfighting publication no. 3-33.5 (Chicago, 2007; first issued l 5 December 2006).

24. Quoted in Max Benitz, Six months without Sundays: the Scots Guards in Afghanistan (rnd edn, Edinburgh, 2011), p. 154; emphasis added.

304 I No1Est to Panes 219-30

2 5 . McChrystal, 'COMISAF's initial assessment', Annex D-6.

26. Steven Metz, Iraq and the evolution of American strategy (Washington, DC, 2008), pp. 1 8 1-5; Andrew Bacevich, 'Surge to nowhere', Washington Post, 20

January 2008; Bacevich, 'The Petraeus doctrine', Atlantic Monthly, October 2008; Woodward, Obama's wars, p. 168.

27. Woodward, Obama's wars, pp. 332, 3 3 8.

28. Gian P. Gentile, 'A strategy of tactics: population-centric COIN and the army', Parameters, 39, no. 3 (Autumn 2009), p. 6.

29. Woodward, Obama's wars, pp. 3 3 2-5; see also pp. 190, 263, 268, 275.

30. Hew Strachan, 'One warfare but joint warfare', Journal of the Royal United Services Institution, l 54, no. 4 (August 2009), pp. 20-4, and see Chapter rn.

3 l. Sarah Sands, 'Sir Richard Dannatt: a very honest general', Daily Mail, l 2 October 2006.

3 2. Jack Fairweather, A war of choice: the British in Iraq 200 3-9 (London, 201 l), pp. 261-83.

3 3 . Woodward, Obama's wars, pp. 165, 169, 375-6.

34. Ibid., pp. 34, 72·

3 5. Fred Kaplan, The insurgents: David Petraeus and the plot to change the American way of war (New York, 2012), p. 303.

36. Woodward, Obama's wars, pp. 85-6, 123-4, 190-7.

37. McChrsytal, 'COMISAF's initial assessment', 2-I .

3 8. Ibid., l-2.

39. Ibid., l-3.

40. Ibid., 2-5 and 2-1I.

4 I . Gentile, 'A strategy of tactics', p. l 5.

42. McChrystal, 'COMISAF's initial assessment', 2-3.

4 3 . Ibid., 2-2.

44. Woodward, Obama's wars, pp. 172-3, 193-4.

4 5 . Ibid., pp. 124, 137-8, 140-5, 1 5 8-9, 194, 197, 322.

46. Ibid., p. 3 14; see also pp. 148-50, 297-9, 302, 3 29.

47. Ibid., pp. 301-2.

48. Ibid., pp. 278, 321-2, 3 2 5 .

4 9 . Kaplan, Insurgents, pp. 3 5 l-2.

50. Woodward, Obama's wars, p. 3 19.

5 I . Landon lecture, Kansas State University, 3 March 2010; for a British insider's perspective on what happened in the USA in 2009, see Matt Cavanagh, 'Inside the Anglo-Saxon war machine', Prospect, December 2010, pp. 69-7I.

5 2. Mark O'Neill, Confronting the hydra: big problems with small war, Lowy Institute Paper 28 (Sydney, 2009); emphasis added.

5 3 . Brigadier Justin Kelly and Dr Michael James Brennan, Alien: how operational art devoured strategy (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, US Army War College, September 2009), p. 97.

305 I Notest to Panes 230-6

54. Landon lecture, Kansas State University, 3 March 2010.

5 5. Christopher D. Kolenda, The counterinsurgency challenge: a parable of leadership and decision making in modern confl.ict (Mechanicsburg, PA, 2012), p. xiv.

56. Frederick W. Kagan and Kimberly Kagan, 'The Patton of counterinsurgency: with a sequence of brilliant offensives, Raymond Odierno adapted the Petraeus doctrine to a successful operational art', The Weekly Standard, 1 3 , no. 25, 10 March 2008.

57. International Herald Tribune, 24 March 2010.

58. Kelly and Brennan, Alien, p. 98.

59. For a British military perspective on these points, inspired by the work ofDCDC and by the concern expressed by the Chief of the Defence Staff at the lack of strategic thinking in the UK, see Paul Newton, Paul Colley and Andrew Sharpe, 'Reclaiming the art of British strategic thinking', Journal of the Royal United Services Institution, I 5 5, no. I (February/March 2010), pp. 44-50.

60. Woodward, Obama's wars, pp. I 57-9, 268, 322, 361-2.

6I. 'Top Pentagon leaders do damage control', International Herald Tribune, 25 June 2010.

62. Montgomery C. Meigs, 'Operational art in the new century', Parameters, 3 1 (Spring 2001), p. 1 3 .

63. Leslie Gelb, quoted in The New Yorker, 5 July 2010, p . 19.

64. Andrew]. Bacevich, 'Obama is in hock to the hawks', The Spectator, 3 July 2010.

65. Henry A. Kissinger, 'In Afghanistan, America needs a strategy, not an alibi', International Herald Tribune, 25 June 2010.

12 Strategy and contingency

I. Nicolas Sarkozy (preface), Defense et securite nationale: le livre blanc (Paris, 2008), p. 3 1 3 ; an English language summary is available at www.ambafrance-ca.

org/IMGpdf/Livre_blanc_Press_kit_english_version.pdf, Presidence de la Republique, The French white paper: on defence and national security, p. 2.

2. Australian Government, Department of Defence, Defending Australia in the Asia Pacific century: Force 20 3 o (Canberra, 2009).

3. United States Joint Force Command, The joint operating environment (JOE), approved for public release 1 8 February 2010 (Suffolk, VA), pp. 2, 4, rn.

4. New Zealand Government, Ministry of Defence, Defence white paper 2010 (Wellington, New Zealand, November 2010), p. 4.

5. Ministry of Defence, Strategic trends programme: global strategic trends out to 2040 (Development, Concepts and Doctrine Centre, Shrivenham, 2010), p. I .

6. House of Commons Defence Committee Session 2010- 1 1 , HC 600-1, Appointment of the Chief of the Defence Staff, minutes of evidence, 17 November 2010, published 27 January 201 I . 306 I No1Es to pages 236-42

7. Paul Kennedy (ed.), Grand strategies in war and peace (New Haven, I99I), p. 5 ·

8 . A point reflected in the comments made by Professor Wang Jisi, the Dean of the School of International Studies at Beijing University, at the Australian Strategic Policy Institute Conference on 'Global Forces 20II', on I I August 2on, at which this chapter also received its first airing; see also Wang Jisi, 'China's search for a grand strategy: a rising great power finds its way', Foreign Affairs, 90, no. 2 (March/April 20I I), p. 68.

9. I am thinking here of the contributions to public debate of such thinkers and pundits as the Colomb brothers, Charles Dilke, Spenser Wilkinson, Halford Mackinder, Julian Corbett et al.

IO. J. F. C. Fuller, The reformation of war (London, I923), chapter I I , 'The meaning of grand strategy'; Basil Liddell Hart, When Britain goes to war (London, I93 5), esp. pp. 8I-6, and Thoughts on war (London, I944), chapter 7, 'Grand strategy'.

I I. Thomas P. M. Barnett, 'Globalogization', http://thomaspmbarnett.com/ glossary, accessed I 6 August 20 I I .

I 2 . Joint operating environment (20Io), preface.

I 3 . Defending Australia in the Asia Pacific century, p. 26.

I4. Robert Gates's farewell speech to NATO, IO June 20I I .

I 5 . Williamson Murray, 'Thoughts on grand strategy', in Williamson Murray, Richard Hart Sinnreich and James Lacey (eds.), The shaping of grand strategy: policy, diplomacy, and war (Cambridge, 20I I), p. I . Kennedy was of a similar view, saying that only 'great' powers make grand strategy: Kennedy, Grand strategies, p. 6, and p. I 86 fn I 8.

I 6. House of Commons Public Administration Select Committee, Who does UK national strategy?, Ist report of session 20Io- I I , HC 4 3 5 (London: The Stationery Office, I 8 October 20Io), p. 8.

I7. I am grateful to Brigadier Richard Iron for this extension of the point about the relationship between good strategy and limited resources, derived from Edward Luttwak, as well as for other comments and insights.

I 8 . Joint operating environment (2010), p. 5.

I9. Defending Australia in the Asia Pacific century, p I 5.

20. Rupert Smith, The utility of force: the art of war in the modern world (London, 2005), pp. 269, 306.

2 I . Richard North, Ministry of defeat: the British war in Iraq 200 3-2009 (London, 2009).

22. United States Army/United States Marine Corps Field Manual, Counterinsurgency (Chicago, 2007).

23. Carl von Clausewitz, On war, ed. and trans. by Michael Howard and Peter Paret (Princeton, I976), book m, chapter I, p. I77· See also the definition of strategy given by Clausewitz in I 8 I 2, 'the combination of individual engagements to 307 I Notes to panes 242-5

attain the goal of the campaign or war': Carl von Clausewitz, Principles of war, ed. and trans. Hans Gatzke (London, 1943), p. 38.

24. Clausewitz, On war, book 1v, chapter 3, p. 228.

25. See Alanbrooke's diary entry for 23 January 1943, Field Marshal Lord Alanbrooke, War diaries 193 9-1945, ed. Alex Danchev and Daniel Todman (London, 2001), p. 3 67; Alanbrooke defined strategy most often when addressing what he perceived to be the Americans' inadequacies in that regard, ibid., 7 August 1943, p. 440. Grand strategy was defined by J. F. C Fuller before the war, and his idea was taken up and promoted by Basil Liddell Hart; so it had entered British currency before 1939·

26. Peter Paret has argued that only book I of On war can be taken as a final statement by Clausewitz, principally because he dates an undated prefatory note to 1830, rather than 1827; I disagree: see Hew Strachan, Clausewitz's 'On war': a biography (London, 2007), pp. 70-3.

27. Carl von Clausewitz, Two letters on strategy, ed. and trans. Peter Paret and Daniel Moran (Carlisle, PA: US Army War College, November 1984), p. IO.

28. General d'Urbal, 'L'armee qu'il nous faut', Revue militaire genf:rale, n, no. 4 (April 1922), pp. 241-7; I am grateful to Michael Finch for this reference.

29. Terence Holmes, 'Planning versus chaos in Clausewitz's 'On war', journal of Strategic Studies, 30 (2007),pp. 129-5 1 .

30. Barry Watts, Clausewitzian friction and future war, McNair Paper 5 2 (National Defense University, Washington, DC, 1996); Alan Beyerchen, 'Clausewitz, nonlinearity and the unpredictability of war', International Security, 17, no. 3 (Winter 1992-3), pp. 59-90; Beyerchen, 'Clausewitz and the non-linear nature of war: systems of organized complexity', in Hew Strachan and Andreas Herberg-Rothe (eds.), Clausewitz in the twenty-first century (Oxford, 2007).

3 l. Bruno Colson, La culture strategique americaine: l'infl.uence de J omini (Paris, 1993), esp. p. 293 for the first of these reasons.

32. This is the central argument of Jean-Jacques Langendorf, Faire la guerre: Antoine-Henri Jomini (2 vols., Geneva, 2001-4), vol. n, pp. 289-91, 328-9.

3 3 . Ami-Jacques Rapin, Jomini et la strategie: une approche historique de /'œuvre (Lausanne, 2002), pp. 23-4, 33-5, 73-4, 91, 98, 102, 215-38.

34. Ibid., p. 102.

3 5 . The best English version is Baron deJomini, The art of war (Philadelphia, 1 8 62), trans. G. H. Mendell and W. P. Craighill, even if it does omitJomini's preface, which addresses his differences with Clausewitz.

36. Peter G. Tsouras (ed.), The Greenhill dictionary of military quotations (London, 2000), pp. 3 63-4 gives several references, but see also Daniel Hughes, Moltke on the art of war: selected writings (Novato, CA, 199 5) .

308 I N o1E s to pages 245-51

37. Terence Zuber, The Moltke myth: Prussian war planning r857-r87I (Lanham, MD, 2008); Arden Bucholz, Moltke, Schlieffen and Prussian war planning (Providence, RI, 1991).

3 8. See Colin Gray, National security dilemmas: challenges and opportunities (Washington, DC, 2009), pp. 57, 64, 277; for an early flavour of the SIOPs, Aaron Friedberg, 'A history of the US strategic «doctrine« 1945 to 1980', inAmos Perlmutter and John Gooch (eds.), Strategy and the social sciences (London, 1981); Peter Pringle and William Arkin, SIOP: the secret US plan for nuclear war

(New York, 1983); David Alan Rosenberg, 'The origins of overkill: nuclear weapons and American security, 1945-1960', International Security, 7, no. 4 (1983), PP· 3-7I.

39. Samuel P. Huntington, The soldier and the state: the theory and politics of civil-military relations (Cambridge, MA, 19 57), pp. 3 l, 5 5-8, 68, 73, 307, 372, 388.

40. Robert Osgood, Limited war: the challenge to American strategy (Chicago, 1957), pp. 20-1, 53-5, 123, 176; Osgood, Limited war revisited (Boulder, CO, 1977), p. 2. See also Sven Lange, Hans Delbriick und der 'Strategiestreit'. Kriegfiihrung und Kriegsgeschichte in der Kontroverse r879-r9r4 (Freiburg im Breisgau, 199 5) .

4 I . Rapin, Jomini, p . 92.

42. Barry R. Posen, The sources of military doctrine: France, Britain, and Germany between the world wars (Ithaca, NY, 1984), pp. 1 3 , 3 3 .

4 3 . Jack Snyder, The ideology of the offensive: military decision making and the disasters of I9I4 (Ithaca, NY, 1984), p. rn.

44. Elizabeth Kier, Imagining war: French and British military doctrine between the wars (Princeton, 1997), pp. 3, 5 ·

4 5 . Harry Yarger, Strategic theory for the 2rst century: the little book for big strategy (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, US Army War College, February 2006), pp. 4, 54·

46. StevenJermy, Strategy for action: using force wisely in the 2rst century (London, 201 1), pp. I I 8-19.

47. Jim Molan, Running the war in Iraq: an Australian general, 3 00,000 troops, thebloodiest conflict of our time (Sydney, 2008; paperback edn 2009), pp. l 3 6, 170.

48. Clausewitz, On war, book 1, chapter 3, p. 102.

49. Arndt Niebisch, 'Military intelligence: on Carl von Clausewitz's hermeneutics of disturbance and probability', in Elisabeth Krimmer and Patricia Anne Simpson (eds.), Enlightened war: German theories and cultures of warfare from Frederick the Great to Clausewitz (Rochester, NY, 201 l), pp. 266-7.

50. Quoted in Michael I. Handel, Masters of war: classical strategic thought (3rd edn, London, 2001), p. 246.

5 I. Quoted by Jean-Paul Charnay, Critique de la strategie (Paris, 1990), p. 23 5 . 309 I Notest to Panes 251-7

52. Gary Hart, The fourth power: grand strategy for the United States in the 2rst century (Oxford, 2004), p. 3 3 .

5 3 . Yarger, Strategic theory for the 2rst century, p . 5 .

54. Torgeir Sa:varaas, 'Effects-based operations: origins, implementation in US military doctrine, and practical usage', in Karl Erik Haug and Ole J0rgen Maa0, Conceptualising modern war (London, 2011), pp. 1 8 5-204.

13 8trategy: change and continuity I . See, for example, David Parrott, 'Had a distinct template for a «western way of war« been established before 1800?', and Michael Broers, 'Changes in war: the French Revolutionary and Napoleonic Wars', in Hew Strachan and Sibylle Scheipers (eds.), The changing character of war (Oxford, 201 1).

2. Marc Bloch, Strange defeat: a statement of evidence written in r940, trans.

Gerard Hopkins (New York, 1999), pp. I 17-18.

3. Lawrence Sondhaus, Strategic culture and ways of war (London, 2006), p. vi. It is noticeable that the first edition of the textbook Strategy in the contemporary world: an introduction to strategic studies, edited by John Baylis, James Wirtz, Eliot Cohen and Colin Gray (Oxford, 2002), contained no chapter on strategic culture; that was only added in 2007, to the second edition.

4. Jack Snyder, The Soviet strategic culture: implications for limited nuclear operations, RAND R-21 54-AF (Santa Monica, CA, 1977), pp. 8-9; see also above, p. 1 3 6.

5 . See the comparative definitions given by Sondhaus, especially under the heading of 'durability/changability', Strategic culture, pp. 124-5; for the development of Snyder's own thinking, see ibid., pp. 3-6.

6. Laurence Martin, 'Security in an insecure age', Naval War College Review, 3 5, 5 (1982), p. I . For an earlier attack on deterrence theory and its problems with identifying change by the present author, see Hew Strachan, 'Deterrence theory: the problems of continuity', Journal of Strategic Studies, 7 (I 984), pp. 3 94-404.

7. Sondhaus, Strategic culture, p. I 26; see Colin Gray, Strategy and history: essays on theory and practice (Abingdon, 2006), pp. 1 5 1-69.

8. Colin Gray, Modern Strategy (Oxford, 1999), p. I .

9. Napoleon, De la guerre, introduction and annotated by Bruno Colson (Paris, 20II), pp. 104-6, 148.

10. For his most recent statement of his position (after an exchange with the present author), see his conclusion to John Andreas Olsen and Colin S. Gray (eds.), The practice of strategy: from Alexander the Great to the present (Oxford, 201 I).

I I . For example, the index to Louis Rawlings, The ancient Greeks at war (Manchester, 2007), has many references to strategy but the text does not address what the word means, except by implication (and that meaning is nottoday's).

310 I No1Est to Panes 257-63

l 2. Maurice's Strategikon, trans. George T. Dennis (Philadelphia, l 9 84); here pp. 64-78.

l 3 . Edward Luttwak, The grand strategy of the Byzantine empire (Cambridge, MA, 2009), pp. I I , 409; see also Strategy: the logic of war and peace (1987), pp. 62-5, 1 3 8; contrast pp. 239-40; Luttwak, The grand strategy of the Roman empire from the first century AD to the third (Baltimore, 1979). For a recent assertion of similar points, see Beatrice Heuser, 'Strategy before the word: ancient wisdom for the modern world', journal of the Royal United Services Institute, 1 5 5 , l (February/March 2010), pp. 36-43.

14. Donald Kagan, 'Athenian strategy in the Peloponnesian War', in Williamson Murray, Macgregor Knox and Alvin Bernstein (eds.), The making of strategy: rulers, states, and war (Cambridge, 1994); for a text which illustrates what can follow, see Athanassios G. Platias and Constantinos Koliopoulos, Thucydides on strategy: Athenian and Spartan grand strategies in the Pelopponesian War and their relevance today (Athens, 2006). I am grateful to Simon Hornblower for discussing these issues with me.

l 5. Hugh Bicheno, Razor's edge: the unofficial history of the Falklands War (London, 2006), p. l 57. Bicheno himself gives the 'grand strategic' context to support the political pressure for the attack, and see Lawrence Freedman and Virginia Gamba-Stonehouse, Signals of war: the Falklands conflict of 1982 (London, 1991), pp. 3 67-8.

16. Carl von Clausewitz, On war, trans. O.J. Matthijs Jolles (Washington, 1950), book vrn, chapter 2, p. 570.

17. Colin Gray, After Iraq: the search for a sustainable national security strategy (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, US Army War College, January2009) p. 3 8 .

l 8. Lawrence Freedman, The official history of the Falklands campaign (2 vols., Abingdon, 200 5), vol. 1, pp. 208-1 l; however, some argue - not least in the light of a reduced Conservative vote at the next election in 1983, that the turn around in Thatcher's personal position preceded the campaign.

19. Bob Woodward, Bush at war (New York, 2002), pp. 24, 44, 61, 99, 1 28-9, 174-5; Seymour Hersh, Chain of command (London, 2005), p. 176; Frederick W. Kagan, Finding the target: the transformation of American military policy (New York, 2006), pp. 289-300, 3 26-8; Michael Gordon and Bernard Trainor, Cobra II: the inside story of the invasion and occupation of Iraq (London, 2006), pp. 3 8-4 7; Steven Metz, Iraq and the evolution of American strategy (Washington, DC, 2008), pp. 120-1; Thomas E. Ricks, Fiasco: the American military adventure in Iraq (London, 2006), pp. 3 7, 40-1, 66-7, 89-90.

20. James Fallows, 'Blind into Baghdad', Atlantic Monthly, January/February 2004, pp. 5 3-7 4; Anthony H. Cordesman, The Iraq War: strategy, tactics and military lessons (Washington, DC, 2003), pp. 1 5 3-71, 496-509; Kagan, Finding the 311 I Notest to Panes 267-72

target, pp. 333-45; Metz, Iraq and the evolution of American strategy, pp. 13 0--44; Ricks, Fiasco, pp. 78-8 r.

2r. A secure Europe in a better world: European Security Strategy, r 2 December 2003; see also Anne Deighton, 'The European Union, multilateralism and the use of force', in Strachan and Scheipers, The changing character of war.

22. Andrew Clark, 'Climate change threatens security, UK tells UN', The Guardian, r 8 April 2007.

23. The Economist, 1 2 February 2009.

24. Janne Haaland Matlary, 'Much ado about little: the EU and human security', International Affairs, 84, r (2008), pp. 13 r-43; see also Mary Kaldor, 'Human security: a new strategic narrative for Europe', International Affairs, 83, 2 (2007), pp. 273-88.

25. Cabinet Office, The National Security Strategy of the United Kingdom: security in an interdependent world, Cm 7291 (March 2008), pp. 4, ro (para. 2:1), r r (para. 2.9), 28 (para. 4 . 1 5) .

26. The Guardian, r 5 January 2009.

27. Oliver Burkeman, 'War on terror is over, overseas contingency operations begin', The Guardian, 26 March 2009.

28. See Audrey Kurth Cronin, 'What is really changing? Change and continuity in global terrorism', in Strachan and Scheipers, The changing character of war.

29. Vaughan Lowe, Adam Roberts, Jennifer Welsh and Dominik Zaum (eds.), The United Nations Security Council and war: the evolution of thought and practice since r945 (Oxford, 2008), pp. 44-58.

30. Ibid., p. 47, albeit followed by less optimistic comments on p. 49; Jean-Pierre Derriennic, Les guerres civiles (Paris, 2001), pp. 261-70 is cautiously positive; but see especially Stathis Kalyvas, 'The changing character of civil wars r 800--2009', in Strachan and Scheipers, The changing character of war.

3 r . Adam Tooze, The wage of destruction: the making and breaking of the Nazi economy (London, 2006) is the most recent and sophisticated treatment of the issues; see also T. W. Mason, 'Some origins of the Second World War', inEsmonde M. Robertson (ed.), The origins of the Second World War (London, 1971).

32. Damian Carrington, 'Climate changes double risk of civil war, scientists warn', The Guardian, 25 August 201 r .

33 . Paul Collier, The bottom billion: why the poorest countries are failing and what can be done about it (Oxford, 2008), pp. r, 17-21.

34. Georges-Henri Soutou, L'or et le sang; les buts de guerre economiques de la premiere guerre mondiale (Paris, 1989) is the most convincing exposition of these points, and an answer to Fritz Fischer, Germany's aims in the First World War (London, 1967).

3 5. Tom Parfitt, 'Russia plans military force to patrol Arctic as «cold rush« intensifies', The Guardian, 28 March 2009; 'Russia won't bully Canada in 312 I No1Est to Panes 272-6

Arctic', Globe and Mail (Toronto), 27 March 2009; Terry Macalister, 'Cold rush or cold war? States square up to claim share of Arctic bonanza', The Guardian, 7 July 201 l; see also Jeffrey Mazo, Climate confl.ict: how global warming threatens security and what to do about it, Adelphi 409 (London: International Institute for Strategic Studies, March 2010).

3 6. Robert Kaplan has popularised its arguments, most obviously in The revenge of geography: what the map tells us about coming confl.icts and the battle against fate (New York, 2012).

3 7. Sarah Percy, Mercenaries: the history of a norm in international relations (Oxford, 2007); Percy, 'The changing character of private force', in Strachan and Scheipers, The changing character of war; Herfried Miinkler, 'Clausewitz and the privatization of war', in Hew Strachan and Andreas Herberg-Rothe (eds.), Clausewitz in the twenty-first century (Oxford, 2007), pp. 222-4.

3 8. John Mueller, Retreat from doomsday: the obsolescence of major war (New York, 1989); Mueller, The remnants of war (Ithaca, NY, 2004).

39. Hew Strachan, 'On total war and modem war', International History Review, 22 (2000), pp. 34 1-70; on the issue of total war, see also the series of volumes edited by Roger Chickering and Stig Forster, Great war, total war: combat and mobilization on the western front, 1914-1918 (Cambridge, 2000); The shadows of total war: Europe, east Asia, and the United States, 1919-1939

(Cambridge, 2003); (with Bernd Greiner), A world at total war: global confl.ict and the politics of destruction, 1937-1945 (Cambridge, 200 5). I find the arguments of David Bell, The first total war: Napoleon's Europe and the birth of modern warfare (London, 2007) unpersuasive.

40. Odd Arne Westad, The global cold war: third world interventions in the making of our times (Cambridge, 2005), pp. 2-6, l 58, 332, 396-40I.

4 I . Ibid., pp. 405-6.

42. Philip Bobbitt, Terror and consent: the wars for the twenty-first century (London, 2008); self-evidently, this chapter profoundly disagrees with Bobbitt's use of history, and his attempt to build a structure on what seem to be false foundations. For a critical (and in this writer's opinion well-founded) review, see Adam Roberts, 'Limits of a new-age worldview', Survival, 5 l (April-May 2009), pp. 1 8 3-90.

4 3 . David Kilcullen, 'Counterinsurgency redux', Journal of Strategic Studies, 28 (2005), pp. 597-617; Kilcullen, The accidental guerrilla (London, 2009), pp. 12-16; see also John Mackinlay, The insurgent archipelago from Mao to bin Laden (London, 2009); for a critique of 'global insurgency', see David Martin Jones and M. L. R. Smith, 'Whose hearts and whose minds? The curious case of global counter-insurgency', and a riposte by John Nag! and Brian M. Burton, 'Thinking globally and acting locally: counter-insurgency lessons from modern wars - a reply to Jones and Smith', Journal of Strategic Studies, 3 3, l (February 2010), pp. 81-121, 123-38.

44. Joseph Stiglitz and Linda]. Bilmes, The three trillion dollar war: the true cost of the Iraq confl.ict (London, 2008) shows how the true costs of the war had been obscured.

4 5 . Bob Woodward, Obama's wars (New York, 2010), pp. 20-2; on the financial question, see Stiglitz and Bilmes, The three trillion dollar war.

46. Gordon Brown, 'We are about to take the war against terror to a new level,' Observer, 22 March 2009; Richard Norton-Taylor, 'Hutton tells allies to «step up to the plate« over Afghanistan', The Guardian, l 6 January 2009.

47. Samuel P. Huntington, The soldier and the state: the theory and practice of civil-military relations (Cambridge, MA, 1957), pp. 80-5.

48. See also Pascal Vennesson, 'War without the people', in Strachan and Scheipers, The changing character of war.

49. The US Army « Marine Corps Counterinsurgency Field Manual: US Army Field Manual No. 3-24: Marine Corps Warfighting Publication No. 3-33.5

(Chicago, 2007; first issued l 5 December 2006), passim, but for example 5-4, 5-60 to 5-80, 7-8.

50. 'Behind TV analysts: Pentagon's hidden hand', The New York Times, 2.0 April 2008.

5 l. Rupert Smith, The utility of force: the art of war in the modern world (London, 2.005), pp. 284-5.

52. Colin Mclnnes, Spectator sport war: the west and contemporary confl.ict (Boulder, CO, 2002).

5 3 . Nik Gowing, 'Skyful of lies' and black swans: the new tyranny of shifting information power in crises, RISJ Challenges, Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford, 2009.

54. Extract from Campbell's diary, 16 April 1999, published in The Guardian, 1 5 January 2on; see also Wesley Clark, Waging modern war: Bosnia, Kosovo and the future of combat (Oxford, 2001), pp. 273-5.

5 5. Jim Molam, Running the war in Iraq: an Australian general, 3 00,000 troops, and the bloodiest confl.ict of our time (Sydney, 2009), pp. 226-8.

فهرس

الصفحة

شكر وتقدير ٧

مقدّمة ٢١

الفصل الأوّل: الحرب والإستراتيجيّة في بداية القرن الحادي والعشرين..... ٣٥

الفصل الثّاني: معنى الإستراتيجيّة: وجهات نظر تاريخيّة ٦١

الفصل الثّالث: القضيّة بالنّسبة لـ كلاوزفيتز: قراءة كتاب «عن الحرب» اليوم... ٩٣

الفصل الرّابع: جعل الإستراتيجيّة فعّالة: العلاقات المدنيّة العسكريّة في بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة ١١٩

الفصل الخامس: الإستراتيجيّة وقيود الحرب ١٦٩

الفصل السّادس: الجيوش الأوروبيّة والحرب المحدودة ١٩٩

الفصل السّابع: حدود الثّقافة الإستراتيجيّة: قضيّة الطّريقة البريطانيّة في الحرب ٢٢٥

الفصل الثّامن: الإستراتيجيّة الملاحيّة والسّياسة الوطنيّة ٢٤٧

الفصل التّاسع: التّكنولوجيا والإستراتيجيّة ٢٦٩

الفصل العاشر: الحرب هي الحرب: الإرث الإمبراطوريّ والنّزاعات الحاليّة ٣٠٧

الصفحة

الفصل الحادي عشر : الإستراتيجيّة والمستوى العملياتيّ (التّشغيليّ) للحرب ... ٣٣١

الفصل الثّاني عشر : الإستراتيجيّة والطّوارئ ٣٦٧

الفصل الثّالث عشر : الإستراتيجيّة: التّغيّر والاستمراريّة ٣٩٣

المراجع باللّغة الإنكليزيّة ٤٣٥

فهرس ٤٧٥

هيو سترون

(١٩٤٩-...)

- اسمه الكامل فرنسيس أنتوني سترون.
- مؤرّخ عسكريّ اسكتلندي بريطانيّ.
- مختصّ بتاريخ الجيش البريطانيّ في الحرب العالميّة الأولى.
- أنتج فيلماً وثائقيّاً عن تاريخ الحرب العالميّة الأولى.
- حصل على جائزتين في مجال التّاريخ العسكريّ الأمريكيّ، ورُشِّحَ لجائزة كتاب جلينفيديتش الأسكتلنديّ السّنوي.

من أعماله المؤلفة:

- «الحرب العالمية الأولى»؛ كلاوزفيتز عن الحرب، ٢٠٠٧.
- «الطّابع المتغيّر للحرب» عام ٢٠١١.
- «كيف ينتهي القتال» عام ٢٠١٢.

حسن جبور إسبر

- مترجم سوري.
- حاصل على إجازة في اللّغة الإنكليزية وآدابها.
- مدرِّس في دولة الكويت حتّى عام ٢٠٠٨.
- شهادة ترجمة محلّفة، ٢٠١٦.

من أعماله المترجمة:

- الطفل التوسكاني، دار الخيال اللبناني، ٢٠٢٠.
- المهيمن الخاسر: من ستدّمر الآلهة، الهيئة العامة السورية للكتاب، حائز على جائزة سامي دروبي للتّرجمة للعام ٢٠٢١.
- قرن من الحرب، ٢٠٢٣.

٢٠٢٥م

وَلَّدت الحروب منذ الحادي عشر من أيلول في كلٍّ من العراق وأفغانستان إحباطاً وشعوراً متزايداً بالفشل في الغرب. يُعزى جزء كبير من اللّوم إلى الإستراتيجيّة السّيّئة، ففي كلٍّ من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، كشفت التّحقيقات العامّة ومراكز الفكر الدّفاعيّة عن نقصٍ في التّوجيه المُتّسق والتّواصل الفعّال والتّنسيق الحكومي. وفي هذا الكتاب الجديد المهمّ، يكشفُ هيو سترون وهو أحد المؤرّخين العسكريين البارزين في العالم، كيف نتجتْ هذه الإخفاقات عن سوء قراءة وسوء تطبيق للإستراتيجيّة نفسها، ويجادل أنّ الحروب منذ عام 2001 لم تكن في الواقع «جديدة» كما كان يُفتَرضُ على نطاقٍ واسعٍ، وأنّه لا بدَّ لنا أن نتبنّى نهجاً تاريخيّاً أكثر للإستراتيجيّة المعاصرة من أجل تحديد ما يتغيّر فعلاً في كيفيّة شنّ الحرب؛ وإذا كانت الحرب ستحقق أهداف السّياسة، فعلينا أوَّلا أن نفهم معنى الحرب وطبيعتها.

www.syrbook. gov.sy
E-mail: syrbook.dg@gmail.com
هاتف: ٣٣٢٩٨١٥ - ٣٣٢٩٨١٦
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠٢٥ م